مجموعة

المحررات السياسية والمفاوضات الدولية

عن سوريا ولبنان

من سنة ١٨٤٠ إلى سنة ١٩١٠

المجلد الثالث

من ٢٦ تشرين الاول سنة ١٨٦٠ إلى ٥ اذار سنة ١٨٦١

تعريب فيليب وفريد الخازن

صاحبي جريدة الارز

طبع في مطبعة « الصبر » في جونية سنة ١٩١١

مجموعة

المحررات السياسية والمفاوضات الدولية

عن سوريا ولبنان

من سنة ١٨٤٠ إلى سنة ١٩١٠

المجلد الثالث

من ٢٦ تشرين الاول سنة ١٨٦٠ إلى ٥ ادار سنة ١٨٦١

تعريب فيليب وفريد الخازن

صاحبي جريدة الارز

طبع في مطبعة « الصبر » في جونية سنة ١٩١١

المقدمة

نحمد الله استتماماً للنعمة واستكفاء شرّ النشوب في حبائل النقمة واستمتاعاً بصفو كأس الالفة واستبشاعاً لطعم خلّ الخالفة

وبعدُ فهذا الجزء الثالث من المحررات الدولية يتناول وصف الفترة المنقضية بين ٢٦ تشرين الاول سنة ١٨٦٠ إلى ٥ ادار سنة ١٨٦١ أخذاً عن نسختي الكتاب الانكليزي الازرق العلني والسرّي وعن بعض مقتطفات من الكتاب الفرنسوي الاصفر وهو مقصور على مفاوضات اللجنة الدولية الملتئمة في بيروت في شؤون مهمتها الثلاثة وهي العقوبة والتعويض ووضع نظام لبنان الى ما تراسل بهِ السفراء والمندوبون الدوليون والقناصل ووزراء خارجيات دولهم ومباحثات الدول في أمر جلاء الجنود الفرنسوية عن سوريّا أو اطالة مدّة احتلالها وعقد المؤتمر الدولي جلسته الاولى في باريس للنظر في هذه الشؤون كل ذلك مبسوط بسطاً جليّاً اضاء الطريق للراغب في ادراك ما خفي من غوامض اسرار تلك الحوادث الدوارس في حنادس لياليها الدوامس . فسيمرّ بالقارىء الكريم ما كان من أمر اخفاق اللجنة في مهمتها وحبوط مساعيها ومحصولها اللقاء دون الوفاء واللحاء دون اللباب ذلك لتباين اراء اعضائها وشدّة دهاء فؤاد باشا . فانهُ بعد ان اعدم أحمد باشا مشير فيلق عربستان ومتولّي شؤون سوريّا وعاقب بعض اهالي دمشق انقياداً لرأي اللورد دوفرين والماجور فرازر

الذين اسرعا في الشخوص إلى مدينة دمشق مسابقةً لسائر اعضاء اللجنة الدولية مناصحين لهُ بانزال هذا العقاب العاجل في مستحقيه قبل قدوم الجنود الفرنسويّة وغشيانها ثغر بيروت وتوغلها في داخلية البلاد تعاورت همته عوامل الفتور والكلل وضنّ بزندها ان يري فيما زنّهُ بهِ الانكليز. وكان ان استحكمت الطاعية منه في المندوبين لما رأى بينهم من الصدعات آراءً واهواءً وانّما حداهُ على ذلك استيثاقه من مندوبي انكلترة والنمسا بانهما يشدّان ساعده ويسدّدانه إلى تحقيق مقاصده فاهتمّ بانقاذ المأمورين العثمانيين الذين حرّضوا الدروز على ذبح المسيحيين في ايالة صيدا من طائل العقوبة ورغب في اعدام كبار زعماء الدروز خضداً لشوكة هذه الطائفة إسوةً بالمسيحيين وتمهيداً للحكومة التركية ان تبسط ظل سلطتها مباشرةً على لبنــان . وبما ان اللورد دوفرين كان قد استنكر بداءة ذي بدءٍ النوائب التي انثالت على المسيحيين وتأثر من شقائهم بدا لفؤاد باشا فانتهز هذه الفرصة فحبس اموال الزعماء المشار اليهم وجرّدهم من امتيازاتهم واقتلعهم من مناصب خطط اقطاعهم ووسد الادارة والامر موقتاً على رضىً من اللورد دوفرين المشار اليه الى مأموري الباب العالي . بيدَ انهُ ما عتم ان تكشفت لهُ عواقب هذه السياسة فحكّم التزاحم السياسي والتحاسد فتغلبا على عواطفهِ القلبيــة وخنقاها ولاذ بالدهاء والحيلة فأخذ يطمّع فؤاد باشــا بفصل سوريًا عن جسم السلطنة وايالاتها استقلالاً نوعياً كمصر واعداً ايّاه بتوليته ازمة أُمورها حتى اذا ما شام منه بارقة نزوع الى التشديد على جناة الدروز ودفعهم الى العقاب طفق يهول عليهِ بالعدول عن هذه الفكرة . ورأى فؤاد باشا بقوّة نظره البعيد ان من مصلحة دولته ان تستمرّ فرنسا وانكلترة متنافستين باختطاب نفوذ الشأن متجاولتين صيالاً في هذا الميدان خصوصاً وان الثانية كانت تخالطه بالمصانعة وابداء مظاهر الولاء والاخلاص وحسن الاستعداد لبسط يد المساعدة حتى

ظفرت منه بالثقة بها .

وستبدو للمطالع نبالةغاية الحكومة الفرنسويّة ومقاصدها كالشمس في رائعة النهار وقد كانت كلها موجهة الى توحيد الحكم في لبنان ولأم شعب القلوب ولمّ شعث الخواطر واصلاح ذات البين بين المسيحيين والدروز واطفاء نيران التحاقد والبغضاء لاعادة حكم الامارة اللبنانية الى ما كانت عليهِ من الاستقلال علماً بان تناوءَ هاتين الطائفتين هو سياسي محض ليس عليهِ مسحة مذهبية كما اعترف عالي باشا وفوأد باشا واللورد دوفرين عينه مماً ينفي كل ريبة بحسن نيَّات فرنسا ولذلك فانها بعد ان انكرت واكبرت على الدروز اسرافهم وتماديهم في القتل والنهب والحريق واوجبت ان يشدّد عليهم في العقاب عدلت عن رأْيها بانزال المثلات والعقوبات في جمهورهم محافظة على كيانهم فأوعزت الى الموسيو بيكلار ان يكتفي بطلب اعدام اثنين من كبار السفَّاحين عبرةً ومثلة وارتأت ان تعاد الى الدروز امتيازاتهم السياسية وان تخول الطوائف اللواتي هنَّ اقلّ عدداً في النفوس حقوقاً مماثلة في المجالس القضائية والادارية تسويةً لهنَّ بالطوائف اللاء هنَّ اكثر عدداً .

وما خلا ذلك فان مندوب فرنسا لمَّا رأَى ان قد أُعفي من الاعدام كبار المأمورين العثمانيين الذين حرّضوا على الفتنة في ايالة صيداءَ استياءً من استقلال لبنان كما صرَّح رصفاؤه مندوبو انكلترة والنمسا وبروسيا جهر بميلهِ الى ان يشمل العفو أيضاً الدروز للتوفيق بين طوائف الجبل فيتحاسون كؤوس الوئام ويتقاوون دِلاءَ الولاء . وكان ان اغتنم فؤاد باشا فرصة هذا التساهل والتسامح ورفع المسألة الى حكومة الاستانة ـ مع انه مفوَّض اليهِ ان يقطع بها مستقلًّا ـ لتنسج عناكب التأجيل عليها خيوط النسيان .

ثم ان مسألة التعويض كان نصيبها نصيب مسألة العقاب فانهُ وان اقرَّ

مندوبو الدول على وجوب استيفاء التعويضات فان فؤاد باشا رفع المسألة إلى الاستانة حيث دُفنت مدَّة طويلة وقطع الاعانات عن المنكوبين لفراغ يده من المال . أمَّا البيوت فان الجنود الفرنسويّة قد ساعدت بيدها على ترميمها وانفق على المنكوبين المال الذي جادت بهِ اوربا وفُتحت المياتم والمدارس بالمال الذي جاءَ بهِ الاب لافيجري (الذي صار فيما بعد كردينالاً) رسول محسني فرنسا فضمد الكلوم بعلاج احساناتها ومغوثاتها .

أمَّا المهمة الثالثة وهي وضع نظام خاص لجبل لبنان فلم تكن احظَّ من اختيها المهمتين السابق ذكرهما حبوطًا واخفاقًا لولا سهر فرنسا بعين الأم الرؤوم وتشميرها عن ساعد الجد والاقدام تمهيدًا وتذليلًا لكل عقبة كؤود اعترضت في سبيل بلوغ غايتها النبيلة بمعاونة الروسية وبروسيا حتى اقنعت الدول بنزاهة قصدها . وقد كانت رعاها الله تحاول اعادة امارة لبنان إلى ما كانت عليهِ من الاستقلال والسعة فارتأت ان يمتدَّ نطاقها من الشمال إلى مجرى نهر الليطاني شرقًا وجنوبًا وإلى الشاطيء الغربي باطرافه حتى مرافىء طرابلس وبيروت وصيداءَ وتولية امير وطني عليها مدى الحياة وتعزيزه بجند وطني مع ابقاء جيش أجنبي مختلط في البلاد الى ان تتوطد دعائم حكمه. فاشفقت انكلترة من ازدياد نفوذ فرنسا والروسية في هذه الامارة بالنطر لغالبية عدد الموارنة والروم فيها فالتجأ مندوبها الى الحيلة وبعد الاستيثاق من معاضدة المسيو دي وكبكر مندوب النمسا المستسلم بكليتهِ اليهِ والى فؤاد باشا أخذ يوغر صدر الموسيو نوفيكوف مندوب الروسية على الموارنة ويهوّل عليه بتحاملهم على الروم الارثوذكس فيما لو أُلقيت اليهم مقاليد ادارة شؤونهم وأطمعه بانشاء امارة مستقلة لهم . وقد روى في إحدى رسائلهِ خبر اغتنامه فرصة تشكي الروم في قرية بحمدون والخوري ميخائيل من بتاتر من تشديد المسيو بروسبر بورتاليس

عليهم في استعادة الاسلاب التي خبأها الدروز في بيوتهم لاثارة غضبه على الفرنسويين والموارنة وكان قد اوشك ان ينجح في استمالة المندوب الروسي اليه فصرّح لهُ ان رغبته الخاصة في ان يتولّى رجل تركي حكومة الجبل ايثارًا على ابقاء الروم تحت حكم الموارنة على ان دولة الروسية لم تنخدع بذلك وانّما شاطرت فرنسا رأيها في وجوب توحيد الحكم في لبنان وايلاء الاقلية فيهِ حقوقًا مماثلة لحقوق الاغلبية . ثم قصّ خبر تحريضه مندوبي الروسية وفرنسا على عرض اقتراحات متناقضة لاخلافهما وانجاح مقاصده . وحدّث أيضًا عن محاولتهِ اقناع الموسيو دي رهفوس مندوب بروسيا بعدم مناسبة انشاء امارة مسيحية وعن استصداره امرًا من دولته اليه بهذا الشأن . هـذا خلا مساعي وزير خارجية انكلترة بواسطة سفراء حكومته لدى الدول بهذا الصـدد . ولمّا لم يفز اللورد دوفرين بامنيتهِ اقترح انشاء خديويّة في سوريًا وفصل ادارتها عن حكومة الاستانة ومنحها استقلالاً نوعيًّا ادارةً ومدنيةً وعسكريّةً وماليةً وان يولى فؤاد باشا شؤونها بمعرفة الدول ويعين لديه معتمدون سياسيون وان يجعل لبنان متصرفية (سنجقية) تُضمّ إلى سوريًا كسائر السناجق مع بقاء القسم الذي يشمل القائم مقامية المسيحية خطة برأسها موسدة الى رجال وطنيين وان يجعل وزير مسيحي واليًا على قسميه كليهما . ومع ما في ضمّ لبنان إلى سوريًا من الاخلال باستقلالهِ استصوب الموسيو بيكلار المندوب الفرنسوي المشهود لهُ بالشهامة من اللورد دوفرين هذا المشروع لما انه يمتع سكّان سوريًا من مسلمين ومسيحيين بالفوائد نفسها المستمتع بها سكّان لبنان بيدَ انهُ اشترط ان يكون الباشا الوزير الذي يولّى شؤون لبنان مسيحيًّا وطنيًّا . وفي رسالة اللورد دوفرين السرّية الى السير هنري بولفر بتاريخ ١٥ كانون الاول سنة ١٨٦٠ عدد ٢٩٨ ملحق ١٠ ص ٤١٦ و٤١٧ (وقد فاتنا تدوينها في هذا الجزء فسنثبتها في الجزء الرابع) ان المندوب

الفرنسوي قال له بانهُ يشترط ان يولى لبنان باشا مسيحي وطني سواءٌ كان مارونيًا أو روميًا أو ارمنيًا وقد أيّد الموسيو نوفيكوف مندوب الروسية اقتراح المندوب الفرنسوي وطلب ان تحفظ امتيازات المسيحيين في لبنان وان يتناوب حكمه تارةً رجل ماروني وطورًا رجل رومي. على ان الحكومة العثمانية نفرت من مشروع اللورد دوفرين اشفاقًا من عقباه فاعترضت على تجاوز اللجنة الدولية حدود مهمتها وأبت الروسية تولية فؤاد باشا أو غيره من كبار مأموري الاتراك خديويّة سوريًا قائلة بان ليس بينهم رجال اكفاء لهذا المنصب. ومن ثمَّ اتفقت الدول على ان توعز الى مندوبيها ان يقتصروا على وضع نظام لبنان. وحينذاك عادت فرنسا الى فكرتها الاولى وهي توحيد الحكم في لبنان بجعله امارةً وارجاع الاسرة الشهابية الى ولايتها عملًا برأي المركيز دي بوفور قائد جيش الاحتلال العام اعتقاد ان لهذه الاسرة الكلمة النافذة والامرة المطاعة في جميع طوائف الجبل فان الروم كانوا قد اعترضوا على تولية يوسف بك كرم وكالة القائم مقامية المسيحية مجاهرين بانهم يخضعون لسلالة امرائهم القدماء وجالى فريق من الدروز بمثل ذلك. وبما ان القائد دي بوفور لم يرَ ان ليوسف بك كرم سيطرة كافية تضمن انقياد الجمهور له واشفق من ان يكون آلةً في يد فؤاد باشا آثر اعادة الحكم الى الاسرة الشهابية لاعتياد الناس الخضوع لسلطانها واستخفافهم نير حكمها فامتعض يوسف كرم واستسلم الى المندوب الانكليزي بكليته فعضده اللورد دوفرين بعد ان كان معاكسًا له على ما جاءَ في رسائلهِ السرّية ممَّا زاد في حنق القائد دي بوفور والمسيو بيكلابر عليه فزهدا فيه. بيد ان الجنرال دوكرو قائد المشاة ظلَّ جاهلًا دخائل الشؤون غير مرتاب باخلاص كرم نافيًا انحيازه للمندوب الانكليزي فلم ينفك عن السعي وراء ارواء ظمأه الى المنصب

وكانت انكلترة تودّ سرعة جلاء الجيش الفرنسوي عن سوريًا مخافةً ان

يطرأ خطب أو حادث يجرّ الى دوام احتلال البلاد فطفقت تلحّ على الدول العظمى وتضغط على الباب العالي ليطلب إلى فرنسا القيام بعهدها في اتفاقية ٥ ايلول اخراجاً لجنودها في نهاية الاجل المضروب وهو ستة أشهر. على ان تركيّا كانت شاعرة بعجزها عن صيانة الامن ولا مال كافٍ لديها لتنظيم الجيش والبلاد السوريّة وانها مضطرّة الى استقراضه من فرنسا وقد رأت أي تركيّا من حسن سلوك البعث الفرنسوي بالتزامه حد المهمة الموكولة اليه معاونة للجنود العثمانية واقتصاره على تضميد الجراح ورَفء حال المرزوئين وتعزية المنكوبين ومساعدتهم وترميم بيوتهم ووقايتهم من الجيف والأذى وارتياح فرنسا الى ان تعرض على الدول ان يكون جيش الاحتلال مؤلفاً من جنود جميع الدول ممّا دلّ على نبالة قصدها ونزاهة نيتها . ولمّا شعرت انكلترة بميل الحكومة التركية إلى اطالة أجل الاحتلال خاطبتها بلهجة شديدة وكاشفتها اعناتاً بشدّة امتعاضها من تساهل وفيق افندي سفيرها في باريس وهدّدتها بالاضراب عن الاخذ بناصرها في مستقبل الزمن . وكان اللورد دوفرين قد اكد لحكومته ان الامن قد عاد إلى البلاد وان فؤاد باشا يستطيع ان يحفظ سرادقه مسبطراً فيها بما لديه من القوّات في حين ان فؤاد باشا نفسه كان أوضح بعد ذلك في الجلسة الـ٢٠١ المعقودة في ٢٩ كـ ٢ سنة ١٨٦١ انهُ يتكفل ببسط رواق الراحة على المدن الساحلية ويعجز عن ضمانتها في المدن الداخلية . كما ان الماجور فرازر مندوب الحكومة الانكليزيّة والمستر برانت قنصل هذه الدولة في دمشق قد صرّحا في رسائلهما الى وزارة خارجية دولتيهما وسفارتيهما في الاستانة ان الامن غير مستتب في سوريا لعجز الحكومة العثمانية عن صيانة حياضه صافيةً من كل كدورة وان المخاوف كثيرة من هياج المسلمين ومن سوء نيّات امين باشا (ابن مصطفى حسيب افندي) والي دمشق الجديد وان اعمال الترميم مثبطة غير مجراة

والحكومة احجمت عن توزيع الاعانات واداء التعويضات .

أمّا فرنسا فرغمًا عن معاكسات انكلترة ومشاكساتها أبت ان تستعيد جنودها ما لم يتم وضع نظام لبنان . وكان ان آنست انكلترة ارتياحًا من سائر الدول إلى مناصرة فرنسا واستصوابهنّ طلبها فارتضت باطالة أجل الاحتلال وكتبت الدول الى مندوبيها في الحث على الاسراع بوضع نظام لبنان فصدعوا بالامر ووضعوا أصوله وقواعده واستمرّت المفاوضات في بيروت جارية مجراها اتمامًا للمشروع النظامي وفي باريس لتحديد ميعاد الاحتلال . وسترد هذه التفاصيل اشباعًا في الجزء الرابع مع بيان الاسباب التي دعت اليها والاغراض التي ترامت اليها الدول .

ولمتصفح هذا الكتاب ان يعجب بل يدهش من مناقضة اللورد دوفرين نفسه بنفسه فقد كان اكد بداءة ذي بدء ان الدروز هم البادئون بالعدوان تعويلًا على روايات مستشاره المستر سيريل كراهام المرسل الانكليزي وقناصل هذه الدولة في دمشق وبيروت ثم تراجع عن تأكيده فقال بالعكس لاغراض سياسية . ثم آل الامر الى اعترافه بامتيازات لبنان ونسبته الفتنة والمذابح الى مأموري الاتراك وارتآئهِ ان يجعل لبنان تحت حكم تركيًا ثم اظهاره امتعاضه من اضطراره الى القبول بحفظ تلك الامتيازات مجاراة للرأي العام في اوربا وتفاديًا من اغضاب فرنسا . ثم قوله ان الامن مستتب في لبنان وسوريًا وان في طاقة الحكومة التركية ان تصون وتقي نفوس الاهلين واموالهم مع اعتقاده الخلاف اذ انبأ اللورد روسل في رسالتهِ السرّية المؤرخة في ١٣ كـ ٢ سنة ١٨٦١ (الكتاب السرّي عدد ٣٥١ ص ٤٩٣) بانهُ أشار على فؤاد باشا بان يستقدم ٤ إلى ٥ آلايات من جنود سويسره استغناءً عن جيش الاحتلال الفرنسوي فاعتذر لهُ بعدم وجود المال لدفع رواتبهم . عدا عن ان فؤاد باشا والباب العالي وقناصل

انكلترة اقرُّوا بعجز الجنود العثمانية عن توطيد اركان الراحة في البلاد .

فهذا التناقض البادي في اقواله وبينه وبين اقوال سائر المعتمدين الانكليز يؤيد ما حكم بهِ سان مرك جيراردان نقّاد المحررات الانكليزيّة سنة ١٨٦٠ قال :

« لقد استغرب الجميع استنتاج اللورد دوفرين فهو من جهة يتهم الاتراك بانهم علة كل الجوائح التي نزلت بلبنان ومن جهة أُخرى يرتأي معالجتها باطلاق يدهم في حكومة الجبل فكأنهُ يشير إلى الاخذ بزعم من ذهب إلى ان أحسن طريقة للنجاة من التجارب في هذه الدنيا اتباع هوى النفس واشباع أميالها فاللورد دوفرين يطبق هذه القاعدة على سياسة تركيا ويرى انهُ لمّا كانت سلطة الاتراك على الجبل مقيدة ولا بدَّ لهم من ان يستمرُّوا على الحاق الضرر بهِ فيرتأي اطلاق يدهم فيه وهذا منتهى التناقض . فهل لم تكن سلطة الاتراك مطلقة في دمشق ؟ او كان للمسيحيين من الاستقلال النوعي فيها كالموارنة في الجبل ما طُمع في ازالته ؟ كلَّا ومع هذا لم ينجوا من الاعتداء .

وممَّا يزيد في استغرابي ان مكاتبات اللورد دوفرين على اطلاقها مع السير هنري بولفر واللورد جون روسل وزير الخارجية الانكليزيّة تشف عن حب العدالة في كرم نفس ممَّا جعلني ان اتساءَل عن شدّة ميلهِ الى السياسة التركية مع طعنهِ الشديد فيها وكان لي بعد امعان النظر اني تحققتُ ان الانكليز لا يعضدون السياسة التركية حبًّا بها بل حبًّا بانفسهم ولهم من وراء ذلك غايتان احداهما سيئة والاخرى حسنة بيدَ انها عسرة التحقيق فقوام الاولى معاكسة نجاح السيطرة المسيحية اي الفرنسويّة في الشرق وملاك الثانية تولّي شؤون تركيا لانقاذها .

وقال في موضع آخر : أرى تناقضًا بينًا بين اقوال قناصل انكلترة في

سوريًا واعمال الوزراء الانكليز واعتقد انهُ ناتج عن ان الاولين يصدرون عن عواطف صادقة ملؤها الانسانية ويصدر الاخرون عن سياسة ولذا فاني اوافق الاب غراتري على ما قاله في كتابهِ المعنون «السلم» من ان في انكلترة شعبين وفي الانكليزي رجلين أي السياسي والانسان. فالانسان ممتاز بحب العدالة والنزاهة والديانة والحرّية سمح النفس محب الفقراء كريم العواطف امَّا الآخر وهو السياسي فلا يحب الأمجد وطنهِ ويضحي في سبيل غايتهِ كل شيء. واستشهد المسيو جيراردان على صحة ما تقدم بالمحررات الانكليزيّة عن حوادث سنة ١٨٦٠ فان انكلترة عارضت فيها كل المساعي الآيلة الى زيادة نفوذ المسيحيين نكايةً بفرنسا. بيدَ انها أبدت حنانًا وسخاءً ورأفةً في غوث المنكوبين واعادة المسلوبات والنساء المسبيَّات. حتى ان اللورد دوفرين تعهد بتسليف فؤاد باشا خمسة الاف ليرة انكليزيّة من مالهِ الخاص.»

هذا وان المحررات الانكليزيّة نفسها تنادي بفضل فرنسا ونزاهة قصدها بارسالها البعث فان اللورد كولي سفير انكلترة في باريس شهد بانهُ لم يكن من نية فرنسا الاستيلاء على البلاد بل كان يخشى من طروء خطب فادح يضطرها الى تملكها من مثل الاعتداء على جندها. وهذه المحررات تشهد أيضًا ببراءة الجنرال دي بوفور من اتهام العامة لهُ في هذه البلاد بان فؤاد باشا خدعه واستمالهُ اليهِ مع ان طعن فؤاد باشا واللورد دوفرين بانهُ استقلَّ عن فؤاد باشا بالعمل خلافًا للاتفاق الدولي هي اصرح شهادة على بُعده عن هذه التهمة بُعد الارض عن السماء وعلى نبالة قصده تأييدًا للامن في هذه البلاد وضمانة حسن مستقبلها وغنائها ورفاهية اهليها. كما ان رسالته الى وزير حربية حكومته الفرنسويّة المثبتة في هذا الكتاب تدلّ على حسن بصيرته بعواقب الامور ووفرة رصانته. وقد لامه الجنرال دوكرو وهو قائد المشاة في جيش الاحتلال (حياة الجنرال دوكرو

بقلم أولاده طبعة باريس سنة ١٨٩٥) على تواكله وتوانيه وامتناعه عن التحرّش بالدروز أو المسلمين توليداً لحادث يمهد سبيل الاستيلاء على البلاد .

وهنا نعيد ما ذكرناه في مقدمتي الجزءين الاول والثاني زيادة في التنبيه الى حسن القصد من ان ما عرّبناهُ من هذه الرسائل لم نقصد بهِ الأجلاء الغامض ورعاية شرط النقل واجتناب السقوط في مهاوي الخصام عرضةً للاهواء السياسية . بيدَ انهُ اذا ما توزعت قلوب الدول المزاحمة السياسية فلقد أجمعت كلها على استفظاع موبقات القتل والسلب والحريق وعلى التباري في ميدان الاحسان الى منكوبي لبنان ممَّا كان لهُ أثر الغمام أو أنفع . شهادة ينطق بها القلب واللسان في السر والاعلان .

هذا وقد عرّبنا الرسائل الانكليزيّة السرّية والقلب يذوب كمداً على ما فقدناهُ من اعلاق امتيازاتنا بسبب التزاحم الدولي . أمَّا الآن وقد تساقت اكثر الدول المتزاحمة ايامئذٍ بكأس الموالاة فلنا الرجاء الوطيد بان يجمعنَ رأياً على حفظ ما بقي لنا من امتيازاتنا والله من وراء التوفيق في كل قول وعمل .

[تنبيه] ان تأخر وصول الورق عن ميعاده الينا ورغبتنا في متابعة الطبع انجازاً لهذا الجزء اضطرّنا الى الاستعاضة عنه في القسم الاخير منه بورق دونه جودةً فرجونا من قرّائنا الكرام عذراً .

١ ــ صك الجلسة السادسة في ٢٦ ت ١ سنة ١٨٦٠

اليوم الجمعة ٢٦ ت ١ سنة ١٨٦٠ اجتمع المندوبون عند دولة فؤاد باشا مندوب الباب العالي الخارق العادة وفُتحت الجلسة برئاسته الساعة الثانية ونصف الساعة . وبعد تلاوة محضر الجلسة السابقة والموافقة على منطوقه تكلم الرئيس فأظهر سروره من اشتراكهِ لاوَّل مرّة في مباحث اللجنة وأعرب عن أملهِ في مواصلة المندوبين عضده لاتمام مهمته الشريفة والصعبة معًا التي وكلتها اليه حكومته . وقال انه يجمع في شخصه صفتين مزدوجتين احداهما صفة مأمور تخوّل خصائص غير عاديّة واجرائية مستمدّة من السلطة المطلقة التي فوّضها اليه جلالة مولاه والاخرى صفة عضو في اللجنة التي يتشرّف برئاستها

أمّا الشؤون الرئيسية التي جعل نصب عينيه تحقيقها وتهمّ حكومة جلالة السلطان اكثر من اوربا فهي ملاحقة الجناة ومعاقبتهم من جهة وتعيين التعويضات المتوجب اداؤها الى المنكوبين من جهةٍ أُخرى ثم الوسائل الواجب اتخاذها استدراكًا لتجدد مثل هذه الفواجع . فلا شيء يقوى على منعه عن بلوغ هذه الغاية ولاسيما في ما يتعلق بمعاقبة الجناة غير حافل بعددهم ومنزلتهم

ثم أوضح فؤاد باشا ما اجراه في دمشق وجبل لبنان ففي الاولى تناولت يد العدالة الجناة على اختلاف طبقاتهم امّا في لبنان فلا يزال عليه ان يعمل كثيرًا . ولمّا كان مدفوعًا بعامل الانتصار للانسانية المشترك بين الدول الممثلة في اللجنة يعلل نفسه بان أعضاء اللجنة لا يرتابون بنزاهة قصده فيستطيع ان يطلب موآزرتهم . فكلما ألفتوا نظره الى خللٍ يبادر إلى سده . ومع طلبه اليهم ان يمدّوه بالنصائح التي يحتاج اليها يرغب في ان تكون خالصة خالية من روح الانتقاد لان الانتقاد يولد الخصام في حين

المجاملة المتبادلة تسهل سبل ادراك النتيجة الموجهة اليها مساعي الجميع .

فأجاب مندوب النمسا ان اللجنة لا تهتم سوى بصفة واحدة من الصفتين المجتمعتين في شخص المندوب العثماني وهي التي اكتسبتهم فائدة وجوده فيها كرصيف ورئيس . واعترف باشتراك مصالحة جميع المندوبين ولذلك يعتقد ان بوسعه ان يعده باسمهم ببذلهم عضدهم له . ولا يشك ايضاً بان العدالة تجري مجراها لكنه يفتكر ان العدالة وحدها لا تكفي بل ان اوربا تنتظر من مندوب الباب العالي الخارق العادة فوق ذلك . فان السلطة المطلقة المفوضة اليه تجيز له استعمال منتهى الشدة اثباتًا لاستياء حكومته من مذابح سوريّة . ومن الضروري أيضًا ان تسلك المحاكم ذات الخطة ولاسيا تجاه زعماء الدروز وجميعهم مذنبون بعضهم لانهم عملوا بيدهم والاخرون لسكوتهم .

فردّ فؤاد باشا على الموسيو دي وكبكر وأورد بعض أدلّة على القساوة التي عامل بها الجناة فقد حكم في يوم واحد في دمشق على ١٠٠ شخص وأعدم مشيرًا جزاء ما نُسب اليهِ . وعليه فهو على أتمّ اتفاق مع الخطيب وعنده انه يفرض عليه معاقبة الجناة ليس فقط لان اوربا طلبتها بل لان حكومته ترى ضرورتها وقد جاءت رغبتها مطابقة لرغائب اوربا

فقال مندوب النمسا ان رصفاءه عهدوا اليه في استيضاح دولة المندوب العثماني عن بعض الشؤون . فسأله بداءة ذي بدء عن اميرالالاي حسني بك لان وجوده في عداد اعضاء محكمة بيروت الغير العادية يثير الشكوك نظرًا لما نسب اليه عندما كان قائدًا لحامية بعلبك

فأجاب فؤاد باشا ان هذا الضابط احسن التصرف في محكمة دمشق.وافاض في بيان كيفية تأليف المجلس العسكري وان حسني بك نُظم في عداد الاعضاء لان آلايه انتخبه . ومع انه لم يوجه اليه حتى اليوم تهمة صريحة فيجرى تحقيق دقيق في

سلوكه وتكف يده موقتًا عن معاطاة وظيفته .

وبيَّن مندوب فرنسا الاسباب التي دفعته الى الفات انظار رصفائه قبل الجميع الى الاشاعات عن سوابق اميرالالاي حسني بك . فلئن كان ضبَّاط الجيش العثماني قد اشتركوا في الفتنة على درجات متفاوتة فلم يثيروا السخط العام باقترافهم فظائع معروفة بخلاف الاميرالاي المذكور فان الرأي العام حنق عليه نظرًا للمنصب الذي شغله في محكمة بيروت ملقيًا عليه تبعة كوائن بعلبك

وذكر مندوبا بروسيا والنمسا بعض الادلَّة على الجريمة المنسوبة الى الاميرالاي المرقوم وقالا انهُ أقلّ ذنبًا من حسن يازجي قائد الباشبوزق وبعض اعضاء من عائلة حرفوش

فقال فؤاد باشا انهُ لم يألُ جهدًا في تشجيع المسيحيين على الشكوى ان في دمشق وان في سائر الاماكن التي تفقدها وغاية مرماه الوقوف على الحقيقة ولا يريد انقاذ أحد من يد العدالة وعليه سيبادر الى استقصاء الاخبار عن المجرمين . أمَّا عائلة حرفوش فمشهورة باللصوصية

وأشار مندوب الروسية إلى ايضاحات أبرو افندي في الجلسات السابقة عن شاكر باشا رئيس المجلس العسكري في دمشق سابقًا فقال ان الرأي العام نبهه إلى سوء سلوكِ هذا المأمور . ففي الليلة الاولى من الفتنة كان موجودًا مع ضبَّاط في جوار حيّ المسيحيين فلم يبدِ أقل اهتمام بايقاف الحريق والنهب . وفي مذهب الموسيو نوفيكوف انهُ كان يجب جعل قسم من التبعة التي أُلقيت على المشير على هذا الضابط وقدكان رئيس أركان حربه ومركزه يمهد لهُ الوقوف على جميع اسراره. ولمَّا كان قد علم بان شاكر باشا حُوكم وبرئت ساحته فيحتفظ بابداء رأيه النهائي في قضيتهِ الى ان يطلع على ملفّ أوراق الدعوى.

فأَوضح الرئيس اسباب تبرئة شاكر باشا الذي حوكم امام مجلس عسكري لا

امام محكمة دمشق الغير العادية وكان في عداد القضاة العسكريين المحلفين ضابط بروسي مقيد بخدمة الباب العالي وقد روعيت في المحاكمة سنن العدالة فثبت لدى هذا المجلس ان شاكر باشا لم يقتصر على القيام بواجبه بل ساعد على انقاذ عدد غفير من المسيحيين

فسأَل مندوب فرنسا المعتمد العثماني عن مذابح صيدا عملًا بما عزم عليه في الجلسة السابقة فذكّر ان عددًا غفيرًا من المسيحيين الفارّين ذُبحوا على ابواب صيدا بينا كانوا يطلبون الالتجاء اليها ويرى أن عدد الذين قُبض عليهم من مقترفي هذه الجنايات غير كافٍ

فأَجاب فؤاد باشا انه لم يقم في صيدا سوى يومين وفي خلالها جمع كل ما امكنه من الانباء فاستجوب الموسيو غرانتز قائد البارجة الفرنسوية « لاستيتيبل » والمسيو غلياردو وهو طبيب فرنسوي ونائب قنصل اسبانيا وغيرهم فلم يأْتوا بدليل صريح بل كانت كل اخبارهم طائشة ومع ذلك فقد قبض على كثيرين وُجند جمهور بالقوّة ومتى ارشدهُ المندوبون الى الجناة فيقبض عليهم

فقال مندوب فرنسا انهُ يجب عد أَرباب السلطة العثمانية ملكيين وعسكريين في جميع الاماكن التي حدثت فيها مجازر ونهب مسؤُولين عمّا جرى أَمامهم ومواخذتهم ان على مساعدتهم أَصحاب الفتنة وان على اهمالهم قمع الاضطرابات . وهذا الكلام يشمل صيدا وسائر انحاء سورية حيث سُفك دم المسيحيين .

فوعد فؤَاد باشا بتقديم بيان مختصر بما أَجراه في الجلسة القادمة وكرر بانهُ مستعد لسد كل خلل تظهره لهُ اللجنة وللاستفادة من مساعدة رصفائه والاسترشاد بانوارهم. فعليه كمأمور عثماني ان يدافع عن استقلال بلاده وسيادتها وخلا ذلك فهو عالم بصفة المهمة الموكولة اليه فلا يحلم بان يستمد منها مجدًا . فقد أُرسل إلى سوريّة لينتقم من السفّاحين وسيتمم مهمته دون اهمال شيء منها .

وصرّح الموسيو بيكلار انهُ يعبّر عن افكار اللجنة بأجمعها بقوله انه يتوق كثيرًا الى الخروج من طور معاقبة الجناة لما فيهِ من العناء والمشقة لينفسح لهُ المجال في الانصراف للاهتمام بمسائل التعويض على المنكوبين وتنظيم لبنان

وجهر اللورد دوفرين بوجود نقص في تفويض المندوبين حق حضور جلسات محكمة بيروت الغير العادية او انابة معتمدين عنهم فيها وطلب ان يُخولوا حق مشاركة القضاة في البحث عن الحقيقة بالقائهم اسئلة ان على المتهمين وان على الشهود بواسطة المحكمة . وذكر بهذه المناسبة بناءً على رغبة الموسيو دي رهفوس حادثًا جرى في خلال الجلسات الاخيرة . فان معتمد انكلترة رأى وجوبًا الى سؤال كاتب الضبط عمًّا اذا كان اثبت شهادة شاهد موافقة للمتهم فتبين انها لم تُدوّن

فأيّد مندوب النمسا اقتراح اللورد دوفرين مع بعض تعديل قوامه ان للمعتمدين ان يحضروا جلسات المحكمة كشهود (متفرجين) فيرفعون بيانًا بما شاهدوه من الخلل الى المندوبين وهؤلاء يبسطونه في جلسات اللجنة

فأصرّ اللورد دوفرين على رأيه بحجة انهُ لمَّا كان المعتمدون يتتبعون سير الدعوى خطوةً خطوةً فيستطيعون ابداء اراء في الحال ذات مفعول أعظم ممَّا لو أُبديت بعد حين

أمَّا الموسيو بيكلار والموسيو نوفيكوف مندوبا فرنسا والروسية فانحازا إلى رأي مندوب النمسا خوفًا من ان يؤثر المعتمدون بتدخلهم الشخصي في المحكمة أو في رأي المندوبين ذاتهم

فردّ فؤاد باشا انهُ يستفاد من التعاليم التي زُوّدها ان حق الحكم محفوظ للحكومة المحلية فلا يمكن للمعتمدين ان يشتركوا بهِ دون اجحاف بالسنن المرعية . وذكر ان جريدة الضبط ستُعرض على انظار المتهم فور انتهاء التحقيق ولهُ ان يبسط اعتراضاته عليها قبل توقيعها وهذا بمثابة حق مراقبة ممنوح له

فسأل الموسيو دي رهفوس عمَّا اذا لم يكن في الوسع الاذن للمتهم ان يختار

محاميًا عنه

فلم ينكر فؤاد باشا الفوائد العظمى التي نتجت عن انتهاج طريقة تعيين وكلاء عن المتهمين في البلدان التي عوّلت عليها انّما لا يمكن ادخالها فورًا على البلاد الخالية منها . واحتجّ بعدم وجود رجال اكفأء وباختلاف العوائد لاثبات تعذر العمل بها في سوريًا .

فقام جدال طويل بهذا الصدد فذهب اللورد دوفرين إلى ان عزلة المتهم تحول دون اعداده وسائل الدفاع عنه وطلب احضار الشهود الموافقين لهُ . فأجابه فؤاد باشا ان على المتهم ان يبين اسماء شهوده للمحكمة فلا تتأخر عن احضارهم . وقال المسيو بيكلار انهُ إذا كان المتهم محرومًا من محامٍ عنه فليس هناك مدعٍ عام فهذا النقص يضارع الآخر فيتوازنان . وبيّن فؤاد باشا الاضرار التي لابدّ من ان تحدث إذا أُجيز للمتهم ان ينتقي وكيلًا عنه إذ يسعى هذا الاخير إلى اكتساب شهادات موافقة لموكله بطرق غير مشروعة .

واستأنف الموسيو نوفيكوف البحث في مسألة التحقيق القضائي فقال ان اللجنة لا يمكنها القيام بالمهمة الموكولة اليها في تعاليمها المتماثلة الأ اذا اجيز لها بيان ارائها للقضاة ان في سير كل تحقيق وان في نتيجته كما ان الباب العالي في التعاليم المعطاة لمندوبه الخارق العادة ماثل بين هذه المحاكمة الكبيرة وسائر المحاكمات المختلطة الجارية أمام المحاكم العثمانية فاعترف بذلك للجنة بحق في التدخل شبيه بالذي يتمتع بهِ في تركيًا السفراء والقناصل في كل دعوى مختلطة تنظر بها محاكم البلاد . وبناء عليه رأى مندوب الروسية ان يعرب عن متمنيات اللجنة في العبارة الموجزة الآتية : « لمَّا كان قد اعترف لها بحق تتبع سير الدعوى فهي تطلب ايضًا ألأ يُبرم حكم نهائي بعد انتهاء الاستنطاقات قبل ان يسبق لها اعطاء رأيها في مجموع التحقيق والاشارة على فؤاد باشا باجراء استجواب اضافي لدى الحاجة إذا

رأته ضرورياً لزيادة الايضاح والتثبت . » فاجمع المندوبون على تأييد هذا الاقتراح.

فشرح فؤاد باشا لهم ان المحاكم الغير العاديّة التي أَلفها لا تبرم احكاماً بل تقتصر على رفع بيان اليه يتضمن ابداء ارائها ولا تكتسب قوَّة التنفيذ الاَّ إذا وافق عليها لان القوانين العثمانية تحظر تنفيذ حكم الاعدام دون اجازة الحضرة السلطانية ولذلك فهو يولي اراء القضاة صفة الحكم النهائي عملاً بالسلطة المطلقة المفوضة اليه . وقد اعتزم على اطلاع اللجنة على هذه البيانات من الآن وصاعداً ولها ان تبدي لهُ رأْيها فيها . فقبل المندوبون بأجمعهم هذه التسوية

ثم أومأ الى فقرة من محضر الجلسة السابقة تتعلق بوصول أعيان دمشق المحكوم عليهم إلى بيروت فاوضح ان الموكب الذي كان يحف بهم لم يكن سوى حرس لخفارتهم . أمَّا المحفتان (التختان) اللتان كان فيها اثنان من المحكوم عليهم فقد أُذن بنقلهما فيهما بداعي الشيخوخة والمرض .

وأسهب في بسط الظروف التي تقدمت الحكم على الشيخ عبدالله الحلبي وسائر اعضاء المجلس الكبير فعدَّد التهم التي وجَّهها اليهم الرأي العام دون الاتيان بأدنى دليل على صحتها وذكر بحثه وتنقيبه بغية كشف المخبأ ومعرفة ما اذا كانت الفتنة مدبَّرة من قبل . وتلا المواد المعرّبة عن القانون الفرنسوي المنطبقة على حالة المتهمين الذين لم يثبت عليهم سوى انهم اهملوا اتخاذ التحوطات اللازمة لاستدراك وقوع القلاقل . فحُكم على أحدهم بالسجن المؤبد في قلعة وعلى اثنين بالسجن مدة ١٥ سنة وعلى ثلاثة بعشر سنين وعلى الخمسة الباقين بالنفي مدة ٣ سنوات . فأوراق محاكمتهم لم تُختم فإذا ظهر ادلة جديدة عليهم يضاعف عقابهم وسيرسلون موقتاً إلى جزيرة قبرس . واستشار اللجنة في صوابية هذا التدبير فوافقت عليه .

فنبّه الموسيو بيكلار الافكار الى النطاقة التي رفعتها اللجنة الى المعتمد العثماني الخارق العادة في يوم اجتماعها الاول وفيها ارتأت وجوب نزع السلاح من سكَّان

دمشق وتمنى فرض ضريبة خاصة على المسلمين يخصص مجموعها باعانة المسيحيين

فأجاب فؤاد باشا ان قد امر بنزع السلاح وشُرِع بهِ . وقد سبق لهُ منذ وصوله ان فكر بأمر فرض ضريبة على المسلمين ولا يزال هذا المشروع قيد نظره

فسأله الموسيو دي رهفوس عن النشرة المنسوبة إلى عبدالله الحلبي فأقسم فؤاد باشا بشرفه انه لم يحدثه أحد بشأنها في دمشق ولذلك تولته الدهشة لمّا علم ان الايدي في الاستانة تداولت نسخًا منها

فاستأنف اللورد دوفرين الجدال في دفاع المتهمين وتلا محررات مختلفة يستدل منها ان الاستنطاقات القضائية التي حضرها معتمدو اللجنة لم تجرِ على سنن العدالة وطلب ايلاء المتهمين ضمانات تكفل انصافهم .

فكرر فؤاد باشا ذكر الموانع التي تحول دون ابدال سير المحاكمات والاضرار التي تتأتى عن تدخل المندوبين توًّا فيها .

فصرَّح الموسيو دي وكبكر باعتقاده ان اللجنة ليست مخوَّلة المهمة التي يتوهمها اللورد دوفرين وانَّما لها ان تطلب معاقبة الجناة

فعارضه مندوبا انكلترة وبروسيا وذهبا الى ان للجنة حق الاشتراك في التحقيق لكشف الحقيقة والحّا كثيرًا على فؤاد باشــا . فقال انه وائن كان لا يتعهد بالاذن للمتهمين بانتقاء محامين عنهم فيوجه عنايته الى ايلائهم كل الضمانات اللازمة على حرّية الدفاع عن ذاتهم . وهذا الامر يهمه اكثر من الجميع لانه هو الذي يجيز احكام الاعدام ويتحمل تبعتها .

واعرب الموسيو نوفيكوف عن رغبته في استيضاح فؤاد باشا عن اسكان المسيحيين في قرى لبنان . فطلب الرئيس تأجيل البحث فيها الى الجلسة القادمة نظرًا لفوات الوقت فاجيب إلى طلبه .

وعليه كتب في أوَّل لائحة الابحاث مسألة اسكان المسيحيين ومتفرعاتها

وفضت الجلسة الساعة السادسة وربع الساعة .

(الكتاب الازرق الانكليزي في شؤون سوريّة من سنة ١٨٦٠ ـ ١٨٦١ عدد ١٨٢ ملحق ٨ ص ٢١٢ ـ ٢١٧ ودي تستا عدد ٦٤ ص ١٣٠ ـ ١٣٧)

٢ – محضر الجلسة السابعة في ٣٠ منه

اليوم الثلثاء في الـ ٣٠ من ت الـ ١ سنة ١٨٦٠ انتدى جميع المندوبين في بيروت عند صاحب الدولة فؤَاد باشا معتمد الباب العالي الخارق العادة وفُتحت الجلسة الساعة الثانية ونصف برئاسته .

وبعد تلاوة محضر الجلسة السابقة واجازته اعتذر فؤَاد باشا بقصر الوقت عن عدم تمكنه من انجاز البيان المراد تقديمه الى اللجنة المتضمن شرح ما اتاه من الاعمال منذ وصوله إلى سوريّة .

ثم انتقل إلى الكلام في المسألة الاولى المدونة في لائحة الابحاث وهي اعادة المسيحيين إلى بيوتهم فقال انها مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالشؤون الثلاثة المنحصرة فيها مهمة اللجنة الموكول اليها التكاتف على اتمامها وهي : العقاب والتعويض والتنظيم. أمَّا بخصوص اسكان المسيحيين فقد بُذل في سبيل تحقيقه حتى الآن جهد الطاقة وان كانت الوسائل قاصرة . فأخلي في دمشق ثلاثة أحياء للمسلمين لاقامة المسيحيين اللاجئين إلى القلعة فيها ووُزع عليهم ما استطيع جمعه من الامتعة المسلوبة كالاغطية وغيرها من لوازم المعيشة ليس بصفة تعويض بل على سبيل الاعانة. وخلا ما تقدم فقد أُجري على كل مسيحي جراية من الخبز و ٥٠ بارة كل يوم ويتم هذا التوزيع تحت مراقبة لجان مختلفة مؤلفة من أعيان المسيحيين بحيث يبلغ مجموع ما ينفق في كل شهر زهاء ٥٠٠ إلى ٦٠٠ الف قرش . ولمَّا كانت الفرش والاغطية التي استعيدت غير كافية أُخذ من المسلمين ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ فراش . أمَّا في لبنان فقد أُلفت لجان

خاصة قبل اجتماع اللجنة الدولية في بيروت فجابت القرى لتقدير نفقات ترميم البيوت ودُفعت اقساط من المال للمنكوبين بناء على تخمينها. ثم كان ان طلبت اللجنة الدولية تعيين نواب عنها في هذه اللجان انما لمّا كان التقدير اوشك ان ينتهي فتكون مهمة النواب المذكورين الاعتناء باعادة بناء القرى. بيدَ ان الصعوبة كائنة في وجود المال فالحكومة باذلة جهدها للحصول عليه وستبلغ النفقة بما فيه الاموال التي ستوزع عن قريب زهاء ٤ ملايين و ٥٠٠ الف قرش. وهذا غير كافٍ بل ينبغي اعداد قسم من البيوت قبل قدوم فصل الشتاء ولذلك أُكره جميع الدروز والمسلمين على تقديم الاخشاب اللازمة لبيوت المسيحيين وأُخذت ايضاً البغال خاصة دروز البقاع وأُعطيت لهم وأمرت ايضاً بان توزع الحبوب والارزاق التي يعثر عليها في بيوت الدروز على المسيحيين على شرط ان تحسب من أصل التعويضات التي يفرض عليهم اداؤها.

فقال مندوب فرنسا ان قد اتصل بهِ انه يوجد كثير من البيوت الخالية في بعض القرى المختلطة من جراء فرار الدروز الى حوران وطلب اسكان المسيحيين فيها موقتاً. وزاد ان المسيحيين القاطنين في النواحي المختلطة السكّان لم يتمكنوا من حصد مزروعاتهم من جرّاء الكوائن الاخيرة فاستولى عليها الدروز وهي اليوم في اهرائهم. وعليه يرى ان العدالة تقضي باعطاء المسيحيين نصف هذه الحبوب على الاقلّ. ثم سأل ان يخوَّل اهالي زحلة حق قطع الاخشاب اللازمة لبناء بيوتهم من الغابات المجاورة وقد أُنكر عليهم الان هذا الحق دون ان يهتدى الى سببهِ مع انهم تمتعوا بهِ دائماً.

فردَّ فؤاد باشا على الفقرة الاولى من كلام الموسيو بيكلار مصرحًا بان قد أُسكن قسم من المسيحيين في بيوت الدروز في دير القمر والقرى المجاورة وسيعمل بهذه الطريقة كلما تسنى ذلك. أمّا الحبوب المخزونة فتؤخذ حيثما يعثر عليها. وقد أمر

غير مرّة ان يباح لاهالي زحلة قطع الاخشاب اللازمة لبيوتهم من احراج سهل بعلبك وسيكرر هذه الاوامر. على ان المسيحيين لم يقتصروا على قطع الاخشاب من جوار زحله بل ذهبوا الى الغابات المجاورة دمشق

فألفت مندوب فرنسا نظر فؤاد باشا الى ان مسيحيي بعلبك وزحلة وغير اماكن دفعوا في ربيع هذه السنة الاموال الاميريّة مسبقًا ولمّا كان قد تعذر عليهم استغلال اراضيهم وهي موردهم الوحيد أمسوا في فقر مدقع وعليه يرى من العدل ان تعاد اليهم الاموال التي استوفيت منهم سلفًا او اعفاءهم من دفعها في السنة المقبلة

فأجاب فؤاد باشا انهُ سيمحص هذا الاقتراح ويعول عليه اذا رآه مناسبًا

فأيّد الموسيو نوفيكوف اقتراح مندوب فرنسا اسكان المسيحيين في بيوت الدروز المهجورة وارتأى ان يعمل في لبنان بذات الطريقة التي انتهجت في دمشق اذا اقتضى الامر

فردّ فؤاد باشا بتعذر العمل فيها في لبنان حيث يوجد قليل من الدور الصالحة للسكن بل انها بيوت حقيرة تكاد لا تكفي لايواء عائلة. كما ان المسيحيين يؤثرون السكن في بيوتهم على غيرها ولا يقبلون الاقامة في بيوت الدروز الاّ على كره منهم

ثم استأنف المندوب العثماني الكلام في مسألة المال مبينًا ان الصعوبات التي قامت في سبيل الاموال اللازمة عرقلت مساعيه وحالت دون ابراز حسن نيّاته إلى حيز العمل. فواردات جمرك بيروت خُصصت بسدّ الحاجات الضروريّة وقد أرصد مليونين و٢٥٠ الف قرش لاعادة بناء القرى من مبلغ مليونين و٥٠٠ الف أُرسل من الاستانة لدفع رواتب الجنود. وفضلًا عمّا تقدم يمكنه ان يطلع اللجنة على بيان الاموال التي وُزعت على المسيحيين منها مليون و٢٨٩ الف و٩٣٣ قرش في سبيل الاعانات اليومية ومليون و٥٣١ الف و٣٤٤ قرش على ترميم البيوت. وعليه ان

يدفع في أقرب آن زهاء مليونين و٣٥٠ الف قرش . (انظر المحررين الملحقين بمحضر هذه الجلسة)

فأشار مندوب الروسية على المعتمد العثماني بوجوب الاهتمام بشؤون مسيحيي شرقي لبنان أي سكان حاصبيا وراشيا وهم عدة الاف ملتجئون الى بيروت وسائر المدن الواقعة على سيف البحر .

فاوضح فؤاد باشا ان المسيحيين المذكورين لم يتضرروا كلهم بل قد لجأ إلى الشاطيء قسم عظيم من الذين لم تُمسّ بيوتهم بأذى . وقد ساعدتهم الحكومة . أمّا الذين يمكنهم منذ الآن العودة الى اماكنهم فلا يحتاجون سوى ضمانة سلامتهم ويوجد لهذا الغرض تابوران في حاصبيا وراشيا وعُهد الى لجنة خاصة بالسهر على جناء موسم الزيتون وأُوعز بقطع الاشجار الخاصة بالدروز وأخذ مواد البناء من القرى المجاورة تعجيلًا في ترميم البيوت .

فقال الموسيو نوفيكوف ان هذه الوسائل جاءت متأخرة عن اوانها نظرًا لحلول فصل الشتاء وهو يرتاب في استطاعة المسيحيين العودة إلى بيوتهم قبل فصل الربيع ولذلك ينبغي صرف العناية إلى اعداد ما يحتاجون اليه موقتًا في مدن الشاطيء . وعدا ما تقدم فالمسيحيون ما برحوا لا يأمنون غدر الدروز وقد عادوا بكثرة إلى القرى المختلطة وجميعهم مسلّحون ولا يتهيبون النصارى العزل لانهم لم يُعاقبوا على ما جنت أيديهم .

فأجاب فؤاد باشا ان الخطة التي نهجها لمعاقبة الدروز كانت موجهة على ما اسرّه إلى الجنرال دي بوفور الى تطمين افكارهم لحملهم على البقاء في قراهم . فالذين فرّوا أخذوا يعودون بحيث يتمكن من القبض في وقت واحد على جميع الذين اجترحوا الجنايات بناء على شكاوى المسيحيين واعتراف مشايخ الدروز المسجونين في بيروت . وقد قُبض على كثيرين من المتهمين كما ان بعض فصائل ترود بلاد حوران وتقبض

على من تعثر عليه .

وحدّث الموسيو بيكلار عن التهم الموجهة الى المدعو علي رضا بانهُ غمس يده في مذابح دير القمر معترضاً على تعيينه مديرًا لاحدى دوائر قائم مقامية الدروز الاربع فأنبأهُ فؤاد باشا بانهُ عزل هذا المدير وسيحقق في ما نُسب اليه .

وقدم اللورد دوفرين عدة لوائح كتبتها لجنة الاسعاف الانكليزية الاميركية تحتوي على بيان حاجات المسيحيين القصوى . فعقب تلاوة هذه اللوائح بحث اشترك فيه جميع المندوبين تناول تقدير الخسائر التي أصابت المسيحيين ان في دمشق وان في لبنان على وجه التقريب وتعداد الوسائل الواجب على الحكومة التذرع بها للحصول على اموال وايضاح نوع المساعدة التي في وسع المندوبين بذلها لها . فاسفر البحث عن اجماع المندوبين على انهُ يتعذر اخذ التحوطات التي تقضي بها الظروف ودنو فصل الشتاء بدون جمع مبلغ عظيم من المال .

فرغب فؤاد باشا اليهم ان يعرضوا هذا الاقتراح على دولهم أمَّا هو فتعهد بان يقدم في الجلسة المقبلة بياناً بواردات الايالة وبالنفقات الواجب سدّها

فدُوّنت مسألة النظر في التعويضات في لائحة الابحاث وفُضت الجلسة الساعة الخامسة ونصف الساعة .

ملحق — بيان الاموال الموزعة على المنكوبين

غروش	
٣٢٣٫٠١٥	المدفوع في شهر آب إلى لاجئي دمشق وعددهم ٥٥٣٦
١٥٧٫٦٦٧	المدفوع في شهر آب إلى لاجئي دير القمر وحاصبيًا وراشيًا وعددهم ٤٩٤٤
٢٠٩٫٢٥١	معدل النفقات المتنوعة بما فيه نفقة المستشفى السلطاني وفيه ١٢٠٠

إلى ٢٠٠٠ شخص

٦٠٠،٠٠٠ معدل الاموال الموزعة على مسيحيي دمشق

١،٢٨٩،٩٣٣ المجموع

(عدد ١٨٢ ملحق ١٠ ص ٢١٧–٢٢٠ . ودي تستا عدد ٦٥ ص ١٣٧–١٤١)

٣ – صك الجلسة الثامنة في ٢ ت ٢ سنة ١٨٦٠

اليوم الجمعة في الـ ٢ من ت الـ ٢ سنة ١٨٦٠ انتدى جميع المندوبين في بيروت برئاسة صاحب الدولة فؤاد باشا وفُتحت الجلسة الساعة الثالثة وقريء محضر الجلسة السابقة ووُفق عليه .

وقبل البحث في مسأَلة التعويضات وفقًا لما استقرّ عليه الرأي ذكَر الرئيس اللجنة بما حدثها بهِ سابقًا عن رغبته في تعيين نوّاب عنها وارسالهم إلى نواحي الجبل المنكوبة للسهر على تنفيذ الوسائل التي اتخذتها الحكومة لاعادة بناء القرى . فان الاهالي في بعض الاماكن ينفقون الاموال التي وُزعت عليهم على غير الوجوه المرصدة لهُ . فينبغي ابطال هذه الحالة واستدراكها وصرّح بانهُ مستعد لدفع المال المعين لمدينة زحلة على شرط ان تراقب اللجنة وجوه انفاقه

فأَجمع المندوبون على ان يطالب الذين لم يعينوا معتمدين عنهم حتى الآن إلى الجنرال دي بوفور بواسطة فؤاد باشا ان ينيب عنهم لدى الحاجة ضبّاطًا من الجيش الفرنسوي .

فنقد مندوب بروسيا اقتراح المندوب العثماني بخصوص المسأَلة المالية جاهرًا باعتقاده بعدم فائدة اطلاع حكومات اوربا على مقتضيات الحالة المالية لان ذلك يجر إلى اضاعة الوقت وفوات الفرصة انَّما يجب جمع الاموال دون أَدنى تأْخير لسد الحاجات الضرورية ويمكن ايجاد هذا المال في البلاد . فدمشق مدينة غنية فيها كثير

من رؤوس الاموال ومعظم زعماء الدروز أصحاب ثروة واسعة ومدينة صيدا لا تخلو من المال فينبغي فرض ١٠٠ مليون قرش على دمشق وصيدا وجبل الدروز وتوزيعه بالنسبة على هذه الاماكن الثلاثة وهكذا يتوفر لدى الحكومة المال الذي حكم المندوب العثماني بلزومه ليس للتعويض عن جميع الخسائر بل لتخفيف شقاء المسيحيين. وهذه الوسيلة التي يجب الاتفاق على كيفية تنفيذها يرجى منها فائدة أخرى الا وهي الاهتداء إلى معظم الاشياء المنهوبة .

فردّ فؤاد باشا عليه انهُ سيفرض ضريبة غير عادية على مدينة دمشق قياماً بوعده لكن عليه ان ينتظر ورود الجواب من الاستانة على كتابه بهذا الصدد . وسيخصص اموال المحكوم عليهم التي حُبست مع دخل الضريبة الغير العادية للتعويض على المسيحيين انما لمّا كان حجز الاموال مخالفاً لنظام السلطنة اضطر بالرغم عن السلطة المطلقة المفوضة اليه إلى استشارة حكومته في التعويل على هذه القاعدة وهو ينتظر اعلان الارادة السنية .

وعنده ان الصعوبة كائنة في جمع الاموال حالاً. اجل انهُ يوجد أغنياء في دمشق انما ثروتهم عقارية لا يمكن بيعها الأ ببطء أمّا صيدا فهي مدينة فقيرة لا رؤوس مال فيها أمّا جبل الدروز فمعظم الاملاك تخص الزعماء والاهالي هم شركاؤهم ولا يملكون شيئاً . وبناء على ما تقدم يصعب العمل بالطريقة التي اشار بها مندوب بروسيا لان استيفاء الضريبة وهي تتجاوز الموارد المحلية يستغرق مدة طويلة .

فأيد مندوب فرنسا اقتراح الموسيو دي رهفوس وارتأى وجوب عد الضريبة المراد فرضها على مدينة دمشق كجزية حرب تستوفى باقرب آن وشبّه دمشق بمدينة فُتحت عنوة فاذا ما استُعملت القوة الاكراهية لا يرتاب في امكان جمع معظم المبلغ الذي اشار اليه مندوب بروسيا . ذلك بان يعهد إلى بعض أعيان دمشق ذوي الثروة والاقتدار المرتهنين بجمع هذا المال بواسطة القوة المسلّحة مع القاء تبعة اخفاقهم عليهم

فيضطرُّون الى جمعه عاجلاً حتى اذا حبطت مساعيهم في الاجل المعين يمسي مقتناهم ملكاً للحكومة ويعطى تعويضاً الى المسيحيين .

ثم تناوب مندوبو انكلترة والروسية والنمسا الكلام في ذات المعنى مؤيدين اقتراح الموسيو دي رهفوس ومعتقدين بامكان تنفيذه . وزاد الموسيو دي وكبكر انهُ يمكن اشراك القرى المجاورة دمشق في هذه الضريبة .

فكرر فؤاد باشا انه متفق مبدئياً مع المندوبين ولا يختلف عنهم الاَّ في كيفية التنفيذ فقد حُبست املاك اكبر اعيان دمشق عملاً بالاحكام التي قضي بها عليهم . ولمَّا كان جميع اعضاء مجلس الايالة قد نُفوا فقد أُلّف مجلس ادارة موقت قوامه رجال لانفوذ لهم ومعظمهم أدّى خدمات أو هم غرباء عن المدينة . فلا يمكن استخدام هذا المجلس ولا القاء المسؤولية على اعضائه . واذا كان في الوسع اكراه الاغنياء على الدفع فلا بدَّ لهم ان يصرّحوا بعجزهم عن اجبار الباقين على الدفع

فاعترضه اللورد دوفرين بانه لمَّا كان رؤساء الاحياء يعرفون دخل كل شخص فيمكنهم تنسيب الضريبة واستيفاءها من كل عائلة حسب اقتدارها .

وارتأى الموسيو نوفيكوف تكليف اللجان الموكول اليها نزع السلاح باستيفاء هذه الضريبة الغير العاديّة وأشار بالقاء المسؤولية على اعيان كل الاحياء وهو يعتقد مع الموسيو دي رهفوس بان الضريبة التي تفرض على مدينة دمشق ستساعد على اظهار الامتعة المنهوبة ولاسيما مسلوبات الاديار والكنائس . واردف ان في وسع زعماء الدروز المسجونين حالياً في بيروت تسهيل السبيل لاكتشاف هذه المسلوبات باقرارهم

فأعاد فؤاد باشا الاعتراضات التي سبق لهُ بسطها وزاد ان قد عُثر على مقدار من الاشياء المنهوبة فغصَّت بها عدة جوامع في دمشق . وفي نيته ان يستشير في خلال الجلستين بعض مأموري الادارة المالية المسيحيين ليستنير باقوالهم على وضع

طريقة استيفاء الضريبة وسيبلغ اللجنة نتيجة ابحاثه

وشرح اللورد دوفرين اقتراحًا يتعلق بتعيين مبلغ التعويضات فقال انه اذا أُريد تقدير خسائر المسيحيين بالدقة وفقًا لنصّ تعاليم المندوبين المتماثلة يجب تأليف مفوض اوربي تحكيمي يوكل اليه القطع في مطالب المسيحيين الى الباب العالي . ولمّا كان يرجح مبالغتهم فيها فيرى ان من مصلحة الحكومة التركية الالتجاء الى مثل هذا المفوض . حتى اذا لم يرضَ المنكوبون بحكم الحكومة يصار الى حكم المفوض وعليه ينبغي ان يكون اعضاؤه رجالاً مشهورين بالاستقامة والفطنة والخبرة ليأتي حكمهم ليس فقط نزيهًا بل صائبًا وعليهم ان يشرعوا بتقدير المتلوف حالاً قبل ان تُمحى آثار التخريب والتدمير .

فقبل المندوبون بهذا الاقتراح انّما قام جدال طويل في تفاصيله

فبسط فؤاد باشا الاقتراح الآتي اعتقاد انهُ يسهل تقدير الخسائر وهو ان الحكومة تعيّن لجنة ينتخب معظم اعضائها المسيحيون ويوكل اليها تمحيص مطالب التعويض . واعترف مبدئيًا بمناسبة تأليف مفوض تحكيمي لفصل كل خلاف يحدث بين اعضاء اللجنة او بين اللجنة والمنكوبين لكنه يرى انه يجب مراجعة تعاليم المندوبين المتماثلة قبل الاقرار على كيفية تدخل اللجنة الدولية في مسألة التعويضات

فسأله المندوبون ان يكتب بيانًا في طريقة تعيين التعويضات فتعهد بتقديمه لهم في الجلسة المقبلة . وخُتمت الجلسة الساعة الخامسة ونصف الساعة

(عدد ١٩٠ ملحق ٤ ص ٢٢٧_٢٢٩ . ودي تستا عدد ٦٦ ص ١٤١_١٤٥)

٤ ــ اللورد دوفرين الى السر بولفر . عن بيروت في ٣ منه [اقتطاف]

اريد في هذه الرسالة ان اطرح على ابحاث سعادتكم مشروع تنظيم هذه الايالة وانا ارجو منه خيرًا لهذه البلاد

اني مع محاولتي حلّ عقد المسألة السوريّة لم يغرب عني اني اقدمت على مهمة وعرة المسالك وان اضطراب حالة الشؤون من شأنه ان يبلبل افكار اعظم حاذق وأدهى سياسي وانه يتعذر التوفيق بين المصالح المتشاكسة . بيدَ انهُ إذا كان المشروع الذي وضعته قابلًا النقدَ والاعتراضات الجمة الصائبة اسأل سعادتكم ان تتذكروا ان ليس امامنا ونحن بين شرّين سوى ان نختار أهونهما

فاقول بداءَة ذي بدء اني بعد مزيد التنقيب والتبصر حكمت بانه ولئن كانت سوريّا مأهولة بعشر جنسيَّات مختلفة بعيدة عن التمدُّن تقسم إلى ١٧ طائفة متعصبة لمذهبها فلست أرى صعوبة كبيرة في ادارة شؤون هـذه البلاد . ذلك لان جميع شعوب سورية مفطورة على الطاعة للسلطة العليا . اجل انه يوجد عدة قبائل متحركة ومقلقة لا تخضع لقانون ونظام انَّما ليس بينها من ينزع حقيقةً الى الاستقلال سوى الدروز . فالموارنة هم عاتون متغطرسون مع الضعفاء ومملقو الذين يخشونهم كسائر مواطنيهم . أمَّا جمهور المزارعين فهو عامل مجدّ مطيع صبور . بيدَ انهُ من الضروري لنشر الامن في البلاد وتوطيد اركانه انشاء حكومة قويّة قادرة على بسط هيبتها في النفوس واذا نقصتها هذه الصفة الضروريّة تسود الفوضى في البلاد من جرَّاء عناصر التفريق الموجودة فيها . فينبغي قبل وضع مشروع تنظيم لهذه الايالة استقصـاء الاسباب التي اضعفت عزائم الحكومة المحلية وافسدتها

اني أرى من الفضول اتعاب سعادتكم بتعداد جميع اعراض العجز (الممتزج بكل النظامات الاسلامية) وهو يشمل جميع انحاء السلطنة ولذلك اقتصر على الفات نظركم إلى كل ما يتعلق بحكومة هذه الايالة فاقول :

في مقدمة أسباب ضعف الادارة العثمانية في سوريّة ان الباب العالي كان يعتبر هذه الولاية منذ بضع سنوات كايالة اجنبية يقتضي الانتفاع منها ما امكن ولذلك طرح منصبها في المزاد ولم يولِّ عليها الاّ الزائد الاخير . ومن الطبيعي ان كل والٍ

جديد لم يكن ليفكر سوى بتعويض ما دفعه من المال وبجمع الثروة فيبلص اهالي ولايته لدى وصوله مبتزًّا منهم الاموال ومثقلًا كاهلهم بالضرائب الجائرة .

فكان فور بلوغه دمشق يعمد الى العمل بذات طريقة البلص التي عومل بها في الاستانة . ولمَّا كان من مصلحة كبار موظفي مقر السلطنة الاكثار من تجديد صك تأجير الولاية لم ينفكوا عن تهديد المشير الجديد بالعزل ليواصل استنزاف الاموال واملاء جيوبهم بها . وهكذا كانت هداياه متواصلة لاستمالتهم وارضائهم .

ومع ذلك لم تكن تتجاوز مدة ولايته السنتين الاَّ نادرًا بحيث كان يضطر إلى توجيه عنايته لاعادة ما دفعه في سبيل حصوله على منصبه وجمع ثروة في هذه المدة القصيرة فنشأ عن ذلك مظالم لا تطاق وابتزاز اموال لا تحصى وتعاقب على الايالة ولاة غير كفوء للمنصب جائرون مرتشون طماعون في المال لا تشبع بطونهم خالون من أدنى اهتمام بالمصلحة العامة .

ولكي أوضح ان الازمة الحالية لم تكفِ لاقناع الباب العالي لاصلاح هذه الطريقة اذكر لكم ان الوالي الذي أرسل ليخلف أحمد باشا مشير دمشق سابقًا وجد غير اهل لهذا المنصب بحيث اُضطُرَّ الى استبداله بغيره .

والسبب الآخر في ضعف الحكومة في سوريَّة هو بُعدها وانفراد موقفها العسكري . اذ انهُ لمَّا كانت مالية الدولة ضعيفة كثيرًا فلم يكن في وسعها اعالة العدد اللازم من الجنود في كل ولاياتها ولذلك كانت اذا حدثت اضطرابات في احداها تضطر إلى اخلاء ولاية أخرى من الجنود وارسالها إلى قمع المشاغب وبعد القيام بمهمتها تعاد هذه الجنود إلى معسكرها الاول . بيدَ انهُ لمَّا كانت سوريَّة مترامية في البعد فمتى أرسلت جنودها إلى احدى الولايات المضطربة فلا يمكن اعادتها اليها الاَّ بعد مدة طويلة . وقد حدثت مذابح سوريَّة في خلال فترة كانت الجنود بعيدة عنها .

والسبب الثالث والاخير الذي يعرقل مساعي الولاة الاقل شرًا هو جهل الموظفين الاتراك لغة هذه البلاد التي يعهد اليهم بادارة شؤونها وعوائدها وأميالها وافكارها وازيائها . فكل والٍ جديد يجلب معه طائفة من المأمورين الغرباء فيضطرون جميعًا إلى الاستسلام لايدي المفسدين في البلاد ولهذه الاسباب فان اقامته في هذه البلاد ليست بكافية لاعتاقه ولافلاته من محكمات الشكل التي يقيده بها جهله اخلاق البلاد ولغتها حتى لو خلت ادارته من الارتشاء فلا بدّ من ان تبلبلها هفواته وسوء حكمه .

ولو رأيت لزومًا لمتابعة ايراد الشواهد لاستطعت الاتيان بغيرها تظهر اختلاف موقف هذه الولاية عن سائر اقسام السلطنة لكني اعتقد ان ما قلته كافٍ لتمهيد السبيل لسعادتكم ان تدركوا العلاج الواجب ايجاده لاصلاح طريقة الحكم في هذه الايالة .

فيجب قبل كل شيء ان يعهد بحكم ولاية سورية الى رجل يكون بمأمن من نفوذ رجال الاستانة عليه ويعفى من تقديم الهدايا والرشوة إلى ذوي النفوذ والحظوة في دار السلطنة ومن المقتضي ان يكون ثابتًا في ولايته أمينًا على منصبهِ بحيث يقوى على دسائس رصفائه في عاصمة المملكة غير مضطر الى استرضائهم بالمال وعلى التملص من كفالة القناصل الاوربيين الموجودين في ولايته . وان يتناول راتبه من واردات الولاية ويكون كافيًا لسدّ حاجاته فلا يطمع في الرشوة كسائر الموظفين المعوزين . وان يكون تمتعه بالولاية مضمونًا لعدّة سنوات ليتسنى لهُ معرفة حاجات البلاد واتخاذ التدابير الكافلة رفاهية الاهالي واتيان الاعمال العائدة لنفعهم . انَّما يشترط قبل كل شيء ان ينتقي الباب العالي هذا الوالي بالاتفاق مع الدول العظمى استيثاقًا من تعيين رجل ذي اهلية ونزاهة

ومع ايلاء الوالي المشار اليهِ استقلالاً نوعيًا تُنظَّم في سوريّة قوّة عسكريّة

مختلفة عن الجيش الشاهاني . ولئن كان في الوسع انشاء ادارة شرطة مؤلفة من غير الوطنيين يجب ان يعتمد في اخضاع الولاية على القوّات التركية المنظمة . فمن الضروري ابقاء عدد من الجنود دائمًا فيها . بيدَ انه لمَّا كانت واردات البلاد إذا أنميت تكفي لتنظيم جيش يفضل سائر الجيش السلطاني يجب التحوط لمنع الباب العالي من استخدامه في غير مكان

ثم حبًّا باعطاء هذا الرجل الذي تلقى عليه اوربا تبعة حسن ادارة هذه الولاية السلطة على مراقبة جميع فروع ادارته يقتضي ايضًا ان تكون الولاية مستقلة في الشؤون المالية . وبعد تعيين مقدار الجزية الواجب تأديتها الى الباب العالي تصبح الولاية مطلقة الحرّية للتذرع بالوسائل الكافلة انجاح ماليتها .

ان خصب تربة سوريّة لعجيب وانبساط سهولها الثلاثة المترامية الاطراف في سوريًا المجوّفة (البقاع) وحوران واسد راعيلون (مرج ابن عامر) وسهولة تربية دودة الحرير وانشاء معامل النسج فيها وزراعة القطن تجعل موارد هذه البلاد في الطبقة الثانية بعد مصر إذا أُمّن ساكنوها على حياتهم واموالهم

على ان هذا المشروع الاصلاحي يكون مصيره الاخفاق إذا لم يتسنّ لنا ايجاد رجل فطن لبق ذي حزم وعزم وخبرة ليكون كحجر عقد البناء وتجمع عليهِ كلمة الدول الاوربية

فاذا بحثنا عن هذا الرجل شخصت الابصار إلى صاحب الدولة فؤاد باشا فانهُ وان كان سلوكه منذ وصوله إلى هذه البلاد موضوعًا للنقد في بعض الظروف انَّما اذا اعتبرنا مصاعب مهمته وموقفه الحرج المنقطع النظير مع عدم وجود مأمورين جديرين بالثقة لمعاونته فلا يسعنا الأَّ الاقرار بانهُ برهن على جدارة وحكمة تؤهله لمثل هذا المنصب في هذه الاوقات .

بيدَ اني اقتصر على اضافة كلمة واحدة وهي : ان دولته امتاز بادراكه ما يجب

فعله اكثر من مهارته في الادارة بل اميل إلى الحكم بانه لو لم يكن فروغ يده من المال قد عذره فليس لهُ شهرة في الاقتدار على تنظيم الشؤون . وان رجلًا أقلّ مواهب منه انَّما ذات رأي مستقيم وأشدّ عناداً لكان اجدر منه بتسوية هذه الحالة. وعلى كلٍ فلربَّما يتعذر وجود رجل بين ساسة تركيًا اكثر اهلية منه لهذا المنصب

وربما اعترض بحقٍ على هذا الاقتراح ان تنظيم ايالة سوريًا وايلاء واليها مثل هذه الامتيازات الخارقة العادة يمكن اعتباره كبدء تجزئة السلطنة العثمانية .فأُجيب انه يتعذر الانكار ان هذا المشروع يجعل تنظيم الشؤون الملكية والعسكرية في هذه الايالة على اسّ استقلال نوعي . انَّما أرى امكان انتقال طريقة الحكم فيسوريًا من حالة الى أخرى بصورة خفية لا تدرك بحيث تتقى سوء النتائج التي ترافق كل اصلاح اكراهي . ومع انه من الضروري احاطة منصب الباشا الجديد بمظاهر الابهة المألوفة التي تبهر أعين الشعب وتؤثر في مخيلته يظل خادمًا السلطان ويكون واليًا لا خديويًا ويُشترط اعادة حكم هذه الولاية توًّا بعد انقضاء مدة معينة من الزمن .

انهُ وان عُدَّ هذا المشروع سالمًا من كل شائبة حتى الآن فلا نزال بعيدين عن حلّ عقدة المشكلة . ولنفرض اننا تمكنًا حقيقةً من تركيب ادوات الآلة ووجدنا الرجل الكفوء لتولّي ادارتها انَّما أَين القوّة الدافعة لتحريك هذه الادوات ؟ وأين رأْس المال الواجب انفاقه على ترتيب الادارة وتنظيم الجيش وترميم الخرائب واصلاح الارض البائرة التي تعرقل نشاطُ الاهالي ؟ انه يقتضي لانجاح هذا المشروع مبلغ ثلاثة ملايين ليرة انكليزية على الاقل

فلو أُعيدت مياه الراحة الى مجاريها في الحال واستتبّ الامن ونمت موارد البلاد لكان في الامكان وفاء قرض بهذا المقدار في بضع سنوات من فضلات العوائد انَّما من اين لنا بتوطيد أركان هذا الامن وانماء هذه الموارد فنحن نطلب ما لا يمكن الحصول عليه الاَّ اذا كان بعضه موجودًا من قبل . فنحن ندور في دائرة

ونعود الى مكاننا الاول . واجهل اذا كانت حكومات اوربا ترى مناسباً في هذه الظروف ان تقطع عقدة حبل غورديوس (١) بضربة سيف من ذهب (يريد تسليفها الحكومة التركية الاموال) وهي الوسيلة الوحيدة في الحالة الحاضرة الكافلة انقاذ هذه البلاد من الدمار والبوار

وانتقل الآن إلى البحث في تنظيم لبنان والمقام الواجب تخصيصه لهُ في هذا المشروع العام . فلو كان علينا ان ننظم شؤونه مجدداً دون الاعتداد بسابق تاريخهِ لقلت ان ابسط طريقة وأفضلها هي الحاق هذا الجبل بولاية سوريّا وتسليم ادارته إلى واليها

بيدَ انه لم يبقَ أدنى ريب يحول دون نسبة المذابح الاخيرة وجميع الحروب والاضطرابات والمنازعات التي انتابت لبنان في مدى الـ ١٥ سنة الاخيرة الى استياء الحكومة التركية من الاستقلال النوعي الممنوح للجبل فجعلت مرمى سياستها ان تبرهن على انه يتعذر العمل بطريقة الحكم التي منحتها الدول لبنان في سنة ١٨٤٥ ولهذا كان الاتراك يغتنمون الفرصة لاثارة دفائن الاحقاد القديمة بين الدروز والموارنة. ولمَّا ازداد تعجرف المسيحيين وتعصبهم بقوَّة المساعدات الاجنبية التي فازوا بها ثقل على الاتراك احتمال وطأة استقلالهم فعقدوا العزيمة على اتخاذ الدروز آلة ليوقعوا بهم ويضربوهم ضربة أشدَّ ايلاماً ممَّا تقدمها . بيدَ ان ما حدث في حاصبيا وراشيا

---

(١) غورديوس هو مزارع صار ملكاً على فريجيا لدخوله الهيكل المكرَّس لجوبيتر في غورديو بعجلتهِ قبل مزاحميه وفقاً لآية احد المتكهنين بالغيب فقدَّم ابنه الملك ميداس الاله هذه العجلة وكانت الانشوطة التي تربط النير بجرّ العجلة محكمة العقد بحيث لا يُنظر طرفاها فتكهن الراجمون بالغيب لمن يحلّ عقدتها بالاستيلاء على اسيا فجاء الاسكندر ولما عجز عن حلها قطعها بسيفه . وكثيراً ما يستعمل الافرنج هذه الاستعارة للدلالة على عقدة مشكلة لا تُحلّ

ودير القمر قد جاءَ مجاوزاً للحدّ المنوي لعدم توفر شروط اللباقة في خورشيد باشا واعوانه لانفاذ سياسة دهاء كهذه فافرطوا فيها بحيث افتضح سر سياستهم وكان لهُ دوي هائل في الاندية الاوربية. واني لاصرح بانهُ طالما ان اوربا تسلم لتركيًا بان تدير زمام الامور في سوريًا فمنع الاتراك من تولّي حكم الجبل يحول دون ضرب اوتاد الامن فيه . فمليهِ يجدر ان يكون للحكومة العثمانية صالح بتوطيد دعائم الامن في هذا الجبل من ان تضرم نار الحرب فيه وهذه هي الذريعة الوحيـدة التي تضمن الاتفاق بين العناصر المتعادية فيه

ان الكوائن الحديثة برهنت على عدم موافقة بقاء المسيحيين خاضعين لحكم الدروز . بيدَ ان الاعتراف بهذه القاعدة يقضي التسليم بعكسها . فاذا كان لا يطاق ان يحكم الدروز المسيحيين فيجب ألاَّ يحكم المسيحيون الدروز . بل ينبغي ان يعهد بادارة شؤون النواحي المختلطة أي القسم الواقع جنوبي الطريق المؤدية من بيروت الى دمشق إلى فريق ثالث وهذا الفريق لا يمكن ان يكون الأ تركيًا . وعليهِ فافضل ترتيب للبنان هو الاجازة للقسم الشمالي منـه المأهول بالمسيحيين دون غيرهم ان يبقى قائم مقامه وطنيًّا في حين يُحكم القسم الباقي كسائر انحاء الايالـة .

بيدَ اني حبًّا بان أُخفف على قدر الطاقة اضرار ايجاد حكومة مستقلة ضمن حكومة أُخرى اقترح ان يُخول والي الايالة حق تعيين هذا القائم مقام وان تُلغى الاقطاعات المسيحية المتوارثة وان توكل المناصب إلى اصحاب الاقطاع طالما يحسنون السلوك . على اني كنت اودّ ألاَّ اشير بهذه الطريقة . اذ يخشى كثيرًا من استمرار الجبل عرضةً للدسائس مهما رُتبت شؤونه .فلا بدَّ لاهاليه ان يعمدوا الى الاستفادة من هفوات الحكومة الجديدة لاستمالة اوربا الى تمديد الامتيازات التي يتمتع بها سكان كسروان الى سائر مسيحيي لبنان . اجل انهُ يؤسف كثيرًا على ابقاء الطوائف

المسيحية خاضعة للحكم الاسلامي لكنها قاعدة قبلت بها اوربا وعليه لا تكون حالة مسيحي جنوبي لبنان اشأم من حالة ابناء مذهبهم في دمشق وجبل الشيخ وسائر انحاء السلطنة . فاذا تمّ تنظيم لبنان وفقًا لمشروعي أُومل في ان الدول التي توافق عليه ولها سيطرة على اهاليه تمنع موظفيها من تأييد دسائس اكليروس لا ضمير لهُ ذي مصلحة في بلبلة ترتيب هو افضل ما يمكن وضعه على ما أُرجح رغمًا عن نقائصه

هذا ولقد اجتهدت على قدر فطنتي بان اعرض على سعادتكم هذه الترتيبات متجاسرًا على طلب التعويل عليها وبسطت الاراء التي تؤيدها . ولي الرجاء بألاَّ يحسب عملي هذا عمل رجل معجب بذاته ولقد اعتنيت بألاَّ يظهر اقتراحي بمظهر مشروع غير ناضج انَّما معرفتكم الموضوع واحاطتكم بهِ تسهلان لكم سد نواقصه . واذا ما رُميت بأني تجاوزت حدود وظيفتي باقتراحي التعويل على القاعدة المشروحة في هذا الترتيب اجرأُ مجددًا على تذكير سعادتكم باني طرقت هذا الموضوع قبل اوانه لكي استطلع رأي سعادتكم فيه قبل ان تقدم اللجنة على البحث فيه . ونحن مشغولون الآن بالقسم الاول من مهمتنا وسينقضي بعض الوقت قبل ان يتسنى لنا النظر في تنظيم لبنان. (عدد ١٨٢ ملحق ٦ ص ٢٠٨ـ٢١٢)

٥ ــ ومنه اليه في ٣ منه

اتشرّف بان ارسل اليكم في طيه صورة صك الجلسة السابعة التي عقدتها اللجنة الدولية وكان مدار بحثها في ترميم بيوت المسيحيين وفي اعداد لوازم الشتاء اتقاء اهواله . فأَجمع المندوبون الاوربيون على الاعتراف بحراجة الحالة ووجوب سرعة العمل وكان فؤاد باشا اعجلهم إلى قبول هذه المقترحات بطيبة خاطر والعزم على اتخاذ التحوطات اللازمة . بيدَ انه يمكن القول ان مساعينا اقتصرت على الاعتراف بعدم وجود المال اللازم والاستغاثة بجنان دولته

يتعذر عليّ ان اوضح مقدار قلقي من هذه الحالة . فقد نقّبنا على غير جدوى عن جميع الوسائل التي يمكن التذرع بها لايجاد المال اللازم من مثل فرض غرامة على مدينة دمشق وضريبة على كل مدن سوريا ومكس على الدروز فلم يظهر لنا ان إحدى هذه الوسائل تأتي بالنتيجة المرغوبة . وقد صرّح دولته بان لديه مالاً كافيًا لادارة شؤون الولاية مدة الشتاء على اني ارتاب كثيرًا في صحة هذا القول. فقد مرّ على الجيش ٦ الى ١٢ الى ٢٠ شهرًا دون ان يتناول راتبه ولم يجمع حطبًا للوقود وحبوبًا وعلفًا لا للجنود ولا اللاجئين . كما ان الاعانات الموزعة على المنكوبين لترميم القرى تكاد لا تكفي لاعداد غرفة واحدة لكل عائلة ففتك الموت بكثيرين وعُثر على جثثهم مطروحة بين الروابي والاكام

قد استُولي على جميع عوائد الجمارك والمرافيء وان كانت مرتهنة بقروض معقودة في الاستانة . وعسر الحكومة يظهر كل يوم باكثر جلاء من جراء الحيل السافلة التي تلجأ اليها لتدفع غرشًا بدل غرشين

وفي خلال ذلك لا يزال مسيحيو دمشق يهجرونها بحيث لم يبقَ فيها اكثر من ألفي مراهق . امّا في الجبل فالمسيحيون والدروز يوجسون خيفةً من المخمصة في حين ان عدد المنكوبين الذين تموّلهم لجنة الاسعاف الانكليزية الاميركية قد زاد في الاسبوع الماضي من ٢٣ الف إلى ٢٩ الف شخص

وقصارى القول ان فوضى الحكومة صائرة تدريجًا إلى تشويش نظام الهيئة الاجتماعية وخرابها . (عدد ١٨٢ ملحق ٩ ص ٢١٧)

٦ — ورنش نائب القنصل في دمشق الى السر بولفر في ٥ منه [افتطاف]

ان المسيحيين لا يزالون يبرحون دمشق الى بيروت منذ كتابي الى سعادتكم في ٢٠ المنقضي . ان مقتل احد مأموري الجمرك عمدًا عند ابواب المدينة زاد

مخاوف الشعب وقلقه فبذلت وسائر القناصل الاوربيين الجهد لايقاف هذه المهاجرة انمّا اخشى عدم نجاحنا . وقد اذاع صاحب الدولة فؤاد باشا منذ بضعة ايام نشرة لتطمين بال المسيحيين واردفها أمس بأُخرى وفيها ايضًا انه أمر والي دمشق بمنع المسيحيين من الجلاء عن المدينة بدون جواز سفر (تذكرة) فنفّذ الامر

ان ابرهيم كرامه أرسل الى بيروت بعد ان استُجوب هنا سرًّا وقد فُتشت امتعته بامر فؤاد باشا فوجد فيها مبلغ من المال يُقال انه يساوي ١٣٠ الف غرش

لقد أُرسل إلى بيروت مخفورًا محمد سعيد بك الكردي وكان اميرالاي في جيش الفرسان العونية الغير المنظم واعضاء ديوان المشير السابق وكثيرون من السجنى . ولمَّا كانت محاكمتهم قد جرَت سرًّا اتأسف على اني لا استطيع ايقاف سعادتكم على الاحكام التي قضي بها عليهم .

بدأت الحكومة بنزع السلاح من ايدي الدمشقيين وأوجبت على من لديه سلاح ان يأتي بهِ إلى مكان معين حتى إذا خالف غُرّم وسُجن مدة ٦ أشهر . ومع ذلك لمّا كانت كمية الاسلحة التي سُلّمت هي دون التي بيد الشعب فقد اخبرني المشير بانه سيضطر الى اتخاذ وسائل اكراهية لجمعها .

ان بيوت المسيحيين في حاصبيا وراشيا وقرى هذه الايالة التي دُمرت في خلال الفتنة لم ترمم حتى الان . انما لمَّا كان الماجور فرازر قد تحوط للامر مع اللورد دوفرين يرجى ان يتم اصلاح معظمها قبل قدوم الشتاء بخيله ورجله

لقد سُجن منذ بضعة ايام مصطفى باشا قائد الجنود سابقًا في حوران وقد علمتم سعادتكم من رسالة المستر برانت المؤرخة في ٣٠ حزيران المنقضي ان المشير السابق اوعز الى هذا القائد بان يذهب الى حاصبيًا حين هجوم الدروز عليها . ويُقدّر انه سُجن لاهماله العمل بهذا الامر

من الشائع ان قد عهد موقتًا الى شروان افندي المفتي الذي استصحبه فؤاد

باشا من الاستانة بادارة شؤون الولاية مكان معمّر باشا . وقد سرّ الناس بهذا الخبر لان الوالي المذكور لم يحرك ساكنًا وجميع القناصل الاوربيين يشكون من عدم قيامه بواجباته . (ملحق عدد ١٨٣ ص٢٢٠ – ٢٢١)

٧ – محضر الجلسة التاسعة في ١٠ منه

اليوم السبت ١٠ ت ٢ سنة ١٨٦٠ انتدى جميع المندوبين في بيروت برئاسة صاحب الدولة فؤاد باشا وفُتحت الجلسة الساعة الثانية ونصف الساعة . فتُلي محضر الجلسة السابقة وأُجيز بعد تعديل قليل فيه

فألفت مندوب الروسية انظار اللجنة إلى سوء حالة دمشق ولاجئيها اذ انهُ لم يُعمل بالوسائل المتفق على اتخاذها كفرض ضريبة على مدينة دمشق يخصص دخلها ببناء بيوت المسيحيين ودفع قسط من مجموع التعويضات . ونزع السلاح جارٍ ببطء ولم يشمل القرى المجاورة دمشق التي اشتركت بالمذابح . فهذه الامور ليس من شأنها اعادة الثقة إلى المسيحيين ولذلك ازداد عدد المهاجرين كل يوم بدلاً من نقصانه . ولمّا كانت مساعي صاحب الدولة فؤاد باشا المتواصلة قد حبطت فيترتب على اللجنة ان تمدّ اليه يد المساعدة . بيدَ ان ذلك لا يجدي نفعًا ولا يمكنها اتخاذ هذه المسؤولية على عاتقها الأ اذا شاهدت بأم عينها حالة الشؤون في دمشق . ولهذه الاسباب يرى وجوبًا إلى تذكير اللجنة باقتراح مندوب فرنسا وقوامه ذهابها الى دمشق واقامتها فيها بضعة ايام فيتسنى لها الوقوف على مقدار النكبة لتي أصابت الرعايا الاجانب والمسيحيين الوطنيين . وهذا السفر يمهد ايضًا لها زيارة قسم من الجبل في طريقها وسؤال الاهالي عن حاجاتهم ومتمنياتهم وجمع الادلّة اللازمة لوضع ترتيبات لبنان .

فاستأذن اللورد دوفرين بان يستوضح صاحب الدولة فؤاد باشا عن أمر له

علاقة بسفر اللجنة الى دمشق قبل الاقرار على اقتراح الموسيو نوفيكوف. إذ عليها ان تقطع في امر مكدر قبل ان تصرف نظرها عن لبنان الا وهو معاقبة الذين اقترفوا فظائع حاصبيا وراشيا. ويؤلم المندوبين ان يفكروا انهم بعد انقضاء شهرين على اقامتهم في البلاد لا يزالون مشغولين بقسم من مهمتهم هو اكره شيء لديهم. وهم يتوقون إلى الاهتمام بامرٍ ارفع شأنا وهو فتح عهد صلح ومسالمة. انما لا فائدة من السعي في اصلاح ذات البين ما دام الاشقياء المصبوغة ايديهم بدم اخوانهم يمرحون وهم بأمن من كل عقاب. فحتى الان لم يُعدم درزي واحد من قتلة المسيحيين.

ان صاحب الدولة فؤاد باشا قد اعتذر عن هذا التأجيل بضرورة اعداد السبل للقبض على زعماء الفتنة. فحجته صوابية بيدَ ان تأجيل انزال العقاب الشديد في الجناة إلى مدة أخرى مناف لمصالح العدالة والانسانية فينبغي على اللجنة ان تسأل دولته ان يجود عليها بايضاح نيّاته. ان ظروفًا واحوالاً لا يمكن المندوبين ابدالها تقضي على هاتين الطائفتين ان تعيشا معًا. فتأجيل اعدام الجناة ينغل الجرح بابقائه الحزازات حية في القلوب وبتشجيع الفريق الآخر على التمادي في الشر لعدم معاقبته. فمن اللازم اللازب الّا تطول هذه الحالة. بيدَ انهُ باتخاذه على عاتقه مسؤولية أمر موقوف عليهِ الحياة والموت لا يريد ان يُظن بهِ انهُ يطلب عقابًا لا حدَّ له بل يرغب في تخفيف شدّة وطأة يد العدالة. ولذلك يرى وجوب التمييز بين ثلاث طبقات من الجناة المتهمين اليوم أمام محكمة الدول المسيحية فينظم الضباط الاتراك الذين ساعدوا على الفظائع وقد كان في وسعهم استدراكها في مصاف الطبقة الاولى ثم يأتي بعدهم مسلمو دمشق الذين انقضوا على مواطنيهم الآمنين دون سبق نزاع او تحرش وذبحوهم.

أمَّا جنايات الدروز فتحصى في الطبقة الثالثة فان الفظائع التي اجترحوها وان كانت هائلة فقد نتجت عن حرب اوقد نارها المسيحيون ولم تكن سوى ثمرة عادات البلاد الرديئة. فمن ينعم النظر في روايات ذوي الشأن عن الاقتتالات التي جرت في

لبنان منذ ٢٥ سنة يتحقق ان تعاليم الديانة المسيحية لم تلطف اخلاق مسيحيي لبنان الهمجية . ولمّا كان قد خبر بنفسه عادات البلاد قبل وقوع النكبة الاخيرة ففي وسعه ان يؤكد ان اقدام الدروز على ابادة المسيحيين نتج عن تيقنهم ان ضحاياهم قصدوا ابادتهم في بدء الحرب . وبناء على ما تقدم لا يرى من العدل ان يقاس ذنب جماعة من الفلّاحين الجهلاء انقادوا انقياداً اعمى إلى زعمائهم بمقياس التمدّن الاوربي لجميع هذه القبائل درزيّة ومسيحية وعربية تبني حكمها في شرعية حروبها على شريعة موسى . ولذلك يجب الاعتداد بهذه العادات المتوارثة مع مواصلة قصاص المذنبين وفقاً لسنن العدالة توصلاً إلى وضع حد لمثل هذه الشرور واتقاء تجدد الكوارث .

فجدّد فؤاد باشا تعهده السابق بانزال عقاب شديد في الجناة يكون عبرة لغيرهم وقال انهُ لم يهمل وسيلة من الوسائل التي قضت بها الظروف للقبض على الدروز . فقد اضطرّ فور وصوله الى سورية ان يذهب إلى دمشق حيث كانت حالة المسيحيين تستلزم حضوره . ولمّا عاد إلى بيروت تسنى لهُ الاهتمام بأمر جبل لبنان ولم يعترف بعهد الصلح المعقود بين الفريقين المتحاربين فاذاع نشرة في زعماء الدروز أمرهم بها بالمجيء اليه لتأدية الحساب عن أعمالهم فقدم منهم ١٤ زعيماً . ثم اتفق مع قائد البعثة العسكريّة الفرنسويّة على ان يجوب كل منهما بالجنود نواحي الجبل المختلطة السكّان وقد قصد بهذا الزحف غرضين احدهما القبض على الجناة والاخر تمهيد السبيل للمسيحيين للعودة إلى قراهم . فلو عالن الدروز العدوان حالاً لعرّض الغاية الاخيرة لخطر الاخفاق كما انهُ لو اقتصر على القاء القبض على افرادهم للاذ الباقون بالفرار وتعذر الاحاطة بالباقين نظراً لتكوين البلاد ووعورة مسالكها . ولذلك آثر ان يصرف جهده اولاً إلى اسكان المسيحيين موجلاً إلى وقت مناسب القاء القبض على جميع الجناة المتهمين أو الذين سيتهمون دفعة واحدة في جميع انحاء الجبل . وكان في نيته ان يخبر اللجنة قبل استيضاح اللورد

دوفرين لانهُ لمَّا كان الدروز قد عادوا إلى قراهم فيرى ان قد آن الوقت لتنفيذ مشروعـه . واردف انه اتفق مع الجنرال دي بوفور وأقرَّ رأياً على الذهاب بذاته إلى الجبل للاشراف على القبض على المتهمين وسيبقى في بيروت بضعـة ايام ليعني بتعيين خلف لقائد الجنود في لبنان لكنه سيضطر قريباً مع الاسف إلى الافتراق عن زصفائه موقتاً .

أمَّا الموظفون الملكيون أو العسكريون الذين اخلّوا بالواجب المفروض عليهم كقواد حاميات حاصبياً وراشيا فقد أُعدموا رمياً بالرصاص . واجّل تنفيذ حكم الاعدام الذي قضى بهِ مجلس دمشق على أرباب السلطة في دير القمر بغيـة اجراء تحقيق اضافي لمعرفة ارتباطهم بالدروز . وعدا ما تقدم فقد سجن ايضاً خورشيد باشا ووصفي افندي وأحمد افندي وطاهر باشا وغيرهم واوشكت محاكمتهم ان تنتهي . وقبض على ستين درزياً في هذه الفترة خلا الـ ١٤ زعيماً المار ذكرهم وبلغ عدد المسجونين في بيروت ١٧٠ شخصاً وسيُحكم على بعضهم قريباً فينفِّذ هذه الاحكام بشدة كما فعل في دمشق.

ثم سأل اللجنة رأيها في أمرهم وهو انهُ ولئن كان حُكم على اكثر من الف شخص في دمشق فالشكاوى والمحاكمات لا تزال متواصلة فنشأ عن هذه الحالة تأجج جمرة العدوان بين المسلمين والمسيحيين ممَّا يحول دون استتباب الامن على ان الحكومة تتكفل بحفظ الراحة اعتماداً على القوَّة العسكريَّة التي لديها . أمَّا في الجبل فالحالة تختلف فاذا أُستطيع القاء القبض دفعة واحدة على جميع المشكو منهم واستقرَّ الرأي على عدم قبول الشكاوى بعد فوات أجل محدود فيتسنى توطيـد الراحة في القريب العاجل ولذلك فهو يستشيرهم في هذا الشأن

فقال مندوب النمسا انه فهم من كلام اللورد دوفرين انه يميز بين ذنب الثورة الناجم عن الحرب الاهلية التي اشترك بهـا الموارنة والدروز والفظائع التي

اقترفها الدروز عند استظهارهم على الاولين . فينتج من هذا التميز ذاته وجوب معاملة الدروز بالشدة . وعنده ان هؤلاء لا يستحقون ان يدعوا باسم امة وفقدوا كل حق في ادارة الشؤون .

فردّ عليه فؤاد باشا موضحاً اعتقاده بتعذر امكان تشبيه حادثة لبنان بحادثة دمشق . ففي الثانية اعتدى المسلمون على المسيحيين وذبحوا عدداً كبيراً منهم أمّا في لبنان فيجب البحث في ما إذا كان هناك حرب اهلية او اعتداء فان كانت الاولى يقتضي التنقيب في من هو البادي بالشر إذ لا يمكن تبرئة الدروز من الفظائع التي اقترفوها . فاذا كانوا هم الذين تحرشوا بالمسيحيين شدّد في قصاصهم والاّ خفف عقابهم .

فقام جدال في هذا الصدد بين سائر اعضاء اللجنة ورجحوا ان مسألة التحرش ثانويّة يصعب حل عقدتها لتعذر الاتفاق على تاريخ بدء الاعتداءات الاولى . فارتأى الموسيو دي وكبكر ان الطريقة الوحيدة الناجعة في اقرار السلم تسديد ساعد الحكومة العثمانية في كل انحاء السلطنة بما فيه جبل لبنان .

فاحتج مندوبو فرنسا وبروسيا والروسية على هذا الرأي المتعلق بمادة تنظيم البلاد ولا ينطبق على المسألة المبحوث فيها .

فأجاب الموسيو بيكلار على فقرة من خطاب اللورد دوفرين ورد ذكره فيها ووافق على قوله انه ينتظر بفارغ الصبر انتهاء اللجنة من مهمة ملاحقة الجناة والسهر على معاقبتهم ولذلك لا يتمالك من ابداء أسفه على بطء المحاكمات . فان معتمد الباب العالي اكتسب ثناء الجميع بسرعة انزاله العقاب في مجرمي دمشق انّما يخيل ان قد فترت همته منذ ذلك التاريخ فلم يعاقب درزياً واحداً كما جهر بذلك اللورد دوفرين . فالتحقيق القضائي في بيروت قد طال امره وعوّل على التسويف بحيث لا يمكن معرفة نهايته . ومع ايضاحه سبب التمنيات التي اعرب عنها يبادر الى الاحتساب

بوعود دولة فؤاد باشا بخصوص الدروز ولمّا كان قد صرّح بان قد آن وقت معاقبتهم فيطلب اليه ان يكون قصاص الجناة الذين نبذتهم المدنية معادلاً الفظائع التي اقترفوها وقد سرّ بانهُ على اتفاق بهذا الشأن مع مندوب النمسا لكنه لا يسلّم بتمييز اللورد دوفرين فان فواجع دير القمر تماثل فواجع دمشق ولا يمكن ان تدعى حرب اهلية بل هي مجازر.

فاورد الموسيو نوفيكوف نكبات حاصبيًا وراشيًا وبيّن انهُ لا يمكن اطلاق اسم حرب اهلية على الفظائع التي اجترحها الدروز في هاتين المدينتين وقد دفعهم اليها الظمأ إلى سفك الدماء والنهب فيجب احصاء مقترفيها في مصاف الجناة الذين يستحقون قصاصًا يحاكي قصاص مسلمي دمشق ولاسيما ان مسيحيي شرقي لبنان الناجين من المذابح لا يزالون عرضة لاعتداءات الدروز.

فذكّر مندوب بروسيا رصفاءه باقتراح الموسيو نوفيكوف مصرحًا بان افضل وسيلة لتطمين بال مسيحيي دمشق وايقاف مهاجرتهم هي ان تنتقل اللجنة موقتًا الى المدينة المذكورة. ثم تلا فقرًا من كتاب قنصل دولته في دمشق يتضمن وصف أسباب القلق السائد فيها.

فطُرح اقتراح الموسيو نوفيكوف على بساط البحث فتباينت الاراء فيهِ ثم أجمع المندوبون الأ صاحب الدولة فؤاد باشا والموسيو دي وكبكر على وجوب سفر اللجنة الى دمشق لادراك الغاية المرغوبة. والمع الموسيو بيكلار الى ما احتُج بهِ عليهِ في البدء ودّ ألاّ تذهب اللجنة إلى دمشق قبل حصولها على نتائج خطيرة.

وقرأ عريضة رفعتها الى اللجنة الدولية جميع الطوائف المسيحية في دمشق بتاريخ ٧ ت ٢ تصرّح فيها باستعداد أبنائها للعودة الى بيوتهم كما أُمروا لقاء بعض شُروط أخصها ضمانة المندوبين امنهم. وبعد الفراغ من تلاوتها بيّن خطورتها لان طوائف دمشق المسيحية الخمس وقّعتها.

فاحتج فؤاد باشا على طلب مسيحيي دمشق ضمانة اللجنة ـ وهي لا تستطيع ان تبذلها لهم ـ مما يدل على سوء ظنهم في الحكومة .

فأوضح لهُ مندوب فرنسا ان سوء الظن في محله وان على الحكومة ان تعمل كثيرًا لتتمكن من ازالته فطلب الضمانة ليس بالشيء الجديد ولا يستغرب وضع المسيحيين كل آمالهم في عناية اللجنة وهم عارفون بغيرتها عليهم .

فأجاب فؤاد باشا انه فقه العواطف التي ولّدتها المصائب في قلوب المسيحيين لكنه لا يسعه السكوت عن ارتيابهم في اعماله وسيعول على وسائل جديدة اذا اقتضى الامر لاكتساب ثقتهم ويقبل بكل طيبة خاطر نصائح رصفائه . فاذا تجاوزت اللجنة هذا الحد فيحسب عملها تعديًا على حقوق حكومته .

فقال الموسيو بيكلار انه لم يكن له مناص من ابلاغ اللجنة عريضة مسيحيي دمشق فرأى ان افضل طريقة وانجعها تلاوتها على مسمعها بحضور المعتمد العثماني .

وحدّث مندوب بروسيا نقلًا عمَّا كُتب اليهِ عن ان الحكومة انقطعت منذ عشرين يومًا عن دفع الخمسين بارة المخصصة يوميًا بمنكوبي دمشق.

فأعرب فؤاد باشا عن اندهاشه من هذا الخبر اذ لم يتصل بهِ شيء من هذا القبيل ولا يدري اسبابه وسيستقصيه .

فألحَّ الموسيو دي رهفوس مجددًا في وجوب القطع في اقتراح مندوب الروسية حتى اذا رُدَّ هذا الاقتراح يرى من واجبه ان يذهب وحده الى دمشق .

فانتقد فؤاد باشا الاقتراح المذكور منكرًا فائدته .

ثم استقرَّ الرأي بناء على طلب الموسيو بيكلار على استئناف البحث في اقتراح مندوب الروسية في الجلسة المقبلة . ووافق المندوبون بالاجماع ايضًا على مشروع المعتمد العثماني الخارق العادة وقوامه تحديد اجل لا تُقبل بعد فواته شكاوى المسيحيين من الدروز .

وانبأ فؤاد باشا اللجنة انه كان بعزمه ابلاغها بعض لوائح انجزها قياماً بتعهده انما حال دون ذلك الجدال الذي استغرق الجلسة

فاستوضح مندوب فرنسا فؤاد باشا :

١ً : عن الضريبة الجاري استيفاؤها من مسيحيي بيروت ولبنان . فهو يدع جانباً البحث فيما اذا كان من العدل تنفيذ احدى مواد الخط الهمايوني ويتساءل عمّا اذا كانت هذه الوسيلة مناسبة

٢ً : عن سبب التأخير في دفع الالف وسبعماية كيس من ٩٥٠٠ كيس مرصدة لاهالي زحله بدل ترميم بيوتهم .

فبيّن فؤاد باشا ان قد أُخّر دفع الالف وسبعماية كيس لعدم وجود ضمانات ولمّا كان قد حصل عليها الان سيشرع بالدفع عاجلاً .

أمّا البدل العسكري فقد فُرض مكان الخراج وقد اقتصر على استيفائه فقط من الاماكن التي لم تتضرر ولم تدفع شيئاً منذ ٤ أو ٥ سنوات . ومن العدل ارصاد هذا المورد لاعانة المنكوبين وعلى كلٍ فلم يُطلب من المتأخرات سوى سنةواحدة حتى انه يكتفى بأخذ قسط من الاقساط .

وقد فُضت الجلسة الساعة السادسة

(عدد ١٩٠ ملحق ٧ ص ٢٣٠-٢٣٥ . ودي تستا عدد ٦٧ ص ١٤٥-١٥٢)

٨ — لائحة الاموال المدفوعة لترميم البيوت

« ملحقة بالجلسة السابعة »

غروش		غروش	
١٫٩٠٠	كفرشيما	٣٠٩٫٧٧٥	برمّانا وتوابعها (قسط)
٣٨٫٩٣٩	بطشيه	١٦٥٫٨٧٩	الحدث وتوابعها (قسط)

٢٥٬٨٠٠	روميه
٣٣٬٨٨٠	شويت وتوابعها
٢٢٬٠٧٠	ديرخونه وحارة حمزه
٤٧٬٩٦٠	رأس الحرف
٣٩٬٩٤٠	قتاله
٩٩٬٧١٣	بعبدا
٣٦٨٬٨٠٧	بيت مري خلا دور الامراء
٤٣٬٥٠٦	وادي شحرور التحتا 〃 〃
٥٥٬٦٨٥	وادي شحرور الفوقا 〃 〃
٧٢٬٥٦٠	عاريًا
٧٦٬٥٢٠	العباديه
٢٨٬٤١٠	دير الحرف
١٬٥٣١٬٣٤٤	المجموع

الاموال المراد توزيعها

١٠٠٬٠٠٠	المعلقة
١٬٠٠٠٬٠٠٠	زحلة والمتن
٧٥٠٬٠٠٠	دير القمر
٣٠٠٬٠٠٠	جزّين وتوابعها
٢٠٠٬٠٠٠	مرجعيون
٢٬٢٥٠٬٠٠٠	المجموع
١٬٥٣١٬٣٤٤	مجموع المال المدفوع
٣٬١٨١٬٣٤٤	المجموع

(عن كتاب سوريّة سنة ١٨٤٠ـ١٨٦٢ لمؤلفه ريشار ادوارس ص٢٦٦)

٩ - اللورد دوفرين الى السر بولفر في ٩ منه

اني عطفًا على رسالتي المؤرخة في ٣ الجاري اقول اني قصدت في كلامي عن عدم دفع رواتب الجنود التركية فيلق عربستان فقط . فالآيات الجنود التي وصلت حديثًا من الاستانة قد قبضت رواتبها قبل مغادرتها السلطنة على ما اظن . وعلى كل فانا اغتنم هذه الفرصة لاصرّح بان فؤاد باشا ذكر لي بانه تمكن من توزيع بعض الاعانات على المسيحيين بانفاقه عليهم الاموال المرسلة لدفع رواتب الجنود . فقد اوشك مبلغ الـ ٢٥ الف ليرة انكليزية الذي ارسله اليه الباب العالي ان ينفد ومع كونه ينتظر وصول مبلغ آخر مضاهيًا له فمن الثابت انه لا يكفيه اكثر من شهرين.

وستدركون في الحال عدم كفاية مثل هذه المبالغ لسدّ الحاجات الحاضرة متى أبنت لكم ان نفقات لجنة الاسعاف الانكليزية الاميركية قد بلغت في اسبوع ٢٠٠٠ ليرة انكليزية .

وعلى فؤاد باشا خلا نفقات الحكومة العادية ان يعول كل مسيحيي دمشق ويعيد بناء القرى في لبنان (ملحق عدد ١٨٧ ص ٢٢٣-٢٢٤)

١٠ - اللورد روسل الى اللورد كولي في ٧ منه

ان المركيز دي شاتورينار قرأ عليّ رسالة الموسيو توفنيل في شؤون سوريّة وفيها يلمح الى فرار الدروز المجرمين موضحًا سهولة تمكنهم من الرجوع من حوران لاجتراح جنايات جديدة .

فحكومة جلالة الملكة ترى ان مصاعب لا تذلل تحول دون اطالة مدّة احتلال الجنود الفرنسويّة سورية . فقد أرسلت هذه الجنود اليها على أثر الجرائم الفظيعة التي ارتاعت لهولها اوربا لمساعدة الحكومة التركية على اعادة الامن الى نصابه ومعاقبة كبار المجرمين . وقد تمّ معظم هذه المهمة وقوامها الانتصار للانسانية واجراء العدالة بفضل نشاط فؤاد باشا وحزم القائد دي بوفور . ومن ثمّ لم يبقَ فائدة في ابقاء الجنود الاوربية هناك لمطاردة سائر الجناة والبحث عنهم في مخبأهم في مغاور تلك البلاد ووهادها فهذا التعقب يطول الى ما لا نهاية له دون جدوى . وعليه فزيادة الجنود الاوربية في سورية وابقاؤها فيها بقصد منع حدوث جنايات جديدة يُعدّ مغائرًا للغاية الخطيرة التي توخاها جلالة السلطان والدول الخمس . فأي أجلٍ يمكن تعيينه لمثل هذا الاحتلال وأي حدّ يجعل لعدد الجنود ؟ لا مراء ان حالة كهذه تؤول عاجلًا الى نقل ادارة حكم سورية المحلية الى يد الدول الخمس فينتج عن ذلك ان الاحتلال الاوربي بدلاً من ان يأتي بالعبرة المرغوبة ارهابًا للمسلمين

المتعصبين يتخذ ذريعة الى احتـلال بلغاريا والبوسنه وغيرها من الايالات بحيث ينتهي الامر الى تقسيم السلطنة العثمانية .

فلاتقاء هذه الشرور تؤثر حكومة جلالة الملكة اعادة حكم سورية الى ارباب السلطة الذين ينصبهم الباب العالي وفقًا للطريقة التي تحكم اللجنة الدوليـة المختلطة في انها اكثر ملائمة لتوطيد اركان السلم في سورية بحيث تلقى المسؤولية فقط على عاتق الباب العالي والمأمورين الذين تعينهم حكومة البلاد . أجل ان هذه الوسيلة لا تضمن عدم تجدد الاقتتالات بين الدروز والمسيحيين انَّما ما دام هـاتان الامتان في البلاد يتعذر استمرار كأس الراحة صافية .

(عدد ١٧٢ ص ١٧١ . ودي تستا عدد ٤ ص ٢٩٢)

١١ – السر بولفر الى اللورد روسل في ٧ منه

لمَّا كنت قد اقمت الحجة على الباب العالي بخصوص سوء الاحوال في دمشق وجاءت اقوالي مطابقة لاقوال صاحب الدولة فؤاد باشا يسرّني ان اخبركم بان الحكومة التركية أقرت على فصل معمّر باشا الوالي السابق وتعيين امين باشا مكانه

(عدد ١٨١ ص ٢٠٢)

١٢ – اللورد ج . روسل الى السر هـ . بولفر في ١٠ منه [اقتطاف]

تلقيت صورة رسالة اللورد دوفرين الى سعادتكم المؤرخة في ٢٦ المنقضي فانبئكم باننا نرغب كثيرًا في ان يوقف الباب العالي فؤاد باشا على افكاره في الخطة التي يجب انتهاجها لمعالجة الاحوال الغير المرضية الحاصلة في دمشق وفي الوسائل الواجب التذرع بها لضمان راحة مسيحيي سوريّة بعد جلاء الجنود الاوربية عنها .

(عدد ١٧٧ ص ١٩٩ ودي تستا ج ٦ وعدد ٥ ص ٢٩٣

١٣ – الارل كولي الى اللورد روسل في ١٣ منه [افتطاف]

صرّح لي الموسيو توفنيل بانه لم يستقرّ على رأي بخصوص اطالة مدة احتلال الجنود سوريًا ولا يريد ان يقطع في الامر قبل ان يقف على رأي اللجنة الدولية . ويأمل في ان الجنود يمكنها ان تبقى هناك حتى الاجل المعين في صك اتفاقية ٥ ايلول وقد كتب من بضعة ايام إلى الموسيو بيكلار مندوب فرنسا في اللجنة يذكّره باقتراب الوقت الذي يجب بهِ جلاء الجنود وفقًا لشروط الاتفاقية ويحضه على الالحاح على اللجنة بالشروع في البحث في تنظيم لبنان

وفي اعتقاده انه اذا حدثت مذابح جديدة فور جلاء الجنود عن سوريّة يكون ذلك اشأم ختام لتدخل اوربا فيها ولايستبعد وقوع هذا الامر الاّ اذا نُظمت شؤون لبنان قبيل خروج الجنود . (عدد ١٨٠ ص ٢٠١ ـ ٢٠٢)

١٤ – اللورد دوفرين الى السر بولفر في ١٤ منه [افتطاف]

لمّا كان اقصاء طائفة من سكّان النواحي المختلطة في لبنان عنها يمكن ان يظهر للجاهلين احوال البلاد بمظهر أفضل طريقة تكفل عدم وقوع النزاع بين القبائل التي تأهله أُريد ان اغتنم هذه المناسبة لاوضح لسعادتكم الاسباب التي تحول دون تنفيذ هذا المشروع في الاونة الحاضرة .

فاقول بداءَة ذي بدء اني معتقد كل الاعتقاد بانهُ متى أُريد وضع ترتيب عام لبلاد آهلة بطوائف مختلفة المذهب انّما متشابهة لغة وعادات ونزعات وافكارًا ينبغي العمل على ضمها بدلاً من تفريقها . اذ يجب ألاّ تتخذ العقائد الدينية اساسًا لتأليف حكومة لكل طائفة والاّ تجعل حدًّا تكوينيًّا (جغرافيًّا) كما ان كل حكومة فطنة تلحّ في الزام طوائف بلادها العديدة على اخضاع اختلافاتها المذهبية لعلائقها

المدنية . وخلا هذه الاسباب الخطيرة يوجد غيرها تجعل اخراج الدروز من لبنان متعذر التحقيق وفي مقدمتها انهُ لا يمكن اتمام هذا الامر الاّ بالقوة فيتأتى عنها اضرار ومشتمات عظيمة . فاذا أُكره دروز لبنان على المهاجرة فمن البديهي انهم يودّون اللحاق باخوانهم في حوران فينتج عن ذلك احتشاد قبيلة كبيرة حربية في ناحية تشرف على دمشق وسهلها ومنها تستورد هذه المدينة ولبنان الحبوب اللازمة لهما. وعليهِ يحق للبـاب العالي ان يعترض على ترتيب تتجاوز نتائجه حدود مهمة التنظيم الموكولة الينا . فلو عُول على طريقة اقل اتساعًا وأوعز الى الدروز والمسيحيين ان يجتمع كل فريق منهم في قسم من لبنان الاولون في الجنوب والاخرون في الشمال فلا يمضي عشر سنوات حتى يعود الاختــلاط الى ما هو عليه الان نظرًا لميلهم الى الامتزاج والعيشة معًا .

وفي الحقيقة يجب قبل الوصول الى القطع بهذه المسألة ان يفقه جيدًا ثلاثة أشياء :

أولاً : ان الصعوبة في الوصل بين الدروز والمسيحيين ليست صعبة كالتوفيق بين المسيحيين والمسلمين .

ثانيًا : ان عداوتهما ليست دينية بل حزبية .

ثالثًا : ان مصالحهم الاجتماعية متماثلة .

وفي رأي جميع الذين خبروا البلاد انهُ اذا وجدت حكومة موافقة وأُحيل دون كل دسيسة تولّد الخلاف بينهما فالدروز والمسيحيون يميلون فطرةً الى المعيشة على أتم وفاق . (عدد ١٩٠ ملحق ٥ ص ٢٢٩ ـ ٢٣٠)

١٥ ـ صك الجلسة العاشرة في ١٤ منه

اليوم الاربعاء ١٤ تشرين الثاني سنة ١٨٦٠ انتدى جميع المندوبين في بيروت برئاسة صاحب الدولة فؤاد باشا بعد الظهر بنصف ساعة . فتلي محضر الجلسة السابقة

وأُجيز بعد تعديل قليل فيه .

فاقترح فؤاد باشا على اللجنة نقد جميع المسائل المتعلقة بالقاء القبض على الدروز وعقابهم فانهُ سيبدأ بالقاء القبض على الجناة في جبل لبنان ويشرف عليه بذاته. انَّما يرى قبل مباشرة العمل ان يستشير اللجنة في افضل طريقة يحسن انتهاجها في محاكمتهم وفي عدد الذين يجب الحكم عليهم ونوع العقاب الذي يقضي به وفي الوسائل التي يجدر استعمالها للتوصل الى اكتشاف المجرمين . ولمَّا كانت كل من هذه الامور تثير مصاعب ومشاكل جمة وكان يشعر بالتبعة الثقيلة الملقاة على عاتقه فيسأل اللجنة ان تجود عليه بنصائحها .

فتكلم اولاً في طريقة المحاكمة الواجب التعويل عليها وقال: انه يوجد اثنتان احداهما عرفية والاخرى نظامية مطابقة لقوانين البلاد فالاولى تأتي بنتائج عاجلة لكنها لا تفسح في الوقت لتمحيص الادلّة والموازنة بين العقاب والذنب . والثانية قوامها تأجيل العقاب بيدَ انها لا تخلو من ضرر ليس بأقلّ خطورة في الظروف الحاضرة .وربّما متى كانت الظروف غير عاديّة يجب انتهاج محاكمة غير عادية .لذلك أمسى قيد التردد بين هاتين الطريقتين فاذا استعمل الطريقة العرفية كما في دمشق يتهم بانه يعاقب على غير هدى واذا لجأ الى الطريقة القانونية يعاب انه زاد في التأني .

فجهر مندوب فرنسا باعتقاده في ان طريقة المحاكمة العرفية تناسب دون غيرها الظروف الحاضرة بل هي الوحيدة التي يمكن التعويل عليها . اذ لو أُتبعت الطريقة القانونية لقادت ان لم يكن إلى عقاب جميع الجناة فعلى الاقل إلى القبض على جميع الدروز واتهامهم لانهم باسرهم غمسوا ايديهم في مذابح الجبل مع تفاوت في الجرم واتموا خراب المسيحيين القاطنين فيه . فاذا ما حاولت الحكومة التركية ان تجعل عدد المحكوم عليهم معادلاً لعدد المذبوحين وتسفك عن تروّ دماء بقدر ما سفك الدروز وهم هائجون فانها تعرّض ذاتها إلى ان ترمى بالهمجية . فالمهم قبل كل شيء

تطمين بال الاهالي عاجلًا بانزال عقاب في كبار المجرمين يكون مثلة لغيرهم وعليه يرى ان المحاكمة العرفية المستعجلة هي اضمن وسيلة لبلوغ هذا الغرض ولذلك يلحّ بالعمل بها

فشاطر مندوب بروسيا الموسيو بيكلار رأيه لتيقنه ان معاقبة الدروز لا تكون ناجعة الّا اذا كان العقاب عاجلًا زاجرًا وفيه عبرة .

فانحاز الموسيو نوفيكوف الى هذا الرأي واوضح انهُ لمَّا كانت قد روعيت الطريقة القانونية في محاكمة زعماء الدروز المسجونين في بيروت فأصبح فؤاد باشا في مأمن من لومه على التعجل . ولذلك يرى وجوب معاملة جمهور الجناة من الطبقة الدنيا الذين سيقبض عليهم وفقًا للطريقة العرفية مع محاشاة التطرف

فوافق مندوب النمسا على رأي الموسيو بيكلار مصرحًا بانه لمَّا كان جميع الدروز مذنبين فيتعذر محاكمتهم وفقًا للطريقة القانونية بل يجب الاقتصار على التعجل في معاقبتهم بشدَّة . وأشار بطريقة أخرى لمجازاة سائر الامة الدرزيَّة قوامها حرمانها في المستقبل من كل حقوقها السياسية التي تمتعت بها في الماضي. وزاد ان حل المسألة التي طرحها فؤاد باشا على ابحاث اللجنة متوقف على الصفة التي توليها الحكومة الجنايات والجرائم التي اقترفها الدروز . فاذا كان الباب العالي يعدها جرائم مدنية افراديَّة فلا يمكن العدول عن الطريقة النظامية امَّا إذا كان يعتبر ذبح الدروز المسيحيين وبدء ابادة أُمة بيد أُمة أُخرى حربًا اهلية وفتنة وتعديًا على الذات الشاهانية فمن الجلي ان على المعتمد السلطاني الخارق العادة ان يعامل الدروز عرفيًّا وفقًا للسلطة المطلقة التي خُولّها دون مراعاة سير المحاكمات العادية ما دام الجبل غير منظم وقيد الحكم العرفي .

فأبان صاحب الدولة فؤاد باشا ان الـ ١٤ زعيمًا درزيًّا المسجونين في بيروت متهمون بأَمرين احدهما بعدم قيامهم بما فُرض عليهم كأصحاب اقطاعات معاونين

القائم مقام في ضمانة سلامة جميع اهالي اقطاعاتهم والآخر بانهم شركاء في الجنايات المقترفة. أمَّا سائر الزعماء الذين فرُّوا فقد أُهدر دمهم ويقضى عليهم غيابًا.

وقال اللورد دوفرين ان طريقة المحاكمة التي نالت استحسان رصفائه هي الوحيدة التي تجيز الظروف التعويل عليها. اجل انها مؤلمة انَّما لا بدَّ منها لتعذر العمل بالطريقة القانونية. وألفت الانظار الى ان الطريقتين متنافيتان فاختيار الطريقة العرفية ينفي استعمال الطريقة النظامية فاذا عوقب الدروز عرفيًا وهي طريقة مستمدة من قاعدة همجية قوامها قتل واحد من عشرة يجب حماية من يبقى منهم في قيد الحياة من كل جور باصدار عفو عام

فنشأ عن هذا الاقتراح وعن استعمال اللورد دوفرين كلمة عفو عام تأويلات جمة واحتجَّ مندوب فرنسا بشدة على تمتيع الامة الدرزيَّة بعفو سياسي فاستأنف المندوب الانكليزي بسط فكرته فوضح منها انه أراد بكلمة عفو ان يعطى الدروز ضمانة على حفظ حقوقهم المدنية. أمَّا بما يتعلق بحقوقهم العامة فهو يعترف مع رصفائه بانه يحق للحكومة ان تحرم عشيرة اقترفت فظائع هائلة امتيازاتها السياسية.

وبعد ان وافق جميع المندوبين على انتهاج طريقة محاكمة مستعجلة وغير عادية استفهم فؤاد باشا أمورًا لها علاقة بالمسألة الرئيسية سائلًا عمَّا اذا كان يجب عليه ارسال جميع الدروز الذين يقبض عليهم في الجبل الى بيروت أو تأليف محكمة نقَّالة تجوب جميع نواحي لبنان تدريجًا فتحاكم الجناة في الاماكن التي اقترفوا فيها الفظائع وتنفذ فيهم الحكم ؟.

فارتأى المسيو بيكلار ان تجرى المحاكمة وتنفذ الاحكام العرفية في مكان اقتراف الجناية ليكون مفعولها عاجلًا وظاهرًا للعيان فلم يعارض احد من المندوبين هذا الرأي بل اجمعوا عليه.

ثم استشار فؤاد باشا اللجنة فيما اذا كان عليه ان ينوّع العقوبات في الجبل كما في دمشق ويقسم الجناة الى عدة طبقات ويقضي بالاعدام والكورك والسجن والقلعة والنفي حسب درجات الذنب ؟ . وفي مذهبه انه لا يحق له التملص من تبعة المسؤولية الملقاة على عاتقه ولا يرغب في ذلك لكنه يشعر بشدة وطأتها ولذلك لم يحجم عن ايقاف اللجنة على ما يخالجه من الارتياب والحيرة وهو في حاجة ايضًا إلى الاسترشاد بنصائحها لمعرفة نوع الادلة التي يجب ان يكتفي بها بهذه المحاكمة المستعجلة . ففي دمشق اوجب على أعيان القوم ان يهدوه إلى الجناة وكثيرًا ما اعتمد في كتابة لوائح باسماء المتهمين على شكاوى طائشة وشهادات غير عيانية حتى انهُ اكتفى في أغلب الاحيان بشهادة مسيحي . أمَّا في الجبل فالحالة تختلف كل الاختلاف إذ ليس للقوّة العسكريّة ذات النفوذ ويتعذر ايجاد شهادة درزي على درزي آخر نظرًا لكونهم موثقين عرى ارتباطهم ببعضهم اسوةً بجمعية سرّية . وعليه لا بدَّ لهُ من الاكتفاء بشهادات المسيحيين انما يهوله كثرة عددهم . واذا طُلب اليهِ اعدام الف الى الف وخمساية درزي ورضي بقطع رؤوسهم يخشى ان يتهم بانهُ أشد همجية من الدروز وقابل مذبحة بمجزرة .

فبيّن لهُ الموسيو نوفيكوف ان من السهل عليه استدراك هذا الخطر اذ ليس على حكومة السلطان ان تنتقم من الدروز وان كانوا جميعهم مذنبين بل ان تتقي تجدد ذات الفظائع باعدام كبار الجناة ارهابًا لسائر الامة الدرزيّة . ولمَّا كان الغرض من معاقبة الدروز التذرع بوسائل من شأنها منع هذه الامة من الاضرار بالمسيحيين لا انزال العقوبات في افرادهم فقط فيجدر بها تحكم باعدام الذين اقترفوا الفظائع والجنايات العديدة .

فانتهز اللورد دوفرين الفرصة لتذكير اللجنة بان الدروز لم يعتدوا على النساء . فلخَّص مندوب فرنسا رأي المندوبين مقترحًا تعيين ثلاث طبقات من الجناة

يستحقون عقاب الاعدام .

أولاً المحرضون سواء اشتركوا في المذابح أو لم يشتركوا

ثانياً روؤساء العصابات الذين تولوا قيادة السفاحين ومضرمي النار

ثالثاً الاشخاص الذين يتهمهم الرأي العام بانهم اقترفوا جنايات عديدة أو اجترحوا فظائع في ظروف تزيد جنايتهم خطورة

فوافق فوأد باشا على هذا الاقتراح وسأل عمَّا إذا كان يوجد جرائر غير هذه يجب القضاء على مجترحيها بعقوبات من الطبقتين الثانية والثالثة .

فأجابه المندوبون انهُ يكتفى بمعاقبة كبار الجناة لانهُ اذا أُريد مجازاة جميع المذنبين لا ينجو درزي من العقاب . على ان مندوب فرنسا احتفظ بحقه في طلب الوقوف على الوسائل التي يجب التذرع بها فيما بعد لافهام الدروز ان سيف العدالة لا يزال مسلولاً فوق رأسهم وانهم أمسوا غير أهل للامتيازات التي كانوا يتمتعون بها في السابق

ثم انتقلت اللجنة الى البحث في مسألة أُخرى فوافقت على اقتراح فوأد باشا ان يوعز إلى أعيان كل مكان ان يؤدوا شهاداتهم أمام روؤساء دينهم معززة بالقسم فيتخذها أساساً لاتهام المجرمين وان لم تكن شهادات عيانية .

واستصوبت ايضاً رأي الموسيو نوفيكوف وقوامه ان على مندوب الباب العالي الخارق العادة مع استقائه الاخبار من هذا المورد ألاَّ يهمل استماع شهادات شهود العيان وأصحاب الدعوى ولهُ ان يحفل بها أو لا حسب الاقتضاء . فقبلت اللجنة به

فقال فوأد باشا انه بغية اتقاء الدسائس ومنع فرار الجناة ينوي ان يطلب إلى روؤساء الدين سرًّا تعيين الاعيان الجديرين بكل ثقة وتحليفهم بكتم سر شهاداتهم .

وقبل ختام هذا الجدال استحلف اللورد دوفرين اللجنة ألاَّ تسمح باطالة عذاب المتهمين بل تلح بانهاء دعاويهم عاجلًا لاسيما بعد موافقتها على العمل بالطريقة العرفية .

فأيد مندوب فرنسا رأي اللورد دوفرين بلهجة شديدة وسأل الأ يبقى زعماء الدروز والمسلمين المسجونين في بيروت وقد انتهت محاكمتهم بين الموت والحياة .

فاجاب فؤاد باشا انه يود كثيرًا ان يفرغ من عناء هذا القسم الشاق من المهمة الموكولة اليه لكنه اضطر الى تأجيل الحكم على المسجونين اوتنفيذه فيهم لان اشتراكهم في كوائن لبنان ثابت فلو عجل باعدامهم لحرم ذاته من ادلة مفيدة عند الحاجة اليها .

ولمّا كانت هذه المسائل الاصلية والفرعية المتعلقة بالقاء القبض على الدروز وعقابهم قد مُحصت وفُصلت اخذت اللجنة بالنظر في غير شؤون وأطلعت على عدة صكوك مختصة بتسوية التعويضات الواجب اداؤها الى مسيحيي دمشق .

فتلا الموسيو بيكلار اجابةً لطلب رصفائه كتابًا من الموسيو اوتري قنصل فرنسا في دمشق وجدولين ملحقين بهِ يتضمن احدهما بيان توزيع الضريبة الغير العادية المراد استيفاؤها من مدينة دمشق وضواحيها وسائر انحاء الايالة والاخر يشتمل على كيفية انفاق مجموع هذه الضريبة

فأقرّت اللجنة على اعطاء كل مندوب نسخة من هذين الجدولين ثم سمعت قراءة غير مشاريع وضعها صاحب الدولة فؤاد باشا وطلبت ايضًا ان تعطى نسخًا منها .

ورأى مندوب فرنسا قبل ختام الجلسة ان يلفت انظار اللجنة الى مسألة سبق لهُ ان طرحها على انجاشها الا وهي ضريبة البدل العسكري التي فرضت على مسيحيي سوريًا لاوّل مرّة فلم يستصوب فرضها في هذا الوقت المتراكمة فيه النكبات على شعوب سوريًا ويعتقد انه كان على الباب العالي ان يغتنم هذه الفرصة ليبرهن لسكّان البلاد على اهتمامه بهم فيؤجل استيفاء هذه الضريبة المرتاب في قانونيتها الى ظروف اكثر مناسبة . وفي مذهبه ان هذا التأجيل يحول دون التأثير

في التدابير التي ستعول عليها اللجنة لتنظيم جبل لبنان سياسةً وادارةً .

فردَّ صاحب الدولة فؤاد باشا على الموسيو بيكلار ان ضريبة البدَل العسكري تشمل جميع سكّان المملكة ويأسف كثيرًا على القائه مكرهًا هذا العبء الثقيل في الاونة الحاضرة على عاتق سكّان سوريًا لكنها ستستفيد منه لان مجموعه سيخصص بتخفيف شقاء ضحايا الحرب التي نشبت فيها . وزاد ان الظروف الحالية ارغمت الحكومة على الالتجاء إلى هذا المورد اذ بدونه لا يسعها القيام بالنفقات اللازمة. أمَّا إذا حدث تلاعب في استيفاء هذه الضريبة فالباب العالي ليس بمسؤول عنها لانه ليس هو الذي يجبيها بل روساء كل طائفة. فيقتصر على ان يطلب منهم مبلغًا معينًا من المال تاركًا لهم الحرّية بتوزيعه على ابناء طائفتهم حسب هواهم ونزاهتهم .

وفي الختام أُوضح ان ليس لهذه المسألة ارتباط بالجبل والنظام المراد وضعه له لان الجبل نظامات خاصة لا يمكن تجاوزها وهي قد فرضت عليه دفع مبلغ معين لا يمكن زيادته فتأخر الموارنة والدروز عن دفعه منذ سنتين .

فارتأى الموسيو نوفيكوف ان يعفى من البدل العسكري موقتًا جميع المسيحيين الساكنين في شواطيء سوريّة الذين تضرروا كثيرًا ممَّا حدث في الجبل من الاضطرابات بأجمعها .

فاعترض عليهِ فؤاد باشا بانهُ اذا كانت بعض المدن الواقعة على سيف البحر تضررت فعلى روساء طوائفها ألاَّ يستوفوا من ابناء مذهبهم المتضررين بارة من جموع المال المفروض على الطائفة .

ثم توقف عن متابعة الجدال وفُضت الجلسة الساعة الخامسة .

(عدد ١٩٥ ملحق ٢ ص ٢٤٢ـ٢٤٦ . ودي تستا عدد ٦٧ ص ١٥٢ـ١٥٩)

١٦ – اللورد دوفرين الى السير بولفر في ١٥ ت ٢ سنة ١٨٦٠

ان غايتي من هذه الرسالة ايقاف سعادتكم على ملخص الترتيبات التي سيطرحها مندوب فرنسا على ابحاث رصفائه على ما أرجح بخصوص تنظيم جبل لبنان.

ويمكن ان يقال ان قوام مشروعه انشاء امارة مسيحية مستقلة في قسم من لبنان يمتد من شماليه حتى نهر الاولي بما فيه كل الجهة الغربية وشواطئها البحرية وستحصى مرافيء طرابلس وبيروت وصيدا في هذه الامارة المستقلة وتنزع تماماً من يد الحكومة التركية.

فمع كرور الايام لا بدّ للدروز وسائر الطوائف الغير المسيحية من ان تستنسب الجلاء عن هذه الامارة الجديدة لاختلاف سكّانها عنهم مذهباً فتصبح امارة لبنان ملجأً أميناً متسع الاطراف ويتسنى لمسيحيي دمشق وسائر انحاء سوريًا ان يهاجروا اليها.

ولمّا انتهى الموسيو بيكلار من بسط مشروعه اكتفيت بان قلت لهُ انه وان كان جال في بالي اعتراضات جمة اثناء شرحه فالمسألة محفوفة بمصاعب كثيرة ولا بد لكل مشروع من ان يفتح باباً للنقد على ان العقبات القائمة في سبيل تنفيذه يجب ألاّ تكون سبباً لعدم اهتمامنا فيه ولذلك فاني اودّ كثيراً البحث في هذا الاقتراح معه ومع رصفائي متى أراد. انما هناك مسألة ارغب في استيضاحه عنها. هل هذا المشروع يقضي باستمرار احتلال اوربي ؟

فأجابني الموسيو بيكلار: « بلى لا بدّ من ذلك لبضع سنوات على ان جيش الاحتلال لا يتجاوز ١٠ إلى ١٢ الف رجل ويؤلف اذا اقتضت الحال من قوات جميع الدول الاوربية ». فقلت: « ان هذا التدبير غير معقول واخشى ألاّ تقبل الحكومات الاوربية بعضد مشروع يؤول الى احتلال البلاد دائماً بقوة عسكريّة وأردفت سائلاً.

هل تقبل تركيًا بذلك ؟ ان التخلي عن لبنان وثغوره (١) يضاهي التخلي عن سوريًا بأسرها فاذا كان في طاقتنا ان نطلبَ الاولى أليس من الافضل ان نعمم فوائـد تدخلنا الى كل الايالة ؟

وهنا انقطع حديثنا .

وساختم هذه الرسالة موردًا بايجاز الاعتراضات البديهية الواضحة التي لا تدفع معددًا المصاعب التي يتعذر التغلب عليها وتحول دون تنفيذ مثل هذا المشروع

١ً : ان لبنان يصبح اكثر مناعة وحصنًا حصينًا تعتصم فيهِ جنود الدول الاجنبية

٢ً : ان تخلي الباب العالي عن ثلاثة ثغور يجعل دمشق وسوريًا بأسرها في قبضة يد ذي السلطة السائد في لبنان وقيد اوامره

٣ً : ان احتلال البلاد الدائم بقوّة اجنبية كبيرة لا يمكن قبوله

٤ً : يتعذر وجود رجل وطني ذي ذكاء واستقامة وسيطرة كافية لتسليمه زمام الادارة الجديدة .

٥ً : ان مسيحيي لبنان هم عشيرة همجية بربرية عاجزة عن ادارة شؤونها بذاتها فالاكليروس والنبلاء متشاحنون تتقد الان في صدورهم نيران التباغض وفلّاحو الاقطاعة المارونية ثائرون حاليًّا على زعمائهم ذوي الاقطاع فأمسى كسروان مرسحًا للجنايات والاعتداءات المتواصلة .

٦ً : أُرجح انهُ يصعب تذليل المصاعب الحائلة دون اخضـاع طائفة الروم لساطة الموارنة .

٧ً : واذا ذللت هذه المصاعب بحكم الظروف الحاضرة فيعمد الاتراك لا

---

(١) تنبيه : ورد في السطر الـ ٥ من الصفحة ٤٨ السابقة كلمة « نهر الاولي » خطاء والصواب نهر الليطاني وهي تعريب لفظة *Leontes* المثبتة في المتن الانكليزي

محالة الى توجيه عنايتهم الى بلبلة هذا الاتفاق بتحريض الروم على الموارنة كما اثاروا الدروز حديثًا فتنتهي المسألة لا شك بمذبحة .

٨ً : ان مندوبي الدول بمحاولتهم ضم المرافيء الثلاثة الى لبنان يتجاوزون حدود المهمة التي وكلتها اليهم دولهم .

٩ً : أمَّا المشروع فواسع كثيرًا من جهة وناقص من جهة أُخرى ويوجب على الدولة ان تبذل ضحايا كبيرة وتتخلى عن أشياء ثمينة في حين ان الفوائد المتأتية عنه تشمل فقط قسمًا صغيرًا من مسيحيي الايالة .

ثم اريد ان اوجّه نظر سعادتكم خاصةً إلى امر لهُ علاقة بما تقدم لي بسطه وهو ان الموسيو بيكلار اذا كنت فقهت كلامه لا ينوي الحاق حاصبيا ومدن جبل الشيخ بهذه الامارة . وسبب ذلك جلي وهو ان سكّان جميع هذه المدن هم روم ارثوذكس فتوسيع حدود الامارة اللبنانية في تلك النواحي يزيد عدد الطوائف المعاكسة للطائفة المارونية. ومع ذلك أرى من الصعب حرمان هذه البلدان التي تضرّرت اكثر من غيرها في الاضطرابات الاخيرة من فوائد التدخل الاوربي.

(مجموع المحررات الانكليزيّة السرّية الموجودة نسخة منه في مكتبة الكلية الاميركية في بيروت عدد ٢٥٢ ملحق ٨ ص ٣٣٤ـ٣٣٦)

١٧ – ومنه اليه بالتاريخ ذاته [اقتطاف]

اتشرّف فاخبر سعادتكم انه قد اتصل بي ان الروسيين والروم في هذه البلاد انتبهوا إلى خطر اخضاعهم لسيطرة ماروني فتدبّروا الامر وأخذوا يبحثون في وضع طريقة تكفل لطائفتهم تأليف حكومة منفصلة مستقلة . فالمصاعب التي يلاقونها في سبيل تحقيق مشروعهم ستكون عظيمة فان افضل طريقة انتجتها مخيلة مشيريهم هي انشاء حكومة مستقلة في شرقي لبنان .

ان طائفة الروم هي اكبر طوائف سورية عدداً فمعظم مسيحيي دمشق هم من أبناء الكنيسة الارثوذكسية ومثلهم سكّان حاصبيا وراشيا وطرابلس وصيدا والنواحي المجاورة أمّا في لبنان فأغلبية السكّان هم موارنة إلاّ بعض قرى مأهولة بالروم . وممّا يجدر بالذكر انهم ساعدوا الدروز على الموارنة .

من المشهور ان قنصل اليونان حرّض مسيحيي دمشق على المهاجرة بالقول والعمل ولا يبعد ان يكون لرسم الصلبان على ابواب المسيحيين في المدينة صلة بهذه السياسة . وممّا يؤيد ذلك ما لهجت بهِ الالسنة حديثاً في مناسبة نقل سكّان حاصبيا الروم إلى جبل لبنان . وعلى كلٍ يتعذر اتباع اثر الدسائس المسيحية في هذه البلاد بدقة وادراك اسرارها والاهتداء الى منعطفاتها ومنعرجاتها . واجهر باعتقادي ان كل محاولة ترمي الى انشاء حكومة دينية منفصلة مستقلة في سورياً مصيرها الاخفاق

وقد سبق لي ان اوضحت لسعادتكم انهُ يجب السعي بتأليف شمل السكّان وضمهم تحت سلطة واحدة لا تقسيمهم الى حكومات متعددة . فالتباغض الكائن بين الروم والموارنة ليس بأقل من عدواة الموارنة والدروز واذا بقي للاتراك مصلحة في اثارة طائفة على أخرى لا نكون أصلحنا الحكم السابق .

(عدد ١٩٠ ملحق ٨ ص ٢٣٥)

١٧ – الماجور فرازر الى اللورد روسل . عن دمشق في ١٥ منه [اقتطاف]

تشرفت فأرسلت اليكم ضمن كتابي المؤرخ في ٢٠ المنقضي نشرة اذاعها صاحب الدولة فؤاد باشا وصلتني قبيل سفر البريد وقلت لكم اذ ذاك اني سأعود إلى البحث فيها في فرصة مناسبة .

وهذه النشرة تتضمن أسماء بعض الاعيان المسجونين الذين أُرسلوا إلى بيروت وبيان التهم الموجهة اليهم والاحكام المقضي عليهم بها وهي موقعة بإمضاء فؤاد باشا.

وكان في مقدمة هؤلاء السجنى الشيخ عبدالله الحلبي شيخ مشايخ الجامع الكبير في دمشق الذي يتهمه المسيحيون بانه المحرّض الاكبر على المذابح التي ذهبوا ضحيتها بل زعيمها بحيث كان يجب في عرفهم اعدامه قبل سائر الجناة . وفي ظني ان جميع المأمورين الاوربيين أو معظمهم يشاطرون المسيحيين الوطنيين هذا الاعتقاد . فانه ولئن تعذر اداء شهادة عليه في المحكمة لانه لا يجسر مسيحي ولا مسلم ان يشهد على رجل يشغل مقاماً كالشيخ المذكور فيعتقد الجميع ان المسلمين ما كانوا ليجسرون على اقتراف مذبحة دون سبق الحصول على رضاه او مواطأته نظرًا لاحترامهم جميعًا لهُ وعظم نفوذه فيهم ·

أمَّا فؤاد باشا فكان يشكو دائمًا عدم تمكنه من ايجاد شهادة على الشيخ المرقوم على انه بعد ان حجر عليه اكثر من شهرين دون التضييق عليه وبُحث في قضيته عرضًا وتظوهر باستجوابه دون ان يتضح من استنطاقه أمر ذو بال كما صرّح دائمًا حُكم عليه وعلى رفقائه فجأة اثنا زيارة فؤاد باشا دمشق الاخيرة بينا كان المأمورون الاوربيون يلحون في انزال العقاب في الشيخ المار ذكره على الاقل .

لقد توقف عن القاء القبض على المتهمين في المذابح وارباب الحكومة يرفضون قبول تشكي المسيحيين من الاشخاص الذين يتأكدون انهم سرقوهم أو غمسوا يدهم في المذابح . كما ان الحكومة المحلية ذاتها لا تبدي حراكًا كأنها ميتة ومعمّر باشا الوالي الذي أبنت لكم عدم كفايته غير مرّة لم يُعزل ولم يعين لهُ خلف حتى الآن على ما اعلم . ومن المسائل الرئيسية المتوقفة عليها حياة هذه الايالة ألاَّ تألو حكومة الاستانة جهدًا ولا تدخر وسعًا في سبيل الوصول إلى تعيين رجل صادق نشيط لهذا المنصب لان دمشق أصبحت الان اكثر من ذي قبل محورًا تدور عليه شؤون سوريًا بل قدوة الخير والشر .

قد أُعلن منذ ثلاثة اسابيع العزم على نزع السلاح من جميع سكان المدينة

وشُرِع بهِ فلم يأتِ بنتيجة مرضية إذ انهُ لمَّا كان الشعب قد وقف على غاية الحكومة خبأ الاسلحة الثمينة وسلّم القديمة المعطلة . ويقدَّر ان لدى الاهالي ٤٠ الف بندقية فسلّم ١٠٤٠ فقط منها ٦٠٠ أُخذت من مستودع أحد المتجرين بهذا الصنف . وقد هُدد الذين يحجمون عن تسليم اسلحتهم بالتغريم والحبس انما لم يُعمل بهِ

ان الجنود في هذه الايالة لا تزال مرابطة في عدَّة قرى منتشرة بين دمشق وحوران حيث تجوب البلاد للسهر على الراحة والتفتيش عن الاشياء المنهوبة أو عن الناهبين الذين لجأوا باسلابهم من دمشق أو من لبنان الى القرى القاصية . أمَّا القائد العام فلا يزال معسكرًا في دمشق .

وبينا الجنود واقفة لا تأتي عملًا بذلت جهدي بالاتفاق مع اللورد دوفرين في تعجيل اعمال ترميم قرى شرقي لبنان التي حُرقت او دُمرت وتوزيع الثياب والفرش والاغطية على الاهالي نظرًا لقرب قدوم فصل الشتاء .

انا ذاهب الان الى حاصبيًا وراشيًا وفيهما أهم الحاميات حيث يقتضي مواصلة المساعي لاعادة السكَّان المسيحيين المشتتين ومن هناك الحق بفؤاد باشا في لبنان الى المكان الذي يؤمه قريبًا لالقاء القبض على جمهور الدروز .

(عدد ١٩١ ص ٢٣٢ ـ ٢٣٩)

١٨ — صك الجلسة الحادية عشرة في ١٧ منه

اليوم السبت ١٧ تشرين الثاني سنة ١٨٦٠ انتدى جميع المندوبين في بيروت برئاسة فؤاد باشا وفتحت الجلسة الساعة الثانية ونصف الساعة . فتُلي محضر الجلسة السابقة ووُوفق عليه بعد تعديل قليل فيه .

ولمَّا كانت لائحة الابحاث تتضمن وجوب النظر في المسائل المتعلقة بتعويض مسيحيي دمشق من خسائرهم تكلم صاحب الدولة فؤاد باشا فقال بوجود قاعدتين

يجب على اللجنة ان تختار احداهما الاولى تعيين مبلغ محدود تقريبي والاخرى اجراء تحقيق قضائي يتخذ أساساً لتقدير الخسائر التي اصابت كل شخص بمفرده .

فتناقش المندوبون في فوائد الطريقتين وصعوباتهما وبعد انعام النظر ملياً عولوا على قاعدة تعيين مبلغ محدود وأجمعوا على انهــا اكثر نفعاً لضمانها دفع تعويض عاجل إلى المسيحيين المنكوبين مماً يخفف شقاءهم فيفرج كربتهم ويشجعهم على العودة الى دمشق لمعاطاة اشغالهم . أمَّا طريقة اجراء تحقيق قضائي سابق فانها وان كانت أكثر مطابقة للعدالة فلا تخلو من ضرر سياسياً وعملياً اذ تطيــل الى عدّة سنوات الدعاوى التي يقيمها الافراد على الحكومة مماً يجعل توزيع التعويضات أمر مشكوك فيه بعيد التحقيق .

فارتأى الموسيو نوفيكوف ان يضاف الى مجموع مبلغ التعويض المعــين من قبل مبلغ آخر احتياطي يمكن زيادته فيستعان به على اعاضة الذين يثبت فيما بعد عدم كفاية ما أُعطوه وهو يعده تلطيفاً لجور الطريقة العاجلة التي عولت عليها اللجنة . موضحاً انهُ يقصد تخصيص هذه العلاوة بالفقراء المعوزين الذين يهمهم كثيراً فرق بضعة الاف غرش ان اصابوها سعدوا وان حرموها شقوا .

فنقد الموسيو بيكلار رأي رصيفه مبيناً انه لا يقتصر على تعديل الطريقة التي رأَت اللجنة لزوماً للعمل بها بل يجرّ إلى نقضها . فغاية اللجنة ان تُفصل عاجلاً مسألة عامة حيويَّة مع تجنب طول الدعاوى الافراديَّة التي لا نهاية لها . ولذلك رأَت ان تضمن سرعة دفع تعويض للمنكوبين لا بدَّ لهم من الاكتفاء بهِ متى يئسوا من الحصول على غيره . انَّما اذا أُضيف إلى هذا المبلغ المحدود مبلغ آخر غير محدود مرصد لدفع تعويضات منسية او علاوى يقع المنكوبون في ريبة من الحصول على التعويض وينشبون في اشراك الدعاوى الافراديَّة بحيث لا يرضى أحد بنصيبه ويصير المبلغ الاحتياطي مطمح اطماع الجميع فتطول مسألة التعويض وتفقد اللجنة الفائدتين

السياسية والادبية التي رجتها من تعويلها على الطريقة الاولى .

ولمّا كان سائر اعضاء اللجنة قد وافقوا على وجوب التعويل على قاعدة تعيين مبلغ محدود يحظر على المنكوبين بعد توزيعه الاعتراض او طلب علاوة اقترح المسيو نوفيكوف على اللجنة ان تستثني المعاهد الدينية لانها تستحق اهتمامها الخاص . فان معظم املاكها الثابتة والمنقولة قد وقفها عليها المحسنون لاغراض خيرية فلا يمكن اعتبارها كاموال الافراد . وليس في طاقة ارباب هذه المعاهد ان يصالحوا على مبلغ كغيرهم لانه يتعذر عليهم مخالفة نيأت الواقفين . وخلا ما تقدم فلما كان يخشى ان تشبّه خسائر المعاهد الدينية بخسائر الافراد الموسرين فالعدل يقضي التمييز بين الحلى والآنية الفضية أو الذهبية المنهوبة خاصة الافراد والآنية المقدسة وغير أشياء ثمينة كنسية هي موضوع تكريم جميع المسيحيين . فيجدر والحالة هذه استثناء اسلاب المعاهد الدينية من القاعدة العامة وتسهيل السبل لارباب هذه المعاهد لقبض تعويض يعادل خسائرهم دون نقصان .

فردّ عليه صاحب الدولة فؤاد باشا انه قد حقق بعض رغبته لما انه ميّز بين المعاهد الدينية الوطنية والاجنبية . فليس على اللجنة ان تهتمّ بأمر الاخيرة إذ انهُ لا يستطاع القطع بمسألة التعويض على ارباب المعاهد الدينية الاجنبية الأ بعد اتفاق خاص يعقد على حدة بينه وبين مندوب كل دولة ينتمي اليها أصحاب المعاهد المذكورة . وحكمها كحكم دور القنصليات واملاك الرعايا الاجانب المنقولة . وعليه فمجموع التعويض الذي ستعينه اللجنة لا يشمل إلاَّ ثلاث فئات . أولاً : المسيحيين رعايا السلطان سواء كانوا تحت حماية دولة اجنبية أو لا . ثانيًا : الرعايا الاجانب تعويضًا عن اموالهم الثابتة . ثالثًا : المعاهد الدينية الوطنية .

فأجاب الموسيو نوفيكوف انهُ وان كان لا يشك في الفرق الكائن بين املاك الاجانب واملاك الوطنيين فيصرّ على اقتراحه في ما يختص بالمعاهد الدينية الوطنية.

فاذا كانت اللجنة قد اجمعت على تعيين مبلغ محدود لتوزيعه على فئات الافراد اجمالاً فذلك لان المنكوبين كثيرون يتعذر تقدير خسائرهم بالدقة ولانهم يؤثرون ان يقبضوا في الحال تعويضاً دون قيمة اسلابهم على انتظار نتيجة تحقيق قضائي طويل مدقق . أمّا الجماعات الرهبانية وعددها خمسة فيمكنها الانتظار اكثر من الافراد فتصبر الى ان تدفع لها كل خسائرها تماماً على شرط ألاّ يطول تقديرها الى ما لا نهاية له . واردف ان في وسع صاحب الدولة فؤاد باشا ان يستطلع بهذا الشأن رؤساء الرهبانيات وختم كلامه مصرحاً باصراره على اقتراحه .

فسأل رئيس اللجنة اذ ذاك كلّاً من اعضائها ان يبدي رأيه في اقتراح الموسيو نوفيكوف .

فاستصوب مندوب النمسا اجراء تحقيق خاص في خسائر المعاهد الدينية انّما استوضح عن الموارد التي يستعان بها لاعاضتها خسائرها اذا قُدرت بعد فرض الضريبة الغير العادية واعرب عن مخاوفه من انه اذا لم تُشرك المعاهد الدينية في الانتفاع من هذه الضريبة وهي الضمانة الوحيدة التي تكفل توفر الاموال اللازمة للتعويض فيكون الموسيو نوفيكوف قد اضرّها من حيث أراد نفعها .

فاجهر مندوب فرنسا بان على اللجنة ان تتمسك بالقاعدة التي اعتمدت عليها وانه يحسن بالمندوب العثماني ان يعلن دفعة واحدة وبأقرب آن مجموع التعويضات التي تريد حكومته دفعها إلى المسيحيين فيكون لهذا العمل وقع أدبي عظيم . انّما للجنة ان توجب التثبت في خسائر المسيحيين ولاسيما المعاهد الدينية الوطنية دون العدول عن القاعدة التي اتفقت عليها . فالمشروع الذي عرضه على اللجنة في الجلسة السابقة واُتخذ اساساً للجدال ليس بتقدير نهائي . فاللجنة قد قبلت قاعدته لكنها ليست مضطرّة الى اتباع كل تفاصيله وربّما شعر كل من اعضاء اللجنة بحاجة إلى اقتراح توزيع الضريبة بصورة مخالفة التي ذكرها المسيو اوتري في البيانين

الملحقين باقتراحه نظرًا لما لديهم من العلم .

أمَّا بخصوص المعاهد الدينية الوطنية فيرى انه يجمل باللجنة العدول عن انتهاج طريقة التحقيق القانونية الافراديَّة ممَّا يؤخر دفع التعويض إلى ما لا نهاية لهُ إلى جمع كل الادلَّة التي يستطيع كل من اعضائها الوقوف عليها وبسطها في إحدى الجلسات المقبلة فتعيّن مبلغ التعويضات الواجب اداؤها إلى هذه المعاهد .

ثم احتفظ مندوب بريطانيا العظمى بحق كل من اعضاء اللجنة في ان يتحرّى مقدار الخسائر التي أصابت سكَّان دمشق عالمين واكليريكيين وذكر خلاصة أنباء اوقفه عليها رجل ذو ثقة يستفاد منهـا ان مبلغ مليون و ٢٥٠ الف ليرة انكليزيَّة يكفي لاعاضة جميع مسيحيي دمشق خسائرهم . فلا يسعه إذًا إلاَّ الموافقة على ما اقترحه الموسيو بيكلار .

وجاراه مندوب بروسيا في هذا الرأي ايضًا دون ايثار المعاهد الدينيـة على غيرها وعنده انهُ يجب تفضيل املاك العموم على الاملاك الكنسية لان في وسع الكنسية ان تعيش فقيرة وان تستغني المعاهد الدينية عن ثروتها بعكس العائلات التي سُلبت ليس فقط كل أشيائها الثمينة بل حاجاتها الضرورية للمعيشة فهي تستحق عناية اللجنة اكثر من المعاهد المذكورة .

فقال مندوب الروسية انهُ لمَّا كان المندوبون قد سلّموا بتعميم قاعدة تقدير خسائر المعاهد الدينية إلى جميع الفئات فهو ينضم اليهم ويؤيد اقتراح مندوب فرنسـا .

ولمَّا رأى صاحب الدولة فؤاد باشا ان اللجنة باجمعها انحازت الى هذا الاقتراح لخصه واتفق على ان كلًّا من المندوبين يطلع اللجنة في جلسة نهار الاربعاء أو السبت التالي اذا امكن على البيانات الجلية التي جمعها بخصوص نوع الخسائر التي أَصابت المعاهد الدينية الوطنية في دمشق ومقدارها .

وختمت الجلسة الساعة الخامسة .

(عدد ١٩٩ ملحق ٢ ص ٢٥٠ ـ ٢٥٣ ودي تستا عدد ٦٩ ص ١٥٩ ـ ١٦٣)

٢٠ ـــ اللورد دوفرين الى السر بولفر في ١٨ منه

اتشرّف بان ارسل اليكم في طيهِ صورة من تعاليق المستر سيريل كراهام على المشاريع المختلفة التي فُكّر فيها لحلّ اشكال المسألة السوريّة مع بيان الاعتراضات التي تحول دون التعويل على احداها .

(مجموع الاوراق السرّية الانكليزيّة عن كوائن سوريّة في سنة ١٨٦٠ـ١٨٦١ عدد ٢٥٢ ملحق ١٣ ص ٣٤٠)

٢١ – نقد مشاريع تنظيم سورية للمستر سيريل كراهام . عن بيروت في ١٨ منه

المشروع الاول : – ايلاء ايالة سوريّة استقلالاً تامًّا تحت حكم أمير أجنبي .

الموانع : ١ً – شدة معاكسة الباب العالي .

٢ً : حدوث اختلافات في اوربا على اختيار الشخص الذي يُعهد اليهِ بتولي هذه الامارة .

٣ً : يجب ألاَّ يكون لاتينيًّا أو روميًّا .

٤ً : صعوبة وجود عدد كافٍ من الاوربيين يجيدون التكلم بلغة أهل البلاد ويعرفون عاداتهم لاشغال المناصب العالية في هذه الحكومة الجديدة إذ من الضروري ان يكونوا أجانب .

المشروع الثاني : – الحاق سوريّة باحدى الدول الاوربية من الطبقة الثانية .

الموانع : ١ً – عدم رضا الباب العالي .

٢ً : صعوبة اتفاق اوربا على تعيين الدولة التي يُعهد اليها بادارة هذه البلاد.

٣ً : الريبة في قبول احدى الدول خلا اسبانيا حكم هذه الايالة فيعود ذلك بضرر عظيم علينا .

٤ً : خطر هذه السابقة .

٥ً : الخوف من تجدد المشاكل على الارجح بعد بضع سنوات .

المشروع الثالث : — جعل سوريّة خديوية تحت حكم أمير مسيحي يدفع جزية سنوية محدودة الى الباب العالي .

الموانع : ١ً — معاكسة الاستانة .

٢ً : احداث هذا المشروع مشاكل عظيمة يصعب تذليلها .

٣ً : صعوبة ايجاد رجل فيه الصفات اللازمة لاشغال هذا المنصب .

٤ً : ان السوريين لم يبلغوا درجة من الرقي كافية لادارة شؤونهم بذاتهم .

٥ً : تمسي البلاد مرسحًا لدسائس الدول الاجنبية .

٦ً : فساد جميع مأموريها وارتشاؤهم .

٧ً : عدم وجود حب الوطن ووحدة الكلمة بين رعاياه .

٨ً : عجزه عن اقرار الامن في ايالته دون قوّة اجنبية

٩ً : الاضطرار الى تعزيزه بقوة اجنبية تستمرّ محتلة البلاد .

المشروع الرابع : — انشاء خديوية في سوريّة تحت حكم أمير مسلم يدفع جزية الى الباب العالي .

على فرض ان الخديوي يكون تركيًا .

الموانع : ١ً — معاكسة حكومة الاستانة .

٢ً : صعوبة تنظيم جيشه .

٣ً : تعذر ايجاد رجل كفوء لهذا المنصب .

٤ً : صعوبة ايجاد موظفين قادرين على ادارة الشؤون تحت يده .

٥ً : خطر انحيازه الى إحدى الدول العظمى ضد انكلترة .

٦ً : مشاكل المسألة المالية .

٧ً : خطر ميل المسلمين الى التفاخر والتشامخ توهمًا بانهم هم الذين حصلوا على ما تقدم بجدهم .

(على فرض ان الخديوي يكون الامير عبد القادر)

ان جميع الموانع السابقة البيان تحول دون ذلك ويضاف اليها الآتية .

٨ً : شدة تعصب المسلمين الجزائريين وكرههم المسيحيين .

٩ً : لمّا كان الامير عبد القادر يتوق الى وطنه فلا بدّ لفرنسا من ان تسعى في استمالته واستعباده وان كان قد كافحها ويبغضها .

المشروع الخامس : — ارجاعها الى مصر .

الموانع : ١ً — عسر مالية مصر .

٢ً : عدم أهلية خديوي مصر الحالي .

٣ً : وجود خطر دائم على انكلترة من ضم سورية الى مصر وتوحيد حكمها متى كان خديويهما شرقيًا مسيحيًا أو مسلمًا .

٤ً : ان سلوك سعيد باشا خاصة ليس من شأنه ازالة هذه المخاوف .

المشروع السادس : — بقاء سائر سوريًا تحت حكم الباب العالي توًا كما في السابق وجعل لبنان امارة بضمّ مرافئ طرابلس وصيدا وكل الشواطيء الواقعة بين هذين الثغرين اليها

(تحت حكم قائم مقام ماروني)

الموانع : ١ً — لا يوجد رجل كفوء لادارة هذه القائم مقامية .

٢ً : تعذر حفظ السكينة دون مساعدة اجنبية .

٢ً : يكثر انشاء الاديار ومعاهد العلم وتملأ انحاء البلاد فتساعدها فرنسا

وينتقى رؤساء هذه المعاهد من بين الاشخاص ذوي الجدارة والاقتدار والمهارة فيتسترون وراء وظيفتهم كرعاة الشعب ومثقفيه لانجاح سياسة فرنسا واطماعها سرًّا بطريقة انجع ممَّا لو استخدمت لهذا الغرض معتمديها ومأموريها العالميين .

٤ً : يُظلم الروم الارثوذكس ويُضطهدون ويزداد التعصب الديني عمَّا هو الآن – وقد كان دائمًا سائدًا في الشرق – .

٥ً : يجار على الدروز بحيث يضطرُّون أو إلى خوض غمار القتال مجددًا أو يكرهون على هجر الجبل ومتى طُردوا من بيوتهم يعمدون لا شك إلى الانتقام من المسيحيين المنكودي الحظ القاطنين في البلاد التي يجلون اليها فينزلون بهم ذات البلايا التي كانوا يودّون انزالها بظالميهم الموارنة .

٦ً : ان الحكومة التركية ترصد كل فرصة مناسـبة لاثارة المشاحنات بين قبائل هذه الامارة وطوائفها المختلفة لاحداث فتنة وتجديد فواجع مثل كوارث هذه السنة بقصـد ان تبين لاوربا ان الامارة التي انشأتها لم تنتظم أُمورها ولم تُسس بطريقة أَفضل ممَّا كانت عليها تحت الحكم العثماني .

٧ً : تضطرّ الدول الى التدخل في كل حادث .

٨ً : اذا نُفِّذ هذا المشروع تصبح فرنسا سيدة سوريَّة .

٩ً : يهاجر جميع مسيحيي سوريًا إلى لبنان فتمسي سائر البلاد في قبضة المسلمين

المشروع السابع : – على افتراض بقاء التنظيم السابق مع تعيين قائم مقام للموارنة وآخر للروم

الموانع : ١ً – صعوبة ايجاد رجال اكفاء لهذين المنصبين .

٢ً : تحرز فرنسا والروسية نفوذًا عظيمًا في الجبل .

٣ً : يُظلم الدروز و يُطردون .

٤ً : مواصلة الحكومة التركية مكائدها .

٥ً : وجوب عضد القائم مقامين بقوّة أجنبية .

٦ً : لا بدّ للروم في فلسطين من التذمر من انهم عوملوا بالحيف لعدم ادخالهم في هذه الامارة او تمتيعهم بفوائدها فتعضد الروسية مطالبهم .

٧ً : تزداد سيطرة الروسية في هذه البلاد سنة فسنة اذا ما ثبتت قدمهم في مكان وجعلوه محورًا للعمل .

٨ً : يحدث هذا التنظيم خلافًا في كل انحاء تركية اسيًا فيتضرر المسيحيون من هذه الحركة .

المشروع الثامن : — على فرض بقاء التنظيم المذكور مع تعيين قائم مقام مسلم مكان القائم مقام الدرزي تحت سلطة الباب العالي وبقاء امتيازات القائم مقامية المسيحية

الموانع : ١ً — ان المسيحيين ينزحون عن القائم مامقية المسلمة .

٢ً : يجرّ ذلك إلى اقتتالات جديدة .

٣ً : يقع العقاب على الذين تضرروا من القلاقل الاخيرة وينجو الذين احدثوا الشر.

٤ً : سوء تأثيره في عقول المسامين .

٥ً : يتسنى للمأمورين الاتراك انجاح دسائسهم اكثر من ذي قبل .

٦ً : يكون ميدانًا لدسائس فرنسا .

(المجموع السرّي ملحق ١٤ عدد ٢٥٢ ص ٣٤٠ـ٣٤٣)

٢٢ ــ اللورد دوفرين الى السر بولفر في ١٨ منه [اقتطاف]

اتشرف فانبي ٔ سعادتكم بان الموسيو بيكلار طرح على ابحاث اللجنة في الجلسة الماضية بيانًا وضعه الموسيو اوتري قنصل فرنسا في دمشق قدّر فيه خسائر المسيحيين

في المدينة المذكورة . ويشتمل هذا البيان على تقسيم جميع بيوت دمشق الى فئات حسب سعتها وفخامتها . فاتخذ بيتًا من كل فئة وقدّر خسائره من الثياب والارزاق والحلى وسائر الامتعـة ممَّا كان يملكه صاحب البيت المذكور أو مستأجره . وعيّن المبلغ الواجب اداوءه له وساوى سائر البيوت من فئته به معيضًا اصحابها أو مستأجريها ذات المبلغ .

ويرى الموسيو اوتري ان اقـل مبلغ يجب دفعه الى المسيحيين بدل خسائرهم لاينقص عن مليون و٢٥٠ الف ليرة انكليزية وقسم البيوت الى عشرة اقسـام وعين لكل قسم مبلغًا من المال .

ومع ان تنفيذ هذا المشروع لا يخلو من بعض الاجحاف بفريق لاسيما وانه يتناول فئة الوطنيين الاكثر ثروة فالمعيشة البيتية في الشرق هي متماثلة بين اشخاص من طبقة واحدة حتى انه متى تمكنت من معرفة مقدار الاموال المنقولة التي يملكها شخص واحد من التجار او اصحاب الصنائع يمكنك ان تحكم بثقة بان معيشته لا تختلف كثيرًا عن سائر الاشخاص الذين من طبقته بحيث ان التعويل على قاعدة الموسيو اوتري يثبت انها طريقة مرضية لتقدير مبلغ الخسائر .

أمَّا المشروع الاخر كان الذي يجدر التعويل عليه فقوامه فحص كل طلب تعويض افرادي أولاً بواسطة لجنة وطنية مختلطة ثم يعرض على لجنة أوربية . على ان هذه الطريقة تؤجل انهاء مسألة التعويض الى مدة غير محدودة كما انه يرتاب في امكان الوصول الى تقدير مدقق اذا ما نظرنا الى عدم صدق مسيحيي هذه البلاد .

وعليه لنـا الامل في ان الحكومة تتمكن بمدى عشرة أيام من ان تعالن مسيحيي دمشق ان قد قُدّرت خسائر كل شخص بطريقة نالت استحسان اللجنة الاوربية فتؤمنهم على حصول التعويض .

وسنبحث في الجلسة المقبلة في كيفية ايجاد المال اللازم ويرجى جمـع معظمه

بفرض ضريبة كبيرة على مسلمي دمشق فهذه الغرامة هي انجع وسيلة في معاقبة الاشرار اكثر من اعدامهم .

ولمّا كانت اللجنة قد عوّلت على قاعدة مشروع الموسيو اوتري فقلت انه يجدر بنا قبل الاعتماد على تقدير رجل واحد وان كان ذكيًا خبيرًا ان نجري تحقيقًا ونجمع الادلّة لمعارضتها بتقديراته . فقُبل هذا الاقتراح وعلى كلٍ فلا ارتاب في ان تقدير الموسيو اوتري قريب من الصحة . (ملحق ١٠ عدد ١٩٠ ص ٢٣٦)

٢٣ – ومنه اليه في ١٨ منه

اتشرَّف بأن ارسل اليكم في طيهِ صورة اللوائح التي سلمها صاحب الدولة فؤاد باشا إلى اعضاء اللجنة وهي تتضمن بيان دخل ايالتي دمشق وصيدا في السنة

وسترى سعادتكم في تضاعيف هذه اللوائح اجتهادًا بالتظاهر بالضبط والتدقيق لان واضعها لم يهمل رقم غرش واحد بل ذكر البارات ايضًا. انّما اذا دُقق النظر فيها يبدو للعيان كثير من الاغلاط لاسيما في اللائحة الاولى حيث قُدر مجموع دخل ايالة دمشق بمبلغ يزيد ٤٠٠ غرش على مجموع الارقام المدوّنة في اللائحة .

وعلى كلٍ أرى في هذه الحسابات تلاعبًا يريبني . انّما تقدير مجموع دخل ايالة دمشق بـ ١٨٥ الف ليرة وايالة صيدا بـ ١٥٠ الف ليرة لا يبعد كثيرًا عن الحقيقة ويمكن الحصول على هذا المبلغ بواسطة ادارة حسنة بوقت قريب .

(عدد ١٩٠ ملحق ١١ ص ٢٣٧)

تنبيه : ان البيانات المذكورة مع لائحة الموسيو اوتري ستُطبع على حدة في آخر هذا الكتاب

٢٤ – صورة امر فؤاد باشا بتعيين يوسف بك كرم قائم مقام النصارى وتوجيه رتبة قبوجي باشي اليه في ٣ جمادى الاول سنة ١٢٧٧ [١٧ ت ٢ سنة ١٨٦٠]

قبوچى باشى دركاه عالى

ان افتخار الاماجد والاكارم من اركان أهالي جبل لبنان يوسف كرم بك دام مجده من كونه من أرباب الدراية ولوجوه عديدة مستحق نوال العواطف السنية فبموجب أمر وارادة الجناب الشاهانية المعتادة الاحسان التي صار التفضل بشرف سنوحها وصدورها قد توجه على المومى اليه من العواطف العلية الملوكانية رتبة دركاه عالى قبوچى باشى المذكورة .

* * *

دركاه عالى قبوچى باشى رفعتلو يوسف كرم بك

انهُ قد وجد مناسب الآن انفصال عزتلو الامير بشير أحمد الكائن قائم مقام على النصارى في جبل لبنان وان تتفوض وكالة القائم مقامية المذكورة لعهدة ذاتٍ من أصحاب الرشد والاهلية ومن كون ذاتكم من أركان أهالي الجبل ومن أرباب النظر واللياقة ومأمول ومنتظر منكم بكل الاوجه ابراز حسن الخدمة والغيرة فقد تفوضت وكالة القائم مقامية المذكورة لعهدة خدامتكم ثم وان تكن هذه الادارة التي أحيلت إلى عهدتكم هي موقتة فيما اذا حصل أدنى تغيير إلى النظامات الموجودة والمرعية في القائم مقامية المذكورة فمن المقتضي ان يصير تسوية أمور المصالح للادارة المذكورة تطبيقاً لاحكام نظاماتها القديمة المؤسسة كما كانت فيقتضي ان بموجب رشدكم وملاحظتكم الذاتية تهتموا بحسن ادارة الامور والمصالح الواقعة التي هي وظيفة القائم مقامية المذكورة المعينة وتداوموا على حسن محافظة رفاهية وراحة تبعة السلطنة السنية وتهتموا وتقدموا على الدوام لاستحصال أسباب استراحة وامنية

الاهالي والسكّان عموما ويقتضي ان تبذلوا الهمة والدقة لكي لا يحصل أدنى خلل وحركة خلافًا للاصول والنظام . واعلانًا بأمورّية وكالتكم قد صار اسطار وتسيير بيورلودينا هذه من ديوان نظارة الامور الخارجية والمأمورية المخصوصة باصلاحات عرب بستان بالاستقلال بموجبه يقتضى توفوا الوظيفة بابرازكم حسن الخدمة والصداقة . في ٣ جمادى اول سنة ٧٧

(نُقل بالحرف عن الصورة الاصلية الموجودة عند معرّبي هذا الكتاب).

٢٥ — صك الجلسة الثانية عشرة في ٢١ منه

اليوم الاربعاء ٢١ تشرين الثاني سنة ١٨٦٠ انتدى جميع المندوبين برئاسة فؤاد باشا وفُتحت الجلسة الساعة الثانية ونصف الساعة .

فتلا الرئيس مشروعًا جديدًا وضعه أحد مسيحيي دمشق بخصوص الضريبة الخارقة العادة الواجب فرضها على هذه المدينة وهذا بيان مواده .

يوجد في دمشق ١٣٣٥٦ بيتًا مسلمًا و ٧٦٠٠ حانوت او قهوة و ٥٨ حمّامًا و ٧٣ طاحونًا و ٢٢ خانًا و ٦٦٩ بستانًا . فلو فُرض :

١٫٠٠٠	غرش على كل بيت لبلغ المجموع	١٣٫٣٥٦٫٠٠٠
٧٥٠	〃 〃 〃 حانوت 〃 〃	٥٫٧٠٠٫٠٠٠
١٠٫٠٠٠	〃 〃 〃 حمام 〃 〃	٥٨٠٫٠٠٠
٢٫٠٠٠	〃 〃 〃 طاحون 〃 〃	١٤٦٫٠٠٠
١٥٫٠٠٠	〃 〃 〃 خان 〃 〃	٣٣٠٫٠٠٠
٢٫٠٠٠	〃 〃 〃 بستان 〃 〃	١٫٣٣٨٫٠٠٠
	المجموع	٢١٫٤٥٠٫٠٠٠

فاذا أُضيف الى هذا المبلغ ضريبة قدرها ١٫٥٥٠٫٠٠٠ غرش تُفرض على

الموسرين المعروفة عوائدهم تقريباً يبلغ مجموع الضريبة المراد استيفاؤها من دمشق ٣٥ مليون غرش وهو المبلغ الذي عينه المندوب العثماني في إحدى الجلسات السابقة

فهذا المشروع الجديد مباين لسائر المشاريع المعروضة على ابحاث اللجنة. ففضلت مشروع فؤاد باشا لانه بنى الضريبة على قيمة ايجار البيوت اي على تقدير معروف تتخذه الحكومة عادةً اساساً لفرض ضرائبها ولذلك ترى انه اسهل تنفيذاً وأضمن سرعة من مشروع الموسيو اوتري الذي وزع الضريبة على فئات من البيوت لم يتم حتى الان ترتيب فئاتها وترى أيضاً انه اكثر انصافاً لانهُ يعمّ كل طبقات مسلمي دمشق في حين ان الموسيو اوتري يستثني غلطاً فقراء المسلمين مع انهم اشتركوا في نهب بيوت المسيحيين .

وقد جاءَ في المادة الرابعة من مشروع فؤاد باشا ان على كل شخص ان يدفع عن كل بيت يملكه أو يقطن فيهِ وعن حانوته أو مخزنه حيث يتعاطى مهنة أو تجارة مبلغ يزيد ضعفين عن قيمة ايجار هذه الاماكن .

المادة الخامسة : ان اصحاب الحمامات والخانات والبساتين يدفعون اربعة اضعاف قيمة ايجار المحلّات المذكورة المدوَّنة في دفاتر حساباتهم سواء كانوا يستغلونها بذواتهم او يؤجرونها .

المادة السابعة : على الذين يشتغلون في حانوت او مخزن بصناعة او مهنة او تجارة سواء كانوا مالكين او مستأجرين ان يدفعوا مبلغاً يضاهي ايجار المكان الذين يشتغلون فيهِ على سنة .

أمّا مجموع الضريبة على البيوت فتبلغ ٢١ مليون غرش والضريبة على البيوت والحوانيت والمخازن المأجورة والخانات والحمامات والبساتين اربعة ملايين غرش والضريبة على التجار وأصحاب الصنائع خمسة ملايين غرش. وتستوفى العلاوة اللازمة لابلاغ القيمة الى ٣٥ مليون غرش من ذوي الثراء .

ومن فوائد هذا المشروع انه لا يفرض ضريبة متماثلة على جميع العقارات من فئة واحدة كمشروع المسيو اوتري ولا على عقارات متماثلة كالمشروع الثالث المبسوط آنفًا . ثم ان المبلغ الاضافي المفروض على الاغنياء لا ينقص عن المبلغ المعين في المشروع الاخير .

وبناء على ما تقدم رأت اللجنة ان توافق على مشروع فؤاد باشا مع اعترافها بأن المشاريع الثلاثة التي عُرضت على ابحاثها تشتمل على بينات مفيدة

وبعد ان فُصلت مسألة توزيع الضريبة على هذا الوجه صرّح فؤاد باشا باعتقاده بعدم امكان استيفائها عاجلًا .

فعارضهُ مندوب فرنسا مرتئيًا استيفاءها حالاً دفعة واحدة وأوضح ان مسلمي دمشق لم يستشيروا المسيحيين في ملائمة الظروف ومناسبتها حين اقدموا على ذبحهم ونهب بيوتهم وحرقها . وعليه يمانع في مراعاة هؤلاء المسلمين وسؤالهم عمَّا اذا كانت احوالهم تمهد لهم دفع مبلغ لا يعد شيئًا ازاء الضرر العظيم الذي الحقوه بضحاياهم والنكبات التي انزلوها بهم حتى لو ثبت ان الصعوبة التي يشعر بها الدمشقيون في دفع هذه الضريبة دفعة واحدة على قدر ما زُعم فأين ضررها ؟ فدمشق ليست منبعًا يستقى منه بل هي مدينة مذنبة يجب عقابها .

ففرض ضريبة غير عادية عليها يمهد السبيل لمعاقبة جمهور من الجناة فلتوا من سيف العدالة واولئك الذين بعد ان غمسوا ايديهم في الذبح والحريق والنهب مالئوا الجناة بسكوتهم وعدم ردعهم . فدمشق لا تستحق مراعاة كما انها ليست بحاجة للمهلة التي يراد منحها اياها . ومن الممكن ان قد خبئت الاموال في غد الفتنة العظيمة ولا تزال مخبوءة لكنها موجودة واذا ما أُنذر أصحابها يخرجونها من مخبأها حالاً .

لا ريب ان في طاقة دمشق وهي مأهولة باكثر من ١٠٠ الف نسمة مشهورة بترفها وثروتها ان تدفع دفعة واحدة ٣٥ مليون غرش اي ٧ ملايين فرنك فقط .

وختم الموسيو بيكلار مقاله ملحّاً باكراه دمشق على دفع هذه القيمة عاجلاً بمدى اسبوع .

فأجاب فؤاد باشا ان الكل مسلّمون بانهُ يُقصد بهذه الغرامة معاقبة دمشق وان الدمشقيين لا ينسونَ ثقل وطأتها مهما تأخر وقت استيفائها منهم وان غايته تسهيل الطرق لجعل هذه الوسيلة ناجمة وان يوفر على الحكومة العراقيل التي تنتج عن استعمال وسائل الاكراه بحق جمهور كبير . لانهُ اذا لم يتمكن عدة آلاف من الدمشقيين من دفع ما فُرض عليهم يضطر إلى حبس أموالهم المنقولة والثابتة اذا كانوا يملكون شيئاً أو حبسهم اذا كانوا فقراء . فكيف تستطيع الحكومة اعالة هذا العدد العظيم ؟ فهي مديونة لدمشق بمبلغ يضارع مجموع الضريبة الغير العادية وقدره ٣٠ مليوناً . وقال في النهاية ان عقاب دمشق قائم بفرض هذه الضريبة مردفاً ان جواب مندوب فرنسا يولد مسألة جديدة غير منتظرة قوامها معرفة ما اذا كان يجب مضاعفة العقاب للتعجل في استيفاء مبلغ الغرامة .

فردَّ عليه مندوب بروسيا انهُ كان على اللجنة ان تحفل برأي المندوب العثماني لو بُسط فور الحوادث انّما انقضى عليها اربعة اشهر ولم يبدِ اهالي دمشق ما يدلّ على ندامتهم ومن الغريب تقاعد سكّان مدينة حدثت فيها فظائع هائلة وفواجع مؤلمة عن ان يتخذوا من تلقاء ذواتهم أدنى وسيلة لاصلاح ما خربتهُ فان الدمشقيين لم يرفعوا انقاض البيوت المحترقة عن الجثث العديدة المردومة تحتها وحتى الآن لم تنفّذ اوامر الحكومة بهذا الشأن . وعليهِ فأهالي دمشق لا يستحقون اقلّ مراعاة لانهم ضاعفوا ذنبهم في مدى الاربعة الاشهر المذكورة . وزاد ان دَين دمشق على الحكومة العثمانية مسألة متعلقة بالباب العالي وإحدى مدن السلطنة وليس للجنة ان تهتم بأمرها فاذا كان في وسع الحكومة ان تدفع إلى الدمشقيين دَينهم من القرض الساعية في استدانته فلا يمنعها أحد عن ذلك وجلّ ما يطلب بصفة كونه

عضوًا في اللجنة ان يُرغم مسلمو دمشق على دفع ٣٥ مليون غرش نقدًا أو اوراق يمكن قبض قيمتها حالاً مهما كانت الموارد التي يستعان بها على دفع هذا المبلغ وهو طفيف بالنسبة إلى اقتدار دمشق.

فانحاز الموسيو نوفيكوف الى هذا الرأي وأشار بوجوب استيفاء الغرامة من دمشق عاجلًا دفعة واحدة موضحًا ان كل تأجيل يناقض السرعة التي ارادتها اللجنة لانهاء مسألة التعويضات . ولهـذه الغاية اوجبت في الجلسة السابقة دفع التعويضات الى المسيحيين اجمالاً فئات فئات على وجه التقريب وأقرّت ألاَّ تقبل طلب تعويض جديد او علاوة بعد دفع هذه الاموال . وهو يرى من العدل ان يُعامل المسلمون اسوةً بالمنكوبين أمَّا اذا كان يراد احباط الطريقة التي عولت عليها اللجنة بخصوص المسيحيين وحرمانهم فائدتها الوحيدة بتأجيل استيفاء الضريبة من المسلمين فيرى انهُ يجب على اللجنة ان تعدل عمَّا اجمعت عليه في جلستها السابقة الى العمل بطريقة تقدير الخسائر افراديًا ممَّا يضمن للمسيحيين التمتع بمنافع هذا الابطاء اذ يمهد لهم السبيل للمطالبة باعاضتهم كل خسائرهم .

أمَّا مندوب النمسا فقال ان الانباء التي لديه تطابق انباء فؤاد باشا وتحمله على الاعتقاد انه يتعذر استيفاء مبلغ الـ ٣٥ مليون غرش تمامًا في الحال . واستشهد برأي قنصل النمسا في دمشق مبينًا انهُ إذا أُعطيت دمشق مهلة للدفع يمكن ان يجبى منها مبلغ اعظم ممَّا يعود بالنفع على المسيحيين وجلّ همهم ان يُضمن لهم دفع التعويض تمامًا وربما يرضون باقساط متتابعة حتى إذا كان ذلك يمكن جباية الضريبة من دمشق اقساطًا بحيث تتسهل مهمة الحكومة فيوفق بين جميع المصالح .

فاجهر اللورد دوفرين ان اللجنة لا يمكنها ان تحكم في المسألة المعروضة الآن على انجاثها وتقطع فيها بوجه مخالف لرأي صاحب الدولة فؤاد باشا دون ان تعتمد على ادلة ثابتة والوقوف على بينات صادقة في موارد دمشق واقتدارها المالي . ويرى

ان من العدل انزال العقاب الشديد في دمشق على انهُ لا يجب ان تكون طريقة المعاقبة عمياء . وهو يميل الى الاعتقاد ان فرض ٣٥ مليون غرش عليها ليس بعظيم انمّا يتردد في القطع في مسألة كيفية استيفاء هذه الضريبة والوقت المناسب لجبايتها . فيريد ان يستوثق من ان ارغام هذه المدينة على دفع الغرامة حالاً لا يتجاوز اقتدارها المالي فينضب معينها ويجهز على تجارتها وصناعتها . وجل رغبتـه معرفة الموازنة بين دخل ايجارات البيوت في دمشق ومجموع عوائد أهليها . وقصارى القول انهُ يود معاقبة دمشق الان الى حدٍ يتيقن انه لا يضر بمستقبلها فقد طالع في مشروع الموسيو أُوتري انهُ قسم استيفاء الضريبة الى ثلاثة أقساط ولا يرتاب في انه بنى هذه القسمة على معرفته حالة دمشق . ولذلك يرتئي ان تستقدم اللجنة الموسيو أُوتري ليوقفها على كل الايضاحات اللازمة .

فأَجابهُ مندوب فرنسا ان ليس على اللجنة أن تعول على كل اراء الموسيو اوتري المبسوطة في البيان الذي طرحهُ على ابحاث اللجنة فاذا كان واضعه قـد قسم دفع الضريبة الى ثلاثة مواعيد فلا يُستنتج من ذلك ان الموسيو اوتري اعتقد ان دمشق عاجزة عن ادائها دفعة واحدة بل ان الانباء التي استقصاها تجيز لهُ ان يحكم في اقتدار دمشق على دفع مبلغ الغرامة حالاً . واعترض على اللورد دوفرين بان الضريبة المراد جبايتها من دمشق ليست بضريبة قانونية دائمة يتوجب على الحكومة ان تجمع قبل فرضها الادلّة والبينات الاحصائية بل هي ضريبة غير عاديّة أوجبتها ظروف خارقة العادة وعقاب يكون اكثر عدالة وأعظم عبرة بقدر ما يشدد في تنفيذها .

وعدا ما تقدم فان هذه الضريبة مهما بلغت لا تضر بمستقبل دمشق ونمائهـا التجاري والصناعي لان الـ ٣٥ مليون غرش المراد جبايتها منها لا تخرج من هذه المدينة بل تنتقل من أيدٍ الى أخرى فتؤخذ من المسلمين الذين يخبئونها وتعطى للمسيحيين الذين يرصدونها لترميم بيوتهم ولانجاح تجارتهم وصناعتهم . فان مسيحي

دمشق كانوا انشط العاملين والمساعدين على ازدهارها . ومجمل القول ان استيفاء كل الغرامة وتوزيعها حالاً على المنكوبين لا يضرّ بحالة دمشق الاقتصادية كما أوجس اللورد دوفرين انّما هو ضروري لاعادة النجاح اليها .

أمّا طلب اللورد دوفرين استقدام الموسيو أوتري الى بيروت فلم يؤيده أحد من أعضاء اللجنة. وقال مندوب بروسيا انهُ اذا دُعي قنصل فرنسا في دمشق إلى شرح رأيه أمام اللجنة وجب استقدام قناصل الدول الاربع الباقين .

فأعان مندوب فرنسا ان الموسيو اوتري لا يمكنه مغادرة دمشق لان حالتها لاتزال موجبة القلق واقترح على اللجنة ان يكلف الموسيو اوتري كتابة جميع الايضاحات التي تسأله اياها . فوافقت اللجنة على اقتراحه واجّلت القطع في مسألة استيفاء الغرامة. وقبل ختام الجلسة ألفت الموسيو بيكلار انظار فؤاد باشا الى شقاء مسيحيي الجبل العائدين إلى قراهم وعنده انهُ يجدر فرض ضريبة متاعية على الدروز قبل الضريبة المالية لتوزيعها على المسيحيين المنكوبين فيُجبر كل درزي على تقديم ٦ امداد قمح و٣ امداد شعير و١٠ رطال زبيب و٣ فرش و٣ أغطية وقدرين وطنجرة نحاس وبلاس وحصيرة و١٠ اجذاع (وصلة) أو قيمتها ٥٠ غرشًا عن كل جذع .

فقد عمل الضبّاط الفرنسيون بهذه الطريقة في بعض الاماكن التي تحتلها فصائل الجيش فنجحت تمامًا .

فقال فؤاد باشا ان قد أُخذ من الدروز امتعة مثل هذه بناءً على امره وقد اوعز حديثًا بأخذ ٤٠ الف مد من البذار من غلال زعماء الدروز ليوزعها على الموارنة واتخذ غير تحوطات لسد حاجات المنكوبين القصوى . انما يخشى ان يعرقل هوس المسيحيين هذه الاعمال فقد ثأروا لذواتهم من الدروز في عدّة قرى ونهبوا بعض بيوتهم .

فأوقفه الموسيو دي رهفوس على الانباء التي اتصلت بهِ ومآلها ان قد شوهدت

قافلة مؤلفة من عشرة جمال محملة بارودًا وسلاحًا في جوار عكّا مرسلة الى الدروز العصاة المتمنعين في حوران . ولمّا كان بيع هذه الذخائر الحربية محظرًا في اسواق المدينة ظُنّ بانها أُخذت من مستودعات قلعتها وذكر اسمي الدليلين اللذين التقيا بهذه القافلة . فسأله اللورد دوفرين عن اسماء الجوّالة الانكليز الذين كان يرافقهم الدليلان المذكوران فاحتج فؤاد باشا على امكان خروج هذه الذخائر من مستودعات الحكومة ووعد بالتنقيب الدقيق استقصاءً لصحة الخبر .

فختمت الجلسة الساعة الخامسة ونصف الساعة .

(عدد ٢٢٠ ملحق ٤ ص ٢٧٦ ـ ٢٨٠ ودي تستا عدد ٧٠ ص ١٦٣ ـ ١٧٠)

٢٦ ــ اللورد دوفرين الى السر بولفر في ٢٣ منه [اقتطاف]

اتشرّف فاخبر سعادتكم بان قد جرى البحث في جلسة اللجنة السابقة في مناسبة التعويل على مشروع الموسيو اوتري في كيفية فرض الضريبة على مدينة دمشق. وقد قدّر فيهِ انهُ يلزم ١٥٠ مليون غرش أي مليون و٢٠٠ الف ليرة انكليزيّة لاعاضة مسيحيي دمشق خسائرهم فيستوفى مبلغ ٣٤ مليون غرش أي ٢٨٠ الف ليرة من مدينة دمشق و٧٠٠ الف ليرة من القرى المجاورة ويدفع الباب العالي الباقي وقدره ٢٦٥ الف ليرة

ان تقدير الموسيو اوتري جاء مطابقًا لتقدير احد كبار التجار المسيحيين في دمشق واغناهم واذكاهم وقد حُرقت داره الفخيمة بكاملها ودكّت ولذلك لا يمكن اتهامه بالميل إلى المسلمين وفي رأيه انه يمكن فرض ضريبة تعادل ٥٠ في المئة من دخل المسلمين السنوي دون عرقلة تجارة المدينة وصناعتها . وقد ظهر لي من الحساب التقريبي الذي أجريتهُ ان الضريبة التي اقترح الموسيو اوتري فرضها لا تتجاوز ١٦ في المئة .ومن ثمّ لمّا كان تقديره هو دون تخمين هذا الشخص الذي يميل الى المبالغة

في الخسائر وكانت الضريبة التي اقترح فرضها تعادل ثلث ما ارتآه مناسبًا رجل جليل صادق وان كان نُكِب يمكننا ان نحكم بان تقديره عادل بحق المسيحيين وغير مجحف بالمسلمين. أمَّا بخصوص مسألة سرعة جباية هذه الضريبة دفعة واحدة او اقساطًا فيرى المشار اليه انه مهما استُعمل من وسائل العنف والاكراه لا يستطاع استيفاء اكثر من عشرة ملايين غرش من الاهالي دفعة واحدة أي ٨٠ الف ليرة.

ربَّما استغربتم توسط ثروة الدمشقيين انَّما يزول هذا الاستغراب متى قلت لكم ان دخل اكبر مثريي دمشق خلا خمسة أو ستة منهم لا يتجاوز في السنة ٧٠٠ إلى ١٠٠٠ ليرة وان كانوا يملكون كمية من الحلى والامتعة الثمينة والآنية الذهبية والفضية إذ لا قيمة لهذه الاشياء في الحالة الحاضرة. (عدد ١٩٤ ملحق ١ ص ٢٤٠)

٢٧ – ملك الجلسة الثالثة عشرة في ٢٦ منه

اليوم الاثنين في ٢٦ تشرين الثاني سنة ١٨٦٠ انتدى جميع المندوبين في بيروت برئاسة فؤاد باشا وفُتحت الجلسة الساعة الثانية ونصف الساعة. فتُلي محضر الجلسة السابقة وأُجيز بعد تعديل قليل فيه ثم وافقت اللجنة بناءً على طلب فؤاد باشا على ضم الملحق الآتي اليه (انظر الملحق الاول)

فقرأ اللورد دوفرين كتاب المستر روجرس فيس قنصل انكلترة في حيفا بشأن قافلة الجمال المحمّلة سلاحًا التي أشار اليها مندوب بروسيا في الجلسة السابقة. (انظر الملحقين عدد ٢ و ٣)

فحدَّث فؤاد باشا اللجنة في النشرة التي سيذيعها تشجيعًا للمسيحيين على العودة الى الجبل وقد فرض فيها على الدروز ضريبة متاع تؤخذ منهم عاجلًا وفقًا لاقتراح الموسيو بيكلار في الجلسة السابقة هذا خلا اعادة الامتعة التي سلبها الدروز وفصل مسألة التعويض الواجب اداؤه الى المسيحيين. فيُجبر كل مكلف درزي ان يقدم

كمية من الحبوب والحوائج الضرورية تعادل قيمتها ١١٠٠ غرش . وعدا هذه الضريبة تقطع الاخشاب اللازمة للبناء من احراج الدروز دون تمييز انما بديء منذ مدة باعطائهم بيانات بها يحق لاصحابها ابرازها لاسقاطها من مبلغ الغرامة الذي يُفرض عليهم .

فقال مندوب فرنسا ان نفوذ الوسائل التي يريد مندوب جلالة السلطان التذرع بها متعلق بصفات المأمورين الذين يُعهد اليهم بتنفيذها وذكائهم وطلب الى فؤاد باشا ان يستخدم لهذا الغرض ضبَّاط جيش البعثة الفرنسوية في الجبل اسوة بضبَّاط الجيش التركي .

فأجابه فؤاد باشا انهُ اتفق مع الجنرال دي بوفور على هذا الامر وانهُ سيسلّم الضبَّاط الفرنسويين أوامر موقعة منه ليسهل لهم سبل اشتراكهم في الوسيلة السابقة البيان

ثم تلا الموسيو بيكلار رسالة انفذها اليه الموسيو أوتري قنصل فرنسا في دمشق تتضمن ايضاحات جلية عن اقتدار هذه المدينة المالي وقد ذهب فيها الى انه في وسع المدينة المذكورة ان تدفع حالاً نقداً ثلث الـ ٣٥ مليون غرش والثلثين الباقيين في شهر ادار .

فبسط الموسيو دي وكبكر رأي قنصل النمسا في دمشق ومآله انهُ اذا قُسمت الضريبة الى أربعة أقساط اي كل ثلاثة اشهر قسط تسنى استيفاء ليس فقط الـ٣٥مليون غرش بل ضعفه . ولذلك فهو مستعد لعضد كل مشروع من هذا القبيل يطيل اجل دفع الضريبة إلى مدَّات متفاوتة بحيث يتمكن من زيادتها وانقاص الحصة المفروضة على خزينة السلطنة لاكمال مبلغ الـ ١٥٠ مليون غرش التي روُي لزومها لاعاضة المنكوبين . فان الباب العالي لا يستطيع دفع مبلغ الأ اذا استوفاه من جميع مكلفي السلطنة وفيهم المسيحيون وعليه يرى من العدل انقاص المبلغ المفروض على الخزينة السلطانية وطرحه على مسلمي دمشق وهم المسؤولون وحدهم عن الفواجع التي

حدثت .

وقال اللورد دوفرين انه تلقى انباءً عن اقتدار دمشق المالي يستفاد منها ان المدينة المذكورة لا تستطيع ان تدفع اكثر من ٥٠ مليون غرش بمدى ٥ اشهر اي ١٠ ملايين في كل شهر .

وصرّح مندوب بروسيا بان قد وصلته انباء من دمشق تتعلق باعاضة المعاهد الدينية خسائرها انّما ليس لديه ما يزيده على ما ابلغه اللجنة سابقًا بصدد الضريبة الغير العادية .

أمّا مندوب الروسية فقال انه لم يتلقَ الايضاحات التي طلبها على انه استطاع بعض العارفين في بيروت فجاءت اقوالهم مطابقة لتقدير الموسيو أوتري التعويضات الافرادية .

فكرر فؤاد باشا تصريحاته في الجلسة السابقة موضحًا ان ليس في نيته مراعاة الدمشقيين لانهم ليسوا أهلًا لذلك انّما لمّا كان مندوب جلالة السلطان مفوضًا اليه تنفيذ الوسائل التي يعول عليها يجب عليه ألاّ يقرّ على أمر يتعذر تنفيذه . ففي مسألة الضريبة لم يبحث عن طريقة تسهل للدمشقيين دفعها بل نظر الى امكان استيفائها فالمواعيد المتتابعة التي يريد تعيينها يقصد بها تمهيد السبيل لتنفيذ تدبير هو مسؤول عنه امام مولاه وعليه يرى امكان استيفاء الضريبة في ثلاثة اقساط كل ثلاثة اشهر قسط ولذلك استصوب هذه الطريقة .

فردّ عليه الموسيو بيكلار انه يحتفظ برأيه الشخصي في امكان جباية الضريبة بكاملها عاجلًا إذا أُريد استعمال وسائل اكراهية لكنه يقترح وسيلة للتوفيق بين الطريقتين قوامها التعويل على مبلغ ٥٠ مليون الذي ذكره اللورد دوفرين واستيفاء نصفه بمدى ٣ اشهر وتقسيط الباقي نجومًا شهريّة أي خمسة ملايين في كل شهر بحيث تستغرق مدة جبايتها ٨ أشهر .

فأيّد اللورد دوفرين هذا الاقتراح وطلب ان يعمل بهِ ليس فقط في جباية الضريبة بل أيضًا في تعيين مبلغها ولمّا كان صاحب الدولة فؤاد باشا قد اقترح فرض مبلغ ٣٥ مليون غرش وكان هو قد اشار بابلاغه إلى ٥٠ مليون فيرتئي اليوم الاقتصار على فرض مبلغ ٤٠ مليون يستوفى في مدى ٧ أشهر أي ٢٠ مليونًا في ٣ اشهر و٥ ملايين في كل شهر من الاربعة الاشهر الباقية .

فقال فؤاد باشا ان الاشغال التمهيدية لترتيب الضريبة وتوزيعها تستغرق زهاء شهرين فيجب عند انقضاء هذه المهلة ان يكون لدى الحكومة مبلغ قدره ٤٠ مليون ليمكنها دفع قسط كافٍ إلى المسيحيين . ولو فُرض ان دمشق تستطيع اداء ١٥ مليونًا أو ٢٠ مليون غرش في مدى ثلاثة أشهر فان الحكومة تضطر الى تجهيز مثل هذا المبلغ . وعليه فقد عزم على ان يكتب إلى الاستانة بهذا الصدد . لكنهُ يتردد في القطع بتعيين مبلغ الغرامة واجل جبايتها وانّما يقتصر على ان يؤكد للجنة حسن استعداده .

وقبل ختام الجلسة ألفت مندوب فرنسا انظار المندوب السلطاني إلى الطريقة الجائرة المتبعة في نزع السلاح من اهالي دمشق والى سوء معاملة ارباب السلطة المحلية المسلمين الذين قاوموا بشجاعة ذبح المسيحيين في حين يراعون اشخاصًا مشهورين بانهم حرّضوا على الفتنة ويحترمونهم ويجلونهم. فيغتنم هذه الفرصة لتذكير اللجنة بان مندوب روسيا اقترح عليها انتقالها إلى دمشق فأجّلت البحث في اقتراحه إلى إحدى جلساتها المقبلة . وهو يرى ان قد آن الوقت للقطع بهذا الامر وانهُ لمّا كان على اللجنة ان تذهب عاجلًا أو آجلًا الى دمشق فليس اكثر مناسبة من هذا الوقت ولا بدَّ من ان اعضاءها يشعرون بحاجة الى الوقوف على احوال دمشق بذاتهم فكل الاخبار لا تساوي المشاهدة العيانية وعليهِ يسألها ان تقرّ على الذهاب الى دمشق .

فأجاب فؤاد باشا انه يؤخذ من الاخبار الواردة عليه ان نزع السلاح في دمشق جارٍ طبق المرام أمَّا في ما يختص بتهمة ارباب الحكومة بانهم احسنوا معاملة اشخاص مشهورين باشتراكهم عملياً وأدبياً في الفتنة وجاروا على الذين احسنوا التصرف وبذلوا مجهودهم في ايقاف تيَّار الشرّ فهو يسأل الموسيو بيكلار ان يوعز إلى الموسيو اوتري ان يرسل اليه جميع الايضاحات التي من شأنها جلاء غوامض هذه المسألة .

ثم تكلم عن سفر اللجنة الى دمشق فصرَّح بعدم مناسبته لانهُ لمَّا كان على وشك ان يأمر بفرض الضريبة على المدينة المذكورة فوجود المندوبين فيها من شأنه ايهام اهليها ان حكومة السلطان لا تعمل مستقلة بل مرغمة من جرَّاء ضغط الحكومات الاجنبية عليها . واردف ان ليس لهُ ان يمنع هذا السفر بيدَ انهُ لا يمكنه ان يرافقهم ولا ان يوافق على هذا الرأي .

فارتأى المسيو دي وكبكر ان يكتب فؤاد باشا الامر بخصوص الضريبة ويذيعه في سكَّان دمشق قبل سفر اللجنة وبهذه الوسيلة يتقي الضرر الذي ذكره فلا يظهر امام الاهالي بمظهر المضغوط عليه .

فقال فؤاد باشا انهُ لمَّا كان المندوبون ذاهبين الى دمشق لاستقصاء الاخبار بذواتهم وجمع البينات اللازمة لتقدير خسائر المسيحيين المنكوبين وتعيين مبلغ التعويضات فينتج عن هذا السفر انهاء مسألة الضريبة والتعويض إلى اجل غير محدود

فعضد الموسيو نوفيكوف اقتراح مندوب فرنسا وبيَّن ان ذهاب اللجنة الى دمشق واستقصاء الاخبار بذاتها لا يستغرق وقتاً أطول من طلبها كتابة وارسالها من دمشق الى بيروت وانه اذا طال الوقت اكثر من ذلك فلا يتجاوز التأخير بضعة ايام .

فانضمَّ الموسيو دي رهفوس إلى رأي الموسيو بيكلار وجهر بان الاخبار التي بلغته عن حالة دمشق الداخلية وعن تواني الحكومة وعجزها وعن سوء نيَّات

المسلمين فيها تجعل سفر اللجنة اليها أمرًا محتومًا مستعجلًا .

فشاطر اللورد دوفرين رصفاءه هذا الرأي وقال انهُ اشار به دائمًا وذكر وعده بعضد هذا الاقتراح اذا اقرّت عليه الاغلبية .

فوافقت عليه اللجنة وأجمع مندوبو الدول الخمس على الذهاب الى دمشق دون تحديد مدّة اقامتهم فيها .

وفضت الجلسة الساعة السابعة ونصف الساعة .

ملحق ١

لمّا كانت مسألة فرض الضريبة الغير العادية على مدينة دمشق لاعاضة المسيحيين المنكوبين خسائرهم قد طُرحت على ابحاث اللجنة فقد محصت جميع الاقتراحات المبسوطة في كيفية استيفاء هذه الضريبة . انّما لمّا كانت مهمتها مقصورة على الاهتمام بمسألتي العقاب والتعويض فليس لها ان تنظر بمسألة الضريبة الغير العادية الاّ من جهة علاقتها بهاتين المسألتين اي بصفة كونها تتمة العقاب ووسيلة لاعاضة المسيحيين خسائرهم . أمّا تعيين قاعدتها وكيفية استيفائها فمن خصائص الحكومة ولها ان تهدي الى افضل وسيلة في هذا الشأن وقد وضع فؤاد باشا مشروعًا وأطلع اللجنة عليه فجاء مشتملًا على توزيع الضريبة بصورة عادلة منصفة .

بيدَ ان فؤاد باشا يلفت انظار اللجنة الى تعذر استيفاء مبلغ ٣٥ مليون غرش سريعًا مهما كانت طريقة الجباية التي يعول عليها . ويستفاد من استطلاعه رأي أعيان مسيحيي دمشق بهذا الشأن ان ليس في وسع المدينة في حالتها الحاضرة ان تدفع مبلغًا عظيمًا مثل هذا عاجلًا . وهب انه استعمل وسائل العنف والاكراه فلا تقوى على عجز المدينة المالي وضيق ذات يدها . ثم ان حبس املاك ومقتنيات الذين لا يمكنهم اداء ما يصيبهم من الضريبة عاجلًا لا يوفر للحكومة المال اللازم لاعاضة

المسيحيين خسائرهم بل ان هذه الوسيلة تؤخر لا شك جباية المبلغ الذي يراد جمعه في الحال .

ملحق ٢ — اللورد دوفرين الى الفيس قنصل روجرس . عن بيروت في ٢٤ منه

اتصل بي ان قافلة جمال محملة ذخائر من مستودع الحكومة في عكا قد شوهدت متجهة إلى حوران يقودها دروز فاسألك ان تخبرني ما اذا كنت اطلعت على ذلك . وقد استوضحتك هذا الامر لانه قيل لي ان ترجمان سائحين انكليزيين حقق لك الخبر

ملحق ٣ — الفيس قنصل روجرس الى اللورد دوفرين . عن بيروت في ٢٤ منه

اتشرّف بانبائكم بوصول كتاب سيادتكم إليّ بتاريخ اليوم فأُجيب عليهِ ان سائحين انكليزيين اسم احدهما الدكتور هوكر والآخر الدكتور همبوري وصلا الى حيفا قبيل سفري منها فاخبراني وترجمانهما جبرائيل شمبري وهو مالطي مقيم في القدس انهم التقوا في اوائل هذا الشهر في جوار مجدل كروم بقافلة جمال محملة متجهة الى الشرق وان الترجمان المذكور سألَ المكاري (وكان درزيًّا) عن احمال الجمال فاجابه جوابًا غير مرضي ثم القى ذات السؤال على جندي تركي (ولم اتذكر اذا كان من الجند النظامي او الغير النظامي) فاجابه ان الجمال محملة ذخائر حربية . فراب الترجمان أمر هذه الحادثة .

ولمّا سنحت لي الظروف استقصيت الخبر في حيفا وسألت الذين كانوا في عكّا حديثًا فأكدوا لي ان الذخائر المذكورة أُرسلت الى دمشق . فتحققت اذ ذاك ان المسألة لا تستحق زيادة تنقيب .

(عدد ٢٢٥ ملحق ٢ ص ٢٩١—٢٩٤ . ودي تستا عدد ٧١ ص ١٧٠—١٧٤)

٢٨ – كلكهون القنصل العام الى اللورد روسل . عن الاسكندرية في ٧ ت ٢

وصلني منذ بضعة ايام كتاب المستر سيريل كراهام المقيد بمعية اللورد دوفرين في سورية ولمّا اتصل بي ان سمو الخديوي عاد الى القاهرة قصدتها في ٣١ ت ١ المنقضي وقابلت سموه في اليوم التالي واوقفته على غرض زيارتي وقلت له اني عارف بحسن معاملته المنكوبين العديدين الذين لجأوا الى مصر منذ بضعة اشهر وسخائه عليهم وزدت ان اللورد دوفرين رغب إليّ ان استندي كفه مجدداً .

وشدّ ما كان اندهاشي عندما شاهدت انه قد قابل سؤالي بوجه عابس وبعد ان اطرق قليلًا قال : « ياحضرة المستر كلكهون ان جميع اعمالي تجاه سوريًا قد نُسبت دائمًا الى سوء القصد بحيث لا اودّ ان اعطي اعدائي سلاحًا جديدًا يستخدمونه ضدي . فاذا ارسلت حبوبًا أو ثيابًا الى سوريًا يسارع اعدائي إلى ايهام الاستانة باني اسعى لتأليف حزب لي في تلك البلاد » .

فأجبتهُ اني سررت بان تمنعه غير ناتج عن عدم عطفه على هؤلاء التعساء واني اتخذ على عاتقي ضمانة عدم نسبة الباب العالي احسانه الى غاية ملتوية واني سأوقف سفير جلالة الملكة في الاستانة على حقيقة الامر موضحًا لهُ ان سموه قد أحسن الى المنكوبين بناء على الحاح اللورد دوفرين واني على ثقة من ان الحكومة العثمانية ستظهر لهُ ارتياحها بدلاً من لومه وتثني عليه لاسعافه احدى ايالاتها المتضررة وتخفيفه شقاء اهليها .

فأكد لي سموّه اني إذا كنت اتحمل عناء جلاء الامر يبادر بسرور الى اعانة المنكوبين بما لديه . فشكرت لسموّه وعدت في ٣ الجاري الى الاسكندريّة . وسأكتب الى سعادة السير هنري بولفر في البريد القادم ما تقدم بسطه ملحًا عليه ان يعجّل بايقاف الباب العالي على حقيقة الشؤون مبينًا ان الخديوي يسرّ إذا شاء

ابلاغ الباب العالي الاسباب التي دعت سموّه الى اعانة المنكوبين .

وسا كتب ايضاً الى سعادة كونيغ بك كاتب سر سموّه فارجوه ان يخبر سعيد باشا باني بررت بوعدي لهُ ان انفذ رسالة الى السير بولفر بما دار بيننا من الحديث وارسل اليه قائمة بالحبوب والثياب التي اسأل سموّه ارسالها الى بيروت عاجلاً .

(مجموعة المحررات الانكليزيّة السرّية عدد ٢٤١ ص ٣١١-٣١٢)

٢٩ — كلكهون قنصل انكلترة العام في الاسكندرية الى اللورد روسل في ٢٥ منه

اتشرّف فارسل اليكم في طيه صورة كتاب خاص أرسلهُ إليَّ شريف باشا بخصوص الاعانة التي تبرّع بها الخديوي على منكوبي بيروت بناءً على التماس اللورد دوفرين . فترون سيادتكم ان سعيد باشا جاد بـ ٥٠٠ اردب من الحبوب وقد اتفقت مع أحد كبار وكلاء البواخر هنا على وضع القمح المذكور ضمن اكياس وارساله إلى بيروت بنصف اجرة . وهذا العطاء ثمين نظراً لجودة هذا القمح فيخصص بالبذار وبهذه الوسيلة نستطيع ملافاة الخطر الداهم ألا وهو حدوث مخمصة في هذه السنة . وقد رفعت عبارات الشكر للخديوي على سخائهِ بواسطة شريف باشا .

(عدد ١٩٦ ص ٢٤٧)

٣٠ — شريف باشا الى القنصل كلكهون . عن القاهرة في ١٧ منه

ان سعادة كونيغ بك ابلغ سمو الخديوي الكتاب الذي تلتمسون منه به ان يجود بامتعة على مسيحيي سوريّة فعهد اليَّ سموه بان أجيبكم انهُ يتعذر عليه تقديم الارزّ لعدم تموته انما لمّا كان يود مساعدة المنكوبين فقد أمر بان يرسل ٥٠٠ اردب قمح الى سوريّة باقرب آن .

أمّا الثيــاب فلا يمكنه اعطائها لان سموه يقتصر عادة على جلب ألبسة

جنوده لدى حاجتها اليها وليس لديه شيء منها في مستودعاته . فهو يأسف كثيراً على ان الظروف لم تساعده على تحقيق نيأتكم الخيرية لكنه واثق بأنكم تعذرونه معتدين بهذه الظروف وتحكمون بانهُ فعل كل ما باستطاعته الان .

(ملحق عدد ١٩٦ ص ٢٤٧)

٣١ ـ اللورد دوفرين الى السر بولفر في ٩ ت ١

اتشرَّف فاخبر سعادتكم باني تجاذبت أمس وقائد الحملة الفرنسوّية اطراف الحديث فصرَّح لي بان التنظيم الوحيد الكافل راحة سوريًا في المستقبل قائم بتولية مسيحي وطني على كل لبنان يعينه والي الايالة مراعاةً للظواهر .

واذا كنت فقهت نية المسيو دي بوفور فالتعويل على مشروعه يؤُول الى تقليص ظلّ السلطة التركية عن مرافئ صيدا وبيروت وطرابلس ويصبح لبنان على ما قال « معقلًا يلجأ اليه جميع مسيحيي سوريًا » . أمَّا بخصوص حكومة سائر الايالة فقد ظهر لي ان القائد الفرنسوي لم يهتم لها ولم يقطع بها انَّما اتضح انه يميل الى الرأي القائل بتولية عبدالقادر على دمشق وتخويله سلطة واسعة وان كان تظاهر بعدم التمسك بهذا الرأي عند اشارته اليه واظهر لي انهُ مستعد لقبول ادالة فوأاد باشا من هذا الامير. بيدَ انهُ علينا ان نعلم ما اذا كان الجنرال دي بوفور يعرب عن نية الحكومة الفرنسوية فهو يراسل المسيو توفنيل ووزير الحربية . ومن الجلي انه وصل الى هذه البلاد معللًا نفسه بالاستقلال بتنظيم شؤُونها . ومن المرجح ان تأليف اللجنة قد ساءه لانه ينتقد اعمالها بحيث ان اراءه تأتي احيانًا مباينة لاراء الموسيو بيكلار وربما ينظر اليه بعين الحسد . وقد استشفت من عبارات فاه بها المسيو بيكلار المشار اليه انهُ كان في اول قدومه مصمم النية على الالحاح بتعيين أمير وطني على كل لبنان على ان استقصاءه الاخبار وسبره الامور جعلاه ان يعتقد بتعذر وجود رجل بين الموارنة ذي جدارة

متصف بالنزاهة وله السيطرة الكافية لاشغال هذا المنصب الصعب .

ومن الممكن أيضاً ان يكون تيقن كره طائفة الروم لمثل هذا الامر. ولي الامل باني استطيع بعد بضعة ايام ان اكتب إلى سعادتكم مسهباً بهذا الشأن . هذا واني اميل إلى الاعتقاد بان الحكومة الفرنسوية ترى انها إذا نجحت بايلاء لبنان الاستقلال يصبح نفوذها ثابت القدم في سائر انحاء الايالة بحيث لا يهمها كيفية ادارتها

(مجموعة المحررات الانكليزية السرية عدد ٢٤٨ ملحق ٢ ص ٣١٧ـ٣١٨)

٣٢ – القنصل برانت الى فؤاد باشا . عن بيروت فى ٢٦ ت٢ [اقتطاف]

اتشرف فانبيء سعادتكم باني تلقيت رسالتين احداهما من حكومتي والاخرى من سفيرها في الاستانة يستوضحاني بها عن اشتكاء اليهود من ان المسيحيين اتهموهم بالاشتراك في مذابح دمشق . وقد اجبت عليهما ان دولتكم اطلقت سبيل اليهود المسجونين لظهور براءتهم . على اني ارجو دولتكم ان تأمر حكومة دمشق ألا تقبل شكاوى طائشة اتقاء اتهام اليهود في المستقبل بما هم براء منه وعلى كلٍ ان يؤذن للحاخام الاكبر بحضور استجواب المتهمين .

(عدد ٢٠٢ ملحق ١ص ٢٥٦ ـ ٢٥٧)

٣٣ – فؤاد باشا الى القنصل برانت فى ٢٧ منه

تناولت الكتاب السري الذي انفذته إليّ أمس بخصوص اسرائيليي دمشق الذين حُبسوا بتهمة اشتراكهم في الكوائن المحزنة التي حدثت في تلك المدينة.

لا يغبالك ياحضرة القنصل اننا على أثر هذه الحوادث كنّا قد عوّلنا بالاتفاق على سجن الاشخاص الذين يُتهمون بانهم غمسوا ايديهم في الفتنة مكتفين بالشكوى المجردة من كل دليل ولمّا كان المسيحيون قد شكوا كثيرين من الاسرائيليين

اقدمت محكمة دمشق على القبض عليهم للنظر في التهمة الموجهة اليهم ودعت حاخام المدينة الى حضور استجواب المتهمين ولمّا ظهرت براءتهم أفرج عنهم في الحال ولم يبقَ في السجن سوى اسرائيلي واحد لتراكم الشكاوى عليه وعدم تقديم شهود لتبرئتهِ

بيدَ اني بغية تدارك القاء القبض على اناس بناءً على شكاوى طائشة ممّا يأتي باضرار جمة ويديم هياج الافكار في المدينة اوعزت إلى أرباب السلطة المحلية بان يقتصروا على القبض على الذين تثبت عليهم الشكاوى . وعليه فلك ياحضرة القنصل ان تحقق لحكومة جلالة الملكة ولسفيرها في الاستانة اني لا اهمل كل ما من شأنه ان يضمن راحة رعايا جلالة السلطان على اختلاف مذاهبهم واني ابذل ما بوسعي لرفع كل حيف عنهم . (عدد ٢٠٢ ملحق ٢ ص ٢٥٧)

٣٤ – عالي باشا الى الموسيو موزورس في ٢٨ منه

تلقيت رسالتك المؤرخة في ٨ ت ٢ وفيها توقفني على حديثك مع اللورد روسل في امكان اقدام حكومة فرنسا على طلب اطالة مدة احتلال جيش الحملة الى ما بعد الاجل المعيّن في الاتفاقية وزيادة عدد هذه الحملة .

ومن الفضول ان اقول لك ياحضرة السفير ان الباب العالي سرَّ كثيراً بمشاطرة اللورد روسل رأي الحكومة السلطانية في الشأن الذي ابلغته اياه . ولا أرتاب بحسن نتائج وحدة الاراء هذه وانا على يقين من انها تحول دون قيام مشاكل جديدة في سبيل حل مسألة سوريّة المحزنة . ان الباب العالي لم يستصوب تدخل اوربا ولم يحكم بضرورته او فائدته واذا كان رضي بهِ فقد فعل اكراماً لحلفائه ولابراز دليل جديد على ثقته الواسعة في نيّاتهم نحوه . بيدَ انهُ إذا كانت اوربا رأت وجوباً للتذرع بهذه الوسيلة في زمن كانت فيه سوريّة شعلة نار فلم يبقَ لها الآن من داعٍ لاسيما وقد بُلغ معظم المراد وقُمعت الفتنة في المدن التي مُثلت فيها

هذه الفواجع المحزنة دون استعمال القوة بفضل هيبة حكومة السلطان التي يمثلها صاحب الدولة فؤاد باشا .

وعليه لمّا كان كل يوم يمرّ يفقد تدخل اوربا صفة المساعدة التي أُريد بذلها للباب العالي فاستمراره يكون مانعًا في سبيل اعادة الامن الى الجبل واستتباب السكينة فيه كما اجدتم في ايضاحه الى اللورد روسل .

فلا بدّ للدول من ان تتيقن صحة ما تقدم . فاعتراف حكومة جلالة ملكة بريطانيا بصوابية ما ذُكر هو اثبت ضمانة لدينا على عدم نجاح فكرة اطالة مدة الاحتلال وزيادة عدد الجنود الفرنسويّة في سوريّة .

فتفضل ياحضرة السفير بابلاغ شكري الى سيادة اللورد روسل على صداقته لنا وعضده في هذه المسألة . (عدد ١٩٨ ص ٢٤٩)

٣٥ — اللورد دوفرين الى السر بولفر في ١٥ منه

اتشرّف فانبيء سعادتكم بان لديّ ما يحملني على الاعتقاد بان الموسيو بيكلار يعلل نفسه بامكان تعيين يوسف كرم – وقد ذكرته في رسالةٍ سابقة – أميرًا على لبنان وهو آلة بيد المطران طوبيا والاكليروس الماروني . ان تعيينه قائم مقام يشقّ على ذوي الاقطاع من ابناء طائفته كما ان امتداد سلطته على قسم من طائفة الروم يسيء الروسية لاضرارها بمصالحها .

وقد حادثت اليوم الموسيو نوفيكوف مندوب الروسية بهذا الشأن فاتضح لي بجلاء انهُ ينسب تحقيق هذا المشروع الى الموسيو بيكلار انما لا استطيع ان اقول فيما لو عجز عن ايلاء الروم حكومة مستقلة اذا كان يؤثر انقاذهم من حكم الاتراك او من حكم الموارنة فانه معادٍ للاولين واظن ان كرهه للآخرين هو أعظم . واني لواثق بان مصالح طائفة الروم تضرر من انشاء امارة مارونية اكثر من بقائها خاضعة

للحكم التركي في سورية وقد سبق لي ان كشفت لكم النقاب عن مكنون رأيي بهذا الخصوص.

فاذا ما اقتصرت اعمال اللجنة على تسوية مسائل لبنان فقط فقد ترآى لي ان الموسيو نوفيكوف يرغب في انجاح مشروعه ضمن دائرة ضيقة وربما ودّ ابدال القائم مقامية الدرزية برومية وعلى كلٍ فمن المؤكد ان الروسية لا ترضى ببسيطرة الموارنة في لبنان فنظرًا لهذه الظروف قد عزمت على ان احث مندوبي فرنسا وروسيا على التمسك برأيهما ليزدادا تباينًا فيتسنى لي اذ ذاك ان اقترح التعويل على مشروع يترآى لي انه يحل عقد المشكلة بصورة أقل ضرر من غيرها.

(الجرنال السرّية الانكليزيّة عدد ٢٥٢ ملحق ١٠ ص ٣٤٧)

٣٦ — ومنه اليه في ١٧ منه

اسرُّ بان اخبر سعادتكم بان جميع رصفائي وافقوا في جلستهم العاشرة على ان يُمنح الدروز عفوًا عامًا فور معاقبة أشهر زعمائهم الذين غمسوا ايديهم في مذابح الجبل الاخيرة.

أمَّا الموسيو بيكلار فاحتفظ بحق طلب حرمان الدروز من امتيازاتهم السياسية نظرًا للفظائع التي اجترحوها. فأجبته اني اردت بكلمة عفو عدم ملاحقة الدروز أمام المحاكم بعد انزال العقاب باكبر محرضيهم وألاَّ يفتات على حقوقهم المدنية والاجتماعية. اذ انه بعد كل ما جرى يجب التسليم بانه يتعذر ابقاء حكمهم على المسيحيين رعايا الباب العالي.

أُومل ان سعادتكم لا تظنّ اني اسأت بتسليمي الغاء القائم مقامية الدرزيّة في الانحاء المختلطة السكّان إذ ان ضميري لم يطاوعني اجراء غير ذلك فاني ولئن كنت اعتقد ان الطائفة الدرزيّة جديرة بحكم ذاتها اكثر من سائر طوائف سوريًا

ـ وهي مشهورة بالبسالة والنشاط على العمل والذكاء وباب المستقبل مفتوح بوجهها ومع امكان تخفيف مسؤوليتها الادبية في الاحوال الحاضرة وان سلوك فرنسا والروسية والباب العالي صادر عن اغراض ذاتية ـ بيدَ ان موقفها الصعب والجنايات التي اجترحتها لهائلة جدًّا بحيث رأيت غير مناسب الالحاح في ابقاء سلطتها المستقلة فلو حاولت ذلك لاثرت غضب كل رصفائي ومقتهم وعرقلت سير اعمالي في المستقبل والحقت عارًا بشهرة النزاهة التي هي من جلّ رغائب حكومة جلالة الملكة فبذلت جهدي لوقايتها من كل وصمة. (المحررات المذكورة عدد٢٥٢ ملحق١١ص٣٣٨)

٣٧ – ومنه اليه في ٢٠ منه

استأذن سعادتكم لاخبركم بان قد زارني أمس يوسف بك كرم المعين حديثًا قائم مقام على القسم الشمالي من لبنان وكان مرتديًا ثوبًا أحمر محبوكًا بخيوط الذهب ومحفوفًا بمجالي الابهة التي يقابل بها عادةً من شملته عواطف السلطان. وهو شاب في الثالثة والثلاثين من العمر يتكلم الفرنسويّة وعليه مخائل الذكاء على انني لم ارَ في حديثه ما يميزه عن سائر امراء الموارنة. أَمَّا عائلتـــه فليست بعريقة في النبل إذ ان والده أوّل من احرز لقب شيخ كما ان يوسف هذا هو اوّل من تولّى بالاشتراك مع اخيه البكر (ميخائيل) ادارة شؤون اقطاعته.

هذا وليس في ماضي اعماله ما اولى منشأه شهرة وجلّ ما هنالك انهُ جمع في خلال الحرب الاخيرة ٣٠٠ إلى ٤٠٠ رجل ولم يرد حدود كسروان ولم يحرّك ساكنًا في حين ان زحلة كانت محصورة وهي على مسافة قصيرة من المكان المرابط فيه (١)

(١) تنبيه : ان قناصل الدول في بيروت اوعزوا الى غبطة بطريرك الموارنة بمنع يوسف بك كرم من الخروج عن حدود القائم مقامية المسيحية كما ورد في الجزء الثاني من هذا المحررات .

بيدَّ انهُ لا يمارى في صعوبة ايجاد رجل اوفر جدارةً وعليه لا اشك في ان سعادتكم تحكم اني اصبت في عدم معارضتي تعيينه بشدة ولاسيما بعد ان فهمت ان فرنسا تريده .

ثم بما ان يوسف كرم هو آلة في يد المطران طوبيا أرى ملائمًا ان يؤذن للروم بانشاء حكومة مستقلة لهم اذا كان يراد بسط سلطة الموازنة على كل لبنان .وقد اسرّ اليّ الموسيو نوفيكوف انه لا يرضى مطلقًا ببقاء أبناء مذهبه تحت حكم ماروني الأَّ اذا اكرهته حكومته عليه .

(المحررات السرّية عدد ٢٦٦ ملحق ١ ص ٣٥٧ – ٣٥٨)

٣٨ — اللورد دوفرين الى اللورد روسل في ١٦ منه

اتشرَّف فاخبركم بوصول رسالة سيادتكم السرّية رقم ٢٢ المؤَرخة في ٣٠ المنقضي وضمنها صورة رسالة من سفير جلالة الملكة في برلين تحتوي على خلاصة حديث دار بينه وبين البارون شلينيتز (وزير خارجية بروسيا) . ثم انبئكم انهُ وان كان الموسيو دي رهفوس رصيفيَّ البروسيوي قد أظهر عداءً مستمرًّا للحكم التركي كافةً ممَّا نفرني من الاسرار اليه بنيَّاتنا بخصوص ترتيب شؤون سورية فملاقيي الشخصية معه قد كانت دائمًا حسنة فكالمته . وأسرّ الان بان ارسل الى سيادتكم صورة الكتاب الذي انفذته اليوم الى سعادة السير هنري بولفر وهو يشتمل على بسط حديثي مع رصيفي المشار اليه فتعلمون منه سيادتكم ان قد تمَّ الاتفاق بيننا .

واعترف باني مخطئٌ بتأجيل مكالمته حتى اليوم واغتبط بتبشيركم بان الموسيو دي رهفوس قد أعرب عن رغبته الشديدة في ان يسلك بنزاهة في ابحاث اللجنة .

(المحررات السرّية عدد ٢٥١ ص ٢١٩)

٣٩ — اللورد دوفرين الى السر بولفر في ١٦ منه

التشرّف فانبيء سعادتكم باني زرت أمس الموسيو دي رهفوس رصيفي البروسيوي وقلت له انهُ لمَّا كانت حكومتي اوعزت اليّ بان جل رغبة حكومتينا ان نتبادل الاراء ونكاشف بعضنا بعضاً بما في نفسنا حدث بي الرغبة الى الانتفاع من خبرته العظيمة وان لم يحن وقت البحث في تنظيم لبنان .

قد كنت تجنبت من قبل مفاوضة الموسيو دي رهفوس سرًّا في مهمتنا لانهُ ظهر لي انهُ يكره كثيرًا تركيًا ممَّا ينافي شواعر حكومة جلالة الملكة .

فافتُتح الحديث بيننا وفي سياقه ازدادت لهجته توددًا وكان ان استحسن الموسيو دي رهفوس فكرة انشاء امارة مسيحية مستقلة . فاجبته اني وان كنت اعتقد ان هذا الاقتراح جدير بالاعتبار أخشى ان يتعذر وجود رجل وطني قادر على احسان ادارة شؤون البلاد .

فبدا لي منه ميلًا الى استصواب رأيي وصرَّح لي بان العلاج الوحيد الذي خالج فكره انه ناجع (لكنه لما كان مستحيل التحقيق لم يودّ اطلاع أحد عليه) قائم بتأليف لجنة اوربية دائمة في لبنان لمراقبة الحكومة التي تتولى أموره . حتى إذا ما تمَّ ذلك وولي الجبل باشا تركي يمسي نير حكومته خفيفًا على عاتق اهليهِ.فانتهزت فرصة تسليمه العرضي بولاية تركي وقلت لهُ اني لا أرى رأيه بعيدًا عن الصواب بل هو جدير بان يُتخذ اساس لبناء تنظيم موافق عليه بعد تعديله ولا استبعد تحقيقه انَّما اظن ان خطأه الوحيد قائم برغبته في جعله مقصورًا على لبنان . أليس من الظلم حرمان مسيحيي شرقي لبنان ودمشق وانطاكية وحلب من فوائد كل تنظيم نراه موآتيًا لايلائهم ضمانة سلامتهم في المستقبل ؟ . ومن المحقق انه وان كان يجب العهد بزمام الامور إلى والٍ تركي فمن المرجح انهُ يمكننا ان نتوقع احسانه السلوك متى

كان تحت رقابة معتمدين اوربيين عملًا باقتراح الموسيو دي رهفوس .

ثم اسهبت في بيان الحقد والحسد الكائنين بين الروم والموارنة وصعوبة اخضاع الاواين للاخرين وتعذر انشاء حكومة مستقلة لكلٍ منهما . وعليه لمَّا كان لا بدَّ من تصادم مصالح روسيَّا وفرنسا في هذا الشأن توجَّب على بروسيا والنمسا وانكلترة ان تتوسط بينهما وتبذل جهدها لايجاد طريقة توفق بين مصالحهما المتشاكسة المتعاكسة . وعندي ان مشروعه أي الموسيو دي رهفوس يضمن لنا بلوغ هذه الغاية ذلك بتولية الاتراك وهم على كل حال أفضل ولاة لهذه البلاد وممثلين للسلطة العليا فيها فيتمهد لهم السبيل لادارة الشؤون بطريقة ترضي اوربا بعض الرضاء .

فختم الموسيو دي رهفوس الحديث بابداء شكره لي على تشجيعي اياه على بسط رأيٍ لم يجرأ حتى الان على المجالاة بهِ . وفي الوقت ذاته اعرب عن ارتياحه الى فكرة اتفاق بروسيا وانكلترة للعمل معًا .

وقد جرى لي هذا المساء حديث آخر مع المسيو دي رهفوس فجهر لي في خلاله بانه كلما أمعن في المسأَلة يزداد اعتقادًا بملائمة ادخال سوريًّا بأسرها في المشروع الذي تكلمنا فيه .

فتحينت هذه المناسبة وقلت لرصيفي بأجمال انهُ يحسن بهِ ان يجرد مشروعه ما استطاع من كل صفة غير مألوفة وان يستصوب ابدال انشاء لجنة مستمرَّة تقلق البال بطريقة اكثر مطابقة للعادات الدولية .

اجل لابدَّ للمسيو دي رهفوس ان يحكم لاول وهلة ان التعويل على المعتمدين السياسيين الذين ستعينهم الدول الخمس لدى ديوان والي سوريًّا التركي (فيما لو وجد هذا الشخص) يناقض رأيه الاول في انشاء لجنة اوربية تمدّ بنصائحها أمير لبنان المسيحي . بيدَ اني لا اشكّ في انهُ إذا انعم النظر فيه يتأكد ان المشروع الثاني لا يختلف عن الاول سوى انه اكثر مطابقة للاحوال ويشمل بلادًا اوسع دائرة . وعلى كلٍ وافق

على ان فكرة ابقاء سوريّة تحت حكم الاتراك مع اجراء بعض التبديل فيها يفضل انشاء امارة مارونية في شواطئها .

(المحررات السرّية الانكليزيّة عدد ٢٥١ ص ٣٢٠)

٤٠ ــ اللورد دوفرين الى السر بولفر في ٢٨ منه

اتشرف فاخبر سعادتكم بان يوسف كرم المعين حديثًا قائم مقام على النصارى صرّح لي في اثناء زيارته لي باعتقاده انه لا يرى ما يحول دون حمل المسيحيين والدروز على ان يعيشوا سويّة على أتمّ وفاق على شرط ألاّ يتدخل بعض ذوي النفوذ باثارة الشقاق بينهم .وهذا القول بمكان من الاهمية لان يوسف كرم فاه بهِ فورًا من تلقاء ذاته قبل ان اكاشفه بهِ ولم يكن جوابًا على سؤالي .

(عدد ١٩٩ ملحق ٣ ص ٢٥٣)

٤١ – ورنش نائب قنصل انكلترة في دمشق الى اللورد روسل في ٢٨ منه

اتشرّف فانبيء سيادتكم بان معمّر باشا والي دمشق السابق غادرها في ٢٤ الجاري وقد خلفه موقتًا الرئيس شكري باشا لكنه لم يحز رضا العموم وان كان لم يمرّ على استلامه مقاليد الشؤون وقت طويل .انّما يؤمل وصول امين مخلص باشا والي دمشق الجديد قريبًا . (عدد ٢٠٠ ص ٢٥٥ ـ ٢٥٦)

٤٢ – اللورد دوفرين الى الماجور فرازر في ٢٨ منه [اقتطاف]

لمّا كانت المهمة التي سترافقون فؤاد باشا لاجلها في الجبل قد نشأت نوعًا عمّا ألفتْ اليه انظار دولته ارى من المناسب ان اوقفكم على الظروف التي دعت إلى اتخاذ هذا التدبير .

قد محصت السياسة التي انتهجها مندوب تركيا الخارق العادة منذ وصوله الى هذه البلاد فتراى لي ان هنالك مسألة ركب فيها متن الخطأ .

ذلك ان الكوائن الاخيرة قد أثارت شكوكاً عظيمة في سلوك الحكومة التركية فأتهمت بانها كانت في جانب الدروز وتورطت معهم وعضدتهم فيجب ازالة هذا الاعتقاد من العقول ليتسنى اعادة ثقة العموم فيها. وقد حكم الرأي العام بحق انه كان في مقدمة واجبات الحكومة مهما صعبت معاقبة مقترفي المذابح في الجبل لكنها حتى الان لم تعدم مجرماً .

فهذا التواني قد زاد في ريبة المسيحيين وساعد اكليروسهم على انتهاز الفرصة لمواصلة مساعيهم ضد حكومة السلطان . فلما رأيت ان موقف فؤاد باشا ازداد حرجاً من جرّاء تهامله وجّهت اليه السؤال الذي اسرّ بارسال صورته اليكم . فكانت نتيجته ان قد اتفق دولته ومندوبو الدول على ان من سوء السياسة ابقاء سيف العدالة مسلولاً فوق رؤوس أمة بأسرها بل يجب المبادرة الى القاء القبض على كبار المجرمين ومعاقبتهم حسب درجة ذنبهم . وبعد الفراغ من القبض عليهم يذاع عفو عام باسم السلطان مبيحاً للطائفة الدرزيّة التمتع بحقوقها المدنية وامتيازاتها ويرجى ان هذه المرحمة تمهد السبيل لافتتاح عصر سلم ووئام في لبنان .

بيدَ اننا مع اغتباطنا بهذه المرحمة ينبغي ألاَّ ننسى ان كثيرين يتذرعون بكل الوسائل لاحباطها ولا يبعد ان المسيحيين الذين اغتنموا فرصة احتلال الجيش الفرنسوي بعض القرى المختلطة السكّان للاعتداء على نساء الدروز واطفالهنّ والعجز يزدادون حنقاً فيقدمون على الاثآر لذواتهم وارتكاب ذات الجنايات التي يُطارد اعداؤهم لاجلها .

وهنالك مسألة أُخرى ارجوك الانتباه اليها . وهي انهُ لمّا كانت اللجنة قد الحّت على فؤاد باشا في ان يعامل الذين يقبض عليهم عرفياً اجمعت على عدم قبول شكوى

إلاّ بعد تحليف الشاهد أمام مطران طائفته .

بيدَ انهُ رغماً عن التحوطات التي اشارت بها اللجنة للاستيثاق من القبض على اكبر الجناة ربّما لا يكون المأمورون الذين يعهد اليهم دولته بتنفيذ اوامره من ذوي الاستقامة فيعمدون إلى الخداع عند القبض على المتهمين . فيجب ان تبذل منتهى العناية في ان يلقى القبض فقط على السفّاحين الذين غمسوا ايديهم في الدم وأسرفوا في القتل ويُعدمون تكفيراً عن جناية طائفتهم بأسرها .

وقد جهر دولته بانه ينوي ختم المهمة الشاقّة التي اتخذها على عاتقه باذاعة العفو الذي أشرت اليه فصادف كلامه ارتياح اعضاء جميع اللجنة . ويجدر ان يكتب أمر العفو بعبارات فخيمة ويُتلى في حفلة شائقة خليقة بمنزلة السلطان السامية ويوجب احترامه على كل ارباب السلطة الموجودين الآن في هذه البلاد .

ولا أريد ان اختم هذه الرسالة دون ان اعرب عن أملي في ان ما لكم من الخبرة بمعاطاتكم مع القبائل الهمجية وعادات بلاد قلقة غير مستقرّة على حال تمهد لكم السبيل لمدّ يد المساعدة الفعّالة لدولته تخفيفاً لعبء هذا الواجب عن عاتقه فانه وان كان ممقوتاً انّما ينتج عنه اعادة السلم والسكينة الى الشعب وتوطيد سلطة الحكومة . (عدد ١٩٩ ملحق ٨ ص ٢٥٤ ـ ٢٥٥)

٤٣ـ ورنتش نائب القنصل الى السير بولفر . عن دمشق في ٢٩ منه [اقتطاف]

اتشرّف فأنبئكم بانهُ رغماً عن اوامر الحكومة بعدم الاذن للمسيحيين بالذهاب الى بيروت دون جواز سفر من الحكومة قد غادر دمشق ٢٠ عائلة بارشائها الحرّاس الواقفين على أبواب المدينة . ومن جهة أخرى فمعظم المسيحيين الذين عادوا الى المدينة ولم يستصحبوا عيالهم وانّما لهم فيها اشغال فمتى أتموها يبرحونها

ان نزع السلاح من الدمشقيين جارٍ ببطء وقد حقق لي ان عدد الاسلحة

المجموعة لا يعادل التي نُهبت من الحي المسيحي ولا تتجاوز اثنين في المئة من الاسلحة الباقية في ايدي مسلمي المدينة .

ان الجنود المرابطة في جوار حاصبيا وراشيا قد قبضت حديثًا على بعض الدروز فجيء بعشرين منهم الى دمشق ثم أرسلوا الى بيروت . ويظهر ان الباقين في قراهم لم يُعارضوا سواء كانوا متهمين أو لا انما يقبض عليهم حالاً اذا خرجوا من قراهم .

ان الماجور فرازر غادر دمشق في ١٧ المنقضي ذهابًا الى حاصبيا ثم قصد بيروت اجابةً لطلب اللورد دوفرين . (ملحق عدد ١٠١ ص ٢٥٦)

٤٤ – اللورد روسل الى اللورد دوفرين . عن وزارة الخارجية في ١ ك ١ سنة ١٨٦٠

اعلمك جوابًا على رسالتك الى السير هنري بولفر في ١٥ المنقضي المتضمنة بسط مشروع المندوب الفرنسوي بخصوص تنظيم لبنان انهُ لا يمكننا القبول بهذا المشروع. واسألك ان تخبرني بعدد الموارنة والروم في جبل لبنان .

(المحررات السرّية عدد ٢٥٨ ص ٣٤٨)

٤٥ – ومنه اليه بالتاريخ ذاته

أُجيب سيادتكم على رسالتكم الى السير بولفر في ١٥ المنقضي بخصوص مشروعي رصيفيكم الفرنسوي والروسي بتنظيم لبنان اني اعتبر مشروعكم الشامل كل الايالة اكثر ملاءمة. (المحررات السرّية عدد ٢٥٩ ص ٣٤٨)

٤٦ – الماجور فرازر الى اللورد روسل . عن بيروت في ٢ ك ١ [اقتطاف]

غادرت دمشق في ١٧ المنقضي بغية ان اقف بذاتي على حالة البلاد حوالى جبل حرمون (جبل الشيخ) واستقصي اخبارها لانهُ لم يرد منها انباء ثابتة منذ مدة.

وهذا الجبل الكبير يُعد امنع حصون الدروز فوجدته محاطًا بنطاق من الجنود التركية مرابطة في ثلاثة معسكرات تشرف على مواقع قطنه في الجنوب الشرقي وسعسع في الجنوب الغربي وظهر الاحمر في الشمال وقوام كل معسكر ٢٠٠٠ جندي نظامي معظمهم من المشاة وحالتهم حسنة ولا يوجد سوى قوّة قليلة من الفرسان الغير النظاميين .

ومن هذه المراكز تذهب فصائل فتجوب البلاد وتدمق ليلًا على القرى المظنون ان قد اختبأ فيها دروز متهمون بالمذابح الاخيرة او أودعت فيها الاسلاب . وبهذه الوسيلة قُبض مدة وجودي في هذه الناحية على بعض الدروز واستعيدت كمية قليلة من الاسلاب . وقد ظهر لي ان الضباط الاتراك يودون القيام بواجبهم بصدق على قدر ما استطعت تثبت نيّاتهم في اثناء اقامتي القصيرة .

قد وجدت معظم الدروز في قراهم لان الذين فرّوا الى حوران في خلال زحف فؤاد باشا والجيش الفرنسوي على لبنان عادوا الى بيوتهم الاّ بعض كبار المجرمين . بيدَ ان الاستياء سائد بين الدروز من جراء القاء القبض على بعضهم مع انهُ جارٍ دون عنف وهم واقفون موقف الانتظار غير مفكرين بمقابلة القوّة بالقوّة على ما خيّل لي وعلى كلٍ فلا يقاومون جنود السلطان . وقد التقيت ببعض زعمائهم فصرّحوا لي بانهُ اذا حُكم على الزعماء المسجونين في بيروت بالاعدام تعمد الطائفة كلها الى الثورة . فأكدت لهم انهم اذا فعلوا جرّوا الخراب على طائفتهم فتباد عن آخرها واظن ان كلامي كان لهُ وقع عظيم في قلوبهم .

وقد استوضحتهم عن كيفية فرار اخوانهم اللبنانيين وخلاصهم عند ما طاردهم فؤاد باشا والجنرال دي بوفور فاجابوني انهم لم يمرّوا بين صفوف الجنود التركية كما أكَّد الفرنسويون بل انطلقوا في طريق لجهة الجنوب بين الجيشين في مكان لم يكن فيه جناحاهما متصلين فتسنى لهم بلوغ أراضي الحولي المستنقعة والغير المأهولة ومن

هناك تسنى لهم الوصول الى حوران .

ولما كانت إحدى غاياتي معرفة حالة المسيحيين الباقين في هذه النواحي وعددهم زرتهم فور وصولي إلى راشيا فوجدت فيها ٨٠ رجلًا و٢٥٠ امرأة وطفلًا بينهم ٨٥ امرأة قُتل رجالهنّ في المذبحة . ولم تدفع لهم الحكومة شيئًا لاعالتهم بل يعيشون من فضلات ارزاقهم التي عثروا عليها او من الاحسانات .

ثم زرت عامل البلدة وسألته أصلاح هذا الحال فارسل دقيقًا ووعدني بالاستمرار على هذا النهج . ولما كان من المرغوب تسهيل السبيل للمسيحيين اللاجئين الى بيروت ان يعودوا الى بلادهم تفقدت البيوت التي نجت من الحريق فوجدت سقوفها قد أُصلحت وغرفها نُظفت وخُتمت بخاتم الحكومة لتبقى صالحة للسكن لدى الحاجة. ثم سألت المأمورين المكلفين بالترميم ان يرسلوا الى فؤاد باشا بيانًا بالبيوت المعدّة للسكن وهي تسع ١٥٠٠ شخص .

وقد رأيت الاحوال في حاصبيًا لا تختلف عنها في راشيًا سوى ان خراب البلدة وجلاء أهليها عنها كان أتمّ من الاولى . فعدد المسيحيين الان لا يتجاوز ٢٥ رجلًا وزهاء ١٠٠ امرأة وطفل وقد كان منذ ٦ أشهر ٣٥٠٠ نسمة . وهنا ايضًا ضمنت توزيع جرايات على المنكوبين ووزعت عليهم كما في حاصبيًا الاموال التي جاد بها المحسنون . ثم زرت الضابط المتولي قيادة تابور الحامية وسألته ان يأخذ من الدروز أغطية وفرشًا ويعطيها للمسيحيين لانها من حاجاتهم الضروريّة نظرًا لاشتداد فصل الشتاء في هذه الناحية فبادر الى العمل دون تأجيل . وقد لقيت بيوتًا صالحة لاسكان ٧٠٠ نسمة عدا الذين سبق ذكرهم .

حادثت غير مرّة هنا وفي حاصبيًا المسيحيين الاكثر ذكاء في ما ينوون عمله في المستقبل فعلمت منهم ان الباقين في القرى ميالون الى مغادرتها اذا لم يُعاقب الدروز أشدّ العقاب ولم يعد اللاجئون الى صيدا وبيروت بعد ترميم بيوتهم واعاضتهم

خسائرهم.ولا يميلون إلى العمل في هذه الفترة بل يريدون ان يعيشوا في بيروت أو في غير مكان على نفقة الحكومة أو من احسان اوربا ولم يعوّلوا على خطة يجرون عليها في المستقبل إذا حُرموا هذه المساعدات . لا ريب في ان الذين توطنوا بيروت عللوا نفوسهم بإمكان تدخل دولة اجنبية انتصارًا لهم فحاولت ازالة هذه الاوهام من مخيلتهم وان يعودوا الى رشدهم فيفقهون حقيقة موقفهم على اني اخشى ان اكون اخفقت في مسعاي.

يسوءني ان اضيف الى ما تقدم انه لم تبذر حبة حنطة من جرّاء الحالة المبسوطة آنفًا بحيث يخشى كثيرًا اشتداد الغلاء وعوز المنكوبين وشقاءهم في السنة المقبلة.في مدة وجودي في حاصبيًا وصل أمر من فؤاد باشا موعزًا بارسال السيدة نايفة شقيقة سعيد بك جنبلاط زعيم الدروز الاكبر الى بيروت حيث شقيقها يُحاكم الآن . وقد امتازت هذه السيدة بايوائها كثيرين من المسيحيين في دارها اثناء المجزرة فنجوا. وعندما بلغها أمر فؤاد باشا طلبت مقابلتي فجئت دارها فاستفهمتني سبب استقدامها وسألتني ان أمدّها بنصائحي . فأجبتها اني اجهل غاية فؤاد باشا انّما أرى ان تذعن حالاً لاوامره فعملت بمشورتي وسافرت في اليوم ذاته . وقد اتصل بي الان ان جمهورًا من المسيحيين طلب سجنها واعدامها بتهمة انها حرّضت على مذابح حاصبيًا . بيدَ اني أجريت تحقيقًا في هذا الصدد فتأكدت المكس فأوقفت فؤاد باشا على نتيجته وبسطت لهُ اسباب اعتقادي براءتها .

لقد جمعت في حاصبيًا اسماء اكثر من ٢٠٠ درزي متفاوتي المنزلة حضروا الاجتماع السياسي الكبير بل المؤآمرة التي أقرّ بها على ذبح المسيحيين قبل المجزرة ببضع ساعات . وهذا الاجتماع عُقد بعد دفن أبي صالح وقد كان الدروز يحترمونه كثيرًا فتوفي متأثرًا من جراح أصابته في هجومه على مسيحي حاصبيًا منذ ايام وقد سلمت فؤاد باشا هذه الاسماء بناء على رغبته . ومن حاصبيًا أتيت بيروت

اجابةً لطلب اللورد دوفرين لمفاوضته في شأن مرافقتي فؤاد باشا في حملته ثانيةً على الدروز وفي الغرض الذي شرحه اللورد المشار اليه في الكتاب الذي انفذه إليّ في ٢٨ ت ٢ وقد ارسل صورة منه الى سيادتكم في هذا البريد على ما اخبرني. أمّا فؤاد باشا فلم يعين حتى الان موعد سفره من بيروت .

ان أعضاء اللجنة الاوربية بمن فيهم اللورد دوفرين غادروا بيروت ذهابًا الى دمشق في ٢٩ المنقضي بغية فرض ضريبة على هذه المدينة لاعاضة المسيحيين خسائرهم . وفي نيتهم جعل مقدارها ٣٢٠ الف ليرة فاذا اجمعوا على استيفاء هذا المبلغ وجبايته في وقت محدود مع اعطاء الاهلين مهلة عادلة يمكنني ان أؤكد ان هذه الغرامة يكون لها في الدمشقيين تأثير مستمرّ أشدّ وقعًا من اعدام المجرمين في مدينتهم حديثًا . (عدد ٢٠٣ ض ٢٥٨ ـ ٢٦٠)

٤٧ — اللورد دوفرين الى السر بولفر . عن دمشق في ٣ منه [اقتطاف]

اتشرف فأُخبر سعادتكم بان المندوبين الاوربيين انتهزوا فرصة غياب فؤاد باشا عن بيروت فسافروا الى دمشق وقد الحّ مندوبا الروسية وبروسيا غير مرة بهذا السفر على ان الاشغال المستعجلة واعتلال الموسيو بيكلار وغير أسباب حالت دون اتمام هذا القصد .

لئن كانت زيارتي السابقة هذه المدينة وتراسلي والمستر برانت يوميًا قد جعلا هذه السفرة أقلّ لزومًا لي من رصفائي فقد جهرت دائمًا باستعدادي لمرافقتهم متى أقرّت الاغلبية على هذه الزيارة ولذلك بادرت إلى قبول اقتراح المسيو دي رهفوس ان نشغل الفترة التي تنقضي قبل ان يتمكن فؤاد باشا من اتمام مهمته بزيارة أهمّ مراكز الاضطرابات الأخيرة واجراء تنقيب فيها .

فبلغنا دمشق يوم السبت أول الجاري . وكان قد أُرسل في اليوم السابق

حرس لمواكبتنا الى اواخر المرحلة حيث اتخذت الاهبة لاستراحتنا ولمّا اقتربنا من المدينة قدم لاستقبالنا أحد الباشاوات يصحبه كثير من الضبّاط ممتطين الخيول فجاءَ دخولنا المدينة محفوفًا بضروب الاكرام التي توجبها الظروف يحيط بنا الحرس والموسيقى تعزف امامنا وعلى جانبي الطريق صفّان من الجنود ورجال الدرك .

أمّا الاهالي فكانوا يتشوفون بكل سكينة ناثرين علينا الزهور عند مرورنا دلالةً على التأهيل والتودد . بيدَ انهُ لا ريب في ان قدومنا قد اقلق بال المسلمين وقد تفرّست في الواقفين على جانبي الطريق فقرأت على وجوههم سيماء الحنق والكره ان الراحة مستتبة في المدينة وحياة المسيحيين واملاكهم في مأمن من كل غدر

(عدد ٢٠٨ ملحق ٢ ص ٢٦٢)

٤٨ – اللورد دوفرين الى اللورد روسل . عن دمشق في ٤ منه

يسرّني انباؤكم بان المستر فريت مندوبي في ترميم القرى المحترقة اخبرني بانهُ انجز اصلاح سقوف جميع بيوت المسيحيين في قرى الناحية الموكولة اليه . فنشأ عن هذه الوسيلة المناسبة ان الاهالي عادوا الى اشغالهم الزراعية ونقص عدد الوفيّات وخفت وطأة الامراض بينهم وبدَت تباشير تحسن الشؤون في تلك الناحية .

لا حاجة بي ان اصف لكم مقدار اغتباطي بتمكني من تبشيركم بهذا الامر وجل ما ارغب ان يتسنى لي اخباركم بان قد بُذل ذات الجد في سائر الانحاء . اجل ان بعض القرى التي تحتلها الجنود الفرنسويّة قد أُصلحت الّا ان سائر اشغال الترميم سائرة ببطء على ما علمت .

وفي عداد الفوائد الكثيرة التي نشأت عن عمل المستر فريت انهُ مهد للجنة الاسعاف الانكليزيّة الاميركية ان تقطع احسانها عن المنكوبين الذين أُعدّت لهم اسباب العودة الى بيوتهم . فطالما ظلّ هؤلاء الاشخاص محرومين من الاخشاب

والجذوع ولوازم النقل وادوات الترميم كان يتعذر حملهم على ترك بيروت انما لمّا عُوّل على ترميم البيوت بطريقة مستعجلة تحت ادارة رجل أوربي نشيط امكن الالحاح عليهم بالعودة حالاً الى قراهم كمقدمة لمساعدات أخرى .

ومما يؤسف عليه اهمال امتحان جمهور المعوزين المنحشر في بيروت بايجاد بعض الشغل له . وقد كنت شاعراً بضرورة هذا الامتحان حتى اني بدأت فور وصولي الى سوريا بتشغيل بعضهم على حسابي في انشاء طريق قصيرة وفي الوقت ذاته أشرت على فؤاد باشا بان ينحو هذا النحو في دائرة اوسع مؤكداً له انه يساعد على استدراك ضعف العزائم ويمنع تعوّد المنكوبين على الاستعطاء .

بيدَ ان الحالة المالية الحاضرة هي من اعظم الموانع التي قامت في سبيل العمل بهذا الرأي . (عد ٢١٨ ص ٢٦٩ ـ ٢٧٠)

٤٩ – الكولونل برنابه الى اللورد دوفرين . عن عين عماده في ٤ سنه [اقتطاف]

اتشرّف فأنبيء سيادتكم بان قد تمَّ اصلاح بيوت ٤٣ قرية في المتن الأعلى منذ ٣ اسابيع فصارت صالحة لايواء سكّانها من صبّارة برد الشتاء . واخبركم ايضاً بان قد أُعيد بناء ربع البيوت بتمامها .

ولمّا باشرت القيام بواجباتي منذ سبعة اسابيع وجدت ان مجموع المال المقدّر كاف لاعادة بناء الناحية انّما اضطررت ان اصلح تفاصيل هذا التخمين لاني وجدت تلاعباً في تقدير خسائر عدّة اشخاص وعدّة قرى . فالمخمنون الوطنيون بالغوا في خسائر كثيرين لقاء رشوة تناولوها منهم وحتى لا يظهر مجموع تقديرهم كبيراً لم يقدروا خسائر الباقين حق قدرها فنشأ عن ذلك اجحاف بحق هؤلاء ويسرّني الان ان ابشركم بان قد أُصلح هذا الخلل .

ان عسر الباب العالي وعجزه عن دفع مجموع المال اللازم لترميم البيوت عاجلًا

قد أخر سرعة بنائها . وبناء على ذلك اقترحت على فؤاد باشا العمل بالطريقة الآتية فأجازها لي وقوامها ان اقطع الخشب اللازم لسقف بيوت القرى من الغابات الكبيرة لا بصفة غرامة بل اتقاء اباء التجار الطمّاعين تسليم هذه الاخشاب دون دفع اثمان باهظة فيها فيحسب ثمن هذه الاشجار على اهالي القرى المحروقة كقسط من الاموال الواجب اداؤها لهم تعويضاً .

وعليه أصبحت الحكومة مديونة بالثمن ليس لاشخاص يضطرّون إلى المطالبة بهِ في الحال لشدة حاجتهم بل لاصحاب الاشجار الذين يمكنهم الانتظار. فالمال الذي وفّره الباب العالي في خزينته يبقى جاهزاً دون ان يضطر الى انفاقه في شراء الاخشاب وهي أغلى معدات البناء .

وقد عنيت ايضاً عدا اهتمامي بترميم القرى بتحسين حالة الشعب باقرب آن . وعليه لمّا فرغت من اصلاح البيوت لايوائهم وقفت عن استخدام العملة الفقراء وحثثتهم على الاشغال بالزراعة وسائر اعمالهم وقد اهملوها في مدى الستة الاشهر المنقضية . على اني باعفاء الاهالي من الاشتغال ببناء بيوتهم لم أُنقّص الايدي العاملة ولم أقلل النشاط اللازم لاتمام ترميم القرى بل استخدمت مكانهم فعلة من ناحية أخرى .

ويسرّني ان اخبر سيادتكم باني تمكنت غير مرّة من ترميم البيوت بنفقة أقلّ من تقديرها وأذنت لي الحكومة التركية بتوزيع الحبوب والبذار بدلاً من المال الذي عجزت الخزينة عن دفعه انّما كان في وسع الباب العالي أخذها من مستودعات الحبوب خاصة الاتراك في مدن الساحل . ومنذ رممت بيوت الناحية الموكولة إليّ وصارت صالحة للايواء تحسنت صحة سكّانها تدريجاً .

استأذن سيادتكم بان أؤكد لكم اني لم اترك فرصة تفوت دون الاسراع بتحسين حالة هذا الشعب . (ملحق عدد ٢١٩ ص ٢٧٠ ـ ٢٧١)

٥٠ — اللورد دوفرين الى المستر بولفر عن دمشق في ٤ منه [اقتطاف]

اتشرّف فارسل اليكم في طيهِ صورة عريضة رفعها رؤساء الطوائف المسيحية الى المندوبين الاوربيين . ومن مطالعتها تعلمون سعادتكم ان موقعيها خلا طلبهم الثأر والعوض اعربوا في فقرتها الاخيرة عن شدة رغبتهم في ان تستمرّ قوّة أجنبيــة محتلة البلاد .

فاميل الى الاعتقاد ان عدم ثقتهم في نيّات الحكومة التركية وشكهم في اقتدارها على حمايتهم ليسا بمظاهر كاذبة وانّما هما صادران عن مخاوف صادقة حقيقية زادها فيهم الى درجة غير متناهية كهنتهم وغير أشخاص معروفين .

ولمّا كان فتح باب المسألة على هذه الصورة في منتهى الخطورة اريد في هذه الرسالة ان ابسط لسعادتكم رأيي تعقيباً على البراهين التي أُدلي بها لتأييد ضرورة اتخاذ هذا التحوط . وقد سبق لي ان جاليت بتيقني انــهُ إذا ما ظلّت ايالة دمشق مسوسة وفقاً لطريقة الحكم القديمة فالمسيحيون مصيبون في حذرهم الشديد وقلقهم على سلامتهم. وسترون في كتبي السابقة لسعادتكم اني لم اتعامَ عن الاسباب البعيدة التي تعرّض سلامة أُولئك الذين أُوعز الينا ان نعدهم اخصّاءنا للخطر .

ومن ثمّ اذا ما كنت أخذت على عاتقي ان أُصرّح بان على منكوبي الفواجع الماضية ان يطرحوا عنهم كل خوف ويعودوا الى بيوتهم لقاء بعض الضمانات اعتقد ان لا سبيل لاتهامي بعدم ادراكي الاخطار التي تهددهم . وقد شئت ان اوقف سعادتكم على مكنون رأيي في ضرورة الحالة لتيقني انهُ مخالف لرأي كثيرين من الاوربيين في هذه البلاد . وعلى كلٍ فلا اتردد في القول انهُ طالما يبقى في هذه الايالة معتمد خارق العادة من قِبل الباب العالي ذي جدارة وحزم مخوّل سلطــة مطلقة ولديه عدد كافٍ من الجنود التركية فلا سبيل للقلق او الخوف من تجــدد

موبقات الصيف المنقضي. وعليه أرى ان لا لزوم لاطالة مدّة احتلال الجيش الاوربي هنا ضمانة لسلامة الطوائف المسيحية في سوريّا. ولذلك يجب التذرع بكل الوسائل لاحباط آمال مقدمي العريضة وتقنيطهم من تحقيقها .

ان فؤاد باشا قادر على اقرار الامن في هـذه الايالة فاسمه يلقي الرعب في قلوب المسلمين والخوف يؤثر كثيرًا في سكّان سوريّة وهو أعظم رادع لاهوائهم. وعليه فطالما يستطيع فؤاد باشا كبح جماح التعصب الاسلامي فسلامة المسيحيين مضمونة .

بيدَ انه اذا كان دولته نجح في اقناع المسلمين بالاخطار التي تنهال عليهم اذا عادوا الى اجتراح الفظائع السابقة فقد اخفق لا ريب في تطمين بال المسيحيين . ويمكن نسبة ذلك الى عدّة اسباب اذكر في مقدمتها تأجيله معاقبة الدروز .

ان اعتداء الدروز على مسيحيي لبنان ليس سوى مثال من الاقتتالات الدوريّة التي كانت تقع بين الطائفتين في الزمن الماضي ونكبة من النكبات التي كانوا ينزلونها ببعضهم على التناوب . على ان الدمشقيين نظروا اليه بغير عين . فمشاهدتهم مجازر حاصبيًا وراشيًا ودير القمر أكدت لهم تواطوء ضبّاط مشير الايالة وواليها مع السفّاحين كما ان اشتراك الجنود التركية في فظائع الحرب الاهلية التي نشبت في الجبل قد أثر كثيرًا في مخيلتهم . وعليه كان يجب التذرع بوسائل حازمة لازالة هذا التأثير من عقولهم .

بيدَ ان فؤاد باشا نهج لنكد الطالع فور وصوله طريقة مجازاة قصد بها ارضاء الرأي العام في اوربا اكثر من اقناع المنكوبين بانه يريد الاثآر لهم . ومما زاد هذا الاعتقاد رسوخًا الادلّة الثابتة التي استعان بها أولئك الذين لهم مصلحة في بقاء الذعر سائدًا في البلاد من مثل الطرق المريبة التي تمكن بها بعض زعماء الدروز من الفرار الى اللجاه وعدم قصاص القبائل التي يتهمها أهالي دمشق بانها تواطأت مع حكّامها الخائنين على ابادتهم او كانت آلات بيدهم .

وظلّ هذا الارتياب مستوليًا على العقول توقظهُ كل يوم حوادث صحيحة مبالغ فيها تثبت ميل ضبّاط الاتراك الى الدروز في شرقي لبنان وسهوله الجنوبية وتشيعهم لهم .وقد تلقيت أول أمس خبرًا صحيحًا ان فصيلة من الجنود التركية وهي مرسلة الى احتلال قرية مأهولة بالدروز والمسيحيين اقامت بامر ضبّاطها في بيوت المسيحيين ولم تصادر الدروز بشيء .

ومن الاسباب التي حالت دون اعادة ثقة الاهلين بالحكومة هي اهمالها المنكوبين المنكودي الحظ وتركهم بين مخالب الشقاء والعوز . لا تجهلون سعادتكم انهُ لم يبقَ بيت قايم في دمشق فظل ١٨ الف شخص مدى ٤٨ ساعة يجولون في الشوارع في أشدّ حالات الفاقة مستعطين وعليهم اطمار بالية لا تكاد تستر أجسامهم.

وكان ان أُفرغت بعض بيوت المسلمين لاسكان المسيحيين فيها وسُعي لاعادة بعض المسلوبات اليهم بغية استدراك ازمة تلك خزينة أوفر ثروة من خزينة الحكومة وادارة افضل تنظيمًا من التي كانت قيد اوامر فؤاد باشا . بيدَ انه نظرًا لغباوة كبار المأمورين الذين عُهد اليهم بهذه المهمة او ارتشائهم أُخفقت تمامًا . وقد ثبت ايضًا تعذر تأمين لجنة مسيحية مؤلفة من اعيان كل الطوائف على توزيع الاموال التافهة التي تستطيع الحكومة انفاقها.فنشأ عن ذلك ان المسيحيين الباقين في دمشق أمسوا في حاجة الى القوت الضروري وزرت في مدة اليومين السابقين ٥٠ إلى ٦٠ عائلة فوجدتها في عوز كلي وفي حاجة الى الفرش والاغطية وآنية الطبخ حتى انها لم تقبض منذ مدة المبلغ التافه المعين لها وقدره ٥٠ بارة يوميًا .

فهذه الضيقة جعلتهم ان ينسبوا بليتهم وبؤسهم إلى سوء نية الحكومة وان يروا في شقائهم الحالي متابعة طريقة الاضطهاد التي قادت الى المذابح .

ولمّا كان دولاب الاشغال واقفًا وحوانيتهم وبضائعهم قد حُرقت وادواتهم وآنيتهم قد كُسرت انقطعوا عن العمل مكتفين باثارة مخاوف بعضهم بعضًا وتناقل

الاخبار الطائشة والاشاعات المبالغ فيها .

ثم يجب ان يضاف الى هذين السببين الرئيسيين أسباب أُخرى ربّما كانت أقلّ تأثيراً انّما جميعها ترمي الى غاية واحدة وهي التساهل في تنفيذ أمر نزع السلاح من المسلمين ومبادرة الحكومة بصورة مستهجنة إلى اغتنام الفرصة لاخذه من ايدي اتباع الامير عبدالقادر وكدر الحكومة من المسلمين الذين اجاروا المسيحيين خلال المذابح واطلاقها سبيل بعض الاشخاص المسجونين بتهمة القتل وذيوع الخبر بعودة الذين كانوا هربوا عند وصول فؤاد باشا الى دمشق وتعيين شكري باشا لمنصب وكالة الولاية ووعيد الجنود التركية إلى غير ذلك من الحوادث التي تجسمها مخاوفهم .

ان تعداد الاسباب السابقة البيان يثبت لدولتكم استمرار الرعب في القلوب ويؤكد لكم في الوقت ذاته ان هذه المخاوف في غير محلها. ان تأخير معاقبة الدروز ناشيء ليس عن شفقة فؤاد باشا على هذا الشعب التاعس بل عن ندمه على معاملة هذا الشعب بقساوة في حين ان ضميره يوحي اليه ان مأموري الباب العالي هم الذين شجعوهم على التمادي في الشرّ .

أمّا حالة الشقاء الموجود بها المسيحيون ناشئة عن شدة عسر الحكومة المالي وعدم وجود وسائل لاعانة المنكوبين واصلاح الاحوال .

وعليهِ فانا موقن انه ما دامت شؤون مدينة دمشق في يد فؤاد باشا والجنود التركية (وهي جديرة بوضع الثقة بها) فراحة الاهلين مضمونة وقد تحققت بعد البحث انهُ اذا مهد السبيل للحكومة لاعاضة المسيحيين خسائرهم والشروع باعادة بناء بيوت حيّهم لا تنقضي بضعة اشهر حتى يزول النفور المستولي على قلوب المسيحيين .

ان عدم نزع السلاح من أيدي جميع المسلمين ناتج عن فساد الطريقة المتبعة وتواني الموكول اليهم اتمام هذا الامر . أمّا سائر الاسباب التي أشرت اليها فهي أمّا

مبالغ فيها أو ليس لها المعنى الذي يقصدونه .

أمّا بخصوص لبنان فاذا تساءلنا في ما اذا كانت السيطرة التي لفؤاد باشا على المسلمين رعايا الباب العالي تشمل الدروز فالجواب مرضي. ان الامة الدرزيّة هي الان منطرحة على اقدامه وابناؤها يكتبون اليه من جميع انحاء البلاد معترفين بذنبهم عارضين قبولهم بالعقاب الذي يشأ ان ينزله بهم . وعليه فان بقاء حملة اوربية في سوريّة هي أقلّ لزوماً لراحة الجبل من اقرار الراحة في دمشق .

ان غطرسة المسيحيين تزداد كل يوم وكهنتهم يجهرون برغبتهم في التملص من الخضوع للباب العالي .

ولنعد الان الى مسألة استمرار احتلال الحملة الاوربية . لا بدّ لسعادتكم من ان تحكم على قدر ما يمكن العقل ان يدركه بانهُ لا يوجد أسباب صوابية تدعو الى الاعتقاد بعدم لزوم احتلال حملة أجنبية سوريّة على شرط بقاء فؤاد باشا في هذه البلاد مخولاً سلطته الحالية .

لمّا كان احتلال حملة اجنبية بلاد سلطان مستقلّ يرافقه في بعض الظروف اضرار لا تحصى يجب على الحملة ان تجلو عن البلاد فور زوال الاسباب التي قضت بدخولها. وعليه فبعد ان استرجعت الحكومة التركية سيطرتها على رعاياها الثائرين وبرهنت على اقتدارها على اتمام الواجب المفروض عليها واستغنائها عن المساعدة الاجنبية ينبغي على الدول حليفات جلالة السلطان بل من مصلحتهنّ ان يساعدنه على التخلص من عضد يصير عبأً ثقيلاً بعد بطلان ضرورته .

ان البراهين السابقة البيان تقضي بوجوب خروج الجنود الفرنسويّة عاجلاً من سوريًا انّما هناك بعض أُمور من شأنها تبديل كيفية هذا الجلاء

ذلك اني بوصفي السيطرة التي توفق فؤاد باشا الى احرازها اجتهدت بان أُميز بين تأثير سياسته في المسلمين والدروز ووقعها لدى المسيحيين . وقد اوضحت ان هؤلاء

الآخرين لا يزال الرعب مستوليًا عليهم يثيره فيهم كهنتهم وأشخاص معلومون مضاعفيه انمَّا هذا الخوف لحقيقي ولذلك فهو جدير بالاهتمام . فينبغي الان لدى الاتفاق على عودة جيش الاحتلال الى فرنسا ان يزان التأثير الذي يولده هذا الجلاء في عقول الذين اعتادوا ان ينظروا الى هذا الجيش ليس فقط كآلة لتحقيق احلامهم في التسلط على مواطنيهم بل كالمحامي الوحيد لهم من اعدائهم لتوهم المسيحيين ان اعداءهم يتوقون الى الوقت الذي يتسنى لهم بهِ ان يستأنفوا الاجهاز عليهم دون عقاب

وهذا الاعتقاد الاخير رسخ في عقول الجمهور حتى ان كثيرين من مسيحي سوريّا وأوفرهم ثروة قد هاجروا الى الاسكندريّة كما ان معظم الذين حادثتهم وهم من الطبقة العليا ينتظرون فقط الحصول على عوض من الحكومة للحاق بهم .

ان الاعتماد على حماية اجنبية ليس بمقصور على الوطنيين فقط بل شمل الاوربيين المقيمين في هذه المدينة وقد أُخبرت ان ذيوع خبر جلاء جيش الاحتلال قد حمل بعض الانكليزيين والاميركيين على اقتراح معارضة هذا الرأي .

لم أُعلّق اهمية كبرى على ظهور هذه الاميال في هذه المدينة فان جوّها ملبد بغيوم الافائك والدسائس بحيث يتوجبُ على كل من يريد التماص من تأثيرها ان يصفي ذهنه ويجمع افكاره ويستقصي الاخبار ويتثبتها .

وقد ذكرت هذا الاعتقاد لان الوطنيين ميَّالون الى تجسيم كل فكرة سائدة بين الاوربيين والمغالاة بها ولان وجود هذا الاعتقاد بين فريق يساعد على انتشاره ميل الآخرين اليه وحلمهم بهِ .

ان مدة الاحتلال تنتهي في اواخر شباط وفقًا لمنطوق الاتفاقية وساقدم في فرصة أُخرى على البحث في ما اذا كان من المناسب او لا الالحاح في جلاء كل جيش الاحتلال عن البلاد في الميعاد المضروب لهُ .

وممَّا يستحب في هذه الفترة ان يتم الجلاء تدريجًا.فلو عُهد الى فؤاد باشا بادارة

زمام هذه الايالة كما سبق لي بسطه لسعادتكم في رسالاتي الماضيـة فلا يبقى من سبيل للقلق. امّا الان وهو فارغ اليدين من المال وغير حاصل على ثقة مرؤسيه فلا يرجى ان يبسط امام اوربا مشهد النظام وحسن الادارة في الولاية كما يرغب ان تكون عليه حين زوال تدخلها.

وفي الختام اعتذر الى سعادتكم عن اطالتي هذه الرسالة. بيدَ ان أهميـة الموضوع حملتني على ان اشغلكم بها. وقد بذلت جهدي لاوقف سعادتكم على حقيقة الحالة في هذه البلاد وافكار اهليها وأُبيّن لكم وقع قاقمم فيَّ. وقد عنيت في نقدي المسائل المتعلقة باحتلال قوّة اجنبية البلاد ان اتجنب من جهة عدم المبالاة بخاوف كثيرين من ذوي الشأن الاجانب المعروفين بخبرتهم ودرايتهم على المستقبل كما ان ضميري يجيز لي من جهة أُخرى ان أُوكد اني لم أدع سبيلًا للجبانة الملازمة ما يمكن تسميته هنا بالرأي العام ان تؤثر في حكمي. ولذلك فمع تحقيقي لسعادتكم (وهذا التأكيد تزيده الحوادث كل يوم وثوقًا) ان في وسع فؤاد باشـا الان ان يستدرك وقوع فتنة (ولست اريد ان اقول انهُ يستطيع توطيـد الامن لان حوادث القتل والاعتداء لا تزال تقع في النواحي الاكثر همجية) اعترف بانه يصعب التكهن بثقة عن الحد الذي يمكن التعصب الاسلامي ان يقود اليـه شعبًا سريع التأثر كالسوريين. (عدد ٢٢٠ ملحق ١ ص ٢٧١-٢٧٠)

٥١ — عريضة رؤساء الطوائف في دمشق الى كل من المندوبين في ٢٠ ت٢ سنة ١٨٦٠

نتشرّف بان نعرض ان النكبات التي نزلت بنا من جرّاء ذبح رجالنا وبعض نسائنا وسفك الدماء بصورة فظيعة لم يسبق لها مثيل في الاعصر الماضية واكراهنا على جحد ديننا وهتك حرمة نسائنا ونهب اموالنا وحرق كنائسنا وأَديارنا وبيوتنا قد عرفها الجميع ان بالسماع وان بالنظر. ومن ثمّ لا نريد الان ازعاجكم بتكرار

تفاصيل هذه الاهوال . بيدَ اننا لمّا كنّا أمسينا في حالــة شؤمى ولم نزل محرومين راحتنا من كل الجهات وكنتم قد أرسلتم إلى هذه البلاد بأمر مليككم للنظر في حالتنا والاخطار التي تحيق بنا وكان صراخ الارامل واليتامى والايامى ودم المذبوحين قد ملأ نواحي الارض نرجوكم ان ترأفوا بعبيدكم بانالتنا راحة تامة :

١ً : نطالب بدم اخواننا الذين ذُبحوا بدون ذنب .

٢ً : معاقبة الذين هتكوا حرمة نسائنا .

٣ً : اعاضتنا جميع خسائرنا .

٤ً : اعادة بناء كنائسنا واديارنا .

٥ً : ترميم بيوتنا وغير اماكن واعادتها الى ما كانت عليه .

٦ً : ضمان راحتنا الآن وفي المستقبل لاننا لا نأمن على نفوسنا واموالنا ونسائنا وديانتنا وكنائسنا الخ اذا لم يبقَ في البلاد دائمًا قوة مستمرة لحمايتنا .

فنلتمس من حكومتكم انصافنا ارحمونا . ارحمونا . ارحمونا . نستحلفكم بالله . ونضرع إلى العزَّة الصمدانية ان تصون حكومتكم وتؤبد ايامها .

التواقيع : الخوري حنا صاوى ؟ عن طائفة الروم الارثوذكس .

" كيرلس فكاك عن طائفة الروم الكاثوليك .

" فيلبوس عن طائفة السريان الكاثوليك .

" ابرهيم شلهوب خادم الكاثوليك الشرقيين .

الرئيس الروحي على اللاتين والكلدان .

" " " الارمن . خوري الارمن الكاثوليك .

الخوري سمعان الرئيس الروحي على السريان .

" موسى كرم كاهن الموارنة .

(عدد ٢٢٠ ملحق ٢ ص ٢٧٥ — ٢٧٦)

٥٢ – اللورد كولي الى اللورد روسل في ١١ ك ١ [اقتطاف]

لقد حادثت اليوم طويلًا المسيو توفنيل في شؤون سوريًا . فكرَّر لي دولته تأكيداته السابقة ومآلها ان فرنسا لا تبغي الانفراد بالعمل في الفاجعة التي انتابت سوريًا بل ترغب في سرعة تنظيم حكومة ثابتة في لبنان ليتسنى لها استعادة جنودها . ولكنها واثقة في الوقت ذاته ان حكومة جلالتها وغيرها من سائر الحكومات لا يمكنها ان تتمنى ان تنتهز فرصة جلاء هذه الجنود لتتجدد الفظائع التي اقترفت في الصيف المنقضي . وعليه لم يفتر عن حثّ المندوب الفرنسوي في كل كتبه اليهِ على ان يلحّ على رصفائهِ بالتعجل في البحث في مشروع تنظيم جبل لبنان لاعتقاده انه يتعذر على الدول ان تقرّ على استرجاع جيش الاحتلال قبل استتباب الراحة في الجبل المذكور .

أمَّا بخصوص تنظيم حكومة الجبل فلم يقل بتعذر اصلاح نظام سنة ١٨٤٥ وانَّما هو موقن ان اصلاحه لا يتمّ بابدال حكومته الحالية بحكومة الاتراك عليهِ مباشرة . فاذا كانت حكومة جلالة الملكة تشاطره هذا الرأي يعتقد انه يمكن تجنب اضاعة وقت طويل بمعالنتها الحكومة التركية عاجلًا عدم قبولها اقتراح مثل هذا

فأجبتهُ اني تلقيت بارتياح تأكيداته واني سأُوقف عليها حكومة الملكة وزدت ان الجيش الفرنسوي في سوريًا يمثل الجيوش الاوربية . فوافق الموسيو توفنيل على وصفي حقيقة موقف جيش الاحتلال الفرنسوي . ثم تكلمت عن النظام المراد وضعه للبنان فألفتُّ انظاره إلى انهُ مهما كان نوع الحكومة التي تُنشأ فيهِ فالموانع العظيمة التي تعترض سبيلها كائنة في ايجاد رجل جدير بتولّي زمامها واني لا اوجس خيفةً من بسط حكومة الاتراك مباشرةً على الجبل اذا وثقت من رجل نزيه قادر على

تأييدها . وهذا هو رأيي في سائر انواع الحكم . وأردفت ـ وانا على يقين ان سيادتكم توافقوني على قولي ـ ان المندوب الذي أرسلته حكومة جلالة الملكة الى سوريًا هو رجل نبيل فيهِ تمام الاهلية للقطع في هذه المسألة المعقدة. فقد عجبت كثيرًا بسداد الآراء التي بسطها اللورد دوفرين في كتبه فكل احكامه صائبة مطبوعة بطابع التروّي . إذ انهُ لم يذهب إلى سوريًا ولهُ فيها اراء سابقة التصوّر مصمم على التمسك بها بل وفيه شديد الرغبة ومزيد الاستعداد للتباحث في كل مشروع يضعه أحد رصفائه

فقال الموسيو توفنيل ان الموسيو بيكلار والجنرال دي بوفور يقدّران صفات اللورد واهليته حق قدرها وكتبا اليهِ مطرئين ميل سيادته الى المسالمة واعتداله . فذكرت انه اذا بدا لزوم لاطالة احتلال سوريا بقوة اجنبية يجدر ان يتم بجيش اقل عددًا مؤلف من جميع الجنود الاوربية . فاجاب الموسيو توفنيل ان الامبراطور يودّ كثيرًا ان تنضم جنود الدول الاخرى الى الجيش الفرنسوي للعمل معًا.

ملحق : أرى من الضروري ان اضيف الى ما تقدم بعد مراجعة رسالتي ان الموسيو توفنيل عند ما انتصر المبنان طالبًا دوام تمتعه باستقلاله لم يقصد نزع سلطة الباب العالي الاسمية عن اهاليه . (عدد ١٩٧ ص ٢٤٨ – ٢٤٩)

٥٣ – السر بولفر الى اللورد روسل . عن الاستانة فى ١١ منه

تلوت بكل امعان رسالة اللورد دوفرين المؤرخة في ٣ ت ٢ في شأن تنظيم سوريًا فظهر لي انها تحتوي على أصوب الاراء في طريقة الحكم الموافق ايلاؤها هذه الايالة . بيدَ اني ارغب أوّلاً في ان يكون كل مشروع يعرض موآتيًا بحيث يسهل نوال رضا الباب العالي بهِ . وثانيًا ألاّ يعوّل حالاً على مشروع بصورة نهائية جازمة .

يتعذر الحكم لاوّل وهلة فيما اذا كانت هذه الامتحانات تحقق الغاية المقصودة

او لا اذ لا بدَّ من ان تظل احداها مقيدة بعهود ستدل الخبرة على مخالفتها السياسة والصواب. واذا كنا في حاجة الى دليل على ما تقدم ساذكر نظام لبنان السابق الذي ترى الحكومة الفرنسوية وجوب الالحاح بالمحافظة عليه وان كان قد برهن على انه غير صالح لادارة الجبل بل هادم ايضًا لكل حكومة فيه .

وعليهِ ارتئي :

أوَّلاً : ان يعين والٍ لسوريًا لمدى خمس سنوات ويُخوَّل سلطة واسعة وعلى الباب العالي ان يستشير الدول في اختياره .

ثانيًا : اميل الى ان اعكس اقتراح اللورد دوفرين فبدلاً من فرض جزية تؤدى الى الباب العالي والاذن لسوريًا بانفاق سائر الموارد اشترط ان تحدد نفقات الولاية ويرصد دخلها لسدّها حتى اذا فضل شيء منه يُدفع الى خزينة الباب العالي

وفي وسعي ان ادلي بعدَّة براهين تأييدًا لهذا الرأي بيانًا لكونه أقلّ اجحافًا بكرامة الباب العالي واكثر موافقة لمصلحة إدارة سوريًا . انَّما أرى ان هذه البيّنات الساطعة لا تحتاج الى زيادة ايضاح .

اجل ان هناك بعض صعوبة ناتجة عن ان الباب العالي قد رهن عوائد سوريًا ضمانةً بالاموال التي استلفها لكن يمكن التغلب عليها .

ثالثًا : بخصوص التعويض : لا ارى ان في وسع المندوبين القطع بهذه المسألة في سوريا مستقلين وعندي ان عليهم ابداء رأيهم في مجموع التعويضات وطريقة استيفائها فتُعرض اراؤهم على السفراء هنا فيسعون في الحصول على موافقة الباب العالي او يقبلون اعتراضه .

لا ريب في ان أفضل طريقة لحلّ اشكال هذه المسألة على أحسن وجه هي عقد قرض . واذا عين المندوبون مبلغًا عادلاً وضمنت الدول العظمى هذا القرض لقاء بعض تأمينات على شرط ان يراقبنَ انفاق المال سهلت تسوية هذه المسألة والاَّ

صعب حلّ عقدتها .

رابعًا : أرى انهُ اذا أُنشئت امارة مارونية وجب أيضًا انشاء امارة درزيّة . وعندي ان من الجور بل من خرق السياسة انجاح مشاريع الموارنة الذين هيأُوا على ما يقال معدّات القتال للاعتداء على الدروز

يجب الغاء القائم مقاميتين او ابقاؤهما معًا ووضع ترتيب موافق للنواحي المختلطة السكان بقطع النظر عن الحوادث الاخيرة لانه اذا كان الدروز يلامون على قساوتهم لِما أُستنزلوا فالموارنة يلامون ايضًا على التحرّش بهم .

خامسًا : اشير بابقاء اللجنة ٦ اشهر بعد وضع النظام لمراقبة تنفيذه . وفي مذهبي انهُ يمكن زيادة تطمين بال اوربا بابقاء ١٢٠٠ جندي من جيوش جميع الدول مرابطة في بيروت او جوارها مدة من الزمن أو ان يتخذ الباب العالي على نفقته قوّة اوربية يناهز عددها ١٠٠٠ إلى ٢٠٠٠ رجل فتكون بمعزل عن الاهواء التي ستعصف في هذه الناحية مدّة كما يتوقع .

بيدَ اني اضيف الى ما تقدم ان الحكومة التركية لا ترضى باحدى هذه الطرائق كما اني اجهل رأي حكومة جلالة الملكة فيها . انّما هناك أمر ارجو سيادتكم ان تعيروه التفاتكم الدقيق لاسيما وان كلام المسيو توفنيل إلى اللورد كولي يزيد في خطورته ويجعله أمرًا محتومًا

لامراء في انه يُرغب في جلاء جيش الاحتلال الفرنسوي كما انه يتاق في الوقت ذاته إلى ان يتم وضع نظام لسوريًا قبل خروج هذه الجنود . ومن المؤكد ان المندوبين سُئلوا اعطاء ارائهم في هذا الشأن .

بيدَ انهُ اذا كان جلاء الحملة الفرنسويّة منوطًا باعمال اللجنة الاوربية أصبح من الجلي ان أجل الستة أشهر المضروب لهُ هو وهمي منذ عُلق موعد جلاءها على انهاء عمل لم يحدد موعد انجازه

ومن ثمَّ يخيل لي انهُ وان كان يمكن ان تكون اراء المندوبين سديدة وصائبة وعضدهم ممَّا يُرغب فيه كثيرًا ولا بدَّ من ان يعود الى الباب العالي والدول الخمس الكلام الفصل في هـذه المسألة وكان اسهل على المندوبين ان يتفقوا عاجلًا على مشروع تعرضه عليهم الحكومة العثمانية اكثر ممَّا لو كان نتيجة تباحثهم. لذلك اقترح ان يطرح الباب العالي على ابحاث الدول العظمى مشروعًا موآتيًا عادلاً في تنظيم سوريًا عند معالنته الدول ان قد اقترب وقت جلاء الجنود الفرنسويَّة عنهـا وفقًا لمنطوق الاتفاقية. حتى اذا استصوبت دولتكم ذلك ففي وسع فؤاد باشا ان يضعه انَّما هناك اسباب دقيقة تحول دون اقتراحه هذا المشروع من تلقاء ذاته بل اميل الى الاعتقاد ان السلطان لا يودّ تخويله ذلك. فاذا كانت سيادتكم ترى ان على الباب العالي ان يفاتح الدول بما ذكر عاجلًا فاتجاسر واسألكم ان توقفوني على رأيكم برسالة برقية. (عدد ٢١٠ ص ٢٦٢ – ٢٦٤)

٥٤ — السير بولفر الى اللورد دوفرين في ١١ منه

(ان هذا الكتاب مماثل للكتاب السابق انَّما فيهِ بعض زيادات. فقد اضاف على اقتراحه الثاني بعد عبارة «يدفع الى خزينة الباب العالي» ما يلي :)

اظن ان هذه الطريقة يرتاح اليها جلالة السلطان اكثر من غيرها لانهـا لا تفصل هذه الايالة عن السلطنة وتساعد لا ريب على سدّ حاجات الحكومة المحلية. وعلاوةً على ما تقدَّم تجعل ان يكون للباب العالي مصلحة كبيرة في حسن ادارة شؤون هذه الايالة ونجاحها.

وفي الحقيقة يجب الاَّ يغرب عن بالنا انه لما كانت غايتنا عضد السلطنة العثمانية وكان لا يمكن توطيد اركانها الاَّ باصلاح ادارتها العامة وتنظيمها فمن الشطط بل من خرق الرأي ان نبني مشاريعنا على اساس مخالف لمقاصدنا فنفصل سوريًا عن

جسم السلطنة ونبقي كل ما هو فاسد في سائر انحاء تركيا على حاله .
وعندي انهُ من اللازم اللازب جعل هذه الغاية نصب اعيننا لاننا اذا غفلنا عنها نمهد السبيل لتجزئة السلطنة باسرها ـ إذ لا بدَّ لهذه السابقة من تالية ـ فتتألف عدَّة حكومات صغيرة غير ذات شأن لا يعتد بها في اوربا بل تمسي مرسحًا لمنازعات مستمرَّة بين الدول الاوربية
وجاء بعد عبارة « اكثر ممَّا لو كان نتيجة تباحثهم » ما تعريبه :
وعليه ارى انه يجمل بالباب العالي ولديه مواد كثيرة ان يسارع الى وضع مشروع ليتسنى لهُ عرضه على الدول العظمى قبل ان يحين أَجل جلاء جيش الاحتلال. حتى اذا كان مندوبو الدول لم يقرُّوا على رأيٍ حتى ذلك التاريخ فالباب العالي يستطيع مع طلبه القيام بالشرط المتعلق بجلاء الجنود الفرنسوية ان يقدّم مشروعًا بتنظيم سوريًا متى أُخرجت هذه الجنود .
ولا بدَّ لفؤاد باشا ان يجد بعض الصعوبة في اقتراح مشروع أو المشاركة في وضعه قبل ان يسبق للحكومة هنا اجازته لئلَّا يُتهم بانه يريد من ورائه منفعة خاصة ويرمى بانه يطمع في تعزيز مركزه لان حكومة الاستانة كثيرة الارتياب فيكون حذرها اعظم عائق في سبيل نجاح المشروع .
ويوجد مسألة أُخرى اجرأُ على مكاشفتكم بها وهي انهُ لمَّا كان ارباب السلطة التركية وزعماء الدروز المذنبون سيقاصُّون معًا أرى من الضروري ألاَّ يُعفى من العقاب بعض زعماء الموارنة الذين أثاروا الهياج أو بدأُوا بالحرب الاهلية. وأجهر أيضًا باني مخالف لاعتبار المسألة المطروحة الان على بساط البحث دينية محضة . فالتعويل على هذه الطريقة لا يستأصل جراثيم الاختلافات الدينية بل يزيدها تأصلًا ونماءً .
واعتقد ان السفَّاحين والنهابين سيعاقبون على ما اقترفوه وليس لانهم مسلمون أو يهود أَو يدينون باحدى المذاهب . وفي الحقيقة اذا كان رعاع المسلمين قد اسرفوا

في القتل والنهب في دمشق فكثيرون من اعيانهم قد بذلوا جهدهم لاطفاء نار الفتنة وردع ابناء مذهبهم فأعانوا المسيحيين واجاروهم .

ان الامير عبدالقادر هو مسلم بيدَ انهُ ليس بوسع مسيحي ان يتصرّف بوجه اكثر مطابقة للروح المسيحي ممَّا فعل . أجل ان رعاع دمشق قد أثير تعصبهم الديني او اتخذوه سبيلًا لاقتراف الفظائع. انَّما لا يمكن نسبة الموبقات التي يجترحها الرعاع الى المذهب او الامة باسرها ولاسيما متى أُنعم النظر في بعض شؤون ليس للدين فيها دخل . ولم يحدث في تاريخ تركيًا مثل هذا . كما ان رعاع المسيحيين قد خالفوا في حوادث شتى تعاليم الدين المسيحي الطـاهرة وارتكبوا المحرمات واسم الرب الرؤوف في افواههم .

ان الحكومة التركية مسؤولة عمَّا جرى وكان عليها الأ ترضى بحدوثها . ان الجناة من جميع الطبقات والانحاء سيُنظر في ذنبهم وينزل بهم العقاب الشديد على ما اجترحوه من الفظائع . بيدَ اني نظرًا لمعرفتي عقائدهم الدينية وقواعدهم السياسية اجهر اني انفر من جعل الديانة فرقًا بين الاشقياء وضحاياهم منذ جعلتهم عقيدتهم الدينية يشعرون ان بينهم بحيرة من الدم .

تعلمون ان ليس لي السلطة على مدّكم بالنصائح ولا تجهلون أيضًا اني أُقدّر ليس فقط مهارتكم حق قدرها بل كرم اخلاقكم واعتدالكم وشجاعتكم وعدالتكم . وعليه لست اقصد ان اعلّق على ارائي الخاصة أهمية اكثر ممَّا تستحق كما اني لا اعتقد انهُ يوجد خلاف كبير بين ارائي وارائكم. انَّما عملًا بالقاعدة التي اتفقنا على السير بموجبها في تراسلنا اكتب اليكم بخلوص كاشفًا مكنون رأيي عن كل المسائل ولا اعلّق عليها قيمة سوى التي هي لاراء رجل يكتب عن غير هوى وعن بعد إلى آخر موجود في مكان حدثت بهِ الفتنة لا بدّ للظروف المحلية المحيطة به من ان تحوّل فكره اليها . هـذا وان التعاليم التي تتلقوها من حكومة جلالة الملكة وهي التى

تقيدتم بها ستساعدكم لا شك على تقويم ما اعوجَّ من ارائي .
(ملحق عدد ٢١١ ص ٢٦٤ـ٢٦٧)

٥٥ — اللورد دوفرين الى السر بولفر . عن بيروت في ١١ منه [اقتطاف]

علمت بمزيد الاستياء فور عودتي من دمشق ان فؤاد باشا سأل القائد العام دي بوفور ان يساعد وجنوده على جباية الضريبة الباهظة التي فرضها دولته على الدروز اثناء غيابنا . (عدد ٢٢٠ ملحق ٥ ص ٢٨١)

٥٦ — القنصل ورتش الى السر بولفر . عن دمشق في ١٢ منه [اقتطاف]

اتشرَّف فاخبركم ان مندوبي الدول الخمس برحونا في ٨ الجاري الى بيروت فيصلونها في ١٠ منه.وكان فؤاد باشا قد ارسل قبل يوم وصولهم أمرًا الى الحكومة هنا برفع الردم من الحي المسيحي فجيء بألف فاعل و٢٠٠ حيوان وبدأُوا بالعمل حالاً

وقد زرت في ٧ الجاري هذا الحي فشاهدت ان قد رُفع التراب المتراكم من عدة شوارع وكان علوه في بعض الاماكن ستة اقدام . ولا يزال العملة يشتغلون برفع الانقاض من سائر الشوارع انما يقال انهم لم يتمكنوا حتى الان من نقل التراب الموجود داخل البيوت . وقد نُبشت عدة هياكل من العظام دُفنت في جبانة المسيحيين خارج المدينة انَّما لم اسمع ان قد عُثر على اشياء ذات قيمة. اما اجرة العامل فسبعة الى ثمانية غروش في اليوم وتستوفي من مسلمي المدينة .

لم يعد الى دمشق من بيروت منذ رسالتي المؤَرخة في ٢٩ المنقضي سوى ثلاث عائلات على انهُ لمَّا كان اربابها من موظفي الحكومة فيعدّ رجوعهم اضطراريًا . أمَّا مسيحيو دمشق فلا يزالون يغادرونها انَّما أَقلّ من ذي قبل .

قد مرَّ على الحكومة ٤٠ يومًا دون ان تدفع مبلغ الخمسين بارة المعين اسعافًا

لكل مسيحي مراهق مقتصرة على توزيع رغيفين صغيرين على كل منهم في اليوم. وهم الان في أشدّ الحاجة الى الفرش انّما ارجو ان يوزع عليهم قريبًا قسم وافر منها ومن الاغطية على أثر الحاح اللورد دوفرين . وينقصهم ايضًا الفحم لان الكمية التي وزعتها عليهم الحكومة قليلة جدًّا .

امّا نزع السلاح فيظهر انه أُهمل فاصحابه خبأوهُ في بيوتهم او ارسلوهُ الى القرى بحيث يتعذر الاهتداء اليه . وعلى الحكومة ان تتذرّع باشد الوسائل اذا شاءت جمع قسم منه .

قد أُلقي القبض على بعض الدروز في جوار راشيًا وأُرسلوا الى هنا انّما لم يُحاكموا في دمشق بل متى جُمع عدد منهم يُرسلون إلى بيروت مخفورين .

(ملحق عدد ٢١٧ ص ٢٦٩)

٥٧ — اللورد دوفرين الى السر بولفر في ١٢ منه [اقتطاف]

سبق لي ان بسطت لسعادتكم رأيي في رسالتي المؤرخة في ٣ المنقضي وقوامها انهُ إذا مُنحت حكومة سوريًا استقلالاً نوعيًا أرى وجوب جعل حكومة الجبل مماثلة من جميع الوجوه لسائر سناجق الايالة الاَّ اذا ثبتت ضرورة ابقاء القائم مقامية المسيحية متمتعة ببعض امتيازاتها القديمة بالظاهر على الاقل . بيدَ انه لمَّا كان هذا الترتيب يوجب إبقاء لبنان مقسومًا إلى جزئين كما في السابق فيشوّش حسن انتظام المشروع على عكس ما اردت انعمت النظر فيهِ فظهر لي بعد التروّي ان قاعدة التوحيد التي نودُّ التعويل عليها يضعف مفعولها من جرّاء التعويل على ترتيب يستدُّ بهِ ساعد الحكومة الوطنية ويحقق رغائب امبراطور فرنسا .

وعليهِ فاذا أُبقيت القائم مقامية المارونية كانت النتيجة دون ريب استمرار معظم الشرور الحاضرة ومواصلة عداء طائفة قوية للحكومة لا محالة وتناقض متأتٍ عن وجود

حكومة في قلب الحكومة فانهُ ولو كان هذا التناقض قد أُنقص من قوّته ما امكن فلا تزال لهُ قوّة حيويّة ترعج تركيًا . بيدَ انهُ يتعذر علينا تجاهل الماضي كل الجهل . اجل ان الموارنة لا يصلحون لتولّي ادارة شؤونهم بذاتهم الاّ انهم وان كانوا عاجزين عن اجراء طريقة هذا الحكم فربّما يتوهّم ان من الظلم الغاء الامتيازات التي ضمنتها لهم اوربا. فلو ابدلنا اسم ماروني باسم مسيحي زالت مشاكل كثيرة واصبح في الامكان ادماج الجبل في هذا المشروع واشراكه في فوائده اذ ان تجريده من صفته الطائفية والمكانية يريح بال الحكومة ويزيل مخاوفها ونفورها منه .

ولهذا الغرض اسأل سعادتكم عمّا اذا كان ليس من حسن التدبير جعل لبنان متصرفية لا تختلف عن سائر اقسام الايالة سوى بان المأمورين الذين سيعينون لادارتها يجب ان يكونوا مسيحيين . وبهذه الواسطة نربح فائدتين كبيرتين احداهما شمول الادارة المسيحية كل الجبل والاخرى ان والي الايالة يتسنى لهُ مراقبة ليس فقط النواحي المختلطة بل بلاد كسروان ذاتها بتولية مسيحي غير وطني وغير ماروني يثق بنزاهته واخلاصه . ولمّا كان من مصلحة حكومة ايالة سوريًا المحافظة على الروم والدروز وتعزيزهم في الجبل لا يخشى ان يتضرروا من تولية باشا مسيحي بل تضمن مصالحها البلديّة والمحلية بتعيين مأمورين دروز وروم وتأليف مجلس مختلط في انحاء الباشاويّة الجديدة .   (عدد ٢٢٠ ملحق ٧ ص ٢٨١_٢٨٢)

٥٨ – ومنه اليه في ١٤ منه [اقتطاف]

يسرّني ان ابشركم بانه بناء على احتجاجي والموسيو بيكلار في الليلة المنقضية على فؤاد باشا تعجل دولته بايفاد رسل الى كل الجهات موعزًا بتأجيل تنفيذ امره بحق الدروز المذكور في رسالتي المؤرخة في ١١ الجاري .

(عدد ٢٢٠ ملحق ٦ ص ٢٨١)

٥٩ – كتاب الاب شارل لافيجري (١) الى احد اصدقائه في ١٤ منه

سأبرح بيروت يوم الجمعة القادم عائداً اليكم . واني لاحزن على مغادرة هذه البلاد التاعسة العزيزة وقد اوفدني اليها مجلس ادارتنا لامثّل فيها سخاء فرنسا الكاثوليكية . اني احببت جميع هؤلاء المسيحيين المنكودي الحظ الجديرين بكل رأفة ورؤساءهم واساقفتهم وكهنتهم وقد اجتهدت بان أُبيّن لهم اني اودّهم كثيرًا ولهم في فؤادي حب اخوي يشعر بهِ جميع اعضاء جمعيتنا نحو جميع الكاثوليك على اختلاف مللهم وطقوسهم . هل توفقت الى اقناعهم ؟ اني لارجو ذلك اذا وثقت بدلائل الود المنهالة عليَّ من كل جهة . ان البطاركة والاساقفة ورؤساء الطوائف كما يسمّونهم هنا قد شاءوا ان يعربوا لي عن اكرامهم ومننهم فاخجلوني . واني مرسل اليك في طيهِ صوَر تحاريرهم فتثبت لك مقدار ارتياحهم الى ما فعله مجلس ادارتنا والى ما اتيته باسمهِ هنا . وهذه الشهادات هي خير جائزة لك ولي الى ان نحرز المكافأة الالهية التي هي مرتاد امانينا .

وفور وصولي الى فرنسا ارفع الى أصحاب السيادة اساقفتنا بيانًا حاويًا تفاصيل مهمتي (٢) ثم اقصد رومية واقدمه الى قداسة الحبر الاعظم بمثابة دليل على اخلاصنا واحترامنا لنائب السيد المسيح وعلى اعتقادنا الوثيق ان كل عمل في كنيسة الله لا

---

(١) هو مؤسس جمعية المدارس الشرقية وفور اتصال خبر المذابح بهِ افتتح اكتتاباً لاغاثة المنكوبين ثم أوفده اساقفة فرنسا لتوزيع الاموال التي جاد بها المحسنون . فجاء وخفف شقاء المنكوبين وبعد عودته من لبنان رقّاه قداسة إمام الاحبار الى الدرجة الاسقفية وفي سنة ١٨٦٩ جُعل رئيس اساقفة الجزائر ولهُ فيها أعمال جليلة وقد اشتهر خاصةً بسعيه سنة ١٨٨٨ لدى الدول الاوربية في حملها على الاتفاق على منع النخاسة

(٢) طُبع هذا البيان بعنوان « اكتتاب لاغاثة مسيحيي سوريّا »

يتبارك الآ اذا باركه نائبه على الارض فاقصّ على اب المؤمنين المنفطر قلبه تأسياً ما حلّ بابنائه في الشرق من البلايا وما فعله ابناؤه في فرنسا لتخفيف شقائهم .

بيدَ اني استطيع قبل وصولي اليك ايها الصديق العزيز ان اروي ظمأك وظمأ المحسنين الى الوقوف على وجوه انفاق المبالغ العظيمة التي عُهد اليَّ بتوزيعها . فهاك بيانًا موجزًا بالاموال التي وزعتها منذ ١١ تشرين الاول وهو يوم وصولي الى بيروت حتى يوم تاريخه .

قد سلّمني مجلس ادارتنا مليون فرنك ثم بعثت إليَّ بمبلغ ٢٤٠ الف فرنك ارسلته الى الشرق قبل سفري من باريس . فألّفت ست لجان احسان في الانحاء التي اجتاحها الدروز والاتراك ووكلت اليها : ١ً ـ اعادة بناء البيوت . ٢ً : توزيع مآكل وثياب . ٣ً : تقديم بذار للفلّاحين المعوزين . فاعطيت . . . (هنا فصّل النفقات ثم لخصها كما يأتي :)

فيكون المجموع ٩٠٦ الاف و٥١٢ فرنكًا واذا ما أضفت اليه الـ ٢٠٠ الف فرنك الموزعة قبل وصولي يبلغ المجموع مليون و١٠٦ الاف و٥١٢ فرنكًا أُنفقت على اعالة المنكوبين واعطائهم ثيابًا وبذارًا وترميم بيوتهم ويستمرّ هذا التوزيع مدة الشتاء بكامله من المال الباقي في خزينتنا وقدره مليون فرنك .

وخلا هذه النفقات يوجد نفقات أُخرى أقلّ منها انّما مفيدة وضروريّة مثلها . ذلك ان المذابح يتمت مئات من الاولاد فأمسوا لا معين لهم معرّضين للموت جوعًا أو بردًا ولتغيير مذهبهم. فرأيت ان استدرك هذا الخطر ففتحت ميتمين لاولاد الفقراء يسعان ألفي يتيم . أمّا أولاد الاسر التي كانت ذات ثروة وافتقرت الآن فقد وضعتهم في مدرستي غزير وعينطوره وعددهم ١٦٠ منهم ٨١ مارونيًا و٧٩ من الروم وسيكلف كل يتيم ٢٠٠ فرنك والتلميذ ٤٠٠ فرنك .

وهاك بيان ما انفقته حتى اليوم على هؤلاء الاولاد . . . (هنا صورة هذا البيان

مفصلًا ومنه يتضح ان النفقات بلغت مليون و ٣٥٦ الف و ٥١٢ فرنكًا) ثم استأنف قائلًا :

اما بقيّة المبلغ الذي جمعناه ففي يدي منه زهاء ٨٠ الف فرنك والباقي بيد رئيسنا الفاضل الذي وضعه بالاتفاق مع مجلس ادارة جمعيتنا في المصرف العقاري فيستجرّه تدريجًا لدى الحاجة .

فهذا يا حضرة الصديق العزيز بيان ما فعلناه من الخير وسنواصله مدة هذا الشتاء وفي السنوات التي تليه على قدر ما يمهد لنا ذلك احسان كاثوليك فرنسا .

فلنمجّد الله لانه شاء ان يجعلنا واسطة رأفته بهذا الشعب التاعس الذي يحبنا من صميم فؤاده . وقد قلت الك انه لا يعرف كيف يعبّر لنا عن شكره .

وهذا يعزّيني وينسيني افائك اشتملت عليها رسالة مثبتة في جريدة « الاندباندنس بلج (١) » وقد بلغني عدد منها هنا بعد مرور شهر على كتابتها . فتلوتهُ على مسامع كثيرين فسخروا بكاتبها . إذ يتعذر حشو بضعة اسطر بهذا المقدار من السخافات والاكاذيب والجمع بين الرداءة وجهل شؤون هذه البلاد فيجب عدم الاكتراث بهذه الاقوال فأسدّ جواب عليها كتابي هذا .

(عن كتاب سوريًا للاب جوبين ص ١٨٦-١٨٩)

٦٠ - كتاب بطريرك الروم الكاثوليك واساقفته الى رئيس اساقفة باريس في ١٥ منه

إلى اخوتنا الاجلّاء الكرادلة ورؤساء الاساقفة والاساقفة وجميع اكليروس فرنسا وشعبها المسيحي الجديرين بسامي الاحترام

---

(١) ان مراسل الجريدة المذكورة هو ريشار ادوارس الانكليزي صاحب كتاب « سوريًا من سنة ١٨٤٠ – ١٨٦٢ » وهو مشهور ببغضهِ الفرنسويين ومن لاذ بهم من المسيحيين

ان المحن والنكبات التي نزلت بطوائف سوريّا المسيحية من جرّاء ضروب الغدر التي جلبت عليها الدمار والحريق والنهب وانتهاك حرمة النساء والقتل قد ملأ خبرها نواحي اوربا فحرّكت قلوب الملوك وجميع الشعوب المتمدنة وحماتها على الاسراع في اعانة اشقاء تعساء نجوا من السيف المسلول لابادتهم جميعًا .

ان جلالة الامبراطور نابوليون الثالث والاكليروس والشعب الخاضعين لسلطته قد بذلوا غيرة نادرة المثال وعناية عظيمة وحبًّا اخويًّا تعرف الكنيسة وحدها انماءه في قلوب ابنائها .

ان ابن الكنيسة البكر السامي المقام قد وجّه عنايته الى ارسال بوارجه وجنوده البرّية المنصورة فانقذوا من نجا من مجازر لبنان ودمشق واظلّوا بحمايتهم سائر الطوائف المسيحية المتوطنة شواطئ سوريّا وداخليتها وقد كانت معرضة لشرب كاس المنون المعدّ لجميع المؤمنين .

ان الغيرة والمروءة الراعويتين اللتين أبديتموهما أيّها الاخوة الاجلّاء في دعوة الشعب الفرنسوي المشهور بتدينه وسخائه وبذل ذاته الى مساعدة اخوانه السوريين التعساء الساقطين في وهدة الشقاء قد حفظتا حياة الوف من المنكوبين الذين لم ينجوا من السيف الَّا ليقعوا في مخالب الجوع والعري وليس لهم مكان يأوون اليه ليسندوا رأسهم فراشهم الارض وغطاؤهم السماء . فمات كثير منهم من جرّاء هذه الاوصاب . فكم من الرجال والنساء والاطفال لبسوا من احسانكم وسدّوا رمقهم ! وكم من الارامل اللواتي كنّ يخجلنَ من مدّ ايديهنّ للاستعطاء مديونات لكم ! وكم من اليتامى وُضعوا في المدارس وكُفل حاضرهم ومستقبلهم بعطاء هذا الشعب الكريم !

ولمّا جاء حضرة الاب لافيجري رسول احسانكم من فرنسا إلى سوريّا وشاهد بأمّ عينه الشقاء العظيم المستولي على البلاد وزّع بالفطنة وحسن التدبير الاحسانات

التي عهدتم اليهِ بها فأ ألف في مراكز النواحي المحروقة لجان اسعاف قوامها رجال عارفون باحوال البلاد لسدّ جميع الحاجات المعروفة أو التي ستُعرف دون تمييز بين الطوائف . فلباقته وجدارته ولطفه اكسبوه اكرام الجميع .

وبناءً عليهِ جئنا نفي دينًا مقدسًا ونعرب لكم ايها الاخوة الاجلّاء عن اخلاصنا ومزيد امتناننا من غيرتكم الرسولية واحسان شعبكم . فاننا نتحد مع جميع اليتامى والارامل والتعساء الذين لم يفتروا عن رفع الابتهالات من صميم افئدتهم لله جلّ جلاله ليحرس صاحبي الجلالة الامبراطور والامبراطورة وسموّ ولي العهد وان يمطر بركاته السمويّة والارضية على جميع رؤساء الاساقفة والأساقفة والاكليروس والشعب الفرنسوي الشديد التمسك بعرى الايمان المسيحي . فجميعنا نهتف بصوت واحد : فليحيَ الامبراطور ! فلتحيَ الامبراطورة ! فليحيَ ولي العهد ! فليحيَ الاكليروس ! فليحيَ الشعب الفرنسوي !

التواقيع : اكليمنضوس بحوث بطريرك انطاكية والاسكندريّة واورشليم وسائر المشرق على الروم الكاثوليك . اثناسيوس (خوام) مطران صور . اغناطيوس مطران حوران . ملاتيوس (فندي) مطران بعلبك . باسيليوس (شاهيات) مطران زحلة . غريغوريوس (يوسف) مطران عكا .

***

تنبيه : وقد ارسل رئيس اساقفة باريس صورة من هذا الكتاب الى الامبراطور مع الرسالة الآتية المؤرخة في ٧ ك ٢ سنة ١٨٦١ :

يا صاحب الجلالة

اجرأ على ان اعرض على انظار جلالتكم صورة كتاب ارسله إليّ اساقفة الروم الكاثوليك في سوريا لابلغه الى اساقفة فرنسا شكرًا لهم على الاحسانات الوافرة التي أرسلتها فرنسا الى منكوبيهم وضحايا الاضطهاد .

وقد فكرت ان جلالتكم ترتاحون الى مطالعة هذا الكتاب المتضمن الافصاح عن عواطف امتنان هؤلاء الاساقفة وشعوب تلك النواحي من النعم المديونين بها قبل الجميع لجلالتكم . (عن كتاب سوريًا للاب جوبين ص ١٩٤-١٩٦)

٦١ – بطاركة واساقفة لبنان وسورية الى الحبر الاعظم بيوس التاسع في ١٥ منه

ايها الاب الاقدس

ان البطاركة والاساقفة الموقعين في ذيلهِ ينطرحون على اقدام قداستكم متجرئين على وصف النكبات التي انقضت عليهم وعلى الشعب والاكليروس الموكول الى حراستهم ومنبئيكم بالمساعدات التي تلقوها لتخفيف ويلات هذا الشقاء

ان قداستكم تنازلتم فسبقتم الجميع الى ارسال حسنة (١) مقدسة رغمًا عن الحالة الضيقة التي صرتم اليها من جرّاء اعتداءات يؤسف عليها فاقتدت جميع الامم الكاثوليكية بهذا المثال السامي وكانت فرنسا في مقدمتها ولذلك تستحق خاصةً امتناننا الدائم . فنحن مديونون ايها الاب الاقدس لهذه الامة الكريمة بايقاف المذابح وبحفظها حياتنا وحياة شعبنا فلولا حماية جنودها لما بقي مسيحي واحد في كل انحاء سوريًا .

ان فرنسا لم تقتصر على حمايتنا من اعتداءات المسلمين والدروز بل انقذتنا من مخالب الجوع والبرد والعري .

وخلا الاعانات العظيمة التي وزعتها حكومة فرنسا افتتحت جمعية مدارس الشرق المحسنة اكتتابًا لاسعافنا تحت رعاية اساقفة فرنسا وسائر البلدان الكاثوليكية فاسفر عن جمع مليوني فرنك .

---

(١) ان المبلغ الاوَّل الذي تبرَّع بهِ قداسته يناهز ماية الف فرنك

قد أُنفقت حتى الان مبالغ وافرة جاد بها كاثوليك فرنسا المحسنون وغيرها اماكن على اكساء فقرائنا واطعامهم واعادة بناء بيوتهم المدمرة وايواء اليتامى ويستعد هؤلاء المحسنون الان الى ارسال الحلل والآنية الى كنائسنا المنهوبة .

وقد اتمَّ جميع هذه الاعمال امام اعيننا بغيرة وحكمة حضرة الاب لافيجري مدير جمعية مدارس الشرق العام وممثل امته بكل جدارة . وقد خاطر هذا الكاهن الجليل بحياته غير مرة قياماً بالمهمة السابقة الموكولة اليه . وهو عائد الان الى وطنه بعد ان وزَّع بيده اكثر من مليون فرنك وضمن توزيع اسعافات مدة فصل الشتاء بواسطة عدة لجان ونحن نعلم انه سيذهب الى رومية لايقاف قداستكم على ما فعل ولذلك نريد ايها الاب الاقدس ان نشهد بالخيرات الجزيلة التي اغدقها علينا كاثوليك فرنسا وممثلهم السامي

ولمَّا كنَّا عاجزين عن اعطاء المحسنين الى ابنائنا المعوزين دليلًا ساطعاً على ما لهم في قلبنا من عرفان الجميل فشدّ ما يكون اغتباطنا لو تنازلتم قداستكم الى ايفاء قسم من دَيننا.فلديكم كنز الغفارين والمواهب الروحية المؤتمن عليه القديس بطرس وخلفاؤه فنلتمس منكم بكل خشوع ان تفتحوه في وجه كاثوليك فرنسا الذين جادوا بالاحسانات علينا ونرجوكم ايضاً ان تثقوا بشواعر احترام ابنائكم المخلصين المنطرحين على اقدامكم .

الموارنة

بطرس بولس (مسعد) بطريرك انطاكية وسائر المشرق . يوسف رزق مطران قورش . طوبيّاً عون مطران بيروت . يوسف المريض النائب البطريركي . بطرس البستاني مطران عكّا . بطرس مسعد مطران حماه .

الروم الكاثوليك

اكليمنضوس بحوث البطريرك الانطاكي والاسكندري والاورشليمي وسائر

المشرق . اغناطيوس مطران بصرى وحوران . غريغوريوس (يوسف) مطران عكا وملحقاتها . باسيليوس (شاهيات) مطران زحله والبقاع . ملاتيوس (فندي) مطران بعلبك وملحقاتها . امبروسيوس (عبده) مطران العليّة الصهيونية في القدس .

الارمن

غريغوريوس بطريرك قيليقيا وسوريًا . اسطفان مطران اطنه والنائب البطريركي . يوحنًا مطران قيصريّة . ميخائيل مطران اورشليم .

السريان

يعقوب مطران دمشق . متى مطران حمص وحماه .

(عن الكتاب المذكور ص ١٩٧ـ١٩٩)

٦٢ ــ اللورد دوفرين الى السر بولفر فى ١٥ منه [اقتطاف]

اتشرّف بان ارسل اليكم في طيه ملخص القواعد المبنى عليها مشروعي في تنظيم سوريًا وقد سبق لي عرضه على انظار سعادتكم . (عدد ٢٢٠ ملحق ٨ ص٢٨٢)

٦٣ ــ ملخص القواعد التي يبنى عليها تنظيم سورية

١ً : سلامة كيان السلطنة العثمانية .

٢ً : تمديد فوائد تدخل اوربا الى جميع مسيحيي سوريا .

٣ً : توحيد جميع طوائف هذه الايالة وجنسياتها تحت حكم واحد بدلاً من تفريقها .

٤ً : تنظيم شؤون سوريًا المدنية والمالية والعسكرية على وجه مخالف لسائر ايالات السلطنة .

٥ً : تولية والٍ عام على كل سناجق الايالة ينصبه الباب العالي بمعرفة اوربا .

٦ً : القاء تبعة حفظ الراحة وحسن ادارة هذه الايالة على الوالي الجديد .

٧ً : شمول سيطرته كل الايالة .

٨ً : جعل حكومة لبنان مماثلة لسائر حكومات السناجق حتى اذا حدث اضطرابات في الجبل لا يستطيع الوالي ان ينجو من اللوم باستتاره وراء مسؤولية مأموريه أو ان يكيد الدسائس لمنع نجاح طريقة الحكم الجديدة مدفوعا بعامل الحسد والغيرة على استقلالهِ .

٩ً : مساواة المسيحيين سكّان الايالة في نظر القانون بالمسلمين في ما يختص بامتلاك الاراضي واداء الشهادة الى غير ذلك .

١٠ً : تأليف شرطة مختلطة من المسلمين والمسيحيين والدروز وسائر الطوائف دون تمييز .

١١ : اذا حدث اقتتال بين رجال قبيلة او طائفة واحدة يحظر استخدام غير ابناء مذهبها من رجال الدرك لقمعها .

١٢ : تأليف مجالس على طريقة الحكم الذاتي يوكل اليها النظر في جميع مسائل كل طائفة الدينية والغير السياسية . أمّا في النواحي المختلطة فيكون عدد اعضائها على قدر الامكان بنسبة الطوائف المختلفة الموجودة فيها .

١٣ : تعيين الدول الخمس معتمدين سياسيين موقتاً لدى ديوان الوالي تكون تعاليمهم متماثلة مع حق توحيد كلمتهم والفات نظره الى ارائهم .

١٤ : الغاء الحكم الاقطاعي في كل انحاء الايالة .

١٥ : اقتراح الموسيو بيكلار :— جعل لبنان بأشاوية مع ابقاء حدوده القديمة وتولية باشا مسيحي عليه .

١٦ : اذا افترض ان التسليم بالرأي المبسوط في المادة الـ١٥ الآنفة الذكر يضرّ بمصالح العنصر المسيحي يجب تأمينها بمنحه ضمانات عادلة يصير الموافقة عليها

فيما بعد .

١٧ : يجب ان تبقى النظامات التي توضع وفقًا لهـذه الشروط المذكورة في الملخص مرعية مدة خمس سنوات على الاقل واعتبارها وقتية.

(عدد ٢٢٠ ملحق ٩ ص ٢٨٢ – ٢٨٣)

٦٤ – محضر الجلسة الرابعة عشرة في ١٥ منه

في الخامس عشر من كانون الاول سنة ١٨٦٠ انتدى جميع المندوبين في بيروت برئاسة فؤاد باشا وفُتحت الجلسة الساعة الثانية ونصف الساعة فتُلي محضر الجلسة السابق وأُجيز بعد تعديله قليلًا . فسلّم صاحب الدولة فؤاد باشا اعضاء اللجنة بيانًا يتضمن تعداد الاحكام التي قضى بها منذ وصوله الى سوريًا ثم الفت انظارهم مجددًا الى الضريبة المتاعية المراد فرضها على الدروز فقد قامت مصاعب غير منتظرة في سبيل استيفائها وثبت ان عددًا كبيرًا من المكلفين لا يملكون الامتعة المفروض عليهم تقديمها في مدى خمسة ايام كادت تنقضي . فاملاك الدروز الاوفر ثروة محبوسة منذ مدة طويلة بحيث امست الضريبة مثقلة فقط كاهل الفلاحين اي القرويين الذين لا قبل لهم على دفع مبلغ الـ ١١٠٠ غرش المساوي قيمة الامتعة والحبوب التي ليس لديهم شيء منها .

فقال اللورد دوفرين ان امر فؤاد باشا يحتاج الى تعديل وتأييدًا لقوله اورد بعض ارقام واطلع اللجنة على انباء حملتها على تأجيل القطع بهذه المسألة الى جلسة السبت المقبل .

وتكلم مندوب فرنسا باسم رصفائه مندوبي النمسا وبريطانيا العظمى وبروسيا والروسية فابلغ مندوب السلطان ما رأوه في دمشق وحكمهم في حالتها وانهم مجمعون على انهُ يسهل اكراه هذه المدينة ـ دون استعمال وسائل عنف شديدة ـ على دفع ٤٠

مليون غرش في مدى خمسة أشهر ابتداء من الربع الاول من العام المقبل والقرى المجاورة على اداء مبلغ ٢٤ مليون غرش في المدة ذاتها . وخلا ما تقدم يرى المندوبون المذكورون ان على صاحب الدولة المعتمد العثماني علاوةً على هذا القصاص والغرامة المالية ان يقمع فائر المسلمين وقد شاهد المندوبون دلائله فيجازي المذنبين الذين لم يُعاقبوا ويمنح المسلمين الذين احسنوا التصرف في خلال الاضطرابات وعددهم قليل لسوء الحظ دلائل ساطعة على رضا جلالة السلطان عنهم .

فوافق فؤاد باشا على جبـاية ٤٠ مليون غرش من دمشق و٢٤ مليون من ضواحيها لكنه كرَّر اعتراضاته في الجلسات السابقة واقواله بتعذر جباية هذا المبلغ في الاجل المعين آنفًا . أمَّا الادلَّة على ارتياح الحكومة التي طلب اليه المندوبون ابرازها وقوامهـا منح مكافآت ووسامات للمسلمين الذين أَعانوا نصارى دمشق واعفائهم من الضرائب فهو مستعد لبذلها وسيعاقب ايضًا الاشخاص الذين يثبت عليهم الاشتراك في الجرائم التي سبق لهُ قصاص مقترفيها بشدَّة .

وجهر الموسيو دي رهفوس بان على الباب العالي ان يمهد جباية الضريبة في آن قريب بدفعه لمدينة دمشق من القرض الذي عقده حديثًا المبلغ المديون به لهذه المدينة وقدره يتراوح بين ٢٠ إلى ٣٠ مليون غرش .

فأيَّد الموسيو دي وكبكر رأي رصفائه وارتأى ابعاد جميع جنود حامية دمشق أبان المذابح عنها .

فعضد الموسيو بيكلار طلب مندوب النمسا وزاد ان عدد حامية دمشق كان اذ ذاك ٨٠٠ جندي خلا ٢٥٠٠ من الجيش الغير النظامي ورجال الشرطة ولذلك يحق لهُ ان يستغرب اقتصار المندوب العثماني على معاقبة ضابط واحد من بين الجمهور وعنده انهُ يجب محاكمة جميع الضبَّاط دون استثناء . اجل قد احتُج تبرئة لهم بعدم وجود اوامر وقلة عدد الجنود . بيدَ ان على كل ضابط في الظروف الحرجـة ان

يستقلّ بالعمل حتى إذا رأى امامه قوّة ثائرة اكثر منه عددًا عليه ان يصدّها ولو لقي حتفه . فعلى هذه القاعدة قائم شرف الجنود ويوسف على انهُ لا يمكن ذكر ضابط واحد من حامية دمشق قام بواجبه في خلال هذه الفواجع .

واكد المسيو دي رهفوس ان بعض فصائل من الحامية كانت مرابطة في الحي المسيحي قبل استيقاظ الفتنة بقليل فأُجلت عنها فجأة حتى ان الضبّاط ارسلوا في الليل السابق المذبحة فاستعادوا امتعتهم من البيوت التي كانوا اقاموا فيها . واردف ان كثيرين منهم يتباهون اليوم علنًا بانهم اشتركوا في الفتنة .

فصرّح فؤاد باشا بجهله هذه الحوادث ولم يرَ وجوبًا لمعاقبة الضبّاط لان قائدهم العام برّأهم من كل تبعة قبل ان قُضي عليهِ وسيطالع المندوبون اقراره في ملفّ اوراق الدعاوى الذي سيعرض على انظارهم .

وقبل ختام الجلسة اقترح مندوب الروسية بالاتفاق مع رصفائهِ ان يسأل فؤاد باشا رؤساء المعاهد الدينية الوطنية عن الخسائر التي ألمت بها ويطالع اللجنة على أجوبتهم فتعارضها بما جمعته من الانباء بهذا الشأن ثم توافق على تحديد قيم التعويضات كما فعلت في التعويضات الشخصية . وعليهِ أقرّت اللجنة على تأجيل تحديد مبلغ التعويض الواجب اداؤه للمعاهد الدينية الوطنية في دمشق إلى ما بعد اجراء تحقيق خاص فلا يحصى موقتًا في مجموع العوض العام المعين للمسيحيين بل يضاف اليهِ في الآتي . (عدد ٢٢٩ ملحق ٢ ص ٢٩٨_٢٩٩ . ودي تستا عدد ٧٢ ص ١٧٤_١٧٦)

٦٥ — اللورد روسل الى اللورد كولي في ١٥ منه

في طيهِ صورة الرسالة التي انفذها اللورد دوفرين الى سفير جلالتها في الاستانة (عدد ١٨٢ ملحق ٦) المتضمنة مشروع تنظيم ايالة سوريًا في الآتي فاطّلعوا عليها الموسيو توفنيل وبلّغوه في الوقت ذاته ان حكومة جلالتها تستصوب اراء اللورد

حتى اذا عُوّل عليه ترى ان يُعين والي سوريًا بمعرفة الدول الخمس .

(عدد ٢٠٤ ص ٢٦٠)

تنبيه : وقد أُرسل مثل هذا الكتاب الى المستر « فان » سفير انكلترة في النمسا والمستر لوتر في بروسيا والسير كرامبتون في الروسية .

٦٦ — اللورد دوفرين الى اللورد روسل في ١٩ منه [اقتطاف]

سبق لي ان حدثتكم في رسالتي السابقة عن مخاوفي من ان الطريقة المراد معاملة الدروز بها تؤول الى اضطهادهم ويؤلمني ان اقول ان الحوادث حققتها ولذلك ألفت انظار سيادتكم الى المسألة الآتية الخليقة باهتمام حكومة جلالة الملكة .

ذلك ان قد اقترح في ختام جلسة طويلة عُقدت قبيل سفر المندوبين الاوربيين إلى دمشق ان يوعز إلى الدروز المعروفين بتخبئتهم الاسلاب ان يقسموا ما يفضل عنهم من الامتعة والحبوب والفرش بينهم وبين المنكوبين. فلم يكن من سبيل للاعتراض على هذا الرأي المعتدل المملوء شفقة ورأفة بالانسانية .

وكان قد سبق لي منذ مدة طويلة ان أَلحت على فؤاد باشا بوجوب انتهاج هذه الطريقة وقبل افتراقنا وقع الاتفاق على ان يبدأ بتنفيذها . وشدّ ما كان عجبي فور عودتي من دمشق لما اتصل بي ان هذا الاقتراح العادل استبدله فؤاد باشا بالمشروع الآتي :

« انهُ بغية مساعدة المسيحيين الذين تضرروا من اعتداء الدروز عليهم قد فُرض على كل درزي بلغ الـ ١٥ من عمره ان يؤدّي : »

١٠	امداد قمح	ثمنها	٢٠٠	غرش
١٠	〃 شعير	〃	١٢٠	〃
١٠	ارطال زبيب	〃	٤٠	〃

١	مد حمص	ثمنها	٢٠	غرش
٣	فرش	″	١٢٠	″
٣	اغطية	″	١٠٥	″
٣	مخدّات	″	٦٠	″
٢	طنجرتين	″	١٠٠	″
١	دست	″	١٥٠	″
٢	بلاسين	″	١٠٠	″
١٠	قفف	″	٥٠	″
			١٠٦٥	غرش المجموع

ينبغي تقديمها في مدى خمسة ايام او قيمتها والأ تستوفى منه بالقوّة الاكراهية . من الحماقة الافتراض ان كل شاب درزي بلغ الـ ١٥ من عمره يستطيع تقديم ٣ فرش و٣ اغطية كما ان الدست المعين ثمنه ١٥٠ غرشاً قليل الوجود في البيوت حتى عند الموسرين . والمسيحيون ذاتهم لم يملكوا قط واحد في المئة من الامتعة المفروض على الدروز تقديمها لهم عدا ان اجبار كل شخص على دفع غرامة متساوية دون النظر الى مبلغ اقتداره لهو ظلم ظاهر لا يحتاج الى بيان . بيدَ اني بغية ان امهد لسيادتكم السبيل لتتحققوا جور الوسيلة المراد استعمالها بحق الدروز سأعمد الى طريقة المقابلة بينها وبين غيرها فيتضح باكثر جلاء ان قد بولغ في هذه الغرامة .

ان اللجنة الاوربية اشارت بفرض غرامة مالية على مسلمي دمشق علاوةً على اعدام روُساء المحرّضين على مذابحها فيمكن عدّ الضريبة الاكراهية المراد جبايتها من الدروز مماثلة للاولى من جميع الوجوه. اذ انهُ ولئن كان لم يُعاقب حتى الان احد من زعماء الدروز فاحد عشر من كبار زعمائهم يُحاكمون الان كجناة مستحقين القتل

وعدا ما تقدم قد سلَّم مسيحيو الجبل فؤاد باشا لائحة تشتمل على اسماء اربعة الاف شخص طالبين اليه قتلهم بعد ان اقسموا امام اساقفتهم بصحة التهمة الموجهة اليهم . ولذلك يمكن اتخاذ الضريبة المفروضة على مدينة دمشق مقياساً يقاس به المبلغ النسبي المراد جبايته من فلَّاحي الجبل المعوزين .

لقد فُرض على مدينة دمشق اداء ٤٠ مليون غرش وسكَّانها يقدّرون بـ ١٥٠ الف نسمة فيهم ٣٥ الف شاب على الاقل يناهز عمرهم ١٥ سنة بحيث يصيب كل واحد منهم ١١٤٢ غرشاً. أمَّا الغرامة المفروضة على كل درزي عمره ١٥ سنة فقدرها ١٠٦٥ غرشاً . وعليه يكون المبلغ المفروض على فلاَّحي لبنان الفقراء تأديته في مدى ٥ ايام هو بالنسبة الى المبلغ المطلوب من اهالي دمشق بمدى ٥ أشهر اوفر منه .

وليست المسألة بمقصورة على ما تقدم بل ان تفاوت هذه الضريبة لاكثر اجحافاً بالدروز من الدمشقيين . إذ لم يستعد من الامتعة الثمينة التي نُهبت من بيوت اغنياء مسيحيي المدينة المذكورة الاَّ النذر اليسير ولا تزال معظم الاسلاب في يد ناهبيها .ولا ريب في أن هذه الغنائم وارباحهم المحرَّمة تساعدهم على دفع الغرامة . أمَّا الدروز فقد استردَّ منهم مقدار عظيم من الاسلاب كما ترون سيادتكم من البيان المرسل في طيه ويرجح استرجاع غيرها .

ومن ثمه فقد عني عند توزيع الضريبة على سكَّان دمشق بالقاء عبئها على الاغنياء واعفاء معظم طبقة الفقراء منها والفضل بذلك عائد لفطنة الموسيو اوتري قنصل فرنسا وعدالته . أمَّا في مسألة الدروز فلما كانت املاك مشايخهم وزعمائهم الاوفر ثروة محجوزة فلم تصبها الضريبة بل وقعت على عاتق الفقراء والصعاليك فأبهظت كاهلهم. ويجب ان نذكر ايضاً انهُ بينا كان اهالي دمشق في الثلاثة الاشهر المنقضية مقيمين في بيوتهم راتعين في بحبوحة الراحة لم يزعجهم سوى تحقيق الحكومة وفقاً للقانون كان الدروز يشقون معرَّضين للاعتداءات المستمرَّة وقد قُتل عدد منهم (اكثر من

اربعين شخصاً) وأهينت نساؤهم وحرق ١٨ إلى ١٩ قرية من قراهم (١٢ منها بتمامها و٧ حرق بعضها) وقد أخذ ظلماً مقدار عظيم من حبوبهم وعدد كبير من حيواناتهم وأمسوا في عدّة انحاء يقتاتون البلوط والنخالة وحرمت طائفتهم باسرها حقوقها السياسية . وعليه لمّا علمت لدى عودتي من دمشق انهُ علاوة على ما حلّ بهم من البلايا وفقدان استقلالهم واستمرار سيف حكم الاعدام مسلولاً فوق رؤوسهم قد فرضت عليهم غرامة بقصد اتمام خرابهم وابادتهم رأيت من الواجب الانتصار لهم عاجلاً لمنع الحيف عنهم .

ولحسن الحظ قد طالما لقيت في الموسيو بيكلار رصيفاً في وسعي ان اعتمد دائماً على عدله وحبه المسالمة فما كاد يقف هذا النبيل على خطورة الازمة حتى بادر حالاً الى مساعدتي باستدراك شرّها وكانت المسألة تستوجب السرعة لان الوقت قد ضاق وصارت الساعة الثامنة من مساء الخميس وقد بدىء عند صباح اليوم السابق بتنفيذ الامر الجائر في كل انحاء الجبل معاً . فقصدت فؤاد باشا ومعي احتجاج خطي من المندوب الفرنسوي فاجاب دولته طلبنا . وانفذ في منتصف الليل اوامر الى سائر مراكز العمل موعزاً اليها بالتوقف عن جباية الغرامة الى صدور أوامر اخرى وصار الاتفاق على طرح المسألة على بساط ابحاث اللجنة الاوربية في الجلسة المقبلة .

وفي عزمي ان اغتنم هذه الفرصة السانحة للالحاح على رصفائي وخاصةً على صاحب الدولة فؤاد باشا بوجوب العمل بمزيد التروّي والحيطة متى كان الامر متعلقاً بمصالح خلائق الله وعدم فرض الضرائب والغرامات بلا تبصر دون سبق بحث عن موارد المكلفين بتأديتها .

وقبل كل شيء ساعترض باسم حكومة جلالة الملكة والانسانية على انزال عقوبة في الدروز أشدّ من التي رؤيت كافية لتأديب الدمشقيين .

ولا جدال في تفاوت درجة ذنب رجال الطائفتين . فالدمشقيون هم سفاحون

متعصبون انّما اذا تركنا الاهواء والاميال تكيف المسألة كما تشاء يبقى على كل حال امر ثابت لا يُنقض هو ان الدروز استُدرجوا الى النشوب في الحرب بدسائس اعدائهم المسيحيين وتهديدهم انّما لطخوا انتصارهم بالعار من جرَّاء تشجيع الولاة الاتراك اياهم واثارتهم عوامل قساوتهم الغريزيّة . هذه هي الحقيقة ولا يستطاع انكارها .

وأنا زرت هذه البلاد قبل استيقاظ الفتنة ببضعة أشهر شاهدت اماراتها بادية في عواطف الفريقين . فالدروز كانوا مستعدين للقتال والموارنة كانوا يعتقدون ان قد آنت ساعة فوزهم . كما ان دخل الجمارك يثبت ان قد أُدخل الى لبنان بين كانون الثاني سنة ١٨٥٧ وربيع سنة ١٨٦٠ اكثر من ١٢٠ الف بندقية و٢٠ الف (غدّارة) وكان من المشتهر انصراف المطران طوبيًا وشركائه الى ايقاظ الشر حتى طُلب اخراجه من بيروت كمقدمة لا بدّ منها لعقد الصلح . اجل ان سيادته قد اكَّد وقتئذٍ انهُ لا يمكن اثبات ذنب عليه ولا وجود ورقة بخطهِ انّما هذا القول لدلالة كافية على اشتراكه في الدسيسة . وعلى كلٍ فقد عُثر على تحرير منه (وربّما اكتُشف غيره) منفذ الى اهالي دير القمر قبل انفجار بركان القتال وهو مكتوب بعبارات حماسية محرّضًا اياهم جهارًا على طرد الدروز .

وبناء على ما تقدم فمن العبث وصف المسيحيين بانهم شهداء قديسون فهم يضاهون جيرانهم الوثنيين (يريد الدروز) في حروبهم همجيةً وظماء للدماء فكثيرًا ما يقتتلون مع بعضهم ولا يعفون عن النساء يؤَيد ذلك ارتكابهم الفظائع بحق المشايخ الخازنيين منذ سنتين ومثل هذه المعائب كثيرة في تاريخهم . بيدَ ان الدروز هم من هذا القبيل اكثر شفقة منهم فلا يقتتلون مع بعضهم ويحترمون النساء .

وعليه فمن الضلال وصف القتال الذي جرى بين الدروز والموارنة كاعتداء وثنيين برابرة على اتباع دين المسيح الوذعاء . بل هو نتيجة تباغض طائفتين متساويتين في الهمجية انزل الفائزون في اعدائهم ذات البليّة التي كانوا مهددين بها فيما لو

تغلب هؤلاء . واذا كان الدروز ارتكبوا في هذه الحرب فظائع اكثر بربرية من المعتاد فالسبب فيهِ تدخل الاتراك وشدّة حنقهم على المسيحيين وقد أثاروه بتهديداتهم وعجرفتهم . أمَّا اليوم وقد فاز المسيحيون فلم يثبتوا انهم أقلّ ظمأ للدماء من اعدائهم وقد رفعوا أمس إلى فؤاد باشا بواسطة اساقفتهم عريضة تحتوي على اسماء ٤ الاف شخص يطلبون بها قتلهم وهذا العدد يضاهي مجموع الدروز المكلفين في لبنان .

وترون سيادتكم من منطوق رسالاتي السابقة اني لا اميل الى تخفيف الفظائع التي اقترفها الدروز في حاصبيًا وراشيًا ودير القمر وعندي ان فؤاد باشا استحقّ أشدّ اللوم لتأجيله عقابهم حتى اليوم فمصالح العدالة والانسانية وحسن تنظيم حكومة الولاية في الآتي تقضي بان يُمثّل باكبر الجناة الذين غمسوا ايديهم في الدم ليكونوا عبرةً لغيرهم لان هؤلاء البرابرة لا يفقهون فظاعة جناياتهم الاَّ متى أُنزل بهم عقاب شديد . ولا مراء ان القضاء بالاعدام على كبار السفَّاحين بطريقة عادلة نزيهة يختلف عن طريقة الاضطهاد العمياء الجائرة التي تؤول الى دفع أمة بأَسرها إلى اليأس

وقد صممت النية على ان انفض يدي من هذا العمل غير مشارك رصفائي به ولمَّا كنت قد بذلت اقصى جهدي دفاعًا عن الحق والشفقة فاني اترك لسيادتكم اتمام ما بقي وضميري مرتاح لانهُ مهما حدث فالاراء التي أبديتها ستثبت اني بذلت ما بوسعي لمنع اللجنة من ارتكاب عمل جائر. واني أُلحق بهذا الكتاب رسالة انفذها إليّ الفيس قنصل روجرس في عوز معظم الدروز الان وصورة عريضة من سكَّان إحدى اقطاعاتهم فلسيادتكم ان تثقوا بصدق رواية المستر روجرس لاسيما وقد اثبتتها شهادات المرسلين الاميركيين وأَصحاب معامل الحرير الفرنسويين وغير أَشخاص يُعتمد على اقوالهم .

ان عريضة الدروز جلية لا تحتاج إلى زيادة شرح فقد سئم موقّعوها حياتهم

مصرحين بانهم يؤثرون المهاجرة الى أي مكان هربًا من الاضطهاد والجور.

حاشية : انوي ايقاف رصفائي على الاراء المذكورة في الرسالة السابق الايماء اليها لاثارة عواطف حنانهم. (عدد ٢٢٣ ص ٢٨٤ ـ ٢٨٧)

٦٧ – بيان المسلوبات التي استعيدت ووزعتها الحكومة

لقد جُمع من ٥٣ قرية من اقطاعة المختارة : ١١٨٠ فراشًا و١٣٥٤ لحافًا و٣٩٤٦ قطعة من الثياب و١٤٠٩ ادوات من النحاس و٧٩٨ حيوانًا.

واسترجع من الشوف ٩٨ كوبًا وكأسًا من الذهب والفضة و٩ ملاعق فضة و٢١ مبخرة و١٩ صليبًا و٣ عقود من اللؤلوء و١٦ صندوقًا و٧ نجمات مرصعة باللؤلوء والماس و١٠ سلاسل ذهبية و٨ سيوف بغلافها وبدون غلاف و١٦ تاجًا كنسيًا و٣ حلل كهنوتية محبوكة بخيوط ذهبية وطنطوران وفأس وبارودة مزدوجة وقرابينا وفنجان قهوى من فضة وقمقم فضة وسجف محبوك بخيوط فضية و٢٣ عقدًا و١٢٠ اكرة من ذهب وفضة و٢٣ حلقة بعضها مرصع بالماس و١٠ دبابيس شعر و٢١ خاتمًا و٥٠١ زر من ذهب وفضة و٤ شماعدين فضة و٥١ نبراسًا من فضة و١٥ طبقًا من الفضة و٤ قناني عتيقة و٢٠ سوار ودملجان من الفضة و٧ ساعات و٤ خلاخل مفضضة و٤ صور و١٤ حلية لرأس النساء من الذهب والفضة و٣٠ حلية للضفائر و٢٦ ظرفًا للقهوة و٧ خواتم من الفضة والذهب وواحد من الماس وعباءتان ثمينتان ودواة من الابنوس ومشط فضة وعصا مذهب وقمع للخياطة (كشتبان) وهلال و٥٢٩ اداة من الذهب والفضة مكسرة و٣٧٤ غرشًا معلقة على طرابيش النساء و١٣٩٧٩٤ غرشًا استوفيت بدل الحيوانات والحبوب والحرير وغير اشياء عُطلت أو حُرقت.

الامتعة التي جُمعت من اقليم الخرّوب : ١٢٦ فراشًا و١٤٥ لحافًا و٧٠ قطعة ثياب و٢٣ اداة طبخ و١٠٦ حيوانات.

وقد وُزّع الف و٣٥ مد ونصف من الحبوب على ٢٧٧٠ منكوبًا مسيحيًا في الاقليم المذكور وأعطي رهبان دير المخلص ٥٠ مدًا .

(عـدد ٢٢٣ ملحق ١ ص ٢٨٧)

٦٨ – القبس قنصل روجرس الى اللورد دوفرين في ١٧ منه [اقتطاف]

اتشرّف فانبئكم باني تحققت من انباء صادقة وردت عليّ ومن تنقيبي في حالة الدروز في جبل لبنان ومشاهدتي العيانية انهُ يتعذر جباية الضريبة الاكراهية التي فرضها عليهم صاحب الدولة فؤاد باشا

١ً : ان خسائر الدروز على أثر الحرب الاهلية الماضية ضاهت خسائر المسيحيين في مواضع عديدة فالمسيحيون الذين خُربت بيوتهم قبضوا اعانات لجان الاحسان المنشأة لهذه الغاية في حين لم يعطَ الدروز شيئًا .

٢ً : يوجد على الاقلّ ٧ قرى وهي عينعنوب وعيناب وبشتفين وكفريا وكفرفاقود وكفرنبرخ وبعقلين وغيرها من القرى التي لم اتمكن من أخذ اسمائها قد نُهبت تمامًا .

٣ً : قد استُعيدت الاسلاب التي عُثر عليها في القرى المختلطة او المأهولة بالدروز فقط وكثيرًا ما سُلب الدروز مقادير عظيمة من اشيائهم الخاصة .

٤ً : ان الحكومة حبست كميّات عظيمة من القمح والشعير خاصة دروز لبنان في سهل البقاع وأُخذت ايضًا الابقار المستخدمة للفلاحة وذُبح بعضها لاطعام الجنود الفرنسويّة كما ان كثيرين من زعماء الدروز أمسوا ليس لديهم هذه السنة شيء من الحبوب مع انهم معتادون على املاء اهرائهم في كل سنة من حاصلات اراضيهم .

٥ً : لمّا كان يتعذر على الدروز المجيء الى بيروت او إحدى المدن الكبرى

فلا يستطيعون استلاف الاموال او بيع شيء من املاكهم لدفع مبلغ الغرامة التي فرضتها عليهم الحكومة وهم مضطرون الى الالتجاء الى المسيحيين لنوال قوتهم اليومي فيأخذون منهم عمالة باهظة . ان طبقة الموسرين قادرة على احتمال عبء هذه الغرامة اماَّ الميسورون والفقراء فلا يقوون على ذلك فهم يقتاتون فضلات الاولين ويصنعون خبزهم من دقيق البلوط والنخالة . ومن كل ما يستطيعون الحصول عليه كالرغيف التي أريتكموها لدى عودتي من الجبل.فالنساء يذهبنَ إلى الحقول لجمع الاعشاب وهي اسباب قوتهم الاولية.أمَّا في القرى التي حُرقت وقد سبق لي ذكرها فالذين كانوا معتادين على بعض التنعم أمسوا في عوز كلي .

من المعلوم ان اهالي هذه البلاد معتادون على استدانة الاموال كل سنة على حساب مواسمهم ومحاصيلهم ولمَّا كان الدروز قد حُرموا هذه السنة مواسمهم فلا يستطيعون دفع ديونهم ولا ان يستلفوا أموالاً جديدة بضمانة مواسم السنة المقبلة . وممَّا زاد حالتهم ضيقة أخذ ابقارهم بحيث يحول دون فلاحتهم الارض فتسيء حالتهم في الآتي اكثر ممَّا هي الان .

ان المبلغ الذي فرضتهُ الحكومة الان على كل مكلف درزي ناهز الـ ١٥ من عمره لزهاء ١٠٦٥ غرشاً وهو باهظ جدًّا يرزح تحته اهالي هذه البلاد مهما تحسنت شؤونهم وان كانت حاجاتهم قليلة جدًّا اذ لا تنفق كل عائلة في السنة اكثر من ٢٠٠٠ إلى ٢٢٠٠ غرش . وعليهِ فالغرامة المفروضة على كل درزي تضارع نصف ما تنفقه عائلة بكمالها في مدى السنة . (عدد ٢٢٣ ملحق ص ٢٨٧ـ٢٨٨)

٦٩ - عريضة دروز الجرد الى فؤاد باشا

ان الموقّعين أدناه رعايا الباب العالي سكّان اقطاعة الجرد التابعة دير القمر يضرعون إلى الله ليديم حياة جلالة السلطان الاعظم الذي تنازل فأرسل دولتكم

لانصاف رعاياه ولهم ملء الثقة بانهم يحصلون بانظاركم على الراحة والطمأنينة المرغوبتين لانهم بعون الله لم يسفكوا دمًا ولم يُحرق بيت مسيحي في ناحيتهم معان المسيحيين غادروهم تاركين عيالهم لمحاربة اخوانهم الدروز وقد حافظ الموقعون على عيالهم واموالهم فلم يفقدوا بارة الفرد .

أمَّا الاشرار الذين خرجوا من ناحيتنا وذهبوا للاشتراك في النهب فقد أعدنا ما سلبوه وفقًا لاوامر دولتكم . وقد تشرّفنا بورود اوامر جديدة مآلها ان على كل مكلف درزي ان يقدّم للامة المسيحية ١٠ امداد قمح ومثلها من الشعير و١٠ ارطال زبيب و٣ فرش و٣ ألحفة و٣ مخدّات و٣ طناجر وقدرين وبلاسين وقفتين أو اداء ثمنها وقدرهُ ١٠٦٥ غرشًا . فنحن في كل آن خاضعون لاوامر دولتكم ليس فقط بدفع الاموال بل بسفك دمائنا انَّما لا نستطيع اداء هذه الغرامة لاننا لا نملك شيئًا .فنحن عباد الله ننطرح على اقدامكم ملتمسين ان ترأفوا بنا ونحن مستعدّون لهجر بلادنا وتقديم كل ما نملكه لدولتكم ثم نذهب وليس علينا سوى قميصنا إلى حيث يريد الباب العالي أو ان تُقسط هذه الغرامة علينا ونُعطى مهلة لتأديتها أو ان المسيحيين يأخذون من املاكنا ما يساوي ضعفي الغرامة والاَّ وقعنا في فقر مدقع . ولنا الرجاء الوطيد ان دولتكم لا تهملنا في فاقتنا وضيقتنا إذ ليس لنا ملجأ سوى الباب العالي.

(عدد ٢٢٣ ملحق ٣ ص ٢٨٨)

٧٠ — اللورد دوفرين الى السر بولفر فى ١٨ منه [اقتطاف]

اتشرّف فانبئكم ان الموسيو بيكلار اغتنم فرصة جلسة غير رسمية عقدها المندوبون الاوروبيون مصادفةً بعد ظهر امس لم يحضرها فؤاد باشا فسأل رصفاءه عمَّا اذا كانوا لايرون مناسبًا تمديد احتلال سوريًا عسكريًّا الى ما بعد الاجل المعين في الاتفاقية

فأجاب الموسيو دي ويكبكر انهُ لا يرى وجوب اطالة مدة الاحتلال إلى بعد انقضاء شهرين اذ من المرجح ان اللجنة تكون تمكنت في هذه الفترة من ايجاد الضمانات الكافية بحيث يستغني عن القوَّة الاجنبية

وصرّح الموسيو دي رهفوس بانهُ غير مستعد للحكم في ما يصيب سلامة المسيحيين اذا حُرموا ضمانة سلامتهم المكفولة بوجود جيش فرنسوي

وجهر الموسيو نوفيكوف بتيقنه بوجوب تمديد اجل احتلال الجنود الاوربية

ثم اسهب الموسيو بيكلار في بيان حسن تأثير بقاء هذه الجنود في كل البلاد

فاكتفيت بابداء رأيي بالجلاء وايضاح معلنًا ان قدوم الجيش الفرنسوي أتى بفوائد جليلة انَّما أمسى الان عائقًا في سبيل الحكومة واني اعتقد انهُ يستطيع الجلاء غدًا دون خطر على البلاد لان فؤاد باشا وجنوده قادرون على حفظ الراحة وان الواجبات السياسية التي يقوم بها الان هذا الجيش في الجبل ليست في عداد مهمته.

وقصارى القول اني بسطت امام رصفائي ذات الرأي الذي سبق لي ايضاحه لسعادتكم في رسالتي المؤرخة في ٤ الجاري . وكان ان انفرط عقد الاجتماع دون القطع بشيء بهذا الشأن لتباين اراء المندوبين . على اني لا ارتاب في ان مندوب بروسيا سينحاز فيما بعد إلى رأي الموسيو دي وكبكر ورأيي .

(عدد ٢٢٤ ملحق ١ ص ٢٨٩ ـ ٢٩٠)

٧١ – ومنه اليه في ٢١ منه

اتشرف فاخبر سعادتكم بان اللجنة الدولية عقدت امس اجتماعًا خاصًا في داري للتفاوض في مسألة تنظيم البلاد . فتلطف الموسيو بيكلار بان تلا ـ باسمنا كلينا عملًا بالاتفاقية المعقودة بيننا ـ المواد التي سبق لي الشرف بايقاف سعادتكم عليها في رسالتي المؤرخة في ١٥ الجاري وجهر بان منطوقها لا يقيد حكوماتنا . ثم قرأ اقتراحه ومآله

ان يجمل لبنان مع حدوده القديمة باشاوية مماثلة لسائر سناجق الايالة على شرط ان يولى عليه باشا مسيحي .

فاجبته اني لا ازال مصرًّا على الاعتقاد انه متى كانت بلاد آهلة بمسيحيين شرقيين مختلفي المذاهب فالتركي افضل والٍ يحسن توليته شؤونهم . بيدَ انه لمَّا كان علينا مراعاة الرأي العام في اوربا فلا امتنع عن البحث في المشروع المقترح بانشاء باشاوية مسيحية في الجبل على شرط ان يكون مقررًا ان الباشا الذي يقع الاختيار عليه لن يُنتخب من سكان الجبل لان اهليه متعصبون جهلة .

ويسرّني ان اقول ان رصفاءنا قابلوا مشروعنا بمزيد الارتياح الاّ المسيو نوفيكوف فانهُ لم يستصوب توحيد الحكم في لبنان لكني اعتقد ان تأمين الروم والدروز من جور الاغلبية المارونية باخضاع لبنان لنظام الولاية العام سيزيل مخاوفه وسأعود في رسالة أُخرى الى البحث في هذا الموضوع فامحصه وأُفيهِ حقه . فاذا ما كانت سعادتكم ترى وجوبًا لمثل هذا التحوط فعندي انهُ يجدر الاشتراط الاّ يكون الباشا المذكور وطنيًّا . (عدد ٢٢٤ ملحق ٢ ص ٢٩٠)

٧٢– اللورد كولي الى اللورد روسل . عن باريس في ٢١ منه [اقتطاف]

اني وفقًا لما اشرتم اليه سيادتكم في رسالتكم المؤرخة في ١٥ الجاري ابلغت المسيو توفنيل منذ بضعة ايام صورة كتاب اللورد دوفرين الى السير هنري بولفر المتضمن مشروع تنظيم ايالة سوريًا . وقد سألت المسيو توفنيل أمس عمَّا اذا كان انفسح لهُ الوقت لقراءته فأجابني انهُ تلاه بمزيد التروّي ورأى ان اراء اللورد دوفرين مطابقة لارائه لكنهُ يرتاب في امكان حمل الباب العالي على ان يتخلى عن السلطة المراد تحويلها إلى والي سوريًا . (عدد ٢٠٩ ص ٢٦٢)

٧٣ – محضر الجلسة الخامسة عشرة في ٢٢ منه

في الـ٢٢من كانون الاول سنة ١٨٦٠ انتدى جميع المندوبين في بيروت برئاسة فؤاد باشا و فُتحت الجلسة الساعة الثانية ونصف الساعة فقرئ محضر الجلسة السابقة وأجيز بعد تعديله قليلًا . ثم تناول البحث مسألة الضريبة المتاعية المراد فرضها على الدروز .

فقال مندوب انكلترة ان الضريبة المفروضة على الدروز جائرة وجبايتها تهدد كيان الامة الدرزيّة . فقد أمر فؤَاد باشا ان يُجبر كل مكلف درزي على تقديم كمية من الامتعة او قيمتها البالغة زهاء ١١٠٠ غرش . مع انهُ قد ثبت من استقصاء الاخبار الجديرة بكل ثقة ان معظم الدروز لا يملكون هذه الامتعة ولا قيمتها ويتعذر عليهم تأديتها أو استلافها . ومن معائب هذا الامر ايضًا فرضه ضريبة متماثلة على جميع الدروز اغنياء وفقراء بالسواء

أمّا في دمشق فقد روعي تفاوت اقتدار المكلفين وقُسموا إلى فئات حتى ان أحد المشاريع الذي نال استحسان اللجنة يشير بأعفاء طبقة الفقراء من كل ضريبة. وعليه يرى من واجبه ان يطلب باسم الانسانية معاملة الدروز وفقًا لهذا المشروع وهم أقلّ ذنبًا من مسلمي دمشق لانهم استُنزلوا الى الاشتباك بالحرب الاهلية بتحرّش الموارنة بهم وتهديدهم . ومن ثمه إذا كان فُرض على دمشق غرامة قدرها ٤٠ مليون غرش وعلى كل مكلّف درزي تقديم امتعة قيمتها ١١٠٠ غرش فنظرًا لعدد مسلمي دمشق الذين ستوزع عليهم الغرامة وعدد الدروز مع مراعاة النسبة يكون قد جبي من هؤلاء الاخيرين في مدى ٥ ايام اكثر ممّا يدفعه الدمشقيون في مدى ٥ أشهر ولذلك لا يتمالك من ان يرى حيفًا عليهم من جرّاء هذه المعاملة . ثم عدد بعض قرى درزيّة أُخذت منها امتعتها وغيرها نُهبت بكاملها . فاذا لم يُحفل بحالتهم وفُرض على

جميع الدروز ضريبة متماثلة يجرّ ذلك الى خراب هذا الشعب الذي حُرم استقلاله وامتيازاته السياسية . وبناءً على ما تقدم يرتئي اللورد دوفرين وجوب ابطال أمر فؤاد باشا .

فأجاب فؤاد باشا انهُ لمّا تلا هذا الامر في اللجنة لم يعترض عليه أحد حتى ولا اللورد دوفرين وانهُ لم يأمر باستيفاء الضريبة بمدى • ايام كما وهم حضرة اللورد بل بان يبدأ بجبايتها بعد انقضاء خمسة ايام على اعلان الامر.وعليه فالمأمورون الموكول اليهم جباية هذه الغرامة يمكنهم ان يقضوا في استيفائها الوقت اللازم كما انه قد اوعز اليهم بان يراعوا ظروف الاحوال ويستعملوا الرفق حيث يلزم .

فصرّح مندوب النمسا بضرورة التعجيل باستيفاء الغرامة اعتقاد انها ليست باهظة كما صوّرها اللورد دوفرين لان كل حساباته مبنية على قاعدة مشكوك بها أي على تخمين الامتعة المطلوب من الدروز تقديمها باسعار تفوق ثمنها الحقيقي .

فجهر مندوب فرنسا بارتياحه الى تجديد النظر في الغرامة المفروضة على الدروز والتدقيق في تفاصيلها وتأجيل تنفيذها بضعة ايام لكنه لا يقبل بابطال الامر الذي أصدره فؤاد باشا ووافقت عليه اللجنة انّما يرى ضررًا كبيرًا في اطالة مدة هذا التأجيل الذي يحط من هيبة السلطة ويترك الاهالي حيارى . فاذا نُظر إلى هذه الضريبة بصفتها عقوبة فلا تنطبق على عدد الجنايات التي اقترفتها الطائفة الدرزية والفظائع التي اجترحتها ولا يمكن عدّها بمثابة حيف عليهم بل يجب النظر اليها من جهة فائدتها وجلّ الغاية منها تمهيد السبيل للحكومة لتجمع بالقريب العاجل كمية من الحاجيات والامتعة الضروريّة . ولذلك لا بدّ من ان يكون منطوق الامر مجملًا شديدًا بيدَ ان على فطنة المأمورين المكلفين بتنفيذه ان يستعملوا الرفق كلما رأوا وجوبًا اليه . حتى اذا ثبت تعذر تقديم بعض امتعة فهو مستعد على تعديل لائحتها وانقاص عددها .

وتلا مندوب النمسا كتاباً يستفاد منه ان الدروز عاجزون عن دفع الضريبة المعينة في الامر لانهم لا يملكون عادةً من الامتعة البيتية سوى النذر القليل ومتى وفروا قليلًا من المال يبتاعون بهِ ارضاً . وعليه لا يوجد عندهم امتعة علاوة على لزومهم ولا مال مدخر في خزائنهم . فيرى من المناسب الاقتصار على فرض الضريبة على الاغنياء المحجوزة املاكهم فيستعان بعوائدها على ابتياع الامتعة اللازمة او قيمتها .

فعضد مندوب الروسية هذا الاقتراح فقال ان ملاك المسألة ايجاد افضل طريقة للحصول على الامتعة الضروريّة التي يحتاج اليها المسيحيون فاذا لم يكن في وسع فلّاحي الدروز ان يقدموا مقداراً كافياً منها يجب أخذها أو قيمتها من مشايخ القرى الذين لهم أملاك وقد غنموا قسماً كبيراً من الاسلاب. وعدا ما تقدم لمّا كان أصحاب المقاطعات الدرزيّة هم أصحاب ثروة فعلى الحكومة التي حبست أموالهم واملاكهم ان تخفف شقاء المسيحيين بارصاد عوائد هذه الاملاك لهذا الغرض .

فألحّ مندوبا فرنسا وبروسيا باستيفاء الغرامة من جمهور الدروز مع اعفاء الذين لا يملكون الاّ لزومهم . واقترح الاخير وجوب التعويل على قاعدة التكافل والتضامن بين سكّان قرية واحدة وقرى اقليم واحد. وأشار الاول باسقاط عدّة امتعة من اللائحة كحبوب البذار ودسوت النحاس لندرة وجودها .

فاستحسن اللورد دوفرين هذا التعديل . وحدّث فؤاد باشا رصفاءه بنيته ان يكتب من الغد امراً جديداً مطابقاً لتعديل المسيو بيكلار الذي أجمعت عليه اللجنة .

ثم سلّم نائب الرئيس نص الاحكام التي قضت بها محكمة بيروت الغير العاديّة عارضاً اياها على تمحيص اللجنة .

وقبل ختام الجلسة استوضح مندوب فرنسا فؤاد باشا عمّا إذا كانت الضريبة

الغير العادية التي فُرضت على مدينة دمشق قد وافق عليها اعضاء اللجنة .

فأجاب فؤاد باشا انهُ تلقى رسالة من حكومته تحتفظ بحق القطع في كيفية تعيين التعويضات ودفعها للمسيحيين وتحديد مبلغ الضرائب المراد استيفاؤها وارصادها للتعويضات المذكورة وزاد انه يشعر بوجوب انهاء هذه المسألة عاجلاً وفي عزمه ان ينفذ رسائل مستعجلة الى الاستانة يلحّ بها على الباب العالي بالحكم عاجلاً في هذا الشأن .

فأبدى مندوب فرنسا استغرابه هذا التدبير معربًا عن أسفه الشديد موضحًا انه يجرّ إلى تأجيل تنفيذ وسيلة أجمع كل اعضاء اللجنة على ضرورة تنفيذها عاجلاً وهو موقن ان الدول الخمس قد شاطرت رأي مندوبيها .

وفُضت الجلسة الساعة السادسة .

(عدد ٢٢٩ ملحق ٧ ص ٣١٢-٣١٤ . ودي تستا عدد ٧٣ ص ١٧٦-١٨٠)

٧٤ — اللورد دوفرين الى اللورد روسل في ٢٣ منه [سرّي]

اعرض لكم بخصوص اتهام الجنرال دي بوفور فؤاد باشا بالتواطوء على فرار الدروز المذكور في رسالة سيادتكم رقم ٢٦ تاريخ ٩ الجاري ان هذه التهمة تدل على عدم فقه القائد الفرنسوي الاسباب التي يمكن الافتراض بصواب انها أثرت في سلوك دولته .

اذ ان من المؤكد انهُ إذا كان هناك دواعٍ سياسية من شأنها حمل فؤاد باشا على ان يعامل بالرفق مجموع الامة الدرزيّة فمن الجلي الواضح ان مصلحة الحكومة التركية قد حملتها دائمًا على الرغبة في اسقاط زعمائهم . وعليه ما هو السبب الذي يمكنه ان يدفع دولته الى التواطوء على تسهيل سبل الفرار لرجال ينظر اليهم دون شك كاتباع مجرمين وقد سنحت لهُ الفرصة المواتية لهدم سلطتهم وحبس

أموالهم والاستيلاء عليها ؟

انما يوجد سبب آخر اثّر في الخطة التي نهجها دولته. فهذه المرة الاولى من حياته التي استلم فيها ادارة الشؤون العسكريّة وقيادة الجنود ورغمًا عن عدم تعوده احتمال المشاقّ زحف بعجلة كلية الى جهة حاصبيًا وراقب بنفسه الحركات العسكرية للاحاطة بعصابات الفارّين فالعقبات ووعورة المسالك وعدم وجود انباء صادقة لديه عن ملجإٍ هذه العصابات وخفة انتقال الدروز أحبطت مساعيه لكنه من المرجح انهُ لم يشأ التمويه على العقول والتعرض للسخرية ولتهمة تسهيله فرارهم .

ثم ان قبضه على جميع كبار زعماء الدروز الذين استسلموا اليه ومحاكمتهم بتهمة الخيانة لدليل كافٍ على اثبات صدق نيَّاته .

ولا اعجب من نظر القائد الفرنسوي الى جميع أعمال فؤاد باشا بعين الريبة . فقد جاء المسيو دي بوفور الى هذه البلاد معتقدًا ان تنظيمها يجب ان يكون نتيجة نشاطه وفطنته ولذلك فهو يعدّ فؤاد باشا كقرن معاكس لهُ كما ان تأليف اللجنة جاء مخالفًا لرغائبه . ولا يُستبعد ان يكون علل نفسه بأمل ان يجعل سوريّة ساحة قتال تمهد لهُ نوال اكاليل الظفر واحراز مكافاة عسكريَّة .

ومن البديهي ان جميع هذه الاسباب جعلته ان يزنّ اعمال فؤاد باشا ويعيبها ويشوّه مقاصده واجتهاده في توطيد اركان الراحة والوئام . ويؤلمني ان اقول اني لم أجد بين رصفائي من يريد ان يعترف لفؤاد باشا بصعوبة موقفه كما تقتضي النزاهة سوى المسيو دي وكبكر .

ان الموسيو بيكلار يحاول بعجلة غير جديرة برجل عمل مثله ان يضطر دولته الى استيفاء غرامة باهظة في مدى ٨ ايام باتهامه بأمور ذات بال والادلة عليها ضعيفة كثيرًا . فقد صرَّح المندوب الفرنسوي المشار اليه في جلسة اللجنة السابقة بان قد شوهدت قافلة جمال محملة بارودًا وبنادق مرسلة من مستودعات الحكومة في

عكا الى دروز حوران . ولما ألحّ عليه ان يثبت صحة هذه التهمة أجاب ان سائحين انكليزيين قد شهدا بما ذكر . انما ظهر من التحقيق ان مذيع هذا الخبر هو ترجمان السائحين المذكورين . وفي عزمي ان استقصي هذا الخبر واتثبته .

وفي الختام استأذنكم بالقول انه وان كانت غير اعمال اتاها فؤاد باشا تفتح بابًا للانتقاد وخطة ادارته الشؤون مشوبة بالمماطلة والضعف وكان يتعذر ان ينسب اليه شدَّة الوطنية والنزاهة التامة التي يتصف بها الساسة الاوربيون فمع ذلك اذا ما اعتبرنا حرج موقفه كمدافع عن ساطة سلطانه ومنفذ ارادة اوربا واعتددنا بقلة عدد جنوده وفراغ خزينته من المال وانفراده وعدم جدارة مأموريه وقـلة نفع وسائله وخطورة الازمة يجب ان يُسلم بانه ابدى ذكاء ونشاطًا واعتدالاً وصدق نيات تؤهله الى احراز فوق ما أصاب من الميل اليه والثقة به .

(المحررات الانكليزية السرّية عدد ٢٦٢ ص ٣٤٩)

٧٥ ــ اللورد دوفرين الى السر هنري بولفر في ٢٠ ت ٢

اتشرّف فاخبركم ان الكونت بونتيفوليو قنصل فرنسا في بيروت انبأني أمس بانه في خلال تجوله حـديثًا في الجبل التقى بفريق من المسيحيين آتين إلى بيروت فسألهم عن سبب قدومهم فأجابوه انهم دُعوا للحضور امام المحكمة الغير العادية ليشهدوا لسعيد بك جنبلاط.ثم تناولنا اطراف الحديث فبان لي انه سألهم بالحاح عمَّا اذا ما كانوا يعتقدون ببرائة الزعيم الدرزي فأجابوه نفيًا فحثهم على تأدية شهادتهم حسب ضميرهم .

فرواية القنصل المشار اليه جلت لي أمرًا غمض عليّ ادراكه . ذلـك انه في القسم الاول من محاكمة سعيد بك دهش الحضور كيف ان الشهود الذين استشهد بهم سعيد بك جنبلاط شهدوا عليه وبعد حديثي مع الكونت بونتيفوليو لم اشك

بان الشهود المذكورين هم الذين التقى بهم في الجبل وان كان يتعذر اثبات هويتهم.
فاذا ما صحّ حدسي لا اتمالك من الحكم بطياشة سلوك الكونت بونتيفوليو. ولا يستبعد انهُ مع ضيق حالته لا يزال لهُ من النفوذ ما يكفي لحمل المسيحيين على اداء شهادات كاذبة اغترارًا بسراب آمال نفع بعيد تافه . على انه لربّما كان الشهود المذكورون صادقين في قولهم للكونت أنهم آتون الى بيروت لاداء شهادة كاذبة ومهما يك من الامر فمن المشهور كم هو موثّر همس قنصل في عقول الوطنيين فان كلمةً منه هي بمثابة امرٍ اجباري ولاسيما متى اكتشف أقلهم فهمًا سرّ نياتــه ومرمى غرضه . ومن ثمّ فعلى الاشخاص الذين هم بموقف الكونت بونتيفوليو ان يتجنبوا ركوب متن الشطط والظهور انهم يصدرون باعمالهم كعامة الناس . ومتى آن الوقت لتمحيص جريدة ضبط محاكمة سعيد بك جنبلاط مع رصفائي سأوجه انظارهم الى مسألة الشهود . هذا واجرأ على ان أسأل سعادتكم كتم هذا الخبر .

(المحررات السرّية عدد ٢٦٤ ص ٣٥٤)

٧٦ ــ اللورد دوفرين الى اللورد روسل في ٢٣ منه

اتشرّف فارسل لسيادتكم في طيهِ صورة كتاب خاص انفذته الى المســتر جيليرستون مدير المصرف العثماني بخصوص المشاريع المالية المتعلقة بهذه الايالة مع صورة جواب حضرته منه ترون سيادتكم انهُ كثيرًا ما يتفائل خيرًا وقد أسرّ إليَّ انه اذا فصلت خزينة سوريًا عن خزينة الدولة وأُنشئت حكومة معتدلة لا يصعب عليه تحريض روسائه على عقد قرض بربا عادل كما أشرت في إحدى رسائلي .

(المحررات السرّية عدد ٢٦٥ ص ٣٥٥)

٧٧ – اللورد دوفرين الى المستر جيلبرستون في ٢١ منه

انك لتقلدني جميلًا اذا ما شئت ان تنبئني بما اذا كانت عوائد ايالة سوريًا كافية لتأمين عقد قرض قدره ٣ إلى ٥ ملايين ليرة الى اجل موافق فيما لو فُصلت خزينة سوريًا عن خزينة السلطنة العثمانية .

واكون مسرورًا اذا ما تسنى لك مع اجابتي على هذا السؤال ايقافي على ارائك في مستقبل هذه البلاد التجاري. (المحررات السرية عدد٢٦٥ ملحق١ ص٣٥٥)

٧٨ – اللورد دوفرين الى السر ه. بولفر في ٢٢ منه

اتشرَّف فارسل الى سعادتكم في طيهِ صورة فقر مقتطفة من كتاب خاص انفذه إليَّ المستر بنتون مرسل اميركي جليل تشتمل على وصف حادث ذي بال . وقبل الوثوق بروايته ساستقصي الحقيقة واوقفكم على نتيجة بحثي في البريد القادم . (المحررات المذكورة عدد ٢٦٦ ملحق ٤ ص ٣٦٣)

٧٩ – المرسل ويليام بنتون الى اللورد دوفرين في ٢٢ منه [اقتطاف]

استأذنكم في ان انبئكم بان الموسيو بورتاليس الفرنسوي المقيم في بتاتر اوجب على كل مكلف من أهالي بجمدون ان يأتيه الى معمل حلّ الحرير خاصته في بتاتر بستة ارطال زبيب وكمية من القمح والشعير في مدى ستة ايام ابتداءً من يوم السبت المنقضي بحجة ان اهالي بجمدون خبأوا في بيوتهم اسلاب الدروز وانذرهم بزحفه مع الجنود الفرنسويَّة على القرية ونهبها اذا لم يفعلوا وفقًا لاشارته .

ويوم الخميس من الاسبوع المنقضي أخذ عنوة من بيت الخوري ميخائيل الروم الارثوذكس من بتاتر ماية قنطار زبيب وعشرين رطل دبس وغير امتعة وضربه

وقرينته وشتمها بحجة ان هذه الامتعة خاصة الدروز .

وانا على ثقة مما تقدم واشهد بصحته ملفتاً اليه انظار مندوب انكلترة السامي .

(المحررات السرية عدد ٢٦٦ ملحق ٥ ص ٣٦٣)

٨٠ – اللورد دوفرين الى السير بولفر في ٢٢ ت ٢

لما كنت قد فكرت بان لا بدّ للروم الارثوذكس في بحمدون من ان يقصدوا المسيو نوفيكوف رصيفي الروسي ويشكون اليه سوء معاملة المسيو بورتاليس لهم رأيت من الموافق انتهاز هذه الفرصة السانحة لازوره واطلع على ارائه في ضمان مصالح ابناء مذهبه لدى تنظيم شؤون سوريا ولدى وصولي الى داره كاد القرويون المذكورون يفرغون من بسط شكواهم فكان لما وقع سيء في افكار رصيفي وامتعض منها كثيراً وفور انتهائنا من الاتفاق على حادثتهم تناول الحديث طبعاً المسألة التي كنت اودّ البحث فيها .

وبعد ان نقدت اقتراح مندوب فرنسا المشير بانشاء امارة مستقلة وبتخلي الباب العالي عن ثلاث مدن كبيرة كطرابلس وصيدا وبيروت قلت انه وان لم يكُ لديّ ما يحملني على الافتراض بان حكومتي تنوي تخويل اللجنة حق وضع تنظيمات تشمل اماكن خارجة عن حدود لبنان فمع ذلك اذا ما اطلقنا العنان لتصوراتنا امكنّا وضع مشروع يعمّ نفعه البلاد . فاذا كانت الغاية تمديد امتيازات لبنان عنوةً واقتداراً الى جهة الغرب فلماذا يُحرم أهالي حاصبيا وراشيا الاشتراك به ؟ واذا كان لا بدّ من ضم هذه المرافيء الى لبنان مما يعرّض استقلال الايالة الى الخطر أليس من الافضل ان نتوسع فنمتع جميع مسيحيي الايالة لا الموارنة فقط بفوائد التدخل الاوربي ؟

ان ايلاء لبنان الاستقلال التام يؤيد سيطرة الموارنة كما انه يتعذر انشاء سلطتين

رومية ومارونية . بيد انهُ اذا جعلت حالة الموارنة مساوية بسائر الطوائف المسيحية يسهل اتحاد اوربا ونصرتها بمجموع المسيحيين في سورية فاذا أُذن لفرنسا ان تحرز امتيازًا خاصًا لحماياها الموارنة وتوطد قدم سيطرتهم لا ريب في أنهم لا يحفلون بمصير سائر الطوائف . وعليه فمن الافضل انقاص استقلال احدى الطوائف المسيحية لجعله شاملًا سائرها وان كان أقل اتساعًا .

وهذا الامر سهل التحقيق . فلو أُديرت شؤون الايالة وفقًا لقاعدة المسئولية (أي القاء التبعة على عاتق متولّي أمورها) امكنًا بلوغ غايتنا . فهذه الطريقة هي خير ضمانة على حسن سلوكه وتثبت ان الادارة التركية هي ليس فقط الحكومة الوحيدة الممكنة بل الواسطة الوحيدة لحسن جريان الاحكام وعليه فتعيين والٍ واحد لكل البلاد لافضل من تجزئتها وتولية عدّة باشاوات على اقسامها يستترون دائمًا وراء الاوامر المزودين بها من الاستانة ويرفضون انصاف مظلوم أو اصلاح خلل وازالة حيف قبل استشارتهم الحكومة المركزيّة وهي قصية مترامية في البعد .

فصغا المسيو نوفيكوف لكلامي بكل ارتياح.واعتقدُ ان باستطاعتي ان اؤكد انهُ اذا لم يتبدل رأيه بما يسمعه او بما توعز بهِ اليه حكومته فهو راغب في الموافقة على أهمْ بنود المشروع الذي سبق لي بسطه لسعادتكم في رسالتي المؤرخة في ٤ الجاري

أجل لا يمكن الانكار ان الموسيو نوفيكوف لايزال متمسكًا برأيه في انشاء حكومة روم ارثوذكس مستقلة انّما لمّا قلت لهُ :ـ انهبقدر ما يزيد استقلال المحكومين ينقص استقلال الرئيس فيثير حسده ويدفعه الى ان يحاول بلبلة نظام أكره عليه فتستمر اضرار النظام القديم بمواصلة الدسائس ـ تولته الحيرة وظهرت على محياه سيماء التردد لكنه بعد انعام النظر رضي بموافقتي على رأيي على شرط عدم مس استقلال المسيحية في الجبل . فرددت عليه بان الجبل لم يكن في عهد ما مأهول بالمسيحيين فقط وختمت الحديث مصرحًا بانهُ يسهل علينا الاتفاق على جميع المسائل الثانويّة

على شرط تأييد قاعدة المسؤولية الشخصية وسيطرة رئيس الحكومة .

لديَّ أسباب تحملني على الاعتقاد ان الموسيو دي وكبكر يشاطرني رأيي وعليه لمّا كنتم قد أذنتم لي بطرح مشروعي على بساط بحث رصفائي فأرجح احراز موافقة رصفائي العثماني والروسي والبروسيوي والنمساوي .

(المحررات السرّية عدد ٢٦٦ ملحق ٦ ص ٣٦٣)

٨١ — روجرس افندي قنصل الى اللورد دوفرين . عن بيروت في ٢٨ ت ٢

اتشرّف فانبئكم باني ذهبت يوم السبت في ٢٤ الجاري الى بحمدون حيث زرت المستر بنتون فاستقصيت منه الخبر وفي صباح اليوم التالي قصدت بتاتر حيث شاهدت العلم الفرنسوي خافقًا فوق بيت ملاصق معمل الموسيو بورتاليس وبعض الجنود الفرنسويّة واقفين حواليه .

ولمّا بلغت بيت الخوري ميخائيل حققت عمل الموسيو بورتاليس والجنود الفرنسويّة وأخذت شهادات الخوري المذكور وزوجته وابنه الياس فجاءت متماثلة وهاك ملخصها :

ان الموسيو فورتونه بورتاليس دعا منذ عشرة ايام مسيحيي القرية وقال لهم انه اذا كان لدى أحدهم امتعة خاصة الدروز يجب ان يبقوها عندهم قيد امره ولا يعيدوها الى اصحابها .فاجابه الياس ابن الخوري ميخائيل ان درزيًّا اسمه خليل حكيم استأجر منه غرفة منذ مدة طويلة لكنه فرّ حديثًا إلى حوران تاركًا فيها امتعة قليلة وقبل سفره سلّم مفتاحها الى والدته (الياس) . فلما رأى ان الدرزي ترك المفتاح وذهب وكان قد ضاق بيته عن استيعاب الزبيب وضع بعضه في الغرفة المذكورة . فارتاح المسيو بورتاليس الى هذا الجواب وقال لهُ انه يطلب اموال الدروز فقط .

ولمّا قدم الجنود لتفتيش بيوت المسيحيين ذكَّر الياس الموسيو بورتاليس بما قالهُ له

قبلًا. فطلب اليه هذا بيانًا بالاموال الخاصة الدروز فأجاب الياس ان من السهل كتابة البيان لكنه لا يود ان يكتبه بيده قائلًا : « كل شيءٍ هنا يخص الدروز الاَّ هذا الزبيب » فعثر المفتشون على عدة فرش في الغرف بينها فراشان يخصَّان مسيحيين فأخذوهما .

وفي يوم الخميس ١٧ الجاري جاءَ بيت خوري الروم المذكور ثلاثة رجال يدعون يوسف احد وخليل ايليًا و يوسف تامر يصحبهم فضل الله ترجمان قائد الجنود وعدد من الجنود الفرنسويَّة والفلَّاحين الموارنة فأخذوا جميع الاموال الخاصة الدروز الموجودة في الغرفة الصغيرة التي دلَّهم عليها الخوري وسلَّمهم ايضًا بعض اشياء أُخرى خاصة دروز آخرين ولاسيما بعض حبوب وكمية من الزبيب الرديء . فحضر اذ ذاك الموسيو بورتاليس ومعه امرأة دليلة تدعى ندى وانتهر الكاهن صارخًا : « ياخنزير اتجرأ على اخفاء اموال الدروز » ووخزه برأس عصاه في بطنه . فأجابه الكاهن : « كلَّا ياسيدي هذا غير صحيح فقد اريتك أموال الدروز انَّما هذه هي لي » فكان جواب الموسيو بورتاليس ان وخزه ثانيةً برأس عصاه في صدره فآلمه وحينئذٍ توسطت الخوريَّة بينهما صائحة : « قد صدق زوجي فهذا هو مالنا »

فدفعت الامرأة قرينة الكاهن واوقعتها على الارض واذ ذاك ضربها المسيو بورتاليس على ظهرها فتوسط الكاهن فضربه المسيو بورتاليس على كتفه فخرج الكاهن من البيت صائحًا : « انهم إذا اخذوا كل شيءٍ يخصه في البيت فلا يريد ان يبقى فيهِ و يُضرب. » فأخذوا حينئذٍ زهاء ١٥ قنطارًا من الزبيب خاصة الخوري المذكور وقال لهُ الموسيو بورتاليس ان ما بقي في الجرار هو محجوز وانذره بعدم مسه . فنُقلت بعض هذه الامتعة إلى بيت الموسيو بورتاليس وتُرك الباقي في الغرفة المأجورة من الدرزي خليل حكيم وختم الموسيو بورتاليس بابها .

وكان ان تدفق الدم حالاً من فم الخوريَّة على أثر ضرب الموسيو بورتاليس لها

فسأله ابنها ان يصف لها علاجًا فأجابه ان ضربة أُخرى تشفيها .

وخلا ما تقدم فقد القى المسيو بورتاليس القبض على اربعة اشخاص من اقارب الخوري المذكور ولا يزالون مسجونين في معمله بتهمة اخفائهم اموال الدروز ولم يأذن لهم بمقابلة انسبائهم وهذه اسماؤهم : تامر أبي شقرا ومراد أبي شقرا وضاهر نجم وصعب حنا .

وقد شهد ايضًا خليفه عبدالله على الموسيو بورتاليس بانه ضرب الكاهن وزوجته. واكّد متري ابوعبسي وعيسى رزق من القرية المذكورة ان الموسيو بورتاليس ضربهما وأخذ كمية من الحبوب خاصتهما .

هذا واني اعرض لسيادتكم ان المسيو بورتاليس يجور في جمع الغرامة من الفلّاحين مدعيًا بانهُ يعمل باسم القائد الفرنسوي كما تتحققون من مطالعة كتاب عربي مذيل باسمه تجدون ترجمته في طيه .

وخلا ما تقدم فان المسيو بورتاليس يستوفي هذه الغرامة من طائفة الروم الارثوذكس ولم يمسّ الموارنة بأذى وعليه فالفلّاحون حدّثوني بمخاوفهم من الموسيو بورتاليس وبقاء الجنود الفرنسويّة بامرته .

(المحررات السرّية عدد ٢٧١ملحق ٨ ص ٣٧٤ ـ ٣٧٥)

٨٢ – الموسيو بورتاليس الى مشايخ شانيه في ١٦ ت ٢

إلى اخواننا الاعزاء مشايخ شانيه

قد وكل إليّ قائد الجنود الفرنسويّة ان اتولى استعادة جميع الامتعة التي سُلبها المسيحيون . ولمّا كان هذا الامر يشمل جميع أنواع المسلوبات ويستغرق تنفيذه مدة طويلة رأيت من الضروري ان ابدأ باستعادة الحبوب والمأكولات لسد رمق عباد الله ثم ابذل جهدي لكشف ما بقي واسترجاعه حتى ما يبلغ وزنه المثقال .

وبناءً عليهِ فاخبركم بهذا الكتاب بان على كل مكلف ان يقدم ٦ امداد قمح و٣ امداد شعير و١٠ ارطال زبيب . ويجب ان تكون هذه الاشياء من أجود صنف . واني امنحكم مهلة ٥ ايام بدوءها من تاريخه ينبغي عليكم في خلالها تقديم الضريبة المذكورة والأ فازحف عليكم بالجنود واستوفي منكم ضعف الكمية المذكورة . وهذا كاف لنيرتكم والله يحفظكم .

التوقيع : فورتونه بورتاليس رئيس جمعية الاعانة في حمّانا

(المحررات المذكورة عدد ٢٧١ ملحق ٩ ص ٣٧٥)

٨٣ – اللورد دوفرين الى السر بولفر في ٢٣ ك ١ [اقتطاف]

لمّا كان صاحب الدولة فؤاد باشا قد أبلغنا انه حبس أملاك كبار زعماء الدروز الذين هربوا إلى حوران أو هم الان في السجن فاسأل سعادتكم ان تحكموا في اذا لم يكن من الظلم حرمان أولاد هؤلاء المنكودي الحظ وانسبائهم من كل عضد واتمام خرابهم .

لا جدال في ان حبس املاك المتهمين بالخيانة الكبرى يعدّ وسيلة متممة للعقوبة التي يقضى بها على الجناة . بيدَ انهُ إذا اعتددنا بالعلائق الخاصة التي كانت تربط زعماء الدروز بممثلي الحكومة التركية في بدء الفتنة وتواطوءهم لا يسعنا الأ التسليم بان الجرائم التي اقترفوها لايمكن زنها بالخيانة الكبرى

ثم اتصل بي ان دولته استولى على أموال النساء واشخاص اخرين في حين لم يقترفوا ذنبًا سوى انهم دروز .

وعندي ان من أعظم الضرر الذي يلتحق بالحكومة التركية حرمان الامة الدرزية من زعمائها بضبط أملاكهم ومع اني استصوب الغاء طريقة حكم الاقطاع أرى من الواجب المحافظة على طبقة اشراف الدروز .

فاذا حازت هذه الاراء استحسان سعادتكم فلي الرجاء انكم تسعون لدى حكومة الاستانة لتكتب إلى فؤاد باشا بهذا الصدد وقد بذلت جهدي لالفات نظره الى هذا الامر انّما يتعذر عليّ معرفة ما اذا كان يعمل بما أشرت بهِ عليه .

(الكتاب الازرق الانكليزي عدد ٢٢٥ ملحق ٣ ص ٢٩٥)

٨٤ — اللورد دوفرين الى اللورد روسل في ٢٦ منه [اقتطاف]

اخبر سعادتكم بان حكومة جلالتها بعد انعام النظر في مقترحات اللورد دوفرين أقرّت على انها تكفل اعادة الراحة الى سوريًا وتأمن نجاحها وعليه فوضت الى اللورد دوفرين ان يطرح مشروعه على بساط ابحاث اللجنة .

ان حكومة جلالة الملكة يسرّها ان يقدم جلالة السلطان على تعيين والٍ لسوريّة انّما ترى من الغلط جعل مدة ولايته ٥ سنوات فقط . وفي علم سعادتكم انهُ كان من العادة تعيين ولاة (هوسبودار) الفلاخ والبغدان لمدة ٧ سنوات فقط وعند انقضاء مدة ولايتهم كان سوق المزائدة ينفتح أمام المزاحمين وتجرى المزائدة علانيةً في الاستانة كسوق الجواري والعبيد . وعليه فحكومة جلالتها لا تود ان يعطى حكم سوريّة في كل ٥ سنوات الى الزائد الاخير بل تؤثر ان يعين فؤاد باشا واليًا لسوريّة مع تخويله مزيد بسطة في السلطة وان تكون ولايته مدى الحياة أو لمدة عشر سنوات على الاقل .

فعلى نظّار الباب العالي ان يتيقنوا انهُ إذا تجددت المذابح في سوريًا تعود اوربا الى احتلالها ولا يحول دون ذلك تحاسد الدول وتزاحمها ولا يقويان على منعهنّ من اتخاذ الوسائل الجازمة لوقاية حياة المسيحيين واملاكهم .

ان حكومة جلالتها لا يمكنها ان ترضى بانتقال سلطة اللجنة الى ممثلي الدول العظمى في الاستانة اذ ان كوائن سوريًا هي نصب عيون المندوبين في بيروت أمّا

في الاستانة فلا تلفت انظار السفراء الأعرضًا بحيث يخشى ان تتجدد في هذه الفترة الفظائع التي روَت ارض سوريًا بالدم البشري دون عقاب .

ومتى حادثتم عالي باشا بهذا الشأن ينبغي عليكم ان تستعملوا كلامًا منطبقًا على لهجة هذا الكتاب .

أمَّا بخصوص سائر اقتراحاتكم المشروحة في رسالتكم المؤرخة في ١١ الجاري فليس لي ان أقول سوى اني اعتقد ان اللجنة تستطيع الاتفاق على مشروع قبل آخر ك ٢ المقبل ومتى أجازه الباب العالي يكون قد وُضع أساس لاستتباب الامن في سوريَّة في الآتي . بيدَ انهُ اذا كان الباب العالي لايريد انتهاج هذه الخطة فعلى حكومة جلالتها ان تعيد النظر في هذا المشروع .

وفي طيهِ صورة الرسالة التي انفذتها الى اللورد دوفرين .

(عدد ٢١٦ ص ٢٦٨)

٨٥ — اللورد روسل الى اللورد دوفرين في ٢٦ منه [اقتطاف]

لقد فوَّضت الى سيادتكم في رسالتي المؤرخة في ٢٢ ت ٢ المنقضي ان تقترحوا على رصفائكم في الوقت المناسب الموافقة على مشروع تنظيم سوريًا المبسوط في رسالتكم الى السير بولفر المؤرخة في ٣ الجاري . وسترون ان حكومة جلالتها لا ترى داعيًا للعدول عن رأيها في ان تطلع اللجنة على مشروعكم وليس لي الان ان ازيد سوى اني ارغب في ان تفعلوا ذلك عاجلًا .

لقد اخبرني اللورد كولي ان المسيو توفنيل ابلغه ان اراءكم جاءت مطابقة ارائه وعليهِ فمن المرجح انه كتب إلى المسيو بيكلار لتأييدكم في اللجنة .

وقد انبأني ايضًا الكونت فلاهو (سفير فرنسا) ان المسيو توفنيل يشاطر حكومة جلالتها رأيها بعدم مناسبة نقل مهمة تنظيم شؤون سوريًا من يد المندوبين

الى السفراء في الاستانة . (عدد ٢١٣ ص ٢٦٧)

٨٦ – محضر الجلسة السادسة عشرة في ٢٩ ك ١

في الـ ٢٩ من ك ١ انتدى جميع المندوبين في بيروت برئاسة الموسيو بيكلار الأ فؤاد باشا فاناب عنه أبرو افندي وفُتحت الجلسة الساعة الثالثة فتُلي محضر الجلسة السابقة وأُجيز بعد تعديله قليلًا .

فتكلم أَبرو افندي باسم فؤاد باشا معربًا عن أَسف دولته على عدم تمكنه من حضور الجلسة من جرَّاء اعتلاله ثم سلَّم نائب الرئيس جرائد ضبط الدعاوى على الضبَّاط العثمانيين ومشايخ الدروز المسجونين في بيروت .

فقال مندوب فرنسا انه أُطلع ورصفاؤه على الاحكام بل على اراء قضاة محكمة بيروت الغير العادية المعروضة على صاحب الدولة فؤاد باشا وقد ابلغها دولته اللجنة في الجلسة السابقة وبيَّن ان هذه الاحكام الغير المثبتة الصادرة بحق خورشيد باشا وسائر المأمورين والضبَّاط العثمانيين لا توجب الأ معاقبتهم بسجن القلعة في حين انها قضت بان سعيد بك جنبلاط وسائر زعماء الدروز يستحقون عقاب الاعدام. ولمَّا كان معظم عبء التبعة واقعًا على عاتق أَرباب السلطة العثمانية فيرغب في معرفة الاسباب التي خففت جرم المأمورين المذكورين في أَعين القضاة لان الاوراق التي سلمها فؤاد باشا الى اعضاء اللجنة لا تشتمل على دليل واضح بهذا الشأن . ولذلك فيسأَل أَبرو افندي ان يبلّغ المندوب العثماني هذا الاستيضاح .

فأَجاب ابرو افندي ان حضرات المندوبين يجدون دون ريب في ملفّ اوراق الدعاوى الذي سلَّمه الى نائب الرئيس الايضاحات التي يرغبون في الوقوف عليها . ومع ذلك فيتعهد بابلاغ فؤاد باشا سؤَال الموسيو بيكلار وهو موقن بان ايضاحات دولته سترضي اللجنة .

فألفت مندوب انكلترة انظار رصفائه الى وجوب التحوط لسوء تنفيذ الطريقة العرفية التي أشار المندوبون على فؤاد باشا بانتهاجها تجاه كبار مرتكبي مذابح حاصبيا وراشيا ودير القمر. ولا بدَّ للمندوبين من ان يتذكروا ان رؤساء مذاهب الطوائف المسيحية سُئلوا عملًا بما وقع عليه الاتفاق بينهم وبين المندوب العثماني ان يرفعوا الى فؤاد باشا بيانًا معززًا بالقسم يتضمن اسماء الدروز المستحقين عذاب الموت لاشتراكهم في المذابح في ظروف فظيعة او لتحريضهم عليها .

وكان من المأمول ان اساقفة الطوائف المسيحية الذين عُهد اليهم بهذه المهمة الصعبة يلطفون بحكمتهم وترويهم ثورة الاحقاد التي تتغلب على عواطف ابناء رعيتهم فيقللون عدد المطلوب اعدامهم وفقًا لما تقتضيه العدالة المسيحية . انمّا ظهر ان الذين رجوا هذه النتيجة كانوا على ضلال لان الاساقفة طلبوا اعدام ٤٦٠٠ درزي في حين ان عدد ذكور هذه الطائفة لا يتجاوز الثمانية الاف. أجل انهم انقصوا هذا العدد إلى ١٢٠٠ على أثر اعتراض المندوب العثماني ومع ذلك لا يزال عظيمًا . وعليه لا يتمالك من ابداء مزيد استيائه من هذا السلوك الذي أوحاه اليهم روح الانتقام .

ويرى بهذا العمل دليلًا على الرغبة في استئصال الامة الدرزيّة وقد سبق لهُ غير مرّة ان اشار الى هذه الرغبة وفي مذهبه انها في مقدمة إحدى الاسباب الرئيسية التي أثارت الكوائن الاخيرة. وقد جرى حادث اتصل بهِ خبره اتفاقًا فبادر الى ايقاف رصفائه عليه ممَّا زاد نفوره من تصرف الاساقفة وريبته في صحة بيانات اسماء الدروز المذنبين . ذلك انه في ليل ٢٦ الجاري جاء رجل من دير القمر يدعى يوسف غاليه مصحوبًا بأحد رجال الدرك الى بيت شيخ درزي مقيم في بيروت يدعى سرحان متهمًا اياه بقتل نسيبه في دير القمر يوم المذبحة وقصد القاء القبض عليه واقتياده إلى السجن . ولحسن الطالع توسط لهُ جاره المسيحي وشهد ببرائة المتهم واقنع الشاكي ان يؤجّل استياق الشيخ إلى السجن .

وفي الغد عاد يوسف المذكور ليمسك الشيخ بيده . فاستغاث هذا بتاجر انكليزي وبعدّة جيران مسيحيين كان يواصلهم يوميًا مدّة الصيف واثبت انه لم يبرح بيروت في اليوم الذي أُتهم بارتكاب الجناية المزعومة فيه وقبل بضعة اسابيع وبعده . فلما أُفحم يوسف بهذه الحجج والشهادات احتجّ على اهتمامهم بدرزي ثم اعلن انه يعدل عن ملاحقة الشيخ اذا أعطاه مبلغًا من المال ديةً . لكنه أُلزم على ترك طلبه عندما ثبتت براءة المتهم من مقابلته امرأة القتيل ومع ذلك اضطرّ هذا الشيخ التاعس إلى نفح رجال الدرك ببعض المال .

فاذا كان سهل اتيان مثل هذا الاعتداء داخل بيروت تحت انظار فؤاد باشا دون عقاب فكم من المظالم تُرتكب في اودية الجبل حيث لا توجد سلطة فطنة مسيحية أو اوربية تتوسط لوضع حد لحنق طائفة تريد الانتقام والاثآر. لا مراء انه يحق لها ان تسخط لكن رؤساءها الدينيين يشجعونها على التمسك بالقاعدة القديمة وقوامها العين بالعين والسن بالسن .

فهذه الافكار تشغل باله منذ مدّة ولمّا كان يحرص على صيته ويريد ان يتقي تهمة الاشتراك في سفك دم ذكي فيقترح على صاحب الدولة فؤاد باشا واللجنة ما يأتي :

١ً : الأّ يدعى درزي للمثول امام المحكمة العسكريّة الأّ اذا كان متهمًا بانه قتل عن عمد رجلًا اعزل أو امرأة او ولدًا .

٢ً : ألأّ يُحكم على درزي بالاعدام الأّ بعد تحليف شاهدين عيانيين .

٣ً : ان يُسقط من عدد الدروز المراد اعدامهم عدد الذين قتلهم المسيحيون منذ وصول اللجنة إلى سوريًا .

٤ً : ان يكون عدد الدروز الذين يقضي عليهم بالاعدام اقلّ من الذين أُعدموا في دمشق .

فأورد ابرو افندي أدلّة جديدة تثبت من بعض الوجوه اقوال مندوب انكلترة وجهر بان سلوك الاساقفة المسيحيين غير مطابق لعاطفة العدالة المسيحية الواجب ان يتجملوا بها . فقد قدموا في بدء الامر لوائح باسماء ٤٦٠٠ شخص فنبهم دولة المندوب العثماني الى انه طلب اليهم فقط تقديم اسماء المستحقين عقوبة الاعدام مع ان الشكاوى من هؤلاء الاشخاص لا توجب اعدامهم جميعًا . واذ ذاك قسموا لائحتهم الى ثلاث فئات بناءً على طلب دولته وذكروا في الفئة الاولى اسماء الذين يقتضي اعدامهم . وشدّ ما كان استغراب المندوب السلطاني لمّا رأى ان هذه الفئة تحتوي على اسماء ١٢٠٠ شخص سيضطر دولته إلى ان يأمر باعدام اعظمهم ذنبًا بعد عرض الاحكام على انظار اللجنة .

فردّ مندوب الروسية على كلام اللورد دوفرين وأبرو افندي بخصوص لوائح الاسماء التي قدمها الاساقفة مذكرًا أعضاء اللجنة وصاحب الدولة فؤاد باشا بانهم وكلوا إلى الاساقفة المذكورين وضع هذه اللوائح بعد تحليف أبناء مذهبهم وعليه يكونون قد قاموا بالمهمة التي عُهد اليهم بها وقوامها ان يكونوا وسطاء بين رئيس الحكومة الاجرائية وابنـاء مذهبهم . حتى انهم لو شاءوا الانفراد بكتابة هذه اللوائح لعجزوا عن ذلك لانهم لم يشهدوا المذابح بذواتهم وعليه لا يمكن تحميلهم تبعة اكثار عدد المتهمين وهو يرجح ان الاساقفة المشار اليهم أنقصوا عدد الاشخاص الذين اتهمهم أبناء رعيتهم مع ان العادة المرعية في البلاد تقضي بان يكون عدد المطلوب اعدامهم مساويًا لعدد القتلى .

ثم انتقل الى الكلام في الاحكام التي سيقضى بها في الجبل فذكر ان اللجنة قسمت المتهمين الى ثلاث فئات جعلت عقابهم واحدًا . فقد وضعت القاعدة انما لا يوافقها التدخل في دقائق تنفيذها. ومع ذلك يرى من واجبه ان يضيف الى ما تقدم انه لمّا كان العقاب المذكور هو الاعدام فقد اشترط ألاّ يُنفذ الاّ بحق كبار الجناة

بعد تمحيص التهم بمزيد الدقة. ثمَّ ان المقصود من تأديب الدروز امران احدهما انزال أقصى درجة عقوبة في الجناة والآخر ارهاب سائر ابناء طائفتهم فيكون ذلك زاجرًا لها في المستقبل .

وعليه فالعبرة المرجوَّة من الاعدام لا تقوم باكثار عدد المراد اعدامهم بل بانتقائهم وتنفيذ حكم الاعدام بصورة تلقي الرعب وفي امكنة يكون لهذه المجازاة وقع عظيم في القلوب . ولذلك ينبغي ان يُعدم المجرمون في القرى التي يقطنون فيها . واذا عول على تنفيذ جميع احكام الاعدام معًا وفي ساعة واحدة في كل انحاء الجبل يتمهد السبيل لانقاص عدد المراد اعدامهم . وعنده ان عبرة العقاب تنتج عن مجموع مظاهر من شأنها تأمين البلاد من تجدد ذات الكوارث اكثر من تنفيذ مثل هذه العقوبة افراديًا . وعليه يرى ان الظروف الحالية تقضي بالعمل بالطريقتين الآتيتين :

١ً : نزع السلاح من جميع سكَّان الجبل وألاَّ يكتفى بنزعه مرَّة واحدة بل يجب ان يستمرَّ متواصلًا دون انقطاع .

٢ً : اخضاع بلاد حوران نهائيًا لانهُ لا أمل لاهالي لبنان والبلاد المجاورة باحراز طمأنينة حقيقية ما دام مثيرو القلاقل يجدون فيها معقلًا حصينًا وملجأً أمينًا .

ثم أوضح المسيو نوفيكوف انه يجب ختام معاقبة المذنبين في حوادث الجبل بقصاص ضبَّاط الحاميات العثمانية في حاصبيًا وراشيًا وديرالقمر الذين دفعوا المسيحيين المؤتمنين عليهم الى يد الدروز وهم اوفر ذنبًا منهم . وحتى الان لم يعاقب سوى قائد هذه الحاميات لكنه يعتقد ان جميع رصفائه دون استثناء يشاطرونه رأيه في ان صغار الضبَّاط أيضًا مسؤُولون عن خيانتهم المسيحيين فيجب معاقبتهم بتجريدهم من رتبهم وليس ذلك بالعقاب الشديد .

فردَّ عليه ابرو افندي ان هؤُلاء الضبَّاط غير مسؤُولين مباشرةً لخضوعهم لاوامر رؤَسائهم فلم ترَ الحكومة انهم يستحقون عقابًا انَّما تنوي ابعادهم جميعًا

دون استثناء . أمَّا بخصوص اعـدام الدروز الذين يقضى عليهم في وقت معًا وفي الامكنة المأهولة باخوانهم فان تمني مندوب الروسية جاء مطابقًا لنيَّات فوَّاد باشا .

ووليه مندوب النمسا فرغب الى فوأد باشا في ان يتحاشى مع تشديد العقاب سفك دماء كثيرة وفي مذهبه ان على ممثلي الدول المسيحية ان يلحوا على المندوب العثماني بان يبخل بعقاب الموت .

أمَّا مندوب بروسيا فصرَّح بانهُ لا يتمالك من الفات الانظار إلى ان ليس في سلوك فوأد باشا ما يدعو إلى الظن بانهُ يريد تجاوز حدود العدالة بل برهن على ميله إلى التقصير في العقاب وقد مرَّ خمسة أشهر دون ان يعاقب درزيًّا وعليه يتضح ان لا حاجة إِلى ايصائهِ بان يرفق بالمجرمين بل العكس .

فقال الموسيو بيكلار ان اللجنة تساهلت ما امكن وعملت وفقًا للروح المسيحي عندما اقرَّت على الاقتصار على معاقبة الدروز بقصد الارهاب فقط وقصاص ثلاث فئات من المجرمين وهم مدبّرو المذابح وروؤساء عصابات السفَّاحين وسفَّاكو الدماء الذين اجترحوا الفظائع الهائلة . فهذا التقسيم ضيّق نطاق القصاص الذي وُكل الى فوَّاد باشا منذ عدَّة أشهر بانزاله في المجرمين وكاد يبدأ به . وعليه يرى ان على اللجنة فقط ان تقتصر على تذكير المندوب العثماني بوجوب التقيد باجراء ما اجمعت عليه ودُوّن في جلسة ١٤ ت ٢ . ومن ذلك الحين لم يطرأ أقل حادث من شأنه حمل اللجنة على تغيير رأيها واقتراح طريقة جديدة لعقاب الدروز .

أمَّا بخصوص لوائح اسماء المتهمين التي وضعها الاساقفة فيخيل لهُ انها تدل على عظم جناية الامة الدرزيَّة اكثر ممَّا تحط من كرامة الاساقفة فقد طُلبت وساطتهم لان مقامهم يمكنهم اكثر من غيرهم من جمع الادلة اللازمة لارشـاد العدالة الى المذنبين . ومن ثمه فبتقديهم لوائح اسماء الذين قيل لهم انهم ارتكبوا الفظائع قد اتموا المهمة الموكولة اليهم ولم يتصرفوا في هذه الحادثة كأساقفة أو قضاة بل كالافراد .

ولذلك فهو يحتج بشدة على اتهامهم بانهم لم يصدروا عن روح مسيحي في ما فعلوه . فقد قدموا اول مرة لائحة عامة تشتمل على اسماء ٤٦٠٠ درزي ثم كتبوا لائحة أخرى فيها اسماء ١٢٠٠ من كبار المجرمين . فهذه البيانات لا تقيد المندوب العثماني انما لا بدَّ من الفات انظاره الى انه يجد لاشك في اللائحة الثانية اسماء مدبري الفتنة وزعماء العصابات والسفاحين الذين يستحقون عقاب الموت وفقًا لما أقرَّت عليه اللجنة في جلسة ١٤ ت ٢

ثم حدَّث مندوب بروسيا اللجنة بعدم جريان نزع السلاح من أهالي دمشق على محور الصدق والاستقامة بل على طريقة المخاتلة اذ لم يجمع منه حين كان المندوبون فيها سوى ١٥٠٠ قطعة .

وأوضح الموسيو بيكلار انهُ ما دام مأمورو الحكومة لا يدخلون دار الحريم فتفتيش بيوت المسلمين لا يأتي بنتيجة .

وأشار الموسيو دي رهفوس بوجوب اخلاء القسم المخصص لاقامة النساء في بيوت المسلمين موقتًا بناءً على تنبيه سابق ليسهل تفتيشه حتى إذا تعذر اجراء هذه الوسيلة وجب اجبار دمشق على تسليم كمية من الاسلحة والذخائر بصفة غرامة .

فأوضح اللورد دوفرين فائدة نزع السلاح مرتئيًا ان من الضروري اجراوهُ في دمشق ولبنان .

وختم المندوبون الجدال باعترافهم جميعًا بعظم أهمية اتمام نزع السلاح وفرض الضريبة الغير العادية على دمشق واعربوا مجددًا عن كدرهم من صدور أمر الباب العالي الذي يجر إلى تأجيل مضر. وفضت الجلسة الساعة الرابعة وثلاث أرباع الساعة

(عدد ٢٥٧ ص ٣٣٨ ـ ٣٤١ . ودي تستا عدد ٧٤ ص ١٨٠ ـ ١٨٦)

٨٧ — اللورد دوفرين الى السير هنري بولفر في ٣٠ منه

اتشرف فارسل الى سعادتكم ترجمة صوَر الاحكام التي قضت بها محكمة بيروت الغير العادية المؤلفة لمحاكمة مأموري الاتراك وزعماء الدروز المتهمين بحق بأنهم سببوا الكوائن المفجعة التي وقعت حديثًا في الجبل . وعرضتها على فؤاد باشا لاجازتها .

ومن المتفق عليه ان هذه الاحكام لا تصبح مبرمة ولا تُنفَّذ الاَّ بعد عرضها على دولته واللجنة الدولية واجازتها او تعديلها وترون من مطالعتها ان قد حُكم على جميع الدروز المسجونين بالاعدام وعلى جميع مأموري الاتراك بالسجن . ولمَّا كانت هذه النتيجة قد جاءَت مخالفة لما ينتظره الرأي العام ولمقتضيات العدالة أيضًا فلم يكن في الوسع قبولها الاَّ بعد بحث دقيق في الاسباب التي حملت المحكمة على هذه المباينة في الاحكام . وعليهِ أشعرت اللجنة فؤاد باشا انهُ لمَّا كان لا بدَّ من وجود رجل مسؤول عن الحوادث التي جرت في الجبل وكان يجب القاء عبء تبعتها على عاتق المأمورين والضبَّاط الاتراك الموكول اليهم حفظ الامن إلاَّ اذا ظهرت ادلَّة منافية فمن اللازم اللازب اطلاع اللجنة على الاسباب التي دعت إلى هذا التباين الغريب في الاحكام .

فكان جواب مندوب تركيَّا على هذا الاحتجاج ان سلَّم إلى أعضاء اللجنة ملف أوراق محاكمة خورشيد باشا وطاهر باشا وغيرهما . ومتى فرغنا من تمحيص هذه الاوراق يتسنى للجنة ان تهتدي إلى الاسباب التي أثرت في ضمير القضاة عند حكمهم في درجة ذنب كل من المتهمين الاتراك .

هذا وان ذات البواعث التي تحظر علينا الموافقة على الاحكام المقضي بها على المأمورين الاتراك توجب علينا ان ننعم النظر في الاعتبارات المبنية عليها الاحكام

على زعماء الدروز . ولمّا كان معتمدونا قد حضروا لحسن الحظ محاكمة هؤلاء الاخرين فتمحيصنا يكون اوفر سهولة ممّا لو خلت من وجودهم . ومن المرجح انه سينقضي ١٥ يومًا قبل ان نتمكن من انهاء تنقيبنا في هذا الامر المكدر المحزن .

(عدد ٢٢٩ ملحق ٣ ص ٢٩٩)

٨٨ – احكام محكمة بيروت على كبار المتهمين في اضطرابات جبل لبنان

١ الحكم على خورشيد باشا

نعرض على انظار دولتكم الاوراق المرسلة في طيهِ المحتوية على جميع تفاصيل الشهادات التي أُدّيت امام محكمة بيروت الغير العادية في خلال محاكمة خورشيد باشا والي صيدا السابق بخصوص كوائن جبل لبنان الحديثة ونتشرّف ببسط ما يأتي :

ان الشكاوى الموجهة الى خورشيد باشا هي : انه لمّا وقعت حوادث قتل افراديّة بين الموارنة والدروز اجتمع ٤٠٠ إلى ٥٠٠ مسيحي من اهالي كسروان في اول ذي القعدة وزحفوا الى انطلياس بقصد محاربة الدروز وكان ان اتصل الخبر بخورشيد باشا فبدلاً من ان يتذرع بالوسائل اللازمة لتفريق القوم وخنق الاضطرابات في مهدها اكتفى بايفاد القائد طاهر باشا بفصيلة من الجنود الى مكان يدعى الحازمية وفي اليوم التالي لحق بهِ . وانهُ في مساء ذلك اليوم حرق الدروز قرية بيت مري والمزارع المجاورة . وفي اليوم الثالث نُهبت الحدث وبعبدا والقرى القريبة منهما وذُبح سكانها المسيحيون . وان خورشيد باشا شهد هذه الحوادث بأُم عينه وعلم بها حين حصولها لكنه عوضًا من ان يزحف الى الدروز ويشتت شملهم ويأسر زعماءهم ويعاقبهم تركهم يفعلون ما شاءوا . وانهُ لم يرسل الجنود لصدّ الدروز في الاماكن التي وقعت فيها الاضطرابات مع ان مجلس بيروت اذن لهُ بذلك وانهُ اهمل

القيام بالواجب المفروض عليه فلم يحتط لصيانة الاهلين ووقاية البلاد مع ان الادلة كانت متناصرة على قرب استيقاظ الفتنة .

وقد صرّح خورشيد باشا دفاعًا عن ذاته بانه أرسل مأمورًا لتفريق مسيحيي كسروان المتجمهرين وجنودًا إلى الحازمية الفاصلة بين بلادي الفريقين المتقاتلين فمنع بهذه الوسيلة المسيحيين من اجتياز الحدود وصانهم من الغزوة وانهُ نظرًا لقلة عدد عساكره وكثرة عدد رجال الدروز لم يكن باستطاعته ان يزحف إلى عصاباتهم التي اعملت السيف والنار في انحاء الجبل ويسهر في الوقت ذاته على الامن العام في هذه المدينة وسائر الاماكن دون تعريض بيروت واماكن أُخرى إلى حدوث قلاقل تجرّ إلى كارثة عامة .

على ان المحكمة لم ترَ هذا الدفاع كافيًا لتبرئته من اهماله قمع الاضطرابات في بدايتها انّما لم يظهر لها انه سعى إلى اثارتها بل يخيل انهُ حاول اتمام واجبه وقصَّر فيه

وبناءً على ما تقدم نرى انهُ لا يمكننا قانونًا ان نقضي باعدامه بل يجب ان يكون عقابه أخف من الاعدام . ولذلك فمع الخضوع لارادة دولتكم وحكمتها السامية نحكم عليهِ بالسجن المؤبد في القلعة المماثل عقاب الكورك المؤبد الذي يقضي به قانون الجزاء . (عدد ٢٢٩ ملحق ٤ ص ٣٠٠)

٢ الحكم على طاهر باشا

نعرض على انظار دولتكم الاوراق المقدمة في طيه المتعلقة بمحاكمة طاهر باشا قائد موقع بيروت العسكري سابقًا ونتشرَّف ببسط ما يأتي :

ان الشكاوى الموجهة الى طاهر باشا هي : انهُ أُرسل في بدء الحرب الاهلية إلى الحازمية بفصيلة من الجنود مزودًا حكمًا (مضبطة) اصدره مجلس بيروت الكبير مجيزًا لهُ مهاجمة من يأبى من الفريقين المتقاتلين الانقياد لاوامر الحكومة

وانهُ فور وصوله اجتاز مسيحيو كسروان بأعلامهم وسائر شارات الحرب معسكره ذاهبين الى قريتي بعبـدا والحدث . وكان واجبه يقضي عليه لدى مشاهدتهم ان يفرق شملهم ويكرههم على الرجوع القهقرى حتى اذا قاوموه يصـدّهم بقوة السلاح وفقاً للحكم المشار اليه آنفاً وكان عليه ايضاً ان ينتهج هـذه الخطة تجاه الدروز لمّا فاجأوا القرى المذكورة فاخلَّ بواجبه . وانهُ لمّا انفذه خورشيد باشـا الوالي السابق إلى دير القمر لوقايتها وصيانة حياة اهاليها تظاهر بالتوفيق بين المسيحيين والدروز واكّد للوالي ان دير القمر أصبحت متمتعـة بأمن تام واستأذنه بالرجوع فغادرها ولدى عودته ألفت قناصل الدول انظار الحكومة الى مخاوفهم من هجوم الدروز على المدينة فاكد لهم الخلاف وبعد يومين هوجمت واقتُرفت فيها الفظائع وحُرقت البيوت ونُهبت الاموال وذُبح عدد من اهاليها . وقصارى القول ان طاهر باشا لم يفرق شمل المسيحيين المحتشدين المذكورين أعلاه ولم يتحوط لصيانة دير القمر من كل طارىء بل عاد الى معسكره مستسلماً الى وعود الدروز الكاذبة .

فاعلن طاهر باشا في دفاعهِ انهُ يعترف بان الحكومة لما اشفقت من حدوث اضطرابات وضعت بامرته ٦٠٠ جندي نظامي نصفهم من الفرسان والنصف الآخر من المشاة وزوّدته الامر المذكور فجاءَ الحازمية ويوم وصوله شـاهد زهاء ٢٠٠ ماروني مارّين بقربِ معسكره فارسل في اثرهم جنوداً لايقافهم ولدى سؤالهم عن محل مقصدهم اجاب بعض رفقائهم وهم من رجال الامير بشير أحمـد القائم مقام المسيحي انهم من اهل الجوار وعائدون إلى بيوتهم . ومن ثمّـه لمّا كانوا مسيحيين وكانت الحدث وبعبدا على مقربة منهم فلم يرَ مناسباً تشتيت شملهم واكراههم على الرجوع القهقرى . اما في ما يتعلق بمهمته إلى دير القمر فانه فور وصوله اليها استقدم على انفراد اعيان المسيحيين وأصحاب الاقطاعات الدرزيّة وهم سعيد بك جنبلاط ونواب قاسم أبي نكد وعلي حماده وبشير أبي نكد ونصحهم بترك احقادهم وتسوية

جميع خلافاتهم بوجه حبي فانقادوا اليه وتصالحوا ثم تعانقوا إثباتًا للصلح المعقودة بينهم فبدا لهُ من هذه الظواهر ان قد زالت البغضاء من بينهم وكان ان تعهد الدروز بعدم مهاجمة دير القمر وتواثق الفريقان على عدم ايقاع الاذى ببعضهم وكتب المسيحيون صكًّا عليهم بذلك فطلب إلى سعيد بك وسائر نواب زعماء الدروز ان يكتبوا عهدًا مثله فرفضوا محتجين بغياب سائر أصحاب الاقطاعات لكنهم عزّزوا وعدهم بالقسم فوثق بعهود الفريقين وظن ان قد توطدت دعائم الامن في دير القمر فاستأذن خورشيد باشا في الرجوع إلى معسكره وبرح دير القمر . وبناءً على العهود المذكورة أكَّد لقناصل الدول انهُ لا يحدث اعتداء على المدينة وزاد انهُ تلقى أوامر من مشير الفيلق في دمشق بان يعمل بالاتفاق مع خورشيد باشا بكل الشؤون المتعلقة بالجبل فاذا كان لم يزحف إلى الدروز حينما دمقوا على بعبدا والحدث الكائنتين في جوار معسكره فلقلة عدد جنوده وعدم وجود أوامر من خورشيد باشا لديه .

هذا ولئن كان أُتهم طاهر باشا بانه اذن لمسيحيي كسروان بالاحتشاد والمرور أمام معسكره دون استقصاء غاية هذه الحركة وهي أول الحركات الثورية وبانهُ اهمل وقاية الحدث وبعبدا وغير اماكن واقعة في جوار معسكره ولم يحرك ساكنًا في خلال الاضطرابات التي حدثت بعد ووثوقه بوعود بعض زعماء الدروز فغادر دير القمر رجوعًا إلى معسكره انَّما لمَّا كان خاضعًا لاوامر رئيسه ولم يشهد بذاته مذابح دير القمر وقد أعطى أوامر صريحة إلى قائد موقعها بوقايتها فهذه الامور تُحسب من مخففات الجرم . وعليهِ نرى مع الانقياد لحكمة دولتكم السامية وارادتها انهُ لا يمكن قانونًا القضاء على طاهر باشا بعقاب الموت بل يقتصر على سجنه مؤبدًا في القلعة . (ص ٣٠١ ـ ٣٠٢)

٣ الحكم على سليمان نوري بك (امير الاي)

لقد عُرض على انظار دولتكم الاوراق المشتملة على الشهادات التي أُدّيت أمام محكمة بيروت الغير العادية في محاكمة أمير الالاي نوري بك بخصوص كوائن لبنان الحديثة . وهذه هي الشكاوى الموجهة اليه : لمّا اتصل بالحكومة ان زحله وهي مدينة فيها عدّة الاف بيت مهددة بما أصاب غير مدن وان الدروز سيهاجمونها وينهبونها أُمر نوري بك باستصحاب ٤٠٠ جندي نظامي ومدفع والذهاب اليها وأُوعز اليهِ انهُ إذا هجم الدروز على المدينة ان ينصحهم بالانسحاب حتى اذا لم يصغوا لكلامه يصدّهم بالقوّة ويصون المدينة . بيدَ انهُ بعد انقضاء ١٨ إلى ٢٠ ساعة على وصوله إلى مكان يدعى الماحوز الكائن على مسافة ميلين ونصف ميل من زحله هاجمها الدروز المتألبون في البقاع وفي قبر الياس من سائر انحاء حوران وجبل لبنان ونهبوها وقتلوا عددًا من سكّانها وكان الواجب يقضي على نوري بك ان يزحف إلى الدروز قبل هجومهم أو في خلاله وينفّذ ما أُمر بهِ في « البيورلدي » المكتوب باسمه فاهمل القيام بهِ .

فاعتذر في دفاعه بانه يوم وصوله الى مكسه قبل شروق الشمس بساعتين دعا ٥٠ إلى ٦٠ زعيمًا درزيًا وشيخًا دونهم مقامًا وتلا عليهم الامر الذي زُوّده ونخل لهم النصائح فأجابوه جميعهم : « سمعنا فأطعنا . » ثم انصرفوا متعهدين بعدم الهجوم على سكّان زحلة الاّ إذا بادأهم هؤلاء بالعدوان . وفي صباح اليوم التالي اوعز الى علي افندي كاتب الالاي ان يذهب الى زحلة ليخبر اهليها بوصوله بجنوده لحمايتهم وصيانة المدينة على ان طلائع الزحليين المرابطة في المعلقة لم تأذن للكاتب المذكور بدخول بلدتهم فعاملوه بازدراء واكرهوه على العودة على رسله . وما كاد يبلغ المعسكر العام حتى نشب القتال بين اهالي زحلة والدروز . فعزم

نوري بك على الذهاب بجنوده الى مواقع القتال لتفريق شمل المتحاربين ثم الانقضاض على الدروز لكنه لمّا رأى رجحان عدد الدروز على جنوده وشاهد هؤلاء مشتبكين مع المسيحيين بالقتال اعتقد انهُ يتعذر عليه اتمام ما نويه فلم يتمكن من تنفيذ الاوامر بتمامها .

هذا ولئن كان وثوق نوري بك بوعود الدروز الثائرين لا يبريء ساحته من التهمة الموجهة اليه فرفض اهالي زحلة مساعدته وسخرهم برسوله لما ابلغهم بلسانه انهُ مكلف بحمايتهم وتعذر دخوله زحلة لاشتباك القتال هي من الاسباب المخففة الجرم المنسوب اليه . وبناء عليه نرى مع الخضوع لحكمة دولتكم السامية انه لا يمكن القضاء عليه بالاعدام بل يجدر الحكم عليه بعقوبة دونها أي السجن المؤبد في القلعة . (ص ٣٠٢-٣٠٣)

٤ الحكم على وصفي افندي واحمد افندي

نعرض على انظار دولتكم اوراق استجواب ومحاكمة وصفي افندي «كاخية» خورشيد باشا والي صيدا السابق وأحمد افندي مأمور الطابو في بيروت ومعتمد الدروز والمسيحيين لدى الحكومة المحلية بخصوص كوائن الجبل الحديثة . فهذان الشخصان متهمان بانهما تواطآ على تدبير عدّة دسائس وارتكبا اعمالاً ذميمة وساعدا على انفجار بركان الفتنة في الجبل بعضدهما الدروز .

فاحتجّا دفاعًا عن ذاتهما ان اتفاقهما لهُ صفة شخصية وانهما لم يتدخلا في مسألة خارجة عن حدود وظيفتهما داخلة في دائرة اختصاص الحكومة وانكرا كل ما أتهما به .

ومع انه لم توّجه اليهما تهمة شخصية واضحة فجميع اهالي البلاد والقناصل قد صرّحوا بان اتفاق هذين المأمورين لم يكن عاديًا بل له علاقة بالشؤون العامة

وانهما اشتركا في أعمال الحكومة وتدخلا بطريقة ذميمة في شؤون خارجة عن صلاحيتهما ومن ثمه فانه ولئن كان لم يثبت عليهما ارتكاب جريمة ينص عليها القانون فالشكاوى العامة والشهادات عليهما تجعلنا ان نرى مع التسليم لحكمة دولتكم العالية ولمشيئتها ان من المناسب الحكم عليهما بعقوبة هي في الدرجة الثانية بعد عقاب الاعدام والسجن المؤبد في القلعة الا وهي السجن الموقت في القلعة وحرمانهما من رتبتيهما ووظيفتيهما . (ص ٣٠٣)

٥ الحكم على سعيد بك جنبلاط

عُرض على دولتكم ملف أوراق دعوى سعيد بك جنبلاط أمام محكمة بيروت الغير العادية بخصوص كوائن الجبل الحديثة .

لقد ثبت ان سعيد بك جنبلاط صاحب اقطاعة الشوف وجزّين وغير اقطاعات وهو الزعيم الاكبر لجميع رؤساء الدروز وأصحاب الاقطاعات واعظمهم نفوذًا وأعلاهم مقامًا كتب في بدء الحركة كتابًا إلى أهالي اقطاعة جزّين يطمن بالهم فيها ويعدهم بانهم لا يمسون بأذى بيدَ ان هذه الناحية هوجمت فيما بعد ونهبت وحُرقت وذُبح عدد كبير من أهاليها . وانهُ بعد ان اقسم لطاهر باشا بان الدروز لا يهاجمون دير القمر هوجمت هذه المدينة واقترفت فيها الفظائع الهائلة . وان اسمعيل الاطرش وغيره من زعماء الدروز في حوران انفذوا إلى سعيد بك كتابًا بشكل « مضبطة » يعلمونه به انهم قدموا لمهاجمة زحله ويسألونه رضاه ويرجونه ان يكشف لهم نيّاته ثم زحفوا إلى زحله فنهبوها وحرقوها وذبحوا قسمًا من سكّانها وبعد ذلك ذهب اسمعيل الاطرش بجمهور من الدروز إلى المختارة مقرّ سعيد بك فاستقبلهم فيها بمظاهر الاجلال وخلع على اسمعيل الاطرش ورفاقه الثياب النفيسة ونفحهم بالهدايا.وانهُ ارسل علي حماده بجمهور من الدروز ومن رجال

حاشيته إلى حاصبيا بحجة مرافقة شقيقته ولدى وصول علي حماده وقومه إلى هذه البلدة اقترفوا الفظائع المشهورة فيها . وعدا ما تقدم فيظهر من شهادات عدّة ضبّاط وجنود ومسيحيين شفاها وكتابةً ان سعيد بك اعرب عن ارتياحه إلى سليمان زين الدين الذي جاءه برأس الامير سعد الدين شهاب من حاصبيا وعيّنه « سوباشيا » (وكيل املاكه) وانه لم يحفل بالكتب التي أرسلها أمير الالاي عبد السلام بك على يد أحد ضبّاطه انباءً بان الدروز اوشكوا ان يهاجموا دير القمر ويرجوه ان يقدم لوضع حدّ للقلاقل . وقصارى الكلام انهُ اشترك في كوائن الجبل كبيرة وصغيرة وانهُ كان مدبر الفتنة ومثيرها بارائه .

ولمّا كانت هذه الامور ثابتة وكان سعيد بك جنبلاط قد أ لّف عصابات ثوار اعتدت على رعايا الحضرة الشاهانية في حين كان صاحب اقطاعة ومن موظفي الحكومة فنرتئي مع الخضوع لحكمة دولتكم السامية ولارادتكم ان يُعاقب بالاعدام وفقًا للمواد ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ من قانون الجزاء . (ص ٣٠٣ ـ ٣٠٤)

٦ الحكم على الشيخ حسين تلحوق

لقد عُرض على دولتكم جرائد ضبط محاكمة المقاطعجي حسين تلحوق الخ .. فالمذكور هو بنفوذه ومنزلته الثاني بين اصحاب الاقطاعات على انهُ اكبرهم سنًا . وقد وضح من اعترافه ومن شهادات خورشيد باشا وبعض المسيحيين والدروز المسجّلة اسماؤهم انه روئي مسلّحًا بين صفوف الثائرين في الهجوم على قريتي الحدث وبعبدا في حين كان عليه كصاحب اقطاعة ان يصون حياة مسيحيي اقطاعته ويمنع الدروز من الاعتداء على البلدان المجاورة واجتراح المنكرات فيها وزيادة عمّا تقدم فقد تولّى قيادة العصابات الثائرة التي انقضت على رعايا الحضرة الشاهانية .

وبناءً عليه نرتئي مع الخضوع لحكمة دولتكم السامية ولارادتكم ان يكون

جزاؤه الموت وفقاً للمواد ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ من قانون الجزاء (ص ٣٠٤)

٧ الحكم على اسعد تلحوق

لقد عُرض على دولتكم ملف أوراق استجواب ومحاكمة « المقاطعجي » اسعد تلحوق الخ ... فالمذكور هو من الطبقة الثانية بين أصحاب الاقطاعات نفوذاً ومنزلة. فقد تبين من اعترافه وشهادات زعماء الدروز وغيرهم انه انضمَّ برجاله إلى عصابات الثوار في مهاجمة قريتي الحدث وبعبدا وعليه لمّا كان قد ثبت على اسعد المذكور انه كان على زعامة الثوار الذين اعتدوا على رعايا الحضرة الشاهانية فنرتئي مع الخضوع لحكمة دولتكم السامية ولمشيئتكم ان يعاقب بالاعدام وفقاً للمواد ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ من قانون الجزاء . (ص ٣٠٤)

٨ الحكم على قاسم بك نكد

لقد عرضنا على انظار دولتكم ملف أوراق محاكمة قاسم بك نكد الخ ... وقد تبين من اقراره وشهادات مشايخ الدروز وغيرهم بعد تثبتها ان قاسم بك المذكور يشغل الطبقة الثانية بين أصحاب الاقطاعات بمنزلته ونفوذه وقد كان بين الثائرين اثناء حوادث دير القمر . فلما كان قد ثبت ان قاسم بك أبي نكد المذكور تولى قيادة العصابات المعتدية على رعايا الحضرة الشاهانية نرتئي مع الخضوع ... ان يُعاقب بالاعدام وفقاً للمواد ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ من قانون الجزاء . (ص ٣٠٥)

٩ الحكم على اسعد عماد

قد عرضنا على انظار دولتكم ملف اوراق محاكمة اسعد عماد أحد أصحاب الاقطاعات في العرقوب فثبت من اقراره انه زحف إلى زحله برجاله واشياعه وثبت

من شهادات مشايخ الدروز وغيرهم انه تولى قيادة العصابات الخ . . .
(البقية كما سبق)

١٠ الحكم على الامير محمد قاسم ارسلان

عرضنا على انظار دولتكم ملف أوراق محاكمة الامير محمد قاسم ارسلان نسيب قائم مقام الدروز . وقد تبين من اقراره انه حضر الهجوم على قريتي بعبدا والحدث ومن شهادات كثيرين من المسيحيين المدونة اسماؤهم انه قاد العصابات الدرزيّة الثائرة الخ . . . (البقية كما سبق)

١١ الحكم على سليم جنبلاط

لقد سلّمنا الى دولتكم ملف أوراق محاكمة سليم جنبلاط الزعيم الدرزي . ويستفاد من « العرض محضر » الذي أرسله مدير هذه الاقطاعة ان سليماً المذكور قاد العصابات الدرزيّة الثائرة في خلال قلاقل جزّين واقترف عدّة منكرات ومحرّمات كاغتصاب النساء والنهب . ومع انهُ انكر اجتراح هذه الفظائع فذنبه ثابت من فحوى ورقة الاستفهام المذكورة ومن شهادات مسيحيي جزّين الممحصة . وبناءً عليه الخ . . . (البقية كما سبق)

١٢ الحكم على جمال الدين حمدان

سلّمنا الى دولتكم جرائد استجواب ومحاكمة الزعيم الدرزي جمال الدين حمدان ويستفاد من العرض محضر الموّقع من مسيحيي جزّين وقد أرسله الينا مدير تلك الاقطاعة جوابًا على ما سُئل ان جمال الدين حمدان المذكور تولى قيادة إحدى العصابات الدرزيّة في اضطرابات جزّين وقتل رجلًا يدعى قمر . انهُ وائن كان جمال

الدين حمدان المذكور ينكر ارتكابه هذه الجناية فجريمته ثابتة من منطوق العرض محضر المذكور ومن شهادات المسيحيين . وبناءً الخ . . . (البقية كما سبق)

١٣ الحكم على محيي الدين شبلي

لقد عرضنا على انظار دولتكم ملفّ اوراق دعوى محيي الدين شبلي من اهالي كفرقطره ومعتمد بشير بك أبي نكد المسجون بتهمة الاشتراك في كوائن لبنان الحديثة . فيتبين من العريضة التي رفعها القس اوغسطين رئيس دير عميق الحالي قرب ديرالقمر ان محيي الدين شبلي المذكور متهم بخنقه القس اثناسيوس نعوم الرئيس السابق على الدير فقد وُجد ميتاً في غرفتــه في ليل ٧ ادار سنة ١٢٧٦ ونُهبت امواله وامتعته . وعليهِ دُعِي موقع العريضة للمثول امام المحكمة الغير العـاديّة واستُجوب بتدقيق فأتى بأدلّة جديدة على قتل محيي الدين الرئيس المذكور خلا الشبهة الواقعة عليه ذاكرًا ان القاتل كان يعرف الفقيد المشهور بثروته ويتردد عليه كثيرًا . وفي خلال الاضطرابات التي بلبلت الجبل تفاخر بقتله الرئيس المذكور امام بولس صوصه وهو روم ارثوذكس تاجر من دير القمر وحبيب سلوم ويوسف أبي شعيب . وقد أقرّ محيي الدين شبلي لدى استجوابه انه كان لهُ معرفة بالفقيد وزاره غير مرّة انّما انكر ان يكون قتله فاستقدمت المحكمة بولس صوصه وحبيب سلوم ويوسف أبي شعيب المذكورين واستجوبتهم على انفراد فشهد بولس صوصه ان محيي الدين جاء مساء الاربعاء أي قبل مهاجمة ديرالقمر بيومين الى بيت الخواجا بشاره صوصه أحد سكّان البلدة المذكورة لحادثه في شؤون الجبل وألمع الى انه يحسن بدير القمر ان تستسلم الى بشير بك ابي نكد دون مقاومة ثم قال له : « انا الذي قتلت رئيس دير عميق . » وصرّح حبيب سلوم بان محيي الدين جهر امام متسلم البلدة يوم الاربعاء مساءً حين هاجم الدروز دير القمر : « ان المسيحيين يريدون خراب العالم من اجل

كاهن فأنا الذي قتلت رئيس دير عميق فماذا يمكنهم ان يفعلوا ؟ . » وشهد يوسف أبي شعيب ان محيي الدين المذكور ذهب مساء الاثنين أي قبل الهجوم على دير القمر بيومين الى بيت الياس صوصه وقال من تلقاء ذاته : « لا تريدون ان تسلموا أسلحتكم طوعاً الى بشير بك وتودّون ان تقاوموه مع اني انا وحدي قتلت رئيس دير عميق » ثم قصد بيت بشاره صوصه السابق الايماء اليه وفي الوقت ذاته اعلن هؤلاء الشهود الثلاثة انهُ لما اعترف محيي الدين شبلي بجريمته في بيت صوصه كان موجوداً عدّة اشخاص آخرين لكنهم قُتلوا جميعاً في مذبحة دير القمر بحيث لم يبقَ غيرهم وعزّزوا شهاداتهم بالقسم على يد كهنتهم .

وعليهِ ولئن كان محيي الدين شبلي ينكر اقترافه هذه الجناية فقد شهد عليه كثيرون من المسيحيين بانهُ كان على قيادة عصابات الدروز الثائرة في مهاجمة دير القمر ونهب اشياءهم ولذلك نرتئي مع الخضوع لحكمة دولتكم السامية ولارادتكم ان يُعاقب بالاعدام .

١٤ الحكم على علي سعيد

لقد عرضنا على انظار دولتكم اوراق دعوى علي سعيد من دروز قرية صليما المسجون بتهمة قتله خطار دياب من مسيحيي عين داره في بدء اضطرابات الجبل وانه قطع رأسه وحمله إلى الزعيم الدرزي خطّار بك لكنه انكر اقترافه هذه الجناية فاستشهدت ارملة القتيل بالدروز محمد أبي عساف ومحمد حرب والشيخ قاسم فأجرى مدير دير القمر أحد اعضاء المحكمة تحقيقاً فصرّح أمامه محمد أَبي عساف ومحمد حرب المذكوران بانهما شاهدا رأس خطّار دياب في يدي المتهم وزادا انه مشهور بشقاوته . وبناءً عليه الخ . . . نرتئي اعدامه .

١٥ الحكم على بشير مرعي نكد

يستفاد من جرائد استجواب ومحاكمة الشيخ بشير مرعي نكد الدرزي ان المرأتين حنه فهوم جنا ومنّه شهدتا بان الشيخ المذكور قتل المسيحي ابرهيم شمعون اثناء مهاجمة دير القمر وصرّح المسيحيان خليل جاويش وأسعد نقّاش انه اقترف منكرات كالنهب والسرقة . وبناء عليه . . . نرتئي اعدامه

١٦ اسماء زعماء العصابات الثائرة الذين فرّوا الى حوران

١ خطّار بك العماد تولّى قيادة الدروز في مهاجمة زحلة

٢ بشير بك عماد 〃 〃 〃 دير القمر

٣ الشيخ كنج عماد 〃 〃 〃 زحلة ودير القمر

٤ ماحم بك عماد 〃 〃 〃 〃 〃 〃

٥ الشيخ محمود تلحوق 〃 〃 〃 الحدث وبعبدا

٦ الشيخ ناصيف تلحوق 〃 〃 〃 〃 〃 〃

٧ بشير بك نصيف نكد 〃 〃 〃 دير القمر وهو من كبار المجرمين

٨ الشيخ محمود العيد 〃 〃 〃 زحلة

٩ الشيخ حمود منصور من كبار الجناة اشترك في عدّة اعتداءات

١٠ الشيخ منصور القاضي 〃 〃 〃 〃 〃 〃

١١ علي بك حماده أحد كبار زعماء الفتنة في مهاجمة دير القمر وحاصبيا

١٢ محمود حماده احد زعماء الفتنة في الهجوم على دير القمر

١٣ قاسم يوسف حماده احد زعماء الفتنة تولّى قيادة الدروز في جوار صيدا

﴿ المتهمون بانهم قادوا الدروز في هجومهم على دير القمر ﴾

١٤ قويدر حماده . ١٥ ملحم حماده . ١٦ مصطفى دويك . ١٧ قاسم معروف عبدالصمد. ١٨ رافع ابي دعاس عبدالصمد. ١٩ يوسف حسن عبدالصمد . ٢٠ قاسم بشير أبي شقرا . ٢١ خطّار قاسم أبي شقرا. ٢٢ غضبان أبي شقرا . ٢٣ سليمان بك حماده .

﴿ المتهمون بانهم قادوا الدروز في هجومهم على زحلة ﴾

٢٤ اسمعيل الاطرش . ٢٥ هزيمه هنيدي . ٢٦ حمود الفخر . ٢٧ قبلان عامر. ٢٨ حمد عزام . ٢٩ سليمان القلص . ٣٠ دعيبس عامر. ٣١ فندي عزام . ٣٢ يوسف صعرو . ٣٣ واكد الحمدان .

يستفاد من شهادات المسيحيين عمومًا وزعماء الدروز وافرادهم ان الـ ٣٣ شخصًا المذكورين اعلاه تولّوا قيادة المهاجمين في حاصبيًا وراشيًا ودير القمر وسائر انحاء الجبل واقترفوا فظائع عديدة وجنايات هائلة . ولمّا كانوا قد فرّوا إلى حوران لم يتمكن حتى الان من القبض عليهم ومحاكمتهم فرتئي مع الخضوع لحكمة دولتكم السامية وارادتها ان يُعاقبوا بالاعدام متى قُبض عليهم وفقًا المواد ٥٥ و٥٦ و٥٧ من قانون الجزاء . (عد ٢٢٩ ملحق ٤ ص ٣٠٠-٣٠٨)

٨٩ — اللورد دوفرين الى اللورد روسل في ٣٠ منه

اني ائتمارًا باشارة سيادتكم في رسالتكم المؤرخة في أول الجاري بان اوقفكم على عدد الموارنة والروم في جبل لبنان اتشرّف فارسل اليكم في طيه ورقة احصاء سلّمها إليّ الموسيو نوفيكوف مندوب الروسية تحتوي على تعداد الروم المقيمين في لبنان . وترون سيادتكم انه لا يمكن التعويل على رأي الموسيو نوفيكوف وانا موقن ان عدد الروم الارثوذكس قليل في جبل لبنان الاّ في صيدا حيث يوجد منهم

بضعة الاف نسمة .

وقد اخبرني ايضًا رصيفي الروسي المشار اليه انه وان كان قد قُدّر عدد الروم في ورقة الاحصاء التي سأمها إليَّ بـ ٢٧ الف و ٩٨٠ نسمة فهو يعتقد ان عددهم الصحيح ينقص ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ نسمة . ان سيادتكم تفقهون دون شك صعوبة التوصل إلى معرفة عدد الطوائف المتعددة القاطنـة في لبنان بوجه التقريب . ولا يستطاع ذلك الأ باعادة الاحصاء لان الذي أجري منذ عدّة سنوات هو ناقص وعليه سأطرح المسأَلة على بشاط بحث رصفائي للقطع بها .

(عدد ٢٣٠ ص ٣١٦)

٩٠ – عدد الروم الارثوذكس في لبنان

يوجد زهاء ٢٢ الف و٤٦٠ نفر روم ارثوذكس في القائم مقامية المسيحية و٥٥٢٠ في القائم مقامية الدرزيّة فيكون مجموعهم ٢٧٩٨٠ نسمة . أمَّا النواحي التي يقطن فيها خاصة أبناء هذه الطائفة في القائم مقامية المسيحية فهي الكورة وقرنة بـلاد جبيل و زحله وملحقاتها وبسكنتا وتوابعها في المتن . وفي القائم مقاميـة الدرزيّة الشويفات وتوابعها وبحمدون . أمَّا المسيحيون المتوطنون حا صبيًا وراشيًا ومرجعيون شرقي لبنان فمعظمهم من الروم الارثوذكس .   (ملحق عدد ٢٣٠ ص ٣١٦)

٩١ – صك الجلسة السابعة عشرة في ٣١ ك ١

اليوم الاثنين في ٣١ ك١ سنة ١٨٦٠ انتدى جميع المندوبين في بيروت برئاسة فؤاد باشا وفُتحت الجلسة الساعة الثانية ونصف الساعة فتناقش المندوبون في المسائل التي بُحث فيها في الجلسة السابقة وتخلف عن حضورها فؤاد باشا من جرّاء اعتلال صحته. فقال دولته ان شفاءه سيمكنه من الذهاب عاجلًا إلى المختارة حيث يبدأ

بمحاكمة الدروز الذين قبض عليهم وقد أوقف بناء على امره خلا الدروز بعض المسلمين السنيين والمتاولة فأطلق سبيل جميع الذين لم تُدوّن اسماؤهم في اللوائح التي كتبها أعيان المسيحيين . فساعدت هذه الوسيلة على اعادة الثقة إلى الافكار وحالت دون انتشار الذعر في البلاد وستسهل السبيل لالقاء القبض على باقي المتهمين. وفي علم اللجنة كيف كتبت هذه البيانات وعدد المتهمين المشتملة عليه فبسط دولته ايضاحات جديدة بهذا الشأن تثبت ما قاله أبرو افندي في الجلسة السابقة . فقد كُتب أولاً بيان عام يحتوي على ٤٦٠٠ اسم ولمّا كان دولته مصمماً على انتهاج طريقة العقاب التي أشارت بها اللجنة رأى ان يطلب إلى الاساقفة الاقتصار على تقديم بيان باسماء كبار الجناة . فنظم الاساقفة اذ ذاك ثلاثة بيانات مرتبة حسب تفاوت درجة ذنب كل فئة فجاء الاول مشتملاً على اسماء ١٢٠٠ شخص متهمين بانهم دبروا الفتنة وتولوا قيادة العصابات وارتكبوا عدّة جنايات فظيعة . وعليهِ سينتقي كبار الجناة المستحقين عقاب الاعدام وفقاً لما اجمعت عليه اللجنة والمندوب العثماني . وحدّث بعزمه على ابلاغ اللجنة بيان اسماء الذين يحكم عليهم ونص الاحكام قبل تنفيذها .

فتلا مندوب انكلترة على مسمع رصفائه انباء وردت عليه حديثاً يستفاد منها ان المسيحيين قتلوا زهاء مئة درزي بعد وقوف رحى الحرب الاهلية وهو يرى وجوب الاعتداد بهذا الخبر عند تعيين عدد الدروز الذين يقضى عليهم بالاعدام .

فرد عليه الموسيو نوفيكوف ان حوادث القتل هذه هي افرادية واعتداءات شخصية قد اقترف الدروز مثلها .

وزاد فؤاد باشا ان قد شكا اليه المسيحيون ايضاً حوادث قتل افرادية اجترحها الدروز انما لا يعلم اذا كانت ارتُكبت قبل كوائن الجبل أو بعدها .

فذكر مندوب بروسيا انه سلم الى فؤاد باشا بياناً بـ٣٠ حادثة قتل اجترحها الدروز بحق المسيحيين .

ووعد الموسيو بيكلار بتقديم بيان باسماء المسيحيين الذين ذهبوا ضحية اعتداءات افرادية منذ وصول مندوب الباب العالي الى سوريا وبذلك انتهز هذه الفرصة لسؤال فؤاد باشا عن ميعاد شروعه بنزع السلاح من يد الاهلين وعن الطريقة التي ينهجها لبلوغ هذه الغاية .

فقال المسيو دي وكبكر ان روح الاثآر سائدة في جميع انحاء الجبل بحيث اذا أبطئ في العقاب وكان الدم حارًّا فالافراد يميلون طبعًا الى الانتقام بيدهم .

فألحّ المسيو بيكلار بوجوب مقاومة هذه النزعة الغريزيّة بالاقتصاص من الجناة عاجلًا ونزع السلاح واستشهد ببلاد كورسيكا حيث تمكنت الحكومة الفرنسويّة من تغيير عادات الاهاين بنزعها السلاح منهم وبما بذلته محاكمها من السرعة في معاقبة الجناة .

فأجاب فؤاد باشا ان نزع السلاح من جميع سكّان سوريًا متوقف على التنظيم الذي تريد الحكومة وضعه لكل انحاء السلطنة فالتعويل عليه يوجب خلا وجود قوّة عسكريّة منظمة انشاء رجال درك (جندرمة) والغاء جوق الباشبوزق واقامة مخافر ومرابطات على حدود الصحراء إذ لا يمكن نزع السلاح من يد قسم من السكان دون تعميمه الى مجاوريهم ولا اخذ سلاح هؤلاء الآخرين دون تعريضهم لغزوات القبائل الرحالة فهذه المسائل مرتبطة ببعضها ارتباطًا محكمًا ممَّا يجعل تنفيذ هذه الوسيلة كثير التعقيد . ففي عدَّة نواحي من فلسطين يضطرّ الفلَّاح إلى وضع يده على المحراث ويمسك بالاخرى بارودته . فكيف يمكن أخذ سلاح هذا الرجل قبل ان نعيضه ضمانة شرطة منظمة وسيطرة موطدة الاركان ؟ وهذه الحالة شاملة كل انحاء سوريًا .

ثم وجّه المندوبون انظارهم الى حالة العيال المسيحية الباقية في دمشق وليس لديها ما تستعين بهِ لسد رمقها سوى ما تتناوله من الحكومة . فشكا اللورد دوفرين

عدم توزيع هذه الاعانات اليومية . فقال فؤاد باشا ان التبعة واقعة على اللجان المسيحية الموكول اليها أمر التوزيع وانهُ سبق لهُ ان اوعز الى امين باشا والي دمشق الجديد بتشديد المراقبة على اعمال هذه اللجان .

وقدَّم الموسيو بيكلار بيانًا باسماء ١١ مسلمًا تصرَّفوا بنبالة في اثناء المذابح وطلب ان يكافئهم جلالة السلطان فأيد جميع المندوبين طلبه محتفظين بحق ايقاف فؤاد باشا على اسماء غير اشخاص امتازوا بحسن سلوكهم . أمَّا مندوب فرنسا فشكا تباطوء حكومة جلالة السلطان بمعاقبة الاشخاص الذين اشتركوا في فواجع دمشق ولاسيما جميع المختارين أو رؤساء الاحياء الذين بقوا في مناصبهم وجمعوا ثروة وافرة بابتزازهم الاموال من المسلمين لانقاذهم من العقاب .

فوعد فؤاد باشا بالاهتمام باستحصال مكافاة للمسلمين الذين اجاروا المسيحيين وبمعاقبة الذين اساءوا معاملتهم اجابة لرغائب اللجنة .

فكرر مندوب فرنسا السؤَال الذي وجَّهه في الجلسة السابقة إلى فؤاد باشا بواسطة أبرو افندي عن الاحكام التي قضت بها محكمة بيروت الغير العادية على المأمورين العثمانيين والمشايخ الدروز . وأفاض في بيان غاية هذا الاستيضاح مبينًا انهُ لا يمكن الخلط بين خصائص اللجنة والمندوب العثماني في ما يتعلق بمعاقبة الجناة . فعلى اللجنة ان توجب قصاصهم واذا اقترحت المحكمة فرض عقوبات من طبقة ثانية على أشخاص تعرف اللجنة درجة ذنبهم وعظم مسؤوليتهم فليس لها ان تنقب بذاتها توصلًا إلى معرفة الاسباب المخففة الجرم التي عوَّلت عليها المحكمة انما على المندوب العثماني ان يوقف اللجنة عليها . ولمَّا كانت نصوص الاحكام لا تحتوي على ايضاحات وافية بهذا الصدد وليس فيها ذكر لاقل أمر من شأنه تخفيف عبء المسؤولية عن عاتق المأمورين العثمانيين . فاللجنة لا تزال موقنة ان التبعة واقعة عليهم إلى ان تبرز ادلَّة منافية . ولذلك يتعذر عليها ابداء رأيها في الاحكام التي عرضها عليها فؤاد

باشا وسألها حكمها فيها .

فردّ دولة المندوب العثماني انه خوّل محكمة بيروت الغير العادية استقلال الضمير التام والحرّية المطلقة فتجنب ان يضغط بوسيلة ما على احكامها على انهُ لا يجيز تنفيذها بتوقيعه إلاَّ اذا كانت مطابقة للمصلحة العامة وللعدالة وذلك بعد استشارة اللجنة . فهو لا يريد ان يدافع عن اشخاص أحالهم على المحاكمة كجناة انَّما يرى ان تفاوت العقوبات التي قضت بها المحكمة على المشايخ الدروز والمأمورين العثمانيين مبني على اعتقادها وجود تباين في درجة ذنب الفريقين ومطابقة احكامها لنص قانون الجزاء ممَّا يوجب القضاء بالاعدام على مرتكبي القتل أو المحرضين عليه فقط . فالمأمورون العثمانيون الذين حوكموا في بيروت لم يغمسوا أيديهم في المذابح ولم يحرّضوا عليها . بل ارتكبوا ذنبًا كبيرًا بتقاعدهم عن بذل مجهودهم لحفظ الراحة فأخلُّوا بواجبهم وخطاؤهم هذا ناتج عن عجز وضعف فلهذا لم يُعاقبوا بالاعدام الذي يقضى به على مرتكبي الجنايات ومثيريها بل عوقبوا بسجن القلعة المؤبد .

فعارضه الموسيو بيكلاربان المشير أحمد باشا لم يحرّض على مذابح دمشق ولم يقترف جناية بيده ومع ذلك أُعدم بعدل .

فردّ عليه المندوب العثماني ان أحمد باشا استسلم إلى التواني والاهمال في حين ان خورشيد باشا حاول العمل فلم يبقَ حاس منزله بل أبدى بعض النشاط وان كان غير كافٍ وعليهِ لا يمكن عدّه كشريك في الجناية وهو يستحق عقوبة شديدة غير الاعدام .

فقال الموسيو دي رهفوس انه لا يجد بونًا بين سلوك أحمد باشا وخورشيد باشا فالاول لم يحرّك ساكنًا والآخر تظاهر بالعمل تمويهًا وليس في ذلك ما يدعو إلى تخفيف جريمته .

وصرّح الموسيو نوفيكوف بانهُ يود تنويرًا لذهنه وارشادًا لضميره معرفة مقدار

جهل مأموري الحكومة سوء نتيجة الوسائل التي تذرَّعوا بها وقد غمض عليه كيف ان طاهر باشا الذي يدعي انهُ أمر قائد الجنود في دير القمر ان يسهر على حفظ الراحة في المدينة قد أمسى بعد بضعة ايام سبب المذابح .

وأسف المسيو دي رهفوس على ان الحكومة لم تفتش منزل طاهر باشا لضبط المراسلات المتبادلة بينه وبين مشايخ الدروز .

وذكر اللورد دوفرين ان خمسة الاف شخص ذُبحوا في الجبل في مدّة قصيرة من الزمن فمثل هذه الفاجعة الهائلة لا تحدث فجأةً دون ان يكون أثارها أحد انما يصعب الاهتداء الى المسؤول عنها دون انعام النظر في ملفّ اوراق المحاكمة وتمحيصها بالدقة وعليهِ فيقترح على رصفائه ان يغتنموا فرصة غياب فؤَاد باشا لنقد الاوراق التي سُلّمت اليهم ثم يرفعون لدولته نطاقة تتضمن بيان رأيهم الاجماعي

فأكد فؤَاد باشا براحة ضمير انه يعتقد ان عقاب السجن المؤَبد في القلعة المقضى بهِ على المأمورين العثمانيين هو كافٍ لانهُ يلي عقاب الموت ولذلك استغرب السؤالات الملقاة عليهِ إذ ان القضاة لم يتشيعوا للمأمورين المذكورين ولم يسعوا إلى ايجاد اسباب مخففة لذنبهم . فالعقوبة التي أشارت المحكمة بانزالها فيهم هي معظم ما يجيزه القانون على انهُ إذا كان لا بدّ من فرض عقوبة أشدّ قساوة فانهُ يضطرّ إلى استشارة الحكومة المركزيّة في الاستانة .

فجهر مندوبا فرنسا والروسية باستعدادهما لتأييد اقتراح اللورد دوفرين وأوضحا مجدداً ان اللجنة بعد ان اعترفت غير مرّة بان معظم تبعة كوائن لبنان واقعة على عاتق المأمورين العثمانيين لا يمكنها ان تبدّل رأيها بهذا الصدد الاَّ بعد ان يثبت لها جلياً خطاؤها .

فقال المسيو دي وكبكر ان ليس باستطاعته ان يتجاوز المهمة التي فوّضتها اليهِ حكومته وانه بعد مراجعة التعاليم التي زوّدتهُ ايَّاها لا يرى انهُ يجوز لهُ التدخل في

الاحكام التي قضت بها المحاكم العثمانية فلهُ وعليهِ ان يوجب قصاص الجناة لا طلب زيادة عقوبتهم وفي مذهبه انهُ اذا برَّأت المحكمة ساحة جانٍ فللجنة ان تطلب اعادة النظر في الحكم انَّما إذا اثبتت المحكمة الذنب المنسوب الى المتهم وقضت عليهِ بأعظم عقوبة ينصّ عليها القانون كما فعلت في الاحكام الخمسة التي اصدرتها يرى ان على اللجنة الاكتفاء بالعقاب الذي فرضته .

ومع انكاره على اللجنة الدولية صلاحية قضائية يعتقد ان في وسعها طلب ايضاحات جلية عن الاسباب المبنية عليها هذه الاحكام . ولا ريب في ان اللجنة تستنير بهذه الايضاحات فتدرك منشأ الكوائن الواجب عليها الاجتهاد لاتقاء تجددها بوضعها اسس تنظيم البلاد في المستقبل وهي غاية المهمة الموكولة اليهم وأعظمها شأناً. وعليهِ فهو يوافق على اقتراح اللورد دوفرين .

أمَّا مندوبو فرنسا والروسية وبروسيا فاحتفظوا بحق تمتع اللجنة الدولية بتمام السلطة المفوَّضة اليهم . فلها ان توجب العقاب ومفاد ذلك انهُ يحق لها ليس فقط ايجاب انزال العقاب في الجناة بل السهر على ان يكون العقاب مناسباً للذنب . ولا يمكن الفصل بينهما إذ لو كان غير ذلك لكفى المحكمة ان تقضي على كبار الجناة بسجن ٨ ايام حتى تُحرم اللجنة الدولية حق الاعتراض. وهذا الاستنتاج يثبت بجلاء انهُ يتعذر على رصفاء مندوب النمسا ان يجاروه إلى تأويله الغريب مهمة التحقيق الاجماعي الموكولة إلى اللجنة .

بيدَ انهُ لمَّا كان المسيو دي وكبكر قد صرَّح بقبوله اقتراح اللورد دوفرين كسائر رصفائه اتفق المندوبون على انهم ينعمون النظر في ملفّ اوراق الدعاوى ثم يسلمون إلى فؤاد باشا نطاقة اجماعية تتضمن بسط رأيهم في الاحكام التي قضت بها محكمة بيروت الغير العاديَّة على مشايخ الدروز والمأمورين العثمانيين . وقُضت

الجلسة الساعة الخامسة .

(عدد ٢٨٨ ملحق ٢ ص ٣٧٢ـ٣٧٥ . ودي تستا عدد ٧٥ ص ١٨٦ـ١٩١)

٩٢ – اللورد دوفرين الى السر بولفر في ٣ ك ١

(لقد سبق لنا ان اثبتنا هذه الرسالة في ص ٩٩ عدد ٤٧ كما وردت في الكتاب الازرق الانكليزي العادي عدد ٢٠٨ ملحق ٢ ص ٢٦٢ ثم طالعنا في الكتاب الازرق السرّي بعض زيادات رأينا وجوب نقلها هنا)

وقبل ان اجالي برضاءي النهائي رأيت من الواجب الاتفاق على كيفية السفر الى تلك المدينة (دمشق) لاسيما وقد كان بلغني ان المسيو دي بوفور اغتنم الفرصة فاقترح ان يصحبنا بفصيلة كبيرة من الجنود الفرنسويّة لمواكبتنا . فلم استصوب رأيه لاننا اقررنا على السفر الى دمشق بحجة ان وجودنا فيها يزيل مخاوف المسيحيين ويعيد اليهم الطمأنينة وقد تراءى لي ان ظهور المندوبين امام ابواب المدينة محاطين بقوّة اجنبية ليس من شأنه تحقيق هذه الامنية . وعليهِ خاطبت رصفائي بجزم معرباً عن اعتقادي الوثيق ان العادات الدولية ومقتضيات الظروف الحالية تقضي بعدم اتخاذ هذه الحيطة الغير اللازمة وبان ندخل دمشق محاطين بالحرس العثماني الذي لا بدّ للحكومة المحلية من ارساله لاستقبالنا مدفوعة بعامل المجاملة . فبادر المسيو بيكلار بما فُطر عليه من اللطف الى موافقتي . وعليهِ قدمنا دمشق مصحوبين فقط بجلاوزتنا (قوّاصتنا) وخدمنا .

واعترف بانهُ ساءني كثيراً الاضطرار إلى الالحاح بهذا الشرط الفظّ ولم ينظر أحد من رصفائي إلى هذا الامر نظري اليهِ وانا واثق بان اعتراضي على مواكبة الجنود الفرنسويّة لنا قد نسب إلى اسباب دنيئة . انّما أُؤكد لسعادتكم اني كنت

نطقت بذات الكلام لو كانت الجنود انكليزية .

(المحررات السرية عدد ٢٨٤ ملحق ٢ ص ٣٨٩ـ٣٩٠)

٩٣ – اللورد دوفرين الى السر بولفر في ١ ك ٢ سنة ١٨٦١ [اقتطاف]

لما كان قد سبق لي ان بسطت لدولتكم مشروعاً لتنظيم ايالة سورية باسرها أريد في هذه الرسالة ان اكاشفكم ببعض اراء بخصوص تنظيم لبنان فلو كانت غايتنا غير توطيد الراحة في الجبل لما ترددت في القول بان التنظيم الوحيد المواتي هو حرمان أهاليه من جميع امتيازاتهم الشاذة وجعلهم تحت مراقبة الحكومة التركية في سورية توًّا . ولا جدال في هذا الامر . فجميع الدماء التي سُفكت في سورية في مدى الـ ٢٥ سنة الاخيرة كان في الوسع حقنها لو بُسطت سلطة الاتراك على لبنان مباشرةً لان الطوائف المتعددة القاطنة فيهِ عاجزة عن حكم بعضها البعض او تولّي شؤونها الذاتية . فبينا كان القتال المستمرّ يروي اراضي النواحي المختلطة السكّان بالدم كانت الحرب ناشبة بين اهالي كسروان ومشايخهم ذوي الاقطاع فأمست اقطاعة كسروان المسيحية مرسحًا للفوضى ولارتكاب جنايات فظيعة . ولا تزال مدينة زحله لا تعترف بسلطة القائم مقام الماروني كما ان الروم الارثوذكس في جنوبي لبنان هم دائمًا على أهبة الاستعداد للاعتداء على اخوانهم الغير الارثوذكسيين كجيرانهم الوثنيين .

وبناءً عليهِ فاستقلال لبنان منافٍ لحسن ادارة الاحكام وانتظامها فيهِ وكل سعيٍ الى بسط سلطة الموارنة على الروم أو الدروز لسياسة ظالمة يتعذر اجراؤها .

لا شك في ان الدول الكاثوليكية ستقاوم كل فكرة ترمي إلى انتهاز فرصة تدخل اوربا انتصارًا للذين اكسبتهم المصائب التي حلّت بهم هذا الميل العظيم لحرمانهم امتيازاتهم وتركهم في حالة اليأس معرّضين لاعتداءات اعدائهم .

فهذا ما حدا بي إلى اقتراح جعل لبنان باشاوية يتولى شؤونها مسيحي تعينه حكومة سوريًّا المركزية اعتقاد انه احسن وسيلة للتوفيق بين ما يقضي بهِ الامتحان وبين مقتضيات الظروف الحالية ومن فوائد هذه الطريقة انها تشمل كل المسيحيين وتوّسع دائرة حكمهم وتلغي امتيازات الموارنة الخاصة وتمهد السبيل لانقاذ الاقلية الارثوذكسية من سيطرة ممقوتة وسلطة طائفة معادية لها .

أمَّا خصائص المأمور الذي يعين لادارة شؤون الجبل فلا تختلف عن التي يتمتع بها سائر باشاوات الايالة . ولمَّا كان الوالي ينتقيه وكان بقاؤه في الوظيفة متوقفًا على مشيئة الحكومة المركزيّة فلا يخشى ان يمسي حاجزًا في سبيل اشراف حكومة دمشق على لبنان وتولّي مراقبتها العليا وهي الوسيلة الوحيدة لاستتباب الراحة فيها . كما انهُ لمَّا كان ممتازًا ـ كما يمكننا ان نقدّر ـ بتهذيبه ومعارفه ويتسامى عن الاحقاد الكائنة بين الطوائف الهمجية الموكول اليه إدارة شؤونها لكونه اجنبي عنها فلا بدَّ لهُ من ان ينصب ميزان الانصاف ويبلغ حكومته درجة النزاهة المرغوبة .

ولا اعتقد انهُ يصعب وجود رجال اكفاء لهذا المنصب بين الاوربيين رعايا الباب العالي وفي وسعي ان اذكر اسمعيل باشا (الجنرال كميتي) كدليل على سهولة انتقاء رجل كفوء

ومع تعيين الباشا المسيحي على لبنان ينبغي انشاء مجالس على طريقة تأليف المجالس البلديّة يكون فيها لكل طائفة ومذهب نصيب في ادارة الشؤون المحلية وعليه نكون اوجدنا مناسبة لتمتيع الدروز بقسم من سلطتهم السابقة على قدر ما تجيز طريقة الحكم الموضوعة للايالة وفي الوقت ذاته نكون اولينا طائفة الروم الارثوذكسية المظلومة حتى اليوم حقوقًا مساوية في ادارة الجبل تستحقها نظرًا لعددها وكفايتها . وعندي ان هذه الطريقة هي الاكثر مناسبة للتوفيق بين المصالح المتشاكسة التي علينا الاقتصار على مراعاتها .

ومن ثمَّ ان هذه التسوية ترضي الرأي العام الكاثوليكي في فرنسا بعض الرضا وتهدم سيطرة الطائفة المارونية المضرَّة وتجعل العنصر المسيحي الرومي موازنًا لهُ وتضمن استقلال الدروز مدنيًا وتمهد للحكومة المركزية السبيل لمراقبة الجبل مراقبة تامة اسوةً بسائر اقسام الايالة .

واظن انهُ لا يمكن الحصول على نتائج مثل هذه بوسيلة أُخرى اذ لو اقترحنا بسط سلطة الحكومة التركية على لبنان مباشرةً دون قيد لما احتجت فرنسا والروسية وحدهما بل تشاركهما النمسا وسائر الحكومات الكاثوليكية في أُوربا .

هذا وان ترك القائم مقاميتين المتمتعتين بامتيازاتهما القديمة على حالهما يكون بمثابة كتابة عهد جديد لشيطان الشقاق ليظل سائدًا في الجبل في حين ان تسليم القائم مقامية المختلطة السكَّان الى الدروز دون انقاص امتيازات الموارنة لا يصلح طريقة الحكم القديمة إلاَّ قليلًا .

ويمكن ان يقال ان انشاء باشاوية في الجبل تهدم طريقة الحكم الاقطاعي القديمة بيدَ ان من الضلال الافتراض ان هذه الطريقة لم تكن ضربة على البلاد لان حالة الفلَّاحين المسيحيين تحت حكم أَصحاب الاقطاعات الدرزيَّة كانت تعسة ولم تكن حالة الفلَّاحين الدروز أفضل منها .

وعليه فابقاء الحكم الاقطاعي منافٍ لانشاء حكومة منظمة واذا شئنا نستطيع انشاء سلطة مركزية ذات سيطرة في دمشق بجعل زعماء الجبل المطلقي الحكم مأمورين مسؤولين وعلى كلٍ تبقى القرى الدرزيَّة تحت حكم مشايخها الوطنيين ويكون لهم في النواحي المختلطة نصيب في الادارة المحلية بنسبة عددهم وهذا الكلام ينطبق ايضًا على الاقطاعات المسيحية لو لم يكن قد أُسقط الحكم الاقطاعي فيها . (ملحق عدد ٢٣٥ ص ٣١٩ ـ ٣٢٠)

٩٤ — اللورد روسل الى السر بولفر في ١ منه

ان سفير فرنسا زارني منذ يومين وقال لي : « ان الامبراطور مستعد لاعادة جنوده من سوريًا في الاجل المضروب اذا كانت الحكومة الانكليزيّة تلحّ بجلائها بيدَ انهُ يلقي على عاتقهـا عبء المسؤولية اذا تجددت المذابح » فحكومة جلالة الملكة مستعدّة لان تحمل قسمها من المسؤولية مهما كان عبئه ثقيلًا لكن على نظّار الباب العالي ان يفقهوا واجباتهم وما يستهدفون لهُ من الاخطار.

أمّا واجباتهم فهي بذل ما يمكن من المساعدة لضمانة حيـاة سكّان سوريًا ووقاية اموالهم فينبغي عليهم ألاّ يظهروا عدم الاكتراث بما يقع من جنايات القتل متى كان القتلى من الطائفة المسيحية وان يتجنبوا الطمع في الارتشاء فيسلمون مقاليد سوريًا المزائد الاخير في سوق الاستانة السياسي ويطلقون لهُ يده في ابتزاز الاموال.

ولا اتمالك من الاعتراف بان الرسالة التي انفذهـا اللورد دوفرين إلى سعادتكم لا تدعو الى الاطمئنان كالتي سبقتها فعدم معاقبة كبار مجرمي الدروز الثابت اشتراكهم في المذابح والهياج السائد بين المسلمين والنصارى أيضًا ونزع السلاح من اتباع الامير عبدالقادر كل ذلك يقلق بال حكومة جلالة الملكة على المستقبل.

من الجلي ان وجود الجنود الفرنسويّة في سوريّة يزيد الهياج بدلاً من تخفيض غليانه . على انه اذا عقب خروج هذه الجنود تجدد المذابح واضطُرّ إلى استئناف احتلال البلاد في دائرة اوسع فلا يبقى لحكومة السلطان سبيل للاتكال على ثقة انكلترة في اقتدار الحكومة التركية وعدلها وانصافها . فهذه الاعتبارات هي بمكان عظيم من الاهمية تقضي عليكم ان تفهموا بصراحة الصدر الاعظم وعالي باشـا ان مواصلة صداقة انكلترة وعضدها للحكومة العثمانية متوقفان على ما يبديه من الصدق والحزم في هذا الصدد.

فاذا تغاضى الباب العالي عن نصب الاشراك لحكومة سوريًا الحديثة واستؤنف فتح عهد الرشوة في الاستانة واجترحت جنايات جديدة في دمشق والجبل فالحكومة الانكليزيّة تضن بمساعدتها وتجيز اتخاذ الوسائل القاطعة الناجعة التي يوجبها نداء الانسانية واستغاثتها .

(عدد ٢٢٢ ص ٢٨٣ـ٢٨٤ . ودي تستا عدد ٨ ص ٢٩٤)

٩٥ – فؤاد باشا الى عالي باشا في ٢ منه

ان القائد دي بوفور كتب الى حكومته يتهمني برفضي مساعدته التي توجبها الاستقامة واني عاونت الدروز على الهرب الى حوران . بيد ان ما اعهده في قائد البعث الفرنسوي العام من الصدق والشهامة يجعلني اعتقد انه لا ينكر اني وفيت المصلحة حقها بما ابديته من الحركات العسكريّة في الجبال طبقًا لما اتفقنا عليهِ .

وقد رضيت بمساعدته خارجًا عن التخوم المعينة في اتفاق باريس واذا ما كنت بما اجريت استغنيت عن الاستعانة بالجيش الافرنسي في الشام فهذا لا يعدّ عليّ جرمًا. وما قاله القائد المشاراليه عن فرار كثيرين من مشايخ الدروز إلى حوران لشكوى عليّ بأني سهلت لهم وسائط التملص من العقوبة التي كنت عازمًا على انزالها بهم.أمَّا ما فعلته قبل اجراء الحركات العسكريّة قبضًا على بعض كبار زعماء الدروز وسجني ١٥٠٠ منهم في مدى ثلاثة ايام يكذّب كل هذه الدعاوى تكذيبًا صريحًا . وعليهِ انتقل إلى تمحيص التهمة فاقول ما من احد يعرف البلاد وتكوينها ويتردد في الاعتراف بانه مهما كان السهر عظيمًا يتعذر سد طرق الهرب في وجه بعض افراد متفرقين او بعض عصابات عارفة بمفاوز تلك الجبال وشعبها فقد توليت ادارة الحركات العسكرية في الجبال مخاطرًا بذاتي لاقبض على المجرمين الذين هربوا وقد ادركت نحو مائتي رجل منهم وقبضت عليهم بشق النفس.وهذه المصاعب حملتني

على ان اتذرع بوسائل أخرى كللت بالنجاح ولست ادعي اني ممتاز بفنّ قيادة العساكر ولكني استشهد برجل مشهود لهُ بمعارفه الحربية الا وهو الفريق اسمعيل باشا (الجنرال كميتي) الذي كان الى جانبي في كل الحركات العسكريّة التي اجريتها وهو مستعد لنقض كل الانتقادات التي تُوّجه الى هذه الحركات .

(ملحق عدد ٢٦٣ ص ٣٤٧)

***

وفي ١٦ منه ارسل عالي باشا هذا الكتاب إلى موزوروس افندي سفير تركيًا في انكلترة وأصحبه بالرسالة الآتية :

اتشرّف بان ارسل اليكم في طيهِ صورة كتاب انفذه إليَّ صاحب الدولة فؤَاد باشا يدحض بهِ التهمة الباطلة الموجهة الى ارباب السلطة العسكريّة بمناسبة مطاردتهم الدروز في الجبل .

فتلطفوا ياحضرة السفير واستعينوا بهِ لازالة سوء وقع انباء غير صحيحة مع ان سلوك جنودنا خالٍ من كل شائبة واليه يعود الفضل بحسن النتائج التي اعترف بها الجميع . (عدد ٢٦٣ ص ٣٤٦)

٩٦ – اللورد كولي الى اللورد روسل . عن باريس في ٤ منه

قلت اليوم للموسيو توفنيل اني علمت بكل سرور من سيادتكم ان قد أُجيز للموسيو دي فلاهو ان يبلّغ حكومة جلالة الملكة ان الامبراطور مستعد لاستعادة جنوده من سوريّة في الميعاد المعين مع التصريح بانهُ اذا الحّت انكلترة بخروجها وتكررت المذابح تصبح مسؤولة عنها . فأكّد لي الموسيو توفنيل ما تقدم واردف انه تلقى منذ ذاك الحين أنباء من سوريّة حققت له ان الدول العظمى غير متفقة في هذا الشأن . فقد بحث المندوبون في إحدى جلساتهم في مسألة جلاء الجنود

الفرنسويّة فألحّ مندوبا فرنسا وبروسيا بوجوب اطالة مدة الاحتلال وارتأى مندوب النمسا تأجيل جلائها الى ما بعد انشاء حكومة منظمة في لبنان ولم يشر بسرعة خروجها سوى اللورد دوفرين .

وزاد الموسيو توفنيل انه يعتقد تعذر اجلاء الجنود قبل اقامة بعض السلطة في لبنان . وعلى كلٍ فامر القطع بهذه المسألة عائد لاوربا ومتى آن الوقت يكون مستعدًا للعمل وفقًا لرغائب الدول العظمى . وفي هذه الفترة تتجه كل المساعي إلى انهاء اعمال اللجنة على احسن صورة ولا يظن ان تأجيل سفر الجنود بضعة أسابيع ليس بامر ذي بال وان اطالة الاحتلال مدة قصيرة من الزمن توجب عقد اتفاقية جديدة.

فاجبته اني لا اشاطره رأيه فان الاتفاقية الموقعة في ٥ ايلول حددت أجل الاحتلال فلا يمكن تمديده دون رضا الباب العالي .

وفي اثناء الحديث كرر الموسيو توفنيل على مسامعي ان الامبراطور شديد الرغبة في استعادة جنوده واعرب لي في الختام عن أمله بان الاساطيل ستبقى على كل حال مدة في شواطيء سورية .

(عدد ٢٢٧ ص ٢٩٥ ـ ٢٩٦ ودي تستا عدد ٩ ص ٢٩٥ ـ ٢٩٦)

٩٧ ـ نشرة القائد دي بوفور في الجيش . عن المعسكر العام في بيروت بتاريخ ٨ منه

ان قائد جيش البعث يبادر الى اعلام الجنود التي يتشرف بقيادتها ان الامبراطور تنازل فأرسل اليه كتابًا يبتديء بهذه العبارة :

« ايها القائد العزيز . انه وان لم تسنح للجيش فرصة ليمتاز بالفوز ولكم لتقودوه إلى النصر فالمهمة الموكولة اليكم ليست بأقل من ذلك شرفًا . لان حماية شعب كبير من اعتداء أهل التعصب والفساد وتأمينه بمجرد حضور جنودنا الاخطار التي لا تزال تتهدده لهو عمل مجيد ومفيد كما وصفته . فارجوك ان تنوب عني بالثناء على من

يساعدونك على هذا الصنيع وقل لهم اني أُقدّر اخلاصهم حق قدره » .

فالقائد المترأس على جنود هذا البعث موقن بأن هذا الانعطاف والرضا الساميين ينشطان الجميع على الثبات في طريق الواجبات والتجرد والتفاني .

(عن الكتاب الاصفر الفرنسوي)

٩٨ – اللورد روسل الى اللورد كولي في ٩ منه

ساءني ما علمته من رسالة سيادتكم المؤرخة في ٤ الجاري ان الحكومة الفرنسوية عدلت عمّا ابلغتنيه بلسان المسيو دي فلاهو وقد تلقيت رسالة انفذها اللورد دوفرين الى السير بوافر تتضمن وصف ما دار من الكلام في اجتماع المندوبين الذي أشار اليهِ المسيو توفنيل فتعامون سعادتكم من مطالعة صورة هذه الرسالة التي ابعث بها اليكم ان مندوب النمسا قال في ١٧ ك ١ المنقضي انهُ لا يعتقد بوجوب بقاء القوّة الاجنبية في سوريًا بعد مضي شهرين وترون ان اللورد دوفرين جهر بان بقاء الجنود الاجنبية من شأنه عرقلة حكومة اعمال جلالة السلطان وان هذه الجنود قامت بوظائف رجال الشرطة وهي خارجة عن المهمة الموكولة اليها وانه يمكن اجلاءها عن البلاد حالاً دون جلب خطر . أمّا مندوبا فرنسا والروسية فطلبا تمديد اقامة تلك الجنود . وصرح مندوب بروسيا بان ليس لديه ما يحمله على التأكيد انه لا يوجد خطر اذا استعيدت الجنود على ان اللورد دوفرين يعتقد ان المندوب المذكور سيبدل رأيه بعد انعام النظر . وكثيرًا ما اكد لي سفير تركيًا ان حكومته تعتبر وجود الجنود الفرنسويّة كعقبة في سبيل توطيد اركان الراحة في سوريًا .

ثم ان عالي باشا يمثّل الموارنة والدروز كحزبين يفصل بينهما ليس المذهب والدين بل خصومة سياسية ويتهم الموارنة بانهم يريدون الايقاع بالدروز حتى في الذين لم يشتركوا في المذابح وقد جهر بان وجود الجنود الفرنسوية قد شجع الموارنة

وزاد جرأتهم واعتداءهم ويبقي العدوان والحزازات والبغضاء حية بينهم وبين الدروز. هذا وان افكار اللورد دوفرين لا تختلف كثيرًا عن اراء عالي باشا واني مرسل اليكم بصورة رسالة تتضمن ابداء هذا الرأي وان الطوائف المسيحية طلبت بواسطة اساقفتها اعدام ٤٥٠٠ درزي فانظروا كيف يبشر الاساقفة المسيحيون الشرقيون بالسلام والوئام بين الانام .

وعليه فالحكومة التركية التي يحضر ممثلها جلسة ١٨ ك ١ تطلب بالحاح اخراج الجنود بدعوى انها تساعد على تحريك دفائن الانتقام في صدور الموارنة وسائر الطوائف المسيحية .

وهنا يبدو لي اعتراض خطير ارجو سيادتكم الفات نظر الموسيو توفنيل اليه. ذلك ان الحكومة الفرنسوية قد اقترحت في شهر تموز المنقضي ارسال جنود اوربية إلى سوريًا فقبلت حكومة جلالة الملكة بذلك على شرطين أولاً ان الجنود الاوربية تعمل بالاتفاق مع فؤاد باشا المندوب العثماني ثانيًا ان اقامة هذه الجنود لا تتجاوز ستة أشهر . وبناء على قبول فرنسا هذين الشرطين حرضت حكومة جلالتها الباب العالي على قبول العضد الاجنبي لاعادة الامن الي سوريًا .فرضي على كره منه لوثوقه بهذين الشرطين .

ولم يبقَ لي ما اقول سوى ان جميع المندوبين الاّ مندوب الروسية متفقون على اهم قواعد النظام المراد وضعه لحكومة سوريًا ولي تمام الرجاء بان مندوبي انكلترة وفرنسا والنمسا و بروسيا وتركيًا يتفقون قبل ختام هذا الشهر على المواد التي اقترحها اللورد دوفرين والموسيو بيكلار بحيث لا يعد حاجة الى تمديد احتلال الجنود الاوربية المجاز في اتفاقية ٥ ايلول . ولكم ان تتلوا هذه الرسالة على مسامع الموسيو توفنيل (عدد ٢٢٨ ص ٢٩٦ ـ ٢٩٧ ودي تستا عدد ١٠ ص ٢٩٦ـ٢٩٧)

٩٩ - عالي باشا الى موزوروس افندي في ٩ منه

يستفاد من رسالة اللورد روسل التي ابلغنيها سفير انكلترة ان الحكومة الانكليزية تستصوب المشروع الذي وضعه مندوبها لتنظيم سوريّة في المستقبل وقوامه جعل سوريّة خديوية شبه مصر او مماثلة لولايات الدانوب فاننا نرفض هذا المشروع وننكر على اللجنة الاوربية حق التدخل في هذا الموضوع .

ولقد اطلعت سفير انكلترة على بيان التنظيمات العسكرية والادارية التي عزمنا على وضعها ويمكننا ان نكون مسؤولين عنها في مستقبل سوريّة وسأرسل اليك نسخة منها في البريد القادم . (عدد ٢٦٣ ص ٣٢٠)

١٠٠ - عالي باشا الى موزوروس افندي في ٩ منه

ان الباب العالي لا يمكنه القبول بمشروع اللورد دوفرين الذي يتناول سوريًا باسرها لجعلها حكومة منفصلة .

وانت تعلم اننا ما فتئنا قط نؤَيد القاعدة الرامية الى عدم قبول مداخلة اللجنة الاوربية الاّ في ما يختص بتنظيم شؤون لبنان بحيث لا يتجاوز البحث حدود الاتفاقيات المبرمة في سنة ١٨٤٥ وسارسل اليك قريبًا بصورة المشروع المتعلق بكيفية ادارة شؤون سوريًا بالمستقبل ونحن على يقين انه يحوز تمام الاستحسان وسترى ان هذا المشروع ينيل المسيحيين ذات الضمانات التي يوليهم اياها مشروع المعتمد الانكليزي دون اضراره لا بل الاخطار العظيمة التي تنشاء عن اقتراح المشار اليه . (عدد ٢٣٧ ص ٣٢١)

١٠١ – السر بولفر الى اللورد روسل في ٩ منه

رغبتم سيادتكم في معرفة الضمانات التي يستطيع الباب العالي تقديمها تأميناً على حفظ الراحة وصيانة المسيحيين فيما لو جلت الجنود الفرنسويّة عن سوريّا . وقد حادثت طويلاً بهذا الشأن فخامة عالي باشا . فقال لي انهُ سيبقي في سوريّا ٢٥ الف جندي منظم تُحشد من ٤ ايالات وهي دمشق وصيدا وحلب وأطنه ويرصد دخلها لدفع رواتب الجيش ونفقاته الأ قسم من عوائد جمرك بيروت المرتهنة بالقروض المعقودة قبلاً بحيث ان المبلغ المخصص لنفقات الجيش في سوريّا يفيض عن الحاجة . وزاد انهُ سينظم قوّة من الفرسان (الجندرمة) ويؤلف في المدن شرطة ينظم في عدادها المسيحيين .

وصرّح ايضاً بان اعادة بناء بيوت المسيحيين منوطة بكيفية جباية الغرامة المراد فرضها وهي قيد ابحاث الباب العالي وسيخبرني بما يقرّ عليه رأيه بعد يومين أو ثلاثة . بيدَ انهُ يرى ان الضريبة التي اقترح الموسيو اوتري جبايتها من دمشق تؤول إلى خراب هذه المدينة وهي ظالمة لانها تصيب خاصةً سكّانها الموسرين الذين قاوموا الفتنة . فلم اشأ الخوض في هذه المسألة قبل ان اقف على ما يصمم عليه الباب العالي .

أمّا بخصوص الخطة التي نهجها فؤاد باشا بحق الدروز على ما جاءَ في رسائل اللورد دوفرين ففخامته يشاطركم رأيكم مستنكراً هذه القساوة الشديدة وسيكتب إلى فؤاد باشا بهذا الصدد . (عدد ٢٤٥ ص ٣٢٦)

١٠٢ – صك الجلسة الثامنة عشرة في ٩ منه

في التاسع من كانون الثاني سنة ١٨٦١ اجتمع في بيروت كل المندوبين برئاسة

اللورد دوفرين نائب الرئيس ما خلا فؤاد باشا فقد ناب عنه ابرو افندي وفُتحت الجلسة الساعة الثانية ونصف وتليت ابحاث الجلسة الـ ١٦ فوافقوا عليها بعد ادخال بعض تعديلات فيها

ثم نهض المسيو بيكلار المندوب الفرنسوي واستوضح مستناب فؤاد باشا عن أمر حدث في الجبل وهو انهُ على أثر حدوث بعض اضطرابات في قرية العباديّة الداخلة ضمن القائم مقامية المسيحية ارسل أحمد باشا فصيلة من الجنود العثمانية فاحتلت القرية وابدى المعتمد السابق الايماء اليه استغرابه اقدام الحكومة العثمانية على اتخاذ هذا التدبير المجحف بامتيازات الجبل دون تنبيه معتمدي الدول وانهُ لا يرتاب ان لدى يوسف بك كرم جميع الوسائل اللازمة لحفظ الامن وعليه يريد ان يعرف سبب تسيير الجنود العثمانية الى العبادية واذا ما كانت باقية والى متى تظلّ فيها ويطلب الايضاحات الجلية على ما تقدم بيانه

فوعد ابرو افندي بابلاغ دولتلو فؤاد باشا استيضاحات المسيو بيكلار على انه ابدى بعض الافادات التي الجأت الى ارسال الجنود العثمانية . ذلك انهُ لمّا بلغ الحكومة خبر قتل اثنين من المسيحيين أمرت باجراء تحقيق فأسفر عن انهُ جُرح شخص واحد جراحًا خفيفة بضربة حجر .

أمّا ارسال فصيلة من الجنود إلى العبادية فسببه القلق الذي ابداه القائم مقام ذاته من أجل دسائس مدبرة واجتماع اكثر من الف درزي متألبين في ضواحي القرية المذكورة .

وزاد المعتمد العثماني ان القائم مقام كان قد ارسل اليها رجال الضابطة لاستيفاء متأخرات الاموال الاميرية فلما وصلوا العبادية انزلوا المعانت بالدروز واكرهوهم على تقديم بعض اشياء ولمّا اتصل الخبر بيوسف بك لم يتأخر عن اجبارهم على اعادة قسم منها بيدَ ان الدروز بهذه الفترة ان لنفاد صبرهم وان رغبة في التخلص من دفع

الضرائب لضيق ذات يدهم تفرقوا في الوادي المجاورة حيث يقضون النهار متسلحين في وهادها ولا يعودون الى بيوتهم إلاّ ليلًا . وعندئذٍ زرع الاهالي المسيحيون القلق في القلوب بتسلحهم واذاعتهم خبر تجمع الدروز. وكان ان أوقف فؤاد باشا قبيل سفره على هذه الحالة فصدر امره الى الوالي بالذهاب الى القرية المذكورة وتفقد شؤونها فجاءها وأحمد باشا وجمع الاهالي المسيحيين والدروز على السواء وبعد ان طمن الاولين وحرّض الآخرين على اشغالهم اكد لهم تأكيدًا في غاية الجلاء ان الحكومة والقائم مقام لن يسكتا عن تعدّي فريق من الاهالي على الآخر . ورغبةً في تطمين المسيحيين والدروز ارسلت الحكومة فصيلة من الجنود الى العبادية وستستقدمها منها فور زوال هذا القلق .

فاعترض المسيو بيكلار على هذا الكلام وقال ان المسألة بين أمرين أو ان يوسف بك كرم في وسعه ضمان استتباب الامن في القائم مقامية المسيحية وعليه يكون احتلال قرية العبادية قد جرى دون موجب او ان القوّات التي لديه غير كافية وعليهِ فمن أشدّ دواعي الاسف ان يكون المعتمد السلطاني عهد اليه بمهمة دون ان يمكنه من الوسائل الكافية لاتمامها .

أمّا اللورد دوفرين فيرى انه لا يجوز ابداء الرأي في مسألة احتلال الجنود العثمانية قرية العبادية إلاّ بعد التثبت من دقائق الحوادث التي جرت في القرية المذكورة وممّا علمه ان فؤاد باشا انفذ اليها كما إلى سائر الجهات مأمورًا موكولاً اليهِ بالبحث والتنقيب لايجاد اسلاب المسيحيين فرأى هؤلاء ألاّ يقتصروا على طلب اعادة ما سُلب منهم اثناء الاضطرابات الاخيرة وانّما تجاوزوها الى طلب استيفاء ديون قديمة تتصل بعهد احتلال الجنود المصرية . وكان ان ارسل يوسف بك كرم عددًا غفيرًا من الفرسان لمقاضاة الدروز هذه الديون فنزلوا في بيوتهم مدّة عدّة اسابيع مثقلين عليهم ولم يبرحوا القرية إلاّ بعد استنزاف موجوداتها وبقي واحد

منهم وهو الذي اساءَ الاهالي معاملته . وبناءً عليه يعتقد اللورد دوفرين ان المعتمدين يجدون في طلب المسيحيين الفجائي مقاضاة الدروز ديون متقادمة العهد وفي ارهاق جنود يوسف بك كرم اياهم السبب في ارسال الجنود العثمانيـة . فأوضح الموسيو بيكلار ان يوسف بك كرم انزل عقوبات بدنية شديدة برجال الضابطة الذين ارتكبوا المغارم في العبادية .

وأبان الموسيو نوفيكوف ان نظامات لبنان الحالية تجيز للجنود العثمانية احتلال موقع واحد من الجبل وهو بتدين وعليهِ فتسيير فصيلة من الجنود إلى العبادية دون طلب وكيل القائم مقام وبغير حاجة ملزمة يعدّ خرقًا للنظامات المضمونة من الدول التي لا يجوز تبديلها دون رضاهنَّ .

فأجاب ابرو افندي ان ليس في نية الحكومة الحاق أدنى مساس بالنظامات المذكورة انما من واجبها تسكين روع الاهالي حيثما تستدعي الحـالة بأرسال قوّة عسكرية توطيدًا لساطـة القائم مقام . أمَّا بخصوص اعتراض المسيو بيكلار على الحكومة ورميها بانها لم تعطِ يوسف بك كرم القوّة اللازمة فيجيب عليهِ ان الحكومة اعطتهُ قوّة يزيد عددها على كل القوّات التي أُعطيت للقائم مقامين المسيحيين حتى الآن

فألفت الموسيو دي رهفوس انظار اللجنـة الى الخلل في القبض على الدروز فجمهور من الذين أُتهموا لم يُوقفوا وفرَّ كبارهم لقاء رشوة دفعوها وقد لهج الناس بالضبَّاط الذين ارتشوا .

فأنكر أبرو افندي امكان حدوث هذا الامر .

أمَّا الموسيو بيكلار فجهر بانه يشاطر الموسيو دي رهفوس مخاوفه اذ كان من الواجب استدراك الذعر العام الذي استولى على الدروز وقطع سبل الفرار عليهم كما فعل الجنرال دي بوفور في إحدى الجهَّات .

وقال الموسيو نوفيكوف ان ٥٠٠ درزي مدوَّنة اسماؤهم في البيانات تمكنوا

من الهرب.

فأجاب أبرو افندي ان من الممكن ان يكون بعض أشخاص تمكنوا من الفرار لسبق تنبيه بعض المسيحيين اياهم.

واعلن اللورد دوفرين انه يجب ألاَّ يُثق بالاشاعات المتفشية على الالسنة اذ لا بدَّ من قيام بعض المصاعب في سبيل القاء القبض على جمهور كبير وليس من الغريب ان يكون كبار الجناة لاذوا بالفرار قبل الجميع وهو يغتنم هذه الفرصة السانحة لتوجيه عناية رصفائه الى الطائفة الدرزيَّة التي أمست لا تطاق وتنذر باضمحلالها العاجل.

فاعرب مندوب فرنسا عن أسفهِ على ان التباطوء في انزال العقاب في جناة الدروز واستيفاء الغرامة اوصل الدروز الى هذه الضيقة التي لا ترضي العدالة ولا تعيض المسيحيين خسائرهم وعليهِ فيكرر ابداء تمنياته ان يُبادر عاجلًا الى اعدام كبار الجناة ليكونوا عبرة لغيرهم والى تسوية مسألة الغرامة حتى إذا أُتمَّ هذان العملان وخُتمت المحاكمة يتساوى الدروز بالموارنة ويُصلح بينهم.

وبيَّن المسيو نوفيكوف ان مسألتي العقاب والاعاضة مرتبطتان ببعضهما فمن الضروري تسييرهما معًا.

فأجاب ابرو افندي ان اباء المسيحيين المثول امام محكمة المختارة لاداء شهادتهم وتقديم أدلَّة على صحة الذنب المنسوب الى الاشخاص المسجونين بناءً على شكاويهم أو اثبات هويتهم يبطيء ادراك غاية الوسائل التي تذرَّع بها فؤَاد باشا بالسرعة المرجوَّة.

وجهر اللورد دوفرين بانهُ موقن بان هذا الرفض قد اوجبه الاساقفة على المسيحيين بغية حمل فؤَاد باشا على اعدام الـ ١٢٠٠ شخص الذين دوَّنوا اسماءهم في لائحة البيان الاول وعدُّوهم في مصاف كبار الجناة.

فردَّ المسيو نوفيكوف على اللورد دوفرين ان الاساقفة الذين طُلبت وساطتهم لجميع اسماء المتهمين وتقديم بيانات بها لم يتجاوزوا ما سُئلوه انقياداً لواجبات ضميرهم

وأوضح الموسيو بيكلار انهُ تحقق ان الاساقفة المذكورين لم يمنعوا أبناء مذهبهم من اجابة دعوة فؤاد باشا بل انهم حرَّضوا كثيرين منهم على المثول أمام المحكمة فاذا كان المسيحيون تخلفوا عن الحضور فذلك لان ثقتهم بمحكمة المختارة اضعف من ثقتهم بمحكمة بيروت ولمَّا كانوا يرتابون في مصير المحاكمة فقد شاءوا محاشاة تعريض ذواتهم للخطر .

فقال المسيو دي رهفوس انه لمَّا كان اتفق على جعل عدد المراد اعدامهم قليلاً فيستطيع فؤاد باشا ان يكتفي بشهادات المسيحيين الذين لبوا دعوته .

فحدَّث المسيو دي وكبكر عن اعتقاده ان سبب امتناع المسيحيين عن المثول امام المحكمة لتأدية الشهادة غير ناشيء عن خوفهم او افتراض ضغط الاساقفة عليهم بل عن عاطفة خاصة بشعوب هذه البلاد الذين لم يألفوا حتى الان طرق المحاكمة المنظمة فهذه هي اوَّل مرَّة تجرى المحاكمة على سنن العدالة ويعاقب الجاني بموجبها.

ثم سأل مندوب فرنسا ابرو افندي عن بعض اعمال أتاها أمين باشا والي دمشق الجديد فور وصوله . فقد الغى مجلس الايالة وجدد انتخابه بواسطة منتخبين عينهم لهذه الغاية فكانت نتيجة هذه الطريقة ان حُرم عضوية هذا المجلس رجال ذوو نزاهة ابقاهم فؤاد باشا وفي مقدمتهم صالح المحايني وهو رجل كبير بما له من المنزلة وبما اتصف به من جميل الخلال اذ انه أجار عدداً كبيراً من المسيحيين في اثناء المذابح فحرمان هذا الرجل النبيل منصبه من شأنه ان يزيد في جرأة مسلمي دمشق وجماحهم ولمَّا كانت تبعة هذا الانتخاب واقعة على عاتق أمين باشا فيأسف على ان فؤاد باشا لا يرسم لوالي دمشق الجديد خطة اكثر مطابقة لنيَّاته .

فأجاب أبرو افندي انه يجهل هذه الامور بيدَ انه ينكر منذ الان على اللجنة

حق انتقاد اجراءات السلطة المحلية كتسمية اعضاء مجلس الايالة الموضوع تحت رئاستها أو حرمان اشخاص آخرين اشغال منصب فيه والفت الانظار الى انه لا يعرف ان للاجانب حق التدخل في مثل هذه الانتخابات في تركيا ومع ذلك لا يرتاب بان المندوب العثماني السامي سيوصي الحكومة المحلية في دمشق بالشخص المشار اليه نظرًا لحسن معاملته المسيحيين .

فردّ عليه المسيو نوفيكوف ان للجنة مع قطع النظر عن مسألة الانتخاب ان تلفت الانظار الى ما كان لحرمان صالح آغا محايني منصبه من سوء التأثير في عقول الاهالي .

وزاد الموسيو بيكلار انه لا يعترف بامكان تضييق نطاق الحقوق المخولة إلى اللجنة . ففؤاد باشا يظل متمتعًا بسلطة مطلقة الى ان يتم تنظيم سوريًا ويكون للجنة في هذه الفترة حق مراقبة جميع أعمال الحكومة ولذلك قد عمل بهذا الحق في انتقاده أعمال امين باشا .

وفضت الجلسة الساعة الرابعة وثلاثة أرباع الساعة .

(عدد ٢٨٨ ملحق ٣ ص ٢٧٥ ـ ٣٧٨ ودي تستا عدد ٧٧ ص ١٩٣ ـ ١٩٧)

١٠٣- اللورد كولي الى اللورد روسل فى ١١ منه

اني عملًا باشارة سيادتكم اطلعت الموسيو توفنيل على رسالتكم المؤرخة في ٩ الجاري بخصوص شؤون سوريًا واستعادة الجنود الفرنسوية منها .

فقال لي الموسيو توفنيل ان روايتي الموسيو بيكلار واللورد دوفرين عمّا دار من الجدال في الجلسة الغير الرسمية التي عقدها المندوبون في ١٧ ك ١ المنقضي لا تنطبق على بعضها . ثم طلب دولته رسالة الموسيو بيكلار وتلاها على مسامعي وفيها ان مندوبي الروسية وبروسيا صرّحا بوجوب اطالة مدّة احتلال الجنود الفرنسويّة .

ويرى الموسيو بيكلار ان العبارات التي فاه بها مندوب النمسا تدل على انهُ يرجو ألاَّ يبقى لزوم لبقاء الجنود الفرنسوية بعد مضي ستة أشهر لا انهُ واثق بانهُ لا يعد فائدة من بقائها بعد انتهاء هذا الاجل. وان الموسيو بيكلار بعد ان سمع كل الآراء ومال الى رأي مندوبي الروسية وبروسيا جهر بان أفضل وسيلة لتسهيل السبيل لجلاء الجنود هو السعي إلى تأليف حكومة مسؤولة في لبنان ليمكن الاستغناء عن الجنود الاجنبية.

وقال لي الموسيو توفنيل انه يشاطر الموسيو بيكلار رأيه لكنه اوضح لي انهُ موقن بتعذر انشاء حكومة قويّة في لبنان نظرًا إلى حالة تركيًا الحاضرة. وزاد ان حكومة الامبراطور كانت مصممة النية على انفاذ رسالة إلى جميع الدول العظمى فور وصول بريد سوريّة تستلفت فيها انظارهنَّ الى اتفاقية ٥ ايلول وتستشيرهنَّ في استعادة الجنود ولا تبدي رأيها بل تعول على الخطة التي تضمّنها الدول أجوبتها. فاجبته ان اراء الدول لا تقوى على تبديل شروط الاتفاقية وان صدق الحكومة الفرنسويّة يوجب عليها ان تستعيد جنودها بعض انقضاء الاشهر الستة.

فلم ينكر الموسيو توفنيل ذلك بيدَ انهُ اردف انهُ لمَّا كان يعتقد في ضميره وذمته ان جلاء الجنود يعقبه مذبحة أعظم من التي تدخلت اوربا من جرَّائها أو نهوض جميع الطوائف وشقها عصا الطاعة على حكومة السلطان وعليه فحكومة الامبراطور لا تريد ان تأخذ على عاتقها الانفراد بالعمل في هذه المسألة وان جل رغبة الامبراطور استعادة جنوده من سوريّة بأقرب آن لكنه يلحّ في وجوب انشاء حكومة منظمة في لبنان ليتسنى ارجاع الجنود.

فطلبت اليه ان تُستقدم الجنود الفرنسويّة من داخلية البلاد على كل حال و تُحشد بأقرب ما يكون من السرعة في بيروت لان وجودها في الجبل يساعد فقط على

تشجيع الموارنة واغضاب الدروز.

(عدد ٢٣٢ ص ٣١٧ ـ ٣١٨ ودي تستا عدد ١١ ص ٢٩٨ ـ ٢٩٩)

١٠٤ – السير كرامبتون الى اللورد روسل . عن بطرسبورج في ١١ منه [اقتطاف]

اني ائتمارًا باشارتكم في رسالة سيادتكم المؤرخة في ١٨ المنقضي بادرت إلى ابلاغ البرنس غورتشا كوف رسالة اللورد دوفرين الى السير بولفر المتضمنة بسط اراء سيادته في أفضل الطرق لانشاء حكومة في سوريّة واعلمته ان حكومة جلالة الملكة قد استصوبت مشروع اللورد دوفرين وترى انهُ اذا عُول عليه يجب ان يعين والي سوريّة بمعرفة الدول الخمس .

ولمّا سلّمت الى البرنس غورتشا كوف هذه الرسالة تاطف فأطنب في الثناء على اللورد دوفرين وامتدح من نهجه طريق المسالمة قيامًا بالمهمة التي وكلتها اليه حكومة جلالتها وزاد ان الاتفاق التام سائد بين اللورد دوفرين والمندوب الروسي ثم وعدني دولته بانعام النظر في مشروع اللورد دوفرين وايقافي على رأيه فيه بكل جلاء

ولمّا ذكّرته أمس بوعده كرر عبارات الثناء على اللورد دوفرين لكنه اردف انهُ مع وثوقه التام بحسن نيّات سيادته وتقديرها حق قدرها ووضوح ارائه ونزاهتها وصوابها في ما يختص بالشرور المنتابة هذا القسم من السلطنة العثمانية لا يمكنه ان يوافق على العلاج الذي ارتآه . اذ لم يسبق ان سُعي إلى بسط السلطة التركية على بلاد لم تحكمها كما في مسألة جنوبي جبل لبنان . ويعتقد ان ذلك يزيد الشرور المشكو منها ولا ينال استحسان الحكومة الروسية . (عدد ٢٥٠ ص ٣٢٧)

١٠٥ – المستر لوثر الى اللورد روسل . عن برلين في ١٢ منه

حادثت اليوم البارون شلينيتز في شؤون سوريًا فأخبرني دولته بان قد تراكمت

عليه كثيرًا الاشغال في هذه المدّة بحيث لم ينفسح لهُ الوقت الكافي لانعام النظر في هذه المسألة لكنه يرى ان الوقت لم يحن لخروج الجنود الفرنسويّة من سوريّا. فتلوت عليهِ حينئذٍ بعض فقر من رسالة سيادتكم الى اللورد كولي المؤرخة في ٩ الجاري المتضمنة في ختامها العبارة الآتية : « ان مندوبي انكلترة وفرنسا والنمسا وبروسيا وتركيًا يتمكنون قبل آخر هذا الشهر من الموافقة على الـ ١٥ مادة التي اقترحها اللورد دوفرين والمسيو بيكلار .

فأجاب دولته انهُ لم يبلغه ان المندوبين اتموا القسم الاوفر من أعمالهم وانهُ لا يدافع عن اطالة مدة احتلال الجنود الاجنبية سوريًا وان المندوبين أجدر بالقطع من غيرهم في ما اذا كانت قد وُطدت السلطة في سوريًا بحيث صار يجوز اخراج هذه الجنود منها حتى اذا كان لم يحن الوقت المناسب فالذين يشيرون بجلائها يتحملون أشدَّ المسؤولية .

فقلت لهُ اذ ذاك ان حكومة جلالتها تريد تحمل قسمها من هذه المسؤولية على شرط ان نظّار الباب العالي يفقهون واجباتهم والاخطار التي يتعرضون لها وتكلمت بمعنى الرسالة التي انفذتموها سيادتكم الى السير بولفر في أوّل الجاري .

(عدد ٢٣٤ ص ٣١٨)

١٠٦ — اللورد دوفرين الى السر بولفر . عن بيروت في ١٢ منه

يسوءني ان اخبر سعادتكم بان قد اتصلت بي حديثًا شكوى دروز المتن إحدى النواحي المختلطة السكّان في القائم مقامية المسيحية من اعتداءات اتباع يوسف بك كرم وجورهم. ويظهر ان مأمورًا تركيًا جاء إلى قرية العباديّة منذ شهر للتفتيش عن الاسلاب وبعد ان استعاد كل ما ظنَّ انهُ منهوب إلى اصحابه اوعز الى مسيحيي هذه القرية ببيان ما بقي لهم من الديون في ذمة الدروز جيرانهم وتقدم الى يوسف

بك كرم بارسال عدد من رجاله المسلحين إلى بيوت السكّان للتعجيل في جباية الديون فنشأ عن هذا العمل مظالم عديدة ولُفّقت الدعاوى وأُحيت مطالب سقطت بمرور الزمان حتى انه طولب دروز بدفع أموال زُعم انهم استلفوها في عهد حكومة محمد علي فشكا هذا الشعب التاعس هذا الحيف على غير طائل . فجنود يوسف كرم أقامت ذاتها مقام القضاة وأخذوا يحبسون كل من يقيم الحجة ضد أعمالهم متهميه بالاشتراك في المذابح الاخيرة . وبعد ان سلبوا الاهالي كل اموالهم انتقلوا إلى قرية أخرى حيث استأنفوا ذات الخطة نهبًا وبلعًا .

ولحسن الحظ علمت بالحادثة حالاً بفضل سهر الكولونيل برنابه فتوفقت إلى استمالة القائم مقام المسيحي وحمله على أخذ التحوطات اللازمة . واعتقد اني استدركت تكرار وقوع مثل هذا الجور بيدَ اني شئت ان اعلم سعادتكم بالروح السائدة هنا ليتسنى لكم ان تتصوروا سوء مصير الدروز فيما لو تُركوا معرّضين لاعتداء الموارنة . (عدد ٢٥٥ ملحق ٢ ص ٣٣٣)

١٠٧ - ومنه اليه في ١٢ منه

اتشرف فاخبر سعادتكم بان فؤاد باشا غادر بيروت الى المختارة في ٤ الجاري ليشرف على محاكمة سجنى الدروز الذين اتهمهم الاساقفة وأعيان المسيحيين بارتكاب الجنايات . وعند مرور دولته بدير القمر أحاطت به جماعة من النساء المسيحيات طالبات اليه ان ينتقم لهنّ من سفّاكي الدماء وقد دُبّرت مظاهرات مثل هذه في اماكن مختلفة . وقد كتب إليّ الماجور فرازر ينبئني بان دولته بات قيد الحيرة من جرّاء رفض روساء المسيحيين الذين سلّموا اليه بيانات باسماء المتهمين تقديم الشهادات اللازمة لاثبات الجناية على هولاء المتهمين وهم يقولون : « ان الجميع يستحقون عقاب الموت ولا حاجة الى ان نؤدي شهادات على كل شخص بمفرده » .

ولمّا اتصل بي ما تقدم اوصيت دولته بان يعلن عزمه على اطلاق سبيل جميع الذين لا يُشهد عليهم بمدى اسبوع واحتججت ضد هذا السلوك الملتوي لدى بعض رصفائي الحائزين ثقة الاساقفة. ثم علمت ان دولته اقنعهم بان يقدموا الشهادات الافرادية. بيد انهُ يبقى علينا ان ننظر في قوّة الادلّة التي جمعها الاساقفة المشار اليهم وعهدوا بتقديمها إلى اكثر من الف من اتباعهم. ان جميع ما شاهدته يجيز لي ان اعتقد ان قد كتبت اسماء المتهمين في البيانات عن غير تروٍ او لعداء شخصي. وفي وسعي ان اذكر تأييداً لهذا الظن اني اضطررت الى التدخل ثلاث مرّات لمنع سجن رجل مشهور انه كان مقيماً في بيروت في خلال الاضطرابات بتهمة ارتكابه جريمة القتل في دير القمر كما ان كثيرين من اعيان الفرنسويين والانكليزيين والاميركيين فعلوا مثلي في حوادث مشابهة.

ان وجود الماجور فرازر في المختارة والوسائل الاخرى التي احتطت بها اتقاء كثرة سفك الدم دون عدل ارجو ان تساعد على معاكسة روح الانتقام الذي اظهره الاكليروس الماروني وشركاؤه بحيث اتمكن في وقت قصير من تبشير سعادتكم بان كبار الجناة فقط عوقبوا على جناياتهم وان قد أُعلن عفو عام وان باقي الطائفة الدرزيّة التاعسة أصبح بمأمن من كل مطاردة وجور. (عدد ٢٥٥ ملحق ٤ ص ٣٣٤)

١٠٨ – الماجور فرازر الى اللورد دوفرين . عن المختارة في ١٠ منه [اقتطاف]

انهُ ولئن كانت المهمة التي تشرّفتُ بمرافقة فؤاد باشا من اجلها في لبنان لا تزال في أوّل عهدها أرى من واجبي ان انبيء سيادتكم بما هو جارٍ وبالعقبات المقامة في سبيل سعي دولته دون انجاز معاقبة الدروز وفقاً لما أقرّت عليهِ اللجنة الدولية.

فقد حشر هنا ٧٠٠ إلى ٨٠٠ سجين درزي من عدّة انحاء في لبنان وشرقي لبنان – وهم من الذين دوّن رؤساء الطوائف المسيحية اسماءهم في بياناتهم بتهمة الاشتراك

في المذابح الحديثة كسفاحين أو محرّضين - ولمّا كان دولته راغبًا في ان يحصر عدد المراد اعدامهم في الذين عُرفوا باقتراف الفظائع الهائلة فقد ألّف لجنة مختلطة من المأمورين الملكيين والعسكريين لاجراء بحث دقيق في التهم ليهتدي الى كبار الجناة ويتسنى لهُ افرازهم عن الباقين .

فلمّا دعت هذه اللجنة المسيحيين للمثول امامها ليرشدوها الى كبار الجناة وتقديم الادلة المثبتة هذه التهمة رفضوا جميعًا بصوت واحد تسميتهم او تأدية شهادة على كل سجين بمفرده بحجة ان جميعهم جناة ويستوجبون عقاب الموت . وقد قدمت جماهير أخرى من المسيحيين وقالوا ذات القول .

وقد صادفت الان رسولاً في هذه المدينـة يجول بين الشهود الآتين لاداء شهادتهم على مقتل اقاربهم فيحضهم على كتمانها وتسليم أُمورهم ليد رؤساء طائفتهم في بيروت مهوّلاً عليهم بانهم اذا فعلوا الخلاف تقتصر الحكومة على اعدام بضعة دروز فيحرم المسيحيون الترضية التي يرجونها . فبدا لي ان القي القبض على هـذا الرجل وهو يتوقد ذكاءً ثم رأيت من جهة أُخرى اني اذا استخدمته اتمكن من احباط مسعاه وفي الوقت ذاته اتخذه واسطة لمفاوضة مديري هذا العمل فعوّلتُ على هذا الرأي وحاولت اقناعه بان المسيحيين لا ينالون غايتهم اذا استمرّوا على هذا النهج . واظن اني أصبت بعض النجاح . ثم سألته ان يخبر رؤساءه بانهُ إذا لم تُبرز الادلّة امام المحكمة التي ستبدأ قريبًا بمحاكمة السجنى يُبرّأون لا محالة . ويعتقد فؤاد باشا ان رؤساء الطوائف في بيروت اشاروا باتباع تلك الخطة على أمل انه إذا لم يُحكم بالاعدام على الجمهور يتسنى لهم ان يطلبوا اقصاء جميع الذين اتهموهم عن لبنان وكان عددهم في البيان الاول ٤٥٠٠ درزي ولمّا رفضه فؤاد باشا لعدم صوابيته أُنقص إلى ٢٠٠٠ منهم وهو يشمل جميع اعيان الدروز على وجه التقريب .

وقد طلب دولته منذ مدة ان يُرسل إلى هنا اثنان على الاقل من كل قرية

قُبض فيها على الدروز يعرفان بالجنايات المنسوبة اليهم فاذا وصل هؤلاء الشهود اليوم كما يرجو دولته على انه لا يتوقعه تبدأ المحاكمة غداً لان التحقيق انتهى أمس مساءً

وقد استوضحت سجني الدروز لاجمع ادلة يمكن استخدامها لنقض الشهادات التي تؤدى بحقهم فنجحت ومنذ وصولي الى هنا جرى لي غير مرّة حديث مع الدروز في التهم الموجهة اليهم وفي حالتهم الحاضرة فجهروا تبرئةً لسلوكهم في السابق ان المسيحيين هم الذين بدأوا بالحرب اذ كانوا يعتدون عليهم دون انقطاع بقصد ابادتهم أو اخراجهم من لبنان وانهُ لو كان المسيحيون توفقوا إلى الاستظهار على الدروز لفعلوا بهم كما هم فعلوا . وهذا القول يشابه ما قاله لي حديثًا المسيحيون ذاتهم . وعدا ما تقدم فان الدروز بغية تخفيف شدة القصاص عنهم يقولون أيضًا ان عدد الذين قُتلوا منهم يتجاوز الالف خلا الجرحى وهم كثيرون ليس فقط في أثناء الاقتتالات بل بعدها فان المسيحيين حرقوا قراهم وقتلوا عن عمد جميع من وقع منهم في قبضة يدهم . وقد وعدوني بتقديم بيان مطول اثباتًا لقولهم . ومتى سلّموه إليّ ابادر الى ارساله لسيادتكم . (ملحق عدد ٢٥٨ ص ٣٤٢)

١٠٩ ــ اللورد دوفرين الى السير بولفر في ١٣ منه [اقتطاف]

سبق لي منذ مدّة ان ألفتّ انظار سعادتكم الى الظلم وضروب الجور التي يسعى المسيحيون القاطنون مع الدروز الى انزالها بالامة الدرزيّة جمعاء والى ظمأ الانتقام المستولي ليس فقط على طبقات الشعب الغير المهذبة بل على رؤساء دين الطائفة المارونية ذاتهم وقد اوضحت لكم رأيي في رسالات متتالية عند وصفي لسيادتكم الوسائل المتعددة التي تُذرع بها لطرد الدروز أو ابادتهم منذ أخذ رعاع المسيحيين يحتفلون بساعة ظفرهم باقترافهم عن عمد سلسلة فظائع كالتي ذاقوها الى ان طلب الاساقفة المسيحيون القضاء على ثلثي شبّان الدروز .

وشدّ ما كان دهشي يوم الاثنين السابق لما اغتنم المندوب الفرنسوي فرصة عقد اجتماع خاص فاستأنف فتح باب البحث في القواعد التي يجب ان نبني عليها تنظيم لبنان فاقترح توحيد حكومتي القائم مقاميتين في يد امير ماروني من الاسرة الشهابية وتأييدًا لقوله اسهب في بيان كون غاية مهمتنا الرئيسية ضمان فوز المسيحيين في الجبل وبان لبنان كان يتمتع بعهد ذهبي عندما كان يدير شؤونه الامير بشير الكبير. فانحاز مندوب النمسا إلى رأي المسيو بيكلار.

ومع ما تولاني من الدهشة من هذا الاقتراح الفجائي المخالف لمنطوق المواد التي سبق قبولها وشاء الموسيو بيكلار تلاوتها على اللجنة باسمنا كلينا اقتصرت على القول ان الواجب يقضي عليّ بداءة ذي بدء ان انكر عليه قوله ان الغاية التي أُوعز الينا بادراكها هي انجاح السيطرة المسيحية أو المارونيـة والاجحاف بمصالح سائر مواطنيهم الحيوية بل بالعكس قد أُرسلت اللجنة لايجاد أفضل الوسائل لوضع حدّ للاقتتالات بين قبيلتين همجيتين بوضع ترتيب يضمن رفاهية الاهلين على السواء.

ثم اوضحت ان محاولة اعادة طريقة حكم مماثلة لحكم الامير بشير لهي من الاغلاط التاريخية المجلبة الخراب. ان الامير كان حاكمًا جائرًا همجيًا قاسيًا ذا حزم نصفه مسلم وربعه مسيحي والربع الآخر درزي واعترف بانه تمكن من اخضاع الجبل بقتله اعداءه وسمله اعين مقاوميه ونشره الارهاب بين رعاياه. بيدَ انه من الضلال التصور انه لمّا كان هذا الرجل منفردًا يتمكن أحد من سلالة هذه الاسرة المنحطة وهو آلة في يد الاكليروس من كبح جماح جميع هذه العناصر المضطربة. وختمتُ قولي باني لمّا كنت موقنًا بذمتي وضميري بان من الظلم تسليم الامة الدرزية إلى حنق طائفة معادية لها والقائها بين براثنها كما ينشأ عن اقتراح المسيو بيكلار ينبغي عليّ ان ارفض الجدال في هذا الامر. واني إذا احتجت إلى دليل على ما يصيب الدروز في ما لو سُلّط اعداؤهم عليهم فسلوك الاساقفة الموارنة هو كافٍ لفتح عيني.

واردفت ان جل رغبتي الاتفاق على وضع تدبير عادل وقد سبقت الجميع الى الاقرار بعدالة طلب الموسيو بيكلار ان ترفع سلطة الدروز عن مواطنيهم المسيحيين حتى اني سألت حكومتي ان توافق على اقتراحه المؤذن بتوحيد حكم القائم مقاميتين وتوليته باشا مسيحي عليهما على شرط ان يحتاط لعدم تشيع هذا الباشا لابناء مذهبه المتعصبين أو خيانته صوالح جلالة السلطان .

بيدَ اني لااستطيع ان ارضى باستمرار جور طائفة همجية على اخرى في النواحي المختلطة ولا بانتقال سلطة من يد وثنيين إلى يد من يدعون انهم مسيحيون.

فصرَّح إذ ذاك مندوب بروسيا برأيه وقوامه انه إذا عُهد بحكومة لبنان الى باشا مسيحي يقتضي ان يكون غريبًا عن البلاد بنجوة من تأثير ذوي النفوذ المتعصبين فيه وعقبه المسيو نوفيكوف فارتأى ان تكون السلطة الاجرائية في لبنان بيد الوطنيين فيتناوبها كل سنة ماروني و روم ارثوذكس . وعلى هذا ختم الجدال .

(عدد ٢٥٥ ملحق ٥ ص ٣٣٥ـ٣٣٦)

٩١٠ – اللورد دوفرين الى اللورد روسل في ١١ منه

اني عطفًا على جوابي على سؤال دولتكم عن عدد سكان لبنان ارسل اليكم بيانًا توفق الى وضعه المستر روجرس امدَّته بهِ قنصليتا النمسا وانكلترة وجمعه من تنقيبه بذاته . وعند معارضة عدد الطوائف ببعضها يجب ألاَّ يغرب عن البال ان الروم الكاثوليك اكثر اتحادًا وارتباطًا بالموازنة باميالهم الدينية ومصالحهم الوطنية من الروم الارثوذكس . (عدد ٢٥٦ ص ٣٣٦)

٩١١ – نائب القنصل روجرس الى اللورد دوفرين في ١٢ منه

اتشرف فانبئكم بان قد أُتيح لي منذ بضعة ايام محادثة المسيو دي وكبكر

قنصل النمسا العام فاطلعني على احصاء سكّان القائم مقاميتين المسيحيـة والدرزيّة وقد دققت فيه فوجدته مطابقاً لما تلقيته من غير مصدر وسلّمت إليّ قنصلية انكلترة العامة احصاء سكّان شرقي لبنان وقد نظمت جميع هذه الاحصاءات بشكل جدول (١) اتشرف بارساله في طيهِ إلى سيادتكم .

بيدَ انهُ لمّا كان الشرقيون ينفرون من تسجيل اسماء مواليدهم او احصاء عددهم فيتعذر الحصول على احصاء صحيح حتى انهُ ليس لدى الحكومة احصـاء صادق يعتمد عليهِ ومع ذلك يسرّني ان اقول ان المستر سيريل كراهام ولهُ خبرة كبيرة بشؤون الجبل لطول مدّة اقامته فيه صرّح لي بان هذا الجدول قريب من الصحة على قدر الامكان . (عدد ٢٥٦ ملحق ١ ص ٣٣٦)

١١٢– اللورد دوفرين الى اللورد روسل في ١٣ منه

اتشرف بان ارسل إلى سيادتكم صورة رسالة وصلتني الآن من المستر ورنش نائب القنصل في دمشق بخصوص ما شاع عن غزوة دروز حوران احدى القرى المجاورة دمشق . بيدَ اني انتظر أنباء أُخرى قبل الوثوق بصحة هذه الاشاعة . وفي خلال هذه الفترة الحث على فؤاد باشا بوجوب توطيد دعائم الامن في هذه البلاد بحيث لا يبقي سبيلًا لتصديق مثل هذه الاشاعات . اذ لا بدّ لكل سيء النية ان يجسّم ما يقع من الحوادث حسبما تحمله إلى ذلك مخاوفه أو مصلحته فيستولي ذعر جديد على المسيحيين وأشرت عليه ان يعهد الى القائد كميتي موقتاً بقيادة الجنود المعسكرة في جوار حوران .

وممّا يؤسف عليهِ كثيراً عدم نجاح فؤاد باشا في اعادة الطمأنينة إلى المسيحيين

---

(١) اطلبه في آخر هذا الكتاب

سكان الايالة وسواء كان ذلك ناتجًا عن عدم جدارة أو فراغ يده من المال او قلقه او ايجاسه من حكومة الاستانة في المستقبل فمن الجلي ان سلوك المعتمد العثماني مهد السبيل للشكوى . ومع ذلك فلا ازال اعتقد ان البلاد راتعة في إمن ولا يخشى حدوث ما يكدر صفو الراحة مع وجود فؤاد باشا في دمشق والقائد كميتي في لبنان وعمر باشا وهو ضابط جركسي متوقد الذكاء في حلب او حيث يحتاج اليهِ . وعلى كل فاذا اجاز الباب العالي توزيع اموال وافرة تعويضًا على منكوبي دمشق ولبنان لا بدّ من عودة الثقة . ولمّا كان سبق لي ان كتبت بأسهاب غير مرّة في مسألة احتلال الجنود الاوربية فلا ارى حاجة إلى ازعاج سيادتكم بهذا الموضوع مجددًا . إذ لم يحدث ممّا يبدل رأيي الاول وسيادتكم تستطيعون اكثر من الجميع هنا معرفة ما يجب عمله . (عدد ٢٥٩ ص ٣٤٣)

١١٣ — وليم ورتش الى اللورد دوفرين . عن دمشق في ١١ منه

اني اغتنم فرصة ايفاد القنصلية الفرنسوية رسولاً الى بيروت لاخبر سيادتكم بحادث فاجأ الجميع . ذلك ان مسيحيي قرية صحنيه الكائنة على مسافة ساعتين من جنوبي دمشق كانوا مجتمعين في الليلة المنقضية في بيت شيخ القرية المسيحي فجاءَ درزي واخبرهم ان ابناء مذهبه الذين فرُّوا إلى حوران عائدون لاخذ الاموال التي تركوها في القرية وحثهم على الهرب فاعتقد المسيحيون ان غاية الدروز ذبحهم فلجأوا حالاً الى داريًا وهي على مسافة ساعة من دمشق ولم يمضِ نصف ساعة على تركهم قريتهم حتى قدم ٢٠٠ فارس من دروز حوران والفارّين من الاشرفيه وصحنيه فنهبوا جميع اموال المسيحيين وعادوا الى معاقلهم . فاذا كان هؤلاء الدروز قدموا توًّا من حوران فلا بدّ لهم من ان يكونوا قد مرُّوا على جسر الكسوة حيث يوجد قوّة كبيرة من الجنود . ولم يتصل بالوالي والمشير ورئيس الشرطة خبر هذا

الاعتداء الأظهر اليوم ولمّا أُخبر المشير بهِ لم يشأ ان يصدقه لاعتقاده ان الدروز لا يمكنهم ان يجتازوا صفوف الجنود المرابطة في تلك الجهة .

وفي وسع سيادتكم ان تتصوروا ما كان لهذا الخبر وما سيكون لهُ في عقول المسيحيين هنا من سوء الوقع متى انتشر ولاسيما انهم يقلقون لاقلّ حادث لانهُ يثبت لهم ان القرى الكائنة في جوار دمشق ليست بنجوة من مهاجمة الدروز وينتظر التجاء القرويين إلى هنا فيبذل مسيحيو هذه المدينة جهدهم للهرب الى بيروت .

ان نائب قنصل فرنسا هنا كتب الى مندوب حكومته مخبرًا بما تقدَّم . ان حضور صاحب الدولة فؤَاد باشا من شأنه ان يخفف مخاوف المسيحيين .

(ملحق عدد ٢٥٩ ص ٣٤٤)

١١٤ – فؤَاد باشا الى اللورد دوفرين . عن المختاره في ١٣ منه

تشرفت بوصول التحرير الذي انفذتموه إليَّ في ٦ الجاري بخصوص اعتداء المسيحيين الكاثوليك والروم المقيمين في الناصرة على البروتستنت. ولمّا كان جلالة مولاي السلطان قد شاء بعنايته الابوية ان يعترف بان رعاياه الذين اعتنقوا المذهب البروتستانتي يؤلفون طائفة خاصة ومنحها ذات الامتيازات التي تتمتع بها سائر الطوائف المسيحية فجلّ رغبته ان يظلوا متمتعين بها في كل انحاء السلطنة ولذلك قد بادرت ياحضرة اللورد إلى الايعاز إلى متولي شؤُون فلسطين بان يسهر على عدم تجدد مثل هذه الاعمال ويبذل جهده لمعاقبة جميع الذين يرتكبون ما هو مخالف لنيأت الحكومة السلطانية المنصرفة إلى الخير . وفي الوقت ذاته انحيت باللائمة على أرباب الساطة في الناصرة لاهمالهم جعل قوانين السلطنة محترمة في هذا الحادث وارجو ألاّ يحدث ما يسيء رعايا جلالة السلطان المتمذهبين بالمذهب البروتستانتي.

(ملحق عدد ٢٧٤ ص ٣٥٥)

١١٥– الماجور فرازر الى الاورد دوفرين . عن المختاره في ١٥ منه [اقتطاف]

تشرّفت بان تلوت على مسامع فؤاد باشا الاوراق المتضمنة وصف الحادثة المشكو منها مع اراء سيادتكم فيها . فأجابني دولته انه كتب الى المدير يعنفه وأمره أيضًا بالقاء القبض على ميخائيل جبران وأوفد اليهِ رسولاً برح المختاره في ٧ الجاري وقد وصل الناصرة بعد ورود شكوى المستر زيلر بيوم أو يومين وعليهِ لا يظن امكان حدوث قلاقل جديدة . ولمّا كان قد كتب في الوقت ذاته الى مصطفى باشا في عكا بان يحقق في الامر ويوقفه على ظروف الحادثة فلا يشك بانه فعل الآن ما أمره بهِ . ثم انهُ لمّا كان المدير والقاضي قد اساءا التصرف بهذه الحادثة بتواطوءهما مع المعتدين ونفاقهما سألت دولته ان يكفّ ايديهما ويرسلهما الى عكا إلى ان تتم التحقيقات . فأجابني دولته الى طلبي وسيكتب اليوم الى الناصرة في هذا المعنى .

(ملحق عدد ٢٧٥ ص ٣٥٦)

١١٦– اللورد روسل الى المستر « فاين » سفير انكلترة في فيانا في ١٦ منه

تنبيه : انفذ مثل هذه الرسالة الى المستر لوثر سفير انكلترة في برلين

ان مسألة تمديد احتلال القوّة الاجنبية سوريًا أمست ذات شأن خطير ان بالنظر للاصول وان لتعلقها بتوطيد الامن في سوريًا وانمائها . ولذلك أرى من الواجب ان تلفتوا انظار الكونت ريشبرج اليها .

لمّا حدثت مذابح سوريًا وكان لها ذلك الوقع الاليم في قلوب دول اوربا العظمى فقامت لها وقعدت رضيت بتوقيع الاتفاقية المبرمة في شهر آب المنقضي وفيها انه سيرسل ١٢ الف جندي لمعاونة السلطان على اعادة الراحة إلى تلك البلاد وان تقدم فرنسا حالاً نصفهم .

وقد اشترك السلطان في هذه الاتفاقية بيدَ ان وزراءه صرَّحوا علنًا بانه قبل هذه المساعدة مراعاة لاراء اوربا ورغائبها وليس لاعتقاده ضرورتها وفائدة هذا العلاج ان أجل الاتفاقية والاحتلال هو لستة أشهر تنتهي في شهر شباط المقبل فعند حلول أجل الاتفاقية يزول في الوقت ذاته حق الجنود الاجنبية في احتلال قسم من املاك السلطان .

ومنذ شهرين ألحَّ سفير الباب العالي في لندن على حكومة جلالة الملكة بناءً على أمر سلطانه بألاَّ يتجاوز احتلال الدول الاوربية سوريًا الاجل المعين . فرأيت ان هذا الطلب عادل فعضدته لدى حكومة امبراطور فرنسا وكان ان اكد لي سفيرها في لندن انها ستأمر قائد الجنود الفرنسوية ان يتقيد بشروط الاتفاقية ملقية على عاتق حكومة جلالة الملكة تبعة هذا الجلاء . فأجبتهُ انها مستعدَّة لتحمل عبئه .

انَّما حدث فور ذلك أمر جديد إذ بلغ حكومتي باريس ولندن ان المسيو بيكلار مندوب فرنسا طرح مسألة الجلاء على بساط بحث مندوبي بريطانيا العظمى والنمسا وبروسيا والروسية . ويستفاد من الانباء التي اتصلت بنا ان مندوبي انكلترة والنمسا جهرا بامكان اجراء هذا الجلاء في آخر شباط دون خطر . ويؤخذ من الرواية الفرنسوية ان مندوب النمسا لم يجزم في الامر وممَّا لا ريب فيهِ ان مندوبي بروسيا والروسية اعربا عن مخاوفهما من تجدد المذابح فيما لو خرجت الجنود الاوربية من سوريًا . أمَّا مندوب تركيًا رئيس اللجنة فقد كان غائبًا وعليهِ وقفت حكومة فرنسا وقفة المتردد وكشف المسيو توفنيل رغبته في استشارة الدول الموقّعة الاتفاقية .

وأول شيء يتبادر إلى ذهن حكومة جلالة الملكة في هذا الصدد هو ان منطوق الاتفاقية واضح وجلي والسلطان يعتمد عليه ويحق له ان ينسب الى دول اوربا النكث بالعهد إذا خالفنَ فحواها .

بيدَ انه ما هو الداعي الى سؤال السلطان تمديد أجل الاتفاقية ؟

ان عالي باشا في رسالته الى الموسيو موزوروس يقول ان الموارنة والدروز مقسومون ليس باختلافات مذهبية بل بخصومة سياسية فكل فريق شديد الحقد عاسف يريد ابادة خصمه فهذه الضغائن لم تخفّ وطأتها بل زادت تأججًا من جراء وجود الجنود الاجنبية لاعتقاد فريق انها تنصره على الآخر. وعليَّ ان اجالي بان الحوادث ورسالات مندوب انكلترة في سوريًا ايدت كلام عالي باشا. ويظهر ان المذابح وحوادث القتل كانت تنتاب لبنان من حين الى آخر فالموارنة كالدروز تجاوزوا الحدود بانتقامهم. وقبل مذابح سنة ١٨٦٠ تسلحوا بتحريض أحد أساقفتهم وأعدّوا معدّات القتال بقصد محاربة الدروز ومنذ احتلت الجنود الفرنسوية البلاد لحق الموارنة بها وعندما كانوا يصادفون درزيًا عاجزًا أو امرأة منفردة يقتلونها دون شفقة. ويقال انهم قتلوا عن عمد ٢٠ إلى ٣٠ درزيًا في أثناء زحف الجنود الفرنسوية.

وعدا ما تقدم فقد اقتُرح منذ مدّة فرض غرامة على كل مكلف درزي تساوي نصف دخله في السنة فلو أُستمرَّ على جبايتها لاضطرّ فلّاحو الدروز الى ترك أملاكهم وهجر بيوتهم ولا مراء ان هذه كانت الغاية المقصودة. ثم لمّا أُريد معاقبة الدروز طالبت الطوائف المسيحية بواسطة اساقفتها ان يُقتل ٤٦٠٠ درزي من ٨٠٠٠ لارواء غلتهم فان قلوب اساقفة الموارنة وابناء رعيتهم لا تعرف مغفرة الذنوب. فهم بالاسم مسيحيون وفي الحقيقة همجيون قساة القلوب يطمعون بابادة طائفة معادية. فحكومة جلالة الملكة لا تعتقد ان وثنية هذه الطائفة وخرافاتها تمهد لدول اوربا ان يستحلوا العمل على ابادتها أو الرضا بهِ.

وفي الختام اقول ان الحجة المدلى بها لاطالة مدة الاحتلال هي الخوف المستولي على المسيحيين من خطر يفاجئهم بعد سفر الجنود الاجنبية فهذه المخاوف لا يمكن ازالتها بالبرهان. فمنذ قدم فؤاد باشا إلى سوريًا لم تُقترف مذابح جديدة بيدَ ان من طبيعة الاحتلال الاجنبي ان تثير المخاوف المراد اتقاؤها وعليهِ فاذا اتُخذت مثل

هذه المخاوف حجة لاطالة مدة الاحتلال الاجنبي فانهُ يستمر إلى ما لا نهاية لهُ بسبب ما يولّده من الذعر .

ومن ثم فاذا أُطيلت مدة احتلال الجنود الفرنسويّة سوريّاً لا شك في اننا نجد في سنة ١٨٧١ ذات المخاوف مستولية على الموارنة كما هي الآن إلاَّ اذا تمكنوا في هذه الفترة تحت ظل حماية الدول المسيحية من استئصال شافة جميع سكّان الجبل الذين ليسوا من حزبهم .

ولهذه الاسباب لا تستطيع حكومة جلالتها ان تعضد أقل طلب يُوجّه إلى الباب العالي بخصوص تمديد أجل احتلال الجنود الاجنبيــة سوريّاً . ولمّا كان اقدام دول اوربا على ابقاء بعث في سوريّا دون رضا السلطان يعد بمثابة اعلان للحرب فلا يُظن ان ذلك يجول في خاطر الدول التي تجيش في صدرها عوامل الصداقة لتركيّا وقد اتحدنَ في ضمان سلامة أراضيها واستقلالها .

ولك ان تتلو هذه الرسالة على مسامع الكونت ريشبرج .

(عدد ٢٣٨ ص ٣٢١ ـ ٣٢٣)

١١٧ – اللورد روسل الى اللورد كولي فى ١٦ منه [اقتطاف]

سترون من رسالة السير بولفر ان الباب العالي يريد ابلاغ عدد جيشه المنظم في سوريّاً إلى ٢٥ الف جندي وارصــاد ٢٠٠ الف ليرة لاعادة بناء البيوت واعاضة منكوبي سوريّاً . فاذا طلب السلطان بعد هذا القيام بشروط المعاهدة المبرمة في شهر آب المنقضي وقد أُجيزت في ٥ ايلول فحكومة جلالة الملكة ترى انهُ يتعذر على الحكومة الفرنسويّة رد طلبه . فمواد الاتفاقية توجب على فرنسا ان تخرج جنودها من سوريّاً متى حلّ الاجل المضروب إلاَّ اذا كانت الدول المتعاقدة ترضى بتمديد مدة الاحتلال فتعقد اتفاقاً جديداً ولست أرى اجحافاً أعظم بحقوق السلطان من

احتلال بلاده بقوّة أجنبية ضد ارادته . (عدد ٢٤٠ ص ٣٢٣)

١١٨ – اللورد روسل الى السر بولفر في ١٦ منه

ارسل اليَّ اللورد دوفرين صورة رسالته الى سعادتكم في ٢٣ المنقضي بخصوص الخطة التي نهجها فؤاد باشا بحق زعماء الدروز واعيانهم وضبطه اموالهم فانبئكم بان حكومة جلالتها ترى انه ينبغي عليكم ان تلفتوا انظار الباب العالي الى ما في هذه الطريقة من الحيف وعدم المناسبة . (عدد ٢٤١ ص ٣٢٤)

١١٩ – ومنه اليه في ١٧ منه

اني عطفًا على رسالتي الى سعادتكم المؤرخة في أوَّل الجاري المتضمنة رواية حديثي مع سفير فرنسا بخصوص جلاء الجنود الفرنسويّة عن سوريًا ارسل اليكم في طيهِ صوَر الرسائل التي تبودلت بيني وبين اللورد كولي بهذا الشأن ونسخة رسالة انفذتها الى معتمدي انكلترة في برلين وفيانًا اوعز اليهما فيها بالفات نظر حكومتي بروسيا والنمسا الى هذه المسألة .

فينبغي على دولتكم ألأَ تكتموا الباب العالي رأي حكومة جلالة الملكة في مناسبة جلاء الجنود الفرنسويّة عن سوريًا في الميعاد المعين في الاتفاقية . غير انهُ اذا كان الوقوف على هذا الرأي من شأنه تشجيع الحكومة التركية على ردّ كل مساعي الدول إلى حملها على قبول اطالة مدة اقامة الجنود الفرنسويّة في سوريًا فاحرصوا في مخاطبتكم الباب العالي على تجنب الالحاح عليهِ بشدّة وضد ميله في اخراج هذه الجنود . فلربما تشعر الحكومة التركية بان ليس في طاقتها حماية المسيحيين بعد سفر الجنود الفرنسويّة حتى اذا تُركت وشأنها تخشى ان تلحف في طلب القيام بشروط الاتفاقية . ومن جهة أخرى إذا شعرت ان قد رفعت عن عاتقها المسؤولية

لا يبعد ان تدفع عنها التردد وتعول على وسيلة ترغب في بلوغها من صميم فؤادها بزعمها انها لم تنهج هذا النهج الاّ مراعاة لخاطر انكلترة والحاحها .

(عدد ٢٤٢ ص ٣٢٤ ودي تستا عدد ١٢ ص ٩٢٩)

١٢٠ — البارون شليينتز الى الكونت بورنابس . عن برلين في ١٦ منه

أُرسل مثل هذا الكتاب الى الكونت برنستورف سفير بروسيا في انكلترة

تشرفت بوصول كتابكم وبهِ تنبئونني بما دار بينكم وبين الموسيو توفنيل من الحديث بشؤون سوريَّا ولاسيما في ما اذا كانت الظروف توجب اطالة أجل احتلال الجيش الفرنسوي فيها المعين في اتفاقية ٥ ايلول .

وقد بحث وزير الخارجية المشار اليه في هذه المسألة في الرسالة التي انفذها في ٢ الجاري إلى حضرة الامير دي لاتور دوفرن (سفير فرنسا) وفي طيهِ صورة عنها. وستعلمون منها ياحضرة الكونت ان وزارة باريس تذكر انها تكفلت بارسال جندها إلىسوريَّا باسم الدول الموقعة اتفاقية ٥ ايلول وفيها تصريح بان للدول المشار اليهنَّ حق الاتفاق على تعديل الاتفاقية المذكورة .

فاذا ما شئنا القطع في هذه المسألة عن تروٍّ ينبغي ان نكون واقفين على حقيقة الشؤون في سوريَّا وعلى النتائج التي تعقب خروج الجنود الفرنسوية منها . ويستفاد من الانباء الواردة علينا ان الامن لم تتوطد دعائمه حتى الان كما يرجى حتى يتسنى الاستسلام للامل بانه يمكن منذ الان تركها وشأنها د ون خطر . وعندنا انه قبل اجلاء البعث الفرنسوي يجدر ان يتم تنظيم البلاد السياسي أو يبدأ بتنفيذه على الاقل . ولا اعلم اذا كان يمكن بلوغ هذه النتيجة في الاجل المضروب في اتفاقية ٥ ايلول لهذا الاحتلال . وعليه لا يسع حكومة الملك ان تتحمل تبعة الاخطار التي تهدد الراحة والامن في سوريَّا ولا تشارك فيها فيما لو خرجت الجنود الفرنسويّة

منها قبل اوانها . بيدَ انه من جهة أخرى ترى انه لمَّا كان وجود هذه الجنود في سوريًا مبنيًا على اتفاق عُقد بين الدول والباب العالي فلا يمكن اطالة مدَّة اقامتها إلى ما بعد الاجل المعين في تلك الاتفاقية بغير كتابة صك جديد بين الدول المشار اليهنَّ . (عدد ٢٦٠ ص ٣٤٤)

١٢١ — اللورد دوفرين الى السر بولفر في ١٦ منه

اتشرف بان ارسل إلى سعادتكم في طيه خلاصة تحرير انفذه إليَّ الماجور فرازر بخصوص سلوك اعيان المسيحيين الذين اتهموا مئات من الدروز بجنايات فقُبض عليهم . وقد اوصيت صاحب الدولة فؤَاد باشا ان يبذل جهده لاحباط مساعي الاكليروس الذين حرَّضوا الاعيان المذكورين على كتمان شهادتهم .

سرَّني ما علمت ان يوسف بك كرم سلك في هذه المسألة خلافًا لرأي المطران طوبيًا واوعز الى بعض الشهود باداء شهادتهم . (عدد ٢٧٦ ملحق ١ ص ٣٥٧)

١٢٢ — الماجور فرازر الى اللورد دوفرين . عن المختاره في ١٤ منه [اقتطاف]

ان وكلاء المسيحيين المجتمعين هنا من جميع المدن وقرى البلاد اختلوا أمس بفؤَاد باشا وحادثوه مدة ساعتين إلى ثلاث ساعات . فقال لهم دولته ان غايته في سوريًا تتناول ثلاثة أمور وهي العقاب والتعويض والتنظيم وقد أتمَّ معظم القسم الاول من المهمة الموكولة اليه وهو الان يشتغل بالقسم الثاني لكنه يحتاج لانجاحه إلى عضد المسيحيين أمَّا الثالث فسيباشره قريبًا . ولمَّا كان يشتغل الان بمعاقبة الدروز فيسألهم ان يسهلوا له الطريق بارشاده الى اكبر الجناة بين السجنى ويثبتوا التهم الموجهة اليهم بشهادات .

فأجاب المسيحيون انهُ لا يمكنهم تعيين افراد الجناة اكثر ممَّا فعلوا وانهم كتبوا

بيانات باسماء الزعماء الذين تولّوا المذابح وهم يؤملون ان الحكومة تنزل بهؤلاء الجناة العقاب الذي يستحقونه .

وبعد جدال طويل اجتهد دولته في اقناعهم ان معاقبة عدّة مئات من السجنى دون محاكمة وسماع شهادات عليهم او الاذن لهم بالدفاع عن ذواتهم مخالف للعدالة ولا ترضى بهِ اوربا إذ لا تريد تضحيــة جميع الدروز فأصرّوا على القول انهم لا يستطيعون تقديم ادلّة اوضح من التي سبق لهم بسطها في البيانات المذكورة آنفًا . فطلب اليهم دولته اذ ذاك ان يكتبوا لهُ تصريحًا يعترفون بهِ بانهم رفضوا تعيين كبار الجناة بين السجنى او تأدية شهادات على كل شخص بمفرده . فأجابوه ان لا قبل لهم على ذلك . فاحتدم الجدال بين دولته وبينهم وجهر لهم بجلاله بانه يتعذر عليه والحالة هذه ان يرضيهم وان الاجدر به ان يعطي العدالة مجراها دون مساعدتهم و يرتب الامور على ما يراه موافقًا حتى اذا لم ترق أعماله في اعين البعض فلهم ان يهاجروا الى قسم آخر من السلطنة او يغادروها الى بلاد أخرى حسب هواهم . وبعد هــذا الكلام طلبوا مهلة حتى اليوم للتبصر واعطاء جواب نهائي .

فمثلوا اليوم امام اللجنة المعينة لمحاكمة السجني واعادوا كلامهم السابق ومآله انهم لا يستطيعون تأدية ادلّة غير التي سبق لهم بسطها عند كتابتهم اسماء زعماء الجناة وهم الان قيد انتظار عدل الحكومة .

فقيل لهم انهُ لمّا كانت الحكومة قد اتخذت لذاتها صفة المدعي العمومي على الاشخاص المذكورة اسماؤهم في البيانات فمع عدم نكرانها صحتها تطلب مساعدة المسيحيين للوقوف على الادلّة والشهادات على كل شخص بمفرده لاثبات اقترافهم الجنايات المتهمين بها اذ لا بدّ للسجنى من ان ينكروا اجتراحها وان كان من المحقق ان الذين ارتكبوها هم دروز . وبعد عدّة أجوبة مبهمة تشبثوا بقولهم الاول وقوامه انهم لا يستطيعون ابراز ادلّة اكثر جلاءً أو تذنيب شخص اكثر من الاخر مكتفين

بالاستشهاد ببيانات اسماء المتهمين .

فسألهم المفتي ان يدوّنوا هذا القرار خطاً فأبوا . فطلب اليهم ان يأذنوا باثباته في جريدة الضبط فيذيلونها بتواقيعهم فرفضوا ايضاً بحجة انهم يريدون اعلانه فقط لا كتابته أو الاذن بكتابته . ولمّا روئي تعذر مباشرة المحاكمة على هذه الصورة وابدى اعضاء المحكمة بعض التضجر أُعطي المسيحيون مهلة بناءً على طلبهم حتى ١٥ الجاري للتروي ومراجعة افكارهم . وهذه هي حالة المسألة حتى هذا المساء .

بيدَ انهُ عليّ ان اخبركم باني علمت ما تقدم من فؤَاد باشا اذ لم يبلغني ان وكلاء المسيحيين يمثلون اليوم امام اللجنة والاّ لكنت حضرت الجلسة. ونُبئت هذا الصباح بان الوكلاء المذكورين يكتبون عريضة الى فؤاد باشا ثم ظهر فيما بعد انهم عدلوا عن هذا الرأي . لست ارتاب في ان في وسع هؤلاء الوكلاء تأدية الشهادات وتقديم الادلّة التي يطلبها فؤَاد باشا لكنهم يكتمونها لاغراض ملتوية ووفقاً لخطة مدبّرة من قبل بغية عرقلة أعمال الحكومة الى ان تجيبهم الى طلبهم وهو القضاء عاجلاً على جميع الدروز المدوَّنة اسماؤُهم في البيانات وعددهم لا يقلّ عن ١٢٠٠ شخص. وممَّا يؤَيد اعتقادي الحادث الآتي : وهو اني دعوت أمس اثنين من وكلاء حاصبيًا وسألتهما ان يسميا لي كبار المجرمين بين السجنى فاجاباني بما قالاه لفؤاد باشا - ومن الجلي ان هذا الجواب متفق عليه من قبل -

وبعد محاورة لطيفة قلت لهما : « أرى انكما تجهلان التفاصيل لانكما لم تذكرا اسماء في البيان » فاجاب احدهما « بلى » قلتُ « أصحيح كم ذكرتم من الاسماء ؟ » - « خمسة » - «سمّهم لي» - « فلان وفلان » - « بيدَ انك لا تعرف تهمة خاصة» -« نعم اعرف فالاوّل رأيتهُ يقتل الامير سعدالدين الطاعن في السنّ والآخر شاهدته في حاصبيًا أَبَّان المذبحة والثالث نظرته يعاون الاول على قتل فلان وفلان والرابع شاهدته يقتل شخصاً آخر يدعى الامير جهجاه وهلمّ جرًّا » فكتبت ما قالاه لي

واستنتجت منه ان هذين الوكيلين شاهدا عيانًا غير واحدة من حوادث القتل كثيرون من مقترفيها الان في السجن . بيدَ انهُ قبل ان تمكنت من استجلاء ما تقدم منهما بالحيلة ظلَّا يدعيان انهما لا يستطيعان اتهام شخص بانهُ اقترف جنايات اكثر من الاخر أو تأدية شهادات اكثر وضوحًا في حين انهُ في وسعهما ارشاد المحكمة الى الحقيقة . (عدد ٢٧٦ ملحق ٢ ص ٣٥٧ ـ ٣٥٨)

١٢٣ – اللورد دوفرين الى السر بولفر في ١٧ منه [اقتطاف]

لقد صدق ظني وتحققت مخاوفي من ان فؤَاد باشا ميَّال لاغتنام فرصة حرج موقف الدروز للاجهاز عليهم ولذلك انفذت الى الماجور فرازر رسالة اتشرف بارسال صورتها اليكم في طيهِ وهيِ مكتوبة بعبارات موزونة بحيث يتسنى لهذا الضابط ان يستعمل في مفاوضاته الخاصة مع دولته لهجة موآتية لحمله على السلوك بنزاهة في هذه القضية .

واني لمعتقد ان دولتكم لا ترون اني تجاوزت حد القساوة في كلامي وقد اقدمت على ذلك بغية اتقاء استسلام دولته الى ميله الخاص اكثر من الاحتجاج على ما جرى . وقد رجوت الماجور فرازر ان يبلّغ فؤَاد باشا اقوالي بطريقة لا تذلّه ولا تكدره . (عدد ٢٧٦ ملحق ٣ ص ٣٥٨ ـ ٣٥٩)

١٢٤ – اللورد دوفرين الى الماجور فرازر في ١٦ منه

تعلمون ان افضل طريقة في مذهبي لتأليف حكومة حازمة في هذه البلاد هي فصل ادارتها عن حكومة حاضرة السلطنة وجعل الذي يُعهد اليه بادارة شؤُونها مسؤُولاً بما يجري في ايالته مع الاشارة عليه بادخال بعض تحسينات الى دوائر حكومته ووضعها تحت مراقبة ممثلي الدول الخمس الذين سيعينون في ديوانه

بمركز الايالة

فاذا ما أُوليت سوريا هذه الضمانات وسلم زمامها الى رجل كفوء يرجى ان يتمتع سكان سوريا المختلفو الطوائف براحة أعظم وسعادة أتم من اللتين عرفوهما وينتظر ان تخف تدريجاً الاختلافات التي قسمت اهالي هذه الايالة إلى عدة عشائر ومذاهب . ان اختلاف الجنسيات والمذاهب يصبح خاضعاً إلى اشتراك المصالح الاجتماعية كما ان المنازعات العادية التي آلت منذ بضع سنوات الى صبغ ليس فقط ارض لبنان بل كل ناحية من انحاء الايالة بالدم يتعذر تجددها إسوةً باسكوتلنده او بسائر الاقطار التي ساد فيها مثل هذا الاضطراب ثم زال بفضل التمدن وحسن تأثيره في النفوس وتهذيبه الاخلاق .

ولهذه الاسباب وبغية انجاح هذه المقاصد ارتأيت انهُ يناسب الغاء امتيازات لبنان الشاذة وجعل ادارته مماثلة لسائر سناجق الايالة. بيدَ انهُ لسوء الطالع يعترضني أمر يحملني على ان اقف متردداً عند هذا الرأي ذلك ان الاتراك قد اساءوا الحكم في هذه البلاد حتى اليوم فحرَّضوا بدون انقطاع المسيحيين على الدروز وبالعكس باثارتهم جمرة احتقادهم وتحاسدهم ولمَّا كانوا عاجزين عن بسط سيطرتهم عليهم توًّا واخضاعهم لنيرهم شجعوا على انتشار الفوضى وزرعوا بذور الشقاق على أمل مدّ يدهم الى البلاد وبسط سيطرتهم عليها فجلبوا بسياستهم هذه الكوائن المحزنة التي حدثت في السنة المنقضية . وعليه يجب قبل الرضا بحرمان هاتين العشيرتين التاعستين المناعة التي يضمنها لهما استقلالهما النوعي ان نتثبت ما اذا كان لا يوجد بعض الخطر من ان الوالي الجديد ينتهز الفرصة السانحة لنهج ذات السياسة التي ارقعتهما في مهاوي الشقاء حتى الان . وجلّ الامل ان نجد رجلاً نبيهاً يعرف منزلته وواجباته مستعداً للعدول عن الطريقة الظالمة التي ينهجها الباب العالي تجاه رعاياه وان يجعل مرمى عنايته محاسنة اولئك الذين وكلت اليه اوربا السهر عليهم والاَّ يدع لهم سبيلاً للتأسف

على الغاء امتيازاتهم القديمة . فمن اللازم اللازب الحصول على بعض التأكيد بهذا الصدد لان العدالة تقضي بالحصول عليه لخير الدروز والمسيحيين معًا .

ان تدخل اوربا يُقصد بهِ ضمان رفاهية العشيرتين معًا ولم تنفرد انكلترة بهذا الرأي بل ان حكومة فرنسا قد شاركتها بهِ ايضًا كما صرَّح الموسيو توفنيل الى اللورد كولي . ومن ثم فكل ضمانة يرى وجوبًا لمنحها الى المسيحيين يجب تمتيع الدروز بها ايضًا حتى ان علائق الدروز بالحكومة في المستقبل يجب ان تكون موضوع اهتمام الدول اكثر من المسيحيين فهؤلاء الاخرون يكتسبون دائمًا أميال اوربا حتى اذا أظهرت حكومة سوريًا أدنى ميل الى التقصير بواجباتها نحوهم يبادر ممثلو الدول الخمس الى الوقوف بوجهها بيدَ انهُ اذا أصاب الطائفة الدرزيَّة ضرر فلا رجاء لها بنوال مثل هذا الاهتمام .

ان الذين اعاروا الى الكوائن الماضية نظرًا سطحيًا ولم يستقصوا الاخبار لم يروا في الدروز سوى سفَّاحين وعليهِ فاذا ما سوموا الحيف لا تكترث بهم معظم الدول الاوربية كما ان الخديوي الذي يولى امرهم اذا كان حسودًا او خبيثًا يجور عليهم دون خوف عقاب حتى ان سلوك رجل ممتاز بمعارفه كصاحب الدولة فؤاد باشا لم يخلُ من الشوائب التي تعيب سياسة حكومة الأستانة وميله الى مظاهرتها بادٍ للعيان .

وقد اغتنم فرصة الاضطرابات السابقة التي مكَّنت الباب العالي من وضع يده على نصف لبنان فضبط املاك أشراف الدروز واحتلَّ قصراغنى زعمائهم وحبس امواله الخاصة مع انه لم يثبت على صاحبها الاشتراك في المذابح . وقد عامل المشايخ ذوي الثراء بمنتهى القساوة في حين انه رفق كثيرًا باعيان دمشق وفضلًا عمَّا تقدم فان المحكمة الغير العادية التي الفها في بيروت ارتأت ان يُعاقب جميع اصحاب الاقطاعات الدرزية بالاعدام وانزال عقوبة دونها في المأمورين الاتراك الواقعة عليهم وحدهم

مسؤولية ما جرى .فهذا السلوك الغريب يدعو الى الخوف بان حكم الاتراك أمسى محالاً وانهُ يتعذر اصلاح سياستهم . وعليه فمع رغبتنا في جعل امتيازات الجبل السياسية مماثلة لسائر ترتيبات الايالة فلا نرضى بذلك الأ على شرط احترام حقوق سكأنه المسيحيين وغير المسيحيين المدنية والاجتماعية .

ان حق الطائفة الدرزيّة في حفظ كيانها وموقفها في لبنان وفي منحدرات جبل حرمون ووادي التيم وسائر محلّات اقامة أبناء طائفتها لا يمكن انكاره كحق المسيحيين في كسروان فامتيازاتهم هي من عهد عهيد كما ان حكومة جلالة ملكة انكلترة لن تشارك في توقيع اتفاق يعرضهم لخطر فقدانها.

وعندي انهُ اذا أديرت شؤون الايالة وفقاً لقواعد الانصاف فالافضل ان نعهد الى ذكاء ونزاهة من يتولى أمورها بوقاية هاتين العشيرتين من ان نكفل حفظ امتيازات شاذة مشكوك في حسن مفعولها . فمثل هذه الامتيازات لوسيلة غير موآتية أوجدت لحماية الذين يتمتعون بها من سوء ادارة حكومة ظالمة . بيدَ انهُ متى كانت الحكومة سالكة طرق العدالة فهذه الامتيازات هي عقبة في سبيل الاحكام وضرر بالمحكومين. أمَّا اذا ظهر ان فؤاد باشا بدلاً من ان يعطي ادلة جلية على نيَّاته الحسنة يغتنم فرصة حرج موقف الدروز من جرَّاء ظروف لا ريب في ان دولته واقف على سرائرها اكثر منَّا بغية ان يتابع السياسة الخرقاء التي نفد صبر اوربا من أجلها واذا كان يعمل على اهلاك أَصحاب الاقطاعات الدرزيّة واخذ أملاكهم دون تمييز واذلال هذه الطائفة باسرها واضعاف قواها بقصد اشباع طمع الحكومة التي لا تستطيع بسط سيطرتها على البلاد الاّ باخضاع الدروز لحكمها يتوجب عليَّ ان اناجي نفسي مردداً دائماً في ضميري السؤال الآتي : هل يجب ان ارضى بالغاء امتيازات اصبح بقاؤها لا مندوحة عنه بعد جور جميع ارباب السلطة الاتراك المستمر أَوَ ليس من الافضل ان اقبل مشروع فرنسا الرامي الى ضم الدروز والمسيحيين

تحت رعاية استقلال مشترك ضد خبث نيّات أولئك الذين يعدّونهم بحق اعداءهم في حين كان يجب عليهم ان يكونوا محاميهم الطبيعيين .

هذا واني ارجوكم ان تبلّغوا صاحب الدولة فؤاد باشا هذه الاراء بالصورة التي ترونها مناسبة بحيث نتحقق اذا كان من حسن الفطنة ان نمدد سلطته على اهالي لبنان ونلقي مصيرهم بين يديه . (عدد ٢٧٦ ملحق ٤ ص٣٥٩–٣٦٠)

١٢٥ – المسيو توفنيل الى الكونت دي فلاهو سفير الامبراطور في انكلترة في ١٨ منه

ياحضرة الكونت : اننا نقترب من الاجل المعين في الاتفاق الموقّع في ٥ ايلول الماضي لاحتلالنا سوريًا . وقد حدّثتك مرارًا عن نيّات الامبراطور في هذا الشأن ومن حيث انه فوّض الينا أمر تنفيذ منطوق هذا الاتفاق فجلّ غايتنا ان نقوم بالشروط التي عهد بها الينا ولهذا السبب قبل ان نبرح سوريًا نرى من واجباتنا ان نحكّم الدول لتقطع فيما لو كان من سبيل إلى اجلاء البعث في الاجل المعين دون خطر على البلاد ونرى انه من المناسب ان نستلفت الانظار إلى هذا الامر .

ان الدول لم تقصد في سوريًا غاية سياسية والحكومة الامبراطورية على اتفاق تام معهنّ في هذا فانهنّ يرمينَ إلى غاية نبيلة الأ وهو خير الانسانية فهل تمّ هذا العمل ؟ على انهنّ يعرفنا مثلنا الحالة الحاضرة وغير خافٍ عليهنّ ان اعادة الامن الى سوريًا سائرة ببطء وكان في مقدمة الواجبات المفروضة على اللجنة ان تحتاط لقضاء الحاجات الضرورية فتحث على اعطاء التعويضات وانزال العقوبات في الجناة وليس كل ذلك سوى جزء غير ذي بال من مهمتها وكان عليها ايضًا ان تجمع المواد لبناء صرح نظام جديد للجبل نتفق عليه مع الحكومة العثمانية . فهذا العمل ليس بالحقيقة

سوى تتمة ضرورية لِما اتخذ ولِما سيتخذ أيضًا من الذرائع بالاتفاق مع الباب العالي وإذ لم يتمّ فيمكن القول اننا لم نفعل بعد شيئًا لان حالة الاضطراب السائدة على جميع الشؤون في سوريًا تستوجب وضع اسس حكومة لبنان الجديدة وهو مرمى غاية الدول. فهذه الامنية ليس فقط لم تتحقق بعد بل ان اللجنة لم تنجز مسألتي عقاب المجرمين واعاضة المنكوبين في لبنان . وعدا ما تقدم فلم تفصل حتى الان مسألة الغرامة المراد جبايتها من الشام وقد صرّح الباب العالي بنيته ان ينقلها ويحلها في الاستانة . أجل لقد بحث في تنظيم لبنان خلال مفاوضات خاصة بيدَ ان انشغال المندوبين في غير شؤون حال دون البحث فيه رسميًا ويصعب معرفة الوقت الذي يتمكنون فيه من رفع خلاصة أعمالهم .

وقصارى القول ان هذا التأخير يثير الريبة في ميعاد وضع نظام لبنان ويولّد اضطرابًا وقلقًا عظيمين لان الانباء الواردة علينا تحملنا ان نتوقع قلاقل جديدة عقيب سفر جنودنا إذا ما تمّ قبل وضع الترتيبات اللازمة لصيانة حياة الاهلين .

وعليه لابدّ للدول ازاء هذه الاعتبارات من ان تفقه اننا نعلق أهمية كبرى على التنصل من المسؤولية . فاذا ما كنّا من جهة نريد ان نقوم بشروط الاتفاقية فمن جهة أخرى لا نودّ ان نمهد السبيل لان تسدد الينا سهام اللوم على اهمالنا الفات الانظار الى ما نتوقعه من الاخطار ولذلك نسأل الدول ان تكاشفنا برأيها بهذا الشأن مع الاحتفاظ بحقنا في ابداء رأينا في المفاوضات التي ستجري فيها بصفة كوننا في عداد موقعي اتفاقية ٥ ايلول إسوةً بسائر الدول .

وقد اثبتنا بالحاحنا في حثّ اللجنة على التعجل بانهاء مهمتها شديد رغبتنا في التمكن من اخلاء سوريًا في الاجل المعين وشدَّ ما يكون سرورنا لو اتاحت لنا الظروف تحقيق هذه الامنية . فاذا ما أقرّت الدول رأيًا على وجوب تمديد أَجل الاحتلال وكنّا قد قبلنا ارسال البعث فلا نرفض متابعة تحمل النفقات لمواصلة

مساعدة السلطان . بيدَ انه إِذا ما ارتأت الدول تعيين إحداها أو بعضها لمشاركتنا في هذه المهمة فنحن مستعدّون لقبول عضدهنّ .

ويخيل لي ان اطبق وسيلة للاتفاق على هذه الشؤون هي عقد مؤتمر فاذا حاز هذا الرأي قبولاً لدى حكومة انكلترة ارجوك ان تنبئني بهِ بأقرب آن فادعو المعتمدين الى الاجتماع فور وقوفي على موافقة الدول .

وتلطف بتلاوة هذه الرسالة على مسامع حضرة اللورد روسل وسلّم اليه نسخة منها واني مرسل مثلها الى ممثلي الامبراطور في برلين وبطرسبرج وفيانَّا والاستانة .

(عدد ٢٥٣ ص ٣٢٩ ـ ٣٣٠)

١٢٦ ـ صك الجلسة التاسعة عشرة في ١٩ منه

يوم السبت في الـ١٩ من كانون الثاني سنة ١٨٦١ اجتمع كل المعتمدين في بيروت برئاسة اللورد دوفرين نائب الرئيس ما خلا فؤاد باشا فقد أناب عنه ابرو افندي وفتحت الجلسة الساعة الثانية فتُلي محضرا ابحاث الجلستين السابقتين وجرت الموافقة عليهما بعد ادخال بعض تعديل فيهما .

فأتى ابرو افندي على ذكر المسائل التي جرت المناقشة فيها في الجلسة السابقة وبسط ما يأتي :

ان الانباء التي توفّق إلى جمعها منذ جلسة ٩ ك ٢ تمكنه من ايضاح رأي المعتمد العثماني في المسائل التي طُرحت على بساط البحث .

وعاد الى ما دار عليه البحث قبل افتتاح الجلسة السابقة بخصوص صرف جنود حاميات حاصبيًا وراشيًا ودير القمر ودمشق وقال ان المعتمد السلطاني اهتمّ لهذا الامر منذ اوّل قدومه كما صرّح بهِ سابقًا وان المسؤولية واقعة على عاتق كبار الضبّاط وحدهم وان صغار الضبّاط وافراد الجنود ليسوا بمسؤولين عن أعمال رؤسائهم

بل عليهم اطاعة اوامرهم . وقد صُرفت الفصائل التي كانت تؤلف هذه الحاميات واذا لم تُبعد في الحال عن سوريًا فلانهُ كان من اللازم ابدالها بغيرها وتنظيم هذا القسم من فيلق عربستان في وقت مناسب بحيث ان صرف هذه الجنود لا يضعف القوَّة التي يحتاج اليها المفوَّض السلطاني ولم يستغنِ عنها لتوطيد الامن في البلاد وقد صرف اليه معظم اهتمامه منذ اوَّل قدومه. أمَّا الان وقد حان زمن تحقيق هذه الفكرة أخذ فؤَاد باشا بمفاوضة وزارة الحربية للاتفاق معها على طريقة صرف هذه الجنود .

أمَّا بخصوص وجود فصيلة من الجنود العثمانية في قرية العبادية وقد عُدَّ مناقضًا لنظام لبنان فاللجنة لا تجهل انهذه القرية واقعة في بقعة مختلطة السكَّان من أعمال قائم مقامية النصارى ولذلك فلا سبيل إلى اعفائها في الظروف الحالية من دخول الجنود العثمانية اليها إسوةً بسائر القرى المختلطة إذ ان فيوسع هذه القوَّة العسكرية وحدها ان تحفظ صفو الراحة وتمنع الخصام بين فئتين متعاديتين غريزة . وتأييدًا لقوله هذا أدلى ابرو افندي بوجود فصيلة فرنسويَّة في حمَّانا وبارسال جنود عثمانية إلى كل النواحي المختلطة السكَّان للقبض على المجرمين . فلو كانت الحكومة العثمانية ادخلت تبديلًا في تنظيم القائم مقامية أو بدا منها أدنى تدخل في شؤونها الاداريَّة لعدَّ ذلك بكل حق مساسًا بالنظام في حين انهُ لم يحدث شيء منه فالسلطة المحلية الملقى على عاتقها اليوم تبعة راحة البلاد اضطرَّت وما برحت مضطرَّة الى اتخاذ جميع الوسائل اللازمة لحفظ الامن وتوطيده منعًا لكلما يزعزع اركانه بين المسيحيين والدروز في المحلَّات التي يقطن فيها الفريقان معًا . فلو كان الاقتتال الذي استدرك وقوعه بارسال فصيلة الجنود العثمانية الى العبادية قد نشب دون انفاذها فماذا كانت قالت اللجنة ؟ ولهذه الغاية وبناء على كتاب يوسف بك كرم الذي اسرع واخبر عن الدسائس المدبَّرة واجتماع الدروز سُيِّرت الجنود . ويذكر ابرو افندي انهُ قال في

الجلسة السابقة ان فصيلة الجنود العثمانية ستستقدم من العبادية عندما يزول القلق الذي شمل الفريقين في ذلك الصوب. اما الان وقد خفَّ الهلع من القلوب وأصبح القائم مقام يعتقد ان في وسعه المجاهرة على مسؤوليتهِ بان لا خوف من حدوث اضطرابات حتى إذا ما تجددت لا ريب بانهُ سيستدرك وقوعها بالتجائهِ لدى الحاجة الى السلطة المحلية استنجاداً بقوَّة اضافية فيعلن (أي ابرو افندي) ان الحكومة العثمانية سحبت جنودها وفقاً للاوامر التي أصدرتها. بيدَ انها لا تزال تحتفظ بحقها باحتلال كل قسم من الجبل يتراءى لها ان حبل الامن مضطرب فيه وذلك في الظروف الخارقة العادة الطارئة الان وهو حق لا يمكن انكاره عليها لما انها مسؤولة بحفظ حياض الامن صافية. واستناداً على هذا الحق لا يرى ان على المندوب العثماني السامي ان يستأذن اللجنة الدولية كلما اقتضى اتخاذ مثل هذه الوسائل اعادةً لمياه الامن إلى مجاريها.

ثم أشار أبرو افندي الى ما أُتهم بهِ فؤَاد باشا بانه عندما قُبض على الدروز مؤخراً تمكن ٥٠٠ مجرم منهم من الفرار وقال ان الجميع يعلمون السرعة التي استعملتها الجنود السلطانية بقبضها على جماهير من الدروز بلا مقاومة. ففي يوم واحد وهو الـ ٢٣ من شهر كانون الاول أُوقف ضمن دائرتين ٩٤٩ درزياً من الطبقتين الاولى والثانية بمدى بضع ساعات واللجنة عالمة ايضاً بالاتفاق الذي حصل في ذلك الوقت بين فؤَاد باشا والجنرال دي بوفور بخصوص جعل خط مرابطة بين قب الياس وجب جنين. وزاد انهُ لا يمكن أحداً الادعاء بان درزياً واحداً طُلب الى المحاكمة افلت من ايدي الجنود وانه اذا كان يصعب القبض على الجمهور في المدن فهو اكثر صعوبة في جبل كلبنان وعليه فهو يجدد احتجاجاته على ما رمي بهِ سلوك الحكومة العثمانية في هذه المسألة. وتأييداً لقوله يذكر ان مرابطة الجنرال دي بوفور قبضت على ٧ دروز من الفارّين و ٨٠ امسكتهم الجنود العثمانية المرابطة

في ما وراء جب جنين و٢٠ منهم وقعوا في ايدي الفصائل المرابطة لجهة حوران .

ويستفاد من الانباء الاخيرة الواردة عليه من المختاره ان الحالة في تلك القرية هي كما يأتي : فالمسيحيون يبدون عنادًا منشأُه غاية ملتوية فقد اصرُّوا على رفض اداء شهاداتهم مقتصرين على القول ان جميع الدروز مذنبون وان ليس لديهم ادلة غير التي دوَّنوها في بيانات اسماء الجناة فدعتهم المحكمة الى المثول امامها غير مرة فامتنعوا عن التصريح بشيء او تعيين شهود بحجة انهم ضمنوا البيانات كل ما عليهم ان يبوحوا بهِ . وقد ذهبت تحريضات صاحب الدولة فؤَاد باشا لحملهم على انارة افكار القضاة على غير طائل واستأذنه الاعيان بمغادرة المختارة ولا بدَّ لهم من ان يكونوا وصلوا بيروت الان . وعليه لم يبقَ ازاء هذا العناد الاَّ تقسيم جناة الدروز الى فئات متفاوتة الدرجات استنادًا الى بيانات اسماء الجناة والامَّارات التي تتمكن من جمعها محكمة المختارة . فمعتمد جلالة السلطان السامي مصمم النية على التغلب على هذه الصعوبة فلا يعود الى بيروت الاَّ بعد اتمام مهمته وسيرسل اليه بنتيجة اعمال المحكمة.بيدَ انهُ علم انهُ يوجد بين سجنى المختاره ١٨ شخصًا مدوَّنة اسماؤهم في لائحة زعماء الدروز في بيروت و٦ أشخاص آخرين قضت عليهم محكمة بيروت الغير العادية غيابًا واكثر من ٢٥٠ اتهمهم اعيان المسيحيين بانهم حرَّضوا على المذابح وتولَّوا قيادة العصابات وارتكبوا جنايات افرادية .

وفي الختام بشَّر اللجنة بان صاحب الدولة فؤَاد باشا سيقدم بكل سرور على ان يكافيء باسم جلالة السلطان مسلمي دمشق الذين ادُّوا خدمات للبلاد وللانسانية وأُلفت انظاره اليهم . أمَّا بخصوص صالح آغا المحايني فان والي دمشق لم يكتب شيئًا عن مسأَلة هذا الشيخ وقد أُوصي امين باشا مجددًا بهِ خيرًا .

ولمَّا كان يستدل من كلام أبرو افندي المبسوط آنفًا انهُ لم يصدر الامر باستدعاء الجنود العثمانيـة من العبادية الاَّ لانه لم يعد من لزوم لبقائها أبى الموسيو بيكلار

موافقته على ما ذهب اليه. وعنده ان الجنود المذكورة استقدمت لما ان وجودها في قرية العبادية مخالف للاصول وبناء على احتجاجات أعضاء اللجنة الدولية في الجلسة السابقة. وهو يرى ضررًا عظيمًا في الباس الامر بسحب الجنود وقد ارتاح اليه صفةً غير صفته الحقيقية.

وبيّن المسيو نوفيكوف ان الحوادث التي استشهد بها أبرو افندي على عدالة ارسال الجنود العثمانية الى العبادية لا تؤيد حجته. أجل ان قرية العبادية هي في عداد النواحي المختلطة السكّان انما هي تابعة لقائمقامية النصارى حيث لا تزال السلطة التي أنشئت فيها وفقًا لنظام لبنان مرعية. وعليه لا يمكن اعتبارها خاضعة لذات التدابير الجارية في النواحي المختلطة من القائمقامية الدرزيّة وقد تولّت ادارة شؤونها الحكومة العثمانية بسبب حوادث الاضطراب الاستثنائية التي وقعت فيها.

وخلا ما تقدم فلكي يصير احتلال الجنود العثمانية قرية العبادية قانونيًا كان يقتضي أولاً ان يوسف بك يستدعي ذلك كتابةً. ثانيًا ان تثبت ضرورة هذا الاحتلال. والحال ان يوسف بك لم يطلب ذلك ولمّا كان أحمد باشا قد ذهب الى العبادية قبل احتلال الجنود العثمانية فقد تسنى لهُ ان تحقق بذاته عدم لزوم تدخل الجنود المذكورة وهو يعترف اليوم بذلك.

وقال المسيو دي رهفوس (المعتمد البروسي) انهُ لمّا كانت مسألة عدم قانونية احتلال الجنود قد استوفت حقها من الجلاء في الجلسة السابقة وكانت الجنود قد سحبت من العبادية فلم يبقَ من سبيل لاطالة الجدال في هذا الصدد.

فوافق اللورد دوفرين على هذا الرأي انما يرى مبدئيًا من العدل ان تعتبر جميع النواحي المختلطة السكّان في القائم مقامية المسيحية خاضعة لذات الاحكام الجارية في اخواتها في القائم مقامية الدرزيّة لان اخطار الاقتتال فيها متماثلة. ولقد أصاب أحمد باشا في ايجاسه من ان الحوادث التي وقعت في العبادية تؤول الى الفتنة فاضطر

الى الاسراع في التدخل تحامياً من ان يرمى بالتقصير الذي نسب الى سلفه .

ومن ثمه ان استقدام الجنود يجب ان يحقق كل الرغائب بيدَ ان اللورد المشار اليه لا يسعه التسليم مبدئياً بانهُ حيث يجوز للجنود الاجنبيـة ان تعسكر بصفة معاونة يمتنع ذلك على جنود سلطان البلاد وعليها الاعتماد في حفظ الراحة .

أمَّا المسيو دي وكبكر (معتمد النمسا) فشاطر اللورد دوفرين رأيه في حق غشيان الجنود العثمانية الاماكن التي تدخلها الجنود الفرنسويّة انَّما ابدى اسفه من انهُ اهمل في حادث العبادية ارسال جنود جيش الاحتلال الفرنسوي اسوةً بالجنود العثمانية .

فنهض المسيو بيكلار المعتمد الفرنسوي وانكر على اللورد دوفرين محاولته المماثلة بين الجنود المرسلة الى سوريًا باسم اوربا باسرها لضمان حيـاة الشعوب المسيحية وحفظ امتيازاتهم من كل مساس وبين الجنود التي جاء مجرد وجودها في العبادية خرق لهذه الامتيازات . ثم اوضح ان ارسال الجنود الفرنسويّة الى بعض الانحاء المختلطة السكّان في قائم مقامية النصارى كزحلة وحمانا اقتضاه الاسراع لنجدة الاهلين ولم يحدث وجودهم احتجاج السلطة المحلية واستقالة القائم مقام وانَّما قوبل بابتهاج السكان وامتنانهم وعقبه المسيو نوفيكوف فقال :

ان احتلال الجنود الفرنسويّة النواحي الآهلة بالمسيحيين قد كان لهُ منذ البدء صفة اعانة البائس والانتصار للانسانية ومد يد الاحسان لا صفةعسكرية بحتة فان الجنود عنت بترميم البيوت المدمرة .

وعدا ما تقدم فقد سبق ارسالها الى المتن وزحلة موافقة جميع أعضاء اللجنـة الذين كان عليهم ان ينيبوا عنهم ممثلين في اللجان الموكول اليها ترميم القرى المسيحية فعهدوا بهذه المهمة الى ضبَّاط جيش البعثة الفرنسويّة .

أما أبرو افندي فقال انه يتحامى استئناف الجدال بشأن وجود الجنود الفرنسويّة في

سورية المتفق عليه بمعاهدة دولية لكنه يؤكد انهُ ما دام حفظ الامن في لبنان موكولاً الى الحكومة العثمانية فلها الحق بارسال جنود حيث يضطرب حبل الامن .

ثم تلا مندوب فرنسا كتاباً من الجنرال دي بوفور قائد جيش الاحتلال العام يتضمن وصف حالة أهالي جزّين وان الانباء التي وردت عليه تقضي بان تسارع اللجنة الى اجابة التماسهم .

فعضد الموسيو دي رهفوس عريضة أهالي جزّين لان شقاءهم عظيم من جرّاء عدم توزيع اعانات عليهم وقد فتك الموت فيهم في المدة الاخيرة بجرف ارواحاً اكثر من المذابح .

وارتأى الموسيو نوفيكوف ان ترسل فصيلة من جيش الاحتلال الى جزّين لتساعد على اعادة بناء البيوت المدمرة .

فأجاب أبرو افندي ان شكاوى أهالي جزّين ليست بواضحة ومع ذلك وعد بسؤال فؤاد باشا ان يبعث إلى هذه القرية أحد اركان حربه لينظر في حالة الشاكين .

ثم اطلع المسيو بيكلار اللجنة على رسالة قائد البوارج الفرنسوية المتضمنة بيان وصف حالة طرابلس وجوارها . فأجمع المندوبون على وجوب التذرع بوسائل تكفل توطيد الامن في تلك الجهة والفتوا انظار الحكومة إلى سوء سلوك علي بك مدير مرجعيون سابقاً فانهُ يثير ذعر المسيحيين القاطنين في ناحيته بكلامه ونهجه .

فصرّح ابرو افندي ان الرسائل التي تلقتها الحكومة لا تذكر شيئاً عن الحوادث التي أشار اليها المسيو بيكلار إلاّ في ما يختص بمحمد بك المحمد الذي أُقيمت عليه عدّة شكاوى . وعلى كل فهو سيبلّغ فؤاد باشا الانباء الواردة على المندوب الفرنسوي من طرابلس ومرجعيون وما قيل بشأنها . وفضت الجلسة الساعة الخامسة

(عدد ٣١٠ ملحق ٢ ص ٣٩٤ـ٣٩٧ . ودي تستا عدد ٧٨ ص ١٩٨ـ٢٠٣)

١٢٧– اللورد روسل الى اللورد كولي في ١٩ منه [اقتطاف]

يذبغي عليّ ان أوضح لسيادتكم ان كل ما قلته لكم عن اجلاء الجنود الفرنسويّة عن سوريّة ناشيء عن احتجاجات سفير تركيًا المتواصلة وشدّة الحاحه وهو يدعي انه تلقى أوامر عالي باشا في هذا الصدد وتلا على مسامعي فقرًا من رسائل فخامته .

وفي كل مرّة كنت اجيب المسيو موزوروس انهُ اذا كانت الحكومة التركية تعتقد ان اقامة الجنود الاوربية في سوريًا ضروريّة لاتقاء تجدد المذابح فحكومة جلالة الملكة لا تمانع في ذلك أمَّا اذا كان لا لزوم لها فيتوجب على ناظر خارجية جلالة السلطان ان يفاوض الدول الخمس ويوقفها على رأي تركيًا في هذا الشأن وعلى الضمانات المبذولة لتأمين مسيحيي سوريًا من تجدد المذابح .

(عدد ٢٤٩ ص ٣٢٧ . ودي تستا عدد ١٤ ص ٣٠١)

١٢٨ – المستر لوثر الى اللورد روسل . عن برلين في ١٩ منه [اقتطاف]

ابلغت دولة البارون شلينتز هذا الصباح رسالة سيادتكم إليّ في ١٩ الجاري بخصوص اطالة مدّة احتلال الجنود الفرنسويّة سوريًا وألفت انظاره اليها ولمَّا اتيت على آخرها قال لي انهُ يشاطركم اراءكم ولا يرتاب من ان على جنود الاحتلال ان تنجلي عن البلاد في شهر شباط المقبل عملًا بشروط الاتفاقية المعقودة في شهر آب ثم تساءل ايهما اضرّ أالقلاقل التي يمكن ان تعقب خروج هذه الجنود أو عقد اتفاق بين الدول لاطالة مدة هذا الاحتلال ؟ فاذا كانت إحدى الدول الموقّعة الاتفاقية كانكلترة مثلًا معاكسة لتمديد مدة الاحتلال لا شك في ان الجلاء يتم في الاجل المضروب ثم زاد : « اننا لا نريد ان نشير بالجلاء وفي الحقيقة لم اجزم بهذا الشأن بل

اسلك وفقًا للانباء التي اتلقاها من سوريًا لان رأي المندوبين الموجودين في مكان الحوادث هو أسدّ من رأينا » وقال أيضًا انهُ يودُّ كثيرًا معرفة المواد التي اتصل بهِ ان مندوبي انكلترة وفرنسا والنمسا وبروسيا وتركيًا أوشكوا ان يتفقوا عليها . وختم كلامه بما يأتي : « إذا عقب سفر الجنود الاجنبية تجدد مذابح كالتي قامت لها اوربا وقعدت في السنة المنقضية فجميع الحكومات ترى إذ ذاك انه يجب عليها ان تجهز على حكومة السلطان وتضربها الضربة القاضية . (عدد ٢٥٢ ص ٣٢٨)

١٢٩ — السر بولفر الى اللورد روسل في ١٨ منه [اقتطاف]

لمَّا كنت اعرف شدة نفور الباب العالي من تعيين والٍ على سوريّة لمدة ١٠ سنوات وكانت كل حجة يمكنني الادلاء بها تأييدًا لصوابية هذا الطلب لا تُسمع رأيت من الافضل ان أُولي اراء سيادتكم بعض الرجحان بايقاف عالي باشا على ما كتبتموه اليَّ في هذا الصدد ولا اكتمكم ان لهجة فخامته كانت شديدة حازمة. فقد قال ان مثل هذا المشروع يؤول الى فصل سوريّة عن السلطنة وان الباب العالي لا يرضى بهِ إلاَّ مرغمًا بالقوة وسيقاومه على قدر استطاعته .

ومن ثم لمَّا كان اللورد دوفرين قد انقص في اقتراحه الاخير مدة ولاية الوالي المشار اليه الى خمس سنوات وكنت اجهل اذا كنتم سيادتكم استصوبتم ذلك افتكرت انه يخلق بي ألاَّ اخاطر بمباحثة فخامته ثانية في هذا الصدد هنا وان اترك لسيادتكم ان تصرحوا برأيكم النهائي للموسيو موزوروس بعد سماع اعتراضات الباب العالي . انما شعرت ان الواجب يقضي عليَّ بان أُوضح لفخامته رأي حكومة جلالة الملكة في طرق الارتشاء وابتزاز الاموال السائدين في الاستانة وفي كيفية بيع مناصب الولاة من الزائد الاخير فعرفت من جوابه انه سينفي لكم صحة الانباء التي اتصلت بكم بهذا الشأن ولاسيما في ما يختص بالعهد الحالي ويعالنكم عزمه على

ابلاغ السلطان كل حادث رشوة مثبوت لينزل أشدّ القصاص في مرتكبه . هذا وان العدالة تقضي عليّ ان اجهر باعتقادي بطياشة الاشاعات المتفشية في بيره وغير مكان . ومع ذلك لا يسعني الانكار ان كثيراً ما ينتقى المأمورون من غير ذوي الجدارة بيد اني أعاكس الاعتقاد العام واميل الى الظن ان انتقاء ولاة غير اكفاء لهذا المنصب لا علاقة لهُ غالبًا بالرشوة بل ينسب الى أسباب أُخرى . وعلى كلٍ أرى من المناسب ان يُخول الشخص الذي يُعهد اليه في تنظيم سوريّة سلطة واسعة وتحدد مدة ولايته إلاّ اذا طرأ حادث خطير يوجب الاستياء والكدر . وعندي ان أحسن طريقة هي ان يكشف الباب العالي نيأته فتتباحث بها الدول العظمى ومندوبوها واعتقد ان الجميع يوافقون على جوهرها .

هذا ولم اكتم الحكومة العثمانية كلام دولتكم في وجوب اتخاذ التحوطات الكافلة توطيد اركان الراحة في سوريًا منذرًا بان كل تقصير من قبلها يجرّ عليها خسارة عضد حكومة جلالة الملكة . لكني لا اودُّ ان ابدي رأيًا في الوسائل التي لدى الحكومة العثمانية الان لنشر مثل هذا الامان في البلاد لاني بعيد عن سوريًا انمًا لي ملء الثقة باقوال اللورد دوفرين واعتمد عليها واعتبرها قاطعة العدال في الامر

علمت ان عالي باشا والصدر الاعظم ميَّالان الى ادخال اصلاحات إلى سوريًا على شرط ان لا تؤول إلى فصلها عن السلطنة ويمكن تعميمها الى سائر الولايات بيدَ اني موقن بانهما سيرفضان كل الرفض ايلاء سوريًا نظامات تجعلها مماثلة لمصر أو لولايات الدانوب . (عدد ٢٦٤ ص ٣٤٨_٣٤٩)

١٣٠– اللورد دوفرين الى اللورد روسل في ١٨ منه [اقتطاف]

لقد ارسلت الى سيادتكم ضمن كتابي المؤرخ في ١٣ الجاري صورة رسالة من المستر ورنش تشتمل على خبر غزوة دروز حوران إحدى قرى سهل دمشق

وقلت في الوقت ذاته ان الخبر يفتقر الى الاثبات . ويسرني الآن ان انبيء سيادتكم ان قد بولغ كثيرًا في الحادث المذكور وان لا صحة لما زُعم ان العصابات الدرزية نهبت قرى مسيحية وجل ما هنالك ان بعض الدروز أَخذوا أموالهم المخبوءَة عند أبناء مذهبهم في القرى المذكورة . (عدد ٢٧٧ ض ٣٦٣)

١٣١ – ومنه اليه بالتاريخ ذاته [اقتطاف]

اني اعدّ وجود الجنود الفرنسوية في البلاد مجحفًا كثيرًا بسيطرة السلطان . تتذكرون سيادتكم ما بسطته قبلًا وهو اني اضطررت إلى سؤال صاحب الدولة فؤاد باشا انصاف بعض بروتستانت الناصرة المعتدى عليهم فأمر بسجن المعتدي المدعو ميخائيل جبران. ويستفاد الان من كتاب المستر طنوس ترجمان المستر « فين » قنصل جلالة الملكة في القدس وقد كان اوفده لاستقصاء الخبر ان رئيس دير الاباء الفرنسيسيين حارس الاراضي المقدسة قدم بخمسين إلى ستين رجلًا وانقذ جبران المذكور . ولا اظن انهُ يوجد دليل على الشرور التي سبق لي الاشارة اليها اكثر جلاءً من هذا . ولي الشرف بان ارسل إلى سيادتكم في طيهِ فقرة من رسالة المستر طنوس . (عدد ٢٩٨ ص ٣٦٣)

١٣٢ – المستر طنوس الى اللورد دوفرين . عن القدس في ١٤ منه [اقتطاف]

اخبرني المدير بعد ظهر اليوم ان رئيس دير الاباء الفرنسيسيين جاءَ دار الحكومة ومعه ٥٠ الى ٦٠ من رهبانه وطلب اطلاق سراح ميخائيل جبران حالاً. وقد اعتذر إليّ المدير المذكور انه لم يكن في طاقته رد طلبهم اذ لم يكن لديه سوى بعض نفر من رجال الشرطة وخاف من نزوع اللاتين الى الثورة ومع ذلك فهو يؤكد

اللاتين اخرجوا ميخائيل جبران من السجن بدون معرفته ورضاه .

(ملحق عدد ٢٧٨ ص ٣٦٣ ـ ٣٦٤)

١٣٣ ـــ عالي باشا الى الموسيو موزوروس في ٢٠ منه

ارسل لك في طيه نص البنود التي تتوطد عليها قاعدة الادارة في سوريا في المستقبل .

ان الباب العالي لا يتردد في ان يعلن انهُ بمثل هذه الطريقة يتمكن كل التمكن من اعادة النظام والراحة الى كل سوريا واستتباب الامن فيها ولنا الرجاء بان هذا العزم الذي يتحقق في القريب العاجل سيحوز رضا الدول اجمع . ولا حاجة إلى ان ازيد اننا لا نقدر ان نتحمل مسؤولية تتميم هذه المهمة الخطيرة ما لم نتمتع بحرّية العمل المناسبة لعظمة الواجبات ولا يخال لنا ان الدول تغمض عين الانصاف عن هذه النقطة الهامّة وجليل همها في ان تنحل هذه المسألة الحلّ المرضي .

متى اوقفت حضرة وزير خارجية الدولة البريطانية على المشروع الذي وضعناه قل لهُ بان الباب العالي وقد ادرك خطورة واجباته وعظم مصلحته في ان يرى الراحة مستتبة في هذا الجزء المهم من المملكة لا يهمل شيئاً لتوطيد الطريقة التي وضعها على قواعد متينة ثابتة .

(عدد ٢٨٠ ص ٣٦٤ ـ ٣٦٥ . ودي تستا عدد ٣ ص ٣٤٦)

١٣٤ – قواعد حكومة سوريا الاساسية المقبلة

١ً : يزاد العسكر الشاهاني في البلاد العربية الى غاية ما يوجبه النظام بحيث يبلغ ٢٦ الف جندي ولا ينقص .

٢ً : واردات الولايات الداخلة في منطقة الجندية المذكورة ترصد لادارتها

ما عدا واردات الجمارك فان لم تكفي تلك الواردات يؤخذ من واردات الولايات الاخرى مثل ذلك الدخل لسد العجز .

٣ً : ان كيفية اكمال عدد العسكر المذكور وانتقاء المطلوبين للجندية يبحث فيها على انفراد .

٤ً : تؤلف فرقة من الفرسان السيَّارة على نسق الفرق المنظمة والغرض منها منع القبائل الرحَّالة من غزو البلاد واجتياحها .

٥ً : يعهد الى قائد الجيش العام المذكور المتولي في الوقت عينه قيادة فرقة الفرسان المحافظة على الامن العام ضمن دائرة النقطة العسكريَّة ويكون مسؤولاً عن الراحة .

٦ً : شرطة المدن والقرى تكون تحت امرة مشير العسكر خاضعة لاوامر الولاة وأمَّا حشدها فيكون من المسلمين والنصارى على السواء .

٧ً : يكون لكل من ولايتي الشام وصيدا والٍ خاص يحكمها بالانفصال وانَّما يكون أهلًا وذا حنكة .

٨ً : يقام في كل من الولايتين مجلس مختلط تؤخذ اعضاؤه من الطوائف المقيمة فيهما ويكون للاعضاء اختصاصات مقررة واضحة .

٩ً : يقام ايضًا في كل من الولايتين مجالس مختلط للنظر في الدعاوى الجزائية تكون اعضاؤه من ذوي المعرفة والاهلية .

١٠ً : مجالس السناجق تؤَلف على شكل مجالس الولايات .

١١ : في وقت معين في كل سنة يجري في كل السناجق انتخاب شخص من المسلمين وآخر من كل الطوائف المختلفة من المسيحيين واليهود جميعهم من رعايا الدولة العليــة ويذهب المنتخبون إلى مركز الولاية فينضمون الى مجلسها الاعلى فيؤَلف مجلس عمومي تحت رئاسة الوالي ويترتب على كل عضو بعــد

وقوفه على احتياجات بلاده ان يبدي رأيه في ما يتعلق بالزراعة والتجارة وبالتدابير للمحافظة على الامن وتقرير الاموال الاميرية على ما تقتضيه مصلحة مفوضيه ومصلحة الولاية . ومدة هذا الاجتماع يجب ان لا تتجاوز الشهرين . وكل سنجق لا يتجاوز عدد سكانه الف نسمة لا يحق لهُ ان يرسل مندوبًا من قبله .

١٢ : محاضر المباحث التي تجري في الاجتماعات العمومية ترسل رأسًا الى الباب العالي وهو بعد ان يرى ما يلزم اجراؤه يأمر بانجاز الوسائل المثبتة فيها .

١٣ : يرسل الباب العالي في كل سنة في وقت انعقاد المجالس العمومية المشار اليها في البند السابق مندوبًا إلى سوريًا من كبار موظفيه بصفة مفتش عام .

١٤ : القائد العام للقوة العسكرية يوكل اليه ان يأخذ حتمًا بالاتفاق مع الوالي جميع التدابير الجندية التي توجبها صيانة الامن العام .

١٥ : يستمر دولتلو فؤاد باشا في سوريًا الى ان يتم انشاء المجالس المذكورة آنفًا

(ملحق عدد ٢٨٠ ص ٣٦٥ـ٣٦٦ . ودي تستا ملحق عدد ٣ ص ٣٤٦ـ٣٤٨)

١٣٥ — عالي باشا الى موزوروس افندي في ٢٠ منه

انه باطلاعك على المشروع الذي ارسلته لك اليوم تقف على القواعد التي وضعها الباب العالي لادارة شؤون سوريًا المستقبل واني أضيف اليه مشروع اللورد دوفرين لتقف عليه فمن مجرد تلاوته يمكنك ان تحكم على مزيته والغاية المقصودة منه ولا اريد ان انقد كل بنود مشروع المعتمد الانكليزي واحدًا فواحدًا . بيدَ انهُ لمَّا كان يتعذر على الباب العالي القبول بقاعدته الاساسية فلا فائدة من الافاضة في تفاصيله وجل ما ابغي ان أقوله لك ان المشروع المذكور يرمي الى انشاء امارة جديدة مستقلة بعض الاستقلال خاضعة لادارة لجنة اوربية وبعبارة أخرى يراد بهِ فصل سوريًا عن السلطنة العثمانية. ولا يخفى عن نيرتك مقدار امتعاض حكومة جلالتها الشاهانية

فيما إذا أصرّت وزارة جلالتها البريطانية على رأيها الاول بعد وقوفها على ما ينجم من الاخطار للمملكة بأسرها ولسوريًا ذاتها عن تنفيذ هذا المشروع إذ يلحق مبدأ سلامة المملكة العثمانية ـ وقد دافعت عنه انكلترة بكل نشاط وأصابت نجحاً ـ مساس جديد في أهمّ اجزائه .

لا مراء ان المصائب التي انتابت اهالي جبل لبنان ودمشق لجلّي ولقد انفطر قلب جلالة مولاي السلطان الابوي حزنًا قبل الجميع على وقوع هذه الفظائع في تلك البلدان . ولقد أُصيبت انكلترة أيضًا منذ عهد حديث بمثل هذه الكوارث في املاكها في الهند الشرقية ومع ذلك لم يفكر أحد قط باتهامها بالتهامل أو العجز بل ان الكوائن باغتتها مثلنا فأتمت واجبها كما اتممناه بانزالها العقوبات الشديدة في مرتكبي الجرائم ومسببي الفتنة .

واذا كان بعض مأمورينا قد اخلّوا بالواجب المفروض عليهم فان الحكومة قد برهنت على انها لا تريد السكوت عن مثل هذا التقصير فعاقبت البعض منهم بالقتل والبعض الاخر بالعزل واسقطتهم من الحقوق المدنية .

فلو ان الحكومة الشاهانية تأخرت بقمع الفتنة وانزال العقاب بالمذنبين أو احجمت بعد اتعاظها بالعبرة المحزنة عن وضع طريقة اداريّة جديرة بمنع تجديد المذابح السابقة وضمانة الامن لسكّان سوريّة وسعادتهم المقبلة لكانت استحقت لوم العالم المتمدن وحق لاوربا بل وجب عليها ان تفكر بابدال الحكم الحالي بغيره.

ولا اظن انهُ يوجد حكومة لا تريد ان تعمل ما في طاقتها لتوطيد الراحة في داخليتها ولتمتيع رعاياها بجميع فوائد الامن بل ذلك هو من الواجبات الرئيسية لكل حكومة منظمة . فالباب العالي يعرف اهمية هذا الواجب ويصرف عنايته الى اتمامه بكل صدق . بيدَ انهُ لا يمكنه ادراك هذه الغاية إلاّ على شرط ان يكون

حرًّا في استعمال حقوقه إذ كل سلطة بدونها تمسي وهمية .

وعليه فاذا انفذ الباب العالي المشروع الجديد الذي وضعه وتمتع بحرّية العمل التامة وهي من الصفات الملازمة التي لا غنى عنها لاستقلال كل حكومة فلا يتأخر عن ان يعلن أمام العالم باسره يقينه الشديد في اقتداره بمعونة الله على حفظ الراحة والسلام في سورّية أمّا بخصوص الطريقة التي اقترحها اللورد دوفرين لحكم سورّية فمن الحماقة القصوى ان يتعهد الباب العالي بتحمل أقل مسؤولية بصددها .

نحن نعلم ان انكلترة وسائر الدول العظمى لا تقصد تجزئة المملكة العثمانية بل جل بغيتهنّ اقامة سد في وجه المجرى الثوروي وتبديده وهذا جلّ ما نطلبه . ولمّا كان الامر كذلك فلا أرى سببًا لاثارة العراقيل امتناعًا عن الموافقة على تدابيرنا المحتوية على كل الضمانات المرغوب فيها دون ان يكون فيها الاخطار العظيمة المبسوطة آنفًا ولا سبيل للاصرار على تفضيل مشروع يكون من نتيجته الاولى سلخ سورّية عن السلطنة العثمانية بل نحن موقنون ان اللورد جون روسل بعد اطلاعه على مشروعنا يتلطف معترفًا بموافقته وكفائته ولا يبخل علينا بايلاء ملاحظاتنا على اضرار اقتراح مندوبه في سورّية نظرة صادرة عن ود واخلاص .

ولا شك في انك تذكر باننا لم نعترف قط بصلاحية اللجنة الاوربية لتنظيم شؤون سوريًا بل طالما صرّحنا وأعلنًا ان مفاوضات اللجنة في المسائل الادارية لا تتناول سوى التعديلات المراد ادخالها على تنظيم جبل لبنان فلم يلاقِ تصريحنا المتكرر أدنى اعتراض وانّما أُجبنا في كل مرّة ان الغاية مقصورة على تعديل الترتيبات الموضوعة في سنة ١٨٤٥ وفي وسعنا ان نستشهد بحضرات ممثلي الدول في الاستانة وبنصّ التعليمات المتماثلة المعطاة للجنة المشار اليها .

ومجمل القول اني أقوم اليوم بواجب عظيم محتوم بايعازي اليك باسم الباب العالي ان تعرض على نيرة دولة وزير الخارجية الاسباب الحيويّة التي تضطرنا إلى

عدم القبول باقتراح اللورد دوفرين على أي وجه كان والى الثبات في عزيمتنا تمسكاً بمشروعنا الذي سيرسل اليك اليوم بتفاصيله كما قلت في بدء كتابي .

(عدد ٢٨٥ ص ٣٦٨ـ٣٦٩ . ودي تستا عدد ٤ ص ٣٤٨ـ٣٥٠)

١٣٦ ــ *اللورد دوفرين الى السر بولفر فى ١٨ منه* [اقتطاف]

لقد سبق لي في رسائلي الاولى الى سعادتكم ان اخبرتكم بحالة الفوضى التي سادت في بلاد كسروان المارونية . واتشرف الان بان ارسل الى سعادتكم بياناً يشتمل على شكاوى مشايخ الاسرة الخازنية من زعيم الثورة الذي طردهم من بيوتهم فتلاوة هذا البيان توضح لسيادتكم ان القلاقل والاعتداءات الفظيعة التي انتابت لبنان منذ عدة سنوات لم تُحصر ضمن دائرة الاقضية المختلطة وبين الطوائف المتعادية . ومن الثابت ان الفظائع التي اقترفها المسيحيون اتباع طانيوس شاهين على بعض نساء الاسرة الخازنية الضعيفات يتجاوز كل ما أُتهمت بهِ الامة الدرزيّة . وقد أكد لي أمر آخر شهير لا جدال فيه وهو ان زعيم العصاة واتباعه الذين لا يزالون مغتصبين أملاك المشايخ قد شجعهم المطران طوبيا وبعض اخوانه من الاكايروس (١) على التمادي في الشر والاعتداء .

---

(١) جاء في رسالة من بيروت بتاريخ ٢٣ تموز سنة ١٨٦٠ مثبتة في كتاب سورياً في سنة ١٨٦٠ – ١٨٦١ لجامعه الاب جوبين في ص ٧٧ ان ارباب الشأن الحوا كثيراً على المشايخ الخازنين الموجودين في بيروت لحملهم على القاء تبعة كوائن سنة ١٨٦٠ على البطريرك بولس مسعد واساقفته تأييداً لاقوال خورشيد باشا وتبرئةً لهُ فأبوا . وذكر ريشار ادوارس واضع كتاب سورياً من سنة ١٨٤٠ – ١٨٦٢ ص ١٣٠ انهُ علم من مصدر يوثق بصحة اقواله ان أمراء الدروز ومشايخهم عرضوا على المشايخ الخازنيين مساعدتهم على التنكيل باهالي كسروان فرفضوا

فيستنتج من ماجريات الامور هذه ان امتيازات لبنان قادت الى الفوضى في إحدى اقسام الجبل المسيحية كما أثارت الاضطرابات في القسم الآخر المختلط السكان وان من الواجب اقامة حكومة حازمة في القسمين المذكورين .

(عدد ٢٧٦ ملحق ٥ ص ٣٦١)

١٣٧ – *ومنه اليه في ١٨ منه*

اتصل بي ان فؤاد باشا تلقى أجوبة من الاستانة مخالفة لما اشار بهِ وأُرجح ان الحكومة المركزيّة هي التي اوعزت اليه ببذل الجهد بتبرئة خورشيد باشا وسائر المأمورين الاتراك وارضاء الرأي العام باعدام ٣٠ شيخًا درزيًا .

(عدد ٢٧٦ ملحق ٧ ص ٣٦٣)

١٣٨ – *البرنس غورتشاكوف الى الكونت كيسليف . عن بطرسبرج في ٢٠ منه*

اتشرَّف بان ارسل الى سعادتكم صورة رسالة الموسيو توفنيل الى الدوق دي مونتبلّو سفير فرنسا هنا وقد ابلغنيها عملًا بأمر حكومته وهي تتعلق باحتلال الجنود سوريًا ولمّا كان الاجل المعين في الاتفاقية المبرمة في ٥ ايلول سنة ١٨٦٠ اوشك ان يحلّ فحكومة فرنسا اقترحت عقد مؤتمر للقطع في أمر جلاء جنود البعث او بقائها

فنحن مستعدون لقبول هذه الدعوة وقد فُوض الى سعادتكم بناء على أمر جلالة الامبراطور ان تحضروا مذاكرات المؤتمر لدى انعقاده . أمّا الخطة التي يجب عليكم ان تنهجوها فقد سبق لكم ان وقفتم على رأي الحكومة في عدم موافقة جلاء الجنود الفرنسوية في الاونة الحاضرة من رسالتي الى البرنس لوبانوف في ١٣ الجاري وقد ارسلت اليكم صورتها .

ان احتلال سوريًا العسكري هو نتيجة استنابة اوربا فرنسا للانتصار عاجلًا

للانسانية والعدالة والسلم وقد شاء المؤتمر الدولي ان يحدد مدّة الاحتلال على اننا كنّا نرى ان تحديده هذا يجب ان يبقى معلقاً على بلوغ الغاية الجوهريّة المقصودة منه وحتى الان لم تُدرك . اذ لم يظهر لنا ان سوريّا عادت الى حالتها المألوفة بحيث أمست اقامة جنود الاحتلال غير لازمة وجلاؤها واجباً بل نعتقد ان النتائج المفيدة التي أدركت حتى الان نشأت خاصة عن وجود القوات العسكريّة الفرنسويّة حتى اذا غادرت البلاد قبل اتمام مهمتها يخشى ان ينقلب ما اجرته من العمل وقمعها الاضطرابات الى قلاقل جديدة يعقبها تكرار المذابح .

ان السلم في هذه النواحي وهيبة اوربا وشرف فرنسا العسكري تمسي معرضة للخطر اذا وضع حدٌّ للاحتلال قبل اوانه انقياداً لاعتبارات غير ذات بال . وعندنا انهُ كان من الافضل عدم الاقدام عليهِ من ابطاله قبل بلوغ الغرض .

وعليه فسنعضد اطالة مدة احتلال الجيش الفرنسوي ما دمنا نرى لزوماً لهُ الى ان تنشأ في سوريّا حكومة جديدة باتفاق الدول على وجه يعيض من ضمانات التأمين التي وجدها الاهالي حتى الان في ظل العلَم الفرنسوي . ولنا ملء الثقة في سلوك الحكومة الفرنسويّة وقيامها بمهمتها الحالية الشفوقة وهي نصرة الانسانية ولمّا كانت هذه المهمة قد وُكلت اليها وقبلتها نرى من العدل ان نترك لها حق الاستقلال بتنفيذها ومتى جرَت المفاوضات بين ممثلي الدول العظمى والباب العالي فتقيدوا بهذه التعاليم وابنوا خطتكم عليها . فاذا ما اعترف المؤتمر مثلنا بوجوب تمديد اجل الاحتلال العسكري واقرَّ على لزوم مضاعفة قواه ان بزيادة عدد الجنود الفرنسويّة وان باضافة جنود دولة او سائر الدول اليها فلا تمانعوا .

(مجموع المحررات الفرنسويّة في سنة ١٨٦٢ الموجود عند الشيخ اسكندر مرعي الدحداح)

١٣٩ – الماجور فرازر الى اللورد دوفرين . عن المختاره في ١٧ منه [اقتطاف]

ان وكلاء المسيحيين أخذوا يبرحون اليوم المختارة بكل سرعة دون ان يتمكن فؤاد باشا من الاتفاق معهم وقد قابل جميعهم أول من أمس وخطب فيهم طويلًا شارحًا لهم انه استقدمهم ليعاونوه على معاقبة جناة الدروز بتأديتهم شهادات عيانية أو غيرها من الادلّة والامارات . وان ليس بوسعه ولا ينوي ان يقضي بالاعدام على جميع المدوّنة اسماؤهم في بياناتهم واعدلها تشتمل على ١٢٠٠ اسم. بيد انهم لمّا كانوا قد أبوا ان يشهدوا على افراد المتهمين فيسألهم كتابة بيان جديد يحتوي على ٢٠٠ اسم من الدروز الذين يتهمونهم بانهم اقترفوا فظائع اكثر من غيرهم في المذابح الاخيرة سواء كانوا بين السجنى او في عداد الفارّين وان يرتبوا البيان حسب درجة ذنب كل شخص مبتدئين من الاعظم ذنبًا حتى الاصغر لكنه افهمهم انهُ لا يتعهد باعدامهم جميعًا .

وبعد ان طلبوا فرصة يوم للمفاوضة في اقتراحه أجابوا أمس مساءً انهم لا يستطيعون اجابة طلبه اذ انه لمّا كانت البيانات السابقة قد كُتبت بمعرفة الشعب فلا صلاحية لهم على كتابة غيرها تحتوي على عدد أقل من المتهمين وتلغى الاولى دون مراجعة واضعيها موكليهم وانهُ لا يمكنهم ان يؤدوا شهادات على الافراد دون دعوة كل الاهالي الى تأديتها .

ولمّا رأى دولته انهُ يتعذر عليه اقناعهم اذن لهم اليوم بالعودة الى بيوتهم .

(عدد ٢٨٨ ملحق ٦ ص ٣٧٨)

١٤٠ – ومنه اليه في ١٩ منه [اقتطاف]

حادثت فؤاد باشا مساء أمس في القواعد التي ستعول عليها المحكمة للقضاء

بالاعدام على بعض سجني الدروز الجارية محاكمتهم هنا فرأيت من الواجب ان احاج دولته في توسيعه دائرة احكام الاعدام . فانتهزت الفرصة وبيّنت لهُ اني فهمت من رسالة سيادتكم المؤرخة في أول الجاري ان غاية اللجنة ان يُقتصر على اعدام الذين اقترفوا جناية القتل عن عمد . فأجابني دولته ان اللجنة لم تقصد ذلك بل أقرّت على وجوب القضاء بالاعدام على الاشخاص الذين يُحصون في عداد الفئات الثلاث الآتية .

١ً : مقترفو المذابح والمحرضون عليها .

٢ً : زعماء العصابات الذين اشتركوا في القتل والحرق والنهب .

٣ً : الذين اقدموا عن عمد على ارتكاب جناية القتل بايديهم .

وزاد دولته ان سيادتكم اقترحتم على اللجنة ان يُقتصر على القضاء بالاعدام على الذين اقترفوا جناية القتل فقط بعد سماع شهادة شاهدين عيانيين وان يكون عدد الذين يُعدمون أقلّ من الذين أُعدموا في دمشق على ان اللجنة لم توافقكم على رأيكم . (عدد ٢٨٨ ملحق ٧ ص ٣٧٩)

١٤١ – ومنه اليه في ٢٣ منه

لقد انجزت المحكمة الغير العاديّة مهمتها ورفعت خلاصة أعمالها إلى صاحب الدولة فؤاد باشا وفي عداد الاوراق بيان يشتمل على اسماء ٣٠٠ شخص تتفاوت درجة الذنب المتهمين بهِ . وقد صادف دولته صعوبة كبيرة في بيان جريمة كل من السجنى بمفرده من جرّاء رفض المسيحيين تأدية شهادتهم وعليه اكتفى بالظنون .

ومن ثم لمّا كان المسيحيون قتلوا ١٧٦ نسمة من الدروز بين رجال ونساء وأطفال وجرحوا ٨٥ منذ احتلال الجنود الفرنسويّة الجبل خلا قتل ١٣٠٠ منهم في خلال الفتنة وشقاء حالتهم الان من جرّاء نهب قراهم فدولته يرى ان اعدام بعضهم

عدا الذين حُكم عليهم في بيروت يكفي ليكون عبرة لهذه الطائفة في المستقبل ولمطابقة مقتضيات العدالة.

وفي عزم دولته ان يرسل في الحال ملفّ أوراق الدعاوى الى بيروت موزراً بارائه الخاصة على أمل ان المندوبين الاوربيين يوافقونه على ما استقرّ عليه رأيه بعد التحقيق الدقيق الذي اجراه في كل الظروف المتعلقة بمنشإ الفتنة الاخيرة وسيرها. ويودّ دولته الوقوف على حكم اللجنة عاجلًا لانهُ يتعذر عليهِ حفظ مركزه في قرية صغيرة ومعه ٨٠٠ سجين وقد فتكت الامراض بكثيرين منهم وتوفي بعضهم من جرّاء صعوبة ايجاد محلّات ملاءمة لهم ولشدّة برد الشتاء في حين يتعذر نقل المؤن في طرقات الجبل الوعرة في هـذا الفصل ان إلى السجنى وان الى الجنود التي تحرسهم.

هذا وان رغبتي في ارسال هذه الاسطر مع الرسول الموفد اليكم تمهد لي عذراً على خلو كتابي من التفاصيل وتحريره على عجلة.

(عدد ٢٨٧ ملحق ٨ ص ٣٧٩ ـ ٣٨٠)

١٤٢ ـ اللورد دوفرين الى الماجور فرازر في ٢٣ منه [اقتطاف]

وصلني البيان الذي ارسلتهُ إليّ الحاوي تعداد الدروز رجالاً ونساءً واولاداً الذين قتلهم المسيحيون فاسألك ان تلحّ على صاحب الدولة فؤاد باشا ليبادر حالاً الى محاكمة مقترفي هذه الجنايات. ولربّما تعـذر في الوقت الحاضر معاقبة كل قاتل كما يستحق بيدَ انهُ يجب على كل حال ان يكون عقاب الذين قتلوا النساء والاولاد عن عمد مماثلًا لعقاب الدروز. وقد سبق لي ان ألفتّ انظار دولته الى هذه المسألة ولم اكتمه استياء حكومة جلالة الملكة لدى سماعها ان مقترفي هذه الفظائع لم يُقاصّوا. فاذا احجم دولته عن مقاضاة الذين اجترحوا أفظع الجنايات

المدوَّنة في بيانك فاطلب اليه ان يدوّن أسباب رفضه خطاًّ لاتمكن من ابلاغها الى حكومة جلالة الملكة والى سفيرنا في الاستانة . (عدد ٣٠٦ ملحق ٣ ص ٣٨٨)

تنبيه : يؤخذ من هذا البيان ان قد قتل ١٢٦ رجلًا و ٢٥ امرأةً و ١٥ ولدًا وجرح ٦٣ رجلًا و ٢٢ امرأة فيكون مجموع القتلى ١٧٦ والجرحى ٨٥ .

١٤٣- الماجور فرازر الى اللورد دوفرين . عن المختاره في ٢٣ منه [اقتطاف]

اتشرف فانبئكم باني شكوت إلى فؤاد باشا استمرار سوء سلوك مدير الناصرة وقاضيها واطلاق سبيل السجين ميخائيل جبران بالقوة . وقد كان دولته كفّ يد المدير والقاضي المذكورين عن معاطاة اشغال وظيفتيهما بناءً على طلبي كما اخبرتكم في رسالتي المؤرخة في ١٩ الجاري وأمر بارسالهما الى عكا للتحقيق في ما نُسب اليهما ولا ريب في ان هذه الاوامر نُفذّت وقد شاء دولته ان يتثبت الامر فاوفد الى الناصرة مأمورًا أمينًا وهو أحد أركان حربه للاشراف على التحقيقات وايقاف دولته بأقرب آن على نتيجتها. انما قبل قصاص ميخائيل جبران يود دولته معرفة ما اذا كان المذكور من التبعة العثمانية أو من حمايا احدى الدول وما اذا كان الان في بيروت.

حاشية: اخبرني فؤاد باشا بعد كتابة ما تقدم ان احمد باشا عزل مدير الناصرة لوجود شكاوى أُخرى منه . (ملحق عدد ٣٠٧ ص ٣٩٢)

١٤٤ - السر بولفر الى اللورد روسل في ٢٣ منه

اني ارسل الى سيادتكم في طيه صورة المشروع الذي وضعته حكومة تركيا لسوريا ولما كنت قد تلقيته الان فلم ينفسح لي الوقت لانقده . بيدَ انهُ يختلف عمّا كنت فهمته من ايضاحات عالي باشا الشفاهية وأرى انه اكثر غموضًا .

أمّا بخصوص التعويض المالي فاعتقد انهُ إذا كان الباب العالي يتمكن من ان يتعهد بدفع قسم في الحال ويخول فؤاد باشا جباية الباقي بالاكراه فهـذه أفضل طريقة لان المشروع المقترح على ما فهمت صعب التحقيق ومناف للعـدالة. بيدَ انهُ من اللازم اللازب الاسراع في انهاء هـذه المسألة وعدم الاستسلام الى التسويف والماطلة وعليه ألححت على الباب العالي ان يقترح في الحال مشروعاً موآتياً بارساله الدراهم التي وعد بها في الباخرة المسافرة اليوم أو بتخويل فؤاد باشا ملء السلطة ليتصرف حسب ما يراه مناسباً . واعترف اني لا ازال اعتقد انه يتعذر اجبار اعيان مسلمي دمشق على دفع غرامة عمّا اقترفه دروز حوران ورعاع المدينة وكان على الحكومة السلطانية اتقاء وقوعه .ومن ثم وان كنت لا اشك في ان التعويض المراد دفعه الى المنكوبين لا يعادل خسائرهم فلست اعلم اذا كانت الغرامة التي ستستوفى من الاشخاص المفروضة عليهم لا تؤول الى خرابهم وافلاسهم .

اظن ان الباب العالي سيكتب في هذا البريد الى فؤاد باشا مفوضاً اليه تمام السلطة ليجري ما يراه مناسباً . بيدَ انه قد انتدى مجلس الوكلاء مراراً للتباحث في هذا الصدد ولم تتصل بي نتيجة ما أقرّ عليه في جلسة الليلة المنقضية .

(عدد ٢٨١ ص ٣٦٧)

١٤٥- اللورد روسل الى اللورد كولي في ٢٤ منه

سلّم إليّ حضرة الكونت دي فلاهو رسالة مؤرخة في ١٨ الجاري انفذها اليه المسيو توفنيل وفي طيه صورة عنها . وهذه الرسالة مكتوبة بلهجة معتـدلة ملؤها الرزانة خالية من كل هوى وقـد بسطت فيها حكومة الامبراطور الاسباب التي اوجبت احتلال سوريّا واكدت بحق ان غايتها لم تكن سياسية بل الانتصار للانسانية، وهي تتضمن ايضاً بعض براهين يُقصد بها اثبات انهذه الغاية لم تُدرك بعد وابداء

الرغبة في استطلاع رأي الدول الموقّعة اتفاقية ٥ ايلول لمعرفة ما اذا كان يجب على الحكومة الفرنسويّة ان تخرج جنودها من سوريًا في الاجـل المضروب . ولذلك اقترحت دعوة ممثلي الدول الى عقد مؤتمر بأقرب آن .

لست اريد ان انقد جميع البراهين المدلى بها في هذه الرسالة لتمديد الاجل المضروب في الاتفاقية لخروج الجنود . بيدَ ان هناك مسألة في غاية الخطورة في نظر الحكومة الانكليزيّة يجب ان تبني عليها حكمها .

ان الدول قبلت ان ترسل الجنود الى سوريًا عندما فاجأتها اخبار مذابح لبنان ودمشق فاجفلت لهولها واثارت في صدورها عواطف الاستياء والسخط فشاءَت ان تمنع تجدد المذابح وتشعر قبائل سوريًا المتعصبة ان مثل هذه الفظائع والاعتداءَات على الانسانية لا تُترك دون عقاب وتعويض . وفي الوقت ذاته أُلّفت لجنة للنظر في طريقة اعادة الامن الى سوريًا واقتراح المشاريع التي تكفل ادراك هذه النتيجة وجُعل على رئاسة هذه اللجنة احد وزراء السلطان . وكان في مقدمة واجبات هذه اللجنة ان توجب قصاص الجناة واعاضة المنكوبين خسائرهم أمّا قوام القسم الاخر من مهمتها وهو الاهم على ما قال الموسيو توفنيل فهو وضع أساس النظام الجديد المراد منحه الى لبنان وعرضه على الدول لتتفق عليه مع الحكومة العثمانية .

بيدَ ان تأليف هذه اللجنة لا علاقة لهُ بالاتفاقية المبرمة بخصوص ارسال الجنود الفرنسويّة الى سوريًا وغايتها تختلف من بعض الوجوه عن غرض ارسال الجنود . وترى الحكومة البريطانية ان من الضلال ان من الوجهة القانونية وان من الوجهة السياسية ان تخلط الدول الخمس بين مسألتي الاحتلال الاجنبي وتنظيم لبنان . إذ يجب الاّ يغرب عن البال ان سوريًا هي إحدى ولايات السلطنة العثمانية وصاحبها هو السلطان لا الدول الخمس . فينبغي بداءَة بدء ان نتثبت ما اذا كان السلطان في حاجة الى عضد الجنود الاجنبية لتوطيـد اركان السلم في سوريًا ثم ان نقف على

الطريقة التي يتذرع بها جلالته لضمان صيانة الامن واتقاء تجدد المذابح التي حدثت في شهر حزيران المنقضي. فاذا تعهد جلالته بحفظ السكينة واثبت ان لديه الوسائل الكافلة تحقيق هذه الامنية فلا يبقى من سبيل لاطالة مدة الاحتلال الاجنبي أمَّا اذا كان لا يستطيع ذلك وليس لديه الوسائل الفعَّالة المقتضية يخشى ان يتولَّد عن ذلك مسائل أخرى في منتهى الخطورة. ومن الفضول توقعها والتكهن عنها قبل الاطلاع على جواب جلالته. وقصارى القول ان احتلال الجنود الاجنبية سوريًا ينتهي بانتهاء أجل المعاهدة الأ إذا رضيت الدول الخمس وحكومة السلطان بتجديدها.

أمَّا مسألة الاتفاق على وضع نظامات لجبل لبنان تكفل استمرار استتباب السكينة فيه فهي اكثر تعقيدًا واصعب حلًّا اذ يتعذر كما قال الموسيو توفنيل تعيين الموعد الذي يتمكن به مندوبو الدول من ارسال نتيجة ابحاثهم في هذا الشأن الى دولهم.

لا ريب في انكم ادركتم المقصود من براهيني. ان الحكومة البريطانية مستعدَّة لسؤال نظَّار جلالة السلطان ان في مؤتمر وان مباشرة اذا كان الباب العالي يشعر ان بوسعه ان يتعهد بحفظ الراحة في سوريًا وهل تذرع بالوسائل الكافلة تحقيق هذه الامنية.

ان حكومة جلالة الملكة لا تودّ ابقاء الجنود الاوربية في سوريًا إلى ان توجد الوسائل الكافية لمنع تكرار اقتتالات بين قبائل متعادية هي منذ عهد عهيد آفة هذه البلاد ولا يهمها سواء كانت هذه الجنود فرنسويَّة او غير فرنسويَّة ولا ترضى بتحمل تبعة ادارة شؤون إحدى ولايات السلطان بواسطة جنود اجنبية. فاتلوا هذه الرسالة على مسامع المسيو توفنيل وسلّموا اليه نسخة منها.

(عدد ٢٥٤ ص ٣٣١-٣٣٢. ودي تستا عدد ١٥ ص ٣٠١-٣٠٣)

١٤٦ — المستر « فاله » الى اللورد روسل . عن فيانًا في ٢٤ منه [اقتطاف]

ان الكونت دي رشبرج كلفني ان اعرب لسيادتكم عن شكره الحميم لرسالتكم المؤرخة في ١٦ الجاري وزاد انهُ يشاطركم رأيكم ويرغب في ان يعمل باتفاق تام مع الحكومة البريطانية في مسألة احتلال الجنود الاوربية .

وقد قال لي البرنس كليا كي ان قد وصله رسائل من فؤاد باشا اكَّد له بها ان اطالة اقامة الجنود الفرنسويَّة في سوريَّة من شأنها تأجيج نيران البغضاء بين قبائل متعادية بدلاً من اطفائها وان الوسائل التي لديه كافية لضمان استمرار السكينة في هذه الولاية دون عضد اجنبي .

(عدد ٢٦١ ص ٣٤٦ . ودي تستا عدد ١٦ ص ٣٠٣)

١٤٧ — صك الجلسة العشرين في ٢٤ منه

في الـ ٢٤ من شهر كانون الثاني سنة ١٨٦١ انتدى جميع المندوبين في بيروت برئاسة اللورد دوفرين خلا فؤاد باشا الذي أناب عنه أبرو افندي وفتحت الجلسة بعد الظهر بنصف ساعة .

فقال أبرو افندي ان الاوامر المستعجلة التي تلقاها من فؤاد باشا صباحًا اضطرته ان يقترح على اللجنة عقد جلسة اليوم لايقافها على نتيجة اعمال محكمة المختارة وقد اوعز اليه المندوب العثماني السامي ان يسأل اللجنة ابداء رأيها القاطع عاجلًا لانه يرى وجوبًا الى تنفيذ الاحكام بأقرب آن كي لا يتأخر انزال العقاب في الجناة . ثم تلا رسالة فؤاد باشا وطلب ضمها الى محضر الجلسة وسلَّم الى نائب الرئيس : (١) نص خلاصة أعمال محكمة المختارة . (٢) بيان يتضمن اسماء ٢٩٠ جانيًا من الفئة الاولى مقسومين الى ثلاث طبقات الاولى تشتمل على عشرين متهمًا ترى المحكمة القضاء

عليهم بالاعدام والثانية على ٥٧ متهماً والثالثة على ٢١٠ لم تقض عليهم المحكمة .

ويستفاد من رسالة فؤاد باشا التي سبق تلاوتها انه يسأل اللجنة ان تحدد له عدد الجناة الواجب اعدامهم ذاكرًا ان اللورد دوفرين اقترح في جلسة سابقة ان يكون عدد الدروز الذين يقضى عليهم بالموت أقلّ من الذين أُعدموا في دمشق حتى اذا وافقت اللجنة على هذا الاقتراح يرجح انها تكتفي بان يعدم الـ ٢٠ درزياً المحكوم عليهم في المختارة والـ ٢٠ المقضي عليهم في بيروت ومجموعهم ٤٣ شخصاً . وعلى كلٍ فهو يرجو اللجنة التصريح برأيها الجازم بتاً لهذه المسألة .

فأوضح اللورد دوفرين انهُ لمّا بسط الاقتراح المتقدم ذكره لم يقصد سوى احكام محكمة المختاره لا الاحكام الوجاهية والغيابية التي قضت بها محكمة بيروت على زعماء الدروز ولم يخالج فكره اضافة هذه الى الاولى بل تمنى ان تكون احكام محكمة الجبل وحدها الاعدام أقل من احكام محكمة دمشق .

وبعد قراءة البيان المشتمل على اسماء ٢٩٠ درزياً وسرد التهم الموجهة اليهم تعاقب المندوبون الكلام في هذا الشأن .

فقال المسيو دي وكبكر انهُ لا يرى ان الذنب ثابت على معظم الـ ٢٩٠ متهماً المذكورين بيدَ انهُ يوجد امارات قويّة انهم مذنبون جميعاً . ولمّا كان يتعذر قصاصهم كلهم فيرتئي ان يقتصر على اعدام ٣٠ إلى ٤٠ منهم .

ووليه مندوب فرنسا فجهر بانهُ يشق عليه ان يجالي برأيه في هذه المسألة ولاسيما في الظروف الحاضرة . وفي مذهبه ان اللجنة فعلت كل ما في طاقتها عندما وافقت منذ اكثر من شهرين على ان تكون محاكمة الدروز بجملة مستعجلة (عرفية) وعلى ان يقتصر المندوب العثماني على اعدام مدبري المذبحة وزعماء العصابات ومقترفي عدة جنايات فظيعة . ولا جدال في ان اللجنة باكتفائها بتعيين ثلاث فئات من الجناة يستحقون عقاب الموت قد حصرت بمجرد فعلها هذا العقاب الذي استحقه معظم

الدروز ضمن حدود عادلة انقياداً لعوامل الشفقة والرحمة . وقد قبل بطيبة خاطر تضييق نطاق العدالة انما لا يناسبه من جميع الوجوه مشاطرة المندوب العثماني عبء المسؤولية الواقعة على عاتقه وحده ان بتحديد عدد الجناة الواجب اعدامهم وان بالتدخل في تفاصيل الامور الموكول فصلها الى محكمة المختارة . ويخيل له ان فؤاد باشا يتوق اليوم الى التنصل من هذه التبعة ومن الجلي انه يشعر بارتباك في اعدام اشخاص اقترفوا جنايات كبيرة انما هم بنجوة من حكم قانوني لعدم وجود شهادات عيانية عليهم . فهو يفقه هذه الحيرة لكن ليس في وسع اللجنة ان تساعد فؤاد باشا على الخروج منها . فلوكان المندوب العثماني المشار اليه استطلعه رأيه منذ ٤ اشهر لكان أشار على فؤاد باشا ان يبادر عاجلاً الى القاء القبض على الجناة ولا يفسح بالوقت لكبار السفاحين للهرب الى حوران وان لا ينفر منه المنكوبين بل يكتسب ثقتهم بعدم تأجيله انزال العقاب في الجناة . ولا مراء في انه لو استشار اللجنة في ذلك الحين وعمل بمشورتها لاستدرك الارتطام في المصاعب القائمة في وجهه الان . وعلى كلٍ فهو سيجيب النداء الموجه اليه والى جميع رصفائه على قدر طاقته وحسب ما يوحي اليه ضميره . فقد علم من مطالعة بيان اسماء الـ٢٩٠ متهماً في المختاره ان كثيرين منهم اعترفوا بجناياتهم فيجب القضاء على هؤلاء دون استثناء وعلى جميع المتهمين بعدّة جنايات على شرط ألاّ يتجاوز عدد احكام الاعدام التي تقضي بها محكمة المختارة عدد الذين أعدموا في دمشق وهم ثمانون .

وصرح المسيو دي رهفوس ان ليس على اللجنة ان تشارك المندوب السلطاني في مسؤوليته فقد سبق لها ان رسمت له خطة العمل فكان عليهِ ان يسير عليها. وهو لا يستصوب ان تعين اللجنة عدد المراد اعدامهم حتى على وجه التقريب وتحكم في درجة ذنب المتهمين لان التدخل في شؤون العدالة يوقع عليها قسماً من المسؤولية . ولذلك يعتقد ان في وسعه فقط ان يرتئي اعدام الذين قتلوا نساءً وكهنة واطفالاً .

وألفت الموسيو نوفيكوف الانظار الى ان فؤاد باشا يطلب تعيين عدد الاشخاص الواجب اعدامهم مع انه قد سبق للجنة ان أبت مجاراته الى هذا الامر ولا يسعها ايضًا ان تقوم مقام القضاة فتعين درجة ذنب المتهمين اذ ليس لديها ما ينير ضميرها سوى امارات طائشة غير كافية . ولذلك فهو يحتفظ بما احتفظ به رصيفاه مندوبا فرنسا وبروسيا لكنه يرى ان عليه ان يقترح على اللجنة العدول عن قاعدة توحيد العقاب التي أقرّت عليها في جلستها العاشرة قبل ان ارتُئي الموازنة بين عدد احكام الاعدام في الجبل وبين الاحكام التي قضت بها محكمة دمشق اذ اقتصر البحث اوانئذٍ على اعدام كبار الجناة . أمّا الان وقد سُئلت اللجنة ان تحكم في قضية ٢٩٠ شخصًا لا يُحصون في فئات كبار الجناة الثلاث المذكورة يرى من العدل ان يقتصر على القضاء عليهم بعقاب أخف وطأة .

أمّا مندوب انكلترة فقال انه لا يرى وجوبًا لتعليق أهمية كبرى على عدد احكام الاعدام فالمهمّ الاّ يؤخذ البريء بجريرة المذنب والاّ يُقضى على أحد قبل ثبوت ذنبه وعليهِ لا يسلّم بان يُحكم على درزي قبل ان تتناصر الادلّة والقرائن على ارتكابه الجريمة المنسوبة اليهِ فقد ظهر له من مطالعة بيان اسماء المتهمين ان بعضهم عُدّ مذنبًا لانهُ كان حاضرًا في زحلة أو أُحصي في بيانات المتهمين او لانهُ من العقّال أو الاعيان فالقضاء على هؤلاء الاشخاص بناءً على مثل هـذه الدلائل يستوجب الهزء والاشمئزاز ويغضب العالم المتمدن . أجل لقـد رضي بان تكون محاكمات المختارة بموجب العرف مجملة بيدَ انه لم يقصد بذلك ان تخفر المحكمة القواعد التي تتقيد بها محاكم اوربا الحربية. ومن ثم يسأل اللجنة ألاّ توجب على المندوب العثماني فرض عقوبة على رجل لم تثبت جريمته بالبيّنات الحسية والقرائن .

فأجاب أبرو افندي ان المندوب العثماني لا يحجم عن تحمل المسؤولية الملقاة على عاتقه ولا يريد اشراك رصفائه بها بل الاسترشاد بانوارهم لاتمام خطته .

واوضح ان المباحث في رسالة صاحب الدولة فؤاد باشا لم تسفر عن بسط رأي حازم يستطيع الاستفادة منه فجل ما يطلبه ان تبدي اللجنة رأيها الاجماعي في مبنى المسألة المطروحة على اجتهاداتهم .

وبناء على هذا الطلب استأنف المندوبون البحث ثم أقرّوا : على ان الاقتصار على اعدام عشرين شخصاً كما ارتأت محكمة المختارة ليس بكافٍ بالنظر الى الوجهة السياسية .

فقال اللورد دوفرين انه مع انحيازه الى رأي رصفائه الاجماعي لا بدّ له من رفع كل تبعة عن عاتقه في ما يختص بالقضاء وصرّح باعتقاده ان ليس في وسع اللجنة ان تدعو القضاة الى ان يحصوا أشخاصاً لم تثبت جريمتهم في مصاف الفئة الاولى من الجناة لغاية سياسية .

ثم اجمعت اللجنة على ما يأتي :

« يجدر ان يقضى على الذين لم يُحكم عليهم بالاعدام من الـ ٢٩٠ شخصاً المدونة اسماؤهم في بيان محكمة المختارة ويثبت لديها ذنبهم بعقوبات أخف كسجن القلعة مثلاً »

فوعد ابرو افندي بابلاغ المندوب السلطاني هذا الرأي الاجماعي وزاد انهُ لمّا كان لا يوجد بينة على الـ ٤٠٩ متهمين من الفئة الثانية فسيطلق سبيلهم حالاً . ومن ثم فقد وردت عليه اوامر بان يرسل الى المختاره زعماء الدروز الذين حوكموا في بيروت فيسأل اللجنة اذا كان في وسعها ابداء رأيها الاجماعي في الاحكام التي قضت بها عليهم محكمة بيروت الغير العاديّة والغاية من ارسالهم إلى الجبل تنفيذ حكم الاعدام في المحكوم عليهم في آن واحد .

فردّ عليه اعضاء اللجنة انهم لا يستطيعون ابداء رأيهم في ملفّ اوراق الدعوى اذ لم تتم ترجمتها بعد ومانعوا في ارسال سجنى الدروز من بيروت الى المختاره. وصرّح

لمم أبرو افندي ان صاحب الدولة فؤاد باشا سيضطرّ الى تأجيل تنفيذ حكم الاعدام اذا سلّم المندوبون بقاعدة وجوب تنفيذ هذه الاحكام دفعة واحدة . فتبودلت الاراء بهذا الشأن وتباينت وعليه أقرت اللجنة على ان تترك للمندوب العثماني الحرّية في تنفيذ حكم الاعدام بالمحكوم عليهم في المختارة او تأجيله الى ان يتسنى لهُ تنفيذه في المحكوم عليهم في بيروت في وقت واحد

ثم ان الموسيو نوفيكوف ألفت انظار اللجنة الى الحالة في حوران حيث تولّد بعض الهياج على أثر الاحكام التي قضت بها محكمة المختارة وقد جاءَ في الانباء التي اتصلت بهِ ان شيخًا درزيًا يدعى ابو عبدة نسيب اسمعيل الاطرش انما عدوه وعد بالسهر على سلامة مسيحيي حوران على شرط ان يعطى ورقة تأمين بالمجيء الى دمشق . وقد أوصى فارس عامر والمسيحيون ذاتهم بهذا الرجل وعليه تمنى مجددًا ان تتخذ الوسائل الفعَّالة الناجعة ضد حوران .

فوعد أبرو افندي بايقاف فؤاد باشا على اسم هذا الرجل وانبائه هذا المساء بان اللجنة اطلقت يده في تأجيل تنفيذ احكام الاعدام واردف ان هذا التأجيل ضروري نظرًا لهياج الافكار في الجبل ولعدم مناسبة اعدام المحكوم عليهم في المختارة وبيروت كل قسم بمفرده . وختمت الجلسة الساعة الخامسة ونصف الساعة .

ملحق : فؤاد باشا الى ابرو افندي في ٢٤ منه

لدى وصولي الى المختارة رأيت ان المحكمة الغير العادية التي ألفتها قد بدأت باستجواب الدروز وغيرهم من السجنى وعددهم زهاء ٨٠٠ ولما كان معظم المتهمين اصرّوا على انكار ما نُسب اليهم وابوا ان يعترفوا بوجودهم اثناء الحوادث الأ في الاماكن التي ذهبوا الى القتال فيها دون الاقرار بجناياتهم لم يسفر الاستجواب عن نتيجة مرضية فشئت ان انير ضمير القضاة واجمع البينات الواضحة الجلية ليتسنى لهم

التميز بين الجناة وقسمتهم الى ٣ فئات والقضاء عليهم بعقوبات مختلفة ولذلك دعوت اعضاء مجالس النواحي المسيحيين وبعض اعيانهم لاخبار المحكمة بما يعلمونه لان البيان الذي كانوا سلموه اليَّ في بيروت يشتمل على تهم عامة ليس فيها بينات على جريمة كل شخص بمفرده . ولمَّا سألتهم المحكمة ايضاح التهم الموجهة الى كل شخص بمفرده أبوا بحجة ان الاعيان الموجودين في بيروت يستطيعون اكثر منهم تنوير اذهان القضاة . وعليهِ كررت دعوتي المذكورين بالمجيء الى المختارة وبعد ان ترددوا بضعة ايام توقفت فيها سير الدعوى وصلوا الى هنا . وقبل مثولهم امام المحكمة قابلتهم وحرضتهم على اداء شهاداتهم وبيان التهم وتقديم الادلّة والبينات على الجرائم المنسوبة الى السجنى المدوَّنة اسماؤهم في البيانات التي كتبوها . فأجابوني انهُ سبق لهم بسط التهم بوجه عام في البيانات المذكورة وان ليس لهم شكوى خاصة على الافراد بل على مجموع الدروز وانهم يقتصرون على الاستسلام الى عدالــة المحكمة ويرفضون اعطاء ايضاحات جديدة . ولمَّا سألتهم المحكمة ان يوقفوها على الادلّة التي جمعوها وبنوا عليها كتابة بيانات اسماء المتهمين أجابوها ذات الجواب وتحاشوا تحقيق رغبتها بأجوبتهم الملتبسة فشاءَت المحكمة ازالة كل غموض ووجَّهت اليهم اسئلة خطية أجابوا عليها كما تقدم وفي طيه نسخة من هذه السؤالات والاجوبة .

فجمعتهم مجدداً عندي أملًا باقناعهم وبذلت جهدي لتشجيعهم وتطمينهم ان لا خوف عليهم من اداء هذه الشهادات وان لا مسؤولية عليهم تجاه الاهالي لاننا لم نستشيرهم بصفة كونهم ممثلي الشعب بل كافراد جديرين بكل ثقة وفي استطاعتهم تقديم ادلّة على المتهمين المدوَّنة اسماؤهم في البيانات واننا لم نقبل مدعين شخصيين في هذه الدعاوى لان الجنايات التي اقترفها الدروز قد أذت الهيــأة الاجتماعية واغضبتها ولذلك أقامت الحكومة ذاتها مقام المدعي العام . وصرَّحت لهم ايضاً بانهُ لما كانت بيانات الاسماء التي كتبوها لا تتضمن بيِّنة كافية على الجرائم المنسوبة الى

المتهمين فيتعذر الاهتداء الى درجة ذنب كل شخص بمفرده بطريقة عادلة وفرض العقاب المناسب وبما ان الشكاوى المقامة على الجمهور هي عامة فلا يمكن الاعتداد بها كلها وليس من الانصاف فرض عقوبة واحدة على الزعماء واتباعهم فيجب الاقتصار على قطع رؤوس أُولئك الذين أثاروا الشعب بما لهم من النفوذ والمنزلة في الهيئة الاجتماعية او جرحوا الانسانية في صميم قلبها بكثرة جناياتهم الفظيعة بحيث يُحصر عدد احكام الاعدام ضمن دائرة يرضاها ضمير العالم المتمدن وان تجاوز هذه الدائرة يجعل العدالة ظالمة كالجناية ذاتها واوضحت لهم ايضًا ان الاحكام التي نقضي بها على الدروز ستكون لهم عبرةً . بيدَ انهُ لا يمكن اكثارها بقصد ابادة هذه الطائفة وان على المسيحيين ان يدعوا فكرة الانتقام الشخصي ويفقهوا ان جلّ قصدنا من انزال هذه العقوبات خير الالفة .

فلم يذعن اعيان المسيحيين لكلامي وأصرّوا على رفضهم بل اقترحوا ان يجمعوا الادلّة والشكاوى الشخصية اذا أُعطوا مهلة . فلم يكن من سبيل الى اجابة طلبهم لانهُ يبدل سير المحاكمة الذي اتفقت مع اللجنة الاوربية على نهجه وينذر بتأجيل الاحكام التي نريد اصدارها عاجلًا الى زمن لا يُعرف . ولمّا لم انجح في اقناعهم بعد ان صرفت اسبوعًا في مفاوضتهم على غير جدوى اذنت لهم بناءً على طلبهم بالعودة الى بيوتهم اتقاء ان أُتهم باني ارغمتهم على البقاء هنا لاكراههم على اعطاء شهاداتهم .

وعليه لمّا كانت المحكمة الغير العاديّة لم تتمكن من الحصول على أدلّة جديدة غير بيانات الاسماء التي كتبها اعيان المسيحيين المحلفين على ما اكد لنا رؤساء دينهم واعتراف الدروز امام محكمة بيروت الغير العاديّة وغيره من الامّارات اضطرّت ان تكتفي بهذه المواد الثلاث لبيان درجة ذنب كل شخص وبناء احكامها عليها فقسمت السجني الى فئتين واحصت في عداد الاولى الاشخاص الذين ظنت بهم

بانهم من كبار الجناة ودوِّنت في الاخرى اسماء السجنى الذين اتهمهم المسيحيون في البيانات التي قدموها او قُبض عليهم دون وجود ادلّة او قرائن على الجريمة المنسوبة اليهم .

وقد سلمتْ إليَّ محكمة المختاره مع بيان خلاصة أعمالها لائحة تحتوي على اسم كل متهم ومحل سكنه من الفئة الاولى وصفته والتهمة المذكورة في بيانات المسيحيين وملفّ اوراق دعواه ورأي المحكمة في ذنبه . وبعد ان ذكرت في أول اللائحة اسماء الاشخاص المظنون فيهم نظرًا لمنزلتهم وللقرائن قسمتهم إلى ثلاث فئات تسهيلًا لمعرفة كبار الجناة فيهم فالفئة الاولى قوامها ٢٠ شخصًا والاخرى ٥٧ والثالثة ٢١٠ وهي مرتبة حسب درجات الذنب .

فهذه هي نتيجة اعمال محكمتنا الغير العادية التي لم تستطع لما احاط بها من العوائق الحصول على البيّنات الجلية المثبتة الذنب للاسترشاد بها فانها ولئن كانت ناقصة فقد روعيت فيها مقتضيات الضمير . وممَّا زاد المهمة الموكولة الى المحكمة صعوبة الايجاب عليها بالاسراع في المحاكمات ورفض المسيحيين اداء شهاداتهم ونكران المتهمين اقتراف الجنايات المنسوبة اليهم وتعذر قبول شهادة أبناء مذهبهم.

ويمكن الاستعانة بخلاصة اعمالها هذه على تعيين الاشخاص الذين يجب اعدامهم اذا حُصر عددهم ولم يُطلب اعدام جميع المتهمين المحصاة اسماؤهم في الفئة الاولى. أجل لا اجهل ان الجميع ينفرون من تعيين عدد الاشخاص الواجب اعدامهم . وقد اعتقد ان المحكمة ذاتها تستطيع تعيين هذا العدد بيدَ ان حالة الشؤون ترغمنا على القطع في هذه المسألة لان في تأجيلها عاقبة وخيمة على الذين نريد انصافهم وعلى المتهمين بشكاوى عامة فيجب ايضاح نوع الحكم الذي سيقضى بهِ على قسم من المدوَّنة اسماؤهم في الفئة الاولى حسب ما تستوجب درجة جريمتهم.فلو اتبع اقتراح المندوب الانكليزي على اللجنة لوجب ان يكون عدد المحكوم عليهم بالاعدام أقل

ممَّا كان في دمشق فاذا اسقطنا عدد الذين أُعدموا فيها رمياً بالرصاص لبلغ عدد الذين نفذ بحقهم حكم الاعدام من سكان المدينة ٥٢ شخصاً وعليه اذا ما قدَّرنا ان اللجنة توافق على هذه النسبة فيكون عدد الدروز الواجب اعدامهم يتراوح بين ٤٠ الى ٥٠ شخصاً . فقد حوكم ١١ درزيًا في بيروت وابلغت اوراق دعاويهم الى اللجنة و٦ غيرهم حُكم عليهم ولم تُسلَّم اوراقهم اليها حتى الان فيكون المجموع ١٧ شخصاً واذا أُضيف اليهم ٦ افراد حُكم عليهم غيابًا وقد أُلقي القبض عليهم بلغ مجموعهم ٢٧ عدا الـ ٦ الموقوفين المار ذكرهم واذا ضُم الى من تقدم الـ ٢٠ المثبتة اسماؤهم في اللائحة من الفئة الاولى يبلغ عدد المحكوم عليهم بالاعدام ٤٣ شخصاً .

ولمَّا كان لا يريد ان يظهر بمظهر الضعف والظلم في اتمام مهمته رأى ان الاجدر بهِ الالتجاء الى عضد اللجنة للاستنارة بارشاداتها وسؤالها ان تبني على ايضاحاته السابقة الذكر حكمها بانقاص عدد المحكوم عليهم بالاعدام او زيادته . فاذا كانت جرائمهم فظيعة تستوجب من جهة شدَّة القصاص فالمسيحيون من جهة أُخرى قد قتلوا ١٥٠ درزيًا بعد انتهاء الفتنة و ١٢٠٠ اثناء الحرب الاهلية كما يدعي الدروز فيجب وضع هذا العدد في كفة ميزان العدالة لتقليل عدد المحكوم عليهم بالاعدام . ومتى وقفت على رأي اللجنة الدولية ابادر الى اجازة احكام المحاكم وارسال المحكوم عليهم ان في الجبل وان في بيروت الى الاماكن التي اقترفوا فيها جناياتهم او الى قراهم ليتعظ اخوانهم بعقابهم . وفور اعدامهم يُعلن العفو او بالاحرى ايقاف المحاكمات في النواحي التي حوكم اهلوها عملاً بما أقرَّت عليه اللجنة

فاذا كانت اللجنة ترى ان الادلة التي جمعتها المحكمة غير كافية ورغبت في اجراء تحقيق اكثر تفصيلًا ينبغي اطلاق سبيل المسجونين من الفئة الثانية وارسال متهمي الفئة الاولى الى بيروت لمحاكمة كل منهم بمفرده لانه يتعذر ابقاء ٨٠٠ سجين في قرية كالمختاره . فارجوك ان تطلع اللجنة حالاً على بيان اسماء متهمي الفئة الاولى

مع لائحة جميع الذين سيقضى عليهم بالاعدام ولائحة اسماء الفئة الثانية وخلاصة أعمال المحكمة وتتلو على مسامعها هذا الكتاب وتنبئني بنتيجة مفاوضات اللجنة في هذا الشأن .

(عدد ٣٠٩ ملحق ٤ ص ٣٩٨_٤٠٣ . ودي تستا عدد ٧٩ ص ٢٠٣_٢١٣)

١٤٨- اللورد كولي الى اللورد روسل في ٢٨ منه

لقد حالت اسباب عديدة دون تمكني من ابلاغ المسيو توفنيل قبل اليوم رسالة سيادتكم المؤرخة في ٢٤ الجاري المتضمنة جواب حكومة جلالة الملكة على الرسالة التي انفذها دولته الى الكونت دي فالاهو بخصوص جلاء الجيش الفرنسوي عن سوريا .

فقال لي الموسيو توفنيل انهُ يجب ان اسلّم اليهِ نسخة من رسالتكم قبل ان يحدثني في مضمونها رسمياً بيدَ انه اعرب في الحال عن ارتياحه الى لهجتها المعتدلة الولائية ووافق على قول سيادتكم : « ان انشاء اللجنة الدولية وابرام الاتفاقية المتعلقة بأمر ارسال الجنود هما مسألتان متباينتان وغرضهما يختلف عن الآخر من بعض الوجوه » لكنه يرى ارتباطاً وثيقاً بين انشاء حكومة منظمة واعادة الامن الى نصابهِ وهي الغاية التي أرسلت الجنود من أجلها عملاً بالاتفاقية بحيث يمتنع فصلهما عن بعضها . وجهر مؤكداً بان الذين يظنون ان للامبراطور او لحكومته ميلاً لاطالة مدة الاحتلال الى ما لا نهاية لهُ هم في ضلال مبين . واردف :

« اننا نعتقد انهُ اذا استقدمنا جنودنا يمسي الذين ذهبنا لصيانتهم في حالة اسوإ من ذي قبل فقد كان لجبل لبنان ادارة مستقلة مؤسسة على اتفاق بين الباب العالي والدول الخمس أمّا الآن فلا أثر لحكومة فيه سوى سلطة الباب العالي المطلقة. فجلّ ما نطلبه ان ينظم قبل براحنا لبنان حكومة لا تجعل الموارنة في موقف اسوإ من

الماضي . فنكون اذ ذاك قد فعلنا كل ما في طاقتنا في هذه الظروف ويتسنى لنا ان نبرىء ذواتنا امام العالم الكاثوليكي في ما لو تجددت المذابح أمَّا اذا تكررت الفظائع من جرَّاء خروج جنودنا قبل وضع النظام فكل اللوم يقع علينا. وفي كل بريد تصل عرائض الى الامبراطور يستغيث موقّعوها بجلالته لمواصلتهم في حمايته ومن الصعب ان نهمل اناساً اعتمدوا علينا منذ عهدٍ عهيد ولا اكتمكم اننا نودّ ان نحفظ نفوذنا في الموارنة »

فأجبته انهُ يجب معرفة ما اذا كان وجود الجنود الفرنسويَّة مانعًا يحول دون الوصول الى اتفاق نهائي بدلاً من ان يكون مساعدًا على تسوية الشؤون حالاً . فالموارنة من جهة يطلبون مطالب غريبة مخالفة الصواب اعتمادًا على حماية فرنسا والدروز من جهة أُخرى قد غضبوا لهذا الامر وهم غير ميَّالين الى قبول تسوية .

فقال المسيو توفنيل انهُ فقه اصابة رأيي بيدَ ان في وسعه ان يؤَكد لي انهُ لا ينوي عضد مطالب الموارنة المتجاوزة الحد . فهو يرضي بأي طرز حكومة تتفق عليه اللجنة مع فؤَاد باشا على شرط المحافظة على الامتيازات التي ضُمنت في اتفاقية سنة ١٨٤٥ وقد امل بان انكلترة لا تلحّ في جلاء الجنود قبل بلوغ هذا الغرض . فلو كانت اللجنة تودّ من صميم فؤَادها بذل مجهودها لا ريب في انها تتمكن من انجاز وضع اساسات النظام بمدَّة قصيرة . ولا يرى ما يحول دون اقامة حكومة قبل شهر ادار أو في اوائله اذا أُوعز الى المندوبين ان يسرعوا بالعمل وتيقن الباب العالي ان خروج الجنود متوقف على اتمام هذه المهمة . فلتقصّر اللجنة أعمالها على وضع نظام للبنان فيتسنى الوصول الى حلّ مرضي بأقرب آن .

فقلت ربَّما الحّ الباب العالي بوجوب الجلاء عن سوريًا في الاجل المعين في الاتفاقية فما العمل اذ ذاك ؟ أجاب : « لا ريب في ان على الجنود ان تخرج في ذلك الموعد اذ لا يمكنها ان تبقى دون رضا الباب العالي . وعلى كلٍ فسنبحث في

هذه المسألة بكل هدو متى عُقد المؤتمر فاذا أقرَّ على أمر معاكس لارائكم نأسف على ذلك انَّما نرضخ لحكمه .

(عدد ٢٦٧ ص ٣٥٠ ـ ٣٥١ . ودي تستا عدد ١٧ ص ٣٠٣ ـ ٣٠٥)

١٤٩ — نطافة الموسيو موزوروس في ٢٩ منه

يستفاد من رسالة برقية انفذها فخامة عالي باشا الى سفير تركيّا في لندره بتاريخ ٢٢ ك ٢ سنة ١٨٦١ ان حكومة فرنسا اقترحت على الباب العالي عقد مؤتمر للقطع في ما اذا كان يجب جلاء الجنود الاجنبية عن سوريّا في الاجل المعين في الاتفاقية او اطالة مدة احتلاله . وهاك ما جاء في كتاب فخامته : « لا يغبى عنكم ان الباب العالي يرغب في جلاء الجنود الاجنبية في الاجل المضروب وان الحكومة الشاهانية متيقنة ان بوسعها حفظ الراحة في سوريّا وضمانة سلامة أهليها دون مساعدة أحد » .

ثم ان فخامة عالي باشا اوعز اليَّ ان اسأل اللورد روسل رأي حكومة جلالة الملكة في عقد هذا المؤتمر وفيما اذا عُقد هل يمكن الباب العالي ان يرجو الحصول على نتيجة مطابقة لرغائبه وان اعلمه حالاً بلسان البرق بما تقدم .

(عدد ٢٦٥ ص ٣٤٩ . ودي تستا عدد ١٨ ص ٣٠٥)

١٥٠ — السير بولفر الى عالي باشا في ٢٩ منه

لقد سبق لي ان حادثت فخامتكم على مرتين في خروج الجنود الفرنسويّة من سوريّا وأرى من المناسب ان اوضح لكم بجلاء ما اوعزته إليَّ حكومتي بهذا الصدد وهاك ما كتبته إليَّ : يجب عليك ألاَّ تلحّ على الباب العالي في خروج الجنود الفرنسويّة من سوريّا اذا كان يعتقد لزوم بقاء هذه الجنود لوقاية السلم وانهُ لا

يستطيع صيانة ارواح الاهالي واموالها بدونها. بيدَ انهُ اذا كانت الحكومة العثمانية ترى ان لا حاجة لبقاء قوّة أجنبية وان في طاقتها ان تقوم بواجباتها في سوريّا وتتعهد بحفظ الراحة والامن في تلك البلاد فعليها ان تجاهر بذلك في الحال .

ولمّا كانت حكومة جلالة الملكة واثقــة بتأكيد اللورد دوفرين ان لا لزوم لاطالة مدة الاحتلال الفرنسوي فاذا كان الباب العالي يشاطرها هذا الرأي فستعضد طلبه . بيدَ انهُ يجب افهامه بصدق وايضاح ان الحكومة البريطانية لا تقصد ارغام الباب العالي توًا أو بالواسطة على انتهاج سياسة هو غير ميّال لاتباعها ولئن كانت تعتقد بذمتها انها أضمن فائدة لمصالح السلطان ولاستتباب الراحة في انحاء سلطنته.

وقد ابلغت حكومتي ان فخامتكم انبأتني ان الباب العالي وطد العزيمة على طلب تنفيذ منطوق اتفاقيــة ٥ ايلول واخراج الجنود الفرنسويّة من سوريّا عملًا برأيه الخاص وقد تأكد لي ان جميع وزراء الحكومة العثمانية مجمعون على ذلك.

(ملحق عدد ٢٨٩ ص ٣٨١ـ٣٨٢)

١٥١ – اللورد روسل الى الموسيو موزوروس في ٢٩ منه

انبيء حضرة الموسيو موزوروس بان حكومة جلالة الملكة لا يمكنها ان تشير على الباب العالي بخصوص اجتماع المؤتمر بل تقتصر على الايعاز الى سفير بريطانيا ان يحضر هذا الاجتماع فيما لو اشترك فيه ممثل السلطان . أمّا اذا أبى الباب العالي تجديد الاتفاقية فترى حكومة جلالتها ان يعالن السلطان الدول المتحالفة اقتداره على منع تجدد المذابح وان النظام الموضوع في سنة ١٨٤٥ لجبل لبنان يبقى مرعيًا الى ان يبدل بغيره . (عدد ٢٦٦ ص ٣٥٠ . ودي تستا عدد ١٩ ص ٣٠٥ ـ ٣٠٦)

١٥٢ — السر بولفر الى اللورد روسل فى ٣٠ منه

فور تلقيّ رسائل اللورد دوفرين المنبئة بسلوك فؤاد باشا تجاه الدروز تعجلت بعرض المسألة على الباب العالي فوعدني عالي باشا بان يكتب الى دولة المندوب العثماني ليسير وفقاً للعدالة وبتروٍ وان لا يمدد العقاب الى كل الطائفة الدرزيّة دون تمييز حيفاً وظلماً . (عدد ٢٩٠ ص ٣٨٢)

١٥٣ — ملك الجلسة الحادية والعشرين فى ٢٩ منه

في التاسع والعشرين من شهر كانون الثاني سنة ١٨٦١ انتدى جميع المندوبين في بيروت برئاسة فؤاد باشا وفتحت الجلسة الساعة الثانية ونصف الساعة واتفقت على تلاوة محضري الجلستين السابقتين اللتين حضرهما أبرو افندي بالنيابة عن المندوب العثماني واجازتهما في جلسة خاصة يدعى اليها أبرو افندي المشار اليه .

وقال فؤاد باشا الى اعضاء اللجنة انهُ بعد ان تلقى رأيهم بخصوص احكام محكمة المختارة اطلق سبيل السجنى من الفئة الثانية ولم يبقِ منهم سوى ٢٩٠ شخصاً من الفئة الاولى واجّل تنفيذ الاحكام الصادرة ليتسنى لهُ تنفيذها كلها في آنٍ واحد . ثم عاد الى بيروت ليتفق مجدداً مع اللجنة . ويعتقد ان قد جرى سوء تفاهم في مبنى الخطة التي رسمتها لهُ في جلستها السابقة ويرى ان مجموع الاحكام التي قصد اصدارها على الدروز ان في بيروت وان في المختارة ينطبق على رغائب اللجنة . وفي الحقيقة إذا أُضيف على الـ ٢٠ حكم بالاعدام التي قضت بها محكمة المختارة ٢٣ حكماً أصدرتها محكمة بيروت وهي الحكم على ١١ شخصاً أُبلغت اوراق دعاويهم الى اللجنة و٦ حُكم عليهم غياباً وقُبض عليهم و٦ غيرهم ستُرفع قريباً اوراقهم الى اللجنة يبلغ مجموع المحكوم عليهم بالاعدام ٤٣ شخصاً وهو يقارب

عدد المحكوم عليهم في دمشق واللجنة لا تريد ان تتجاوزه وهو يفوق كثيراً عدد العشرين حكم الذي تراه غير كاف سياسةً .

وألحَّ فؤاد باشا على اللجنة طالباً اليها ايضاحات جديدة وختم قوله ان نيته تنطبق على قرار اللجنة الثاني وهو ازال العقوبة من الدرجة الثانية بالـ ٢٩٠ سجيناً الموجودين في المختارة وهؤلاء لا يشملهم حكم الاعدام .

واصرَّ الموسيو دي رهفوس على القول انهُ لم يبدُ من اللجنة عبارات غامضة وانها لا تجهل قط ان محكمة بيروت قضت على ٢٣ زعيماً درزياً وان قد رُفعت هذه الاحكام الى اللجنة للنظر فيها وقد ورد ايضاً ذكرها في الكتاب الذي بعث بهِ فؤاد باشا اليها لاخذ رأيها بشأن احكام محكمة المختاره . وان غاية اللجنة النظر في الاحكام من الدرجة الثانية مع قطع النظر عن احكام محكمة بيروت فميزت بين امرين يجب التمييز بينهما طبعاً . ففي بيروت سُجن زعماء الطائفة الدرزيّة واستحقوا حكم الاعدام بما أُلقي على عاتقهم من المسؤولية اماً في المختاره فيوجد فيها أتباعهم وهم الذين قتلوا ٦ آلاف نسمة من اهالي الجبل وعلى مصير هؤلاء الاتباع القتلة كان مدار الحديث فقط وليس في ما ارتأته اللجنة عبارات غامضة او التباس .

فذكَّر اللورد دوفرين أعضاء اللجنة بما وقع عليه الاتفاق وهو ألاَّ يتجاوز عدد المحكوم عليهم بالاعدام في الجبل عدد الذين نفذ بحقهم هذا الحكم في دمشق وقال ان البرهان على ذلك واضح فان عدد الضحايا في دمشق يساوى عدد ضحايا الجبل ومع ذلك فان الاولين لم يتحرشوا بالمسلمين كما جرى في لبنان فان المسيحيين فيهِ كانوا البادئين بالقتال. فقد تأخر حتى الآن عن التصريح برأيه بهذا الشأن الاَّ انهُ لا يخشى اليوم ان يؤكد ان الدروز لم يقاتلوا الاَّ دفاعاً عن حوزتهم . وعليه لمَّا كان قد سُلّم بوجوب معاقبتهم على ما اقترفوه من الفظائع اثناء القتال فمن الجلي انهُ ينبغي ألاَّ يكون العقاب شديداً كالذي أُنزل في الدمشقيين لان هؤلاء ارتكبوا جنايات

القتل والفظائع دون ان يستنزلهم المسيحيون الى القتال . ويرى ان تضاف احكام بيروت الى احكام المختاره للموازنة بين العقابين في دمشق ولبنان . فقد اعتقد دائمًا واحتجاجاته المتواصلة تشهد على صحة قوله انهُ اذا ارتأت اللجنة ان العشرين حكمًا التي اصدرتها محكمة المختارة هي غير وافيــة فليس لها ان تحمل المحكمة لغرض سياسي على القضاء بالاعدام على اشخاص لم تثبت جريمتهم .

فاذا روعيت القواعد التي وافق عليها الجميع وقوامها ان القصاص الذي يُنزل بالدروز يجب ألاَّ يضاهي عقاب الدمشقيين فهو يشير بانقاص هــذه العقوبة بحق الدروز كثيرًا نظرًا لما حلَّ بطائفتهم من الشقاء فضلًا عن العدد العديد الذي قتله المسيحيون من ابنائها منذ الفتنة وعليه يعد بايقاف رصفائه على لائحة حــاوية اسماء ١٣٦ رجلًا و٢٥ امرأة و١٥ ولدًا قتلهم المسيحيون و٦٣ رجلًا و٢٢ امرأة جرحوهم. وذكر كتابًا ارسله الى فؤاد باشا لمَّا بلغه خبر اقدام المسيحيين على الانتقام من الدروز وقد اطلع عليه قائد جنود البعث العام وهو يتضمن ايضاح رأيه في انهُ اذا لم يكبح جماح المسيحيين في البدء ولم يُعاقب احد الجنــاة ارهابًا للباقين يتمادون في الثأر لنفوسهم فتكثر حوادث القتل . ولسوء الطالع حصل ما كان يتوقعه وعليه يصعب نظرًا للحوادث التي تقدمت الحرب وعقبتهــا الاعتراف للمسيحيين بحق طاب التشديد في عقاب الدروز .

فردَّ عليه مندوب فرنسا موضحًا انهُ اذا كان تسنى للورد دوفرين ان يتنصل بحق من تبعة الجنايات التي اقترفها المسيحيون فهو يحمد الله على ان عبئها لا يقــعُ على عاتق سائر اعضاء اللجنة اذ لا يمكن لومهم على التأخير في معاقبة الدروز . فاذا كانت اقترفت جنايات فلتجد الحكومة في أثر مرتكبيها بيدَ انهُ لا يجوز الخلط بين بعض حوادث قتل اقترفها بعض المسيحيين الذين اضاعوا رشدهم انتقامًا من الدروز لان العقاب الذي وعدت الحكومة بانزاله فيهم قد ابطأ وبين المجازاة العــادلة التي

تمنتها اللجنة .

أمَّا بخصوص عدد احكام الاعدام الذي عينته محكمة المختاره موقتًا وجهرت اللجنة بعدم كفايته فلا يظن ان في رأيها التباس . اذ ان اللجنة كانت عارفة ممَّا اوضحه لها المندوب العثماني ان محكمة بيروت ارتأت ان يقضى بالاعدام على ١١ زعيمًا درزيًّا وانهُ ألقي القبض على ستة حُكم عليهم غيابًا بذات العقاب وانهُ سيعرض على انظارها قريبًا ملفَّات اوراق دعاوى ستة من الجناة قضي عليهم بالاعدام .

لقد زُعم ان المسيحيين تحرَّشوا بالدروز بغية تخفيف جريمة هؤلاء الاخرين وتحريك عوامل الشفقة لاستمالة القلوب اليهم وانالتهم رأفة لا يستحقونها . فهذا الزعم لباطل ولا يوجد اقلّ دليل على صحتهِ في حين ان الخراب والنهب ودمار القرى المسيحية وسفك دم الوف من المسيحيين هي شهادات ناطقة على جرائم الدروز . واذا دُقق في حوادث القتل الافراديّة التي اقترفها الفريقان قبل الفتنة وبعدها يصعب الحكم في من كان البادئ وليس لهذا البحث أقل أهمية بل هي مسألة تاريخية ليس الاّ . بيدَ ان هناك يا للاسف أمرًا جليًا ثابتًا لا يمكن انكاره وهو تشيع أرباب السلطة العثمانية بل قل تواطؤهم مع السفَّاحين . فهل ظللوا المسيحيين بحمايتهم مرَّة واحدة أو انتصروا لهم ؟ ولمَّا تدخلت الجنود العثمانية في القتال الناشب هل كان ذلك لمساعدة المسيحيين لذبح اعدائهم ونهبهم ؟

لقد أُشير الى التحرش . فالى من وُجه لما حُرم لبنان امارته المسيحية الوحيدة وقُسم الى قائم مقاميتين ؟ أيُحاول الاثبات ان المسيحيين هم الذين احدثوا مذابح سنة ١٨٤٢ و١٨٤٥ ؟ أوَ يجب عدّهم محرّضين على الفتنة ومذنبين لانهم كانوا دائمًا عرضة لاعتداءات الدروز وذهبوا ضحيتها ؟ فجلّ ما ثبت عليهم هو نزول المصائب فيهم وصبرهم عليها . واذا فُرض ان جعبة صبرهم نفدت فهل يمكن ان يحسب توقهم إلى التخلص من الجور ذنبًا عليهم ؟ وعلى كلٍّ فقد عرف الجميع ما أصابوه . ان اللجنة

بطلبها انصاف المسيحيين وبيانها نسبة العقاب الواجب ازاله بالسفاحين قد فعلت كل ما في طاقتها . ولا فائدة من اطالة الجدال في هذه المسألة فعلى الحكومة العثمانية ان تدع العدالة تجري مجراها اجابةً لدواعي الانصاف .

فأجاب فؤاد باشا انهُ لا يسعه السكوت عن امرين بسطهما الموسيو بيكلار أحدهما قسمة لبنان الى قائممقاميتين فهي وسيلة اقتضتها الادارة المحلية لا يمكن عدها تحرشًا بالمسيحيين والاخر سلوك مأموري الحكومة فاذا ما كانوا اساؤوا القيام بواجباتهم في المدّات السابقة فلا يمكن الاستنتاج منه ان الحكومة قد نصرت الدروز على المسيحيين دائمًا .

فقال مندوب الروسية انهُ ليس من الضروري البحث في مقدمات الفتنة كما فعل رصيفاه مندوبا فرنسا وانكلترة لحلّ المسألة حلًّا موافقًا . اذ لا حرب اهلية حيث لا ينشب قتال بين فريقين .فالمسيحيون لم يقاتلوا الدروز ولم يتحرشوا بهم في حاصبيًا وراشيًا ودير القمر بل استسلموا كالاغنام ليد الجزّارين دون أدنى مقاومة . ومن ثمه فحوادث القتل الافراديّة بل الانتقامات الشخصية التي اقدم عليها المسيحيون منذ الفتنة ليست بترضية للعدالة وان تجاوز عددها الـ ١٥٠ ولا يمكن اضافتها الى احكام الاعدام الواجب القضاء بها لانهُ إذا عُمل بهذه القاعدة يصح القول انهُ لمّا كان الدروز قد قتلوا ٦ الاف مسيحي فلا يزال ٥٨٥٠ حادثة قتل لم يُعاقبوا عليها.ولا يرى مناسبًا زيادة التنقيب في صفة الطريقة الاداريّة التي عُول عليها في سنة ١٨٤٢ ونتائجها فهذه الطريقة أَمست حادث يختص بدور من ادوار التاريخ وليس للجنة ان تبحث فيها . بيدَ ان القاعدة التي وافقت عليها اللجنة ويمكن الاستعانة بها لحلّ المشكلة العارضة هي ان لا يتجاوز عدد احكام الاعدام في الجبل عدد الذين أعدموا في دمشق.وسواء حسب عدد العشرين الذي اقترحته محكمة المختاره أو عدد الـ٣٠ الى الـ٤٠ مع اضافة الاحكام التي قضت بها محكمة بيروت يبقى متسعًا لاحكام

جديدة اذ أعدم في دمشق ٨٠ شخصاً . فعلى المندوب السلطاني اذا شاءَ تحقيق تمنيات اللجنة مهما تفنن في تأويلها ان يوسع دائرة العقاب ويزيد عدد احكام الاعدام. لكنه بغية اتقاء سفك دم كثير يذكّر اللجنة بانهُ اقترح في الجلسة السابقة الحكم بالابعاد على سجنى المختاره الذين لا يقضى عليهم بالاعدام وهم يستحقون عقاباً فاستصوبت اللجنة اوانئذٍ اقتراحه وعليه يرى انه لم يبقَ لها ان تضيف شيئاً على ما سبق الاقرار عليه وابلغته دولة المندوب العثماني .

فذكر الموسيو دي وكبكر ان قد طُرح على اللجنة السؤال الآتي : « هل ان عشرين حكماً بالاعدام يكفون سياسةً ؟ » فأجاب جميع اعضائها بالنفي . ولا شك في انهم كانوا يظنون ان لدى محكمة المختارة البينات المرشدة الى معرفة درجة ذنب المتهمين .

فاستأنف فؤاد باشا الكلام معدداً المصاعب التي قامت في سبيل العدالة وعرقلت مساعي المحكمة وجعلتها عقيمة . فكثيراً ما اضطرّت الى الاكتفاء بظنون وتخمينات لعدم وجود ادلّة مثبتة الجريمة .فاذا كان يسهل القول بان القضاء بعشرين حكماً بالاعدام لا يكفي فيتعذر عملياً جمع الادلّة الكافية لبناء احكام جديدة عليها

فقال اللورد دوفرين انه يخشى كثيراً ان يُحكم على ابرياء لغرض سياسي وفي مذهبه ان مصلحة العدالة تفوق كل غاية سياسية . فلا يحفل بعدد المحكوم عليهم على شرط ان يكونوا مذنبين ويثبت عليهم اقترافهم الجناية . فاذا سُلّم اليه بيان يشتمل على اسماء ١٥٠ درزياً ثبت ذنبهم بشهادات جلية صادقة يسارع قبل الجميع الى الموافقة على القضاء عليهم بالموت والالحاح باعدامهم .

فأجاب المسيو بيكلار انهُ يستنكر ان تمسي يد العدالة قاصرة عن معاقبة مقترفي هذه الفظائع الهائلة وقد دهش لدى سماعه أُولئك الذين وُكل اليهم معاقبة الجناة والذين عُهد اليهم بايجاب ازاله يدّعون دون انقطاع عدم وجود بينات

وشهادات جلية . ومن الممكن ان يكون تعذر وجود شهود عيان على كثير من حوادث القتل وليس ذلك بالامر الغريب لان الدروز ذبحوا جميع الذين لم يلوذوا بالفرار . بيدَ انه لمَّا كان ٦ الاف جثة تشهد بالجريمة الفظيعة التي اقترفها الدروز ولمَّا كان يقتضي الاسراع في معاقبة الجناة بوجه العرف كما اقرت اللجنة على ذلك فعلى الحاكم ان تخضع لحكم الظروف وتبني احكامها على دلائل مختلفة عن التي تستوجبها الظروف العادية .

فجهر المسيو دي وكبكر بان على المحكمة ان تعتمد في مثل هذه الظروف على الشكاوى والرأي العام .

وختم فؤاد باشا الجدال مصرّحًا بانهُ لمَّا كانت اللجنة قد وافقت على قاعدة تنفيذ احكام الاعدام كلها في وقت واحد ولم تبدِ رأيها حتى الآن في احكام محكمة بيروت فستنقضي برهة قبل ان تبتّ مسألة تنفيذ الاحكام المذكورة . وعليهِ عزم على ان يصرف جهده في هذه الفترة في جمع ادلة جديدة على الـ ٢٩٠ شخصاً المسجونين في المختارة . ولربَّما مكّنه هذا التحرّي من زيادة عدد احكام الاعدام فيبادر الى تنفيذها عاجلًا وفي وقتٍ واحد فور وقوفه على رأي اللجنة في احكام محكمة بيروت .

فاغتنم المسيو بيكلار الفرصة السانحة وسأل فؤاد باشا اذا كان تلقى اوامر من الاستانة بخصوص دفع التعويضات الى مسيحيي دمشق وقد قطعت اللجنة في هذه المسألة منذ ثلاثة اشهر . فأجابه المندوب العثماني انهُ لم يرد عليهِ جواب على كتاباته المتواصلة لكنه لا ييأس من وصولها قريبًا .

فقال اللورد دوفرين ان تأخير الباب العالي تسوية هذه المسألة لغلطة عظيمة. ثم تلا مندوب فرنسا على مسامع فؤاد باشا صورة عريضة رفعها اليه ٤٣ عينًا من بعلبك وألفت انظاره الى الحالة المقلقة السائدة في تلك البلدة . فانكر فؤاد باشا

وصولها اليه ووعد باتخاذ جميع الوسائل اللازمة لتحسين حالة بعلبك بعد استقصاء صحة الخبر . أمّا بخصوص جزّين فقد تأكد لهُ من الانباء التي توفرت لديهِ ان الحالة فيها ليست بسيئة كما قيل. أجل انها لا تخلو من الشقاء لكنها ليست ببؤسة وقد أمر بتوزيع أوراق على الاهالي الشديدي العوز ليستلموا فرشاً واغطيـة في المختارة واستغرب عدم مجيء احد منهم .

فاستوضح مندوب فرنسا فؤاد باشا عمّا إذا كان استثبت صحة ما ذكر في جلسة سابقة وقوامه ان ٥٠٠ دمشقي مبعدين الى طرابلس القوا الرعب في قلوب المسيحيين بوعيدهم وسلوكهم . فأجاب فؤاد باشا انهُ كتب بهذا الخصوص الى أحمد باشا مستفهمًا فلم يصله جوابه حتى الان انّما يسعه منذ الان ان يؤكد ان قد بولغ في عدد الدمشقيين الموجودين في طرابلس .

ثم سأله المسيو بيكلار عن كوائن متنوعة وقعت حديثًا في جوار دمشق .

فأوضح فؤاد باشا ان البدو نهبوا إحدى قرى حوران وحدث بعض الاضطراب في قرية أُخرى لدى اعلان اقدام الحكومة على استيفاء ضريبة وفرّ سكّانها وان الدروز اللاجئين الى حوران عرضوا اعادة المسلوبات على شرط منحهم العفو وان الحكومة لم تستصوب العفو عن جناة محكوم عليهم غيابًا بالاعدام وانهم اذا كانوا تمكنوا حتى الان من النجاة من سيف العدالة بامتناعهم في حوران فذلك ناتج عن ان الحكومة لا تستطيع الان نظرًا لقساوة برد هذا الفصل ان تجد في اثرهم وتطاردهم ولذلك عوّلت على مجاملتهم الى ان يحين الوقت الملائم لارسال الجنود اللازمة للقبض عليهم اتقاء ان يعمدوا الى الاعتداء على القرى المجاورة .

فاستجلاه المسيو بيكلار ما اذا لم يكن في وسع جنود حامية دمشق الزحف على حوران قبل اقبال فصل الشتاء وفقًا لرأي دولته .

وبيّن المسيو نوفيكوف ان مراعاة فؤاد باشا الدروز اللاجئين الى حوران لم

تأتِ بالنتيجة المرجوّة لانهم يرتكبون كل يوم أعمال اللصوصية في تلك الجهة من الايالة .

فردَّ عليهِ فؤاد باشا ان هذه الحوادث استثنائية وهي تجري عادةً في البلاد وان في وسعه ان يتعهد بحفظ هيبة السلطة في المدن غير انهُ يتعذر عليهِ كبح جماح سكان القرى والسهول القاصية حيث تنقصه الوسائل اللازمة عدا ان هؤلاء السكان لا يعرفون نظامًا ولم يُدوَّخوا تمامًا .

فصرَّح الموسيو نوفيكوف ان لا أمل بتوطيد قدم الراحة في سوريًا دون اخضاع حوران . وشاطره اللورد دوفرين رأيه ملحًا بسرعة العمل . وفضت الجلسة الساعة الخامسة ونصف الساعة .

(ملحق عدد ٣٧٢ ص ٤٧٤ ـ ٤٧٩ . ودي تستا عدد ٨١ ص ٢١٣ ـ ٢٢٠)

١٥٤ – اللورد كولي الى اللورد روسل في ٢٨ منه [سرّي]

تشرَّفت بان تلقيت ليل السبت المنقضي بعض اسطر بخط الامبراطور ومعها رسالة من الجنرال دي بوفور الى وزير الحربية مؤرخة في ١٢ الجاري وقد بسط فيها حالة سوريًا باسهاب وختمها بقوله انهُ لا يناسب الان اخراج الجيش الذي بأمرته من سوريًا .

وقد رغب إليَّ الامبراطور في كتابه ان ابذل جهدي في اقناع حكومة جلالة الملكة بالنظر في هذه المسألة بعين الانصاف وبالتعويل على نظام يكفل عدم تجدد ذبح المسيحيين فيسرّ اذ ذاك باخراج جنوده من سوريًا . فاستنسخت حالاً رسالة الجنرال دي بوفور وهي متقدمة في طيه .

بيدَ انهُ كان عليَّ ان اوطد العزيمة على الخطة التي يخلق بي انتهاجها . اجل ان مخاطبة الامبراطور اياي توًّا مزعجة غير ان الشؤون المتعلقة بمسألة سوريًا بلغت موقفًا

حرجًا حتى اني لم أرَ من المناسب ان ارفض وساطتي بين جلالته وسيادتكم .

وقد وجدت خلال تلاوتي رسالة الجنرال دي بوفور ان قد بالغ كثيرًا في الحوادث المروية وهي تختلف كل الاختلاف عن الروايات المرسلة إلى حكومة جلالتها ولذلك عدلت عن مجاوبة الامبراطور خطًا على كتابه إلى سؤال جلالته ان يجود عليّ بمقابلة لا تمكن من مفاوضته في هذه المسألة .

وسأصرف عنايتي الى ان اوضح للامبراطور ان رواية الجنرال دي بوفور غير جديرة بالثقة وخلا ذلك سأستعين بالبراهين التي اوحيتم إليّ بها في رسالة سيادتكم رقم ١٠٨ المؤرخة في ٢٤ الجاري .

(الكتاب الازرق السرّي عدد ٣٦٢ ص ٥٠٠ـ٥٠١)

١٥٥ – ومنه اليه في ٢٩ منه [سرّي]

اتشرف بانباء سيادتكم عطفًا على رسالتي السرّية رقم ١٥٦ بتاريخ أمس باني حظيت بمقابلة الامبراطور بعد ظهر أمس . فقلت لجلالته ان الكتاب الذي شرّفني بتوجيهه إليّ وهو يقتضي ايضاحات طويلة تضيق عن استيعابها الكتابة دفعني الى استئذانه في مقابلته وزدت ان جلالته استنهضني الى اقناع حكومة جلالة الملكة بان تنظر بعين النزاهة إلى الحالة في سوريًا في حين ان واجبي يقضي عليّ ان ألفت انظار جلالته إلى القيام بتعهدات حكومته .

ومع اني كنت احتطت وأخذت معي صورة الصك الموقّع في ٣ آب المتضمن بيان اسباب ايفـاد الجيش الفرنسوي الى سوريًا خشيت ان اخفق في ان اوضح لجلالته الفرق الكائن بين الواجبات المفروضة على الجنود والمهمة الموكولة الى اللجنة الاوربية . ألم يرَ ان واجبات حكومته مقصورة على اخراج الجنود في الاجل المعين في اتفاقية ٥ ايلول . فكان جواب جلالته واحـدًا وهو انهُ مستعد ليس فقط

لاقفال جنوده إلى فرنسا بل يرغب كثيرًا في ذلك (لان بقاءها في سوريًا يكلفه نفقات باهظة) وانهُ يودّ ان يستقدمها فور تنظيم حكومة لبنان اذ يعد ذاته عندئذٍ بأمن من كل مسؤولية. ثم اشار جلالته الى موقفه الخاص في هذه المسألة فقال انهُ يتعذر عليه التصامّ عن سماع العرائض العديدة التي رفعها اليه الموارنة ويرجونهُ بها مواصلة حمايتهم. وان الحزب الكاثوليكي في فرنسا مراقب كل حركاته بحيث لا يمكنه تبرئة نفسه اذا عقب جلاء الجنود الفرنسويّة عن سوريًا تجدد المذابح.

فقلت اني اعتقد ان في وسع جلالته التوفيق بين الحماية التي يرغب في تمتيع الموارنة بها وبين قيامه بعهوده. وسألته عمّا اذا كان يرى ملائمًا نقل جنود الاحتلال إلى ظهر البوارج الراسية في الشواطيء حيث يمكنها ان تظلل السكّان بحمايتها دون خفر حقوق سيادة السلطان؟ فاعترضني الامبراطور بان البوارج البحرية لا تستطيع مراقبة داخلية البلاد. فاجبته ان كل من يعرف شؤون تلك البلاد يعلم العلم اليقين بان وجود اسطول في الشواطيء قادر على انزال الجنود الى البرّ متى اقتضت الحاجة لكافٍ لاستدراك وقوع اضطرابات ذات بال. والححت على الامبراطور بشدّة ليعول على هذا التدبير ولي الرجا بان تكون اقوالي أثرت بجلالته بعض التأثير.

ولمّا كان الامبراطور قد استشهد غير مرّة في خلال الحديث بفحوى رسالة الجنرال دي بوفور ليوضح ان حالة سوريًا تستوجب اطالة مدّة الاحتلال قلت اني مع اعترافي لجلالته بحق الاعتماد على روايات مأموريه استأذنه في التسليم لحكومتي بحق وضع ثقتها في صدق موظفيها. لان الرسائل التي تلقتها حكومة جلالة الملكة من سوريًا تختلف كثيرًا عن انباء القائد دي بوفور. وأردفت اني لا اريد ازعاج جلالته بدخولي في التفاصيل بيدَ ان لا بدّ لي من الاشارة الى أمرٍ خطير وهو انهُ بينا القائد دي بوفور يميل الى الاعتقاد ان اطالة مدة احتلال الجيش الفرنسوي سوريًا هو علاج شافٍ لكل انواع الشقاء المستولية الان على سكّان تلك البلاد التاعسة

فكثيرون موقنون ان هذا الاحتلال يساعد على استمرار هذه الحالة الشؤمى اذ ان الموارنة ظنًّا بانهم يتمكنون في ظل الحماية الفرنسويّة من ابادة اعدائهم القدماء واغتصاب اراضيهم لا يريدون ان يفعلوا شيئًا لاصلاح شؤونهم وهم يعللون نفوسهم بأحلام بعيدة عن الصواب الا وهي استئثارهم بالحكم في لبنان. ومن جهة أخرى فان وجود الجنود الفرنسويّة في سوريّا يثير ظنون الاتراك السيئة ويغضب الدروز وينفّرهم بحيث يتعذر النجاح في توطيد اركان حكومة ثابتة في سوريّا . ولم اتمالك من الاستشهاد بحادثة رومية وكيف آل احتلالها الموقت الى احتلال دائم.فاستصوب الامبراطور قولي دون تردد .

لا أُريد ان احمّل سيادتكم عناء الوقوف على دقائق هذا الحديث الذي لم يسفر سوى عن اعراب الامبراطور عن رغبته في ان توحد الدول كلمتها لحث الباب العالي على انشاء حكومة في لبنان دون تأجيل على أيّة صورة كانت .

وقد تحققت ـ وهذا اليقين مبني على تأكيدات الامبراطور ومعارضتها بما سمعته من اناس آخرين ـ ان تردد جلالته في ان يأمر جنوده باخلاء سوريّا ناشيء عمّا اوضحه والمسيو توفنيل لي. وانه اذا بُشّر بان تنظيم لبنان قد تمّ فتزول في الحال الموانع الحائلة دون اخراج الجنود .واعتقد انه لو لم يكن مجلس النوّاب اوشك ان يجتمع لما خوطبنا في هذا الصدد بيدَ ان الامبراطور يرغب على ما أُرجح في ازالة ما كان لتصرفه مع البابا من سوء الوقع في البعض بحمايته المذهب الكاثوليكي في سوريّا والصين وهو يخشى اذا خرجت جنوده من البلاد الاولى قبل تمام تنظيمها ان يُتهم بتركه الموارنة معرضين لانتقام الاتراك.ومن ثمه فانا لا استغرب اذا لم يشاطرني الغير رأيي ولا ارجو بعد كل ما جرى الا يساء الظن بحق في صدق الامبراطور. ولذلك اقتصر عملًا بواجباتي على بسط رأيي تاركًا لحكومة جلالة الملكة ان تنقده

على هواها وتعلق عليه ما يستحق من الاهمية .

(الكتاب الازرق السرّي عدد ٣٦٤ ص ٥٠٨ ـ ٥٠٩)

١٥٦ — القائد بوفور الى وزير الحربية . عن بيروت في ١٢ منه

ياحضرة الماريشال : ان الرسالة التي تشرّفت بانفاذها اليكم في ٤ تشرين الثاني المنقضي تضمنت خلاصة اعمال جيش الاحتلال في الجبل وبيان الوسائل التي اتخذت للاسراع في ايواء المسيحيين قبل دخول فصل الشتاء في كل مكان امتدّت اليهِ يدنا والمصاعب التي اقامها المأمورون العثمانيون في كل آن في سبيلنا لمنع الخير الذي سعينا الى فعله . ووصفت ايضاً شقاء المسيحيين في الآونة الحاضرة ومخاوفهم من المستقبل وأبنت وجوب وضع حدّ لهذه الحالة والوسائل التي رأيتها مناسبة لادراك الغرض الذي توختهُ اوربا .

ولم انقطع منذ ذلك الحين عن ايقافكم في رسائلي المتتالية على مجرى الحوادث والكوائن . أمّا الآن وقد بديء بالاهتمام في حلّ مسألة سوريا أرى من الواجب ان ابسط أمام اعينكم مشهد حالة لا بدّ من ان تزداد خطورة اذا لم يبادر عاجلاً إلى ازالة قلقها الموهن عزائم المسيحيين والمشجع اعداءهم . ففي لبنان لم يعمل شيء خلا ما تمكنّا من اجرائه توّا رغماً عن دسائس الاتراك لعرقلة مساعينا وحتى الان لا تستطيع الحكومة العثمانية المفروض عليها معاقبة الجناة واعانة المنكوبين ان تثبت خلوص نيأتها بعمل هام لمّا وعدت باجراء العدالة واعاضة الخسائر بغية التخلص من تدخل اوربا وعضد فرنسا.أمّا بخصوص الاقتصاص من الجناة فحتى الان لم يقضَ على أحد من زعماء الدروز الذين قبض عليهم في ٢١ ايلول مع ان جريمتهم ثابتة لدى الجميع من سلوكهم في خلال المذابح . وليس بوسع أحد ان يعرف المصير المعدّ لخورشيد باشا وطاهر باشا وسائر المأمورين الاتراك الواقعة عليهم تبعة المذابح المتهمين

بالاشتراك فيها مع ان محاكمتهم مستمرة منذ ثلاثة اشهر .

لمّا أنذر فؤاد باشا بوجوب معاقبة دروز الجبل طلب الى مندوبي المسيحيين بيانات باسماء كبار الجناة وقضى شهرًا في التسويف والمماطلة بحيث تمكن معظمهم واكبرهم إثمًا من الهرب قبل مباشرة مطاردتهم كما انبأتكم . ثم أطلق سبيل الزعماء الذين قُبض عليهم بحجة ان اسماءهم غير مدوّنة في بيانات المتهمين . فقد كان قبض في عبيه على ٣٣ شخصًا فلم يبقَ الان منهم في السجن سوى واحد وقد أفرج عن جميع اعضاء اسرة ابي نكد بعد تحقيق اولي قام بهِ القاضي الموفد من بيروت مع انهُ من المشهور انهم غمسوا ايديهم في المذابح . ولم يُقبض في المتن سوى على ٤٩ درزيًا من ٤٧٢ مدوّنة اسماؤهم في البيانات فابقي في السجن اربعة منهم فقط . أمّا سجنى المختارة فهم اناس لا أهمية لهم وفؤاد باشا يحتفظ بهم حتى اذا أُكره على اعدام بعضهم ينتقي من بينهم الاشخاص الذين سيضحيهم ارضاء للرأي العام .

وبعد ان اتخذ هذه التحوطات ذهب في ٥ الجاري الى المختارة لمراقبة معاقبة الجناة وقد طنطن بها كثيرًا . فلم ينخدع المسيحيون بهذه الظواهر وأبى وكلاؤهم مجاراة الباشا الى ما اراد اذ شاء ان يجعلهم مدعين عامين ليلقي عليهم تبعة الاحكام التي يقضى بها فيتسنى لهُ ان يعلن بعد محاكمة مجملة وصدور حكم امام هؤلاء الوكلاء وحدهم بمعزل عن كل مراقبة انهُ أنالهم جميع طلباتهم وان عقاب الجناة قد تمَّ وثأر للدم المسفوك . لم ترد عليَّ حتى الان تفاصيل عمَّا جرى في المختارة منذ وصول دولته بيدَ انهُ اتصل بي ان المسيحيين صرَّحوا بانهم لا يريدون اتهام سوى من سبق لهم التشكي منهم وانهم لا يقدّمون البينات على جريمة المتهمين الاَّ اذا جرَت المحاكمة في بيروت علنًا واحيطت بضمانات النزاهة وهي حضور معتمدي المندوبين الاوربيين .

أمَّا اعادة المسلوبات الى المسيحيين فلم تأتِ بنتيجة الاَّ حيث ارغمت فصائل

الجند الفرنسوي الدروز على اعادتها متغلبةً على مماكسة المأمورين العثمانيين وخلا هذه الاماكن فقد اكتفى الاتراك باستعادة بعض اغطية بالية وآنية طبخ لا قيمة لها حفظوها في مستودعاتهم بحجة ترتيب توزيعها على المسيحيين ولم يعطوا منها المنكوبين الآ اذا اعترفوا لهم خطأً بانها بدل قسم من نصيبهم في التعويض الذي سيدفع لهم مبالغين في تثمين هذه الاواني .

أمَّا بخصوص اسكان الاهالي في قراهم المدمرة واعادة بناء بيوتهم المخرَّبة المحروقة فحيث لا تكون جنودنا لمساعدة الفعلة على الترميم وحيث لا يستعمان بالمال الذي جادت بهِ اوربا لشراء المواد اللازمة فلم يُفعل شيء وجلّ ما اعطته الحكومة العثمانية بعض مساعدات تافهة تكاد لا تكفي لسد الحاجات الضروريَّة ودفعها ربع بل خمس نفقات الترميم المقدرة حسب تخمين فاسد . فهذه هي الوسائل الوحيدة التي اتخذتها الحكومة العثمانية منذ خمسة اشهر واعلنتها على رؤوس الاشهاد مفاخرة بها .وبعد شق النفس وعدت باعطائي ٧٥٠ الف غرش لاعادة بناء دير القمر وهي مدينة آهلة بخمسة الاف نسمة دُمرت تمامًا ولم يدفع من هذا المبلغ سوى ٣٠٠ الف غرش .

أمَّا الاماكن الواقعة خارج دائرة عمل الجيش الفرنسوي أو التي لم تتمكن اللجنة من الاهتمام فيها خاصةً فلم تنل أدنى مساعدة . فأهالي اقليم جزّين هم في عوز كلي لا يملكون شيئًا لسد رمقهم او اعادة بناء بيوتهم ومنذ عودتهم الى قراهم لم يُعطوا سوى لحاف واحد لكل ٣ او ٤ أشخاص ولم توزع عليهم سوى كمية قليلة من الدقيق ساعدت على اعالتهم بضعة ايام.ولذلك جاء جمهورهم الى المختارة يشكون حالتهم الى فؤادباشا ورفعوا الى اللجنة واليٍ عريضة يجهرون بها انهُ اذا لم يُسعفوا عاجلًا يضطرون مجددًا الى هجر قراهم مجيئًا الى مدن الشاطيء الغاصة باللاجئين .

ان جميع هؤلاء السكان التعساء الذين عضتهم الفاقة بانيابها ليسوا فقط غير آمنين على حالتهم الحاضرة بل على مستقبلهم ايضاً ولا يمكنهم حراثة اراضيهم لخسارتهم ابقارهم وعدم وجود البـذار . وصناعتهم الوحيدة التي يمكن ان تضمن معاشهم في السنة المقبلة هي الحرير وليس لديهم البذر الذي تتولد منه دودة الحرير ولا البيوت لتربيتها وقد مضى شهران وفؤاد باشا يمدهم باعطائهم البذر والمال اللازم لترميم بيوتهم وللان لم يقم بوعده .

لقد تحقق ما توقعته في رسائلي الاولى فان صبارّة برد الشتاء والفاقة اماتتا من المسيحيين اكثر ممن اماتت المذابح فقد فتكت الحمى في قرى كثيرة وجرفت سكانها ومات الاطفال من الجوع والبرد في غيرها . أجل ان الراحة موجودة لما لنا من الهيبة ولما انزلناه من الرهبة في القلوب . بيد انهُ اهذه هي السكينة المرجو تمتيع المسيحيين بها بينا الدروز او المسلمون لا يزالون يتوعدونهم دون انقطاع ويهينونهم حيث لا ترابط جنودنا ؟ والاتراك لا ينصفونهم بـل يحمون اعداءهم جهاراً ولا يمكنهم معاطاة اشغالهم دون التعرض لخطر الاعتداء عليهم وقد حُرموا وحدهم حمل السلاح في حين انهُ مباح لغيرهم .

فهذه حالة لبنان المحزنة وهي تضارع ما هو جارٍ في سائر انحاء سوريا.

فبيروت وصيدا وجميـع مدن الشاطيء مكتظة باللاجئين وقد قلت مواردها مع ازدياد فاقتها . وجميع هؤلاء المنكوبين يعيشون من الاحسانات التي يعطونها .

أمَّا في البقاع فلا تصل الاحسانات الاّ الى القرى الكائنة في دائرة عمل لجنة الاحسان الفرنسويّة المقيمة في زحلة .

قد اهملت الحكومة التذرع بأقلّ وسيلة لتحسين حالة سكان شرقي لبنان وناحيتي حاصبيا وراشيا المسلّمة الى عهدة الاتراك. فلا تزال الحالة في تلك الجهات

على ما كانت عليه منذ ستة اشهر فالبيوت المدمرة لم ترمم وسكانها يموتون جوعاً ومعظمهم لجأ الى مدن الشواطي٠ .

ان المسيحيين القاطنين في جوار بعلبك كانوا قد بدأوا بالعودة الى بيوتهم إسوةً باهالي زحلة . بيدَ انهُ قد شاع ان مشاغب جديدة حدثت فيها رغماً عن وجود حامية تركية كبيرة فاضطرَّ المسيحيون الى مغـادرة بلادهم فراراً من اعتداءات المسلمين والمتاولة . وقد بتّ انتظر تفاصيل هذا الحادث .

ان القلاقل مستمرة في نواحي صافيتا وعكّار الكائنتين شمال شرقي طرابلس والاعتداءات متواصلة على المسيحيين وقد افلسوا لكثرة المغارم التى ارهقهم بها رؤساء الناحيتين المذكورتين دون ان تحركـ حكومة طرابلس ساكناً وتهتم بمعالجة هذه الحالة . وقد حدث بعض اضطرابات في حلب فاوجبت ارسـال تابورين من حامية دمشق اليها . وقـد غزا العرب كل البلاد في جوار حمص وحماه بين دمشق وحلب وعاثوا فيها مخربين . فالانباء التي وردت عليَّ من تلك الاماكن تدعو الى اضطراب البال .

لقد ساءت الحالة في دمشق زيادة عمّا ذكرت لكم في رسالتي المؤرخة في ٤ تشرين الثاني وفي كل يوم يخفّ تأثير الشدّة التي استعملهـا فؤاد باشا في سكانها فالمسلمون لا يزالون واقفين موقف العداء وان كانوا لم يعتـدوا والمسيحيون فقدوا الثقة التي كانت عادت اليهم حيناً على اثر تدخل اوربا لعدم وجود ضمانات تطمن بالهم على المستقبل . كما ان متابعة الحكومة نزع السلاح من يد اتباع الامير عبدالقادر الجزائري يزيد مخاوفهم . وعليه فالمهاجرة متواصلة ولقد كاد الجميع يبرحونها لو لم يمنعوا من ذلك . ان حضور اللجنة انعشهم مدة بضعة ايام انّما عقبه يأس عظيم لمّا رأوا ان قـد اوقف رفع الانقاض من حي المسيحيين فور براح مندوبي الدول هذه المدينة وقد كان بديء بهِ قبل وصولهم

بيوم واحد وانهُ بدل الفرج المرجو عادوا الى ما كانوا عليه من التعاسة والشقاء .

أمَّا في حوران فموقف المسيحيين لا يزال حرجًا وهم عرضةٌ لتهديد العرب والدروز المعتصمين فيه .

وكان ان شئت الوقوف على حقيقة حـالة المسيحيين في جنوبي سوريًا واستثبات صحة الانباء التي وردت عليَّ من الاماكن الكائنة خارج منطقة عمل جيش الحملة فرأيت مناسبًا ان اعهد الى بعض ضبَّاط اركان حربي ان يجوبوا البلاد بحجة السفر الى القدس لتجريد تجولهم من كل صفـة تنقيب . فودعني الضبَّاط المذكورون في ١٢ كانون الاوَّل في صيـدا وساروا على سيف البحر وزاروا صور وعكَّا وحيفا ثم اجتازوا بلاد الجليل والسامرة مارّين بالناصرة وجبل الطور وجنين ونابلس ومنهـا قصدوا القدس ثم عادوا بطريق الرملة وركبوا إحدى البواخر في يافا فأوصلتهم الى بيروت في ٣٠ كانون الاول . واني ناقل اليكم خلاصة وصف ما شاهده هؤلاء الضبَّاط في المدن السابق الايماء اليها اتمامًا لبيان حالة سوريًا :

فقد رأوا حالة صيدا كما وجدتها حرجة فاضطررت الى ارسال فصيلة من المشاة اليها لان الجنود التركية اهانت وكيلنا القنصلي وأحـد المرسلين وهاج المسلمون وهددوا المسيحيين . وكان المدير اعترف بعجز الحكومة عن تسكين فائر المسلمين وقمع المشاغب لو وقعت . فاطفأ حضور جنودنا جمرة الفتنـة واعاد الثقة الى مسيحي المدينة والى ثلاثة الاف لاجيء من نواحي جزّين وحاصبيًا وراشيًا .

ان صور الشهيرة أمست بلدة حقيرة مأهولة باربعة الاف نسمة فيها ١٨٠٠ الى ٢٠٠٠ مسيحي والباقون مسلمون ومتاولة . وقد لجأ اليها ٢٣٠٠ نسمة من راشيًا الفخار ومَيمس والكفير فهؤلاء التعساء يأوون الى حوانيت خربة وهم

عراة لا مورد لهم لسدّ جوعهم سوى الـ ٣٠ بارة التي خصصتها لهم الحكومة ولا تدفعها باتزامها . ومع شدّة شقائهم يأبون الرجوع الى بلادهم قائلين انهم لا يجدون فيها سوى انقاض بيوتهم وجثث اقاربهم ووعيد السفّاحين الذين لم يعاقبوا . لا يوجد في صور حامية من الجنود مقيمة في ثكنتها وليس لدى عاملها لتقرير الامن والسكينة سوى ٢٠ من رجال الشرطة وبعض جنود من الباشبوزق

أمّا ضواحي البلاد حتى عكّا فتنعم ببعض الراحة وقد كفّ المتاولة وهم يؤلفون معظم سكانها عن الاعتداء على المسيحيين مع انهم استسلموا للنهب في خلال الكوائن الاخيرة . ومن المرجح انهم يميلون الى الانفصال عن الاتراك لكرههم اياهم لو لم يعتقدوا انهم سيلزمون بالبقاء تحت حكمهم .

ان اهالي عكّا يناهز عددهم ١١ الف الى ١٢ الف نسمة فيهم ٩ الاف مسلم والفا مسيحي و ٣٠٠ الى ٤٠٠ اسرائيلي . أمّا الاستحكامات والحصون التي اصلحها ابراهيم باشا فلا تزال في حالة حسنة لجهة البحر خاصةً بيدَ ان سائرها قد تخرب ولم تمد اليه يد الاصلاح . وهي مسلحة بمائة وثمانين مدفعًا مختلفة القياس والطرز و ١٨ مدفعًا اخر كبار لا تصلح لشيء وهي مركبة على عجلات اكل عليها الدهر وشرب . لكن الحكومة ارسلت اليها والى طرابلس حديثًا بعض مدافع جديدة لتسليح المعاقل لجهة البحر . أمّا عدد حاميتها فثلاثمائة جندي منظم و ٣٥٠ من مطلقي المدافع (طوبجي) من الوطنيين . وتشتمل كل هذه السنجقية على ٦٠ الف نسمة في عدادهم ٢٠ الف مسيحي .

ان روح مسلمي عكّا لم تبرح في كل آن نازعة الى الشر ولذلك هاع المسيحيون كثيرًا اثناء الفتنة ولو وقع أقل حادث لجرّ الى مذبحة هائلة والفضل في اتقائها عائد الى اخلاص المفتي عبدالله ابي ندى . ومع ان الاوربيين والمسيحيين قد اجمعوا على الاقرار بحسن صنيعه وجهروا بهِ علانية فقد قبض

عليه دون غيره على أثر تحقيق اجراه امير البحر مصطفى باشا وسيق الى بيروت فابعده فؤاد باشا الى رودس بتهمة تحريضه أبناء مذهبه على الفتنة وحتى اليوم لم ينفك المسلمون باغراء الجنود التركية ولاسيما رجال المدفعية المعروفين بتعصبهم عن اهانة المسيحيين وتهديدهم علناً باستئناف ذبحهم فور جلاء الجنود الفرنسوية عن البلاد وهو قريب .

أمّا في حيفا فالذعر اخف لوجود بعض بوارج اوربية في ثغرها تطمأن لمرآها قلوب المسيحيين وعديدهم قليل .

وقد استتبت الراحة في الناصرة وكل بلاد الجليل منذ قدوم الجنود الفرنسويّة . بيدَ ان القلق كان شديداً ابأن مجازر لبنان ودمشق . واذا ما كان المسيحيون قد نجوا فالجميع يصرحون بانهم لمّا لم يكن لهم ثقة بمأموري الاتراك لثبوت سوء نيتهم وعجزهم فهم مديونون بخلاصهم الى عقيل آغا زعيم البدو الذي حماهم بغضاً بالاتراك وكبح جماح المسلمين المتحفزين للانقضاض عليهم والجميع في البلاد يشبهون حسن سلوك هذا الزعيم بسلوك عبد القادر في دمشق وهو كالامير في حبهِ واخلاصه لفرنسا فيجب تنشيطه لانهُ اذا ما وقعت مشاغب في بلاد الجليل فهو الركن الوحيد الذي يعتمد عليه المسيحيون .

ويوجد ايضاً في الناصرة مسلم ذو كلمة نافذة اسمه محمد الصفدي استحق بسلوكه أجمل الثناء وقد منحه الامبراطور وساماً لما عرفه به المسيو دي سولسي في باريس وقد كان خلصه من البدو اثناء تنقيبه العلمي في طبريّا .

أمّا بلادا نابلس والسامرة وقد كانتا منذ بضع سنوات مرسحاً للشقاوة والثورة على الحكومة التركية اصبحتا اليوم راتعتين في بحبوحة الراحة تحت ادارة رجل حازم ليس لديهِ سوى ٣٠٠ جندي الأ وهو يوسف بك الذي يجري على طريقة الحكومة المصريّة التي تقيد بخدمتها مدة طويلة . على انهُ لا

ريب في ان المسلمين يضمرون الشر للمسيحيين ولئن كانت افراس احقـادهم مقيدة الآن . وهؤلاء يخشون ان تتحقق الاشاعات المذاعة بلباقة عن قرب سفرنا لتيقنهم اننا اذا غادرنا سوريًا قبل ان نوليها ضمانات كافلة استتباب الامن فيها اعاد مواطنوهم الكرّة عليهم ولا ثقة لهم في الاتراك لانهم لا يرجون منهم حماية أو عدالة .

لا يزال الشقاء والاضطراب مخيمين فوق بلاد اليهودية ووادي الاردن فالطرقات حوالى اورشليم ليست بأمينة ولا ينجو مسيحي مسافر من الاعتداء فحالتهم لا تطاق ويشعرون انهم عرضة لانفجار بركان التعصب .

يخيل ان الكوائن الاخـيرة لم تؤثر في القدس وبيت لحم وضواحيهما كما أثرت في ســائر انحاء سوريًا فكأن امتزاج المسلمين بالاوربيين الآتين لزيارة الاراضي المقدّسة لطّف اخلاقهم وجعلهم اكثر مساهلة . بيدَ ان خبر المذابح احدث قلقًا عظيمًا فهلعت قلوب المسيحيين من جرّاء سلوك الجنود التركية التي كانت تحرّض المسلمين على الفتنة وتهامل الحكومة التي تناومت كي لا ترى اشتعال جمرتها وكل آمال الاهالي هنا وفي سائر البلدان مبنية على تدخل اوربا والضمانات التي تمنحها لسوريًا . هذا وان الحال في الرملة ويافا مماثلة لما تقدم .

واذا اجملت بيان هذه الحالة وقد توخيت وصفها كما هي جاز لي ان اقول :

١ً : انهُ اذا كانت المذابح التي بدأت في لبنان واتصلت بدمشق لم تمتد الى سائر انحاء سوريًا فالفضل في ذلك عائد الى قدوم الجنود الفرنسويّة . اذ كانت المعدّات مهيئة في كل مكان لابادة المسيحيين ولا يسع احد اليوم ان ينكر ان المكيدة كانت مدبرة من قبل .

٢ً : ان المساعي لا تزال منصرفة الى تحريض المسلمين الذين عاشوا حتى الآن مع المسيحيين بوئام على احداث فتنة جديدة .

٣ً : ان سوء نية الجنود التركية ومعظم مأموري الباب العالي جلية وهم حانقون على المسيحيين لانهم جلبوا على البلاد تدخل الاجانب وهم يعدُّونه خرقًا لحرمة البلاد .

٤ً : انهُ بغية تشجيع المسلمين ونزع الامال من صدور المسيحيين أُذيعت اخبار تؤذن بقرب سفر الجنود الفرنسويَّة وبان الانكليز يعضدون الباب العالي لبسط سيطرته على كل البلاد ويمدّون يد المساعدة الى الدروز لانقاذهم من العقاب الذي استحقوه .

٥ً : ان الجميع يعتقدون ان فؤَاد باشا يعمل باوامر الاستانة وان جلّ قصده التسويف والمماطلة ومراعاة المسلمين والدروز لاستمالتهم اليهِ .

٦ً : ان شقاء المسيحيين في دمشق ولبنان وشرقي لبنــان وفي مدن الشواطيء لعظيم جدًّا وان عدد الوفيَّات يزداد كثيرًا في كل الانحاء

٧ً : ان الصناعة والتجارة تضررتا بل وقف دولابهما في جهات كثيرة .

٨ً : ان نيران الاحقاد تزداد تأججًا والحالة تحرجًا .

٩ً : ان كل آمال المسيحيين معلقة على تدخل اوربا وعلى فرنســا التي أسرعت عن كرم نفس الى اعانتهم .بيدَ انها اذا شاءت ألاَّ تفقد نفوذها وتعرّض المهمة التي اتخذتها على عاتقها باسم الانسانية الى الاخفاق يتوجب عليها اليوم ان تحقق هذا الامل باستحصالها لسوريًا ضمانات ناجعة تكفل حسن مستقبلها .

ان المندوبين الاوربيين يبحثون الان في مسأَلة تنظيم البلاد وارجو انهم سيرفعون قريبًا خلاصة اعمالهم الى حكوماتهم ليتسنى لها القطع بهِ . اذ يتوقف عليه علاج الحاضر والمستقبل . ان مصلحة الاتراك في الظروف الحاضرة تقضي عليهم باضعاف المسيحيين وتنشيط المسلمين والدروز وعليه فلا سبيل للاولين ان يرجوا من الاتراك عونًا وانصافًا وتعويضًا .

اضرب عن اعادة الكلام في مباني النظام التي اوضحتها في رسائلي السابقة اذ لا ازال اعدها اضمن وسيلة للوصول إلى انشاء حكومة تولي المسيحيين الطمأنينة والراحة اللتين يحتاجون اليهما للنهوض من كبوتهم دون احداث عراقيل جديدة واغاظة أحد واثارة الحسد .

اذا كان يتعذر جعل حكومة سوريًا مسيحية ومستقلة ـ وهو افضل حلّ ـ وفصلها عن الباب العالي حفظاً لسلامة اراضيه فيجب على الاقل ايلاء لبنان حكومة مسيحية واذا فزنا بامنيتنا نكون قد خدمنا البلاد وقمنا بالمهمة التي قبلتها فرنسا حق القيام .

لقد انتشر هنا منذ حين رأي صادف اقبالاً وكان ان لهجت به اليوم الجرائد الاوربية وقوامه انشاء خديوية فيسوريًا وتولية فوأد باشاعليها والقائلون بهذا الرأي هم الانكليز ولا ريب في ان مندوب السلطان يبذل جهده إلى انجاحه متذرعًا بكل الوسائل . لا أُريد ان انقد الان ما اذا كان هذا الرجل ـ وهو يحاول منذ ستة اشهر عرقلة الخير الذي تريد أوربا ان تفعله ـ جامعًا الصفات اللازمة بيدَ انهُ تركي وستبقى طريقة حكمه كاميالهِ تركية حتى اذا ما توفق الى توطيد الراحة فلا يقوى على ضمان رفاهية الاهالي الواجب ابلاغهم المنزلة التي ينبغي ان يشغلوها في الهيئة الاجتماعية الحاضرة وهي تنفر من الظلم والاستعباد . ان لبنان ادرك بعض النماء في عهد حكومة اثبت منافعها الامتحان الطويل فلتعد اليه هذه الحكومة اذا ما تعذر منح سوريًا باسرها حكومة افضل من التي تولت شؤونها قبلًا .

هذا وان فوأد باشا مع تمهيده السبيل لبلوغ ضالته المنشودة لم يحد عن الخطة التي رسمتها لهُ حكومته تحقيقًا لغايتها وقوامها بسط سيطرة الاتراك على كل البلاد . ويكفيني لازالة كل ريبة من العقول في هذا الصدد اذا كان لها

من أثر بعدُ ان اذكر هنا حادثين نشأا عن تعيين يوسف بك كرم قائم مقاماً على القسم الشمالي من لبنان . وهي لعمري وسيلة عمد اليها فؤاد باشا عن دهاء سياسي وقد اضطررت ان اعترض عليها لاني عددتها افتياتاً جديداً على نظام لبنان ولا يمكن تبديله بغير ارادة الدول اجمع .

ان فؤاد باشا بتوليته يوسف بك كرم منصب القائم مقامية تظاهراً بارضاء المسيحيين لما ان صحف الاخبار بالغت في خدماته ونفوذه ومقدرته ادرك مبلغ كفايته لتيقنه ان هذا الزعيم الماروني الفتى لا يقوى على اقامة العقبات في سبيل غايته ورأى بمرآة فكره ان هذا الحكم الذي سلمه مقاليده بناء على رغبة الرأي العام سيجعله متى شاء منبع اختلافات تؤول الى فك حزمة عُصي اتفاق جميع المسيحيين وقد كانت رُبطت عندما تهددهم الخطر .

وقد استمال رجال فؤاد باشا بهذا التعيين لايهام سائر الطوائف المسيحية في البلاد انهُ ميزة خُصَّ بها الموارنة المظللون بحماية فرنسا فاستاء الروم من عدم اجابة رغائبهم ومراعاة اميالهم فتذمروا ومالوا الى الاتراك فأمّلوهم بافراز قائم مقامية بهم في الترتيبات التي ستوضع للجبل .وكان ان اوشكت هذه الدسائس ان تزرع الخلاف بين هاتين الطائفتين وأخذ الروم يوقّعون عرائض طلباً لتولية فؤاد باشا على ان الاساقفة ادركوا سرّ الامر فاستعملوا نفوذهم في ابناء طائفتهم واتقوا خطر انجاح السياسة التركية وليس في معاكسة الروم ما يدعو الى الاستغراب فقد كانوا يقولون اننا نرضى بتنظيم اعتدنا عليه منذ زمن طويل والخضوع لذوي النفوذ.بيدَ انهُ لمَّا كان هذا التدبير جديداً وكان الزعيم المعين قد أنتُقي من غير الاسر ذات المنزلة التي رضخنا لحكمها في كل آن يجب ان نستشار والموارنة في هذا الامر .

أمَّا الحادث الآخر فليس بأقلّ خطورة فقد جرى منذ ٧ إلى ٨ ايام ان

الدروز اعتدوا على بعض فرسان ارسلهم يوسف بك كرم الى العبادية احدى قرى المتن المختلطـة السكان وهي في جوار حمانا على اطراف القائم مقامية المسيحية وضربوا احدهم وجرحوه جرحًا خفيفًا . فتعجل فؤاد باشا وأرسـل أحمد باشا والي بيروت الى محل الحادثة بحجة ان بعض دروز الجرد الفارين من وجه الجنود لجأوا الى الغابات المجاورة ويخشى حدوث مشاغب وبعـد مرور ساعة ألحقهُ بفصيلة قوامها ١٥٠ جنديًا نظاميًا أقاموا في القرية المذكورة متدخلًا توًا في شؤون القائم مقامية المسيحية . وكان يرقب الفرص فسنحت لهُ واغتنمها لاحتلال بعض انحاء القائم مقامية المسيحية كما احتلّ عبيه وجزين والمختاره في جنوبي لبنان . فأقام يوسف بك كرم الحجة وطلب اخراج الجنود العثمانية من قائم مقاميتهِ حالاً لان حفظ الراحة من خصائصه مهددًا بالاستقالة . فلم يشأ أحمد باشا ان يأخذ على عاتقهِ القطع في هذه المسألة فكتب كلاهما الى فؤاد باشا فأجاب يوسف كرم جوابًا ملتبسًا موعزًا اليهِ ان يبقىَ في منصبهِ دون اشارة الى مسألة الجنود وهذا ما اتصلت اليهِ المسألة .وقد علمت من ممثل حكومتنا فرنسا ان جميع المندوبين الاوربيين سيعترضون على هـذا العمل الذي يُعدّ خرقًا جديدًا لنظام لا يجوز خفره دون ارادة الدول .

ومن ثم فغاية فؤاد باشا جلية . فقد سبق لهُ ان ادخل سلطة الاتراك توًا الى جبل الدروز بانشائه اربعة مواقع عسكرية في دير القمر والمختاره وعبيـه وجزين وهو يحاول اليوم التفريق بين المسيحيين الساخطين على تعيين قائم مقام ماروني ويؤمل الروم الكاثوليك والروم الارثوذكس باعطاء كل طائفة منهما قائم مقامية ويتوق الى احتلال بعض مواقع عسكرية في شمالي لبنان لاتمام ترتيبه الخاص الموقت حتى اذا ما وقعت اختلافات بين الدول وشاءت ان تنفض يدها من مسألة سوريًا والتملص من مشاكلها يُخشى ان ترضي بهِ اوربا .

لامراء ان فؤاد باشا محيط بدقائق الحالة وهو ذو دهاء يشتغل بثبات ودون انقطاع لتحقيق الغاية التي يسعى اليها منذ وصوله الى هنا . فهو يريد اضعاف المسيحيين فيعمل على زرع الخلاف بينهم ويرمي إلى تسديد ساعد المسلمين ومراعاة الدروز . وجميع اعماله مطبوعة بطابع التروّي والمهارة . وجلّ ما يبغيه ارضاء الرأي العام باعلانه انهُ موطّد العزيمة على التذرع بوسائل فعّالة ثم يعدل عن تنفيذها متى اغترّ الرأي العام بهذه المظاهرة الفارغة وكل من يقرأ ويطالع بيان هذه الوسائل يتوهم ان هناك اعمالاً خطيرة بيدَ انهُ اذا بحث عن النتائج يتحقق انها ليست سوى حيَل لتخفيف عواطف الاستياء التي دفعت اوربا الى الاهتمام بشؤون سوريًا وتسويفها ومماطلتها الى ان تملّ .

(الكتاب الازرق السرّي عدد ٣٦٢ ص ٥٠١ـ٥٠٧)

١٥٧ — المستر « فانه » الى اللورد جون روسل . عن فيانًا في ٢٩ منه

قال لي الكونت دي رشبرج ان لا سبيل الى عقد مؤتمر للبحث في مناسبة اطالة مدّة احتلال الاجانب سوريًا اذا أبى الباب العالي الاشتراك فيهِ . إذ ان سائر الدول لا تستطيع الانتداء للمفاوضة في مسألة لا يمكن القطع فيها بمعزل عن الحكومة العثمانية . (عدد ٢٨٣ ص ٣٦٨)

١٥٨ — اللورد روسل الى اللورد كولي في ٣٠ منه

وصلتني رسالة سيادتكم المؤرخة في ٢٢ المنقضي وعرضتها على انظار الملكة فارتأت انهُ يمكن اجماع الدول على بتّ مسألة جلاء الجنود الاوربية عن سوريًا بايضاحات جديدة .

ان الموسيو توفنيل يخشى ان تمسي سوريًا بعد خروج الجنود الفرنسويّة في

حالة اسواء مماَّ كانت عليه قبل وصولها وقد بنى استنتاجه على مقدمات تنكر حكومة جلالة الملكة صحتها فقد قال انهُ كان للجبل حكومة خاصة مضمونة في اتفاق معقود بين الدول الخمس والباب العالي وانهُ لم يبقَ الان في الجبل سوى سلطة الباب العالي المطلقة .

أمَّا الحكومة البريطانية فترى ان الحالة مختلفة عمَّا تقدم . فقد انشئت لجنة ووُكل اليها ليس فقط السهر على معاقبة الجناة ودفع التعويضات للمنكوبين بل ايلاء لبنان حكومة جديدة بحفظ الامن فيها في المستقبل وحتى الان لم ترفع هذه اللجنة بيانًا بخلاصة اعمالها فاذا ارتأت منح سوريًّا سلطة مستقلة عن الباب العالي فالمرجح ان حكومة الاستانة ترفض هذا الطلب . واذا كانت الترتيبات التي تقترحها الحكومة التركية ترمي الى حرمان المسيحيين امتيازاتهم فمن المؤكد ان الدول الخمس لا ترضَ بها فيطول الجدال ومن الممكن ان يستغرق عدة اشهر فينبغي ألاَّ يُتخذ ذلك حجة لاطالة مدة اقامة الجنود الاوربية في سوريًّا إلى ما لا نهاية لهُ وانَّما للمحافظة على الترتيبات التي وضعت في سنة ١٨٤٢ وأُكملت في سنة ١٨٤٥ إلى ان يوضع النظام الجديد .

لا جدال في ان حدوث قلاقل فجائية هائلة تستوجب علاجًا ناجعًا غير عادي وان تعيين قائم مقام درزي بعد ما جرى يثير المخاوف . بيدَ انهُ قد ولّي قائم مقام على المسيحيين ولا يسع احد ان يتذمر من انتقائه وهو يتمتع بالسلطة المخولة لصاحب هذه الوظيفة وهو ماروني ومسالم . وعليه فجلّ ما تراه الحكومة البريطانية مناسبًا هو ما يأتي :

١ً : التصريح بان نظام سنة ١٨٤٥ المتعلق بضمانة سلامة المسيحيين وصيانتهم في لبنان يبقى مرعيًّا إلى ان يبدل بغيره .

٢ً : ان فرنسا وبريطانيا العظمى تبقيان في شواطيء سوريًّا ابَّان فصلي

الربيع والصيف بوارج حربية لحماية المسيحيين واعانتهم .

وينبغي ان يكتفى في الاحوال الحاضرة بما تقدم. فاذا ما رفض الباب العالي الاشتراك في توقيع اتفاقية جديدة لاطالة مدة احتلال سوريًا ينتهي مفعول الاتفاقية المبرمة في شهر ايلول ويتوجب اخلاء البلاد في الاجل المضروب وبهذه الوسيلة تتنصل فرنسا من المسؤولية الملقاة على عاتقها تجاه اوربا والموازنة

(عدد ٢٦٨ ص ٣٥١ ـ ٣٥٢ . ودي تستا ص ٣٠٦ ـ ٣٠٧)

١٥٩ ــ اللورد روسل الى السير هنري بولفر في ٣٠ منه

اني مرسل الى سيادتكم صورة الرسالة التي انفذها الموسيو توفنيل إلى سفيره هنا وفيها يعرب عن رغبة جلالة الامبراطور في استطلاع رأي الدول الموقعة اتفاقية ايلول بشأن اطالة أجل احتلال الجنود الاجنبية سوريًا فوق الستة اشهر.

وستعلمون من رسالتي إلى اللورد كولي وفي طيهِ صورة منها اراء حكومة جلالة الملكة في اقتراح الموسيو توفنيل فاوعز اليكم ان تلحوا على الباب العالي ان ينفذ في الحال اوامره إلى سفرائه ويوضح لهم الخطة التي يريد ان يسير عليها في مسألة سوريًا ورأيه في اطالة الاحتلال وتفهموه ان يبين الوسائل التي لديهِ الكافلة عدم تجدد المذابح . (عدد ٢٧٠ ص ٣٥٣)

١٦٠ – ومنه اليه في ٣١ منه

اجيبكم على رسالتكم المؤرخة في ١٨ الجاري انهُ اذا ما كانت الحكومة العثمانيـة تعتقد ما قالهُ لكم عالي باشا يجدر ان تجهر بهِ عندما ترفع اللجنة خلاصة بحثها في شؤون سورية وتطرحه على انظار الباب العالي والدول الخمس ولي الرجا بان حكومة السلطان تقتصر في هذه الفترة على مراعاة ترتيبـات

سنتي ١٨٤٢ و ١٨٤٥ فلا يليق بالحكومة بعد ان ذهب المسيحيون ضحية المذابح ومطرتهم المصائب ان تحرمهم الامتيازات التي سبق لوزرائها ومأموريها الوعد باحترامها . (عدد ٢٧٢ ص ٣٥٤)

١٦١ – اللورد دوفرين الى السر هنري بولفر في ١ ك ٢

تنبيه : نشرنا في الصفحة ١٩١ من هذا الجزء هذه الرسالة نقلًا عن الكتاب الازرق الانكليزي الموزع على اعضاء مجلس النوّاب ونحن ناشرون هنا بعض زيادات عثرنا عليها في النسخة السرّية وهي :

وربّما توهّم ان طريقة الحلّ التي أشرت بها تؤول الى تحقيق مطامع فرنسا الاشعبية فهذا ضلال ولا اتردد في القول انهُ اذا تمت الترتيبات التي اقترحتها تكون الضربة القاضية على نفوذ فرنسا في سوريًا . هذا ولما كانت تركيا قد حُرمت حتى الان بسط سيطرتها على لبنان عمدت الى الوسائل التي تتذرع بها عادةً الحكومات الضعيفة فسعت الى احباط سياسة فرنسا بتحريضها الدروز على المسيحيين منعًا لتبسطهم . ولسوء الطالع لم يكن للحكومة التركية اللباقة اللازمة لتحريك هذه الآلة الخطرة بحذق ومهارة فانكسرت في يدهم وجرحتهم جرحًا يقتضي لرمّهِ سنين عديدة . ولهذا الاسباب أصبح من الضروري تغيير طريقة الحكم وأرى ان تمكين حكومة الايالة من الاشراف على جميع الشؤون والتمتع بسلطة واسعة على كل رعاياها يضمن منع النفوذ الاجنبي في سوريًا من بسط اجنحته اكثر من كل وسيلة ترمي الى انشاء قوّة تقف في وجه طائفة همجية وصد طموحها إلى الاستقلال واخفاق احلامها باثارتها اهواء أبنائها على الطوائف الاخرى . (الكتاب الازرق السرّي عدد ٣٢١ ملحق ٢ ص ٤٦٣)

١٦٢ – السير كرامبتون الى اللورد روسل . عن بطرسبورج في ١١ منه

تنبيه : هذه علاوة في الكتاب السرّي على الرسالة المثبتة في صفحة ٢٠٩ :

وقال البرنس غورتشاكوف عن انتقاء الشخص المراد توليته شؤون سوريا وتعداد الصفات الواجب ان يكون متجملاً بها ان لا شيء أسدّ من اراء اللورد دوفرين بهذا الشأن واطبق وصفاً لكنها لسوء الحظ ليست سوى نظرية لا يُعمل بها . هل يمكن ايجاد هذا الرجل المتفرد بين كبار موظفي الباب العالي؟ ثم قال دولته مازحاً انهُ يذكر وصف كيفية عمل حساء الارنب وهي : « اصطياد الارنب اولاً » ويرى انهُ يتعذر اقتناص مثله في بلاد السلطنة .

ثم اردف : فلنعد الى الكلام الجدّ فجميع هذه السياسة ترمي الى غرض واحد الا وهو تعيين فؤاد باشا والياً على سوريا مدى الحيـاة . فلا اريد ان اطعن في هذا الرجل واكشف معايبه وأقلّ ما يمكنني ان اقول فيه هو انهُ اكثر رجال الدولة العثمانية ارتشاءً فهو علقة وشرّ من ذلك فهو علقة فطنة فلو وُلّي سوريا لكان ذلك بمثابة تخليد حكومة الرشوة فيها .

(الكتاب الازرق السرّي عدد ٣٣٩ ص ٤٧٥)

١٦٣ – اللورد دوفرين الى السير بولفر في ١٣ منه

تشرفت بان انبأت سعادتكم باني خلوت أمس بيوسف كرم القائم مقام المسيحي وتجاذبنا اطراف حديث سرّي وانتم تعلمون انهُ عين قائم مقام بناءً على طلب قنصل فرنسا . وكنت قبيل تعيينه مصمماً النية على عدم الرضا بان يتولى هذا المنصب الخطير رجل منقاد لهذه الدولة ولاسيما لاني كنت اظن ان يوسف

كرم هو آلة بيد المطران طوبيا بيد اني لمّا تحققت بعد التحرّي ان مرشح فرنسا هو رجل اكثر نزاهة وجدارة من كل مزاحميه رأيت ألاّ ادع التحاسد الدولي يتغلب عليَّ في هذه المسألة لان ذلك يخالف روح الارشادات التي زُوّدتها .

وعليهِ لم اكتفِ بعضد تنصيبه بل صرفت عنايتي الى الحفاوة بهِ والمبالغة في اكرامه كلما جاءني زائرًا . فكانت النتيجة ان كل مرّة كان يزداد ثقة بي وقد أسرّ إليّ أمس برغبته في ان يسير بموجب نصائحي .

أمّا سبب هذا الانقلاب الغير المنتظر فينسب إلى ان المطران طوبيا لم يجد في كرم آلة عمياء كما كان يرجو فتغيّر عليهِ وهو يكيد لهُ اليوم بغية اسقاطه . واظن ان الموسيو دي بوفور يعضده المطران طوبيا لانهُ استاء من تعيين يوسف بك كرم دون استشارته وهما يسعيان الان إلى تعيين فتى من الامراء الشهابيين يدعى منصور تلقى علومه في باريس إلى منصب القائم مقامية بل إلى امارة لبنان .

وقد سألني يوسف كرم مساعدته على احباط دسائس اخصامه فاكتفيت بان قلت لهُ انهُ لمّا كانت مفاوضات اللجنة الدولية ستسفر عن وضع نظام مخالف الترتيب الحالي فلا يخلق بي ان اعلله بآمال فارغة لكنهُ اذا ادار شؤون حكومته باعتدال ونزاهة فاحمل دولة فؤاد باشا على تأييده وانهُ اذا اضطرّ الامر الى حرمانه وظيفته فلا يتمّ ذلك الاّ بطريقة تحفظ كرامته وبمثل هذه السياسة الصريحة يجب اكتساب ثقة هذه الشعوب واعتقد ان عواطف الاخلاص التي اعرب عنها القائم مقام المسيحي ناشئة عن نهجهِ سياسة الاعتدال وعدم التشيع تجاه الذين وُكل اليهِ ضمان رفاهيتهم .

(الكتاب الازرق السرّي عدد ٣٤٧ ملحق ٥ ص ٤٨٢-٤٨٣)

١٦٤- المأمور فرازر الى اللورد دوفرين . عن بيروت في ٣١ منه [اقتطاف]

وصلتني وانا في المختارة رسالة سيادتكم المؤرخة في ٢٣ الجاري وبها توعزون إليّ بان ألفت انظار فؤاد باشا الى وجوب معاقبة قتلة بعض رجال الدروز ونسائهم واطفالهم المحصى عددهم في البيان الذي ارسلته اليكم وقد ارتكب المسيحيون هذه الجنايات الفظيعة منذ احتلال الجنود الفرنسوية لبنان . فسلمت إلى دولته نسخة أخرى من البيان المذكور مع لائحة اسماء الجناة المظنون فيهم فاظهر استعدادًا لاجابة طلبكم وانفذ في الحال ضابطًا للبحث عنهم واجراء تحقيق دقيق في حوادث القتل التي وقعت اخيرًا او التي تقع ابّان قيامه بهذه المهمة والقاء القبض عاجلًا على مجترحيها . وقد ورد عليه منه انهُ اهتدى الى الجناة ويرجو القبض على بعضهم قريبًا .

(الكتاب الازرق العادي عدد ٣٠٦ ملحق ٦ ص ٣٩١)

١٦٥ – اللورد دوفرين الى السر بولفر في ١ شباط [اقتطاف]

قد أجمعت اللجنة على ان لا يتجاوز عدد الذين سيقضى عليهم بالاعدام الخمسين وان يطلق سبيل جميع السجنى الذين لا توجد عليهم بينات تثبت اقترافهم الجرائم .واظن ان سعادتكم ترتاحون الى أعمال اللجنة في هذه المسألة . ومهما يمكن ان يقال دفاعًا عن الدروز لعذرهم على سلوكهم فلا سبيل الى الانكار انهم ذبحوا عن عمد اكثر من خمسة الاف رجل وولد اعزل . ومهما خففنا عظم ذنبهم فكل عقاب لا يحدث تأثيرًا فيه عبرة زاجرة عن استئنافهم الفظائع التي اقترفوها لا يُعدّ كافيًا .

ولمّا كان سكّان هذه البلاد يجرون على سنة « الدم بالدم » فلا ريب في

ان المسيحيين يرون ان الاكتفاء باعدام ٢٠ إلى ٢٥ جانياً ليس بالعقاب الكافي بل خدعة كما ان الدروز لا يستدلون منهُ على شدة نفور العالم المسيحي ودولهم من جناياتهم فيرسخ في عقول الامتين ان تدخل اوربا بدلاً من ان يساعد على فتح عصر جديد تظل السياسة التي حرّضت على الكوائن الاخيرة تمد بنصائحها اولئك الذين سيعهد اليهم بادارة شؤون البلاد . ان مثل هذه النتيجة في الازمة الحاضرة تكون ضربة قاضية على الحكومة التركية لان الثقة بسلطتها قد انحطت الى درجة لا تحتمل معها ادنى هفوة ومع انهُ اذا ما وزنّا الحالة بميزان التروّي والانصاف يمكن الاحتجاج بان الدروز قد عوقبوا عقاباً كافياً على جناياتهم فيخشى ألاَّ يفقه اهالي هذه البلاد مثل هذه الحجج الدقيقة لعدم اعتيادهم على مثل هذه الافكار .

ومما يولي هذه الاعتبارات زيادة أهمية ان اللجنة بأجماعها على ان يكون عدد الذين يراد اعدامهم في لبنان أقلّ من الذين أُعدموا في دمشق قد اظهرت اعتدالاً اكثر مما كنت انتظر واني مسرور كثيراً من اجتماع كلمتنا على هذا الواجب المكدر لاني ارغب اكثر من فؤاد باشا ان اكون على اتفاق مع اللجنة في ما يختص بشؤون الدروز . (عدد ٣٠٦ ملحق ٤ ص ٣٩٠ـ٣٩١)

١٦٦ — اللورد روسل الى اللورد دوفرين في ١ شباط سنة ١٨٦١

بعد ان اوقفت حضرتكم على موافقة حكومة جلالتها على مشروعكم بشأن تقرير الامن في سوريّا قامت مشاكل حالت دون القبول بهِ فان وزراء السلطان رأوا فيهِ مساساً بسلطة الحكومة العثمانية ونفروا من ايلاء سوريّا استقلالاً نوعياً فصرّحوا ان حكومتهم لاتقبل بهِ ومن جهة أُخرى ان المسيو توفنيل وزير خارجية فرنسا شاء ان يحفظ الاستقلال النوعي الممنوح للقائم مقام المسيحي في

لبنـان في سنتي ١٨٤٢ و١٨٤٥ فصرّح ان فرنسا تعتبر بقاء الاتفاق الضامن هذا الاستقلال شرطاً اساسياً يبنى عليهِ النظام المقبل .وعليهِ فان الدولتين المشار اليهما تطالبان الى اللجنة ان تقتصر على تنظيم شؤون لبنان.فازاء هذه المصاعب ونظراً لضرورة اخلاء سوريًا سريعًا من الجنود الفرنسويّة رأيت انِ اعطيكم التعليمات الآتية :

١ً : ابقاء القائم مقامية المسيحية التي تقررت في سنتي ١٨٤٢ و١٨٤٥

٢ً : حصر الاعمال في تنظيم شؤون لبنان

٣ً : سؤال الباب العالي ان يستوفي حالاً ضريبة قدرها ٢٠٠ الف ليرة انكليزيّة على الاقل وارصادها لاعادة ترميم قرى الجبل المتخربة .

(عدد ٢٧٩ ص ٣٦٤)

تنبيه : وكتب بذات المبنى الى السير هنري بولڤر . (عدد ٢٨٢ ص ٣٦٨)

١٦٧ – اللورد روسل الى اللورد كولي في ٤ منه [اقتطاف]

ان سفير تركيًا لدى بلاط جلالة الملكة انبأني بان الحكومة العثمانية لا ترفض الاشتراك في مؤتمر اذا رغبت دول اوربا فيه بيدَ انها لا ترضى بتجديد اتفاقية ٥ ايلول . وعليه فالحكومة البريطانية لا تمانع في حضوركم هذا المؤتمر اذا وافقت عليه سائر الدول لكنها لا تقبل بتجديد اتفاقية ٥ ايلول الأ اذا قبل بها الباب العالي مختاراً .

(عدد ٢٨٤ ص ٣٦٨ . ودي تستا عدد ٢١ ص ٣٠٧)

١٦٨ — اللورد كولي الى اللورد روسل في ٥ منه [اقتطاف]

اخبرني المسيو توفنيل بانه الباب العالي رضي بعقد مؤتمر في شؤون سوريًا

وبان وفيق افندي يبقى في باريس ليمثل تركيًا فيه وستصله الارشادات قريبًا.

(عدد ٢٨٦ ص ٣٧١ . ودي تستا عدد ٢٢ ص ٣٠٧)

١٦٩ — اللورد روسل الى اللورد كولي في ٦ منه [اقتطاف]

تلقيت رسالتكم المؤرخة في ٥ الجاري المتضمنة ان المسيو توفنيل اخبركم بان الباب العالي رضي بعقد مؤتمر للتباحث في شؤون سوريًا وبانهُ سيرسل الاوامر الى وفيق افندي ليمثله فيهِ فأجيبكم ان ليس لحكومة جلالتها اعتراض على انتداء المؤتمر ولكم ان تعالنوا المسيو توفنيل انهُ فُوّض اليكم حضور جلساته . ولمَّا كنتم واقفين على كنه اراء الحكومة في شؤون سوريًا فلا حاجة بي الى ان امدَّكم بنصائح تسترشدون بها . وقصارى القول لا توافقوا على أمر يقيد الباب العالي الأ اذا اتضح لكم جليًا ان السلطان اجازه .

(عدد ٢٨٧ ص ٣٧١)

١٧٠ — اللورد كولي الى اللورد روسل في ٧ منه

قد تلقى الموسيو توفنيل من الموسيو بيكلار رسالة مؤرخة في ١٧ المنقضي تتضمن وصف ما دار من الجدال في جلسة لجنة سوريًا بشأن كتاب فؤاد باشا عن نتيجة محاكمة ٣٠٠ من الدروز في المختارة . ويستفاد منها ان فؤاد باشا اخبر اللجنة بان قد قُضي بالاعدام على عشرين منهم ورغب اليها في معرفة ما اذا كان هذا العدد كافيًا فأجابته اللجنة بالاجماع نفيًا والحّث بوجوب زيادة عدد احكام الاعدام . بيدَ ان الموسيو توفنيل يرى في هذا الامر انتقامًا لا فائدة منهُ ولذلك كتب الى الموسيو بيكلار موضحًا ان الغاية ليست بكثرة الضحايا بل

الاقتصار على قتل واحد او اثنين من كبار زعماء الدروز المذنبين ارهاباً للباقين.

(عدد ٢٩١ ص ٣٨٢)

١٧١ – اللورد روسل الى السر بولفر في ٨ منه

ارسل اليكم في طيهِ صورة كتاب سفير جلالتها في باريس وهو يحتوي على ما قال لهُ المسيو توفنيل بخصوص رسالة المسيو بيكلار المتضمنة جواب لجنة سوريًا على استشارة فؤاد باشا بشأن الاحكام التي قضت بها محكمة المختارة على الدروز. وقد اخبرت اللورد كولي بان الحكومة البريطانية هي على أتمّ اتفاق مع المسيو توفنيل بان الاقتصار على واحد او اثنين من كبار الدروز الجناة يكفي لارهاب الباقين وتحقيق غاية العدالة. وانبأته ايضًا باني اوعزت اليكم بان توقفوا اللورد دوفرين على رأي حكومة الملكة في هذا الصدد.

(عدد ٢٩٤ ص ٣٨٣)

١٧٢– اللورد روسل الى اللورد كولي في ٩ منه [اقتطاف]

ان الانبـاء الواردة علينا من مندوب حكومتنا في سوريًا تؤذن بانهُ لم يبدل رأيه في وجوب جلاء الجنود الفرنسويّة في الاجل المعين في الاتفاقية. فاوقفوا المؤتمر على هذا الرأي باسم حكومة جلالة الملكة. بيدَ انهُ اذا كان سفير تركيًا تلقى امرًا بالموافقة على اطالة مدة الاحتلال فتعجلوا بابلاغنا ذلك والاَّ اصرُّوا على عدم تمديد الاجل المذكور.

ان هذا الطلب مبني على الاعتقاد ان الاتراك عاجزون عن ادارة شؤون سوريًا وعليه يتبادر الى ذهننا السؤال الآتي : اذا كان ذلك صحيحًا فكيف يقوون على ادارتها بعد شهرين او ثلاثة ؟

ومن ثمه فتمسكوا بالمطالبة بالقيام بشروط معاهدة ايلول ومانعوا في تجديد صك الوثيقة ببسط الاسباب التي سبق لي بيانها لكم غير مرّة .

(عدد ٢٩٥ ص ٣٨٣ ـ ٣٨٤ . ودي تستا عدد ٢٣ ص ٣٠٨)

١٧٣ — اللورد روسل الى السر بولفر فى ١١ منه

وصلتني رسالة سيادتكم المؤرخة في ٢٣ المنقضي ومعها مشروع تنظيم سوريّاً الذي وضعه الباب العالي والنشرة الملحقة بهِ .وقد فهمت حكومة جلالتها ان لبنان لم يُذكر في هذا المشروع لان مسألة تنظيم حكومته موكولة الى المندوبين الاوربيين وهي تأسف على ان هذا المشروع خلا من ذكر اعطاء المال اللازم الى مسيحيي سوريّاً لاعادة بناء بيوتهم والعودة الى اشغالهم . فاكتبوا الى اللورد دوفرين ان يبقى في مكانهِ الى ان يفرغ المندوبون من وضع اساس النظام وقد عرفتم من رسالتي المؤرخة في ٢ الجاري ان حكومة بريطانيا العظمى توافق الحكومة العثمانية على رأيها في وجوب اقتصار اللجنة على وضع نظام لبنان فقط . (عدد ٢٩٨ ص ٢٨٤ـ٢٨٥)

١٧٤ — اللورد كولي الى اللورد روسل فى ١١ منه [اقتطاف]

ابلغت الحكومة الروسية الحكومة الفرنسويّة قبولها عقد المؤتمر بشؤون سوريّا . وقد صرّحت للموسيو توفنيل باني لا استطيع حضوره اذا تناول البحث غير اتفاقية ٥ ايلول فليكن على ثقة من ذلك فأجابني انهُ مستعد لمنع كل محاولة يُقصد بها المفاوضة في غير هذه المسألة وانهُ لا يعتقد ان احدى الدول تنوي ذلك .

ومن المرجح ان اللجنة ستنتدي يوم السبت الواقع في ١٦ الجاري .

(عدد ٢٩٩ ص ٣٨٥

١٧٥ – ومنه اليه بالتاريخ ذاته [اقتطاف]

قد ساد الاعتقاد هنا ان حكومة جلالة الملكة استعملت نفوذها في الباب العالي لحمله على الالحاح في خروج الجنود الفرنسويّة فرأيت من المناسب ان اخاطب الموسيو توفنيل في هـذا الصدد فقلت لهُ انهُ وان كانت الحكومة البريطانية واثقة تمام الوثوق بوجوب جلاء هذه الجنود عن سوريّا - وقد صرّحت برأيها الى حكومة فرنسا - فانها لم تسعَ قط إلى اكراه حكومة تركيًا على مشاطرتها هذا الرأي بل بالعكس تجنبت ان تشير عليها بشيء يتعلق بهذا الصدد .

(عدد ٣٠٠ ص ٣٨٥ .)

١٧٦ – ومنه اليه في ١٢ منه

اتشرف فانبئكم عطفًا على رسالتي بتاريخ أمس ان البرنس غورتشا كوف صرّح في رسالته بانهُ يتنصل من تبعة الحوادث التي لا بدّ من ان تعقب خروج الجنود الاوربية من سوريًا قبل ان يتم تنظيم حكومة لبنان .

(عدد ٣٠٢ ص ٣٨٦)

١٧٧ – اللورد روسل الى السير بولفر في ١٤ منه

ان حكومة جلالتها كتبت الى سفيرها في باريس بان يعالن المؤتمر بانها مستعدة لارسال اسطولها الى شواطيء سوريًا ليقيم فيها منذ اول ايار المقبل الى اواخر الصيف فبلّغوا الحكومة العثمانية ذلك وصرّحوا في الوقت ذاته بانها

ستجدد التفويض المعطى لامير الاسطول المذكور لانزال البحارة الى البر فيما لو كان ثمه خطر ذبح التبعة الانكليزيّة او المسيحيين . (عدد ٣٠٣ ص ٣٦٨)

١٧٨ — ورنش النائب القنصلي الى السير بولفر . عن دمشق في ٧ منه

لقد قرص برد الشتاء كثيرًا واشتدَّت العواصف بعد ان كتبت الى سعادتكم فانقطعت المواصلات بين دمشق وبيروت منذ ٢٥ المنقضي من جرّاء كثرة تساقط الثلوج ولم يرد الى المدينة انباء من الخارج تشير الى حركات الدروز والعرب فلم يقلق بال المسيحيين بيدَ ان حالتهم قد زادت شقاءً . اجل ان الحكومة تعطي كل واحد منهم في كل يوم رغيفين صغيرين من الخبز المصنوع من الدقيق الرديء بيدَ ان كثيرًا منهم لم يُعطوا فحمًا للتدفئة ونفدت مُونة معظمهم ولم يعد لديهم حطب للوقود ولم توزع عليهم الحكومة مالاً منذ اكثر من ٥٥ يومًا بحيث اضطرّوا الى شراء لوازمهم المعاشية بالدَين لان المال الذي نقدوه اولاً وفوا بهِ ديونهم . ان ما يقاسونه من العذاب لا يطاق لانهم عراة جياع يقطنون في بيوت رطبة يتساقط الماء من شقوق سطوحها وقد تولاَّهم اليأس بحيث يُشاهد بعضهم يدمنون على المسكر لتناسي همومهم .

ان الخبز أُصلح قليلًا عن ذي قبل وهو مصنوع من مزيج دقيق الشعير والقمح والذرة غير مستوٍ يضر بالصحة وقبل هـذا التحسين لم يكن صالحًا لاقتيات بشر .

ان قنصل فرنسا آخـذ بتوزيع بعض الثياب وزهاء ألفي ليرة انكليزيَة وسيستأنف توزيع مبلغ آخر مثله متى نفد الاول وقد اعطيت المعوزين بمعزل عن لجنـة الاحسان ٢١٠ فراء و١٥٠ غطاءً وقليلًا من المال الى المرضى بيدَ ان هذه المساعدات غير كافية لتخفيف فاقة الجمهور ويؤخذ من سجلّات قنصلية

فرنسا انها توزع الاحسان على اكثر من ٩٣٠٠ نسمة منهم ٢٧٠٠ من القرويين وهذا العدد يشمل القاطنين في حي الميدان ايضاً لم خلافاً للاحصاء الذي وضعهُ ارزومان افندي وارسلتهُ اليكم في ١٠ كانون الثاني المنقضي .

لمّا كان يتعذر المرور في الطرقات فالمسيحيون باقون هنا على كره منهم اذ اتصل بهم ان الحكومة في بيروت تدفع اعانات للمنكوبين بانتظام وان عدة لجان احسان تمد لهم يد المساعدة وان بعض المحسنين يجودون عليهم بـما في استطاعتهم وعليه فلا يستغرب توقهم الى مغادرة هذه المدينـة التي لا يجدون فيها مساعدة كافية . واظن انهُ اذا انقطع تهطال الامطار وسكنت الرياح يصعب اقناعهم بالبقاء هنا اذا كانوا وفروا شيئاً من المال الذي وُزع عليهم . وقد قال لي قنصل فرنسا منذ بضعة ايام انهُ عدل عن نصحهم بالبقاء اذ انهُ انقضى اربعة اشهر وهو صارف عنايته إلى منع جلائهم على أمل ان الحكومة التركية تفعل شيئاً لاصلاح حالتهم أمّا الان وقد رأى انها لم تكلف ذاتها عناء مساعدتهم فوطد العزيمة على عدم معاكسة رغبتهم. واعتقد ان موظفيه يشيرون على من يحسنون اليهم ان يغادروا المدينة متى استطاعوا .

قد حدث ان مسيحياً من الروم الارثوذكس موكول اليهِ التنقيب في انقاض بطريركية الروم وجد صندوقاً من الفضة فاستصحبه معه لارجاعه الى صاحبه فالتقى ببعض الجنود بينا كان عائداً الى بيتـهِ فسلبوه ماله والصندوق المذكور وضربوه وسجنوه طول الليل فجنّ ومات بعد بضعة ايام .

ان خالد باشا ذهب الى حوران لغاية غير معروفة ومن الشائع هنـا ان الباشا عفى عن ٩٠ من زعماء دروز حوران اشتركوا في المذابح الاخـيرة . ان دولته كان يفكر بهذه الوسيلة لكني اشكُّ في انهُ اقرَّ عليها .

(ملحق عدد ٣٢٢ ص ٤١٤ـ٤١٥)

١٧٩ – اللورد دوفرين الى اللورد روسل في ١٠ منه [اقتطاف]

قضى المندوبون العشرة الايام المنصرمة بالبحث في المشاريع المتنوعة التي اقترحت لتنظيم لبنان وربطت بمشروع اوسع لتنظيم ايالة سوريا اتفقنا على المفاوضة فيه فور فراغنا من تسوية شؤون الجبل المستعجلة . ولا أريد ان ازعج سيادتكم ابّان اروى لها الاحاديث التي تبادلتها مع كل من رصفائي بمفرده او معهم جميعًا . بيدَ اني بادرت في الحال الى كتابة مشروع مبني على القواعد التي سبق لي بسطها لسيادتكم في رسالتي الى السير بولفر المؤرخة في أول المنقضي على أمل ان يحوز رضا معظم رصفائي متى كان مجردًا عن كل تشيع . وقد سرني اني اصبت المرمى وقد انجزت الان مسودّة المواد العشر الاولى وستتخذ أساسًا لمشروع النظام الذي سنضعه للجبل .

وسترون سيادتكم ان المادة الاولى تشير بان يكون حاكم لبنان « مسيحيًا مرجعه الخ . . » بيدَ اني وددت الاّ اترك ريبة في افكار حكوماتنا في تأويل هذه المادة فعلقت عليها شرحًا مآله الاشتراط على ان لا يكون الحاكم المذكور وطنيًا . فاقتدى بي مندوبو الروسية وبروسيا والنمسا وهكذا أجمع أربعة أعضاء من خمسة على انهُ لا يُعهد على كل حال بحكومة الجبل الى أحد من الاسرة الشهابية أو من الطائفة المارونية .

أمَّا المواضيع الاخرى الوحيدة التي ربَّما جرَّت الى تباين في الاراء واحتدام في الجدال فهي المتعلقة بتأليف المجالس وتقسيم الجبل إلى اقضية ونواحٍ . ولا بدَّ من الالحاح كثيرًا في جعل ادارة كل طائفة من طوائف لبنان مستقلة عن الاخرى وانشاء مجالس مختلطة للنواحي المختلطة السكّان على قواعد عادلة . وعندي ان المادتين الرابعة والسابعة كافيتان لصيانة حقوق الاقلية المسيحية والغير

المسيحية ولا ارتاب في الوصول إلى حل موافق متى تناول بحثنا كيفية تأليف هذه المجالس .

وسترون سيادتكم ان المسيو دي رهفوس مندوب بروسيا اضاف الى المادة الاولى المتعلقة بتعيين حاكم لبنان شرطًا قوامه ان على الباب العالي الاتفاق مع ممثلي الدول الخمس على انتقائهِ .

بيدَ اني أرى تعذر تدخل ممثلي الدول توًّا في حكومة البلاد واذا امكن يكون وسيلة مجلبة الخراب . يجب ان تحصر حقوق الممثلين المشار اليهم باستعمالهم نفوذهم الادبي في الوالي وفي مذهبي انه من الخرق في الرأي ايلاء تنبيهاتهم أدنى قوة شرعية وان أُبلغت بصورة اجماعية . ويكفي انهم مخولون السلطة لابلاغ الحكومة اراءهم بالصورة التي يرونها اكثر نجوعًا . اذ ان التبعة التي تقع على عاتق الوالي اذا أَبى ان يحفل بهذه التنبيهات هي عظيمة بحيث تحمله على انزالها محلها من الاعتبار الاَّ اذا ثبت انهُ أصاب في عدم سلوكه وفقًا لرغائبهم .

سيسلّم الينا بعد بضعة ايام ملف اوراق محاكمة الباشاوات الاتراك والمشايخ الدروز بكامله وقد حال دون ذلك الحصول على صورة الاحكام الاصلية نظرًا لتأجيل ابلاغها إلى اللجنة . وفور قيامنا بواجبنا المكدر وهو ابداء رأينا في البينات التي بنت عليها محكمة بيروت احكامها يبادر الى الموافقة عليها واعدام جميع الذين اشتركوا في المذابح ان في الجبل وان في صيدا . ويتوقع حدوث هذا الامر المحزن بعد عشرة ايام .

ولي الرجا باننا نتمكن في هذه الفترة من انجاز مشروعنا بتنظيم لبنان فنكون قد اتممنا معظم المهمة الموكولة الينا . (عدد ٣١١ ص ٤٠٥-٤٠٦)

١٨٠ – قواعد نظام لبنان الاساسية

المادة الاولى : يولّى على كل الجبل حاكم مسيحي مرجعه . . .

﴿ تعليقات المندوبين ﴾

اللورد دوفرين – على شرط ان يكون غريباً عن الايالة

الموسيو دي رهفوس – غير وطني وعلى الباب العالي ان يتفق مع ممثلي الدول الخمس على انتقائهِ .

الموسيو دي وكبكر – غير وطني .

المسيو نوفيكوف – غير وطني .

المسيو بيكلار – وطنياً .

المادة الثانية : تبقى حدود لبنان على ماكانت الآ اذا روُي تعديلها .

المادة الثالثة : الغاء حكم القائم مقاميتين والاقطاع .

المادة الرابعة : وجوب قسمة لبنان الى عدّة اقضية ونواحٍ تشتمل على طوائف من مذهب واحد على قدر الطاقة .

المادة الخامسة : الغاء الحكم الاقطاعي وامتيازاته .

المادة السادسة : مساواة الجميع امام القانون .

المادة السابعة : ايلاء جميع طوائف لبنان ضمانات قضائية وادارية متماثلة.

المادة الثامنة : فصل السلطة الادارية عن القضائية .

المادة التاسعة : انشاء مجلسين اداري وقضائي في مركز الحكومة يكونان المرجع الاعلى الاخير لكل المسائل المتعلقة بهما .

المادة العاشرة : انشاء مجلس اداري ومحكمة بدائية في كل قضاء .

تنبيه :– سيتابع وضع المواد في الجلسة المقبلة .
(ملحق عدد ٣١١ ص ٤٠٦)

١٨١ – اللورد دوفرين الى السير بولفر في ١٢ منه

اتشرف فانبيء سعادتكم بان فؤاد باشا ابلغني الان صورة القواعد التي وضعها الباب العالي لتمشية حكومة سوريا عليها في المستقبل ولا شك في انكم تستصوبون قولي بان المشروع المذكور هو موضوع انتقادات خطيرة . ولا اتردد في التصريح بان نقائص الوسائل التي عول عليها تعجز عن صيانة الامن في تلك البلاد وعن اعادة الثقة إلى المسيحيين .

لقد تيقن المندوبون الاوربيون – بعد ان درسوا مقتضيات الايالة ودققوا كثيراً في لوازمها واحتياجاتها وفي موقعها الكوني (الجغرافي) وتعدد طوائفها والصفات المميزة القبائل العربية عن سائر سكان السلطنة العثمانية – ان قوام الطريقة الوحيدة الكافلة انشاء حكومة قوية في سوريا الا هو توحيد حكومة سوريا وقطعها عن الاستانة وتولية رجل واحد عليها مع القاء المسؤولية على عاتقه وحده

أمَّا اقتراح الباب العالي فهو مخالف هذه القواعد الثلاث فقد ابقى حكومتي بيروت ودمشق منفصلتين عن بعضهما ومرجع كل منهما الاستانة في حين ان قائد الفيلق يكون مستقلاً عنهما . مع ان العمل بهذه الطريقة هو احدى اسباب الكارثة التي انقضَّت على لبنان فاذا كان لخورشيد باشا عذر على سلوكه فهو كائن في ان أحمد باشا والي دمشق ومشير فيلق عربستان كان عدوه وطاهر باشا قائد موقع بيروت العسكري وجميع ضباط حاميتي دير القمر وبتدين يأتمرون بأمره وعليه فالخلاف بين خورشيد باشا وطاهر باشا الذي اشتهر امره كان نتيجة هذا الترتيب ومن الممكن ان يكون عرقل مساعي خورشيد

باشا كما أكّد أحد رصفائي وجر إلى حدوث المذابح .

وعلى كلٍّ فمن الثابت ان المشروع الحالي ليس الأّ متابعة الطريقة القديمة مع بعض زيادات كانشاء مجلس عام انتخابي من جميع الطوائف وارسال مفتش عام في كل سنة .

بقي عليّ ان انظر في ما اذا كان هذا الترتيب يولي البلاد الضمانات المرجوّة. فاجهر بالعكس على قدر ما تجيز لي خبرتي المحدودة . اذ ان معظم نفع كل مجلس في هذه البلاد متوقف على صفات الشخص الذي يتولّى رئاسته فاذا ادار اعماله موظف سيء النية فالاعضاء كانوا على شاكلته فيشاركونه في الضرر بدلاً من ان يكونوا رادعًا لهُ وضمانة على حسن سلوكه فيتخذهم آلة لرفع كل مسؤولية عن عاتقهِ .

ومن ثم لا اعلق اهمية على اقتراح ايفاد أحد كبار مأموري الباب العالي في كل سنة لحضور افتتاح مجلس الايالة العام فقد سبق ان أرسل من حين إلى اخر مثل هؤلاء الموظفين إلى سوريًا والرسائل المدونة في الكتاب الازرق مشحونة بانباء تزيل كل أمل بفائدة تدخلهم .

لقد سبق لي في رسائلي الاخيرة ان اوضحت لسعادتكم تعذر ضمان امتاع المسيحيين دائمًا بالراحة في سوريًا بدون وجود قوة اوربية قليلة العدد وبعد التروي اقترحت ابدال هذه الطريقة المضرّة والصعبة التنفيذ بتوحيد حكومة سوريًا وتسليم زمامها الى رجل واحد . ولمّا كان الباب العالي قد رفض قبول هذا المشروع فقد عاودني القلق والارتياب فاصبحت ارغب في ان اتنصل من تبعة كل ما يحدث في سوريًا فيما بعد .

لمّا سألت حكومة جلالة الملكة ان تلح في اخراج الجنود الفرنسويّة من سوريًا كنت انتظر بكل ثقة ان اعلان قواعد الحكومة الموضوعة حديثًا للايالة

تكون وسيلة لايقاف الذعر الذي كان استولى ولا شك على المسيحيين الوطنيين وعمّ الجاليات الاوربية في بيروت عند اعلان خبر سفر الجنرال دي بوفور. فلو كان امكن التحوط لهذا الامر بفتح عصر جديد وتغيير طريقة الحكم المعمول بها في الولاية لزالت المخاوف التي اخشى الان عودتها . فاذا عُمل بهذا المشروع اخشى ان يستمرّ جلاء النصارى عن دمشق متواصلًا فتحبط جميع المساعي التي تُتخذ لاقناع جميع الذين هجروا هذه المدينة بالعودة اليها والمرجّح ان مسيحيي بيروت يقتدون باخوانهم الدمشقيين فيقدم جميع القادرين على احتمال نفقات السفر على مغادرة البلاد . وربّما عد مسلمو سوريًا هذه النتيجة فوزًا لهم وينظر اليها الاتراك بعدم الاكتراث أمّا الذين كانوا يودّون ان يكون لاعمالهم نتيجة افضل من هذه لا يسعهم إلاَّ الامتعاض من هذا الامر .

(عدد ٣٦٧ ملحق ١ ص ٤٣٣_٤٣٤)

١٨٢ – ومنه اليه في ١٥ منه

اني مرسل الى سعادتكم في طيهِ صورة المادة الحادية عشرة من قواعد نظام لبنان وقد اضافتها اللجنة الى اخواتها السابقة وسترون سعادتكم ان قد صُرفت العناية الى ارضاء طوائف الجبل المتعددة ومع ان العنصر الغير المسيحي هو خمس السكّان فقد جُعل عدد الاعضاء الذين يمثلونه في المجلسين مساويًا لعدد اعضاء المسيحيين فعدد الدروز لايتجاوز ٣٥ الف نسمة وقد سُوّوا بالموارنة الذين يتجاوزون ١٥٠ الف نسمة .

وقد وقع الاتفاق ايضًا على انهُ لمّا كان الباب العالي قد اعترف بملتي البروتستنت واليهود فقد خُولتا حق انابة عضوين عنهما في المجلسين القضائي والاداري متى كان لابناء طائفتيهما دعاوى ومصالح . بيدَ انهُ لمّا كان عدد البروتستنت الان في

لبنان لا يتجاوز الـ ٥٠٠ الى ٦٠٠ نسمة بمن فيهم النساء والاطفال وكان عدد اليهود دون ذلك فلم أرَ مناسباً ان يكون لهما عضوان دائمان في المجلسين المذكورين . (عدد ٣٤٧ ملحق ٢ ص ٤٣٤ ـ ٤٣٥)

١٨٣ – تابع نظام لبنان

المادة الـ ١١ : يتألف كل من المجلسين العاليين من ١٢ عضواً اي ٢ من الموارنة و٢ من الروم الارثوذكس و٢ من الروم الكاثوليك و٢ من الدروز و٢من المسلمين و٢ من الشيعيين يُضم اليهم لدى الحاجة عضوان من البروتستنت والاسرائيليين متى كان لاحد ابناء هاتين الطائفتين دخل في الدعاوى او المسائل المطروحة على ابحاث المجلسين . (عدد ٣٤٧ ملحق ٣ ص ٤٣٥)

١٨٤ – اللورد لوفتوس الى اللورد روسل . عن برلين في ١٩ منه

سألت دولة البارون شلينيتز عن الارشادات التي ارسلها الى سفير بروسيا في باريس بخصوص المؤتمر . فأجابني انهُ كتب الى الكونت بورتاليس ان يصرّح بان الحكومة البروسيوية لا تعتقد ان حالة الجبل تدعو الى الاطمئنان وزوال كل المخاوف من تجدد المشاغب . وهو يرى انهُ اذا خرجت الان الجنود الاوربية وتجددت الفظائع الهائلة التي اوجبت ارسالها ينشأ عنها سخط شديد على تركيًا يعرّض كيانها إلى الخطر والاجهاز عليها فتكون الضربة القاضية وبناء عليه لا يسع حكومة بروسيا ان تأخذ على ذاتها مسؤولية الاشارة باخراج الجنود المذكورة

وفي مذهب دولته ان الاجل الذي يحسن تعيينه لجلاء الجنود عن سوريًا هو فراغ اللجنة من اعمالها وانشاء حكومة في لبنان وطيدة الاركان .

وفي الوقت ذاته اعترف دولته بانه لا يمكن اطالة مدة الاحتلال دون

رضا السلطان وسيعضد قاعدة وجوب اجماع الدول على هذا الامر دون الاكتفاء بالاغلبية واردف انهُ يعتقد امكان اتفاق حكومتي انكلترة وفرنسا ازالةَ للعراقيل والمشاكل العارضة . (عدد ٣١٥ ص ٤١١)

١٨٥ – اللورد روسل الى اللورد كولي في ١٩ منه

لا بدَّ من ان يكون وصلتكم رسالتي البرقية المتضمنة ارشادات حكومة الملكة الى الطريقة التي يجب ان تنهجوها في موتمر سوريًّا وسينتدي اليوم . لقد علمتم منها ان الحكومة البريطانية ترى ان وجود الجنود الفرنسويَّة في سوريًّا بدلاً من ان يضمن استتباب السكينة في البلاد يشجع الموارنة على الاعتداء على الدروز والاثآر لذواتهم بقتل رجالهم ونساءهم واطفالهم انتقامًا ممَّا سامهم هؤلاء في بدء فتنة الصيف المنقضي .

بيدَ انهُ لمَّا كانت الحكومة الانكليزيَّة قد ادركت بعين بصيرتها امكان ميل معتمد تركيًا الى الرضا باطالة مدَّة احتلال الجنود الفرنسويَّة سوريًّا حتى آخر نيسان فهي مستعدَّة ـ اذا صُرح بان فصل الشتاء غير مناسب لركوب هذه الجنود البحر من الشواطيء المعرضة للانواء والعواصف ـ لمجاراة ممثل الباب العالي الى تساهله في هذا الشأن مع بيان رغبتها في ان يقتصر احتلال البلاد في هذه الفترة الجديدة على الشاطيء .

ان جلَّ رغبة حكومة جلالة الملكة هي اتقاء استمرار الحالة السائدة الان في سوريًّا كما انبأ اللورد دوفرين ووقاية الطائفة الدرزيَّة من ان تذهب ضحية الشر الذي يضمره لها الموارنة .

(عدد ٣٠٩ ص ٣٩٣ . ودي تستا عدد ٢٥ ص ٢٠٨)

١٨٦ — محضر المؤتمر المنعقد في باريس في ١٩ منه

﴿ الحاضرون ﴾

البرنس دي مترنيخ عن النمسا
الموسيو توفنيل عن فرنسا
الكونت كولي عن بريطانيا العظمى
الكونت دي بورتاليس عن بروسيا
الكونت دي كيسليف عن الروسية
وفيق افندي عن تركيًا

أشار معتمد فرنسا الى البلاغ الذي انفذته حكومته الى الدول لدعوتهن إلى عقد هذا المؤتمر فذكر الموضوع المعروض على انجاثه واوضحه ثم سأل معتمد تركيًا ان يكشف رأي دولته في حالة شؤون سوريًا وفي القيام بالشرط المنطوي عليه اتفاق ٥ ايلول المعين فيه مدة عضد الجنود الاجنبيـة الحكومة العثمانية وهي ستة اشهر .

فبيَّن معتمد تركيًا ان حكومته صرفت عنايتها منذ البدء إلى القيـام بالواجبات التي فرضتها عليها كوائن سوريًا وبادرت في الحال إلى قمع الفتنة وان في طاقتها حفظ السكينة وانهُ يمكن تنفيـذ منطوق الاتفاقية المؤذن بخروج الجنود في الاجل المعين دون خطر على السلم . ثم امتدح من حسن سلوك الجنود الفرنسويّة وقوادها منذ نزولهم إلى البرّ .

فشكر لهُ معتمد فرنسا شهادته امام المؤتمر بقيـام جيش الاحتلال بالمهمة الموكولة اليه حق قيام . بيدَ انهُ يتوجب عليهِ التصريح بان الانباء التي

اتصلت بحكومته تجعله ان يعتقد ان خروج الجنود الفرنسويّة يعقبه حدوث مشاغب جديدة . وتلا رسائل ممثلي فرنسا ومآلها ان الاهالي يستعدون للاقتتال وان ليس لدى السلطة المحلية الوسائل الكافية لردعهم . ثم قابل بين هذه الحالة وروح الاتفاقية ونص المادة الخامسة فحكم بان الغاية التي توختها الدول لا تتحقق اذا جلت الجنود الفرنسويّة عن سوريّا في هذه الاونة وعنده ان اخراجها يؤول إلى الغاء الضمانة المادّية المشروطة في الاتفاقية قبل ابدالها بالضمانة الادبية المرجوة من انشاء الحكومة ولا يمكن تنظيمها قبل ان تنتهي اللجنة الدولية من اعمالها . ومن المعلوم انها لم تنجز المهمة الموكولة اليها. فمن ثم يتعذر عليه ان يشاطر معتمد تركيّا ثقته في التدابير الوقتية التي اتخذتها حكومته .

فأجاب معتمد تركيّا انهُ لا يسعهُ الرضا بتعليق تنفيذ الاتفاقية على وضع النظام ولا يجهل القصد من توقيع اتفاقية ٥ ايلول ولا يرى في وجود الجنود الفرنسويّة في سوريّا سوى دلالة على ميل الدول حليفة الباب العالي اليهِ، بيدَ انهُ من الجلي الثابت ان نص الاتفاقية صريح ويوجب اخلاء البلاد في اجل معيّن لا يمكن تجاوزه دون مخالفته . وعدا ما تقدم فتنظيم سوريّا هو من خصائص حكومته ولا يمكن النظر فيهِ الاّ بعد ان تتم اللجنة مهمتها ويجب ان يكتفى حاليًا بالوسائل التي تذرع بها الباب العالي لتوطيد الامن . وهو يقدّر ان مندوبي الدول فرغوا من تنقيباتهم في نواحي سوريّا ففي وسع المؤتمر اذا ما شاء تعجيل انتظام الشؤون فيها ان يقرّ على الايعاز الى المندوبين المشار اليهم بالذهاب الى الاستانة لان وجودهم في سوريّا او غيابهم عنها لا يؤثر في حالة البلاد المادّية فيكتبون خلاصة ارائهم هناك فيطلع عليها سفراء الدول في الحال ويتسنى لهم مفاوضة الباب العالي فيوفرون الوقت اعادةً للامن الى البلاد سريعًا

فقال معتمد روسيا ان الانبـاء الواردة على حكومته تحمله على مشاطرة معتمد فرنسا اراءه واستنتاجاته واوضح ان السلطة لم تُنظم في سوريا بحيث يتعذر على مأموري البـاب العالي ملافاة وقوع اقتتال جديد نظرًا للفوضى السائدة في البلاد . ويرتئي ألاَّ تخرج الجنود الفرنسويَّة من سوريا الاَّ متى ثبت امكان ذلك دون ان ينجم عنه ضرر جديد بالمسيحيين الذين بلوا بالمصائب ممَّا اوجب تدخل اوربا .

فجهر مندوب فرنسا بانهُ يجب نسبة تأخير اعمال المندوبين الاوربيين في اللجنة الدولية الى اسباب اكراهية وان الارشادات التي زوّدوها وهي مطابقة لاتفاق الدول توجب عليهم ان يسهروا على انزال العقاب بالجناة وايجاد الوسائل لاعاضة المنكوبين خسائرهم ووضع قواعد لبناء نظام لبنان عليها. وحتى الآن لم يُعاقب مقترفو مذابح الجبل ولم يُعطَ المسيحيون تعويضًا ولم تستطع اللجنـة اقتراح القواعد المذكورة . وخلا ما تقدم فان زعمـاء الدروز المعتصمين بجبل حوران يفاوضون العرب والشيعيين لمقاومة كل حملة عليهم وقد تجرأوا على نهب القرى الكائنة عند ابواب دمشق . كما ان المسيحيين يتهيئون لصد كل اعتداء ورد كل هجوم عليهم فالفريقان يتسلحان والاحوال تنذر باتقاد جمرة الحرب الاهلية . وعليهِ ففرنســا تلقي على عاتقها مسؤولية الكوائن التي تعقب جلاء جيشها قبل اوانه .

فردَّ مندوب بريطانيا بانهُ اذا سلّم برأي مندوب فرنسا كان على المؤتمر ان يقرّ على جعل الاحتلال سرمديًا وصرَّح بان حكومته لا تجيز مثل هذا الحكم لاباء معتمد تركيا صاحبة البلاد قبوله . وعالن بان الانباء الواردة على حكومته تصف الحالة بصورة تحمله على ان يرى جلاء الجنود الفرنساويَّة عن البلاد حالاً كوسيلة مناسبة لا بل ضروريَّة لعلمه ان لدى الحكومة العثمانية القوّات

الكافية لحفظ الراحة . وهو يعتقد ان وجود الجنود الاجنبية وقد كانت في البدء مفيدة أمست اليوم تحيي امالاً وتثير مخاوف تكون نتيجتها استمرار احقاد ينبغي ازالتها . وذهب إلى انهُ لا يوجد أقل ارتباط بين أعمال اللجنة ومدّة الاحتلال وان غاية الاتفاقية قد أدركت وهي محددة في مقدمة صك الاتفاقية وقوامها : « حقن الدماء بوسائل عاجلة وناجعة » وان التحوطات المتفق عليها مع الدول حققت الغاية المقصودة وعليه فينبغي القيام بالشرط المدوّن في الاتفاقية وهو خروج الجنود في الاجل المضروب . وعنده ان حق السهر على الامن في سوريا اصبح من خصائص الدولة صاحبة السيادة دون غيرها . ولمّا كان معتمد تركيا قد أصاب بقولهِ ان في وسع حكومته اتقاء تجدد القلاقل فلم يبقَ من سبيل لتأجيل خروج الجنود الاجنبية وجل المهمة الموكولة اليها معاونة الحكومة العثمانية على وضع حد للاقتتالات التي نشبت في تلك الايالة .

فأجابه معتمد فرنسا ان الحكومة الفرنسويّة لا ترمي الى جعل الاحتلال دائمًا وعلى كل حال لا ترضى بتحمل عنائه وحدها . وبيّن انهُ اذا لم يكن بين مهمة المندوبين وجيش الحملة ارتباط مدوّن في وثيقة فهو موجود ضمنًا لانهُ اذا أُلغيت ضمانة وجود الجنود الاجنبية قبل انشاء حكومة منظمة يظل المسيحيون معرّضين لانقضاض كوارث جديدة عليهم .

فقال معتمد بريطانيا العظمى انهُ يمكن مساعدة تركيًا على توطيد اركان الراحة وتطمين الاهالي ان الدول تنوي قمع كل فتنــة جديدة باتفاقها على ارسال بوارجها الى شواطيء سوريًا وابقائها فيها .

فاوضح معتمد النمسا انهُ لا يمكن العمل بهذه الوسيلة قبل شهر ايار ويخشى حدوث اقتتال قبل هذا الموعد اذا غادرت جنود الحملة سوريًا في الاجل المعين في الاتفاقية .

فوافقهُ معتمد روسيا على رأيه .

وقال معتمد الروسية ان وجود البوارج الحربية غير كافٍ لضمانة سلامة المسيحيين الساكنين لبنان ومدن الداخلية لعدم تمكن البوارج من مساعدتهم بل تضطر الى الاقتصار على وقاية مدن الشاطي .

فأعرب معتمد بريطانيا العظمى عن اعتقاده الوثيق ان وجود بوارج اجنبية في ثغور البلاد ولها نفوذ ادبي يقوى على كبح جماح اهواء سكّان لبنان وأردف انهُ اذا حدثت قلاقل فمن السهل انزال قسم من البحارة الى الشاطي .

فقال معتمد تركيا انهُ لا يسعه مبدئيًا السكوت عن التمييز بين احتلال الجنود البرّية ونزول البحارة الى البرّ . واستأنف تصريحاته السابقة مصرًّا على القول بان حالة الشؤُون في سوريا تجيز خروج الجنود منها . بيدَ انهُ لمَّا كان واقفًا على اراء حكومته في هذا الشأن فيعتقد انهُ يمكن ترتيب خروجها بحيث يتم جلاؤُها تدريجًا بدون ان تحدث تأثيرًا سيئًا في الافكار فيستفيد الباب العالي من هذه المهلة لتوطيد اركان الراحة على انه لا يقترح على اللجنة شيئًا جديدًا لكنه مستعد ان يحلّ اقوال المعتمدين محلها من الاعتبار وقد فوض اليه ان يبلغ حكومته كل رأيٍ يقصد بهِ اطالة مدة الاحتلال إلى موعدٍ معين من قبل .

فاعترف معتمد فرنسا بان هذا الكلام يساعد على التوفيق بين الاراء ويتوقع انهُ عند حلول هذا الاجل تجد الدول ذاتها أمام ذات المصاعب والخلافات اذا تدبر فقط تعيين موعد الجلاء دون مراعاة الظروف . وعليه فهو يقترح اطالة مدة الاحتلال إلى حين يتمكن الباب العالي من ان يوقف المؤتمر الذي سيدعى اوانئذٍ للانتداء لهذا الغرض على مجموع الوسائل التي اتخذها لصيانة الامن في سوريا فيحكم المعتمدون اذ ذاك في أمر جلاء الجنود . واستند إلى اقوال الحكومة الانكليزيّة التي اعترفت بان على الباب العالي اخبار الدول

بالوسائل التي عول عليها لملافاة تجدد المشاغب بغية ان تمهد لها السبيل للقطع في هذه المسألة عن معرفة تامة .

فأوضح معتمد انكلترة ان حكومته تحققت بعد هـذا البلاغ ان الباب العالي تذرع بالوسائل اللازمة لوقاية الراحة في سوريا وحفظها . وقد قرأ بكدر في رسائل مأموري انكلترة ان الموارنة قتلوا عدداً من الدروز . وبما ان وجود الجنود الاجنبية لم يمنع اقتراف هذه الجنايات فيعتبر هذا الامر حجةً جديدة على وجوب جلاء الجنود الفرنسويّة والاّ وقعت على عاتق اوربا تبعة عدم الاقتصاص من الجناة .

فأجاب معتمد فرنسا ان حوادث القتل الافراديّة التي ذكرها مندوب انكلترة لم تبلغ الحكومة الفرنسويّة وعلى كل حال فيرى انها تقضي بوجوب اطالة مدة الاحتلال بدلاً من تقصيره .

فانكر معتمد تركيًا على الدول حق ارغام الباب العالي على اظهار اقتداره على حفظ السكينة في اراضيه ببيان الوسائل التي لديه .

فاقترح معتمد الروسية تمديد اجل الاحتلال الى شهرين وتأجيل القطع بالمسألة الى نهاية هذا الاجل اذ يتمكن المؤتمر في ذلك التاريخ من الاحاطة بدقائق شؤون سوريًا وينفسح الوقت للجنة الدولية لانجاز اشغالها فتكتب بهِ بيانًا شافيًا تجد فيـهِ الدول المواد اللازمة لبناء حكمها الاجماعي عليها . ومن ثمَّ لا يعارض اقتراح معتمد تركيًا اذا وقع الاتفاق على ان للمؤتمر حق تغيير حكمه حسب الظروف اذا ما حدثت اضطرابات جديدة ابأن اطالة مدّة الاحتلال .

فصرّح معتمد تركيًا انهُ لا يستطيع قبول كل اقتراح يربط الجلاء بحوادث آتية وطلب ان يتم في الاجل المضروب في الاتفاقية .

فبحث المؤتمر في ما اذا كان يمكن التكهن عمَّا اذا كان الامن يستتب في

سوريّا في ميعاد معين بحيث يتسنى منذ الان تعيين أجل نهائي لخروج الجنود .
وبعد الجدال في هذا الشأن وتبادل الاراء المتباينة سلّم معتمد تركيًّا بانهُ
يمكنه ابلاغ حكومته اقتراح يقود الى عقد اتفاقية تطيل مدّة الاحتلال حتى
أوّل ايار المقبل فقط .

فأقرّ المعتمدون على مراجعة دولهم بهذا الصدد .

(ملحق عدد ٧٦٨ ص ٤٦٣_٤٦٦ . ودي تستا ص ٣٠٩_٣١٤)

١٨٧ – السر بولفر الى اللورد روسل في ١٣ منه [افتطاف]

ابلغت عالي باشا خلاصة رسائل اللورد دوفرين ولاسيما الرسالة المؤرخة في ١٨ كـ ٢ المنقضي المشتملة على شكواه ان الباب العالي استسلم للتعصب ومنع فؤاد باشا من ان يسلك وفقًا لاميالهِ الخاصة المنصرفة الى الانصاف . فانكر فخامته هذه التهمة كل الانكار ولمّا كان اللورد دوفرين لم يؤيد قوله بذكر حادثة خاصة تثبت ضغط الباب العالي على فؤاد باشا عُدمت الحجة .

ثم ألفتُّ نظر فخامته الى مسألتين او ثلاث مسائل تظلم منها اللورد دوفرين. فأجابني انهُ معاكس أخذ أموال واملاك الدروز الذين قُضي عليهم بأشد عقوبة ينص عليها القانون . بيدَ انهُ لمّا كان مندوبو الدول قد سبق لهم ان الحّوا في أخذ أموال المسلمين فيرى ان من العدل مساواة الدروز بهم .

فقلت ان نزع الملكية مخالف لنظامات السلطنة وان العدل والانصاف يقضيان بعدم الموافقة على حرمان أولاد الدروز والمسلمين من أموال ابائهم .

ثم تكلم عالي باشا عن تعويض المنكوبين فقال ان قد هاله مبلغ الغرامة الذي ارتأى جبايته الموسيو اوتري فتردد هو في اجازته بيدَ انهُ لمّا بلغهُ ان اللجنة الدولية انقصت مبلغ الـ ١٥٠ مليون غرش الى ٦٤ مليون غرش في جلستها

الرابعة عشرة ـ وقد خفي عليهِ هذا الامر حيناً ـ بادر الى قبوله . وهذا يوضح صحة اعتراضاته الاولى .

وأشار إلى مسألة خورشيد باشا فصرَّح بان فؤاد باشا غير مغلول الايدي على انهُ لمَّا كانت المحكمة قد حكمت بعقوبة على خورشيد باشا واجاز المندوب العثماني حكمها فيتعذر على الباب العالي وان شاء ابداله دون فضيحة والحط من هيبة فؤاد باشا .

أمَّا الان وقد تناول البحث هذه المسألة فاعني باظهار الفرق الكائن بين التعصب الاسلامي الشديد والروح الاسلامي العادل . ومع اني شديد الميل الى ادخال المسيحيين في مصاف مأموري الحكومة العثمانية كما تعلمون سيادتكم لا يسعني الاَّ التسليم بان لا بدَّ لحكومة مسلمة سلطانها مسلم من ان تكون اميالها اسلامية ولا يستغرب رغبة حكومة تعرف ان قوتها بالمسلمين في استمالة الرأي العام الاسلامي اليها .

فهذا أمر طبيعي وعندي ان جل واجباتنا ان نسهر على ان لا تتجاوز الحكومة حدود هذا الميل مستسلمة إلى التعصب والتطرف وان يعترف بصوابية الفرق بين عواطفنا كمسيحيين تجاه الذين يدينون بمذهبنا وبين أميال المسلمين إلى اخوانهم .

أمَّا بخصوص جلاء الجنود الفرنسويَّة عن سوريَّا فلا يزال عالي باشا مصرًّا على القول انهُ ضربة لازب لاستتباب الراحة في هذه الايالة فقد ارسل الى هناك ثلاثة ألوية من الفرسان وعهد الى الجنرال كميتي بتنظيم الضابطة .

(عدد ٣١٩ ص ٤١٣)

١٨٨ — اللورد دوفرين الى السر بولفر في ١٥ منه [اقتطاف]

اتشرف فانبيء سعادتكم بان قد اتصل بي الان ان يوسف كرم القائم

مقام المسيحي سجن بعض اعيان المسيحيين (١) لانهم لقبوه في عنوان كتبهم اليه « بحضرة البك المكرَّم والمحترم » بدلاً من لفظة « البك المعظم » واني لمرسل اليكم في طيهِ تعريب خلاصة نشرة اذاعها حديثًا .

(عدد ٣٤٧ ملحق ٤ ص ٤٣٥)

١٨٩ — ملخص نشرة يوسف بك كرم

لمَّا كان حكَّام لبنان السابقون منحوا بعض الاسر والافراد ألقابًا خاصة جزاء خدماتهم فكانت لهم واسطة للحصول على الوظائف . بيدَ ان هذه العيل نسيت حديثًا أعمال اجدادها المجيدة وطمعت باختصاص ذاتها بالالقاب والرتب منذ انشاء حكم القائم مقامية المسيحية في لبنان . ولمَّا كان الذين تولَّوا هذه القائم مقامية ضعفاء اضطرُّوا الى منح اعظم الالقاب والرتب الى المعروفين بدسائسهم لاستمالتهم اليهم ممَّا أثار الاضطراب في البلاد لان بعض عيال نزعت الى الثورة بغية الحصول على هذه الالقاب وهكذا مُنح كثيرون القابًا لا يستحقونها فانحطَّ لبنان من جرَّاء ذلك الى حالته الحاضرة .

فالذين استمرّوا على هذه الاعمال بغية نوال الالقاب والرتب بدلاً من السعي الى ارضاء الحكومة وموظفيها والاهتمام بما ينجح البلاد واهليه لمَّا رأوا

---

(١) لمَّا وُلي يوسف بك كرم وكالة قائم مقامية النصارى اوجب على أصحاب الاقطاعات واعيان البلاد ان يستعملوا في كتاباتهم اليهِ ذات العبارات التي كانوا يكاتبون بها حكَّام لبنان والامراء الذين تولّوا ادارة هذه القائم مقامية وادعى ان لهُ الحق باعطاء الالقاب مثلهم فانكر عليهِ ذوي الاقطاع ذلك فسجن بعض المشايخ من آل ضاهر وآل صعب فأقام الجميع عليه الحجة لدى قناصل الدول فاوعز اليه بالعدول عن هذا النهج .

ان ولي نعمتي قد كافأ خدماتي فولأني قائم مقامية لبنان المسيحية بدا منهم ما يسيء لاعتقادهم اني لست من اسرة قائم مقامي لبنان القدماء وان وظيفتي قصيرة المدة وقام في وهم بعضهم ان عليَّ ان ارفع رتبهم عن ذي قبل والاَّ أبوا الخضوع واحدثوا ثورة وقلاقل بحجة اني لا اشغل منصب القائم مقامية الاّ موقتاً فاضطرُّ أو الى اجابة مطالبهم واحقق اطماعهم في الترقية فيجورون على الفقراء او ان الحكومة تفصاني عن منصبي وتطلق لهم حريّة الهجوم والاعتداء وتخريب البلاد ممَّا يجرّ الى كوارث جمة لا حاجة لتعدادها ولم يفقهوا ان اعطاء الالقاب من خصائص الحكومة واني اشفقت من خراب الحكومة والبلاد فقبضت على بعض رؤسائهم واصحاب الاقطاعات واوقفتهم لمنعهم من اثارة القلاقل الى ان تتوطد اركان الحكومة ويتسنى لها معاقبتهم .

وقد فعلت ما تقدم في ذلك الحين على رجاء ان نهجي القويم يرفع مقامي في عين الحكومة وينقذني من لومها وافعل الان أعظم من ذلك لاني وليت المنصب بأمر الحكومة . فتعييني الموقت يجب ألاَّ يضعف عزمي ويقعدني عن العمل بل بالعكس يزيد بي النشاط والرغبة في معاقبة المخالفين والذين يتجاهلون ان اقتصار الحكومة على تعييني موقتاً لهو عمل مملوء حكمة . وقد آليت على نفسي ان اجعل نصب عيني مهام الوظيفة الموكولة إليَّ وفي آذاني صدى فصلي حتى اذا تركت الخدمة اتمكن من ان اترك وراءي سبيلاً آمناً للاهالي الذين أُوثر مصلحتهم على تقدمي وأُعلّمهم عادات جديدة يقتدون بها وهي ترفع مقامهم وتكسبهم الصيت الطيب مبتعدين عن محبة الذات والبخل ساعين بذواتهم الى توطيد اركان الراحة . ومثل هؤلاء الاشخاص اعتبرهم أهلاً للكرامة والارتقاء فاتخذهم لي اعواناً .

ان بعض موظفي هذه القائم مقامية متمسكون بعادات قديمة مستهجنة

فقبضت عليهم وسابقيهم قيد التوقيف حتى أوّل الصوم إلى ان يُنظر في سلوكهم ويُعاقبون عليه .

وعـدا ما تقدم فقد كتبت الى جميع اصحاب الاقطاعات ملقباً اياهم « بالاخوان العزاز » كما كان يكتب اليهم الحكّام السابقون وسأعاملهم وفقاً لسلوكهم . وسأكتب ايضاً « الاخ العزيز » الى الذين يستحقون هذا اللقب وعزمت من الان وصاعداً ألاّ أحرّر كتباً على الطريقة القديمة لانها مذلّة لمأموري الحكومة وقد جرّأت بعض الموجهة اليهم على ان يرفعوا مقامهم عمّا كان عليهِ . ولهذه الاسباب أذعت هذه النشرة فعلى كلٍ ان يجري حسبما يراه موافقاً وسأعامله كما اراه مناسباً . (عدد ٢٤٧ ملحق ٥ ص ٤٣٥ ـ ٤٣٦)

١٩٠ – اللورد روسل الى اللورد كولي في ٢١ منه

ترون من رسالة اللورد دوفرين المؤرخة في ١٠ شباط وقد ارسلت اليكم صورة عنها انهُ ينتظر تنفيذ حكم الاعدام في الدروز الذين غمسوا ايديهم في المذابح في مدى عشرة ايام ويرجو أيضاً فراغ المندوبين من وضع قواعد نظام لبنان واتمام معظم مهمتهم في التاريخ ذاته . وعليه تؤكدون ان اطالة تأجيل الاحتلال الى أول ايار كافية ليتسنى للجنة تنظيم لبنان وفقاً لالحاح الموسيو توفنيل ومن ثم اذا كان يجب تأجيل التنظيم الذي ترغب فرنسا في ان تمنحه لبنان الى ان يرضى ممثلو النمسا وانكلترة وبروسيا والروسية باستئثار الموارنة بالسيطرة فينقضي اكثر من عشر سنوات قبل ان يقبلوا هذه التسوية .

(عدد ٣١٤ ص ٤١١ . ودي تستا عدد ٢٧ ص ٣١٤)

١٩١ – اللورد كولي الى اللورد روسل في ٢٢ منه [اقتطاف]

زرت الموسيو توفنيل بعد ظهر اليوم وابلغته ان حكومة جلالة الملكة لا تستصوب اقتراح تعيين يوم توقع فيهِ اللجنة الدولية الملتئمة في بيروت مشروع نظام لبنان . وزدت ان ما جرى في المؤتمر من الجدال لم يبدل رأيها في جلاء الجنود الفرنسويّة عن سوريًا وستواصل طاب وجوب اخراجها في اول ايَّار .

فأجابني المسيو توفنيل انهُ لمَّا أوقف رصفاءه الوزراء على نتيجة جلسة المؤتمر صرَّح معظمهم بانهُ إذا أوجب على الحكومة الفرنسويّة اخلاء سوريًا في يوم معين فهم يؤثرون ان تنجلي الجنود في الحال مع القاء تبعة ما يحدث على عاتق الباب العالي .

ان الامبراطور لم يقطع في هذه المسألة وسينظر فيها مجلس الوزراء مجددًا غدًا والارجح انهُ يعهد اليه بابلاغ سائر حكومات الدول العظمى ان الحكومة نظرًا لتباين اراء المعتمدين في اطالة مدة الاحتلال تفضل القيام بعهودها السابقة على ارتباطها بمواثيق جديدة . وفي الوقت ذاته يلفت انظار الدول المذكورة إلى خطر حدوث قلاقل بعد سفر الجنود ملقيًا عبء المسؤولية على عاتق الحكومة العثمانيـة .

(عدد ٣١٧ ص ٤١٢ ودي تستا عدد ٢٨ ص٣١٤ ـ ٣١٥)

١٩٢ – اللورد روسل الى اللورد بلومفيلد في ٢٣ منه [اقتطاف]

لقد سرَّت حكومة جلالة الملكة بمنطوق رسالتكم بتاريخ أمس المؤذنة بان حكومة النمسا لا تزال مصرَّة على رأيها في ان للباب العالي الحق دون غيره بالقطع في مناسبة اطالة مدَّة احتلال الجنود الفرنسويّة سوريًا ولم تغيره مباحثات

المؤتمر الذي عُقد في باريس في ١٩ الجاري. هذا وان حكومة بريطانيا العظمى تشاطرها هذه الفكرة . (عدد ٣٢٠ ص ٤١٣-٤١٤)

١٩٣ — اللورد دوفرين الى اللورد روسل في ٢٤ منه [اقتطاف]

اتشرف فاخبركم بوصول رسالة سيادتكم المؤرخة في اول الجاري المنبئة برغبة حكومة جلالة الملكة في ان تقصر اللجنة ابحاثها على مسألة لبنان فاعرض لسيادتكم اني ائتمارًا باشارتكم قد صرفت عنايتي منذ وصول هذه الرسالة الى مفاوضة رصفائي في المشاريع المناسبة للجبل بأمر علائقه بحكومة الايالة وقضيت الاسبوع المنقضي بكامله في نقد هذه المشاريع .

وسأتمكن في البريد القادم من ابداء رأيي النهائي في هذا الشأن وعلى قدر ما أرى الآن لم يبقَ امامنا سوى حلَّين وهما أو وضع القسم المختلط السكّان تحت حكومة الباب العالي توًّا أو قسمة اهليه ممَّا يسهل اتمامه الان وانشاء ثلاث قائم مقاميات مؤلفة من الموارنة والروم والدروز فقط .

ربَّما كان من المبتسر البحث في هذه المسألة لان انشغالنا المستمرّ في تسوية احكام محكمة بيروت حال دون اهتمامي في هذه القضية لكني ارجو التفرغ لها في الاسبوع الآتي .

اخشى عقبى ما يبذله اشخاص معلومون من جسيم المساعي لتقنيط سكان دمشق ولبنان وبلبلة افكارهم . (عدد ٣٤٩ ص ٤٣٧)

١٩٤ — اللورد دوفرين الى السير بولفر في ٢٤ منه

اني عطفًا على رسالتي في ١٥ الجاري ارسل اليكم صورة خمس مواد أخرى اضافها المندوبون الى الـ ١١ مادة السابقة من نظام لبنان . وسترون من

نص المادة الـ ١٤ ان المتن وكان في السابق جزءًا من القائم مقامية المسيحية مأهولاً بثلاثين الف ماروني و ١٠ آلاف ارثوذكسي و ٥ الاف درزي جُعل قضاءً مختلطًا وخول غير المسيحين انابة وكلاء عنهم في المجلس يضاهي عددهم عدد الوكلاء المسيحيين .

هذا وقد تلقيت بعد وضع هذه المواد اوامر من وزير خارجية حكومة جلالة الملكة بوجوب اقتصار اللجنة على شؤون لبنان وهذا الامر سيحمل على ادخال تعديلات عظيمة على هذه المواد التي كانت بمثابه اساس يبنى عليهِ النظام.

(عدد ٣٥١ ملحق ٤ ص ٤٥١)

١٩٥- المواد ١٢ــ١٦ من قواعد نظام سوريا

المادة الـ ١٢: يُقسم لبنان الى ستة اقضيــة بدلاً من الـ ٢٤ اقطاعة السابقة وهي :

١ً- الكوره بما فيه القسم السفلي وسائر الاراضي المجاورة الواجب الحاقها بها وفقًا للقاعدة المشروحة في المادة الرابعة .

٢ً- القسم الشمالي الأ الكوره حتى نهر الكلب .

٣ً- زحلة وضواحيها .

٤ً- المتن بما فيهِ الساحل المأهول بالمسيحيين واراضي القاطع وصاليا .

٥ً- البلاد المختلطة السكَّان الكائنة جنوبي طريق دمشق حتى جزّين .

٦ً- جزّين وسيلحق بها النواحي المجاورة المأهولة بالموارنة .

المادة الـ ١٣ : يكون في كل مركز قضاء محكمة بدائية موءلفة من ٣ اعضاء على الاقل و ٦ على الاكثر حسب عدد طوائف القضاء بحيث يكون لكل طائفة عضو . واذا لم يكن هناك سوى طائفتــين فيتألف المجلس من ٣

اعضاء اثنان منهم من الطائفة الاكثر عدداً .

وفي كل شهر يتناوب الرئاسة أحد الاعضاء واذا تساوت الاصوات فصوت الرئيس يرجح .

المادة الـ ١٤ : يؤلف مجلس اداري في كل قضاء وفقاً لقاعدة انشاء المحاكم فلا يكون عدد اعضائه أقل من ثلاثة ولا اكثر من ستة .

أمَّا في قضائي المتن والشوف فيؤلف المجلس من ٦ اعضاء ثلاثة منهم مسيحيون وثلاثة غير مسيحيين .

المادة الـ ١٥ : ينتقي اعضاء المجالس الاداريَّة والقضائية والبدائية والاستئنافية رؤساء طوائفهم وينصبهم الحاكم .

المادة الـ ١٦ : اذا ثبت بعد تحقيق يجريه مجلس المحاكمة الكبير ان احد اعضاء المجالس الاداريَّة في الاقضية ومحاكم البداية قد أتى ما هو مغاير لواجباته فيعزله الحاكم ويستحق عقوبة مناسبة لذنبه .

(عدد ٣٥١ ملحق ٥ ص ٤٥١)

١٩٦ – اللورد روسل الى السر بولفر في ٢٥ منه [اقتطاف]

أمَّا بخصوص اتهام اللورد دوفرين الحكومة التركية بالتعصب فحكومة جلالة الملكة تظن انه لم يقصد اتهام عالي باشا أو غيره من نظَّار تركيّاً بل الحكومة التركية بوجه عام لانقيادها الى روح تعصب الاتراك .

ان جميع الكوارث التي انقضّت على سوريّاً نشأت عن اشتراك خورشيد باشا مع سفَّاحي دير القمر وعن جبن أحمد باشا في دمشق . وهذا الاخير قد عوقب بالاعدام . أمَّا خورشيد باشا فقد حاول فؤاد باشا بداءة ذي بدء ابقاءه على ايالة صيدا ثم أُجبر على القاء القبض عليهِ ومحاكمته فصرف مزيد العناية الى

منع شبه الشهادة عليهِ و قُضي عليهِ بعقوبة خفيفة .

ولا فرق بين ان يكون وزراء السلطان الذين انقذوا اكبر المجرمين في مذابح سوريًا متعصبين او يخافون من المتعصبين . لا ريب في وجود حزب متعصب في تركيًا ومن الجلي ان رجال هذا الحزب يسعون الى التعزّي عن النعم التي منحها السلطان المسيحيين في السنين الاخيرة بقتلهم وذبحهم . فلو كان أُوعز الى فؤَاد باشا ان يستقصي الادلّة على جريمة خورشيد باشا لتعذر انقاذه وكان أتى اعدامه عبرة للحزب المتعصب في تركيًا بأسره واوقع الرعب في قلوب المنتظمين في سلكهِ . أمَّا إذا كانت الحكومة التركية تراعي هذا الحزب او تخاف معاكسته فالنتيجة محزنة في كلا الحالين . (عدد ٣٢١ ص ٤١٤)

١٩٧ — *الموسيو توفنيل الى الكونت دي فلاهو في ٢٥ منه*

عقد معتمدو النمسا وبريطانيا العظمى وبروسيا والروسية وتركيًا وأنا مؤتمرًا في ١٩ الجاري للنظر في شؤون سوريًا واتشرف بان ارسل اليكم في طيهِ صورة محضر هذه الجلسة .

لمَّا كانت المادة الخامسة من الاتفاقية المعقودة في ٥ ايلول قد نصت : « ان الدول المتعاقدة متيقنة بان هذه المهلة كافية لادراك الغاية المقصودة وهي توطيد اركان السلم فقد جعلت مدة احتلال الجنود الاوربية سوريًا ستة اشهر » اقتضى البحث في ما اذا كانت الحوادث حققت يقين الدول توصلًا الى معرفة ما اذا كانت ترى ان قد تمَّ العمل الذي شاءَت الاشتراك فيه .

وكان ان دُعي معتمد تركيًا بصفة كونه ممثل الدولة صاحبة البلاد إلى بسط رأْيه قبل الجميع فأكَّد ان الراحة استتبت وان لدى الباب العالي جميع الوسائل اللازمة لحفظ حياضها سالمة من كل تعكير . فاضطررت إلى انكار صحة قوله

وبعد جدال دُونت أهم فقره في محضر الجلسة صرّح سعادة احمد وفيق افندي انهُ عملًا بروح المسالمة والتوفيق يعتقد انهُ يجوز لهُ ابلاغ حكومة الاستانة طلب اطالة مدة الاحتلال اذا أقرّ المؤتمر على تحديد أجل نهائي لهُ وهو اول ايار المقبل. فرأى المعتمدون قبل القطع في هذا الاقتراح ان يخابروا حكوماتهم وعليه جئت ياحضرة الكونت اوضح لكم رأي حكومة الامبراطور بهذا الصدد .

ان وجوب كشف مكنون رأينا بصراحة وجلاء لم ينشأ فقط عن اميالنا إلى امة قاست امرّ العذاب وحلت بها اعظم المصائب بل ايضًا عن المهمة التي اناطتها الدول بفرنسا وحدها بعهدها اليها ارسال جيش إلى سوريًا باسمهنّ واسمها . ومن ثم فالثقة التي وضعتها الدول الحليفة في حكومة الامبراطور ألقت على عاتقها تبعة كبيرة لا يمكنها التنصل منها الاّ ببيانها حقيقة حالة الشؤون في سوريًا اخذًا عن الانباء التي وردت عليها.

ان وجود جنودنا في لبنان قد أتى حالاً بفوائد جلّى فوضع حدًّا للمذابح المنذرة بالامتداد إلى الاماكن الغير المأهولة بالدروز والموارنة بيدَ انهُ لم يكن يكفي حقن الدماء بل كان يقتضي انصاف المنكوبين ومعاقبة الجناة وايجاد الوسائل الكافلة عدم تجدد الفواجع التي اثارت سخط اوربا وحرّكت عوامل شفقتها ونظرًا لهذه الاعتبارات العديدة أقرّت الدول حين أُرسلت الحملة الاوربية إلى سوريًا على ايفاد لجنة مؤلفة من مندوبيها للسهر مع مندوب الباب العالي على معاقبة زعماء الفتنة وتعيين مبلغ الاعاضة الواجب اداؤه إلى المسيحيين والتعويل على الاصلاحات الواجب ادخالها إلى نظام الجبل . ولا مراء انهُ قُصد بذلك وجوب تنظيم شؤون الحكومة مع اعادة الراحة المادية وجعله ضمانة لها .

فبسط الحوادث بايجاز يوضح ما اذا كان أُدرك هذا الغرض المزدوج

ان المسألتين الاوليتين اللتين كان على اللجنة تسويتهما وهما معاقبة الجناة

وتعيين مبلغ التعويضات الواجب اداؤه الى المنكوبين لم تبتّا حتى الان أمّا المسألة الثالثة وهي تعديل نظام لبنان فقد بُدي بها حديثًا في مفاوضات خاصة. وقصارى الكلام ان المصاعب الخطيرة الواجب تذليلها لضمانة كيان اهالي لبنان ووقايتهم لا تزال قائمة.

واذا ما انتقلنا من هذه الشؤون الخاصة الى نقد الحالة العامة هل يمكن ان تطمئن الافكار الى الثقة بأقوال المعتمد العثماني والتسليم بان سوريا غير مهددة بانفجار بركان فتنة جديدة ؟ ان مسلمي دمشق لم يكتموا المسيحيين حنقهم وآمالهم بالاثار فاستولى الذعر على الآخرين من وعيدهم وأمسوا لا يفكرون سوى بمغادرة بيوتهم الخربة التجاء الى مدن الشواطيء. ثم ان دروز لبنان وعددهم ثلاثة الاف مقاتل وقد تمكنوا من اختراق صفوف الجنود التركية والانضمام الى اخوانهم في حوران يتحفزون جهارًا للقتال فحالفوا العرب والشيعيين وأخذوا يشنّون الغارة على القرى الواقعة في السهول حتى ابواب دمشق دون ان يلاقوا رادعًا. ولا يوجد إمن الآ في اقسام الجبل التي احتللناها. بيدَ ان هذا الامن يزول مع زوال ضمانته أمّا في سائر الاماكن فالمخاوف والاحقاد لا تزال متأججة وممّا يزيد في هياج الافكار الشقاء الهائل المخيم فوق هذه البلاد.

اني امتنع عن البحث في ما اذا كانت الحكومة العثمانية قد فعلت كل ما في طاقتها لمعالجة هذه الحالة مؤثرًا تحرّي الوسائل التي لديها الان لاتقاء الاخطار التي اتوقع حدوثها فيؤدي بي تحرّي الى حكم مباين لرأي معتمد تركيا. لا اتهم الباب العالي في نيّاته واعترف بحسن عواطف جلالة السلطان بيدَ ان مدار الامر على مسألة واقعية فاذا ضربنا صفحًا عن اشتراك الجنود العثمانية وضبّاطها في المذابح الاخيرة جاز لنا ان نتساءل ما اذا كان الجيش النظامي وعدده غير

كافٍ لادراك الدروز في معقاهم في حوران ـ على ما جهر بهِ قائده وهو أشدّ ميلًا إلى المهدّدين من المهدَّدين نظرًا للرابطة الدينية ولم يدفع لهُ راتبه منذ ٣٠ شهرًا ـ يمكن تقديمه الى اوربا في ظروف حرجة كهذه كضمانة على صيانة الامن والراحة . هذا وان رسالة قنصلنا في دمشق وفي طيهِ صورة منها تغنيني عن الاسهاب في هذا الشأن انّما اذكر قلق التجار الاجانب على مصالحهم وقد أشار اليهِ قنصلنا في بيروت في كتابهِ المرسل في طيهِ أيضًا .

فهذا ياحضرة الكونت وصف حالة الشؤون الحاضرة في سوريًا كما يستفاد من الانباء الحديثة الواردة على حكومة الامبراطور . ولا ادعي ان على سائر الدول ان تثق بروايات قناصلنا وممثلينا دون معارضتها برسائل مأموريها بيدَ انهُ لا يحق لها ان تسألنا عدم الوثوق بصحة اقوالهم ولا ان تنكر علينا دلائل قاطعة تجيز لنا التصريح باعتقادنا المكين ان الامن والسكينة لم يستتبَّا في سوريًا وفقًا للتمنيَّات المدوَّنة في مقدمة اتفاقية ٥ ايلول .

هل ان اطالة مدة الاحتلال الى الاجل الذي اقترحته اللجنة واظهر المعتمد العثماني استعداده لايقاف حكومته عليها من شأنها تحسين الحالة ؟ ان حكومة الامبراطور لا تعتقد ذلك بل ترى ان الوسائل الوحيدة الصالحة لايلاء اوربا الضمانة الادبية المرجوَّة لتعدل براحة ضمير عن الضمانة المادّية وقد تراءى لها انها تجدها في توجيه البعث الى سوريًا هي اتمام اللجنة الدولية المهمة الموكولة اليها نصبًا لميزان العدل واعاضة المنكوبين خسائرهم وابرام عقد جديد بين الدول والباب العالي بخصوص تنظيم لبنان . فالاقتصار على تحديد موعد خروج الجنود الى شهرين آخرين لا يؤمل ادراك هذه الغاية واذا كان الاحتلال الاوربي لا يمدّد إلى ان ينجز المهمة الموكولة اليه فلا نرى داعيًا الى طلب اطالة اجله. اذ ان حكومة الامبراطور لا تطمع بنفع خاص في سوريًا ومصالحها السياسية

مماثلة لمصالح حليفاتها .

فنحنُ موقنون بان عقد اتفاق جديد هو ضروري اليوم كما في العهد الذي أُبرم بهِ الاتفاق الاول وبان خير الاهلين والباب العالي والحكومات التي يهمها عدم حدوث مشاكل جديدة في الشرق تريد عراقيل ومشاكل سياستهنَّ العامة يحملنا على الاعتقاد ان من الخطر ان نسلّم الى يد التقادير مسألة يوجب حسن السياسة والانتصار للانسانية البحث فيها وتسويتها بالاشتراك . فهذا هو ياحضرة الكونت الرأي الذي سأشرحه في جلسة المؤتمر المقبلة واذكر انهُ لمَّا قبلت حكومة الامبراطور القيام بالمهمة التي عهدت بها الدول اليها أعربت عن أسفها على عدم اشتراكهنَّ معها فيها وأُضيف اننا كنَّا نودّ من صميم فوأادنا ان تنضمَّ جنود سائر الدول الى جنودنا ليكون لجيش الاحتلال صفة اوربية فيتسنى لهُ اتمام العمل الذي بدأ بهِ بسرعة ونجاح . فاذا كانت الدول حليفاتنا لا تشاطرنا هذا الرأي ورفضه الباب العالي وكانت اتفاقية ٥ ايلول قد انتهى أجلها فيتوجب عليَّ ان اجهر بان حكومة الامبراطور لا تنوي تأخير خروج جنودها عن الوقت اللازم برًّا بعهد لا يقوى على حلّها منه سوى اجماع الدول المتعاقدة وتتنصل من كل مسوؤلية . فاتلُ ياحضرة الكونت هذه الرسالة على مسامع اللورد روسل .

(عدد ٣٢٣ ص ٤١٥ ـ ٤١٧ . ودي تستا عدد ٢٩ ص ٣١٥ ـ ٣٠٩)

١٩٨ — ورتش الى السير بولفر . عن دمشق في ٢٥ منه

اتشرّف فانبئكم بان خالد باشا الذي ذهب منذ بضعة اسابيع الى جوار حوران ومعه ٨٠٠ جندي عاد فجأة الى دمشق في ١٨ الجاري . وقد ذاع الخبر بانهُ فرَّ مسرعًا من وجه جمهور من الدروز تاركًا طعامه . أمَّا حقيقة الخبر على قدر

ما تمكنت من استقصائه فهي كما يأتي :

بينا كان خالد باشا بعد اخفاقه في استرجاع قطيع الماعز الذي سُلب من قرية قلعة جندل سائرًا في جوار الشمره على حدود اللجا ظنَّ الدروز ان غايته مهاجمتهم فجمعوا عددًا غفيرًا من اخوانهم لمقاومته . ومن المرجح ان خالد باشا لم يكن يرغب في خوض غمار القتال فعاد بقسم من قوّاتهِ تاركًا الباقي في القرى التي سبق للجنود التركية احتلالها .

وممَّا زاد القلق الناشئ عن الخبر المتقدم ان رُسمت بعض الصلبان ليلًا في عدة اماكن من محلة الميدان كما جرى قبل مذابح تموز وفي ليلتي الجمعة والسبت المنقضيتين تكرر رسم الصلبان على بلاط الشوارع وابواب بيوت المسيحيين في حي الميدان وقنوات ولم يهتدَ إلى راسميها . بل قُبض على ثلاثة مسيحيين وهم عائدون ليلًا إلى بيوتهم من زيارة جارهم وأُبقوا في السجن حتى الصباح . فاستولى الجزع الشديد على جميع المسيحيين واخذوا يبيعون فرشهم وآنيتهم النحاسية وكل سلعهم لاكتراء بغال قصد مغادرة المدينة . وقد هجرها بعضهم انَّما معظمهم ينتظرون ان يقبضوا الاعانات المتأَخرة لهم عند الحكومة وسيُدفع لهم قسم منها بعد بضعة ايام .

قد أُعطي اسعد عامر وهو درزي مقيد بخدمة الحكومة أمرًا بتولّي قيادة ١٥٠ فارسًا وسيذهب غدًا الى حوران . وقد فرَّ هذا الصباح دعاس آغا الجارودي قائد جيش فرسان العونية وكان في السجن منذ اواسط شهر آب المنقضي حين حمل المشير على الجرود كما انبأكم المستر برانت في رسالته المؤرخة في ١٦ آب سنة ١٨٦٠ والامير سلمان الحرفوش الذي قُبض عليهِ في شهر كانون الثاني سنة ١٨٥٩ واعتقل في دمشق منذ ذلك الحين. وكان أُذن لهما في ان يذهبا الى الحمَّام بخفارة ثلاثة جنود وفي الصلاة على ضريح أَحد الاولياء. وعند وصولهما

الى الجبانة كان بانتظارهما هناك ٣٠ فارسًا وفرسان فامتطياهما واطلقا لهما العنان وذهبا آمنين لان عدد اتباعهما حال دون ممانعة الحرّاس .

(ملحق عدد ٣٦٣ ص ٤٥٩_٤٦٠)

١٩٩ – السير بولفر الى اللورد روسل في ٢٧ منه

اني ائتمارًا باشارتكم المشتملة عليها رسالة سيادتكم المؤرخة في ١٤ الجاري ابلغت الباب العالي نية حكومة جلالتها اقامة اسطول من بوارجها في شواطيء سوريًا من اول ايار المقبل حتى اخر الصيف . وزدت انها مستعدة لتجديد التفويض المعطى إلى امير البحر بانزال جنود البحارة في ما لو كان هنالك خطر يهدد التبعة البريطانية والمسيحيين الوطنيين . فأظهر عالي باشا شديد ارتياحه إلى هذا البلاغ واجاز لي ان اؤكد لحكومة جلالة الملكة ان السلطان يرى في هذه الوسيلة دليلًا جديدًا على حسن نيّات بريطانيا العظمى تجاه هذه البلاد . (عدد ٣٤٠ ص ٤٢٧)

٢٠٠ – اللورد روسل الى اللورد كولي في ٢٧ منه

لقد تلا اليوم سفير فرنسا على مسامعي رسالة الموسيو توفنيل بتاريخ ٢٥ الجاري في شؤون سوريًا وفيها يبسط ما جرى في المؤتمر معلنًا ان سفير تركيًا صرّح بان مولاه مستعد للتعهد بحفظ الراحة حاليًا في سوريًا وبانهُ يرضى بابلاغ حكومته كل اقتراح يرمي إلى اطالة مدّة الاحتلال حتى أوّل ايار المقبل فقط . وقد اورد المسيو توفنيل براهين عديدة تأييدًا لرأي الحكومة الفرنسويّة في ان هذا الموعد الجديد غير كاف وأسهب في بيان خطر تجدد المذابح ومخاوف فئة التجار من انكليز وغيرهم وتأخر أعمال اللجنة وعدم وجود حكومة في الجبل .

وقد أوضح فيها أيضًا ان الامبراطور يرغب في انضمام الجنود النمسويّة والروسية والبروسيوية والانكليزية الى جنود فرنسا لكنه اذا لم ترتح الدول الى ذلك فيتقيد بمنطوق اتفاقية شهر ايلول ويأمر جنوده بالجلاء عن سوريًا حالاً .

فيستنتج من هذه الرسالة امران الاول ان فرنسا راضيــة بان يكون احتلال سوريًا مشتركًا بين الدول الاوربية والاخر ان هذا الاحتلال لا يكون لهُ نهاية لانهُ منوط بحوادث غير معروفة كاتفاق مندوبي خمس او ست دول ومهارتهم في تنظيم الحكومة واستداد ساعد الحكومة التركية واقتدارها وتسالم الموارنة والدروز. فحكومة المملكة ترى دون ذلــك عقبات لا تُذلل اذ ان الموارنــة والدروز هم قبيلتان همجيتان لا تنكفّان عن التباغض والاقتتال . فقد قتل الموارنة عمدًا في مدى الاشهر الاخيرة عددًا من رجال الدروز ونسائهم واولادهم . فانتقم الدروز بتدميرهم قرية مارونية وحرقها . فماذا تستطيع قوة اجنبية فعله في مثل هذه الظروف ؟ فاذا اقدم قائدها على محاكمة الجناة ومعاقبتهم لزمته كل واجبات الادارة الداخلية ووقعت تبعتها على عاتقه . واذا امتنع عن التدخل يتهم بحق بانهُ لم يؤدب السفّاحين ولم يقتص منهم.

ويوجد اعتراض آخر وهو ان هذا التدخل يجرّ الى اضعاف هيبة السلطان تدريجًا بحيث يتعذر اقالتها من كبوتها ولا ريب في انهُ توقّع هذا الخطر فاوعز الى سفيره بطلب جلاء الجنود .

ان الحكومة البريطانية مستعدّة ان تجاري السفير العثماني في اطالة أجل الاحتلال الاوربي الى اول ايار المقبل وتسلّم بان اقتراحات حكومة الامبراطور تزيل الارتياب في ميل فرنسا الى الاستئثار باحتلال سوريًا . بيدَ انهُ لمّا كانت حكومة المملكة ترى ما يتأتى من الشرور عن استمرار احتــلال البلاد بقوّة اجنبية فلا تحجم عن ايثــار اجلائها حالاً وفقًا لمنطوق اتفاقية ٥ ايلول . وقد

اعتبرت دائمًا ان مهمة اللجنة مختلفة عن الاحتلال الاجنبي . فالصعوبة كائنة في استحصال اجماع اراء اللجنة فاذا أوجب هذا الاجماع يتعذر تعيين الموعد الذي تنهي بهِ أعمالها . فاذا رضي المسيو توفنيل بالاغلبية امكن اللجنة ان تنجز اعمالها بمدى ١٥ يومًا اذ قد حُكم على الدروز ولا حاجة الى تجديد تنفيذ احكام الاعدام كالتي نُفذت في دمشق .

ان ازالة دواعي تباغض الدروز والموارنة لمهمة تفوق اقتدار اللجنة لكن الخوف من استئناف احتلال البلاد سيؤثر ان في الحكومة التركية وان في القبائل المعادية المسيحيين ويكون زاجرًا لهنّ . وعليه يكون وجود الجيش الفرنسوي في سوريا سنة ١٨٦٠ قد ساعد على ايقاف المذابح وازال الرهبة في القلوب فأمن على المستقبل .

فاتلُ هذه الرسالة على الموسيو توفنيل وسلّم اليه نسخة منها اذا شاء .

(عدد ٣٢٤ ص ٤٢٠ ـ ٤٢١ . ودي تستا عدد ٣٠ ص ٣١٩ ـ ٣٣٠)

٢٠١ – اللورد دوفرين الى السر بولفر في ٢٧ منه [اقتطاف]

ان نقل مسألة اعاضة مسيحيي دمشق خسائرهم الى الاستانة قد جلب ضررًا عظيمًا اذ يوجد هنا كما انبأتكم اعتقاد مكين راسخ في عقول مسيحيي هذه الايالة ان الفظائع التي اقترفت بحقهم جرت بايعاز الباب العالي فكان على فؤاد باشا ازالة هذا الاعتقاد بالاسراع في دفع التعويضات. بيدَ انهُ لم يكن لهُ وصول إلى المال لان حكومة الاستانة لم تكن قادرة على مدّه بهِ . فرؤي ان فرض ضريبة على دمشق هي احسن وسيلة واعجلها واعدلها للدلالة على صدق نيّات الحكومة تجاه تبعتها المسيحية .

على ان فؤاد باشا حُرم فجأة فوائد مثل هذا العمل السياسي فكانت

النتيجة انهُ لم يتذرع حتى الان بأدنى وسيلة لاعادة مسيحيي دمشق المنكوبين إلى بيوتهم مع انهُ مرَّ عليهِ ٧ اشهر وهو في هذه البلاد واحياءهم باقية على ما كانت عليه من الخراب في غد المذبحة. ومعظم السكّان هم في بيروت والعدد القليل الذي بقي في هذه المدينة في مخابيء بيوت المسلمين حيث حشر فيها اولاً خرج عندما فُتحت الطرقات رافضًا البقاء في مدينة لا مأوى لهُ فيها ولا سبيل لكسب معاشه ولاسيما ان الجرايات اليومية التي رتبتها لهُ الحكومة مدة الشتاء قُطعت عنهُ منذ ٣٠ إلى ٤٠ يومًا.

ان اشخاصًا معروفين في دمشق يشجعون الاهالي على هذه المهاجرة فيبالغون في سائر الاسباب ويؤثرون في عقول المسيحيين المذعورين بحيث استمرَّ الجزع سائدًا في كل مكان ممَّا عرقل كل اعمال التجارة وربَّما حال دون تربية دودة الحرير في الجبل.

فلو كان تمكن فؤاد باشا من الشروع في اعاضة مسيحيي دمشق خسائرهم بصدق ونزاهة ولو اشتهر ان مسألة التعويضات سُوّيت بصورة موافقة لطلب اللجنة الدولية وان البابِ العالي لمزيد عنايته في تبعته المسيحية مستعد للضغط بشدة على مضطهديهم المسلمين لتحسن موقف الحكومة الآن وتمكنَّا نحن الذين نسعى بصدق إلى مساعدة الحكومة العثمانية من احباط مساعي الذين لا غرض لهم سوى تقبيح كل اعمالها.

وستفقهون سعادتكم الان معنى تلميحي الى كيفية عرقلة نظار الحكومة في الاستانة مساعي رصيفهم المندوب العثماني هنا. فلم اقصد التشكي من دولته بل قد بذل ما في طاقته للسلوك وفقًا لمصالح سلطانه وهو في اصعب المواقف ومن المرجح انهُ لا يوجد رجل بين موظفي الباب العالي يقوى مثله على مصادمة المصاعب القائمة في طريقهِ.

ملحق : كان عليَّ ان انبيء سعادتكم ان اللجنة سلمت الى فؤاد باشا بيانًا يحوى اسماء الاشخاص الذين يجب اعفاءهم من الضريبة المراد جبايتها من دمشق مكافأة لهم على حسن سلوكهم أبان المذابح .

(عدد ٣٧٣ ملحق ١ ص ٤٨٠-٤٨١)

٢٠٢ — صك الجلسة الثانية والعشرين في ٢٧ منه

اليوم الاربعاء في الـ ٢٧ من شهر شباط سنة ١٨٦١ انتدى جميع المندوبين في بيروت برئاسة فؤاد باشا وفُتحت الجلسة الساعة الثانية ونصف الساعة . فتُلي محضر جلسة ٢٩ كانون الثاني وأُجيز .

ثم ان دولة فؤاد باشا ابلغ اللجنة انباءً استقصاها بخصوص السؤالات التي طُرحت عليه بشأن بعلبك وطرابلس . فقال انهُ يستفاد من بيان وقَّعه سبعة اعضاء من مجلس طرابلس ان ٣٣ دمشقياً فقط يقيمون في مدينتهم وان مطران طرابلس على الروم اكد في كتاب انفذه الى المتصرف ان لاصحة لما اتهم بهِ مدير الضنّيه من انهُ حجر على امرأة مسيحية من دمشق في حرمهِ . وانهُ ورد في شهادة وقَّعها وكلاء بطاركة الروم والروم الكاثوليك والموارنة ونوّاب الاساقفة وكثيرون من كهنة واعيان بعلبك ان أمين بك قائم مقام ذلك القضاء لم يسيء الى المسيحيين بل هو ساهر على راحتهم وباذل جهده ليعيد اليهم الامتعة التي سُلبوها ويعطيهم ما يحتاجون اليهِ لزراعة اراضيهم وفقًا لنيَّات دولته .

ثم انبأ اللجنة بوصول اوامر حكومته بخصوص مسألة التعويض الواجب اداؤه الى منكوبي دمشق. أجل ان الظروف الحالية تقضي بسرعة تسوية هذه المسألة بيدَ انهُ يوجد مسألة أُخرى أشدّ منها ضرورة يجب ان تتقدمها الأَوهي معاقبة الاشخاص الذين اشتركوا في مذابح الجبل أي المأمورين وزعماء الدروز الذين

عُدُّوا مسؤولين عنها نظرًا للمنصب الذي شغلوه . وقد تلقى من حضرات مندوبي فرنسا وبريطانيا العظمى وبروسيا والروسية نطاقة اجماعية تتضمن ايضاح رأيهم في احكام محكمة بيروت الغير المادّية (ملحق ١) ومن مندوب النمسا نطاقة خاصة في الغرض ذاته (ملحق ٢) فحرر بيانًا جوابًا على النطاقتين المذكورتين بسط فيه الاسباب التي حملته على اثبات احكام المحكمة المذكورة (ملحق ٣)

وبعد تلاوة هذا الجواب اردف قائلًا انهُ اذا كان اقرَّ على ابقاء العقوبة من الدرجة الثانية التي قُضي بها على المأمورين والضبَّاط العثمانيين كما هي فليس لان السلطة المفوضة اليه لا تجيز لهُ ابدال الاحكام وهي غير مبرمة تصدرها المحكمة بشكل استشارة ولا لان عواطفه تدفعه إلى الرفق بمأموري الحكومة اذ انهُ لم يحجم في دمشق عن اعدام كثيرين منهم ولاسيما أحمد باشا وهو رجل كبير أدّى خدمات عظيمة في السابق للسلطنة بل لان ضميره لا يجيز لهُ القضاء بالاعدام على اناس توجد أسباب مخففة جرمهم .

فألفت مندوب فرنسا الانظار الى ان فؤاد باشا حسبَ تظلم خورشيد باشا سابقًا إلى حكومته من عدم وجود قوّات كافية لديهِ لحفظ الراحة ورفع استقالته مرارًا سببًا مخففًا جرمه . فاذا صحَّ انهُ لم يُحفل بتنبيهاته المتقدمة لابدَّ من الحكم بانهُ وائن كان لم يخلُ من المسؤولية تمامًا فقد أمسى الباب العالي مشاركًا اياه فيها فهذا استنتاج لا تخفى خطورته على المندوب السلطاني وهو يأنف من التسليم بأمكان وقوعه . ولا يزال يعتقد انه كان لدى خورشيد باشا وسائل كافية لوقاية الامن اذ كان يوجد في سوريا خمسة الاف جندي منها ألفان في ولاية صيدا . أمَّا رفعه استقالته فلا يمكن عدّها سببًا مخففًا جريمته لان والي دمشق رفع مثله استقالته ومع ذلك جوزي بالاعدام اذ أُلقيت عليهِ تبعة مذابح

دمشق فحالة خورشيد باشا وحالة أحمد باشا متماثلتان وعليه يرى من الظلم ألاّ يُعامل الاول كالثاني . ثم اوضح ان فؤاد باشا اتهم المسيحيين في بيانهِ بانهم كانوا البادئين بالشرّ في كل مكان وفي عـدّة انحاء من لبنان حيث لم يجرأ ألدّ اخصامهم على اتهامهم به . أجل ان فريقًا من مسيحيي كسروان عبروا نهر الكلب بقيادة طانيوس شاهين في٢٩ ايار فذهب قسم منهم الى قريتي بيت مري وبعبدا وهاجموهما . بيد ان المندوب السلطاني لا يجهل ان دروز وادي التيم اجتمعوا في ١٣ ايار وقطعوا السابلة على المسيحيين وان دروز الشوف نشروا علم الحرب في ١٥ منه وزحفوا الى جزين دون ان يخرج المسيحيون اصدّهم .

وان شيخين درزيين من بيت العيد ومعهما عشرة من اتباعهما هجموا في ١٩ منه على قريتي المزرعة والمرجة ونزعوا السلاح من أيدي سكّانهما المسيحيين ونهبوا بيوتهم . وان دروز المناصف وبعقلين قصدوا في اليوم ذاته دير القمر شاكي السلاح ناشرين الاعلام ولمّا رأوا ان المسيحيين لم يخرجوا لقتالهم تراجعوا بعد ان استسلموا للنهب خاصة في المزرعة والمعنيه حيث قتلوا مسيحياً واخذوا سلاح الباقين وهدموا طاحونًا .

وفي ٢٧ ايار تجمهر دروز الشحّار وتسلحوا ثم جاءوا عبيه حيث قتلوا الياس غندور وانقض اهالي عرمون الغرب على مزرعة عين درافيل ونهبوها وحرقوا مزروعاتها .

وفي ٢٩ منه وهو اليوم الاول الذي اعطى بهِ المسيحيون اشارة حياة بعد هذه التعديات والتحرشات هجم ملحم العماد بأهالي العرقوب والشوف على قرية عين المعاصر وبتدين المير فذبحوا عدة اناس وحرقوا المزروعات وبعض بيوت.

فينتج من هذه الحوادث ومن تواريخها وفي الوسع اثباتها ان الدروز كانوا البادئين بالعدوان وان المسيحيين تأخروا كثيرًا عن التسلح المدفاع عن حياتهم

وان الحكومة مسؤولة عن عواقب الفتنة المفجعة لعدم قمعها فاثر الدروز واعتداءاتهم وتشجيعها اياهم بقعودها عن العمل .

ثم قال انهُ لا يرضى بان تتخذ نظامات الجبل سببًا مخففًا جرم خورشيد باشا فانهُ وان لم يكن متوليًا ادارته توًّا فكان مفروضًا عليه ان يسهر على حفظ الامن فيه وهذا الواجب ناشيء عن وجود مرابطات من الجند العثماني في بتدين ودير القمر .

فأجاب فؤاد باشا انهُ لم يقصد تحويل المسألة وقلب وجهها . ان ازمة الروملّي اجبرت الباب العالي على استقدام الجنود من تركية اسيًا فتعذر عليه اجابة والي دمشق وصيدا إلى طلبهما نجدة بيدَ انهُ لا يُستطاع ان يتهم بما أُتهم به مأموروه في سوريًا . فقد كان في وسع خورشيد باشا مع قلة عدد جنوده ان يحسن استخدامها ولا ريب في انهُ لو بذل مزيد نشاط وبراعة لتمكن ليس من ملافاة الفتنة وقمع الاضطرابات بل على الاقلّ من القاء عبء التبعة عن عاتقه فلم يفعل . ولهذا يستحق ان ينزل به عقاب شديد عبرة للغير . اجل قد رفع استقالته انما لم يعفه ذلك من السهر والعمل بل يدلّ على حرج موقفه وتلبكه . ان أحمد باشا قد التمس مثله اقالته من منصبه لكن موقفه ازاء كوائن دمشق كان مختلفًا اذ لم يتحوط لايقاف رحاها مع ان خورشيد باشا أبدى بعض الهمة واعطى أوامر لم يؤتمر بها أو لم تنفذ . أمَّا احمد باشا فلم يحرّك ساكنًا ولم يصدر امرًا بينا كانت القلاقل جارية في المدينة التي يقطن فيها تحت انظاره في حين ان اضطرابات الجبل وقعت في آن واحد في عدَّة اماكن بعيدة عن خورشيد باشا .

فقال مندوب الروسية انه لمَّا كان قد محّص ملفّ اوراق محاكمة المأمورين العثمانيين ومشايخ الدروز ودقق فيها يضطرُّ مع الاسف الى التصريح بانه لم يجد

فيها ما يثبت بجلاء تيقن القضاة جريمة المتهمين او يوضح قيمة الاسباب المخففة الجرم التي استندت اليها محكّمة بيروت . وعليـه اضطرّ الى استقصاء الادلة المقنعة من غير الاوراق التي عُرضت عليه . ولمّا لم يكن عليه ان يبدي رأيه في هذه المسألة كقاضٍ او عضو محاكم بل كمعتمد سياسي فينبغي عليه ان يقتصر على بيان درجـة ذنب كل من الجناة وايجاب معاقبتهم وفقًا للارشادات التي زُوّدها . فاذا ما جاز لخورشيد باشا وكبار المتهمين ان يدعوا بوجود اسباب مخففة جرمهم نظرًا للظروف التي وُجدوا بها وللمصاعب التي قامت بوجههم فلا يمكنهم التنصل من المسؤولية الملقاة على عاتقهم بصفة كونهم نوّاب السلطة الواكلة اليهم السهر بعين يقظى على حفظ الراحة . فالمسألة بين أمرين لا ثالث بينهما : أو انهم ابرياء فيجب تبرئتهم مع ان المحكمة لم تعتقـد ذلك أو انهم مذنبون فيستحقون أشدّ العقاب نظرًا لما نجم عن جريمتهم من العواقب الوخيمة. فقد سُفك في الجبل دم غزير كان في وسع ممثلي السلطة بل من المفروض عليهم حقنـه . ان والي صيدا قد استوجب اعظم مسؤولية كالمسيطر الاكبر على شؤون الولاية ويشاطره هذه التبعة الفريق طاهر باشا بصفة كونه قائد الجنود. وعدا ما تقدم لمّا كان خورشيد باشا قد عهد اليه بصيانة الامن في دير القمر فقد قام بهذه المهمة بصورة جاءت نتائجها معاكسة الغرض المقصود ادراكه . أمّا نوري بك فاقترف جرمًا عظيمًا باهماله تنفيـذ الاوامر الصادرة اليه فكانت النتيجة وقوع مدينة زحلة بيد محاصريها ممّا جرّ الى غير كوارث .

أمّا وصفي افندي وأحمد افندي فالرأي العام يتهمهما بان كان لهما نفوذ سيء في أعمال خورشيد باشا . ومع ان أجوبتهما على سؤالات المحكمة هي ملتبسة وقد انكرا ما عُزي اليهما كل الانكار فيرتئي مضاعفة عقوبتهما لكنه لا يشير باعدامهما ولاسيما انه يجوز لهما ان يستترا وراء مسؤولية رؤسائهما .

ان دولة المندوب السلطاني قد زعم ان مسيحيي راشيا وحاصبيا قد بدأوا بالعدوان مع ان المذابح لم تحدث الاَّ لدى وصول علي حماده بعد ان ساد السكون مدة ٨ ايام نزعت في خلالها حامية حاصبيا العثمانية السلاح من يد المسيحيين. وقد جرى مثل هذا الحادث في دير القمر حيث فوجيء شعب آمن اعزل وذُبح بعد ان طُمنت افكاره وأسكن بلباله. وليس هناك كبير أمر اذا كان المسيحيون اعتدوا في بعض الانحاء فلو صح انهم بدأوا بالشرّ مع ان هذا الامر لم يثبت واذا امكن اتهـامهم بانهم اتوا بعض أمور تُعد تحرشًا ادبيًا فذلك لا يبريء المأمورين العثمانيين من تهمة اهمالهم اتخاذ أقل تحوط لقمع فتنة الدروز. وعليه يجب ان يكون القصاص الذي استحقوه موازيًا لهول الكوارث التي نشأت عن توانيهم ان لم أقل عن تواطوءهم.

فردّ عليه المندوب السلطاني ان خورشيد باشا كتب اوامر الى طاهر باشا فابلغها الى نوري بك وعبدالسلام موعزًا الى الاول بالذهاب الى نجدة زحلة وإلى الاخر بوقاية ديرالقمر. فلم يتقيد عبد السلام بها فقضي عليه كسائر الضبَّاط الذين شهدوا المذابح في غير اماكن. ولمَّا كان أهالي زحلة قد اساءوا استقبال نوري بك تعذر عليهِ القيام بمهمتهِ فعدَّ ذلك سببًا مخففًا جريمته. أما وصفي افندي وأَحمد افندي فلا يعتبران موظفين بحصر المعنى ولا تقع عليهما مسوءولية بوجود روءساءهما.

وقال مندوب بريطانيا العظمى ان عليهِ قبل ابداء رأيه في كل حكم بمفرده ان يوضح القواعد التي سار عليها في نقده لقد كان وقع الاتفاق بين ممثلي الدول الخمس وصاحب الدولة فوءاد باشا على انهُ يحق للجنـة ان تحضر بذاتها جلسات المحكمة او تنيب احدًا عنها فتلفت انظار دولته لما تراه ضروريًا قبل ان يجيز الاحكام المقضى بها. فأَصبح الممثلون المذكورون بحكم هذا

الاتفاق معاوني المندوب العثماني يتوجب عليهم ان يشاطروه مسؤولية تنفيذ هذه الاحكام . وهذا الاشتراك يقضي عليهم بان يثبتوا ليس فقط جريمة المتهمين أو برائتهم التامة بل درجة ذنب كل منهم . ولهذا الامر أهمية كبرى لكثرة المتداعين في هذه القضية . فالمسيحيون يتهمون ليس فقط الدروز بل المأمورين العثمانيين ايضاً والدروز يتهمون المسيحيين والموظفون العثمانيون يتهمون الفريقين فيجب اذن على الذين شهدوا هذا التداعي باسم اوربا ان يستجلوا الحقيقة وينقذوها من الشبيكة المحيطة بها لينعوا على كل فريق أعماله .

ان التحقيق الذي قام بهِ دولته لاستبطان دخائل هذه المسألة يمهد الصعوبات العارضة فقد قضت المحكمة بالاعدام ليس فقط على زعماء الدروز الذين لجأوا الى حوران بل على الـ ١١ زعيماً الذين استسلموا الى الحكومة عن طواعية منذ ٥ أشهر . وعدا ما تقدم فقد حكمت بعقوبة أخف على المأمورين والضبّاط العثمانيين فبحثت اللجنة في الاسباب التي حملت المحكمة على هذا التباين في احكامها فأقرّت خلا واحداً من اعضائها على ان هذه الاحكام غير منصفة وصرّح مندوبو فرنسا وبريطانيا وبروسيا والروسية في النطاقة التي رفعوها الى صاحب الدولة فؤاد باشا بان مسؤولية المأمورين والضبّاط العثمانيين مضاهية على الاقل مسؤولية كبار زعماء الدروز المجرمين. وهو لا يحجم عن ترديد هذا التصريح والقول بان مجرد حدوث مثل هذه المذابح الهائلة في البلاد التابعة حكم هؤلاء المأمورين كافٍ للظن بهم فيعدُّون مجرمين سلفاً نظراً للمنصب الذي كانوا يشغلونه فعليهم اذاً ان يبرأوا نفوسهم واذا كانوا عجزوا في خلال محاكمة طويلة المدّة عن الاتيان بدليل يثبت برائتهم فهم مجرمون ويجب ان يقضى عليهم بأشدّ العقوبات . ولمّا كان لم يجد في ملف اوراق الدعوى وفي البيان الذي اوقف دولته اللجنة عليهِ أقلّ برهان على برائتهم او تخفيف جريمتهم

فيصرّ على طلب مضاعفة عقاب خورشيد باشا وطاهر باشا ونوري بك بيدَ انه لا يمانع في ان يطلب الى جلالة السلطان ابدال حكم العقوبة على هذا الاخير بغيره . أمَّا وصفي افندي وأحمد افندي فلا يرى وجوبًا الى ابداء رأيه في قضيتهما .

بيدَ ان موقف زعماء الدروز في هذه الدعوى يختلف عن موقف المأمورين العثمانيين فأولئك لم يمثلوا أمام المحكمة بصفة ممثلي السلطة ومسؤولين عن حفظ الامن بل كزعماء طائفة نشبت في قتال مع الموارنة ولم يعدُّوا كمذنبين سلفًا بل كمظنون فيهم وكل مظنون فيهِ يظلّ بريئًا الى ان يثبت الخلاف وليس عليهم ان يبرأوا نفوسهم بل على المدعي العام وعلى الحكومة ان يثبتا جريمتهم. ورغمًا عن افضلية موقفهم قد استغرب اقتصار المحكمة على القضاء على المأمورين العثمانيين بالسجن وبالاعدام على الـ ١١ زعيمًا درزيًا المسجونين في بيروت في حين ان بعض الزعماء المذكورين متهمون بالاشتراك في المذابح والباقين في الحرب فقط وهذه المعاملة تحمل على الظن بان محكمة بيروت اعتبرت الامة الدرزيّة اقترفت عدة فظائع فاوجبت الاقتصاص منها بالقضاء بالاعدام على جميع الزعماء الذين استسلموا ليد الحكومة دون تمييز ولا فرق . فاذا كان الامر كذلك فهو لا يتردد عن اقامة الحجة على هذا المسلك وعلى نهج طريقة في فرض العقوبات غريبة الشكل . بيدَ ان التحقيقات قد اوضحت بعض أمور غامضة لا بدَّ ان يكون لها تأثير عظيم في الحكم النهائي على الخلاف بين المسيحيين والدروز .

ثم جهر انهُ لدى وصوله الى سوريًا كان قيد تأثير عواطف الاستياء التي أثارتها فيه رواية الفظائع التي اقترفها الدروز . فقد كان سمع في رحلتهِ الاولى الى سوريًا بوجود نزاع بين الطائفتين انَّما لم يخبر اذ ذاك بتفاوت عددهما وبان المسيحيين كانوا ساعين الى ابادة الطائفة الدرزيّة او طردها من الجبل . بيدَ انهُ

ما فتىء ان علم ان الموارنة كانوا قد استعدّوا لمهاجمة الدروز على طول التخوم الفاصلة كسروان عن البلاد المختلطة السكّان معللين الامال باستئصال شأفتهم او اقصائهم وان قد أُستوردت كمية كبيرة من الاسلحة وعُقدت اجتماعات عدائية في عدة انحاء من الجبل وان البلاد كانت مملوءة مناشير شديدة اللهجة تحرّض على القتال نُسبت كتابتها الى الاكليروس وان قد انشيء في بيروت لجنة رئيسية غايتها تدعو إلى الريبة وان سائر المسيحيين دُعوا على ما يظهر إلى الاشتراك في الجهاد والأ انتقم منهم وان رجال الاكليروس لم يكتفوا برجحان امة عددها ١٥٠ الف نسمة على قبيلة لا يتجاوز عددها ٣٥ الفًا فسعوا إلى تنشيط عزائم أبناء طائفتهم بتأكيدهم لهم ان دول اوربا المسيحية ستعضدهم في الاستئثار بامتلاك لبنان .

فلا يُعقل ان الدروز جهلوا هذه المقاصد التي كان يسعى الموارنة الى تحقيقها علانية واشتهر أمرها قبل نشوب القتال ببضعة اشهر ولم يكُ بدٌّ لعتو احد الفريقين واطماعه من اثارة شراسة الفريق الآخر الغريزيّة فاضطرّ الى تهيئة معدّات الدفاع وتلبدت الغيوم وتحككت الكهرباء في الجو منذرة بانقضاض الصاعقة . وكان ان حدثت اعتداءات افراديّة لم يعرف المحرّض عليها انمّا امتازت بالقساوة البربرية المفطور عليهِ هذان الشعبان فجاءت مقدمة لهبوب العاصفة اذ اجتازت جماهير من المسيحيين حدود كسروان إلى النواحي المختلطة السكّان راسمة طريقها بالحريق والقتل وخطا مسيحيو زحلة إلى القتال فأمست الحرب امرًا لا مناص منه بعد ان ظلّت بروقها تلمع مدة طويلة .

فماذا كان على زعماء الدروز فعله ازاء هذا الموقف أ البقاء حلس بيوتهم بينما كانت تُنهب قرى اخوانهم وتضرم فيها النار ؟ فلو فعلوا لعدّ سلوكهم جنونًا وجبنًا . ولمّا كان ارباب السلطة العثمانية لم يأتوا حركة ولم يبدوا ميلًا للتدخل

حفظاً للراحة اضطرَّ الدروز الى ان يذودوا عن حوضهم بسلاحهم. بيدَ انهُ أيجوز تشبيه هذا العمل الباسل الذي تجيزه النواميس الطبيعية بل توجبه بالمذابح الفظيعة التي حدثت خارج جبل الدروز بحضور حاميات الجنود التركية ؟ فاذا كانت اقُترفت فظائع هائلة نظرًا لمزاج الشعوب الجبلية التي لم تُمدَّن وخاصة لسلوك الجنود العثمانية المريب فهل يقال بانهُ يجب معاقبة كل زعيم جمع اتباعه وتهيأ للقتال واشترك بهِ على ما اقترفه رجاله من الفظائع واحصائه في عداد مضرمي النار والسفَّاحين ؟ لا سمح الله ! فلا بدَّ من التمييز بين الذين تسلحوا للدفاع عن حياتهم وحياة أُمتهم وبين الذين يثبت عليهم انهم دبَّروا المذابح وغمسوا أيديهم بالدم. ولذلك فهو يأمل ان اللجنة تسلم بوجوب هذا التمييز فتتجنب ايجاب معاقبة رجال اشتركوا في حرب بدأ بها اعداء الطائفة الدرزيَّة على ما شهد الجميع كقتلة.

فجهر مندوب بروسيا بانهُ يؤلمه اضطراره إلى التصريح بعدم انتظام سير التحقيق في هذه الدعاوى وبان قد ساءه كثيرًا نقص المحاكمة بل تشيع القضاة فقد امتنعوا عن سماع اقوال عدَّة شهود عارفين بالمخابيء ودخائل الشؤون فيجلون ما غمض من الحقائق. وكثيرًا ما ورد في جرائد الاستجواب ذكر محررات وكتب ورسائل لم يُبحث عنها ولم تُضم الى ملفّ اوراق الدعاوى. وكان من الواجب مواجهة زعماء الدروز وبعض ارباب الحكومة العثمانية فلم تجرِ. فجميع هذه النقائص قادته الى ان يحكم بان من المفيد اجراء تحقيق اضافي والعهد بهِ الى نقيه اوربي. بيدَ انهُ لمَّا كان ذلك يجرّ الى تأخير ادراك النتيجة النهائية فلا يرى وجوبًا الى الالحاح في التعويل على هذا الرأي وان كان صائبًا سديدًا. لكنه بغية تنوير ذهنه لابداء ارائه في هذه المحاكمة وللاهتداء الى درجة ذنب المتهمين اضطرَّ الى استقصاء الاخبار من غير منابع اوراق المحاكمة

ولذلك لايتردد في المجـالاة بان عبء المسؤولية واقع على عاتق المأمورين والضباط العثمانيين كما جهر بذلك في النطاقة الاجماعية التي وقّعها مع رصفائه مندوبي فرنسا وبريطانيا العظمى والروسية . اذ كان على ممثلي السلطة الموكول اليهم حفظ الراحة ان يتوسطوا بين المتقاتلين بالقوّات التي لديهم مخاطرين بحياتهم مهما كان مذهب المعتدين وان يحاولوا على الاقل ايقاف شر لم يتلافوه . فلم يفعلوا شيئًا من ذلك ولم يذكر انهم ابدوا أقـل اهتمام بهذا الامر ويتعذر تقديم شاهد واحد على سعيهم . وعليهِ فكل المسؤولية واقعة عليهم ويستحقون ان يتحملوا نتيجة سلوكهم المنكر . فكان على والي صيدا حتى لو افترض انهُ رفع استقالته ٢٠ مرة قبل وقوع الكوائن ان يقوم بواجبات وظيفته ما دام فيها . ومن ثم فلا يمكن تخفيف جريمته . ان طاهر باشا يستحق عقاب الاعدام مثلهُ لانه تولّى قيادة الجنود في دير القمر فدفع أهليها إلى يد الجزّارين وقد أخلّ نوري بك بقواعد الشرف بعدم نجدته زحلة وفقًا للامر الذي زُوِّده .وقد اثبت وصفي افندي باعدامه مسيحيًا بريئًا بعد الحوادث انهُ شريك في هذه الجنـاية وهو مسؤول عن الحوادث فيستحق عقاب الاعدام . ويجب ايضًا مضاعفة الجزاء المفروض على أحمد افندي .

فقال مندوب النمسا انهُ درس هذه المسألة على مرتين فنقد ملفّ اوراق الدعاوى وشهد الحوادث بذاته ممَّا ولّد فيهِ الاعتقاد الذي بسطه في نطاقتهِ الخاصة وقوامه انهُ يجب اعتبار القلاقل التي وقعت في الجبل قتالاً بـين امتين وان مأموري الباب العالي وضبّاطه فعلوا كل ما بوسعهم لملافاته .

ولامراء فان تجاوز اصحاب الاقطاعات حدود حقوقهم اثار استيـاءً في طبقات الشعب وذلك في شمالي البلاد وفي كسروان والمتن والجنوب . ففي انحاء القسم الشمالي حيث كان أصحاب الاقطاعات من ابناء مذهب الفلّاحين لبست

الثورة حيث حدثت صفة حرب اهليـة . أمّا في النواحي المأهولة بالدروز والمسيحيين الخاضعة لاصحاب الاقطاعات الدرزية فقد اتخذت الازمة السياسية والاجتماعية شكل اقتتال بين طائفتين . لكنَّ سبب الاضطرابات واحد في القائم مقاميتين انَّمـا انضمَّ اليهِ في الجنوب ظروف أُخرى زادت الشرَّ تفاقمًا وجلبت كوارث جلّى . ان تنظيم الدروز وتعاضدهم وتكاتفهم وتمكن الزعماء من جمع اتباعهم واستنفارهم بسهولة مهدت لهذه الطائفة وهي أقل عددًا ان تنتصر على الاخرى وتنال فوزًا لُطخ بفظائعَ منكرة فكان لصداها وقع أليم في قلب اوربا . ويعتقد انه مصيب بقولهِ ان اوربا لم تقبح الحرب لانهُ يحدث فيها حروب تؤدي بحياة كثيرين بل المذابح والحريق والنهب راغبة في الاقتصاص من مجترحيها .هذا ولم يرَ بعد مزيد التنقيب في ملفّ اوراق الدعاوى دليلًا على ان المتهمين ان مأمورين عثمانيين وان مشايخ دروز حرّضوا على المذابح أو اشتركوا بها بذاتهم الاَّ اثنين هما محيي الدين شبلي وبشير مرعي كما بيّن في نطاقتهِ الخاصة. ولا يسعه الاَّ الاصرار على رأيه وهو ان محكمة بيروت لم تفقه صفة الحرب التي نشبت بين الدروز والموارنة كما اوضحها . وقـد تحقق ان الضبَّاط والمأمورين العثمانيين تذرعوا بكل الوسائل التي لديهم لاتقاء اشتعال جمرة الحرب الاهلية ولاسيما خورشيد باشا. بيدَ ان قوَّاتهم العسكريّة كانت قليلة ولم ينجع نفوذهم الادبي . أما خورشيد باشا فجمع القناصل وقال لهم : ليس لي كلمة نافذة الاَّ في الدروز والمسلمين ولكم سيطرة على المسيحيين فازجروهم وانا اردع الباقين. وبناءً على هذا الطلب سعى بصفته قنصل النمسا العام مع رصيفـه الكونت دي بنتيفوليو قنصل فرنسا الى حث سيادة المطران طوبيًّا وهو أعظم اساقفة الموارنة نفوذًا واحبهم إلى الشعب على الذهاب إلى كسروان لحمل اهاليه على السكينة . فانقاد سيادته إلى هذه المشورة بطيبة خاطر وبذل جهده في تسكين

الخواطر ثم كتب بعد بضعة ايام إلى القناصل ممتدحًا من حكمة الوالي في استنجاده بهم تمهيدًا لسبل التوفيق بين الفريقين وفي وسعه ان يطلع اللجنة على هذا الكتاب . انما لسوء الحظ اخفقت مساعي الاسقف المشار اليه وأبى المسيحيون التفرق قبل ان يدع الدروز سلاحهم ورفض هؤلاء العودة إلى بيوتهم قبل ان يفعل المسيحيون . وهكذا لم يتمكن خورشيد باشا من كبح جماح الدروز كما لم ينجح القناصل في تسكين ثائر المسيحيين . بيدَ انهُ يجوز القول انهُ نظرًا لقلة عدد جنوده قد قام بواجبه وسلم من المسؤولية .

فقال مندوب فرنسا انهُ وجد في كلام المسيو دي وكبكر ما يؤيد صحة اقتراح بسطه في إحدى جلسات اللجنة الخاصة قوامه انه لمَّا كان زعماء الدروز سيعاقبون بالاعدام يجب ابدال حكم الاعدام المقضى بهِ في المختارة على الجناة من طبقة العامة بعقوبة أخفّ . فتنظيم الدروز الذي ألمع اليهِ مندوب النمسا وسيطرة الزعماء على سائر هذه الامة وسلطتهم المطلقة عليهم تثبت بجلاء وجوب القاء تبعة الكوائن على عاتقهم وحدهم وتخفيف عقوبة الذين كانوا آلات عمياء في ايديهم . وتلا نطاقة اوضح فيها هذا الرأي وطلب ضمها الى محضر الجلسة (ملحق ٤) ثم ذكر ان فؤاد باشا وعد اللجنة بزيادة التحري توصلًا الى زيادة عدد احكام الاعدام في المختاره وفقًا لتمنيّات اللجنة . فاذا كان هذا التنقيب أسفر عن نتيجة فيسأل دولته ان يعلنها . وعليهِ يرتئي ان يشمل تخفيف العقوبة المحكوم عليهم مجددًا إسوةً بالعشرين السابقين انما بعد اشهار الحكم عليهم بالاعدام . وقصده من هذا الاقتراح حقن الدماء واتخاذ هذه المرحمة وسيلة لاصلاح ذات البين بين الدروز والموارنة ويرجو موافقة رصفائه لهُ على هذه الغاية المزدوجة .

فجهر اللورد دوفرين بمشاطرته الموسيو بيكلار رأيه .

فأجاب فؤاد باشا على السؤال الموجه اليه بخصوص المحكوم عليهم في المختارة انهُ توصل بعد التنقيب إلى جعل احكام الاعدام ٥٨ وسيحكم ايضاً على بعض اشخاص اشتركوا في فتنة الجبل و قُبض عليهم حديثاً في دمشق . فيحسن تخفيف عقوبة جميع هؤلاء الاشخاص .

فصرّح الموسيو دي رهفوس بانهُ يجاري الموسيو بيكلار في رأيه على شرط ان تخفيف عقوبة المجرمين الذين حوكموا في المختارة لا تشمل المشايخ المسجونين في بيروت .

فأوضح لهُ الموسيو بيكلار ان اقتراحه ينفي هذه النتيجة اذ ان القصد من تخفيف عقوبة الجناة من الطبقة العامة القاء كل التبعة على الزعماء واعدامهم وهذان الامران مرتبطان ببعضهما ارتباطاً وثيقاً لا يمكن فكه .

فقال مندوب الروسية انهُ يشارك من صميم فؤاده الموسيو بيكلار في اقتراحه وقد اوحت بهِ الشفقة على شرط ألاَّ يتخذها البعض تشجيعاً لهم والاخرون جوراً وعدم انصاف ويعترف بوجوب اثبات الاحكام التي قُضي بها على بعض كبار جناة الدروز بيدَ انهُ يود ان تبذل مزيد العناية في تعيينهم . لقد ذهب مندوب فرنسا إلى وجوب تنفيذ حكم الاعدام في جميع زعماء الدروز الذين حكم عليهم في بيروت وتخفيف عقوبة الذين قُضي عليهم في المختارة وقد عدَّهم آلات في ايدي الزعماء فهذا التمييز لا يخلو من غلط اذ يوجد بين المحكوم عليهم في المختارة اناس من اسرة عريان وهي من أهم اسر شرقي لبنان تولوا زعامة العصابات وثبت عليهم الاشتراك في المذابح . كما انهُ يوجد بين الـ ١١ شخصاً المحكوم عليهم في بيروت اناس من الطبقة العامة وزعماء من الطبقة الثانية أُتهموا بانهم جابوا البلاد وهم على رئاسة عصاباتهم المسلحة دون ان يثبت ان هذه العصابات اقترفت جنايات . وبناء عليهِ يرى الاَّ يُعمل بقاعدة اعدام

المحكوم عليهم في بيروت وتخفيف عقوبة المحكوم عليهم في المختارة على وجه قطعي . وعنده انهُ يجدر تخفيف عقوبات المسجونين في بيروت كاسعد تلحوق واسعد عماد وقاسم نكد والامير محمد قاسم رسلان وتنفيذ حكم الاعدام في مسجوني المختارة الذين يثبت عليهم انهم قادوا عصاباتهم الى المذابح سواء كانوا من الاسر صاحبة النفوذ أو من الطبقة العامة .

ولمّا كان لم يعترض أحد على قول مندوب الروسية وافق عليهِ الجميع . بيد ان اللورد دوفرين ألفت الانظار الى ان تخفيف عقوبة المحكوم عليهم في المختارة وقد ثبتت على معظمهم جناية القتل لا يمكن اتخاذها قاعدة لتبرير مضاعفة عقاب طبقة أخرى من المتهمين يجب النظر في جريمتهم على حدة .

أمّا مندوب النمسا فأيّد اقتراح الموسيو بيكلار بخصوص مسجوني المختارة مع الاحتفاظ بالرأي الذي بسطه في نطاقته الخاصة بخصوص المتهمين المسجونين في بيروت وهو يرى ان الشفقة هي أفضل وسيلة لازالة الضغائن من بين شعبين يعيشان معاً في بلاد واحدة وختمت الجلسة الساعة السادسة ونصف الساعة .

ملحق ١ — نطاقة المندوبين . عن بيروت في ٢٣ منه

ان الموقعين أدناه انعموا النظر في ملفّ اوراق محاكمة المأمورين العثمانيين والمشايخ الدروز المسجونين في بيروت فرأوا من واجبهم ان يقتصروا على ان يجهروا بانهُ لم يظهر لهم منها أقلّ سبب يخفف الجريمة المنسوبة الى المأمورين العثمانيين او يثبت عدم مسؤوليتهم عن الكوائن التي آلت الى ذبح ستة الاف مسيحي فصبغت ارض لبنان بالدم . ويأسف مندوبو فرنسا وبريطانيا العظمى وبروسيا والروسية على التصريح بان عبء هذه التبعة لا يزال واقعاً على عاتق

مأموري الحكومة العثمانية إسوةً بكبار مجرمي زعماء الدروز وبانهم لم يروا في جرائد الضبط التي محصوها حجة تبرر الفرق بين العقوبة التي حكم بها على الفريقين.

وعليهِ فالموقّعون بذيلهِ يتشرفون بحثّ صاحب الدولة فؤاد باشا على اكمال نواقص التحقيق وتصحيح احكام محكمة بيروت من تلقاء ذاته عملًا بالسلطة المطلقة المفوّضة اليه بعد استشارة ضميره ومقتضيات العدالة والانصاف الاضطراريّة او انهاء مسألة معاقبة الجناة بأقرب آن لان تأجيلها قد عرقل منذ ستة أشهر اعادة الامن الى لبنان.

التواقيع : ل بيكلار. دوفرين. دي رهفوس. نوفيكوف.

ملحق ٢ — لائحة مندوب النمسا بالتاريخ ذاته

ان الموقّع ادناه دقّق النظر في ملفّ اوراق الدعاوى التي عرضها صاحب الدولة فؤاد باشا على نقد اللجنة الدولية. فتبين لهُ منها ما سرّهُ وهو انمأموري الحكومة السلطانية في بيروت لم يشتركوا فيالفظائع التي اُقتُرفت بحقمسيحيي لبنان بل اتضح انهم بذلوا جهدهم لقمع القلاقل فلم ينجحوا لان القوّات العسكريّة التي بامرتهم لم تكن كافية ولان تفاقم الشرّ فاجأهم على حين غرّة. لا ريب في ان محكمة بيروت الغير العادية بفرضها عليهم عقوبة شديدة قد توهمت انهم اقترفوا جناية عظيمة مع أن تمحيص ملفّ أوراق الدعاوى لم يثبت عليهم شيئًا من ذلك. أما بخصوص زعماء الدروز فيرى ايضًا ان المحكمة لم تنتبه الى صفة القتال بين الدروز والمسيحيين اذ لا يُعدّ عمل زعماء الدروز بمثابة شق عصا الطاعة على سلطة السلطان بل حربًا اهليــة بين شعبين متعاديين تنازعا ملكية البلاد فتناوبا الدفاع والهجوم حسب الظروف. وقد سبق للجنــة ان

فقهت صفة هذا القتال فأقرّت في جلستها العاشرة التي عُقدت في الـ ٢٤ من شهر تشرين الثاني سنة ١٨٦٠ على قسمة الجناة الذين يستحقون عقاب الاعدام الى ثلاث فئات وهي : المحرضون على المذابح . وزعماء عصـابات السفّاحين ومضرمي النار . والجناة الذين ارتكبوا عدّة جرائم أي الذين غمسوا ايديهم في المذابح سواء كانوا زعماء الدروز او من الطبقة العامة . ومن ثمّ فالموقع بذيله لا يرى انهُ يمكن احصاء الدروز المسجونين في بيروت الذين قضت عليهم محكمتها الغير العادية في عداد الفئات الثلاث المار ذكرها الأ اثنين هما محيي الدين شبلي وبشير مرعي . وعليهِ ينبغي تعديل الحكم المقضى بهِ على سائر المسجونين لعدم وجود أدلّة مثبتة الجريمة المنسوبة اليهم . « دي وكبكر »

ملحق ٣ — جواب فؤاد باشا

ان فؤاد باشا قد اعتدّ بنطاقة حضرات مندوبي فرنسا وبريطانيا العظمى وبروسيا والروسية بخصوص الاحكام المقضى بها على المأمورين العثمانيين والمشايخ الدروز المطروحة على أبحاثهم وأعارها ما تستوجبه من الرعاية والاهتمام . لقد رأى مندوبو الدول الاربعة المشار اليهم تباينًا في العقوبات التي قضت بها محكمة بيروت الغير العاديّة على موظفي الحكومة العثمانية وزعماء الدروز واعتبروا ان عبء التبعة الواقعة على الاولين في كوائن الجبل مماثلة لجريمة الآخرين فأجمعوا على حثّ المندوب السلطاني على ان يتلافى نقصـان التحقيق فيصلح احكام المحكمة مستقلًّا وفقًا لوحي ضميره ومقتضيات العدالة .

ولمّا كان جلالة مولاه السلطان قد خوّله اجازة الاحكام التي تقضي بها المحاكم الغير العادية وفقًا لنظامات السلطنة اعتقد ان واجبه يفرض عليه ان يترك ملء الحرّية للمحاكم التي انشأها ويتقيد بخصائص السلطة الاجرائية التي

يمثلها في سوريا فامسك عن اقامة ذاته مقام المدافع عن المتهمين أو الادعاء عليهم . أمّا الآن وقد حثهُ مندوبو الدول الاربعة المشار اليهم آنفًا في نطاقتهم على ان يتسلط على المحكمة فيستقل بابرام حكم قاطع فالحالة تضطره الى ان يوضح ما يمليه عليهِ ضميره وهو يقضي بان ليس عليهِ فقط التنفيذ بل اصدار حكم نهائي.

ينبغي بداءَة ذي بدء التمييز بين الجنايات المقترفة في دمشق والكوائن التي أجرت الدم في لبنان فالاولى هي انقضاض فريق من أهالي المدينة على الفريق الاخر دون سبب أو تحرّش سابق . وفي قوانين السلطنة مواد تنص عليها فأنزل العقاب الشديد في مجترحيها وأُعدم المأمورون الذين اهملوا القيام بواجبهم ولم يصونوا حياة التبعة السلطانية .

أمّا كوائن الجبل فقد أجمع الكل على انها تختلف عن هذه باسبابها وشكلها وان لم تثبت صفتها قانونًا . اذ ان الجنايات التي أُقترفت فيه وأجرت دم المسيحيين انهارًا احدثت استياءً شديدًا في النفوس بحيث لم يُنظر الاَّ الى الجريمة دون ان يُبحث في الاسباب التي قادت اليها. بيد انهُ كان من الواجب قبل الشروع بالمحاكمات الافراديّة تحرّيها وايضاح صفتها تنويرًا للعدالة . ولذلك سبق لهُ فبسط للجنة الدولية في بدء انتدائها جوابًا على المواضيع الاربعة التي عُرضت عليهِ رأيًا قوامه ان على هذه اللجنة ان تنقب كمحكمة في اسباب الحوادث وشكلها وتوضح حكمها عليها لا ان تقضي على الافراد لان ذلك من خصائص الحكومة صاحبة السلطة فلو اجرت هذه المحاكمة العامة السياسية لاتت بأدلّة تستعين بها المحكمة في محاكمة الافراد فيأتي حكمها عادلاً نزيهًا .

ولمّا كان قد اضطرَّ الى تغيير شكل هذه المحاكمة أي ان يأمر باجراء محاكمات افراديّة فلم تصادر محكمة بيروت الغير العاديّة الاَّ الجناة الذين استحقوا عقاب الاعدام المنصوص عليهِ في المواد ٥٦ و٥٧ من قانون الجزاء وهم:

١ً : مدبرو ومديرو مؤامرة يقصد بها اثارة فريق من اهالي السلطنة على الفريق الآخر .

٢ً : زعماء العصابات المتآمرة الثائرة .

٣ً : المنتظمون في سلك عصابة مسلحة فاقترفوا جنايات .

وعليهِ فالمحكمة المذكورة التزمت دائرة اختصاصها فاقتصرت على محاكمة المتهمين بالجنايات المعددة اعلاه دون التفات الى السياسة . فدققت في التهم الموجهة الى السجنى وقضت بالعقوبات المفروضة في القانون دون ان تتمكن من البحث في الاسباب المخففة الجرم او التي تضاعفه .

أمَّا موظفو الحكومة العثمانية فلم تجد عليهم دليلًا يثبت مشاركتهم الجناة في درجات الجنايات الثلاث المذكورة آنفًا فاكتفت بالقضاء عليهم لانهم اخلّوا بواجباتهم كمأموري الحكومة . فالعقوبة التي قُضي بها عليهم هي تأديبية وهي أقصى ما ينصُّ عليها القانون بعد الاعدام لانها تؤول الى الموت الادبي . فهذا هو الفرق الكائن بين جنايات الدروز وذنب موظفي الحكومة وبين العقوبتين

فاذا أُريد اليوم ايجاد اسباب مخففة جريمة البعض أو مجسمة جناية الاخرين ينبغي نقد الحوادث وتحرّيها والحكم عليها وفقًا لما ارتآه لتكون أساسًا للمحاكمة الغير الماديّة . وبما ان مندوبي الدول الاربعة يطلبون مضاعفة عقوبة موظفي الحكومة أو ايضاح الاسباب المخففة التي حملت المحكمة على القضاء عليهم بقصاص دون قصاص زعماء الدروز وجب استئناف النظر في الظروف التي احاطت بموقف هؤلاء الموظفين حين كانوا يديرون زمام الاحكام . ومن المعلوم انهُ لم يثبت على أحد منهم انهُ غمس يده في كوائن الجبل كشريك أو محرِّض ولا يمكن اتهامهم الاَّ في تصرفهم بصفة كونهم ممثلي السلطة . ولذلك يجب ان يقاس ذنبهم على درجة مسؤُوليتهم فيتبادر الى الذهن سؤَالان . هل

كانت الوسائل متوفرة لديهم لاتقاء الشر؟ وهل كان في طاقتهم ملافاة الاقتتال بين الفريقين ؟ .

واذا شئنا الجواب على المسألة الاولى وجب علينا ان نصف الحالة السياسية التي كان عليها الجبل . ان الموارنة والدروز كانوا متمتعين بحكومة خاصة مستقلين عن سلطة الدولة العثمانية مباشرةً فلم يصغوا لندائها حتى ان قسماً من الجبل قاوم ليس فقط حكومة بيروت بل نهض على السلطة الموكول اليها ولاية قسم الجبل المسيحي ويوجد كتاب لاحد زعماء هذا القسم يعرف الجميع مآله وهو يرشد الى مبلغ عدم احترام هيبة الحكومة ولم يكن الدروز أقل تمرداً وعصياناً من المسيحيين وان تظاهروا بالطاعة . وأمسى الجبل مرسحاً لجنايات افرادية لم يُعاقب مقترفوها وملجأً ليس فقط لجناة سائر الايالة بل للذين ودُّوا الفرار من الدعاوى العاديّة التي أُقيمت عليهم . ان شكاوى القناصل المتكررة من المعاملات الجائرة التي كانت جارية هنا تبرهن بأجلى بيان على قلق حالة البلاد واضطرابها . ويخلق بي ان اجهر بان الموارنة والدروز شعروا بعضد الاجانب ايَّاهم وناهضوا السلطة العليا وعصوها فلم يكن لديها أقل وسيلة لمنع بلايا النفور والشقاق الكائن بين الطائفتين ونيران التباغض والتحاقد متقدة في صدورهم فلم ينقادوا للاوامر ولم ينتصحوا بالنصائح ولم يهابوا القوّة أو يرتدعوا بالعقاب . وكانت بلاد كسروان قد أصبحت منذ مدّة طويلة منبع هذه المقاومة والمشاغب ولما لم يكن في وسع حكومة الايالة ان تستقل بالعمل أوضحت للبابِ العالي وجوب التدخل ملافاة للشر المتوقع . بيدَ ان حكومة السلطان اثرت نظراً لما سبق من كثرة الاحتجاجات عليها ان تسكت عن هذا العصيان على ان تُتهم بأنها تنوي اذلال المسيحيين فاضطرت حكومة الايالة الى ان تقف وقفة المشاهد ورأت دنو وقوع الكوائن دون ان تقوى على استدراكها وليس لديها الوسائل

الكافية لتلافيها لانها كانت مغلولة الايدي . وعليه ومن ناظر خارجية الدولة العثمانية يعتقد ان الصدق يقضي عليه بالتصريح بان خورشيد باشا عرض استقالته ثلاث مرّات ازاء هذا الموقف الحرج والمصاعب العظيمة المحيطة بهِ الواقع عبء تبعتها على عاتقه وان الباب العالي لم يقبلها .

ولا بدَّ بعد وصف موقف الحكومة اجمالاً من التسليم بانهُ كان يتعذر عليها اتقاء وقوع شر يراد اليوم القاء تبعته على عاتقها وحدها مع انهُ لا مسؤولية حيث لا حرية عمل ولا اطلاق يد للقيام بالواجب المفروض .

واذا انتقل الى البحث في ما اذا كان بطاقة حكومة الايالة ان تمنع نشوب القتال بين الطائفتين لم يبقَ ريب في ان الاسباب التي حالت دون استدراك الحكومة الشر قد اعجزها واعياها وقيّد يديها عندما اشتبك الفريقان . لا مراء انهُ كان عليها ان تتوسط لصد المهاجمين وصيانة المعتدى عليهم . بيدَ انهُ أَ كان في وسعها ان تفعل ؟ فالحوادث وحدها تجيب على هذا السؤَال ويجدر هنا بيان صفة الكوائن التي سُفكت فيها الدماء في الجبل

اذا أُجري تحقيق دقيق يتضح ان الموارنة والدروز كانوا على التناوب مهاجمين ومعتدى عليهم . فالموارنة هم الذين نهضوا على الدروز وربّما ثبت انهم لم يقدموا على ذلك الاَّ من جرّاء اعتداء الدروز وقتلهم بعض ابناء مذهبهم على انفراد . أمَّا الحرب فقد اعلنها الاولون اذ اجتازت عصابة مسلحة من المسيحيين حدود قائم مقامية النصارى الى قائم مقامية الدروز فكانت غزوتها هذه بدء الحرب الاهلية التي خُتمت بكوارث جلّى . كما ان مسيحيي جزين كانوا البادئين بمهاجمة جيرانهم الدروز لكنهم كسروا وتغلب عليهم الدروز فأَسرفوا باقتراف الفظائع وقد حدث مثل ذلك في حاصبيًا وراشيًا حيث هاجم المسيحيون الدروز وطردوهم من بيوتهم وفي صيدا زحف يوسف المبيّض أحد زعماء المسيحيين

الى مصادمة قاسم يوسف الزعيم الدرزي لينتقم من حوادث قتل افرادية اقترفها الدروز.

فماذا كان على السلطة المحلية فعله في مثل هذه الحالة؟ فلو كانت صدّت المسيحيين بالقوة لاتهمت بالتشيع للدروز وقد عُدّوا اليوم كمتحرّشين من جرّاء اعتداءاتهم. وبالعكس لو كانت بدأت بمعاقبة الدروز لنسب اليها التعرض للمسيحيين لما ان هؤلاء كانوا البادئين بالشر.

وكان ان هذه الحالة حيرت ليس فقط حكومة الايالة بل الحكومة المركزية ايضاً. اذ انهُ لمّا كان الباب العالي راغباً في ان يظلل بجناحي حمايته هاتين الطائفتين موضحاً نزاهة سياسته اوعز إلى الحكومة المحلية ان تقف بين الفريقين لمنع اشتباكهما مع محاشاة كل ما من شأنه ان يثير الظنون في عدم نزاهتها ولم تعمد الحكومة السلطانية إلى اصدار اوامرها بمعاقبة الدروز الا عندما فاجأوها باقتراف فظائع لم يسبق لها مثيل.

فهذا كان موقف حكومة الايالة لما اشتعلت جمرة الحرب بين الطائفتين ويجب ان يضاف اليه حادث يساعد على تخفيف ذنب مأموري الحكومة. ذلك انه لما اثارت حكومتا صربيا والجبل الاسود القلاقل في بلغاريا والبوسنه والهرسك منذ سنتين صرفت الحكومة عنايتها الى تلك الجهات فاضطرّت إلى جمع جنودها في الروملّي واخلت على إكره منها معظم ايالات اسيّا فلما انفجر بركان الفتنة لم يكن عدد جيش سوريّا يتجاوز خمسة الاف رجل وألفين في ايالة صيدا فكان على هذه القوّة القليلة المنتشرة على مسافة واسعة ان تمنع الحرب الاهلية في جبل ساعد تكوينه اهليه في كل آن على مقاومة الحكومة العثمانية.

فهذه هي الاعتبارات التي عُدّت سبباً مخففاً ذنب المأمورين. لا شك انهم لو كانوا سلكوا سلوكاً اكثر لباقةً وأشدّ حزماً لتنصلوا من عبء

المسؤولية بيد انهُ لم يكن في وسعهم ان يقووا على منع وقوع هذه البلايا العظيمة اذ لم يكن لدى الحكومة سلطة لاستدراكها ولا قوّة لصدها . أمَّا ضبَّاط حاميات حاصبيًا وراشيًا ودير القمر وبتدين فقد حوكموا وقُضي عليهم بالاعدام كخائنين لانهم لم يقوموا بواجبهم وقاية للمسيحيين الذين استأمنوا اليهم ولجأُوا إلى حمايتهم . فقد أُعدم الضابطان الاولان وسيلحق بهما قريبًا الاخران.

ولمَّا كان شديد الرغبة في سرعة انهاء هذا القسم الشاق من مهمته فيرجو ان اعضاء اللجنة يجمعون رأيًا على ما تقدم ليتسنى لهُ ختم عمله بتنفيذ العقاب الذي أُجل لهذا الحين خلافًا لارادته .

ملحق ٤ — نظافة الموسيو بيكلار

ان مندوب فرنسا بعد ان انعم النظر في الاوراق التي اطلع دولة فؤاد باشا اللجنة الدولية عليها يجهر باعتقاده انه بينا احكام الاعدام المقضى بها على زعماء الدروز المسجونين في بيروت هي مصيبة مثبتة بالادلَّة فلا شيء يوضح سبب رأفة المحكمة بخورشيد باشا الوالي السابق والقائد طاهر باشا واميرالالاي نوري بك والكاخية وصفي افندي والموظف أحمد افندي وفي عرفه ان كل المسؤولية واقعة على عاتق المأمورين والضبَّاط العثمانيين المذكورين آنفًا ولا يدرك سبب التخلف عن معاقبتهم - وقد حرّضوا على مذابح لبنان واشتركوا فيها - بذات القصاص الذي عوقب بهِ الذين أثاروا هذه الجنايات في دمشق أو سكتوا عنها . لكنه مع طلبه مضاعفة عقابهم وفقًا لمقتضيات العدالة يرى من واجبه ان يسأل رصفاءَه عمَّا اذا كان الاقتصار على الاقتصاص من كبار الجناة المسلمين والدروز ادرك الغاية المرجوَّة فقد ناجى اوَّلاً ضميره بهذا الصدد فأجابهُ ان الانسانية لا ترضى ان تستعمل في الاقتصاص من المعتدين عليها ذات الوسائل

التي استعملت ضدها . وعملاً بهذه القاعدة يجب اعتبار اعدام كبار الجناة كفارة كافية عن ذنوب الجميع . أمَّا سائر المتهمين فمسؤوليتهم اخف وان كان سلوكهم شائنًا فيخلق استعطاف المندوب السلطاني عليهم ليرأف بهم . واذا ما فعلت اللجنة الدولية ذلك لا تخشى مناقضة ذاتها بذاتها ومن ثمَّ لا أثر لهذه المناقضة اذ قد شاءت اللجنة ان تشين عمل عدد من المتهمين الذين احصتهم محكمة المختارة في عداد فئات مختلفة فيجوز لها اليوم وقد نالت بغيتها ان تتشفع باسم اوربا المتمدنة باشخاص معظمهم من الطبقة العامة لم يكونوا سوى آلات اهواء الزعماء المنكرة طالبة ان يميز بين السفَّاحين الذين اهرقوا الدماء هوسًا وبين الذين بدلاً من ان يتلافوا الشر ساعدوا عليه ان بتحريضهم وان بقعودهم عن العمل . فقد كان بوسعهم ان يغلّوا يد السفَّاحين فلم يفعلوا بل سدّدوا ذلك الساعد فيجب ان يلقى عليهم عبء الجنايات المقترفة ويقضى على الباقين بعقوبة أخفّ مناسبة جرائمهم تقطعهم عن المجتمع الانساني وتمهد لهم السبيل إلى التكفير عن ذنوبهم بالندامة . وبهذه الوسيلة يتسنى التوفيق بين نصائح الحلم هذه وبين اعادة الراحة والامن إلى الجبل .

(عدد ٣٧٥ ملحق ٢ ص ٤٨٨ ـ ٥٠١ . ودي تستا عدد ٨٢ و٨٣ و٨٤ و٨٥ و٨٦ ص ٢٢٠ ـ ٢٤١)

٢٠٣ – اللورد دوفرين الى السر بولفر في ٢٤ منه [اقتطاف]

تنبيه : ان هذه الرسالة تحوي مباحث المندوبين في جلسة خاصة في الاحكام المقضى بها على المجرمين ولمَّا كانت مماثلة لما جهروا به في الجلسة الرسمية السابقة فلم نرَ لزومًا لاعادتها بل نقتصر على تعريب ما جاء في ختامها وهو :

أمَّا مسألة سعيد بك فيخيل ان للمقادير يدًا فيها فلا يوجد طبقة بين السكان

غير بغيضة لهُ فالاتراك والمسيحيون وقسم من الدروز ذاتهم يودّون هلاكه ولهذا صرفت العناية الى نقد الشهادات عليه فقرة فقرة. ولي الرجاء باني اتمكن من ان ارسل اليكم في البريد القادم نسخة ملفّ اوراق محاكمته واعتقد انكم تجدون محتوياتها موَّيدة ما دوَّنته في المذكرة المرسلة اليكم الآن فاذا ظهر لكم انها كُتبت بلهجة محامٍ لا قاضٍ تذكروا اني ابحث في مسألة حياة وموت فالاراء التي تتضمنها بُسطت في إحدى جلساتنا الخاصة ولا أُسلم صورتها الى احد وعلى كلٍ فهي لا تحوى سطرًا او كلمة لم توحِ بها الرغبة الصادقة في الوصول الى الحقيقة بتمحيص اوراق المحاكمة بكل نزاهة.

(عدد ٣٥١ ملحق ١ ص ٤٣٩_٤٤٢)

٢٠٤ ــ نقد احكام محكمة بيروت على المأمورين العثمانيين وزعماء الدروز

تنبيه : ان المقدمة مماثلة لما جهر بهِ اللورد دوفرين في الجلسة الثانية والعشرين وقد أَلحقها ببيان ارائه في محاكمة كل فرد من المتهمين وها كها :

خورشيد باشا ــ ان محاكمته لم تأتِ بدليل من شأنه تخفيف المسوُولية الواقعة على السجين بصفة كونه والي صيدا من جرَّاء القلاقل التي وقعت في دائرة ايالته وقد وضح انهُ بقي واقفًا موقف المشاهد بينا كانت القرى تُحرق وتُنهب والجنايات والفظائع تُقترف والاقتتال ناشبًا على بُعد ساعة عن معسكره. مع ان قناصل الدول العظمى الخمس نبهوه الى هذه الحالة رسميًا فلم يتذرع بأدنى وسيلة لاستدراك وقوع الكارثة ولاسيما انهُ يتعذر الاعتقاد انهُ لم يكن بوسعه توقعها. وهب ان هذه الحوادث غير كافية لاثبات جريمته فاستمرار ذبح المسيحيين بعد وصوله الى دير القمر يزيل كل ريبة في هذا الشان وسواءٌ

كان ذلك نتيجة الجبن والضعف أو قصد شرّير فلما كان قد نشأ عن اهماله القيام بواجبه قتل نفوس كثيرة فيستحق ان ينزل بهِ أشدّ العقاب .

طاهر باشا .— ان الكلام السابق ينطبق ايضًا على هذا السجين فلم تبدُ أقلّ امارة من شأنها تخفيف مسؤوليته كقائد الجنود ومن الجلي الثابت انهُ لم يبدِ اهتمامًا بحقن الدماء .

نوري بك .— ان اهمال هذا السجين القيام بواجبه واضح لا ريب فيه وهو يستحق أشدّ قصاص . بيدَ انهُ لمّا كان يمكن الافتراض ان سلوك رئيسه قد أثّر في نهجهِ ولم يظهر انهُ غمس يده في المذابح فلا أُمانع بان أُميّز بين ذنبه وجريمة سائر الضبّاط الذين قُضي عليهم بالاعدام ونفذ فيهم الحكم .

علي وصفي افندي .— قد حكمت عليهِ المحكمة بالسجن الموقّت وحرمانه من الوظائف . بيدَ ان صورة الشهادات خالية من كل أدلّة تساعد على الاهتداء الى تثبت ذنب السجين او برائته فلهذا يتعذر ابداء رأيي في ملفّ أوراق دعواه الذي أُبلغ المندوبين .

أحمد صالح افندي .— ينطبق عليهِ ذات الكلام .

سعيد بك جنبلاط .— قبل ابداء رأيي في ذنب هذا السجين او برائته واخوانه أصحاب الاقطاعات اودّ ان اوضح ان الحكم الذي قضت بهِ المحكمة لدليل على عدم رغبة القضاة في انقاذ المتهم من العقاب وان محاكمة جميع السجنى استغرقت عدّة اشهر تسنى للحكومة في خلالها جمع الادلّة واستقصاء الاخبار وان المدعى عليهم ظلّوا مسجونين طول هذه المدّة ومُنعوا من مقابلة أصحابهم ومراسلتهم فلم يستطيعوا تهيئة مواد الدفاع عن ذواتهم وان قد قضي عليهم بناءً على شهادة المسيحيين فقط ولم تسمع شهادة درزي وقصارى الكلام ان الحكومة تمتعت بجميع التسهيلات بعكس المدّعى عليهم .

ولمّا كان قد عني بعض العناية بتثبت الحقيقة وجب ألاّ يعاق الحكم بتبرئتهم او معاقبتهم على اعتبارات لا صلة لها بالبينات التي وقفنا عليها إذ من الجور بناء الحكم على غير التحقيق الذي جرى في المحكمة . وهذا التنبيه ضروري لان التحقيق القضائي تمَّ في زمن كانت فيه الاهواء السياسية عاصفة والناس في هياج وطائفة الزعماء المسجونين مكروهة من طائفة قويّة كثيرة العدد ولان الافتراءات والوشايات تكثر في مثل هذه الظروف ولان الطوائف التي نعيش بينها مشهورة بعدم صدقها ولانهُ يقتضي اجهاد الفكرة لانقاذها من ضغط الرأي العام اذا شئنا ابداء رأينا بنزاهة في مسائل سبق الحكم فيها بناءً على شهادات طائمة حانقة لا ضمير لها .

بيدَ ان هناك مسألة أخرى يتوقف عليها شرفنا وهي ان ينال حكمنا موافقة اوربا متى عُرض على تمحيص اشخاص نزهاء بعيدين عن كل العوامل المهيجة التي تحيط بنا .

وبعد هذا انتقل الى البحث في درجة اشتراك سعيد بك جنبلاط في الكوائن الاخيرة . لكني قبل ان انقد التهم الكبيرة الموجهة اليه بانهُ كان المدبر الاكبر لمذابح لبنان والمحرّض عليها رأيت من المناسب ان ابدأ بالصغيرة وعددها خمس وهي :

١ً : انهُ انفذ كتبًا الى أهالي جزّين لتأمينهم وتطمين افكارهم .

٢ً : انهُ تعهد لطاهر باشا بانهُ لا يصيب أهالي دير القمر شرّ .

٣ً : انهُ اضاف في داره اسمعيل الاطرش واتباعه لدى عودتهم من زحلة

٤ً : انهُ ارسل علي بك حماده الى حاصبيًا بحجة ان يأتي بشقيقته (سعيد بك) إلى المختارة . وفي الحقيقة لمساعدة الدروز على ذبح المسيحيين .

٥ً : انهُ عهد إلى زين الدين بقطع رأس الامير سعد الدين شهاب من

حاصبيًا وكافأه على اقترافه هذه الجريمة .

ان التهم الـ٣ والـ ٤ والـ ٥ هي خطيرة جدًا واذا ثبتت احدى التهمتين الاخيرتين فأرى انهُ استحق عقاب الاعدام .

أمَّا التهمتان الاوليتان فلا اعلق عليهما كبير أهمية اذ ان الكتب التي انفذها سعيد بك إلى أهالي جزّين تتضمن الايعاز بحفظ السكينة والتحريض على توطيدها لرغبته في صيانتها . ولمَّا كانت الاضطرابات في هذه الناحية قد نشأت عن اعتداء مسيحيي جزّين على دروز الشوف فمن الظلم ان يجتهد اليوم بالباس هذه الكتب وقد خُطت قبل انفجار بركان الفتنة معنى غير معناها .

ثم ان اتهامه بوعده طاهر باشا بانهُ لا يصيب أهالي دير القمر ضرر لا اعتد بهِ بل أرى فيه شاهدًا على الميل الذي اشرت اليهِ سابقًا إلى رفع عبء المسؤولية عن أرباب السلطة التركية والقائه على عاتق الدروز . اذ من الحيف جعل هذا الزعيم الدرزي مسؤولاً عن حوادث وقعت في بلدة فيها مرابطة من الجنود العثمانية وخارجة عن اقطاعته . ومن ثمه قد اتضح من شهادة أحد الشهود ان سعيد بك عزم قبل طلوع جنين الفتنة على ان يضع عائلته تحت حماية ضابط الجنود في بتدين وانهُ ألحَّ كثيرًا على سكان دير القمر بألاَّ يسلّموا سلاحهم ولا يدعوا طاهر باشا يغادرهم . وعدا ما تقدم فقد ثبت ان قد تولّى مذبحة دير القمر زعماء غيره .

بيدَ ان الشكوى الثالثة لخطيرة جدًا فقد ثبت باعتراف السجين ذاته ان اسمعيل الاطرش قدم المختارة فور سقوط زحلة فاقتبله سعيد بك واتباعه بمظاهر التكريم المعتادة . ولا مراء ان ذلك يدعو الى الظن بان سعيد بك كان مرتاحًا الى ما فعله الزعيم الحوراني أو انهُ كان واقفًا على اسراره . ولمَّا كان قد اشتهر الآن ان اسمعيل الاطرش واتباعه العرب والدروز اقترفوا مذابح راشيًا فيجوز

الاعتقاد ان سعيد بك أمسى شريكه في جنايته باحسانه استقباله .

ولمّا ظهر هذا الامر في أول المحاكمة تيقنت جريمة سعيد بك وبت انتظر تناصر الادلّة والبينات على اشتراكه بما تقدم انّما ظهر الخلاف من وضوح الحقيقة تدريجًا أمام المحكمة . فقد سئل سعيد بك عمّا اذا كان ارسل قطعًا من ازار قرينته الى الزعيم الحوراني كاشارة الى حرج حالته وحالة الدروز . فانكر ان يكون فعل شيئًا من ذلك ولم تأتِ بينة تؤيد هذه التهمة بل بالعكس اتضح جليًّا انهُ لمّا علم بوصول اسمعيل الاطرش اخبر الحكومة وكان مستاءً من قدومه. أجل انهُ لم يقفل أبواب داره في وجه الزعيم الحوراني لمّا جاءَ المختارة ولم يمتنع عن الحفاوة بهِ واستقباله بمظاهر التعظيم المألوفة لكنه صرّح بانهُ تغيب عن داره ما استطاع الى ذلك سبيلًا وأنباء الحكومة بذلك وان عادات البلاد ومقتضيات موقفه الخاص أوجبت عليهِ ان يجامل ضيفه الذي تطفل عليهِ وهذه الحجة جديرة باعتبارنا .

لا يغرب عن البال ان دروز لبنان كانوا في بدء الكوائن في خطر من ان يسحقهم اعداؤهم المسيحيون فاستغاث زعماؤهم في هذه الحالة المؤسة بنسيبهم الزعيم الحوراني فأسرع لنجدتهم مع اتباعه الاشقياء وفي طريقهِ استسلم للحرق والنهب والتخريب فعدّه المسيحيون بحق سفّاحًا لكن الدروز رأوا فيهِ منقذًا وبطلًا ولا غرابة في الامر . ألم يكن من الصعب بل من المتعذر على سعيد بك ان يقفل ابواب داره في وجه هذا الزعيم مع نفوره من فظائعه دون ان يخرق في شخص هذا الحليف المنتصر حرمة الضيافة التي يحترمها الشرقيون ويقدسونها ؟ فهذه هي الاعذار التي بسطها السجين ومع ذلك لا اتمالك من القول انها تخفف كثيرًا جريمته .

أمّا التهمة الرابعة فهي ان سعيد بك انفذ علي بك حماده الى حاصبيا بحجة

ان يقود اخته الى المختارة وفي الحقيقة لاثارة المذابح التي حدثت هناك .

وهنا نقف حيارى متلبكين ازاء التناقض الكائن بين الشهادة وما بني عليها واستنتج منها إذ بولغ في تأويل معنى جمل الشكوى . لا ريب في ان علي حماده وعدداً من الدروز ذهبوا الى حاصبيا للغاية المذكورة آنفا . ومع انهُ ثبت فقط انهم وصلوا الى جوار هذه البلدة المنكودة الحظ يوم حدوث المذبحة فتدلّ الدلائل على انهُ دخلها وبعض اتباعه قبل انتهاء المجزرة . واذا ما سلّمنا بان كوائن الجبل هي نتيجة موأامرة مدبّرة من قبل نسج المتآمرون حبائلها وصرفوا عنايتهم الى تدبير فروعها جاز الافتراض ان هذا الاتفاق الغريب مقصود متعمد حتى لو صحّ ذلك فمن الضلال الاستنتاج منه ان علي حماده أُرسل لتدبير الفاجعة وقد بدأت على الارجح قبل وصوله . بيدَ انهُ على قدر ما تجيز لنا الانباء التي تقصيناها ابداء رأي في الامر لا نرى داعياً للظن بان كوائن الجبل لها الصفة التعمدّية التي يراد نسبتها اليها بل من المرجح ان الدروز لم يفكروا بالفظائع التي اقترفوها فيما بعد الأ بعد ان حرّضتهم عليها مرابطات الجنود العثمانية. والدليل ان نار الحرب اضطرمت في كل انحاء لبنان بيدَ انهُ لم تحدث المذابح الأ في الاماكن التي فيها حاميات من الجنود التركية ومما يجدر بالذكر ان مذابح حاصبيا بدأت بعد وصول رسول من دمشق .

على انهُ يجب ان نذكر ان المذابح عقبت حفلة دفن أحد أعيان الدروز وكان قد جرح في عراك سابق مع المسيحيين فنشأ عن موته هياج عظيم . وظلّت روابط العلائق حتى ذلك التاريخ بين الدروز الموجودين خارج دار الحكومة والمسيحيين الذين في داخلها غير مبتوتة ولم يكن الفريقان يتوقعان مجزرة عامة ولا يضمرانها انّما لا يستبعد ان بعض أشخاص سيئيّ المقاصد كانوا لها بالمرصاد فاغتنموا بكل لهفة الفرصة السانحة لتهييج الافكار واثارة روح الاثآر المتولد عن

موت زعيم محبوب ومما يؤيد هذا الظن ان عثمان بك حضر الحفلة السابق الايماء اليها

وعلى كلٍ فان خيط هذه الحجة المراد بهِ ربط سعيد بك بمذابح حاصبيا لهو دقيق بحيث لا يصلح لان تبني عليه المحكمة حكمها . ان علي حماده ولو أمسى في الظاهر شريك سعيد بك فلا يمكن عده من اتباعه بل هو شيخ من أصحاب الاقطاع من اسرة عُرفت انها كانت معادية اسرة جنبلاط ولم تصطلحا الأ ازاء الخطر الداهم المهدد طائفتهما . ولو ثبت ان علائق هاتين الاسرتين كانت في كل آن ولائية فمن الخطأ جعل سعيد بك مسؤولاً عن سلوك علي حماده أو عن أعمال الذين كانوا برفقته وان كانوا كما قيل من اتباع سعيد بك . اذ انهُ متى كان الهياج سائداً فلا يمكن سؤال زعيم غائب عن الفظائع التي يقترفها اتباعه الهمجيون كما يُسأل قائد الجنود المنظمة عن المنكرات التي تجترحها جنوده في مدينة فتحت عنوةً واقتداراً . ان الدروز والمسيحيين يعدُّون هذه الكوائن حرباً وفي بدءها تصرف كل فريق حسب العادات المستنكرة المألوفة في الجبل منذ عهد طويل .

وكان ان آلت هذه الحرب بغتةً الى اقتراف منكرات لم يسبق لها مثيل انَّما يظهر من الشهادات التي امامنا انهـا نُسبت الى السجين مع انهُ اشتهر بانهُ قبحها ونهى عنها . ويظهر من الادلَّة الضعيفة التي لدينا ان سعيد بك قد طالما مثل في اعين الدروز الحزب المعتدل في حين كان الخطر الذي يهدد طائفته يجعل الاعتدال مدعاة لتريبه مما افقده نفوذه وسيطرته . ومما يدل على ميلهِ الى الاعتدال ان اتباع اسرة معادية لهُ هزجوا بهتاف حرب زعيم آخر بينـا كانوا مجتازين قرية المختارة خداعاً لهُ كما ظهر من المحاكمة وان رجال طائفته لقبوه هزءاً باسم حنا بك وهو اسم مسيحي دلالةً على استيائهم من التزامه الحيـادة وعدم انتصاره لطائفتـهِ وانهُ كان يضرب جهاراً الدروز الذين هتفوا هتاف

الحرب وانه انقذ كثيرًا من المسيحيين ولجأ اليه مئات منهم .

اذا قيل انهُ مال الى ابناء مذهبه رجحنا ذلك وانه لم يقم بكل ما يجب على مشاهد نزيه اكدنا حصوله وانهُ ابتهج من كسرة اعداء طائفته لم نستغربه وانه لم يكترث بالفظائع التي اقترفها الغير افترضنا احتماله بيدَ انه لا يوجد بينة على انه دبّر الفتنة او اشترك في المذابح .

ومن جهة أخرى يمكن القول بان صعوبة وجود بينة كافية تثبت الجريمة على السجين لا يستنتج منها انهُ بريء بل تدل على عظم دهائهِ وانه اثار سرًّا القلاقل التي يزعم انه اطفأ جمرتها بما جُبل عليهِ الشرقيون من الرياء وانه بينا كان ينقذ البعض لحماهم على ان يشهدوا له يوم المحاكمة دفع سرًّا اخوانه أصحاب الاقطاع وهم دونه حذرًا الى اقتراف الفظائع التي لم يغمس يده فيها .

ان مثل هذا السلوك لم يخلُ من سالفة في تاريخ الامم الشرقية وعليهِ لا يمكننا ردّ هذا الافتراض دون تمحيصه اذا ايّدته الادلّة . بل أرى انهُ لا يوجد دليل يجيز نسبة التلبس الى السجين واذا حسبنا حسابًا للعواطف الطبيعية التي لا بدّ من ان تستولي على رجـل رأى أمته قيد خطر الاستئصال بيد طائفة معادية تتولانا الدهشة من ان سلوكه لم يكن اكثر رياء .

ولننتقل الآن الى أعظم تهمة وُجهت الى سعيد بك لوضوحها وقوامها انهُ عهد الى زين الدين بالذهاب الى حاصبيًّا ليأتي لهُ برأس الامير سعدالدين شهاب المسلم . فلو ثبتت لكفت للقضاء عليهِ بالاعدام وكنّا تخلصنا من عناء استخراج الحقيقة من شبكة الشهادات المريبة المحيطة بها . بيدَ انهُ متى غربلنا الشهادات المبنية عليها التهمة ونقدناها انتقضت ولم تثبت على نار السبك ممّا كان دائمًا عثرة في سبيل ابحاثنا فأخفقها فلم يثبت ان سعيد بك عهد الى الشخص المذكور بمثل هذا العمل أو ان لهُ علاقة بمقتل الامير المشار اليهِ . أَجل قد بُنيت هذه التهمة

على عرض محضر رُفع الى مجلس دمشق الكبير . بيدَ ان تمحيص هذا العرض يظهر الطريقة الفاسدة التي تجري عليها المحكمة في تزكية الشهادات .

ان هـذا العرض محضر لم يتضمن أقلّ بينة على ان زين الدين اقترف الجناية المذكورة بل ان موقّعيه صرّحوا فيهِ بانهم لم يروا الذي قطع رأس الامير بل رجحوا انهُ زين الدين لان امرأة اخبرتهم بذلك . ويجدر بنا هنـا بيانًا اضلال هذا الافتراض ان نذكر ان محكمة المختارة قد سبق لها ان حكمت بناءً على شهادة شاهدين عيانيين على شخصين باقتراف الجناية التي أُتهم بها زين الدين . أيوجد دليل أعظم من هذا من شـأنه تنبيه افكارنا الى وجوب التحذر من الاعتماد على الاقوال الطائشة التي بنت عليها المحكمة احكامها ؟ .

ولمّا كنّا قد نقدنا كل حجة بمفردها فلنبحث الان في التهمة التي علقت عليها المحكمة أهمية كبرى وبنت عليها حكمها وهذا نصها على وجه التقريب : « ان سعيد بك بصفة كونه رئيس جميع زعماء الدروز وأصحاب الاقطاعات كانت له اليد الكبرى في كوائن الجبل كبيرة وصغيرة ويعـدّ مدبّرها والمحرّض عليها » فينبغي ان نتساءَل اذا كان هـذا الحكم مؤيدًا بالشهادات التي أُدّيت امام المحكمة فاجيب نفيًا اذ من الغلط عد سعيـد بك رئيسًا لكل زعماء الدروز وممّا نعرفه من تنظيم هذه الطائفة الداخلي يتضح لنا ان قوامه اتحاد أصحاب اقطاعات مستقلين عن بعضهم وكثيرًا ما يكونون في عداء مع بعضهم البعض ومن المبالغة نسبة سلطة مطلقة لسعيد بك عليهم بل هو مساوٍ لهم ففي الهيأة الاجتماعية يشغل مقامًا دون مقام الاسرة الارسلانية وفي الوظيفة فهو مساو لسائر أصحاب الاقطاعات . لا مراء ان ثروته جعلت لهُ مقامًا كبيرًا في وقت السلم على ان اقرانه لم يسلّموا لهُ بهذه السيادة حتى انها لم تحمِ املاكه

من غزوات زعماء معادين له كما ظهر من الشهادات . وعليهِ فمن الظلم القول بوجوب عدّه مسؤولاً عمّا جرى في أشدّ اوقات الهياج وفوران الافكار عندما كان كيان طائفة الدروز معرّضاً للخطر وكلام الزعماء المتسفين النازعين الى الحرب مسموعاً اكثر منه . ومع ذلك قد بنيت اعظم التهم التي وُجهت اليه على هذا التخمين .

جاء اسمعيل الاطرش بعصابات من دروز حوران وعربها لانقاذ اخوانه الدروز من الخطر الداهم المحدق بهم فعدّ سعيد بك جانياً لانـه لم يسعَ الى تفريق شملهم . ان مسيحيي حاصبيا وراشيا ودير القمر التاعسين وهي ثلاثـة اماكن تقيم فيها الجنود التركية وخارجة عن حدود لبنان ذُبحوا بفظاعة بربريّة فاتهم سعيد بك بانه دبّر هذه المجزرة . ان مسيحيي جزين عمدوا الى حرق قرى جيرانهم الدروز فجمع هؤلاء شملهم ونهبوا بدَورهم المعتدين عليهم وقتلوهم فأتهم سعيد بك بانه حرّض على هذا العيث مع انه وضح جلياً من شهـادة المسيحيين ذواتهم انه بدلاً من ان يكون دبّر الفتنـة او اشترك في الفظائع التي اقترفت قد جهر دائماً بانه معاكس هذه الحرب واعان انه اذا نشبت يلجأ الى حماية الجنود المرابطة في دير القمر وبيّن غير مرة بلهجة صادقة ان نشوب الحرب يلحق بهِ خسارة جسيمة دون ان يربح شيئاً وكتب رسائل يوعز بها بصيانة الامن وطلب الى طاهر باشا ألاّ يغـادر دير القمر وأوصى اهاليها المسيحيين الاّ يسلّموا سلاحهم وشوهد يضرب بعض اتباعه الذين شاءوا ان يهتفوا هتاف الحرب ويمشوا الي القتال فلقّبه أبناء مذهبه باسم حنا بك اشارة الى مسالمته المسيحيين وعدم انتصاره لابناء مذهبه . وآوى في بيته مئات من المسيحيين اللاجئين وانقذ حياتهم . وقد عدّه الفريقان المتعاديان خالياً من كل اشتراك في المشاغب فلم يدعوه لتوقيع صك الصلح المبني « على تناسي ما مضى »

واخيرًا استسلم مختارًا ليد المحكمة في حين سائر الزعماء فرّوا الى حوران .

وعليهِ يتعذر ازاء هذه البينات الجلية المبرئة السجين تعليق أقل اهمية على الشهادات المتناقضة الكاذبة التي ادّاها بعض اشخاص ويجب الازدراء بالشهادات السماعية التي اعترف بانها شغلت المحكمة على غير طائل . ومن ثمه اصرّح بانه لم يثبت من اوراق المحاكمة ان السجين دبّر مذابح لبنان او اجازها وعليهِ يجب اعادة النظر في دعواه وابدال الحكم المقضى بهِ عليهِ .

حسين تلحوق .— ورد في الحكم ان هذا السجين هو اكبر أصحاب الاقطاعات سنًّا ويشغل المقام الثاني في النفوذ . وقد أُتهم بانه شوهد مسلحًا في الهجوم على قريتي الحدث وبعبدا . بيدَ انه لم يغرب عن البال انه في اليوم الذي سبق نشوب القتال حوالى هاتين القريتين خرج اهلوهما ومعهم ٤٠٠ مسيحي وصلوا في الليل السابق من كسروان وانقضّوا على القرى الدرزية فحرقوا وقتلوا كل من وجدوه في طريقهم . فهذه الحركة مع اعتداء مسيحيي المتن على القرى المجاورة كانا سبب بدء القتال . وعليهِ فالمظاهرة التي قام بها الدروز كانت نتيجة الاعتداء عليهم . هذا وان كان بعض البيوت في بعبدا والحدث قد حُرقت فلم يُزعم انه حدث فيهما مذابح . وفي الحقيقة قُتل بضعــة اشخاص من الدروز والمسيحيين خلال المعركة . وعليهِ فمن الجور ان يُحكم بالاعدام على رجل مسنٍّ تجاوز السبعين من سنيه لانه جاء مكان الحادثة بقصد ان يتلافى انتشار الشر كما اكد بكل صدق . فلو كان المتهم شابًّا وثبت عليهِ انه اشترك في القتال يكاد لا يستحق عقابًا شديدًا فكيف يحكم عليه بالاعدام وهو شيخ . فهذا لعمري ضد الصواب .

أسعد تلحوق .— ان الكلام السابق ينطبق عليه .

حسين بك نكد .— أُتهم بانه كان حاضرًا في بدء القتال الاول حوالي

دير القمر . على انه يجب ألاّ يخلط هذا الحادث بالمذابح التي حدثت بعد ١٨ يومًا في تلك المدينة المنكودة الحظ فهذان الحادثان يختلفان عن بعضهما ولم يحدث في العراك الاول ما يميزه عن الاقتتالات التي تنشب عادةً بين الطوائف المتعادية . وعليهِ لا سبيل إلى احصاء السجين في عداد الاشخاص الذين دبّروا المذابح التي جرت في دير القمر بعد مرور شهر تقريبًا او حرّضوا عليها .

أسعد عماد .— ان الكلام السابق ينطبق على هذا السجين الذي حضر فقط حصار زحلة ولم توجه اليه تهمة اقتراف جناية خاصة .

الامير محمد قاسم ارسلان .— كان هذا السجين حاضرًا في واقعة الحدث وما قلته عن حسين وأسعد تلحوق ينطبق عليه.

سليم جنبلاط .— أُتهم بانه قاد عصابة من الاشقياء فنهبوا مسيحي جزّين واساءُوا معاملة النساء وهذه التهمة مؤيدة في عدّة عروض محضر وُقعت بناءً على طلب مدير الناحية المذكورة فلو ثبتت الشهادات المدوّنة في هذه العرايض لا ريب في ان المتهم يستحق أشد العقاب بيدَ انها مبهمة غامضة بحيث يتعذر الاعتماد عليها ويجب ألاّ يغفل عن ان أهالي جزّين كانوا البادئين بالشر .

جمال الدين حمدان .— ان التهم الموجهة اليهِ مبنية على عرض محضر فيهِ النواقص السابقة لا يليق بمحكمة ان تبني حكمها عليهِ .

محيي الدين شبلي .— ان جريمة قتل رئيس دير عميق المنسوبة اليهِ ثابتة .

علي سعيد .— ان الشهادة على هذا السجين قاطعة بيدَ انه لم يواجه الاشخاص الذين شهدوا عليهِ لانهم استُجوبوا أمام مدير دير القمر وقد تظلم السجين من هذه المعاملة الغير القانونية ولذلك اتردد في الموافقة على حكم الاعدام المقضى بهِ عليهِ .

بشير مرعي نكد .— ان الجريمة التي اقترفها هذا الزعيم ثابتة ليس فقط

من أوراق المحاكمة بل من البينات التي عُثر عليها بعد محاكمته .

(عدد ٣٥١ ملحق ٢ ص ٤٤٢ ـ ٤٥٠)

٢٠٥ ـ صك الجلسة الثالثة والعشرين في ٢٨ شباط سنة ١٨٦١

في الثامن والعشرين من شهر شباط سنة ١٨٦١ انتدى جميع المندوبين في بيروت برئاسة فؤاد باشا وفُتحت الجلسة عند الظهر . فاستأنف المندوبون الكلام في الموضوع الذي تباحثوا فيهِ في الجلسة السابقة فمحصوا دقائقه مجتهدين على التناوب بايضاح درجة ذنب كل من المتهمين حسب الدلائل المتوفرة لديهم. وبعد ان فرغوا من بسط ارائهم المتباينة لخص المندوب السلطاني الجدال مكاشفًا رصفاءه بالحيرة التي تولته من جرّاء اختلاف احكامهم فقال : ان المسيو دي وكبكر طلب ان اعدل الاحكام التي قضت بها محكمة بيروت على المأمورين العثمانيين فابرّيهم في حين ان المندوبين الاربعة الباقين ارتأوا مضاعفة عقابهم. وعدا ما تقدم فقد اختلفوا في عقاب الدروز وتباينت اراؤهم ايضا في درجة ذنب مأموري الحكومة وفي العقاب الواجب انزاله فيهم . فأشار مندوب فرنسا باعدام المأمورين العثمانيين الخمسة ومندوب بروسيا الاربعة الاولين ومندوبا انكلترة والروسية ثلاثة فقط حتى ان مندوب انكلترة رضي باستراف جلالة السلطان بالثالث لكنّ المندوبين الآخرين طلبا ان يزاد قصاص الرابع والخامس درجة واحدة . فاذا شاء ان يحفل برأي المندوبين في كيفية معاملة مأموري الحكومة وجد ذاته ازاء ثلاثة اراء متباينة .

أمّا مسألة زعماء الدروز فأراء المندوبين اكثر تناقضًا فمندوبا النمسا وانكلترة طلبا تبرئة ستة متهمين وتخفيف عقاب ثلاثة واثبات الحكم على اثنين فقط هما محيي الدين شبلي وبشير مرعي وارتأى الموسيو دي رهفوس والموسيو بيكلار

اثبات جميع الاحكام مع تخفيف عقوبة حسين تلحوق وعلي سعيد في حين ان الموسيو نوفيكوف اقتصر على طلب تخفيف عقاب حسين تلحوق متحاشياً الحكم في قضايا اسعد تلحوق وقاسم نكد عماد والامير محمد قاسم رسلان .

ومن الجلي انه (فؤاد باشا) يحترم جميع هذه الاراء لكنه يتعذر عليهِ التوفيق بينها ولمَّا كان جلالة السلطان قد خوّله السلطة الاجرائية فمهمته قائمة بتنفيذ الاحكام التي تقضي بها المحكمة وفقاً للقانون . أمَّا بصفته عضو في اللجنة فيحق لهُ ان يبدي رأيه الخاص في هذه الاحكام . فاذا استعمل سلطته المطلقة وابدلها وجب عليهِ ان يوقف حكومته على الاسباب التي حدت بهِ إلى ذلك وهي أمَّا ان يكون خضع لوحي ضميره وأمَّا ان يكون انقاد الى مقتضيات سياسية . ففي ما يتعلق بالمأمورين العثمانيين ولاسيما خورشيد باشا - ويجب ان يحسب استنجاده بالقناصل لاتقاء الشر كما اوضح المسيو دي وكبكر في الجلسة السابقة سبباً مخففاً ذنبه - فيصرح ان ضميره يوحي اليه ان الحكم بالسجن المؤبد عليهم يُعدّ عقاباً كافياً يكفل استمراره شهرة هذه المحاكمة وصفتها الدولية . واذا قال انه قضى بالاعدام خلافاً لوجدانه على مأمورين وضبَّاط عثمانيين لان ممثلي الدول الاجنبية طلبوا قتلهم تقع على عاتقهِ عبء مسؤولية عظيمة من لدن حكومته بحيث لا يسعه في كل حال ان يأمر بذلك . وعليه لا يجد مخرجاً لهذه الحالة الا باثبات الاحكام الصادرة ومراجعة حكومة الاستانة بخصوص تنفيذها .

فأجاب مندوب فرنسا انه اذا كان دولته لا يرى ازاء ألحاح اغلبية اعضاء اللجنة عليه وجوباً لاستعمال سلطته المطلقة في الحال فيضاعف العقاب الذي قضت بهِ المحكمة على الضبَّاط والمأمورين العثمانيين فيضطرّ ورصفاؤه الى الرضا بتأجيل تنفيذه . على انه لا اثر لهذه العوائق في مسألة المشايخ الدروز اذ

يقتصر على اثبات احكام المحكمة وعليه يسأله اذا كان لا يرى مناسبًا تنفيذ حكم الاعدام فيهم عاجلًا لانهاء هذا القسم على الاقل .

فأظهر فؤاد باشا استعداده لاجابة مندوب فرنسا إلى رغبته اذ يودّ من صميم فؤاده اعادة الامن إلى ربوع لبنان ويرجو ان يحقق هذه الامنية باستعمال العقاب الزاجر والرأفة التي تسكن الاحقاد كما اقترح وربّما تمكن من التوفيق بين اراء رصفائه المتشاكسة بخصوص الدروز . وفي نيتهِ أولاً اجازة احكام محكمتي بيروت والمختارة بيدَ انه قبل تنفيذها يمنح الـ ٦٩ شخصًا المحكوم عليهم بالاعدام مهلة ايام يباح لهم في خلالها تقديم ادلّة جديدة دفاعًا عن التهم الموجهة اليهم فاذا جاءت مخففة جريمتهم يعدّل الحكم مخففًا عقابهم .

فأقام مندوب فرنسا الحجة على العمل بهذه الطريقة مبديًا مخاوفه من اخفاق معاقبة الجناة وحبوط مهمة اللجنة في هذا الصدد وقال : كان أمامنا ثلاث فئات من المتهمين الاولى قوامها المأمورون والضبّاط العثمانيون والثانية مشايخ الدروز المسجونون في بيروت والثالثة الدروز من الطبقة العامة المسجونون في المختارة . فاذا أُرسلت أوراق متهمي الفئة الاولى الى الاستانة كما قيل وأثبتت الاحكام الصادرة على الفئة الثانية ولم تُنفّذ في الحال ممّا يضارع اعادة المحاكمة خفيةً وخُففت الاحكام المقضى بها على جميع دروز المختارة كما وقع الاتفاق فلم يعد ثمّه عقاب .

فصرّح فؤاد باشا بان قاعدة وجوب الاقتصاص تظل مرعية لتعويل اللجنة عليها وذهب الموسيو دي وكبكر ان القصاص يتم دون الاعدام . أمّا الموسيو نوفيكوف فأيد اعتراض رصيفه الفرنسوي . واعرب الموسيو دي رهفوس عن خوفه من ان يمسي العقاب وهميًا اذ انهُ اذا كان فؤاد باشا يؤجل العقاب بعد ان قضت المحكمة في محاكمة المتهمين ستة اشهر تواصلت فيها الحاحات اللجنة

وُعول على قبول كل ما من شأنهِ تخفيف جريمة الدروز خلافاً لاحكام المحكمة لم يبقَ من أثر للقصاص ولم تراعَ العدالة ولم ينصف المظلومون فيستمرّ القلق منذراً بتجدد المشاغب في البلاد . وعليهِ يطلب ملافاة هذه الاخطار .

وجهر مندوب انكلترة بانه مع نظره الى المسألة من جهة أخرى لا يسعه الموافقة على الخطة التي أشار اليها فؤاد باشا . فقد اقترح دولته اجازة جميع الاحكام دون تمييز ثم تخفيف العقوبة كلما اقتضى ذلك مما يؤول إلى اعادة المحاكمة فيأسف على عدم استطاعته قبول هذا الرأي إذ من اللازم اللازب التمييز بين اعادة المحاكمة وتخفيف العقوبة فالاولى تسهل لمن كان بريئاً ان ينجو من العقاب في حين ان الثانية لا تمنع احصاء المحكوم عليهِ حيناً في عداد المذنبين ومن الجور عدم التمييز بين مشايخ الدروز المسجونين في بيروت والجناة المسجونين في المختارة فالاخرون قد ثبتت الجناية على كلٍ بمفرده فيمكن تخفيف عقابهم وفقاً لمقتضيات الحالة السياسية بيدَ انهُ لا يجوز القضاء بعقوبة على الاولين لانهم زعماء دون ان يثبت عليهم اقتراف جريمة .

فقال مندوب النمسا انهُ لمّا كان اختلاف الاراء بين اعضاء اللجنة الدولية في مسألة زعماء الدروز قد تجدد وكان يتعذر التوفيق بينهم بالجدال ينبغي العودة الى منبع هذا الاختلاف لمحاولة ازالته فقد قام الخلاف على صحة البينات التي أبرزت في المحاكمة ونقد كل مندوب ملفّ اوراق المحاكمة على انفراد واستقلّ بابداء رأيه فلو تُليت هذه الاوراق امام الجميع في جلسة عامة وتبودلت بشأنها الاراء ربما سهل ذلك الوصول الى اتفاق .

فعضد اللورد دوفرين هذا الاقتراح وشايعه الموسيو نوفيكوف وعدّه كآخر وسيلة للتوفيق يحسن امتحانها وانضم الموسيو دي رهفوس إلى رأي الاغلبية ومثله الموسيو بيكلار . وكان ان ارتأى فؤاد باشا ان يأتي باثنين من

أعضاء المحكمة فيحضران الجلسة المقبلة ويوضحان لاعضاء اللجنة ما يغمض عليهم فوافق الجميع على هذا الاقتراح . بيدَ ان مندوب فرنسا استأذن في استلفات الانظار الى ان اللجنة اوشكت ان تصير مجلس محاكمة وتفقد صفتها الحقيقية أي اجتماع سياسي موكول اليهِ ايجاب معاقبة الجناة لا محاكمتهم . فسلّم المندوبون جميعهم بصوابية هذا الاحتفاظ وختمت الجلسة الساعة السادسة ونصف الساعة .

(عدد ٣٧٥ ملحق ٣ ص ٥٠١_٥٠٣ . ودي تستا عدد ٨٧ ص ٢٤٢_٢٤٥)

٢٠٦ — *اللورد بلومفيلد الى اللورد روسل . عن فيانا في ٢٨ منه* [افتطاف]

اجتمعت بالكونت ريشبرج فور وصول رسالة سيادتكم المؤَرخة في ٢٣ الجاري وقلت لهُ ان الحكومة البريطانية تشاطر الحكومة النمسويّة رأيها في ان للباب العالي حق القطع في وجوب اطالة أجل احتلال سوريًا . وأردفت انه إذا كان لا بدَّ من تمديده حتى أوَّل حزيران فينبغي ألاَّ يتم إلاَّ على شرط ان تكون غايته توطيد اركان سلطة السلطان في سوريًا .

ولمَّا كان الكونت المشار اليه يتوق كثيرًا إلى الوقوف على رأي حكومة الملكة في هذه المسألة المطروحة على بساط ابحاث مؤتمر باريس فقد سرَّ باتفاق اراء الحكومتين في حالة المسألة السوريّة الحاضرة .

(عدد ٣٣١ ص ٤٢٣ . ودي تستا عدد ٣١ ص ٣٢٠)

٢٠٧ — *اللورد كولي الى اللورد روسل في اول اذار سنة ١٨٦١* [افتطاف]

تلوت اليوم على مسامع المسيو توفنيل رسالة سيادتكم المؤرخة في ٢٧ شباط المنقضي وسلمته صورة عنها بناءً على طلبهِ . فقال لي انهُ كسيادتكم يعتقد

انهُ يتعذر الحصول على اجماع اعضاء اللجنة الدولية المنعقدة في بيروت . وزاد انهُ لا يمكنه ان يوعز الى المسيو بيكلار بان يخضع لحكم اغلبية الاراء مسائل تثبتها بعد مزيد التروّي انما كتب اليه انهُ لمّا كان ليس على اللجنة الدولية ان تنظم حكومة لبنان بصورة نهائية بل عليها ابداء رأيها بهذا الشأن فلا وجوب الى اجماع الاعضاء رأيًا على المشروع الجاري التباحث فيه وجل ما عليهِ ان يدوّن افكاره الخاصة في خلاصة البيان الاجماعي الذي سترفعه اللجنة الى سائر الحكومات فيُرسل اذ ذاك الى الاستانة حيث يبادر الباب العالي وممثلو الدول العظمى الى تسوية المسائل التي تباينت اراء المندوبين بشأنها .

(عدد ٣٢٦ ص ٤٢١ . ودي تستا عدد ٣٢ ص ٣٢٠ ـ ٣٢١)

٢٠٨ ـ *الموسيو نوفنبل الى الدوق دي مونتيبلو سفير دولته في بطرسبرج في ١ منه*

ان اللجنة الدولية في سوريًا مواصلة مفاوضاتها بشأن تنظيم لبنان وقد انبأتكم في رسالة سابقة بما بسطه المسيو نوفيكوف المندوب الروسي من الاراء بهذا الصدد فأصرّ عليها في المباحثات التي عقبت . وعليه ينبغي ان الحّ في أمر سبق لي ان حدثتكم بهِ هو عندي بمكان عظيم من الاهمية وقوامه ان مصلحة المسيحيين على اختلاف طوائفهم في تنظيم الجبل هي واحدة وان تقسيمهم يؤول الى اضعافهم وان توحيد الحكم بيد شخص واحد هو ضمانة كيان الجميع فيجب ان يجعلوه مرتاد امانيهم ووجهة مساعيهم . ولست اقصد بقولي ياحضرة الدوق انهُ لا يجدر الاعتداد بالمسيحيين من طائفة الروم انما يمكن ضمان مصالحهم بطريقة أُخرى . فاذا كنّا لا نرى ما يجيز انشاء قائم مقامية للروم لقلة عدد أبناء هذه الطائفة وتشتتهم في جميع انحاء الجبل . فنحن في مقدمة من يعترف بانهُ يحسن انشاء أقضية ونواح يكثر فيها عديدهم وتوليتهم عليها . ومن ثمه ان

الترتيبات التي اقترحها الموسيو بيكلار على شكل التنظيمات البلدية تولي كل طائفة حقوقًا متساوية فتضمن مصالحها دون الاضرار بوحدة حكومة الجبل وهكذا تحصل كل طائفة على حقوقها دون اضعاف القوة التي تحتاج اليها السلطة العليا اللبنانية للقيام بواجبات حالة تريد في عرقلتها المصاعب الملازمة ادارة الشؤون وذكرى حوادث السنة المنقضية .

(دي تستا عدد ٥ ص ٣٥٠ـ٣٥١)

٢٠٩ – *اللورد روسل الى اللورد كولي في ٢ منه* [**اقتطاف**]

لا داعي لاطالة الاحتلال الاجنبي الى اجل محدود اذا كان لابدّ للمسألة من ان تعود في نهاية المهلة الجديدة إلى حالتها الاولى وعليه ترى حكومة الملكة ان من الافضل التمسك بالاتفاقية كما هي وقد جالت الحكومة التركية برأيها وصرّح جلالة السلطان بلسان معتمده في باريس ان في طاقته صيانة اهالي لبنان على اختلاف طوائفهم ومذاهبهم . ومن ثم لمّا كان المسيو توفنيل قد أبى في الجلسة الاخيرة اطالة مدة الاحتلال الى اول ايار فعليكم ان تمانعوا في تمديد الاجل المعين في اتفاقية ٥ ايلول .

(عدد ٣٢٧ ص ٤٢٢ . ودي تستا عدد ٣٣ ص ٣٢١)

٢١٠ – *اللورد روسل الى اللورد دوفرين في ٢ منه*

يتضح من رسالة سيادتكم البرقية المؤرخة في ٢٥ المنقضي وقد بلغتني هذا الصباح انكم تيقنتم ان الشهادات التي أُدّيت على سعيد بك جنبلاط اثناء محاكمته في بيروت لم تثبت عليهِ جريمته . وعليهِ لا ارتاب في انكم توسطتم لمنع تنفيذ حكم الاعدام الذي قضت بهِ محكمة بيروت على هذا الزعيم وتعتقد

حكومة جلالة الملكة ان مساعيكم وان بُذلت على مسؤوليتكم الخاصة تُكلل بالنجاح وعلى كلٍ أرى من الواجب ان اشير عليكم بان تبادروا دون تأخير إلى الالحاح على فؤاد باشا بألاّ يأمر باعدام سعيد بك جنبلاط .

تنبيه : وقد انفذ اللورد روسل الى سفيره في الاستانة مثل هذه الرسالة ليلحّ على الباب العالي بهذا الصدد .

(عدد ٢٢٩ـ ٣٣٠ ص ٤٢٢ ـ ٤٢٣)

٢١١ – اللورد لوفتوس الى اللورد روسل . عن برلين في ٢ منه

تجاذبت والبارون دي شلينتز اطراف الحديث في مباحث مؤتمر باريس فقال لي ان الحكومة البروسيوية على اتفاق مع الحكومة البريطانية في امرين وهي تشاطر ايضاً الحكومة الفرنسوية رأيها في مسألتين اخريين فالاولان هما :

١ً : وجوب تعيين اجل محدود للاحتلال .

٢ً : ان يكون حكم المؤتمر بخصوص تمديد مدة الاحتلال باجماع الاراء لا بأغلبيتها .

أمّا المسألتان الاخريان فهما :

١ً : الاعتراف بوجود ارتباط بين غاية اللجنة والاحتلال وهو اعادة الامن الى سوريًا فاللجنة تسعى الى تحقيقها بطريقة ادبية والاحتلال بطريقة مادية .

٢ً : ان الاحتلال لا يمكن ابطاله تمامًا الآن دون خطر على السلم وراحة الايالة . (عدد ٣٣٢ ص ٤٢٣ . ودي تستا عدد ٣٤ ص ٤٢١)

٢١٢ ـ صك الجلسة الرابعة والعشرين في ٢ منه

في الثاني من شهر ادار سنة ١٨٦١ انتدى جميع المندوبين في بيروت

برئاسة فؤاد باشا وفُتحت الجلسة عند الظهر فأُدخل محمد رشيد افندي وابرو افندي عضوا محكمة بيروت الغير العاديّة وتليت جريدة استنطاق سعيد بك جنبلاط وشهادات الشهود لهُ وعليهِ وغير اوراق ملحقة بملفّ دعواه . وفي اثناء قراءتها كان المندوبون يبينون نقائص المحاكمة ويلفتون الانظـار مرارًا الى الادلّة التي تثبت جريمة المتهم أو براءته .

فقال مندوب بريطانيا بعد الفراغ من تلاوة هذه الاوراق انهُ لا يريد الادعاء ان سعيد بك جنبلاط تصرّف كبطل شهم مقتديًا بالامير عبد القادر . بيدَ انهُ ينبه الافكار الى ضعف الادلّة التي بنت عليها المحكمة حكمها فليست سوى ظنون وتخمينات . وممَّا يُستغرب انه اذا كان المتهم قد اشترك حقيقةً في مشاغب الجبل كيف ان المحكمة وهي غير ميّالة إلى الرأفة به لم تتمكن من ان تجمع في مدى ستة أشهر حجة قاطعة تثبت عليه جنايته سوى شكاوى المسيحيين المبهمة أي اناسًا معادين طائفته. وقد اتضح من اوراق المحكمة أمرٌ جلي وهو ان سعيد بك بدلاً من ان يحرض على القتال في وسط اضطراب عام يوجب على كل شخص ان يتحزب لطائفته بذل جهده في التزام جانب الحيادة والاعتدال. وخلا ما تقدم فانهُ لمَّا كان اهالي هذه البلاد متلبسين بالرياء وكانت الافكار حين تأدية الشهادات على السجين في فوران عظيم فيخلق ألاَّ يعلق أهمية كبرى على اقوال الذين شهدوا عليه بل ان شهادة كثيرين من المسيحيين لهُ في ذلك العهد توجب تعديل حكم محكمة بيروت . ولهذه الاسباب يصرّ على رأيه السابق في هذا الشأن .

وأوضح الموسيو دي وكبكر ان سعيد بك جنبلاط أمسى بحكم الظروف نظرًا لطائفته في الجهة المعاكسة المسيحيين لكنه صرف عنايته وما لهُ من النفوذ كصاحب اقطاعة الى ملافاة الحرب فنجح في المرَّة الاولى لكنه اخفق في

الثانية فينبغي ان يُعترف بانه تجرأ على اغاثة كثيرين من المسيحيين في داره وانقذهم معرضاً ذاته لخسارة شهرته ومن ثم لم يثبت انهُ حرّض على مجازر حاصبيًا او اشترك في مذابح دير القمر.

فأبدى مندوب فرنسا اسفه على انهُ لم يسعه تغيير يقينه في جريمة سعيد بك رغمًا عن بحثه ايجادًا لاسباب مخففة جريمته . ان مسوولية الكوائن واقعة على عاتق المأمورين العثمانيين اولاً ثم على زعماء الدروز ذوي الكلمة النافذة ومن المعلوم ان سعيد بك هو اعظمهم شهرةً وانفذهم كلمةً ولم يكن الدروز ليجسروا على اتيان شيء في الجبل دون رضاه فالآداب العامة تتطلب تعويضًا . ان السبب الوحيد الذي يخفف جريمته هو انهُ ساعد المسيحيين وأغاثهم بيدَ ان ارغامه اللاجئين اليه على اعطائه شهادات بصنيعه هذا يثير الريبة ويمهد السبيل لاتهامه . ان تنظيم الدروز وانقياد الشعب إلى زعمائه وعدم اقدامهم على عمل دون رضاهم تكفي لاثبات اشتراكه في الاضطرابات سرًّا . ولمَّا كان يراد اتقاء قتل كثيرين من الجناة فيجب الاقتصار على اعدام بعض كبار الزعماء عبرة لغيرهم وارهابًا للباقين . وعليه لا يمكنه تغيير رأيه في قضية المتهم بل يطلب اثبات حكم المحكمة .

وصرَّح مندوب بروسيا بانهُ لا يزال متيقنًا بعد تلاوة ملفّ أوراق سعيد بك انهُ المحرّض الاكبر على القتال الذي صبغ أرض لبنان بالدم اذ انهُ لمَّا كان احيل وادهى من الباقين واكثرهم اقتدارًا تمكن من اخفاء سرّ سياستهِ واخذ شهادات على حسن سلوكه سلفًا وحرر كتبًا ليوهم انهُ نهج نهجًا محمودًا . بيدَ ان هذه الادلّة المنظمة من قبل تناقضها مجموع الشهادات والتحقيقات المدوَّنة في ملفّ أوراق دعواه . ولذلك يطلب اثبات حكم الاعدام عليهِ .

وقال مندوب الروسية انهُ لمَّا كان عليه ابداء حكمه في هذه المسألة

الخطيرة فيرى انهُ يتوجب عليهِ ايضاح سببه بايراد بعض التفاصيل . فقد سبق لهُ ان نبّه الى ان ملفّ أوراق دعوى سعيد بك وان كان اكبرها حجماً فلا يكفي لاثبات اشتراكه في كوائن السنة المنقضية اثباتاً قانونياً ولذلك اضطرّ الى استخلاص هذه البينات القاطعة من مجموع أدلّة أدبية تقصّاها خارج المحاكمة وقد خلَت منها جريدة ضبط الدعوى .

ان الذين يودّون تخفيف جريمة سعيد بك قد استندوا الى عدّة براهين منها استسلامه مختاراً الى الحكومة مع ان عمله هذا لا يُعدّ حجة قاطعة . فماذا كان بوسعه ان يفعل مذنباً كان او بريئاً ؟ أَالفرار الى حوران كشارد شاذ متخلياً عن جميع فوائد مقامه حارماً ذاته من كل حظ من تبرئة ساحته بغية انقاذ حياته؟ ان هذا لمن الطياشة وليس من الحكمة على شيء . بل انهُ لمّا كان مفترضاً انهُ مذنب فكان من مصلحته ان يستسلم للعدالة مخاطراً ويدلي بالشهادات التي استحصلها من المسيحيين للتنصل من التهم الموجهة اليهِ .

وقد استُشهد ايضاً بامتناعه عن التدخل في كوائن الجبل فعلياً . بيدَ انهُ اذا ما افترضنا ان كل سلوكه بني على خطة موضوعة من قبل غايتها التوصل الى تبرئة ساحته أمام المحاكم فكان لا بدّ لهُ من الامتناع عن الاشتراك في الحرب واللياذ بالتحفظ والاحتراز والتظاهر بانهُ بذل بعض المساعي لاستدراكها وعليهِ لا يمكن حسبان هذين العملين مخففين جريمتــه قانوناً . أمّا السبب المخفف الوحيد فهو انقاذه حياة كثيرين من المسيحيين ومهما كانت العوامل التي دفعتهُ الى ذلك فمن الثابت انهُ صان حياة مئات منهم ووقاهم من موت اكيد .

ثم انتقل الى البحث فيما إذا كان سعيد بك مذنباً او بريئاً فقال: ان الرأي العام وحكم المحكمة يعدّانه المحرّض السرّي على فتنة الدروز وهو يعتقد صحة هذه التهمة . اذ ان الموارنة والدروز كانوا ينظرون الى هذه الحرب

كحرب طائفية يجب ان تنتهي باستيلاء احد الفريقين على كل الجبل واقصاء الفريق المغلوب عنه . فلا ريب في ان مشاحنات الاحزاب قد زالت حيال هذا الخطر الداهم . ومماَّ يؤيد ذلك انِ جميع دروز لبنان تناسوا احقادهم ووحدوا كلمتهم وتواثقوا مع اخوانهم في حوران . فهل كان بوسع سعيد بك جنبلاط ان يبقى خارج هذا الاتفاق وهو ارفع مشايخ طائفته مقامًا متبوع الرأي زعيم حزب كبير صاحب خمس اقطاعات متوارثة أب عن جدٍ وأغنى مواطنيه وانفذهم كلمة ؟ . لقد مُيز بين الحرب الاهلية والمذابح . لامراء ان الزعماء الثانويين الذين قادوا عصاباتهم الى الحرب هم أقلّ ذنبًا من الذين قادوها الى اقتراف المذابح . بيدَ ان سعيد بك لا يحصى في عداد هاتين الفئتين بل شغل موقفًا استثنائيًا .وبما انهُ لم يعارض حركة الدروز فعلًا أصبح رئيسًا لها ووقعت عليهِ تبعة كوائن الحرب . ولا يهم اذا كان رغب في المذابح أو لا أو ان مصالحه الشخصية تتضرر أو تستفيد من هذه الحرب بل ان ذات المسؤولية الواقعة على عاتق ممثل السلطة العثمانية واقعة ايضًا على عاتق سعيد بك جنبلاط بنسبة نفوذه وسلطته .

وفي ملفّ اوراق الدعوى أدلّة قاطعة على عظم نفوذ سعيد بك في ابناء مذهبه عند بدء الحرب وفي نهايتها. منها الكتاب الذي انفذه اسمعيل الاطرش اليه . وخلا ما تقدم فمن المعلوم انه كان يوزع ذخائر على الدروز قبل ذهابهم الى الحرب عنـد مرورهم في المختارة فان الشهادة التي أدّاها يوسف الحدّاد من جزين وهو شاهد عياني محلّف لا تدع مجالاً للريب في هذا الشأن . وقد اكد أيضًا درويش روزه قاضي الروم الكاثوليك في القائم مقامية الدرزيّة ممن استشهده سعيد بك ان كتابًا من هذا الاخير كفى لتفريق شمل جمهور من الدروز في حين انهم من اتباع زعماء مختلفين في هجومهم الاول على دير القمر فانقادوا جميعًا لاشارته . كما ان الدروز لم يعتدوا على المسيحيين الذين ارسلهم الى صيدا بخفارة

رجاله . وفي نهاية الحرب كانت كلمته مسموعة في كل جنوبي لبنان حتى ان خورشيد باشا عهد اليهِ بانقاذ المسيحيين الباقين في دير القمر وسلَّم اليهِ قائد حامية تلك المدينة شهادة بحسن سلوكه استرضاءً لهُ وحصولاً على نعمة ايصال عائلته الى صيدا

وقد شهد كثيرون ايضًا على سعيد بك فأُتهم غير مرّة باكبر الجنايات من مثل تطمين بال المسيحيين خداعًا فناموا مستأمنين وتحريضه على مذابح دير القمر وحاصبيا ودير المخلص وصيدا وكل من هذه التهم كافية للقضاء عليه لو كان المتهمون شهدوا عليه ان عيانًا وان سماعًا عن معرفة تامة . بيد ان معظم هذه الشهادات مبني على اشاعات أو على اقوال اناس لم يتمكنوا من المثول امام المحكمة لاسباب مختلفة . أمَّا التهم المختصة بمذابح صيدا ودير المخلص فلم تنقب فيها المحكمة الاَّ عرضًا وعليه فأوراق المحاكمة لا تثبت عليهِ جريمته.لقد استشهد بمسيحيين ومسلمين فالمسلمون مع امتداحهم منه التزموا جانب التحفظ في حكمهم على سلوكه اثناء الكوائن وصرَّحوا بانهُ لم يشترك بذاته في الحرب وان الظواهر تدل على انها لم تنشب برضاه وانهُ انقذ حياة كثيرين من المسيحيين على ان معظمهم استدركوا قائلين « والله اعلم »

أما الشهود المسيحيون فبعضهم نسب إلى سعيد بك كل البلايا التي انقضت على الجبل لاعتقادهم انه كان في طاقتهِ تلافيها لو شاءَ واتهمه آخرون بانهُ حرَّض على المذابح ومن الغريب ان هؤلاء الآخرين هم الذين خاصمهم وتسنى لهم مراقبة أعماله مدَّة اقامتهم في المختارة .

وخلا ما تقدم فيستفاد من شهادة المسيحيين الذين لجأوا الى سعيد بك انهم أُكرهوا على اعطائه شهادات بحسن سلوكه .

أمَّا أعظم تهمة وُجهت اليهِ فهي تدبيره مذابح حاصبيا بايفاده اليها علي حماده بحجة ان يعود منها بشقيقته نائفة . ان احترام دروز شرقي لبنان سعيد بك

جنبلاط وتكريمهم اسمه وتوقيره وتواصل المراسلات بينهُ وبين شقيقته نائفة ونفوذها في حامية حاصبيا العثمانية التي دفعت المسيحيين ليد الدروز ووصول علي حماده وكنج العماد الى حاصبيا في وقت واحد أحدهما انفذه سعيد بك من المختارة ليأتي بشقيقته والآخر اوفده السرعسكر احمد باشا من دمشق ليخفر امراء حاصبيا واهليها المسيحيين فتوليا المذابح بدلاً من القيام بمهمتيهما واشترك فيها اتباع عليّ حماده من خدم سعيد جنبلاط وما كانوا ليجسروا على اقترافها دون اذن مولاهم. فجميع هذه الادلّة تثبت جريمة سعيد بك جنبلاط. وقصارى الكلام يرى ان سعيد بك جنبلاط مسؤول عن كوائن سنة ١٨٦٠ ومعظم تبعتها واقع على عاتقه فيجب اثبات حكم الاعدام الذي قضت بهِ عليهِ محكمة بيروت .

فسجّل اللورد دوفرين على المسيو نوفيكوف اعترافه بان اوراق المحاكمة لا تثبت على سعيد بك اقتراف الجريمة ومن ثم لا يمكنه التسليم بانهُ يجوز لكل من المندوبين ان يستند في اجاباته الى اشاعات ومراسلات وشهادات غير مثبوتة لم توضع في بوتقة نقد المحكمة . وعنده ان الاساس الوحيد الذي يمكن بناء تمحيص الاحكام عليه هو الشهادات التي جمعتها المحكمة وأبلغتها اللجنة الدولية فاذا استقل كل مندوب باسناد رأيه الشخصي إلى حوادث يجهلها سائر رصفائه يرى ان لا سبيل الى الاتفاق . أمَّا بخصوص شهادات المسيحيين وهي الوحيدة التي دُوّنت في جريدة الضبط فمع عدم نكرانه قيمتها لا يعتقد انهُ يجب اعتبارها صادقة لان المسيحيين الذين ادّوها اقسموا اليمين .

فأعرب فؤاد باشا عن اسفه على ان بحث اللجنة في احكام المحكمة لم يسفر عن نتيجة وان الاراء لا تزال متباينة .

فذكر مندوب فرنسا انه لم يقبل اقتراح المسيو دي وكبكر الأ بكل تحفظ

وكوسيلة اضطرارية يناسب التذرع بها لتعذر اتفاقهم. وفي الحقيقة لم يكن للجنة ان تتألف بشكل محكمة إذ ان اصدار الاحكام في السلطنة العثمانية هو من خصائص محاكمها ووظيفة المندوبين قاصرة على السهر على اجراء العدالة . ولمّا كانت الاحكام قد قضي بها وأبدى المندوبون اراءهم فيها فمن خصائص المندوب العثماني ان يجيزها او يوقفها .

فاستنتج اللورد دوفرين من قول الموسيو بيكلار ان اللجنة ارتكبت غلطًا في اطلاعها على ملفّ أوراق الدعاوى .

فشرح الموسيو دي وكبكر اقتراحه في الجلسة السابقة وعنده انهُ كان على المندوبين ان يبذلوا كل الوسائل للاتفاق قبل اظهار تباين ارائهم .

فبيّن فؤاد باشا انهُ لمّا كانت المحكمة قد اصدرت احكامًا قانونيـة فلم يبقَ عليهِ كممثل السلطة الاجرائية الأ اثباتها ان على الزعماء الدروز وان على المأمورين والضبّاط العثمانيين . على انهُ مراعاةً لتباين اراء اعضاء اللجنة الدولية فسيؤجل تأييدها إلى ان يتلقى أوامر حكومته في مجموع الاحكام المذكورة .فهذا هو المخرج الوحيد لحلّ هذا الاشكال.ومع ذلك فانه يستشير اللجنة في هذا الشأن

فصرّح مندوب فرنسا بانهُ لمّا كان المندوب العثماني لا يرى وجوبًا لتنفيذ الاحكام المقضى بها على زعماء الدروز عاجلًا فليس لاعضاء اللجنة سوى مجاراته في رأيه .

فختم دولته الكلام جاهرًا بانهُ سيثبت كل الاحكام المقضى بها ويبادر فقط الى تنفيذ ما استقرّ عليهِ الرأي بخصوص سجنى المختـارة المحكوم عليهم بعقوبات من الدرجة الثانية لاجماع الاراء على ذلك .

وفُضت الجلسة الساعة السابعة ونصف الساعة .

(عدد ٣٧٥ ملحق ٤ ص ٥٠٣ ـ ٥٠٧ . ودي تستا عدد ٨٨ ص ٢٤٦ ـ ٢٥٢)

ذيل

« أخذاً عن الكتاب الازرق السرّي »

٢١٣ – اللورد دوفرين الى السر بولفر في ١٣ ك ٢ سنة ١٨٦١

(علاوةً على الرسالة المثبتة في صفحة ٢١٤ من هذا الكتاب)

وقد تأكدت انه يجب نسبة لهجة الموسيو بيكلار في الجلسة السابقة الى تلقيهِ اوامر من باريس واميل إلى الظن بان الاراء التي بسطها اُستُمدَّت من المراسلة المتبادلة بين المسيو دي بوفور والامبراطور لا من كتاباتهِ إلى الموسيو توفنيل. ولنكد الطالع فالقائد الفرنسوي ميَّال إلى الاصغاء لاراء المطران طوبيّاً واخشى ألاَّ يخرج من هذا المنبع أمر عملي أو مفيد .

وقد عضدني رصيفي النمسوي بنزاهة قصد تفوق مبنى الاوامر التي أُرسلت اليهِ حديثاً . ولمَّا كنَّا قد تلقينا من الموسيو بيكلار دعوة الى استئناف البحث في مواد النظـام اصبحت أُرجّح ان اقتراحه اعادة حكم الامارة الى الاسرة الشهابية لخطير يجدر الاهتمام بهِ .

وفي الختام اقول ان المندوب الروسي لمَّا ادرك ان طريقة تناوب الولاية بين قائم مقام روم ارثوذكسي وقائم مقام ماروني لا تصادف قبولاً اسرَّ إليَّ انهُ لولا خوفه من حكومته لكان مستعداً ان يقترح تعيين باشا تركي على لبنان اعتقاد انهُ أفضل من كل تدبير.

وقد سمعت ايضاً ما يماثل هذا القول مع بعض التبديل من فم رصيفي النمسوي والبروسيوي.

(الكتاب الازرق السرّي عدد ٣٤٧ ملحق ٦ ص ٤٨٥)

٢١٤ — اللورد دوفرين الى اللورد روسل في ١٨ منه

(علاوةً على الرسالة المثبتة في صفحة ٢١٧ من هذا الكتاب)

ومن ثم اذكر تعليقاً على هذا الحادث انهُ يظهر من الدلائل ان ممثلي فرنسا هنا يميلون الى ايهام اللجنة والحكومة الفرنسويّة ان البلاد في حالة تستلزم اطالة مدة الاحتلال الاجنبي ومما يجدر بالذكر ان هذه الاشاعات المقلقة تذاع حين تكون بواخر البريد على وشك السفر بحيث لا ينفسح الوقت لتثبت صحة الاخبار

ولمّا رأيت العناية مصروفة الى احداث هـذا التأثير في النفوس اغتنمت فرصه الالفة الموجودة بيني وبين المسيو بيكلار وقلت له اني تحققت بذاتي ومن كلام القائد دي بوفور وسائر ضبّاطه ان في عزم الجيش الفرنسوي عدم مغادرة هذه البلاد وإني آسف على هذا التصميم لان الظروف لا توجب بقاء الجيش . وانه ولئن كان يتعذر انكار سوء حـالة الولاية فعلاجها غير قائم بالاحتلال الاجنبي لانه إذا كانت الشرور المشكو منها متواصلة فيها رغماً عن وجود الجنود الفرنسوية فبقاؤها يولّد شروراً أُخرى مختلفة عنها لكنها متماثلة في الخطورة . وان ستة الاف رجل لقوّة صغيرة تكاد لاتكفي للسهر على الراحة وهي علة وجودها هنا . وبما انه لايتوقع أحد تجديد المذابح فاذا بقيت الجنود لابدّ من ان يخالج فكر قوّادها القيام بحركة عسكرية في البلاد . وانه مهما كان القائد رصيناً رزيناً فلا يُعتقد ان في طـاقة رجل عسكري ان يحيط بالمسائل كرجل سياسي وان لا بدّ من ان تتغلب عليه آراء المحيطين به وهم لا

ينظرون الى الامور الا من وجهتها العسكرية ويتوقون إسوةً بسائر الجنود إلى احراز المجد وارواء عطشهم الى نوال اكاليل الفوز وان ضبّاط الجيش الفرنسوي بدأوا يتكلمون جهارًا بوجوب الحملة على دمشق إذا أُطيلت مدّة اقامتهم فتكون النتيجة قيامهم بحركة عسكريّة تحول دون انشاء حكومة في البلاد . وانهُ ما دامت الجنود الفرنسويّة هنا فالموارنة لا يرضون بحلّ المشكلة وهي دون وجودهم كثيرة التعقيد . ولمّا كنّا نرى اضرار سوء النتائج المتأتية عن تشجيعهم باديةً في مساعي الاكليروس وشركائه لاجل عرقلة أعمال الحكومة وذلك برفضهم ان يأذنوا للمسيحيين بتقديم البينات على جريمة الذين اتهموهم فأصبح مناسبًا ان يخرج القائد دي بوفور جنوده من بيروت .

فأجاب المسيو بيكلار بان فؤاد باشا اخفق باعادة الثقة الى السكّان وان المسيحيين الوطنيين والاوربيين معًا قد سئموا هذه الحالة وقنطوا من اصلاحها وانهُ إذا جلت الجنود الفرنسوية عن البلاد يلجأ سكّان النواحي المختلطة الى بيروت فيغادرها سكّانها ذوو الثروة الوافرة الى الاسكندرية . وان الانباء ترد عليهِ من كل جهة منذرة بسوء الحالة وان وجود الجنود الفرنسويّة يساعد خاصةً على اعادة بناء قرى لبنان المدمرة .

فرددت عليهِ باني كثيرًا ما سمعت بان الامبراطور ودّ ألاّ تتجاوز اقامة جنوده في هذه البلاد الشهرين ان امكن وان الحكومة الانكليزيّة عانت كثيرًا في اقناع شعبها بصدق نيّات جلالته فاذا علم ان الحكومة الفرنسويّة اتخذت اعادة بناء البيوت حجة لاطالة مدة الاحتلال أخشى ان يعتقد جهلة بلادنا المقلقون ان هذه الوعود وهمية . واني في الوقت ذاته اسلّم لهُ بوجود ذعر شديد بين القسم الاكبر من أهالي البلاد المسيحيين وان فؤاد باشا لم يعد الثقة الى الاهلين. بيدَ انه يمكن نسبة ذلك الى فراغ يده من المال والى ضغط حكومة

الاستانة على أمياله الحسنة واني لا استغرب تباين ارائنا في المسألة على انه لمّا كان قد اصبح يعرفني الان فلا يسعه الظن باني مدفوع الى هذ القول بعامل الحسد وقد عرضنا كلانا رأيينا على حكومتينا فستُبت المسألة هناك لا هنا .

هذا واضيف الى ما تقدم ان لا شك في عزم الفرنسويين البقاء هنا فقد حدّثني الجنرال دي بوفور عن « جنون » الذين يرغبون في جلاء الجنود ومعظم ضبّاطه يفوهون بذات الكلام . فيجب ان نتساءل عن غايتهم ولست اعتقد ان ميلهم الشديد الى البقاء في البلاد ينطبق على نيتهم في عدم اتيان حركة في الصيف المقبل . فلا بدّ من ان يدور في خلدهم القيام بحملة عسكريّة كاحتلال دمشق او الزحف الى حوران .

فاذا اقدم الجيش الفرنسوي على احد هذين الامرين ينجم عنه رفع السلطة التركية عن كل البلاد وتنقطع حبال الاتفاق بين فؤاد باشا والقائد دي بوفور فيخضع كل الاعمال لغاية اصابة الشهرة ومن الممكن ان يقع حادث يوجب الاثار لشرف العلَم الفرنسوي وعندئذٍ تُعزز الحملة بنجدات جديدة وتتوسع دائرة حركات الجيش بحيث تؤول الى التبسط في البلاد .

ومن جهة أخرى فمن المؤكد انهُ اذا عمد حلفاؤنا الى الاقدام على أمر مثل هذا يتسنى لهم ان يتخذوا حدوث ذعر بين مسيحيي لبنان حجة للتدخل. أمّا الطريقة الوحيدة لاحباط مساعيهم فهي تمكين فؤاد باشا من اعاضة المنكوبين خسائرهم بيدَ ان الخزينة فارغة حتى ان الكولونيل برنابه والمستر فرّيت اضطرّا الى التوقف عن ترميم البيوت . وجلّ القول ان الحكومة محرومة كل وسيلة صالحة لتسكين الافكار . وبناء عليهِ أمسى متعذرًا ايجاد علاج لمشا كلنا . أمّا اذا اطلقت حكومة الاستانة يد فؤاد باشا وامدّته بالمال اللازم وامكن اقناع الحكومة الفرنسويّة بالعدول عن مقاصدها وقوامها ليس الاستيلاء

على البلاد (وانا موقن انها لا تنوي ذلك ولا يوجد أقل خطر) بل الاقدام على حملة عسكرية احرازًا لاكاليل الفخر والسعي مع انكلترة الى تسكين قلق السكان لتتحسن الشؤون تدريجًا وتستقرّ على حالة مرضية فتنعم سوريًا بفوائد السلم وحسن الادارة بيدَ انهُ اذا تُركَ الجنرال دي بوفور غير مقيد بأوامر صريحة فيتظاهر بانه يعمل بالاتفاق مع فوأد باشا وفي الحقيقة انهُ يعمل مستقلًّا عنه بل يعاكسه فينتج عن ذلك زيادة الاضطراب والبلبلة بدلاً من ازالتهما .

(عدد ٣٧٦ ص ٥٢٢_٥٢٤)

٢١٥ — *اللورد دوفرين الى السر بولفر في ١٨ منه*

سبق لي ان انبأتكم باني آسف على ان فوأد باشا يمهد السبيل لشكوى الذين يميلون الى انتقاد حكومته بصواب ممَّا يؤيد الظن بان اخفاقه في اعادة الثقة إلى المسيحيين ناشيء عن عدم جدارتهِ بادارة الشؤون وفراغ خزينته من المال أو عن ضغط بعض ذوي النفوذ المتعصبين في الاستانة عليهِ .

ومع انه متصف بالذكاء والمهارة فأرجح انه غير جامع الصفات الضرورية لسياسي حسن التدبير . وعليهِ يجب نسبة نتيجة ما نراه الى السببين الاولين . بيدَ انه وائن كان ضيق ذات يده قد عرقل مساعيه فيوجد في سياسته العامة دلائل اكيدة على تأثير عوامل خارجية عليها لا صلة لها بهذا العسر . ومن ثم اميل الى نسبة معظم ما هو غير مرضي في سياسته الى السبب الثالث وقد تحققت انه تلقى اوامر من الاستانة مخالفة لما أشار بهِ على حكومتهِ وان سعيه المعيب الى تبرئة خورشيد باشا وسائر الموظفين الاتراك والاستيعاض عنهم باعدام ثلاثين شيخًا درزيًّا قد أُوحي اليهِ بهِ من الاستانة . وعليهِ اذا ما كان تراوح بين مظاهر تدعو الى الاستغراب فشوهد تارةً مستسلمًا للجنة الدولية وطورًا متذرعًا بكل الحيل

لتخفيف القصاص الموكول اليهِ انزاله في الجناة واذا كان الحزم الذي ابداه ُ في دمشق قد استحال فجأةً الى محاولة انقاذ جميع السفّاحين العثمانيين وقبل كل شيء إذا كان الذين قد خبروه ادركوا ان عوامل متناقضة تجيش في صدره من حين إلى آخر وتتنازعه فليس من الخرق بيانًا لتقلب سياسته الافتراض انه لا يدري على اي طريقة يجب ان يعوّل . هل يضمن مركزه في الاستانة بدفاعه عن مصالح الباب العالي أو يهيء له منصبًا في هذه البلاد بتتميمه مقاصد اوربا؟ بيدَ ان التردد بين هذين الامرين – ولا يقف عنده رجل طماع – يمكن اعتباره عذرًا لهُ اذ انه يُعدّ خائنًا مولاه اذا لم يأتمر بالاوامر الجائرة التي تُرسل اليهِ .

ان سلوك أمين باشا في دمشق يدعو الى تأييد هـذه الظنون فهو باذل جهده باستمالة المسلمين وقد أُخبرت بانهُ يطعن في فؤاد باشا فكانت باكورة أعماله فور وصوله ان اهان قنصل اميركا وفصل من عضويّة المجلس أحد اعيان المسلمين الذي اشتهر باغاثة المسيحيين وصيانة حياتهم ومن ثم فقد أثار مخاوف السكّان بتفوّهه بعبارة بمكان من الغرابة بحيث لا يُقدّر انها نُسبت اليهِ اختلاقًا فقد قال : « انتم المسيحيون والمسلمون قد عوقبتم على خطاياكم فلا تدعوا سبيلًا الى ان يقال شيء في هذا الصدد » بيدَ ان العبارة الاصلية وائن أوّلت كما ذكرت تدل على الاعتقاد بان العقاب هو محنة سماوية .

وبناءً على ما تقدم يظهر جليًا انه لا يسعنـا ان ننتظر ان ينهج فؤاد باشا النهج الذي يكفل اعادة السلم والطمأنينة الى هذه البلاد التاعسة ما دام موقفه متلبكًا .

كلما اسرعنا في تقديم خلاصة ابحاثنا في تنظيم البلاد كان ذلك أقوم طريق للوصول الى الاتفاق مع البـاب العالي . وقد خاطبت الموسيو بيكلار بهذا الشأن فوافقني على رأيي بيدَ انه لنكد الطالع لم يصله حتى نهار الاثنين جواب

دولته المتضمن رأيها بخصوص مواد المشروع الذي رُفع اليها ولذلك لا يزال متمسكًا برأيه السابق بتولية أمير من الاسرة الشهابية وأرجح الان ان الموسيو توفنيل لم يبح له توقيع البيان الاجماعي المبني على الشروط المذكورة . واذ تمكنّا بهذه الفترة من وضع نظام حر موآتٍ مهدنا معظم الصعوبات الحائلة دون اعادة الطمأنينة الى الافكار واني على ثقة بان سعادتكم ترأفون بالازمة التي نجتازها وتقنعون الحكومة العثمانية ان تعيض عاجلًا الخسائر التي نتجت عن سوء ادارة مأموريها .
(عدد ٢٧٥ ملحق ٧ ص ٥٢١)

٢١٦ - *اللورد دوفرين الى اللورد روسل في ١٨ منه*

اخبرني رصيفي الفرنسوي أمس بانهُ تلقى كتابًا خاصًا من المسيو توفنيل يستصوب فيه مواد مشروع تنظيم هذه البلاد وقد تشرَّفت بأرسال نسخة منه الى سيادتكم ويوعز اليه بان يلق تعاليق يحتفظ بها بامتيازات لبنان .

ولمَّا كنت اخشى ان حفظ هذه الامتيازات الشاذَّة في لبنان تنافي انشاء حكومة مرضية في كل الايالة سأبذل ما في طاقتي لحمل رصيفي على تعديل ارائه بهذا الشأن واظن ان حكومة جلالة الملكة تستطيع اقناع المسيو توفنيل بان يرضى بابدال نظامات لبنان المضرَّة بضمانات حكومة حسنة تنتج عن ايلاء سوريا استقلالًا نوعيًا تحت رقابة اوربا وان يسترجع الاوامر التي يظهر انه انفذها الى الموسيو بيكلار بهذا الشأن .
(عدد ٢٧٨ ص ٥٢٥)

٢١٧ - *اللورد روسل الى اللورد كولي في ٢٧ منه* [سرّي]

أشير عليكم بان تبلغوا البرنس دي مترنيخ سفير النمسا رسالتي رقم ١٠٨ المؤرخة في ٢٤ الجاري المتضمنة اراء حكومة جلالة الملكة في الرسالة التي

انفذها الموسيو توفنيل الى الكونت دي فلاهو في ١٨ الجاري بخصوص اطالة مدة احتلال سوريًا فعليكم ان تعملوا بالاتفاق مع حضرة البرنس المشار اليه في كل ما يختص باجتماع المؤتمر ومباحثته في هذه المسألة وتسألوا سفير تركيًا ان ينضمّ اليكما. (عدد ٢٥٣ ص ٤٩٥)

٢١٨ — اللورد كولي الى اللورد روسل في ٣٠ منه

كتبت أمس الى سيادتكم رسالة رقم ١٦٠ على عجلة فاخشى ألاَّ اكون اوضحت الاسباب التي جرّأتني على ان اسأل حكومة جلالة الملكة ان تجيز لي قبول اطالة مدة احتلال الجنود الاوربية سوريًا الى أجل معين فاستأذنكم الان بان اضيف بعض كلمات تزيد اقتراحي جلاءً.

لا ارتاب كما بسطت لكم أمس في اننا نتمكن فيما لو ألحّ الباب العالي من ارغام فرنسا على القيام بعهدها المبرم في ٥ ايلول ولا يحول دون ذلك سوى هياج البحر في هذا الفصل فيعيق الجنود من ركوب البحر في شاطيء معرّض للعواصف لا مأوى للسفن فيه.

ومن البديهي ان سيادتكم تسألونني عن سبب اقتراحي اعطاء مهلة ولو قصيرة لجيش الاحتلال مع تيقني ما تقدّم ومعرفتي الاهمية التي تعلقها حكومة جلالة الملكة على جلاء الجنود الفرنسويّة عن سوريًا فأُجيب باختصار على قدر الطاقة. انهُ يخيل لي انهُ يجب في كل مسألة سياسية تدبر المستقبل إسوةً بالحاضر والانْ لا يمكني ان اكتم ذاتي انهُ ينبغي عليَّ ان اعان حكومة جلالة الملكة ان الالحاح بتنفيذ عهد اتفاقية ٥ ايلول بحرفيته يجر عواقب شؤمى على الباب العالي ويزيد الحنق على بريطانيا العظمى البادية ظواهره الان في فرنسا.

اني بقولي « عواقب شؤمى على الباب العالي » اعني ان الامبراطور لا

ينشى ما يلحقه من الاهانة من جرّاء الحاح الباب العالي باخراج جنوه في الحال. وهذا الاستياء إذا ما أُضيف الى عدم اكتراث جلالتهِ بمصير السلطنة العثمانية بل الى نفوره منها فانهُ يسكته عن الاعتداء على سلطة السلطان واستقلاله ان لم يحرّض عليهِ.

ان الحنق على بريطانيا العظمى لهو عاطفة شعبية اكثر ممّا هي امبراطوريّة اذا جاز لي هذا التعبير وهو ناشيء حالياً من عدّة اسباب مختلفة دينية وتجاريّة وسياسية. ان الحزب الاكليريكي ينسب الحالة الموجود بها البابا الآن الى سياسة انكلترة كما ان حزب المدافعين عن حاصلات بلادهم والقائلين بزيادة المكوس على الواردات الاجنبية يرون في المعاهدة التجارية تساهلًا مع بريطانيا. وعدا ما تقدم فقد نُسب الى النفوذ البريطاني اخفاق معاهدة زوريخ (١) وسفر الاسطول الفرنسوي من ثغر غايتا الايطالي وغير مسائل متعلقة بالمسألة الايطالية وسترتفع أصوات الاحتجاج بشدة على تضحية مسيحيي سورياً لانانية انكلترة اذ يُظن بان الباب العالي لا يفعل شيئاً في هذا الصدد إلاَّ بايعاز الحكومة الانكليزيّة.

أجل انهُ في وسع حكومة جلالة الملكة القول انها لا تستطيع منع سوء نية الغير ولا يمكنها ان ترضى بان يؤثر هياج افكار أُمة أُخرى في سياستها على اني اجهر بانه لو كانت المسألة متعلقة بمصالح بريطانيا العظمى وحدها لضربت صفحاً عن بسط هذه الافكار لسيادتكم بيدَ ان انكلترة قد اظهرت اهتماماً في حفظ سلامة السلطنة العثمانية واستقلالها وكل شيء من شأنه الاضرار بأحد هذين الامرين لجدير بألفات نظرها.

---

(١) وهي المعاهدة التي عُقدت في سنة ١٨٥٩ فوضعت حدّاً لحرب ايطاليا مع النمسا

ومن ثمَّ لا بدَّ لكم ان تسألوا لماذا الامبراطور يرغب في عدم البرّ بعهوده باطالة مدة اقامة جنوده في سوريّا الى ما بعد الاجل المعيَّن.

يتعذر على من كان غير واقف على دخائل الشؤون هنا ان يفقه التغييرات الفجائية الغريبة التي تطرأ على الافكار دون انقطاع . فمنذ ٦ أسابيع أسرَّ المسيو توفنيل الى صديق لهُ انهُ يرغب في ان ينهي سائر المسائل بجلاء كما فعل في مسألة سوريّا وانهُ لم يبقَ أثر لقلقه لان الامبراطور مصمم النية على عدم ابقاء جنوده في سوريّا الى ما بعد نهاية الستة أشهر .فماذا الذي احدث اذن الانقلاب الحالي؟ لا ريب في ان استغاثة مسيحيي سوريّا وقائد الجنود الفرنسوية بالامبراطور احدثت هذا التغيير. فجلالته لايودّ ان يعمل خلافًا لاراء هذا الاخير ولا يرغب في فقدان نفوذه عند الاولين . فقد أُتهم بانهُ تخلى عن تظليل الموارنة بحماية العلم الفرنسوي وقد عادت هذه الحماية بالمجد على فرنسا منذ عهدٍ عهيد وقُبّح سلوكه في سوريّا اسوة بسياسته في رومية . وقد عقب ذلك اتهامه بالانقياد لسياسة انكلترة والمطاعن في خداع انكلترة . ولربَّما لو كان الامبراطور أشدَّ عزمًا في المسائل الطفيفة لما عبأ بهذه المظاهرات بيدَ ان من طبعه ان يؤجل ويسوف الى ان يضطر الى الاعتماد على رأي والقطع في الامر .

وهنا تسألون أي متى يجبر على الاهتمام بهذه المسألة ؟ ارجح انهُ اذا كان في الامكان ان ترضى حكومة جلالة الملكة بعدم بقاء جندي فرنسوي في سوريّا في أوّل شهر ايار المقبل فلا شك في انها تؤثر حل مسألة سوريّا بوجه حبي على جلاء عاجل يكون نتيجة جدال يخشى ان يترك في القلوب حزازات وان جرى بروح المسالمة ويجرّ عواقب كالتي أشرت اليها إذ لا محالة ان الروسية وبروسيا ستعضدان فرنسا في هذا الجدال .

بيدَ انهُ كيف يسع حكومة جلالة الملكة ان ترضى بان يكون هذا

العمل نتيجة مسالمتها ؟ وماذا الذي يمنع بعد مرور شهرين من ايراد ذات البراهين المدلى بها الان لاطالة اجل الاحتلال مجدداً ؟ .

فأجيب على الامر الاول اني اعتقد امكان أخذ هذا التحوط في المؤتمر الذي يود الموسيو توفنيل عقده لانه يضع حداً لكل التباس من قبل الحكومة الفرنسوية . وعلى الامر الآخر انهُ يرجى ان اللجنة الدولية اذا أبدت بعض النشاط تتمكن في هذه الفترة من وضع نظام موافق لبنان فلا يبقى من سبيل لاطالة الاحتلال .

ومن الممكن ان تكون الحكومة الفرنسوية قبل عقد المؤتمر اكثر ميلًا مما تظهر الان الى قبول اخلاء سوريا عاجلًا وعلى كلٍ فارغب ان تشرفني حكومة جلالتها بانعام النظر في كلامي المبسوط آنفًا لترى ما اذا كان يجب ان تمدني بنصائحها .

ولا احتاج الى ان أؤكد لسيادتكم اني لا ارغب في مساعدة الحكومة الفرنسوية على عدم القيام بالعهود المدونة في الوثيقة التي شهدت بها عليها بصفتي ممثل حكومة جلالة الملكة . وثقوا باني ألحّ بتنفيذها اذا شئتم سيادتكم وباني لا استعمل الاجازة التي تنعمون بها عليَّ الأ بكل تحفظ مراعاةً لما رأيت من واجبي ان ابسطه لكم .

وعليَّ ألاَّ انسى في الختام ان ألفت انظار سيادتكم الى سهولة اعتذار الحكومة الفرنسوية عن عدم استرجاعها جنودها نظرًا لاشتداد الانواء في فصل الشتاء حتى لو شاءت القيام بعهودها . وربَّما كان هذا العذر سببًا آخر لارتضائنا باعطائها مهلة جديدة . (عدد ٣٧٩ ص ٥٢٥ـ ٥٢٧)

٢١٩ – اللورد روسل الى اللورد كولي فى ٣١ منه

آسف على انهُ لا يسع حكومة جلالة الملكة ان ترضى بان تمنحكم التفويض الذي تطلبونه في رسالتكم رقم ١٦٠ المؤَرخة في ٢٩ الجاري . فقد اتضح لي من تلاوة رسائلكم العديدة وملحقاتها ان الحكومة الفرنسويّة متشبثة بوجوب استمرار الاحتلال الاوربي أو الفرنسوي الى ان يوضع نظام جديدة لحكومة سوريًا يكفل ملافاة الاقتتالات بين الموارنة والدروز في المستقبل .

فاذا ظلّت فرنسا متمسكة بهذا الرأي فمن الجلي ان اطالة مدّة احتلال الجنود الى شهرين يسدّ ساعد الحزب الا كليريكي في فرنسا وفي سوريًا الراغب في حرمان الاتراك ولاية سوريًا . أمّا إذا عدلت عنه تمامًا الى طلب تمديد جلاء الجنود حتى أوّل ايار بحجة الاضطرابات الجويّة في فصل الشتاء فعليكم ان توقفوني على ذلك وفي الوقت ذاته ترغبون إلى سفيري فرنسا وتركيًا في باريس بابلاغ حكومتيهما ما تقدّم .

أرى من الضروري ان اكرر عليكم ان حكومة جلالة الملكة لا تريد ان تخولكم الاشتراك في مؤتمر يبحث في شؤون سوريًا لا يحضره ممثل تركيًا .

(عدد ٣٧٠ ص ٥١٢_٥١٣)

٢٢٠ – ومنه اليه في ٣١ منه [سرّي]

وصلتني رسالتكم السرّية رقم ١٦٥ المؤَرخة في ٢٩ الجاري عطفًا على كتابكم رقم ١٥٦ في ٢٨ منه وهي مشتملة على خلاصة الحديث الذي دار بينكم وبين جلالة الامبراطور بخصوص اطالة احتلال الجنود سوريًا . ان

حكومة بريطانيا العظمى تودّ ان تجاري الامبراطور في رأيه مراعاةً لموقفه . ان الموارنة في سوريا هم قبيلة شرسة الاخلاق حقودة ترغب في ابادة اخصامها . والحزب الاكليريكي في فرنسا يطمع في بسط سيطرة البابا ونفوذه على كل اسيا وعلى جميع انحاء اوربا . بيد ان هذه النزعات لا تجيز للامبراطور ان يخفر ذمة عهوده أو يظلم سائر طوائف سوريا بتحقيقه الرغائب السابق الايماء اليها .

لقد أورد الامبراطور حجة على اطالة احتلال الجنود الفرنسوية سوريا انهُ لا يستطيع ان يعير العرائض العديدة التي رفعها اليهِ الموارنة طلبًا لاستمرار تظليلهم بحمايته اذنًا صمَّاء . فالجواب على هذا التعلل انهُ اذا كان ينبغي اطالته ما دام رجال الاكليروس الماروني ـ الذين طلبوا اعدام ٤٦٠٠ درزي عقابًا على ذبح الموارنة ـ يمكنهم حمل رعاياهم على التماس مواصلة الاحتلال الفرنسوي على أمل ان يستفيدوا منهُ لارواء غليلهم وظمأهم الى سفك الدماء انتقامًا فيستمرّ احتلال سوريًا كاحتلال رومية . ومن ثم اذا كانت رغائب الموارنة تدعو الى ان يُجوّز لفرنسا خفر عهودها ومعاكسة رغائب صاحب بلاد سوريًا فلا يصعب استحصال عرائض من الدروز يرجون فيها الحكومة البريطانيـة ارسال قوّة عسكريّة انكليزيّة لحمايتهم من اعتداء الموارنة . ولا حاجة الى القول بانهُ إذا نهجت حكومة جلالة الملكة خطة مماثلة الخطة التي يريد الامبراطور ان يسير عليها لا يطول الامر حتى تسيء العلائق بين انكلترة وفرنسا مع ان عمل انكلترة لا يقلّ انصافًا عمّا يريد الامبراطور فعله . (عدد ٣٧١ ص ٥١٣)

٢٢١ ــ اللورد كولي الى اللورد روسل في ٤ شباط

كنت قبل ان تلقيت رسالة سيادتكم السرّية المؤرخة في ٢٧ المنقضي قد ابلغت عملًا بمنطوق رسالتكم بالتاريخ ذاته البرنس دي مترنيخ كتابكم

المؤرخ في ٢٤ المنقضي المتعلق باطالة مدّة الاحتلال الفرنسوي سوريًا وأظهرت لهُ استعدادي للعمل على اتفاق معه اذا ما عُقد المؤتمر .

فأجابني حضرة البرنس المشار اليهِ انهُ لم يتلقَّ أوامر من حكومته ويجهل رأي الكونت دي رشبرج في اقتراح فرنسا واردف ان الموسيو توفنيل أخبره ان الموسيو دي موستيه سفيره كتب اليه منبئًا بان الكونت دي رشبرج راضٍ بتمديد أجل الاحتلال فانفذ رسالة برقية الى الكونت المشار اليهِ يستوضحه جلية الامر وبات ينتظر الجواب .

فأبديت استغرابي ملفتًا انظاره الى ان لا بدَّ للموسيو دي موستيه ان يكون اساء فهم ما قاله لهُ الكونت دي رشبرج لان المستر « فان » أبلغه رأي حكومة جلالة ملكة بريطانيا العظمى في وجوب جلاء جيش الاحتلال الفرنسوي عن سوريًا في أواسط شهر كانون الثاني فأجابه انهُ يشاطره هذا الرأي. ورأيت من الافضل ان اتلو على مسامع البرنس رسالتكم رقم ١٤ المنفذة في ١٦ المنقضي الى المستر « فان » وجوابه عليها في ٢٤ منه رقم ٦٣ ففعلت. لا استطيع الان ان انفذ أوامركم فابلغها سفير تركيًا لان وفيق افندي وان كان باقيًا في باريس قد ودَّع الامبراطور والموسيو توفنيل وسلّم زمام السفارة الى وكيل هو مستسلم الى الحكومة الفرنسويّة ومنقاد لها . (عدد ٣٨٧ ص ٥٣٤)

٢٢٢ — مشروع الموسيو اوتري قنصل فرنسا في دمشق في كيفية توزيع الضريبة المراد فرضها على هذه المدينة

(وهو الذي وعدنا بنشره في الصفحة ٦٤ من هذا الكتاب وقد ورد ذكره مفصلًا في الصفحة ٧٤)

فرض ضريبة اكراهية على مدينة دمشق وفيها ١٣ الف بيت مسلم :

ينابيع الموارد	قيمتها
عن ٢٠٠ بيت كل بيت ٢٠٫٠٠٠	٤٫٠٠٠٫٠٠٠
عن ٣٠٠ بيت كل بيت ١٥٫٠٠٠	٤٫٥٠٠٫٠٠٠
عن ٥٠٠ 〃 〃 〃 ١٠٫٠٠٠	٥٫٠٠٠٫٠٠٠
عن ١٫٠٠٠ 〃 〃 〃 ٥٫٠٠٠	٥٫٠٠٠٫٠٠٠
عن ١٫٠٠٠ 〃 〃 〃 ٤٫٠٠٠	٤٫٠٠٠٫٠٠٠
عن ١٫٥٠٠ 〃 〃 〃 ٣٫٠٠٠	٤٫٥٠٠٫٠٠٠
عن ٢٫٠٠٠ 〃 〃 〃 ٢٫٠٠٠	٤٫٠٠٠٫٠٠٠
عن ٣٫٠٠٠ 〃 〃 〃 ١٫٠٠٠	٣٫٠٠٠٫٠٠٠
	٣٤٫٠٠٠٫٠٠٠ (١)
وقد أعفي من هذه الضريبة ٣٫٥٠٠ بيت نظرًا لفقرهم .	
فرض ضريبة اكراهية على القرى المجاورة دمشق وتعديل القرية بـ ٣٠ بيتًا	٦٫٠٠٠٫٠٠٠ (٢)
اجبار اهالي قرى القضاء على تقديم اخشاب البناء أي ١٥٠ الف شجرة مختلفة الثخانة بحيث	

---

(١) يدفع منها ١٢ مليون غرش حتى أول ادار سنة ١٨٦١ و ١٢ مليون آخر في ايلول من السنة ذاتها و ١٠ ملايين في ادار سنة ١٨٦٢

(٢) يدفع منها مليونا غرش حتى أول ادار سنة ١٨٦١ ومليونان في ايلول من السنة ذاتها ومليونان في ادار سنة ١٨٦٢

ينابيع الموارد	قيمتها	
يبلغ معدل ثمن كل منها ٧٥ غرشاً قيمتها ١١،٢٥٠،٠٠٠ والواح واخشاب مختلفة بقيمة ٦،٧٥٠،٠٠٠ فيكون مجموعها :	١٨،٠٠٠،٠٠٠	(١)
ضريبة اكراهية على حوران كالتي على دمشق	٨،٠٠٠،٠٠٠	(٢)
ضريبة خارقة العادة على كل ايالة دمشق ما عدا المدينة والقرى السهلية وقوامها دفع نصف ميري علاوة عن كل سنة	٣٠،٠٠٠،٠٠٠	(٣)
قيمة املاك المحكوم عليهم وقد خمنت بنصف ثمنها الحقيقي	١٠،٠٠٠،٠٠٠	(٤)
ثمن الامتعة والالبسة الموزعة من المسلوبات	٢،٥٠٠،٠٠٠	(٥)

---

(١) يدفع منها ٩ ملايين غرش حتى أول ادار سنة ١٨٦١ و ٩ ملايين في ايلول من السنة ذاتها .

(٢) يدفع منها ٤ ملايين غرش حتى أول ادار سنة ١٨٦١ ومليونان في ايلول من السنة ذاتها ومليونان في ادار سنة ١٨٦٢

(٣) يدفع منها ١٠ ملايين غرش حتى أول ادار سنة ١٨٦١ و ١٠ ملايين في ادار سنة ١٨٦٢ و ١٠ ملايين في ادار سنة ١٨٦٣

(٤) يدفع منها ٥ ملايين غرش ١٨٦١ و ٥ ملايين في ايلول سنة ١٨٦٢

(٥) تستوفى في شهر ادار سنة ١٨٦١

ينابيع الموارد	قيمتها
ثمن مبيع ٤ قرى خاصة الحكومة كائنة في سهل دمشق وهي الكفرين والعتابه وجديدة القيسا وحارات العواميد ومساحتها أربعمائة فدان بقيمة ٥ الاف غرش كل فدان	٢،٠٠٠،٠٠٠ (١)
قيمة مبيع ٢٥٠٠ فدان في البقاع بسعر ثلاثة الاف غرش	٧،٥٠٠،٠٠٠ (٢)
علاوة يدفعها الباب العالي	٣٢،٠٠٠،٠٠٠ (٣)
(المجموع)	١٥،٠٠٠،٠٠٠ (٤)

(عدد ١٠٤ ملحق ٢ ص ٢٤١)

---

(١) يجبى مليون منها في ايلول سنة ١٨٦١ ومليون آخر في ايلول سنة ١٨٦٢

(٢) يجبى منها ٣ ملايين و ٧٥٠ الفًا في شهر ايلول سنة ١٨٦١ ومثل هذا المبلغ في ايلول سنة ١٨٦٢

(٣) يدفع ١٢ مليونًا في إدار سنة ١٨٦١ وعشرة ملايين في ادار سنة ١٨٦٢ والعشرة الباقية في ادار سنة ١٨٦٣

(٤) يجبى منها ٥١ مليونًا وخمسمئة الف غرش في شهر ادار سنة ١٨٦١ و٢٤ مليونًا و ٥٧٠ الفًا في شهر ايلول سنة ١٨٦١ و ٢٤ مليونًا في ادار سنة ١٨٦٢ و٩ ملايين و ٧٥٠ الفًا في ايلول سنة ١٨٦٢ و ٢٠ مليونًا في ادر سنة ١٨٦٣

٢٢٢ - ومنه اليه في ٤ منه [سرّي]

ان البرنس دي مترنيخ لم يكتمني رأيه أثناء حديثنا في شؤون سوريا وقد ألمحت اليهِ في رسالتي السابقة وقوامه ان من خرق السياسة الالحاح بجلاء الجنود الفرنسويّة عن سوريا عاجلًا . أمّا حجته فمبنية على رغبته في عدم الاساءة الى فرنسا وقال انهُ يؤثر التعويل على وسيلة وسطى كجمع الجنود الفرنسويّة في الشاطيء على شرط انهُ اذا استمرّت الراحة سائدة في الداخلية يعادون في الحال الى فرنسا .

فأجبتهُ انهُ ليس اسهل على ممثلي حكومة فرنسا من اثارة قلاقل جديدة وان من عدم الحكمة تعليق بقاء الجنود على مثل هذه الطواريء وزدت ان الاتراك هم أحقّ من غيرهم في حفظ الامن في املاك السلطنة ولا اشك انهم يصرفون عنايتهم الى توطيد اركانها بعد ما مرّ بهم من العبر وما لحقهم من الخزي. فسلّم البرنس دي مترنيخ بهذه القاعدة وبوجوب خروج الجنود الفرنسويّة اذا الحّ الباب العالي بيدَ انهُ يرى ان من عدم الفطنة اقدامه على هذا الامر .

(عدد ٣٨٨ ص ٥٣٥)

٢٢٣ - ومنه اليه في ٥ منه

انبأني المسيو توفنيل بان الباب العالي رضي بانعقاد المؤتمر للتباحث في شؤون سوريا وبان وفيق افندي يبقى في باريس ليمثل تركيا فيهِ وسيرسل اليهِ الاوامر اللازمة ليسير بموجبها. سابذل جهدي في مقابلة وفيق افندي دون تأجيل بيدَ اني اخشى ان يتعذر عليّ نظرًا لرضا الباب العالي واضطرار المسيو توفنيل الى ابلاغ مجلسي النوّاب والاعيان نتيجة المفاوضات الدولية ان اقنعه بالاقلاع

عن عقد المؤتمر كما رغبتم إليّ في رسالتكم بتاريخ أمس .

وفي الحقيقة اجرأ على القول انهُ من الافضل انتداء المؤتمر . فخبرتي بالباب العالي تحملني على ان اوجس خيفةً من انهُ اذا تُركَ وشأنه يفاوض وحده دولة أخرى لا يقوى على مقاومتها فتتغلب عليهِ . فاذا لم يُعقد المؤتمر لا استغرب ان تعقد فرنسا معه مباشرة اتفاقية تؤذن باطالة مدة احتلال سوريا . ومن جهة أخرى فاذا اصرَّت الحكومة العثمانية على اجلاء الجنود ينفجر بركان احقاد فرنسا المتجمعة فتتساقط حممه عليها . وربما رأت حكومة جلالة الملكة ان هذا هو أقل شرًا من تجديد اتفاقية ٥ ايلول الى أجل معين اذ لا بدَّ ان تعضد بعض الدول فكرة فرنسا فيسلّم بها الباب العالي . بيدَ اني اميل الى الاعتقاد انهُ لو أبدى ممثل تركيا ثباتًا في مسالمته وعضده ممثلا بريطانيا العظمى والنمسا لحصل على اخراج الجنود الفرنسوية من سوريا عاجلًا . انما من الضروري ان يكون في استطاعته ان يبين بجلاء الحكومة المراد منحها الجبل بحيث تؤيد جميع الحقوق والامتيازات التي كان يتمتع بها المسيحيون في السابق .

ومن فوائد المؤتمر انهُ اذا وافق معتمدو الدول على مناسبة اطالة الاحتلال فبالوقت ذاته يعترفون جميعًا للباب العالي بحقه في طلب وضع حدّ لهُ . وعليهِ اذا نظرت إلى غاية حكومة جلالة الملكة وهي اجلاء الجنود الفرنسوية عن سوريًا او ادراك هذا الغرض بصورة لا تسيء العلائق بين الباب العالي وفرنسا اميل الى عقد المؤتمر . (عدد ٣٩٠ ص ٥٣٦)

٢٢٤– ومنه اليه في ١١ منه [سرّي]

حادثت وفيق افندي في شأن انعقاد المؤتمر فاخبرني انهُ تلقى اوامر تجيز لهُ

الاشتراك فيه وقد اوقف المسيو توفنيل على ذلك . فسألته عن مآل هذه الاوامر فأجاب انها توعز اليهِ بطلب جلاء الجنود الفرنسوية عن سوريًا إذ ان خروجها ضربة لازب لاعادة سلطة الباب العالي على تلك الولاية وزاد انهُ سيصغى في الجلسة الاولى الى كل الاقتراحات فيوقف حكومة الاستانة عليها منتظرًا ورود جوابها. فقلت لهُ انهُ لا يجهل ان الحكومة الفرنسوية راغبة في اطالة الاحتلال فهل حكومته ميَّالة الى تحقيق هذه الرغبة ؟ فأجابني بصراحة ان الباب العالي يريد تمديد أجل الاحتلال الى مدة قصيرة .فاستوضحته عمَّا اذا كان الباب العالي مع قبوله هذا التمديد ينوي اتخاذ تحوطات اتقاء استئناف فرنسا طلب مهلة جديدة عند انقضاء الاولى . فقال انهُ يرضى بخروج الجنود الفرنسوية قبل آخر نيسان . فاستنتجت ممَّا تقدم ان الحكومة الفرنسوية تفاوض الباب العالي بهذا الصدد توًّا وقد اتصلت بي انباء تؤيد هذا الظن . فقد قال لي المسيو توفنيل في خلال حديثي معه بعد ظهر اليوم انهُ على يقين بان الباب العالي لا يريد الالحاح في خروج الجنود حالاً . (عدد ٥٠ : ص ٥٥٣-٥٥٤)

٢٢٥- اللورد كولي الى اللورد روسل في ١٩ منه سري [اقتطاف]

وصلني في الليل رسالة برقية من السير بولفر متضمنة مبنى الاوامر التي أرسلت الى ممثل تركيًا فقصدت باكرًا وفيق افندي وبعد خمس دقائق في محادثته تحققت انهُ ولئن كان لم يعول على رأي جازم لبت الخلاف فهو ميَّال الى موافقة سائر معتمدي الدول على ما يجمعون عليهِ وقد استخلصت من كلامه انهُ يرضى باطالة مدة الاحتلال الى أول حزيران وفي خلال هذه الفترة يلح على اللجنة الدولية في سوريًا لتعجل في انهاء مهمتها . فتيقنت ان وفيق افندي لم يكن يعلم اني واقف على مبنى الاوامر التي أرسلت اليهِ فلما قلت لهُ انهُ

تجاوزها بدت على محياه سيما الدهشة والامتعاض فقلت لهُ انهُ يجدر بهِ ان يلح أولاً في جلاء الجنود في أول ايار موضحاً انهُ يرضى بهذه المهلة الجديدة نظراً لهياج البحر في فصل الشتاء والاَّ يخلط بين مهمة اللجنة ومسألة الاحتلال وانهُ اذا جُدد الاتفاق ينبغي ان توافق عليه الدول لان اراء معتمديها في المؤتمر لا تستطيع حل قيود تعهد مبرم بين حكوماتهم .

فقال وفيق افندي انهُ يود نهج الخطة التي اشرت بها عليهِ ولئن كان يؤثر تسوية المسألة عاجلاً دون اطالة الجدال . بيدَ انهُ تحقق ان الموسيو توفنيل لا يوقع اتفاقاً يجبر حكومته على اخلاء سوريًا في أول ايار وانَّما في أول حزيران لاعتقاده المكين انهُ يتمكن في هذه الفترة من اتمام نظام لبنان .

وبتُّ بعد هذا الحديث افكر في ما يجب ان افعله . فلو فسح لي الوقت لكنت استشرت سيادتكم لا محالة . بيدَ ان هناك امراً جليًّا وهو ان الموسيو توفنيل يعلم انهُ ليس بوسع الباب العالي ان يلح في الجلاء العاجل . فهل هو عارف بان ممثل تركيًا مستعد لقبول تمديد أجل الاحتلال ؟ لا يمكنني ان اؤكد ذلك انَّما ارجحه .

وهذا ما حدا بي الى ان اقترح على البرنس مترنيخ نهج طريقة لو أصابت نجحاً لخففت عبء متاعب الباب العالي . فكان ان عاد إليَّ البرنس فور مقابلته المسيو توفنيل واخبرني بان حديثه معه لم يسفر عن نتيجة مرضية وقد وطد العزيمة على عدم الاشتراك في المفاوضات وترك الامور تجري مجراها وأردف انهُ لمَّا اقترح اخراج نصف جنود الاحتلال عاجلاً وحشد الباقين في شاطيء البلاد أجابهُ المسيو توفنيل او انها تخرج كلها او تبقى كلها وان الاقامة في شاطيء البحر مضرَّة بصحة الجنود . ثم جهر باعتماده على ان يلحَّ في بقاء الجنود في سوريًا إلى ان يتم تنظيم حكومة لبنان .

فقلت اني لم اكن انتظر غير هذا الجواب من المسيو توفنيل وبما انهُ يظهر ان الاحتلال يطول امره ما دام الباب العالي ميالاً الى الرضا بهِ وجب التساؤل عن طريقة اكيدة لوضع حد لهُ في اقرب آن . فقد صرَّح لي (البرنس) بانهُ ليس فقط انه مفوض بمساعدتي على ايجاد حل بل هو يرغب في ذلك فارتأى ان ينتهج كلانا الخطة الآتية وقوامها : انهُ لمَّا كان معتمد تركيًا سيسأل معتمدي الدول عند انعقاد المؤتمر تنفيذ عهود اتفاقية ٥ ايلول دون ان يصرّ على طلبه كما اسرَّ إليَّ لا بدَّ من ان يعقب هذا التصريح جدال. فاقول إذ ذاك ان حكومة بريطانيا العظمى ترى انهُ يمكن اعطاء ضمانات على استتباب الراحة اذا أُخرجت جنود الاحتلال من سوريًا بارسال اساطيل الدول المتحالفة الى شاطيء البلاد . فيسألني البرنس إذ ذاك عن ميعاد وصولها الى هنالك فأجيبه في اواخر نيسان او اوائل ايار فيقترح عندئذٍ اخراج الجنود الفرنسويَّة في ذلك التاريخ ويكتب عهد بذلك .

فوافقني البرنس دي مترنيخ على رأيي لكنه اكَّد لي في الوقت ذاته ان الموسيو توفنيل لا يرضى بهذه التسوية . فاجبته انه يتعذر عليهِ رد هذا الاقتراح العادل وعلى كلٍ فيجدر امتحان هذه الوسيلة .

لا اجهل اني تجاوزت حدود أوامركم بيدَ اني اعتقد ان سيادتكم لا تلومونني نظرًا للمصاعب التي تحيط بي ولاني المعتمد الوحيد الذي يرغب حقيقةً في معاكسة فرنسا واخفاق سياستها .

(عدد ٤٢٧ ص ٥٨٣ ـ ٥٨٥)

٢٢٦ — السير بولفر الى اللورد روسل . عن الاستانة في ١٨ منه

لقد علمت من مصدر يوثق بصحتهِ ان سفير فرنسا صارف قصارى جهده

منذ بضعة ايام لاقناع الباب العالي بالعدول عن طلب جلاء الجنود الفرنسوية عاجلًا عن سوريا ولم يدخر سعيًا في هذا السبيل . تذكرون سيادتكم اني قبل ان عقدت تركيا قرضًا في فرنسا اوضحت لكم انه اذا لم تصلح مالية تركيا بطريقة أخرى لا بدّ للحكومة الفرنسويّة من ان تتخذ هذا القرض سبيلًا لادراك غايتها . وفي الحقيقة ان مجلس الوكلاء العثماني ظن ان رفض بنك فرنسا قبول «أوراق الميري» له علاقة باحتلال سوريا وان خروجها من الازمة المالية يتوقف على تساهلها بأمر طلب جلاء الجنود الفرنسوية . وكان ان بادر الذين لهم مصلحة في حمل الصدر الاعظم وعالي باشا على تغيير افكارهما الاولى استفادةً من هذا التصور مصيبًا كان او مخطئًا فاغتنموا فرصة ورود رسالة من أحمد وفيق افندي مآلها ان فرنسا والروسية وبروسيا سيلححنَ باطالة الاحتلال . فرجحت ان حكومة تركيا لم تعدل عن طلب القيام بالعهود المدوّنة في اتفاقية ايلول الى الرضا باطالة احتلال الجنود الفرنسويّة دون ان تكون سُئلت ذلك . وعليهِ رأيت من الواجب ألاّ اكتم عالي باشا رأينا في كيفية سلوكه .

فقلت له انه اذا كانت حكومة السلطان متيقنة انها لا تستطيع ضمان الراحة في سوريا يجب عليها ان تصرّح بذلك وتعقد اتفاقيات مع الدول تناسب هذه الحالة . بيد انها اذا كانت واثقة كما اكدت غير مرّة بان وجود الجيش الفرنسوي في سوريا يحول دون اعادة الراحة الى تلك البلاد بدلاً من ان يساعد على استتبابها توجب عليها اذ ذاك ازاء تبعتها وتجاه اوربا ان تعالن باعتقادها هذا بكل جلاء وتطلب القيام بالعهود المبرمة معها . واردفت بان لا بدّ لعالي باشا من ان يتذكر ان قد سبق له مرارًا فألحّ على حكومة انكلترة بان تعضد ما أقرّ عليهِ رأيًا بهذا الشأن بعد مزيد التروّي وانه قال منذ بضعة ايام بعبارة واضحة لا تحتمل التأويل ان لا شيء يقوى على حمله على الرجوع عن

عزمهِ وعليهِ فاذا كان الباب العالي بعد ان دفع سيادتكم الى عضد سياسته قد عدل الان عن هذه السياسة دون سبب موجب (كعجزه عن توطيد او كان الراحة) فانهُ يثير غضب الذين احبط أعمالهم ويحملهم على عدم وضع ثقتهم في الحكومة التركية أو الاهتمام بمصالحها في المستقبل .

فأجابني عالي باشا ان اراءه لم تتبدل بيد انه يجب ان يعتد بان فرنسا قدمت لمساعدة السلطان كحليفة صديقة فلا تودّ حكومة السلطان ان تتصرّف بصورة يشتمّ منها روح العداء وانه لا يزال مصرًّا على طلب الجلاء العاجل مع منح مهلة قصيرة إذا أُبرزت براهين سديدة على وجوب ذلك .

وقصارى القول اني باحثت فخامته بهذا الصدد في الليلة المنقضية فاتفقنا أوّلاً : على ان سفير تركيًا في باريس يطلب جلاء الجنود الفرنسوية عن سوريًا عاجلًا مصرحًا بان الباب العالي مستعد لان يأخذ على عاتقهِ مسؤولية صيانة الراحة والسلم في سوريًا . ثانيًا فور فصل مسألة الجلاء يُنظر في كيفية اتمامه . ثالثًا انه اذا كانت الحكومة الفرنسوية تثبت تعذر اركاب كل جنودها البحر دفعة واحدة أو ان عظم الاخطار تحول دون ذلك فلسفير تركيًا المشار اليه المتوجب عليهِ ان يعمل بالاتفاق مع سفير انكلترة وفقًا لتواثق دولتيهما ان يرضى بمنح مهلة شهرين لخروج الجنود الفرنسوية من السلطنة العثمانية تمامًا على شرط ان يبدأ بالجلاء عاجلًا ويستمر متواصلًا دون فترة على قدر ما تسمح الظروف .

وعلى كلٍّ يظهر لي ان هذ الاتفاق مرضٍ فمن جهة يطلب الباب العالي الجلاء العاجل ويجالي باستعداده لتحمل مسؤولية ادارة زمام الشؤون ومن جهة أُخرى فيُنفّذ هذا الطلب بعد اثباته بطريقة عدائية تسيء فرنسا غير اني أرى من الاوفق ان يطلب الجلاء العاجل ويقرّ عليهِ الرأي في بدء الامر ثم

يوجب على فرنسا ان تظهر سبب كل فترة تنقضي بين خروج فريق من الجنود وجلاء فريق آخر ويشترط ان تكون هذه المهلة قصيرة وان يبدأ بالجلاء في الحال واعطاء دليل على ان في النية القيام بشروط الاتفاقية في الاجل المعين .

ارسل الى سيادتكم في طيهِ صورة الرسالة البرقية التي انفذتها الى اللورد كولي في هذا الصباح وقد استصوب عالي باشا مضمونها بحيث لا يبقى مجال للالتباس في الخطة التي اوعز الباب العالي الى سفيره بالتعويل عليها . وعدا ما تقدم فان عالي باشا انفذ بعد مقابلتي ليلة الاحد رسالة برقية أُخرى إلى أحمد وفيق افندي يأمره بها بمقابلة اللورد كولي والعمل بآرائه على قدر الطاقة .

ملحق — لمَّا كان البارون بروكش سفير النمسا تلقى خبرًا بان حكومته تعضدنا في مسألة سوريًا فاعتقد انه يوجد سوء تفاهم في رسالة وفيق افندي واميل الى الظن ان قسمًا من الانباء التي يتلقَّاها الباب العالي من المسيو دي لافاليت سفير فرنسا ورد فيها اسم وفيق افندي فقط فالباب العالي يصدق ما سمعه لكنه لا يودّ ان يبوح بمصدر اخباره .   (عدد ٤٥٣ ص ٦٠٧)

تنبيه : ان رسالته البرقية الى اللورد كولي هي مماثلة لما جاء في هذه الرسالة فلم نرَ لزوماً لاثباتها هنا .

٢٢٧ — اللورد روسل الى اللورد كولي في ٢١ شباط [سرّي]

قرأْت بكل انعام نظر رسائلكم الثلاث المؤَرخة في١٩ الجاري فوضح لي منها ان الحكومة الفرنسويَّة تود اطالة اقامة جنودها في سوريًا الى ما لا نهاية له. ففي باريس يسترون هذا الميل وراء رغبتهم في انجاز اللجنة الدولية مهمتها وانشاء حكومة جديدة في الجبل ويتظاهرون بالخوف من تجدد المذابح . أمَّا في سوريًا فلا شيء من هذه المزاعم . فيظهر إذن ان في وسع اللجنة ان تضع

نظام لبنان بمزيد السهولة وان لا شيء يحول دون ذلك سوى اختلاف رأي مندوب فرنسا عن اراء رصفائه . فقد وافق مندوبو النمسا وبروسيا والروسية وانكلترة على تولية مسيحي على الجبل بشرط ألاَّ يكون وطنياً . وعندي انه يصعب على حكومة الباب العالي ان ترفض هذا الرأي السديد المطابق لروح ترتيبات سنتي ١٨٤٢ و ١٨٤٥

ومن ثم لا يوجد الان في سوريَّا أثر للمخاوف من حدوث مذبحة كما أوجست حكومة باريس . لا مراء ان بعض نساء الدروز وأولادهنَّ وبعض الرجال قُتلوا بيدَ انه يظهر ان لدى الحكومة التركية القوَّة الكافية لصيانة الامن

أجل ان الضبَّاط الفرنسويين في سوريَّا يدلون بغير حجج لاطالة الاحتلال فيقولون ان على الجيش الفرنسوي ان يقوم بعمل حربي باهر قبل ان يغادر البلاد ويلهجون بالزحف الى حوران . فاذا اقدموا على هذه الحملة لا بدَّ من ان يُقتل بعض الدروز وتدمر بيوتهم وقراهم ممَّا يثير فيهم روح الانتقام فيتسنى اذ ذاك للقائد الفرنسوي ان يدعي انه اذا جات جنوده عن البلاد يعقب خروجها اقتتال دام . وهكذا يخشى ان يؤول ذلك الى احتلال البلاد دائمًا وامتلاك سوريَّا نهائيًّا .

لقد قال الموسيو توفنيل الى البرنس دي مترنيخ انه لا يمكنه ان يقبل حشد جنوده في الشاطي، لان هواه لا يوافق صحة الجنود ولا يخلو قوله من صدق في ربيع هذه السنة. بيدَ انه في استطاعة الحكومة الفرنسويَّة ان تتعهد بعدم الاذن لجنودها ان تتوغل في الداخلية غير مبارحة مراكزها الحالية .

فاذا اقترح المسيو توفنيل تأجيل الشروع باجلاء الجنود حتى اول ايار بحيث ينتهي في اول حزيران فينبغي قبل ان يعرض هذا الاقتراح على الحكومة الانكليزيَّة سؤاله عمَّا اذا كان يرضى ان يحصر اقامة الجنود الفرنسوية ضمن

الدائرة التي سبق لي الاشارة اليها .

ان البرنس دي مترنيخ قال لكم ان مسألة سوريا لا تهم مصالح دولته . فاعلموه ان مسألة ارسال سلاح الى امارات الدانوب ليست بذات بال في نظرنا تجاه مسألة سوريا وان حكومة جلالتها قد اغضبت اهالي الامارات المذكورة بسعيها في ارجاع الاسلحة التي شُحنت في جنوى الى هذا المرفإ . فاذا ما سُئلت انكلترة ان تعضد مصالح النمسا في الدانوب تجهر في الوقت ذاته بان مصالحها في البحر المتوسط ليست بالنسبة الى النمسا على شيء من الاهمية فيرى اذ ذاك البرنس دي مترنيخ ان التشيع لجهة واحدة لا يمكن ان يطول امره وان على حكومة جلالة الملكة ألاّ تحفل بمصالح النمسا .

بيدَ ان حكومة جلالة الملكة قد شعرت في كل آن ان حفظ سلامة اراضي السلطنة العثمانية ومنع دول اوربا من الاستيلاء على قسم منها هما غاية حكومة النمسا ولها فيهما نفع كبير . وعليه يصعب علينا ان نفقه كيف تستطيع الحكومة النمسويّة ان تقول ان لا مصلحة لها في منع فرنسا من الاستيلاء على سوريا .

ومن الجلي ان انتقال ملكية هذه البلاد الى فرنسا يعقبه في الحال امتداد سلطتها على كل انحاء اسيا الصغرى وان ما فعلته فرنسا بمساعدة الروسية ستفعله هذه الاخيرة في اوربا بمساعدة فرنسا فلا تنتبه حكومة النمسا من غفلتها الا ومصالحها الحيوية قد ضحيت من جرّاء ضعف سياستها وقصر نظرها في مسائل سوريا . (عدد ٤٢٩ ص ٥٨٨ ـ ٥٨٩)

٢٢٨ — اللورد كولي الى اللورد روسل في ٢٢ منه سري [اقتطاف]

مهما يكُ الاتفاق الذي سيبرم أرى من حسن السياسة ان ترسل

حكومة جلالة الملكة اسطولاً كبيرًا الى شواطيء سوريًا في القريب العاجل اذ ينبغي علينا ان نتوقع تدبير دسائس متنوعة ترمي الى احداث قلاقل لعرقلة مساعي الباب العالي وايقاعه في حبائل المشاكل عندما يتحقق المسيحيون ان الجنود الفرنسوية ستجلي عن البلاد.فوجود الاسطول الانكليزي هناك يؤمن مأموري الباب العالي ويحول دون استسلامهم الى الجور ويطمن في الوقت ذاته بال سكان تلك البلاد . (عدد ٤٣٣ ص ٥٩١)

٢٢٩- ومنه اليه في ٢٥ منه

اتشرف بان ارسل اليكم في طيه مقالة أخرى من جريدة « الديبا » بتاريخ أمس تبحث في شؤون سوريًا.وقد لقيت بعض العناء في سبيل الاهتداء الى اسم كاتب المقالة المثبتة في ذات الجريدة وقد ارسلت اليكم في ٧ الجاري نسخة منها وهو اليوزباشي ريبو بيدَ انهُ لا يمكنني ان اغفل ان بين محرري هذه الجريدة الموسيو فلوري صهر الموسيو توفنيل . (عدد ٤٤١ ص ٥٩٢)

٢٣٠ – مقالة جريدة الديبا في ٢٤ منه [اقتطاف]

ان المؤتمر الذي اقترح الموسيو توفنيل عقده في نطاقته الى الدول المؤرخة في ٨ ك ٢ المنقضي للتباحث في شؤون سوريًا قد انتدى في باريس منذ بضعة ايام . ان الاجل المعين في اتفاقية ٥ ايلول سنة ١٨٦٠ لتدخل اوربا في لبنان ينقضي في ٥ ادار المقبل فلم يقطع المؤتمر في المسألة على ما أُكد بل اجّل انعقاده الى ستة اسابيع مع المحافظة على الحالة الحاضرة . ويسرّنا ان نسجل هذه النتيجة الاولى المؤدية إلى اطالة مدة التدخل لاننا نرى الجرائد الانكليزيّة المتفق على خطورتها قد أوّلتها الى غير معناها .

لمّا حاولنا حديثًا ان نوضح في هذه الجريدة بالاتفاق مع جرائد اوربا النزيهة الحكيمة وجوب اطالة احتلال الجيش الفرنسوي سوريًا تلافيًا لتجدد المذابح وانتشار الفوضى لم نعلل نفوسنا باقناع كل الدول المتعاقدة معنا وفي عدادها دولة مصممة النية على التعامي والتصامم ممًّا يثبت ان الاهواء السياسية سواء دعيت حسدًا أو كرهًا أو تريبًا تضيع الرشد وتضغط على القلب وتفسد العواطف الشريفة وترخي أواخي العلائق الوثيقة .

ومع انهُ تُحرّش بنا فنريد ان نحبس لساننا عن كل ما يشتمّ منه السخط فنحن محقّون فلا نستسلم إلى الغضب لئلَّا ينقلب الحق علينا . بيدَ انهُ أليس من الغريب ان يرتاب حلفاؤنا القدماء في معارك سيبستبول في عمل فرنسا في سوريًا وهو صادر عن اريحية وكرم اخلاق ونزاهة تامة ؟ اننا لن نعتاد اذا شاءَ الله على التسليم بان المصالح هي الدافع الوحيد لكل سياسة وليس من عادتنا ان ندافع عن سياسة الانانية وعن نهج تجار الشؤون الذين يقيسون الغير بمقياسهم وينسبون اليهم اميالهم الشخصية . ومهما قيل فيوجد في هذه البلاد محركات بعيدة عن الاغراض السافلة والاطماع الاشعبية الأ وهي شرفها وديانتها وعاداتها النبيلة المتوارثة جيلًا عن جيل وأعمالها المجيدة المدوَّنة في تاريخها . ودليلنا على ذلك ميلها الطبيعي الى الضعفاء والمضطهَدين وانعطافها على المنكوبين ومجاهرتها بالانتصار للتعساء حتى ولو قيل لها ان المصائب التي حلّت عليهم هي نتيجة اغلاطهم . فلا يقال أبدًا في فرنسا « تعسًا للمغلوبين » وكل من ينسب الى الامة الفرنسويَّة مطامع أشعبية يتعمد اتهامها زورًا متناسيًا نبالة مقاصدها . لقد تمكن احيانًا من اضلالها لا افسادها واذا شوهدت في بعض الازمنة منقادة الى الشر فلم يطل عليها الامر حتى نهضت من كبوتها تتلهب الى محو اغلاطها وضمد جراحها .

لقد لقبنا في بدء هذه المقالة التدخل الفرنسوي في سوريا « بالتدخل الاجنبي » قصداً اذ نرى من المهم ألاّ نغفل حالة لم تحدثها حكومة الامبراطور بل رضيت بها . كان في وسع فرنسا عندما بلغها خبر المذابح ان ترسل الى سوريا في الحال جنودها وهم طلائع اوربا في الشرق وفي مقدمة انصار الانسانية المسارعين الى نجدتها دون انتظار نتيجة المفاوضات الدولية بل انقياداً الى عواطفها الموضحة آنفًا وهي قوام مجدها وقوتها .

لا نعيد هنا ذكر الاسباب التي حملتها على الانتظار ولا كيف انتُقد عليها وصولها متأخرة الى تلك البلاد . بيدَ انهُ يجب ان نبيّن ما نتج عن هذا الانتظار وهذه المجاملة التي اتت بالاضرار الجمة فقد نشأ عن هذا الانتظار ان تبدّل التدخل الفرنسوي بمهمة ائتمنتها عليها اوربا . وكان ان اتخذت فرنسا على عهدة شرفها ودمها ومالها ابطال المذابح وانصاف المنكوبين وضمان أمنهم في المستقبل . فلا تستطيع اوربا وفرنسا الاّ تتميم عملهما . أليس الذين يحاولون اليوم ان يضعوا حداً لهذه المهمة هم الذين اوجبوا حصر مدتها في ستة أشهر متعامين عن ان تحديد اجل مهمة خطيرة كهذه يكون اكبر الحواجز في سبيل نجاحها .

وعليهِ نرى انهُ يجدر اطالة الاحتلال الاوربي ليس إلى أَجل معين بل إلى ان تتوطد اركان السلم ـ ان لم توثق عرى الاتحاد ـ في لبنان تحت حكومة جديدة نزيهة قويّة برضا الدول العظمى وضمانتها . بيدَ انه كيف السبيل الى تطمين بال البعض وارهاب الباقين واقناع الجميع بالرضوخ للعدالة اذا رأوا اننا مقسومون الى حدٍّ لم تزل حكومة انكلترة بعد التحقيق الذي جرى تجادل في ما اذا كان المسيحيون هم الذين ذبحوا الدروز واذا كان الفرنسويون سبب ذلك ؟

وفي خلال هذه المدة أجمعت كل الرسائل الواردة من الشرق رسمية وخاصة وهي مكتوبة بجميع اللغات ومحرروها مختلفو الجنسيات على انه سيعقب سفر جيش الاحتلال مذابح أشدّ هولاً من التي سلفت . فتشيع انكلترة المعيب قد شجع اعداء المسيحيين المتعصبين فأخذوا ينادون علنًا ان قد اقترب الوقت الذي يستأنفون بهِ ابادة المسيحيين .

ولا نستغرب ان يصرّ الاتراك وقد غمسوا يدهم في المذابح على نكران عجزهم واشتراكهم في الجناية مع وضوحها كالشمس ذلك بل ان الذي يؤلمنا وينفرنا هو وجود مسيحيين في لندره اكثر تعصبًا للاتراك من الاتراك ذاتهم .

وقد كنَّا على اتفاق تام مع المسيو توفنيل قبل ان نطلع على رسالتهِ الى الدول التي لا تدع مجالاً للريب في نزاهة مقاصد فرنسا في سوريًا فارتأينا ان ترسل الدول الموقّعة معاهدة باريس جنودًا للاشتراك مع جيشنا لاحتلال البلاد. أمَّا الان فعلاوة على ما تقدم نقترح اضافة جنود بروسيويّة وانكليزيّة خاصة الى الجنود الفرنسويّة ليمتحن ما اذا كان رجال البروتستنت والكاثوليك الصادقون لا يمكنهم الاتفاق على حماية مسيحيي لبنان مهما اختلفت مذاهبهم رغمًا عن السياسة ودون ان يضلُّوا عن التمييز بين القتيل وجلَّاده وبالعكس .

ولم نقدم على استئناف البحث في هذه المسألة الاَّ مضطرّين بيدَ انهُ لمَّا كانت هذه الحوادث قد زُيّفت وأنكرت وكاد الكذب يطمس على الحقيقة فلم يسعنا السكوت .

ألا يكفي وجود مشاكل وعراقيل خطيرة معقدة ومسائل تتعلق بالحقوق والواجبات والعدالة والشرف والسلم والحرب كي تدفع الحكمة دولاً تدعي

انها مسيحية ومتحالفة الى الاتفاق على امر قوامه الانتصار للانسانية ؟

(ملحق عدد ٤٤١ ص ٥٩٩_٦٠٠)

٢٣١ – ومنه اليه في ٢٦ منه [سرّي]

ان سفير تركيا زارني هذا الصباح وأخبرني بانهُ تلقى رسالة برقيـة من حكومته تظهر فيها ارتياحها الى سلوكه في المؤتمر الذي عُقد في ١٩ الجاري للتباحث في شؤون سوريا انَّما يؤلمني ان ازيد انهُ ظهر لي من حديثه استعداده الى الرضا باطالة احتلال الجنود الفرنسويّة الى الاجل الذي تشاءه حكومة فرنسا على شرط ان يُعين هذا الوقت في الاتفاقية الجديدة .

وقد صرّح وفيق افندي بان حكومته في موقف حرج بحيث يجب عليها ان تجامل الحكومة الفرنسويّة اتقاء اخفاق عقد قرض « الميري » لانها اذا لم تستطع استدانة الاموال من مصرف فرنسا للقيام بالعهود التي ارتبطت بها على أمل عقد هذا القرض يكون مصيرها الافلاس. وعليهِ فمن الفضول الايضاح انهُ اذا افلست حكومة الاستانة لا تستطيع ان تصون الامن في سوريًا ولا في سائر انحاء السلطنة . واردف وفيق افندي ان في استطاعة حكومة فرنسا ان تساعد الباب العالي في هذه الازمة بجملها مصرف فرنسا على قبول اوراق الخزينة العثمانية وحسمها . فاتضح لي من كلامه انه لا يشترط من تلقاء ذاته بخصوص سوريًا شروطًا يمكن الحكومة الفرنسويّة ان تتخذها حجة لرفض اقراض دولته المال وان كان في الوسع ارغامه على ايجاب اخراج الجنود اذا استمرّت حكومة بريطانيا العظمى على خطتها .

فألفت انظار وفيق افندي الى انه يحق لحكومة جلالة الملكة ان تتشكى من سلوك الباب العالي اذ انها لم تلح على الحكومة الفرنسوية بوجوب القيام

بعهدها المدوَّن في اتفاقية ٥ ايلول الاَّ بناءً على الحاف سفيره لديها . وقد رأيت الان سفيره في باريس ميَّالاً الى عدم قبول ما سأل سفيره في لندن حكومة الملك مساعدته على استدراكهِ أي اطالة احتلال سوريًا . بيدَ انه من الضروري ان اعلم ما اذا كان مستعداً للرضا بتمديد اجل الاحتلال الى ما بعد اول حزيران وسألته ان يجيبني على ذلك بايجاز. فقال انهُ اذا اقتضى الامر لا يعارض في تمديده الى ما بعد اول حزيران بقليل. أما لفظة «قليل» في فم رجل تركي فلها معنى خبي٠.

وعليهِ سترون سيادتكم ان من الضروري ان استشيركم مجدداً في هذا الشأن ولا اودّ قبل وصول اوامركم ان احيد عن الخطة التي انتهجتها حكومة جلالة الملكة حتى الان ولا ان آخذ على عاتقي الاستقلال بالتساهل . ولذلك لم أُلمع الى مسألة سوريًا عندما اجتمعت بالموسيو توفنيل بعد ظهر هذا اليوم كما انهُ وقف وقفة المتحذر . وقد شُغل كثيراً في مجلس الشيوخ وبغير مسائل منذ مقابلته نهار الجمعة بحيث لم اقف ولا أَحد من رصفاني على ما أقرَّ عليهِ مجلس الوزراء في جلسة نهار السبت . فامتنعت عن استيضاحه بيدَ اني سافعل هذا المساء واخبر سيادتكم تلغرافياً .

وجل ما ارغبه اليكم ان تنبئوني بما يجب ان افعله وما اذا كان ينبغي ان اعضد ممثل الباب العالي او اعاكسه انما أُؤكد لسيادتكم في الوقت ذاته ان كل ما اقوله لوفيق افندي يوقف عليه المسيو توفنيل. (عدد ٤٤٢ص٦٠١)

توزيع التعويض على منكوبي دمشق

(تابع مشروع الموسيو اوتري)

المجموع : غروش	* عدد البيوت وقيمة خسائر كل منها	* الاشياء المعوّض عنها
٢٫٥٠٠٠٠٠	٢٥٠ بيت ١٠ الاف غرش	امتعة منهوبة
٣٫	١٠٠ بيت ٣٠ الف غرش	ترميم بيوت دمر بعضها وثمن اثاثها
٨٫٧٥	٢٥٠ بيت ٣٥ الف غرش	اعادة بناء البيوت المدمرة وثمن اثاثها
١٢٫	٢٠٠ بيت ٦٠ الف غرش	» » » »
١٥٫	١٥٠ بيت ١٠٠ الف غرش	» » » »
١٢٫٥	١٠٠ بيت ١٢٥ الف غرش	» » » »
٩٫	٦٠ بيت ١٥٠ » »	» » » »
١٠٫	٥٠ » ٢٠٠ » »	» » » »
١٣٫٧٥	٥٠ » ٢٧٥ » »	» » » »
١٧٫٥	٥٠ » ٣٥٠ » »	» » » »
١١٫٢٥	٢٥ » ٤٥٠ » »	» » » »

الاشياء المعوض عنها	عدد البيوت وقيمة خسائر كل منها	المجموع : غروش
اعادة بناء البيوت المدمرة وثمن اثاثها	١٠ بيوت ٧٠٠ الف غرش	٧٬٠٠٠٬٠٠٠
» » » » »	٥ بيوت مليون غرش	٥٬٠٠٠٬٠٠٠
	١٬٣٠٠	١٢٬٧٢٥٬٠٠٠
بطريرك الروم بدل البناء والاثاث		٥٬٠٠٠٬٠٠٠
« « الكاثوليك «		٣٬٠٠٠٬٠٠٠
دير الاباء الفرنسيسكان		٢٬٢٠٠٬٠٠٠
دير الاباء اللعازريين والراهبات		٢٬٠٠٠٬٠٠٠
دير السريان والكنيسة		١٬٠٠٠٬٠٠٠
« الارمن «		٨٥٠٬٠٠٠
« الموارنة «		٧٥٠٬٠٠٠
كنيسة الاباء الكبوشيين		١٥٠٬٠٠٠
اواني معبد الارمن اللاتين		٥٠٬٠٠٠
اعاضة القنصليات ونفقات غير عادية		٧٧٥٬٠٠٠
	(المجموع)	١٥٬٠٠٠٬٠٠٠

بيان دخل ايالة دمشق

اسم البلد	الاعشار	رسوم مختلفة	البدل العسكري	ويركو	المجموع
دمشق		٣٫٥٠٦٫٥٧٣	١١٥٫٠٠٠	١٫٠٥١٫٦٠٠	٤٫٧٣٣٫١٧٣
مرج الغوطه	٢٦٣٫٦٠٠			٤٢٠٫٩٤٤ ١٦	
وادي العجم	١٨١٫٦٨٨			٦٥٧٫٣٨٧	
〃 بردى	١٥٣٫٨٥٠			٢٨٦٫١٨٧	
جبل القلمون	١٣٣٫٤٢٢			٦٥٨٫٠٨٦	
زيادة اعشار هذه الاقضية ١٠ و ٢٥	٢١٠٫٠٠٠			......	
في المئة منذ سنة ١٢٧٢	٩٤٢٫٥٦٨			٣٫٠٧٤٫٢٠٤	٣٫٩٦٥٫١٧٢ ١٦
حماه	٢٥٠٠	٤١٠٫٠٠٠	٧٨٫٧٥٠	٢٫٣٥٧٫٩٣٣ ٩	
حمص	١٧٥٤٢	٤٤٨٫٠٠٠	٤٨٫٧٥٠	٥٣١٫٣٧٣	
بعلبك	٥٢٫٣٢٢	٨١٫٥٠٠	٦٧٫٥٠٠	١٫١٠٤٫١٢٣	
معرة النعمان	١٫٣٥٠	٢٠٫٥٠٠		٢٠٧٫٩١٩	
عجلون	١٩٫٤٥٧		٧٫٥٠٠	٦٥٨٫٩٤٢	
البقاع	١٫١٥٤٫٥٩٢	٦٠٫٠٠٠	٨٦٫٢٥٠	٢٦٤٫٥٩٧	

اسم البلد	الاعشار	رسوم مختلفة	البدل العسكري	ويركو	
حاصبيا	١٧١،٠٠٠	٥٠،٣٦٠	٤٥،٠٠٠	٣٦٠،١٧٨	
راشيا		٢٧،٣١٠	٥٢،٥٠٠	١٧٥،٥٣٣	
حوران	١١١،٧١٥		١٨،٧٥٠	١،١٤٢،٠٥٩	
جبل الدروز	٢٨،٤٧٠		١١،٢٥٠	١٥٠،٢٢٠	
حصن الاكراد	٣٠،٣٠٠	٢٧٥١٣	٨٦،٢٥٠	٤٧٨،٩٦١	
القنيطرة	١٨٥،٠٠٠		٣،٧٥٠	٣١٠،٨٣٣	
ايكي قبولي			٢٦،٢٥٠	٧٩،٦٧٢	
	١،٧٧٤،٢٤٨	١،١٢٥،١٨٣	٥٣٢،٥٠٠	٧،٧٢٢،٣٤٣	١١،١٥٤،٢٧٤

١٩،٨٥٢،٦١٩

المجموع المدوّن في الاصل ٢٠،٢٥٢،٦١٩ ٢٥

تلزيم رسوم الاغنام في سنة ١٢٧٥ ٦٥،٠٠٠

عوائد قضاء الخراب ١،٧٠١،٥٣٢

٢٢،٦٠٤،١٥١ ٢٥

فاذا قسمنا هذا المبلغ الى اكياس يكون المجموع ٤١٨٠٥ اكياس و١١٩ غرشاً يضاف اليها ٩٠٠ كيس تدفعها الخزينة الى الاوقاف فيكون المجموع ٤٢٨٠٥ اكياس و ١١٩ غرشاً

المستوفى عيناً

	قمح مد	قمح اردب	شعير مد	شعير اردب	ذره مد	ذره اردب	سمن اقه	حرير اقه	غنم رأس	البلد
٧	١٣	٨١٢٠	١٦	٤١٤٠	١٦	١٢٧	٥٩٦٠	٧٢	٠٠٠	سنجق حماه
	١١	٢٦٥٠		١٠٤٤٤						حوران
	١٢	٣١٨٦		١٧٥٥						حمص
	١٢	٣١	١٢	٨٧٢					١٣٠٠	جبل الدروز
	٦	١٣٢٦		٨٨٨		٣٧٧	٢١٥٦	٢٤٨		حصن الاكراد
	٦	٢٧٤٥		١٣٧٢		كرسنه	٣٧٥			معرة النعمان
	٩	٦٩٩	٢١	١٤١١		٤٤٧	٤٩٠٢			عجلون
٧	٢١	١٨٧٥٩	١٢	٢٥٨٨٤		٩٥١	١٣٣٩٣	٣٢٠	١٣٠٠	

دخل ايالة صيدا وقائم مقاميتي لبنان

البلد	رسوم	بدل عسكري	اعشار	ضرائب مختلفة	اموال اميرية
بيروت	١٣٨٬٩٦٩ ٢٠	٢٧٢٬٤٨٩ ٣١	٤٦٬٩٨٧ ٢٢	٩٩٧٬٢٧٩	١٬٧٧٦٬٣١٠ ١١
طرابلس	٩٬٢١٥	١٢٧٬٥٠٠	٨٥٣٬١١٢	١٦٧٬٨٠٠	١٬٦٢٥٬٤٤٩ ١٠
اللاذقية		٩٧٬٥٠٠	٤٥٥٬١٥٠	١٢١٬٢٨٠	٢٬١٥٤٬٦٢٤ ١٧
نابلس		١٤٬١٠٣ ٢٣	٠٠٠	١٣٠٬١١٧ ٢٠	١٬٩١٤٬٤٥١ ٣٩
عكا		١٠٥٬٠٠٠	١١٠٬٤٨٦	٣٠١٬٠٠٠	١٬٧٨٠٬٨٣٣ ٢٦
القائم مقامية الدرزية					٧٨٧٬٩٤٦
〃 〃 المسيحية					١٬٠٥١ ١٢٠
	١٤٨٬١٨٤ ٢٠	٦١٦٬٣٩٣ ١٤	١٬٤٦٥٬٧٣٥ ٢٢	١٬٧١٧٬٤٧٦ ٢٠	١١٬٠٩٠٬٧٣٥ ٢٣

١٩ ١٥٬٠٣٨٬٧٢٥ جمع الجمع عنها باره ١٩ غروش ٢٢٥ كيس ٣٠٠٧٧

دخل الاقضية الشمسية سنة ١٢٧٥	٤٥٦ 〃	١٦٤ 〃	٠٩ 〃
حيفا وساحل عتليت 〃 〃	٦٢٦ 〃	٣٤٠ 〃	١٧ 〃
يكون المجموع	٣١٬١٥٤	٢٥٥	٠٥

المستوفى عيناً

قمح		شعير		ذره		اسم البلد
كيلة		كيلة		كيلة		
٢٠	١٥٬١٠٢	١٨	٤٣٬٤١٥		٠٠٠	بيروت
٠٣	٨٬٧٥٢	٠٢	٢٢٬٨٨٤	١٨	٢٬٧٥٤	طراباس
٠٦	٤٬٦١٢		٦٬٩٩٦		٠٠٠	اللاذقية
١٢	١٠٬٧٢٥	٤١	١٨٬٣٧٥		١٬٩٤٤	نابلس
	٥٣٬٤٩١		٨٤٬٥٧٦	١٠	٤٬٠١٤	عكّا

وعدا عن ذلك يستوفى من نابلس ١٬٥٥٨ كيلة كرسنة و ٥٣ كيلة سمسم و٨١ كيلة عدس و٦٬٦٨٧ اقة سمن وزيت و٤٬٧١١ اقة فيالج وقطن ومن عكّا ٧٬١٧٣ اقة و٢٨٩ درهم سمن وزيت .

٢٣٢ — المستر جيلبرستون الى اللورد دوفرين في ٢٢ ت ٢ سنة ١٨٦٠

(تنبيه : هو الجواب على كتاب اللورد المشار اليهِ المثبت في الصفحة الـ ١٥٢ من هذا الجزء)

اجيبكم على سؤالكم المدوَّن في كتابكم المؤرخ في ٢١ الجاري اني اعتقد امكان عقد قرض سوري يتراوح قدره بين ثلاثة الى خمسة ملايين ليرة انكليزيّة بضمانة عوائد هذه الايالة لقاء بعض شروط . وعندي انهُ يقتضي لتسهيل عقده فصل مالية سوريا وحكومتها عن الباب العالي إسوةً بحكومة مصر. ويجب عليَّ ان اشير بما تقدم لماذا شئت ان اسلّم بان يكون متولي شؤون

هذه الايالة تركيًا من الذين شغلوا منصبًا عاليًا في الحكومة التي تداعت في عهدها ثقة اوربا في مالية تركيًا . اذ ان ثبوت التلاعب في القروض التركية الثلاثة السابقة يوجب اتخاذ بعض الحيطة . فكل شيء يتوقف على الطريقة الادارية التي يسنّها متولي الشؤون السابق الايماء اليهِ وعلى الرجال الذين يختارهم ويعهد اليهم باجراء هذه الطريقة وعلى تطبيق ادارة المالية وكيفية مراقبتها على الطراز الاوربي بقدر الامكان .

وينبغي ارصاد أموال القرض للاشغال النافعة وانماء تجارة سوريًا خاصةً وان يحتاط لانفاقها على الغرضين المذكورين بوجه يكتسب ثقة اوربا . ويمكن تخصيص قسم من هذا القرض باحداث أوراق مالية فتزيد موارد الايالة وتسهل المعاملات التجارية في الوقت ذاته .

فاذا روعيت هذه الشروط أرى انهُ يمكن عقد قرض بشروط موافقة . ومن السهل ادراك أهمية احراز ثقة اوربا بالتذرع بالوسائل التي أشرت اليها آنفًا متى عُلم ان عليها يتوقف خاصةً تسعير القرض او بعبارة أُخرى القيمة التي تدفع للحكومة من أصل القرض .

لا ريب في ان دخل سوريًا هو ضمانة كافية للقرض المذكور . بيدَ اني لا اكتمكم ان الانباء التي تسنى لي جمعها بهذا الصدد في مدى الثلاث سنوات المنقضية قليلة جدًّا بحيث ينبغي على سيادتكم ألاَّ تعتمدوا عليها كثيرًا . ولنكد الطالع لم يبقَ لديَّ بيانات من التاريخ المذكور فاقتصر على ان ادوّن هنا ما علق في الذاكرة منها.من الضروري ان يجبى هذا الدخل بصورة مخالفة للطريقة المرعية حتى الان وابدال طريقة فرض المكوس واستيفائها الجارية في السلطنة بغيرها . واني اعتمد خاصةً على زيادة هذه العوائد لتيقني ان اصلاح كيفية توزيع الضرائب وجبايتها ورسوم الجمارك ينمي حاصلات سوريًا ويضاعف ثروتها

فيزداد دخلها سريعاً .

ان عقد قرض قدره خمسة ملايين ليرة بربا ٦ في المئة يتطلب مبلغ ٤٠٠ الف ليرة في السنة بدل الفائدة واستهلاك المال ولما كان يحتاج فقط الى ثلاثة ارباع هذا المبلغ في العامين الاولين الى ان يبدأ باستهلاك الدين لا اتوقع صعوبة ارصاد مبالغ من الدخل لهذا الغرض. وقبل ان يحين وقت دفع مبلغ الاستهلاك السنوي تكون حسن الادارة المحلية قد بدأت باعطاء ثمارها ونمت تجارة البلاد لان في سوريا ميدانًا واسعًا لذوي الجدارة والكفاية ومساهلات عظيمة وقد حال دون جولانهم فيه عدم وجود حكومة منظمة تصون الامن . فان أصحاب الثراء امتنعوا عن تشغيل أموالهم في هذه البلاد لعجز المحاكم عن اجراء العدالة ولعدم وجود قانون تجاري معمول بهِ . فاذا لم يُشجع أصحاب الاموال الاجنبية على ارسالها الى هذه البلاد بتسهيل سبل تشغيلها في مشاريع تجارية وزراعية ولم يخولوا ضمانة عليها بنظامات عادلة وادارة حازمة فلا يرجى ان تدرك البلاد نجاحًا سريعًا . وبدون هذه الاصلاحات لا أمل بامكان عقد قرض الاَّ بشروط باهظة كالتي أُرغم الباب العالي على قبولها لعدم وجود الضمانات المذكورة .

ان أهالي سوريا فيهم أهلية كبيرة للتجارة يسهل انماؤها فيهم . أمَّا الآن فالاموال قليلة في هذه البلاد ومع ذلك فالتجار ميالون كثيرًا الى الاقدام على أعمال تجارية فوق طاقتهم فنشأ عن هذه الحالة ازمة تجارية والمحاكم عاجزة عن فصل الخلافات التجارية أو انها لا تريد ولذلك ساءت شهرة مدن سوريا التجارية في اوربا وزالت الثقة بها . ان سنّ نظامات عادلة وانشاء محاكم نزيهة ومدّ طرقات لتسهيل المواصلات وتأمين السابلة هي ضرورية لانجاح سوريا . ومما يدل على امكان انماء التجارة زيادة محصول الحرير وصادراته الى الخارج .

(عدد ٢٦٥ ملحق ٢ ص ٣٥٦)

فهرس

صفحة عدد

صفحة	عدد	
١٤	٣	— ٢ ت ٢ — صك الجلسة الثامنة : اقتراح المندوبين الاوربيين فرض ضريبة على مدينة دمشق وجوارها وبيع املاك اعيانها الجناة لاعاضة المنكوبين وعد فؤاد باشا بفرضها وبتأليف مفوض مختلط لتقديرها . استئذانه الباب العالي في بيع املاك المتهمين
١٧	٤	— ٣ ت ٢ — دوفرين الى بولفر : مشروع تنظيم سوريًا . تعداد طوائفها . نقائص الحكومة التركية . بيع الوظائف بالمزاد . ظلم الولاة . وجوب فصل ادارة سوريًا عن الاستانة وتعيين واليها برضا الدول تأليف شرطة وطنية فيها استقلال ادارتها ماليًا وعسكريًا ومدنيًا . تأدية جزية للباب العالي . خصب تربة سوريًا . اهلية فؤاد باشا لمنصب الولاية . وجوب استدانة ٣ ملايين ليرة لتحسين شؤونها . استياء تركيًا من استقلال لبنان النوعي . اتهامها باثارة الاضطرابات والمذابح الاخيرة . دوام طمعها بامتلاك لبنان . اشباعه ببسط سلطة والي سوريًا عليهِ وتخويله تعيين تركي على القائم مقامية الدرزية ووطني على القائم مقامية المسيحية
٢٥	٥	— ٣ ت ٢ — دوفرين الى بولفر : فراغ يد فؤاد باشا من المال . عدم اعداده لوازم الشتاء للمنكوبين . استمرار هجر المسيحيين دمشق . خوف سكان لبنان من المخمصة
٢٦	٦	— ٥ منه — ورنش الى بولفر : استمرار مهاجرة مسيحيي دمشق . أمر فؤاد باشا بمنعها . قتل مأمور الجمرك . ارسال ابرهيم بك كرامه وسعيد بك الكردي وأعضاء الديوان الى بيروت . نزع السلاح . سجن مصطفى باشا . فصل الوالى معمر باشا وتعيين المفتي شروان افندي وكيلًا عنه .
٢٨	٧	— ١٠ منه — صك الجلسة التاسعة : اقتراح مندوب الروسية سفر اللجنة الى دمشق لاصلاح حالة منكوبيها موافقة المندوبين عليه الأ مندوبي النمسا وتركيًا . طلب اللورد دوفرين معاقبة مقترفي مذابح حاصبيًا وراشيًا

صفحة عدد

المسيحيين أمام رؤساء دينهم والاسراع في الحكم على المأمورين العثمانيين وزعماء الدروز المسجونين في بيروت. تلاوة مشروع الموسيو اوتري بفرض ضريبة على دمشق ومشاريع فؤاد باشا. اعتراض مندوب فرنسا على استيفاء البدل العسكري من المسيحيين. مال لبنان المقطوع.

٤٨ ١٦ ـ ١٥ ت٢ ـ دوفرين الى بولفر: مشروع مندوب فرنسا بخصوص تنظيم لبنان. انشاء امارة مسيحية من شماليه حتى نهر القاسمية (الليطاني). بيان عدم موافقتهِ ونقائصه.

٥٠ ١٧ ـ التاريخ ذاته ـ ومنه اليه: مساعي الروسية واليونان لمساعدة الروم على انشاء حكومة مستقلة في شرقي لبنان.

٥١ ١٧ ـ ١٥ منه ـ فرازر الى روسل: زعم فؤاد باشا عدم ايجاده شهود على الشيخ عبدالله الحلبي. اعتقاد جميع الوطنيين والاوربيين بجريمة هذا الشيخ. اهمال الحكومة القبض على المتهمين ورفضها قبول شكوى النصارى تراخي الحكومة المحلية وعدم كفاية الوالي. التلاعب بجمع السلاح من السكان

٥٣ ١٨ ـ ١٧ منه ـ الجلسة الـ ١١: البحث في المسائل المتعلقة بتعويض النصارى خسائرهم اجماع المندوبين على تعيين مبلغ محدود. اقتراح مندوب الروسية اضافة مبلغ احتياطي. رد مندوب فرنسا عليه. اقتراح مندوب الروسية تعويض المعاهد الدينية خسائرها تماماً بعد تحقيق خاص. عدم الموافقة على هذا الاقتراح

٥٨ ٢٠ ـ ١٨ منه ـ دوفرين الى بولفر: نقد المستر كراهام تنظيم سوريا ١ً تولية امير اجنبي ٢ً ضم سوريا الى دولة اوربية ٣ً تولية امير وطني مسيحي يدفع جزية الى الباب العالي ٤ً تولية امير مسلم تركي أو الامير عبد القادر. ٥ً اعادتها الى مصر. ٦ً ابقاؤها تحت حكم الباب العالي

صفحة عدد

الحياة أو لعشر سنوات . انذاره باحتلال الدول سوريًا دائمًا اذا تجددت المذابح

١٦٠ ٨٥ ـ ٢٦ منه ـ روسل الى دوفرين : الايعاز اليه بطرح مشروعه على ابحاث اللجنة

١٦١ ٨٦ ـ ٢٩ ك ١ ـ الجلسة السادسة عشرة : استغراب مندوب فرنسا تناقض احكام محكمة بيروت بقضائها بالاعدام على زعماء الدروز وبالسجن بالقلعة على المأمورين العثمانيين . وعد ابرو افندي بابلاغ فؤاد باشا هذا الاحتجاج طعن مندوب انكلترة بالاساقفة لتقديمهم لائحة باسماء ٤٦٠٠ شخص طالبين اعدامهم وانقاصها الى ١٢٠٠ بناءً على الحاح فؤاد باشا . دفاع مندوبي فرنسا والروسية عن الاساقفة . اجماع المندوبين على وجوب نزع السلاح من أهالي دمشق ولبنان مبدين كدرهم من صدور امر الباب العالي بتأجيل فرض الضريبة على دمشق

١٦٨ ٨٧ ـ ٣٠ منه ـ دوفرين الى بولفر : ارساله صور احكام الاحكام على المأمورين الاتراك وزعماء الدروز . اشتغال المندوبين بتمحيصها لابلاغ فؤاد باشا رأيهم فيها

١٦٩ ٨٨ ـ ... ـ احكام محكمة بيروت على كبار المتهمين في اضطرابات جبل لبنان : على خورشيد باشا وطاهر باشا وسليمان نوري بك بالسجن المؤبد . وعلى وصفي افندي واحمد افندي بالسجن الموقت . وبالاعدام على سعيد بك جنبلاط والشيخ حسين تلحوق واسعد تلحوق وقاسم بك نكد واسعد عماد والامير محمد قاسم رسلان وسليم جنبلاط وجمال الدين حمدان ومحيي الدين شبلي وعلي سعيد وبشير مرعي نكد . وبذات الحكم غيابيًا على ٣٣ زعيماً درزيًا فرّوا الى حوران

١٨٢ ٨٩ ـ ٣٠ منه ـ دوفرين الي روسل : مبالغة الموسيو نوفيكوف في احصاء

صفحة عدد

عدد الروم في لبنان

١٨٣ ٩٠ ـ . . . ـ عدد الروم الارثوذكس في لبنان تقديره بـ ٢٧٩٨٠ نسمة

١٨٣ ٩١ – ٣١ ك ١ = الجلسة السابعة عشرة: مكاشفة فؤاد باشا رصفاءه بعزمه على الذهاب الى المختارة لمباشرة محاكمة الدروز . اصرار الاساقفة على طلب اعدام ١٢٠٠ درزي . طلب المسيو بيكلار الاقتصاص من الجناة عاجلًا ونزع السلاح من سكّان سوريًا . اعتذار فؤاد باشا عن عدم امكان جمعه قبل تنظيم البلاد . تذمر المندوبين من عدم توزيع الاعانات على منكوبي دمشق . طلب المسيو بيكلار مكافأة ١١ مسلماً اجاروا مسيحيي دمشق خلال المذابح . وعد فؤاد باشا بمكافأتهم . طلب المندوبين ان يحكم على المأمورين العثمانيين بالاعدام . دفاع فؤاد باشا عن المأمورين المذكورين . اتفاق اللجنة على تمحيص ملفّ اوراق الدعاوى في مدة غياب فؤاد باشا وتدوين رأيهم في نطاقة اجماعية ترفع اليه

١٩٠ ٩٢ ـ ٣ ك ٢ سنة ١٨٦١ = دوفرين إلى بولفر : معاكسته القائد دي بوفور في ارسال فصيلة من الجنود الفرنسويّة الى دمشق مع المندوبين

١٩١ ٩٣ ـ ١ ك ٢ ـ دوفرين الى بولفر: ميله الى حرمان لبنان امتيازاته وبسط السلطة التركية عليه . مقاومة الدول الكاثوليكية هذه الفكرة . ارتآؤه تولية باشا مسيحي على لبنان خاضع لوالي سوريًا العام . انتقاؤه من بين الاوربيين رعايا الباب العالي . تعيين مجالس مؤلفة من كل الطوائف . ازالة سيطرة الموارنة . موازنة حقوق كل الطوائف . الغاء الحكم الاقطاعي

١٩٤ ٩٤ ـ ١ منه ـ روسل الى بولفر: عزم امبراطور فرنسا على اعادة جنوده من سوريًا اذا أخذت انكلترة على عاتقها المسؤولية في ما لو تجددت المذابح . وجوب افهام الباب العالي اتخاذ التحوطات لاتقاء الطواريء . انذاره بتخلي

صفحة عدد

بال المسيحيين والدروز ووعده باستقدامها منها . تصريحه بان ليس في نية الحكومة الاعتداء على نظام لبنان. لوم مندوبي بروسيا وفرنسا والروسية الجنود العثمانية على تسهيلهم سبل الفرار للدروز . ايجابهم التعجيل بمعاقبة كبار الجناة. احتجاج مندوب فرنسا على اجراءات امين باشا والي دمشق وحرمانه صالح المحايني عضوية المجلس

٢٠٧ ١٠٣ ــ ١١ منه ــ كولي الى روسل : ايقاف المسيو توفنيل على رسالة اللورد روسل. عدم انطباق رواية مندوبي فرنسا وانكلترة على بعضها. تباين اراء المندوبين بشأن جلاء الجنود الفرنسوية. الحاح انكلترة بجلائها. رغبة فرنسا في تنظيم لبنان ليتسنى لها استعادة جنودها

٢٠٩ ١٠٤ ــ ١١ منه ــ السير كرامبتون الى اللورد روسل : ايقاف البرنس غورتشاكوف على مآل رسالة اللورد دوفرين . ثناء البرنس على اللورد المشار اليه واباؤه الموافقة على ارائه

٢٠٩ ١٠٥ ــ ١٢ منه ــ المستر لوثر الى اللورد روسل : سعيه الى حمل بروسيا على عضد انكلترة على اخراج الجنود الفرنسوية من سوريا

٢١٠ ١٠٦ ــ ١٢ منه ــ دوفرين الى بوافر : ابلاغه اعتداء جنود يوسف كرم القائم مقام المسيحي على دروز العبادية. استمالته القائم مقام المذكور وحمله على اخذ التحوطات اللازمة

٢١١ ١٠٧ ــ ١٢ منه ــ ومنه اليه : مظاهرات النساء المسيحيات وطلبهن الى فؤاد باشا انزال العقاب في الجناة . رفض رؤساء المسيحيين اداء الشهادة لاثبات الجناية على المتهمين. تردد فؤاد باشا. ايصاء دولته باطلاق سبيل السجنى الذين لا يُشهد عليهم بمدى اسبوع. ارتيابه بصحة البيانات المتقدمة

٢١٢ ١٠٨ ــ ١٠ منه ــ فرازر الى دوفرين : سجن عدد عظيم من الدروز في المختارة. رفض المسيحيين اداء الشهادة عليهم. حجة الدروز انهم كانوا المدافعين

صفحة عدد

عن انفسهم وان المسيحيين هم الذين بدأوا في الاعتداء وقد قتلوا منهم اكثر من الف نسمة في اثناء الاقتتالات وبعدها وحرقوا بعض قراهم

٢١٤ ١٠٩ ــ ٢٣ منه ــ دوفرين الى بولفر: دفاعه عن الدروز ونسبة الحيف الذي يحل بهم الى سعي المسيحيين واساقفة الموارنة . معاكسته مندوب فرنسا القائل بتولية امير ماروني على لبنان من الاسرة الشهابية . تصريح مندوب بروسيا بان يكون باشا لبنان مسيحياً انما غريباً عن البلاد ومندوب الروسية ان تكون السلطة في لبنان بيد الوطنيين يتناوبها كل سنة ماروني فروم ارثوذكسي

٢١٦ ١١٠ ــ ١١ منه ــ دوفرين الى روسل: ارساله اليه بياناً بعدد سكّان لبنان

٢١٦ ١١١ ــ ١٢ منه ــ روجرس الى دوفرين: ارساله اليه احصاء بسكّان لبنان وشرقي لبنان

٢١٧ ١١٢ ــ ١٣ منه ــ دوفرين الى روسل : اعلامه بغزوة دروز حوران احدى قرى دمشق : العهد الى القائد كميتي بقيادة الجنود في جوار حوران . عدم نجاح فؤاد باشا باعادة الطمأنينة الى المسيحيين

٢١٨ ١١٣ ــ ١١ منه ــ ورنش الى دوفرين: هجوم دروز حوران على قرية الصحنيه ونهبهم اموال مسيحييها . ذعر المسيحيين

٢١٩ ١١٤ ــ ١٣ منه ــ فؤاد باشا الى دوفرين : يعلمه بكتابه الى متولّي شؤون فلسطين بمعاقبة المعتدين على الذين اعتنقوا المذهب البروتستنتي في الناصرة

٢٢٠ ١١٥ ــ ١٠ منه ــ فرازر الى دوفرين: يعلمه بوعد فؤاد باشا له بان يكتب الى مدير الناصرة لالقاء القبض على ميخائيل جبران والى مصطفى باشا في عكّا ليحقق في الامر ويكف يد المدير والقاضي

٢٢٠ ١١٦ ــ ١٦ منه ــ روسل الى المستر « فان » : الايعاز اليه بايضاح رغبة

صفحة عدد

الاقتتالات والمذابح بين الدروز والمسيحيين . ابلاغ فؤاد باشا غرضه من بسط السلطة التركية على لبنان وايلاء سوريًا استقلالاً نوعيًا وتوليته عليها . التهويل عليه بالعدول عن هذا الرأي . استنكاره جوره على الدروز ورفقه باعيان دمشق . بيان اهتمام انكلترة بشؤون الدروز

٢٣٣ ١٢٥ ـ ١٨ منه ـ توفنيل الى الكونت دي فلاهو : ابلاغ حكومة انكلترة ان فرنسا لا تنجلي عن سوريًا الاّ بعد فراغ اللجنة الدولية من وضع نظام لبنان اتقاء تجدد المذابح . الريبة في حسن نيّات الباب العالي لتأخره عن عقاب المجرمين ودفع التعويضات للمنكوبين . ارتآؤه عقد مؤتمر للبت في تمديد احتلال الجنود سوريًا

٢٣٥ ١٢٦ ـ ١٩ منه ـ الجلسة التاسعة عشرة : عزم فؤاد باشا على صرف جنود حاميات حاصبيًا وراشيًا ودير القمر ودمشق . بيان ابرو افندي سبب دخول الجنود العثمانية قرية العبادية وادعاؤه ان لها الحق باحتلال القرى المختلطة التي تحصل فيها مشاغب تبرئة فؤاد باشا من تهمة تسهيله سبل الفرار لجناة الدروز اصرار اعيان المسيحيين على عدم تأدية شهادات جديدة على المتهمين . اعلانه عزم فؤاد باشا على مكافاة مسلمي دمشق الذين اجاروا النصارى . ايصاء امين باشا والي دمشق بصالح آغا المحايني . احتجاج مندوبي فرنسا والروسية وبروسيا على كلام ابرو افندي بخصوص احتلال الجنود العثمانية قرية العبادية لخرقه نظام لبنان . موافقة اللورد دوفرين على رأيهم مع اشارته بتخويل الجنود العثمانية حق احتلال القرى المختلطة اسوة بالقائم مقامية الدرزية كما تحتلها الجنود الفرنسوية . احتجاج المسيو بيكلار وطلبه الاهتمام باهالي جزين وطرابلس ومرجعيون . سوء تصرف محمد بك المحمد

٢٤٢ ١٢٧ ـ ١٩ منه ـ روسل الى كولي : بيانه ان الحاح انكلترة باجلاء الجنود

صفحة عدد

٢٥١ ١٣٦ ــ ١٨ منه – دوفرين الى بولفر: بيان الفوضى السائدة في كسروان ونسبتها الى مساعي الاكليروس

٢٥٢ ١٣٧ – ١٨ منه – ومنه اليه: اعلامه بان الباب العالي اوعز الى فؤاد باشا بتبرئة خورشيد باشا وسائر المأمورين الاتراك وارضاء الرأي العام باعدام ٣٠ شيخاً درزياً

٢٥٢ ١٣٨ – ٢٠ منه – غورتشاكوف الى كيسيليف: الايعاز اليه بحضور المؤتمر وعضد مطالب فرنسا اي اطالة مدة احتلال الجيش الفرنسوي

٢٥٤ ١٣٩ ــ ١٧ منه ــ فرازر الى دوفرين: اصرار وكلاء المسيحيين على عدم تأدية الشهادة على افراد الدروز المتهمين · الاذن لهم بالعودة الى بيوتهم

٢٥٤ ١٤٠ ــ ١٩ منه ــ ومنه اليه: اقرار فؤاد باشا على اعدام الدروز الذين اقترفوا المذابح وحرضوا عليها وزعماء العصابات والذين ارتكبوا عن عمد جناية القتل بأيديهم

٢٥٥ ١٤١ ــ ٢٣ منه ــ ومنه اليه: حكم محكمة المختارة على ٣٠٠ درزي ورفعها بياناً بخلاصة اعمالها الى فؤاد باشا · رأي دولته الاكتفاء باعدام بعضهم · ارساله الى اللجنة ملف اوراق الدعاوى

٢٥٦ ١٤٢ ــ ٢٣ منه ــ دوفرين الى فرازر: الالحاح على فؤاد باشا بمعاقبة قتلة بعض الدروز

٢٥٦ ١٤٣ ــ ٢٣ منه ــ فرازر الى دوفرين: شكواه الى فؤاد باشا سوء سلوك مدير الناصرة وقاضيها · ارسال دولته كليهما الى عكا لمحاكمتهما بعد كف يدهما عن العمل

٢٥٧ ١٤٤ ــ ٢٣ منه ــ بولفر الى روسل: الحاحه على الباب العالي بارسال المال اللازم لتعويض المسيحيين خسائرهم · ريبته بامكان جباية الضريبة من مسلمي دمشق

صفحة عدد

عليهم بالمختارة او تأجيله وتنفيذه في المحكوم عليهم في بيروت في وقت واحد . الفات مندوب الروسية انظار اللجنة الى حالة حوران

٢٦٦ ملحق ــ ٢٤ منه ــ فؤاد باشا الى ابرو افندي : الحاح دواته ومحكمة المختارة على اعضاء مجالس النواحي المسيحيين وبعض اعيانهم بتأدية الشهادة على الدروز المتهمين . اصرارهم على عدم تأديتها . الاذن لهم بالعودة الى بيوتهم . احكام محكمة المختاره على الدروز المتهمين وقسمتهم الى ٣ فئات قوام الاولى ٢٠ شخصاً والثانية ٥٧ والثالثة ٢١٠ . بيان العوائق التي قامت في سبيل محكمة المختارة . بيان عدد الدروز المحكوم عليهم بالاعدام ان في بيروت وان في المختارة ومجموعهم ٤٣ شخصاً . سؤال فؤاد باشا اللجنة رأيها لمباشرة تنفيذ احكام المحاكم

٢٧١ ١٤٨ ــ ٢٨ منه ــ كولي الى روسل : جواب الموسيو توفنيل على رسالة اللورد روسل . اعترافه بالفرق الكائن بين مهمة اللجنة الدولية والحملة العسكرية . رغبته في تمديد أجل الاحتلال الى ما بعد انشاء حكومة منظمة واعادة الامن . خوفه من تجدد المذابح اذا أعيدت الجنود قبل وضع النظام . اعلانه المحافظة على امتيازات سنة ١٨٤٥ . امله بانجاز اللجنة مهمتها بمدة قصيرة

٢٧٣ ١٤٩ ــ ٢٩ منه ــ نطاقة المسيو موزوروس : استطلاع الباب العالي رأي الحكومة الانكليزية بشأن المؤتمر الذي تطلب فرنسا عقده بخصوص تمديد الاحتلال الاجنبي

٢٧٣ ١٥٠ ــ ٢٩ منه ــ بولفر الى عالي باشا : ابلاغه ان انكلترة اوعزت اليه الأ يضغط على الباب العالي باخراج الجنود الفرنسوية من سورية اذا كان لا يستطيع صيانة الامن بدونها . وعدها بعضده اذا اقدم على طلب الجلاء

٢٧٤ ١٥١ ــ ٢٩ منه ــ روسل الى موزوروس : ابلاغ انكلترة الباب العالي انها لا

صفحة عدد

تشير عليه بشيء بخصوص عقد المؤتمر والايعاز الى سفيرها بحضوره اذا اشترك فيه ممثل السلطان

٢٧٥ ١٥٢ — ٣٠ منه — بولفر الى روسل : ايصاء عالي باشا بالدروز

٢٧٥ ١٥٣ — ٢٩ منه — الجلسة الـ ٢١ : تصريح فؤاد باشا باخلاء سبيل السجنى من الفئة الثانية . تأجيله تنفيذ الاحكام ليتسنى لهُ تنفيذها كلها في وقت واحد . اعتقاده ان الاحكام الصادرة وعددها ٤٣ تنطبق على رغائب اللجنة . عزمة على انزال العقوبة من الدرجة الثانية بالـ ٢٩٠ سجيناً الباقين . احتجاج مندوب بروسيا على تأويل جواب اللجنة وضم احكام محكمة بيروت الى احكام محكمة المختارة تمسك مندوب انكلترة باتفاق اللجنة السابق وهو الا يتجاوز عدد المحكوم عليهم بالاعدام في الجبل عدد الذين نفذ بحقهم هذا الحكم في دمشق . دفاعه عن الدروز. طلبه تخفيف عقابهم واضافة احكام بيروت الى احكام المختارة . تعداده بعض حوادث قتل اقترفها المسيحيون . رد مندوب فرنسا عليه . دفاعه عن المسيحيين . بيانه عدم الالتباس في جواب اللجنة دفعه التهمة عن المسيحيين بانهم تحرشوا بالدروز. اظهاره تشيع ارباب السلطة العثمانية للدروز . عضد مندوب الروسية مندوب فرنسا . بيان فؤاد باشا المصاعب التي قامت في سبيل المحكمة . حذر اللورد دوفرين من القضاء بالاعدام على اناس ابرياء . انتقاد الموسيو بيكلار اعمال القضاة . عزم فؤاد باشا على جمع ادلة جديدة على الـ ٢٩٠ شخصاً المسجونين في المختارة وتنفيذ جميع الاحكام في وقت واحد بعد وقوفه على رأي اللجنة في احكام محكمة بيروت . سؤال مندوب فرنسا فؤاد باشا عن دفع التعويضات الى مسيحيي دمشق . تلاوته عريضة رفعها اليه مسيحيو بعلبك . استيضاحه عن القلق الذي احدثه الدمشقيون المبعدون الى طرابلس وعن كوائن وقعت بجوار دمشق . انكار

صفحة عدد

دولته وصول عريضة اهالي بعلبك اليه . نفيه ما حدث في طرابلس وجوار دمشق وتأجيله الزحف الى حوران . تصريح مندوب الروسية بوجوب اخضاع حوران لتوطيد الراحة في سوريًا

٢٨٣ ١٥٤ ــ ٢٨ منه ــ كولي الى روسل : كتاب امبراطور فرنسا اليه وحمله على اقناع حكومته بتمديد الاحتلال الاجنبي. وقوفه على صورة رسالة الجنرال دي بوفور . نقدها

٣٨٤ ١٥٥ ــ ٢٩ منه ــ ومنه اليه : مقابلته الامبراطور . رغبة جلالته في ان توحد الدول كلمتها لحث الباب العالي على انشاء حكومة في لبنان ليتمكن من استرجاع جنوده . اضطراره الى الاصغاء لشكاوى الموارنة

٢٨٧ ١٥٦ ــ ٢٠ منه ــ القائد بوفور الى وزير الحربية : اهمال الحكومة التركية معاقبة الجناة واعاضة المنكوبين . فؤاد باشا وتسويفه استعادة الجنود الفرنسوية بعض المسلوبات رغماً عن معاكسة المأمورين العثمانيين وترميمها البيوت . عوز اهالي جزين. فتك برد الشتاء والفاقة بالمنكوبين . انحشار اللاجئين في بيروت وصيدا . عدم وصول اعانات الى اهالي البقاع. اهمال الحكومة سكّان حاصبيًا وراشيًا . ذعر مسيحيي بعلبك. استمرار القلاقل في نواحي صافيتا وعكّار . حدوث اضطرابات في حلب . غزوة العرب حمص وحماه . حراجة حالة المسيحيين في دمشق وحوران ايفاده بعض الضبّاط الى جنوبي سوريًا لتفقد حالتها. وصفه سوء حالة صيدا وصور وعكّا وحيفا وبلاد الجليل والسامرة والناصرة وجبل الطور وجنين ونابلس وبلاد اليهودية ووادي الاردن استتباب الامن في القدس وبيت لحم والرملة ويافا الفضل في توقف المذابح عائد للجنود الفرنسوية. استمرار الدسائس لاحداث فتنة جديدة. ثبوت سوء نية الجنود التركية والمأمورين العثمانيين. وجوب اطالة الاحتلال لتأمين المسيحيين . وجوب ايلاء لبنان حكومة

صفحة عدد

مسيحية مستقلة رأي انكلترة في جعل سوريًا خديوية وتولية فؤاد باشا عليها . كفوءه لهذا المنصب . قصد هذا الاخير من تولية يوسف كرم على الموارنة دخول الجنود التركية ارض القائم مقامية المسيحية . دسائس فؤاد باشا . تفريقه بين طوائف الجبل لبسط سلطة الاتراك توا عليه

٣٠٠ ١٥٧ ــ ٢٩ منه ــ المستر « فان » الى روسل : عدم اشتراك حكومة النمسا في المؤتمر اذا رفض الباب العالي قبول عقده

٣٠٠ ١٥٨ ــ ٣٠ منه ــ روسل الى كولي : خوف المسيو توفنيل من تجدد المذابح بعد خروج الجنود الفرنسوية . حذر انكلترة من بقاء الجنود الفرنسوية الى ما لا نهاية له . تصريحها بمحافظتها على نظام سنة ١٨٤٥ ورضاها بابقاء بوارجها وبوارج فرنسا في شواطيء سوريًا

٣٠٢ ١٥٩ ــ ٣٠ منه ــ روسل الى بولفر : استطلاع امبراطور فرنسا رأي الدول بشأن اطالة اجل الاحتلال . الحاح انكلترة على الباب العالي ليوضح لسفرائه الخطة التي ينهجها

٣٠٢ ١٦٠ ــ ٣١ منه ــ ومنه اليه : رغبة انكلترة في المحافظة على نظام سنتي ١٨٤٢ و ١٨٤٥

٣٠٣ ١٦١ ــ ١ ك ٢ ــ دوفرين الى بولفر : بيانه تحريض تركيًا الدروز على الموارنة وعدم مهارة مأموريها لادارة هذه السياسة . ارتآؤه تغيير هيئة الحكم في سوريًا وايلاء واليها سلطة واسعة

٣٠٤ ١٦٢ ــ ١١ منه ــ كرامبتون الى روسل : تصريح البرنس غورتشاكوف بعدم وجود شخص في تركيًا فيه الكفاية لتولي شؤون سوريًا . طعنه في فؤاد باشا

٣٠٤ ١٦٣ ــ ١٣ منه ــ دوفرين الى بولفر : امتداحه من يوسف كرم . طلب هذا عضده والعمل بارائه نسبة انقلاب سياسة يوسف كرم الى عدم انقياده لسياسة المطران طوبيًا ولاستياء الجنرال دي بوفور من تعيينه

صفحة عدد

صفحة عدد

صفحة عدد

الحكم المقضى به عليه وتفنيد التهم الخمس الموجهة اليه : تطمينه بال اهالي جزين خداعاً . تعهده لطاهر باشا بوقاية دير القمر . اضافته اسمعيل الاطرش . ايفاده علي بك حماده الى حاصبيا لذبح اهاليها . ارساله زين الدين لقطع رأس الامير سعد الدين شهاب : نفي التهم الموجهة الى حسين تلحوق واسعد تلحوق وحسين بك نكد واسعد عماد والامير محمد قاسم رسلان . وسليم جنبلاط وجمال الدين حمدان : ثبوت الجريمة على محيي الدين شبلي وبشير مرعي نكد : التردد في اثبات حكم الاعدام على علي سعيد

٣٨٤ ٢٠٥ ـ ٢٨ شباط ـ الجلسة الثالثة والعشرون : مكاشفة فؤاد باشا اعضاء اللجنة بالحيرة التي تولته من جرّاء تباين ارائهم في الاحكام المقضى بها على المتهمين . بيان حكم كل منهم واختلافه عن الاخر . تصريحه باحترام هذه الاراء وعدم امكان التوفيق بينها . اضطراره الى اثبات الاحكام الصادرة ومراجعة الاستانة بامر تنفيذها . اضطرار مندوب فرنسا الى الرضا بتأجيل تنفيذ الاحكام بحق المأمورين والضبّاط . طلب اثباتها بحق زعماء الدروز وتنفيذها فيهم عاجلًا . وعد فؤاد باشا باجابته الى طلبه وعزمه على منح المحكوم عليهم بالاعدام مهلة بضعة ايام للدفاع عن انفسهم . احتجاج الموسيو بيكلار على هذا العمل . عضد مندوبي الروسية وبروسيا رصيفهما الفرنسوي . تباين اراء المندوبين اقرارهم على احضار اثنين من اعضاء المحكمة يوضحان لهم ما يغمض عليهم

٣٨٨ ٢٠٦ ـ ٢٨ منه ـ بلومفيلد الى روسل : اتفاق حكومتي انكلترة والنمسا على ان للباب العالي وحده الحق في القطع في وجوب اطالة اجل الاحتلال الاجنبي سوريًا

٣٨٨ ٢٠٧ ـ اول ادار ـ كولي الى روسل : اعلامه بكتابة المسيو توفنيل الى المسيو

اصلاح غلط

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٢	٣	اكتسبتهم	اكسبتهم
٣	٨	اقلَّ	اقلُّ
٥	٤	تفويض المندوبين	التفويض الى المندوبين
٦	٣	اكفّاء	اكفاء
٦	١٩	رأى	رأي
١١	١٧	الاموال	جمع الاموال
١١	٢١	الف	الفاً
١١	٢١	قرش	غرشاً
١١	٢٢	الف	الفاً
١١	٢٢	قرش	غرشاً
٢٠	١٤	المقتصي	المقتضي
٢١	٦	تلقى	تلقي
٢٢	١٢	بعد	الى جلالته بعد
٢٤	١	للحد	الحد
٢٤	٥	صالح	مصلحة
٢٩	٥	شأنًا	شأنًا
٣٦	١٦	السلطنة	حاضرة السلطنة
٤١	١٠	بتتائج	بنتائج
٤٢	١٣	من كل	كل
٤٤	١٩	تحكم	ان تحكم
٤٦	٥	من ادلة	ادلة
٤٦	٨	أَطلعت	اطلعت
٥٠	١٣	من فوائد	فوائد
٥١	١٢	وضهم	ووضعهم
٥٢	٨	لهُ	اياه
٥٤	١	احداهما	احديهما
٥٤	٨	امر شكوك	امرًا مشكوكاً
٥٥	٨	التمييز	بالتمييز
٦٣	١٥	كان الذي	الذي كان
٦٧	١٧	الذين	الذي
٦٩	١٦	خربته	خربوه
٧	١٣	رطال	ارطال
٧٥	٩	الضبّاط	الى الضبَاط
٧٧	٨	مليون	مليوناً
٧٨	١٦	انهاء	تأجيل انهاء
٨٦	١٢	بان الموسيو	ان الموسيو
٨٦	٢٠	للآخرين	الآخرين
٨٧	١٤	من امتيازاتهم	امتيازاتهم
٨٨	١٧	يرد	يرم

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٩٠	١٨	خطأه	خطأَه
٩١	٢٢	وافق	اوافق
٩٤	٨	اعضاء جميع	جميع اعضاء
١٠٢	١٢	الاشغال	الاشتغال
١١٣	٤	اكل	كل
١١٣	١٧	رأَيهم	رأْيِهم
١١٤	١٤	امر	امرًا
١١٥	٨	اسباب	اسباباً
١١٧	١٠	بحدوثها	بحدوثه
١١٧	٢٢	تتلقوها	تتلقونها
١٣٠	٨	اعضاء	الى اعضاء
١٣٤	١٣	واحد	واحدًا
١٣٥	١	فؤاد باشا	الى فؤاد باشا
١٣٩	١١	قهوى	قهوة
١٣٩	١٧	مذهب	مذهبة
١٤١	٦	كالرغيف	رغيف كالتي
١٤٢	١١	ترأفوا	تآلفوا
١٤٤	٢٠	تحوياها الى	تحويلها
١٤٦	٩	النمسا	بروسيا
١٥١	٣	حالته	حالة سعيد بك
١٥١	١٥	جيليرستون	جيلبرستون
١٥٤	٢١	المسيحية	المسيحيين
١٦١	٦	ناب	الى نائب

صفحة	سطر	خطأ	صواب
١٨٩	٢	اليهم	اليها
١٩٢	١١	اجنبي	اجنبيًا
١٩٩		يحضر	لم يحضر
٢٠١	٧	لنفقات	بنفقات
٢٠٣	١٨	بالبحث	البحث
٢٠٥	٧	امست	امست حالتها لا
٣٠٧		تنطبق على بعضها	تنطبق على بعضها
٢١٠	١٢	تحمل	ان تحمل
٢٣١	١١	اعاروا الى	اعاروا
٢٣٢	١	بان	من ان
٢٣٣	١٧	يعرفنا	يعرفنَ
٢٣٧	١٨	احدًا	احد
٢٤٥	١٩	يؤكد	يؤكد ان
٢٤٦	٤	لك	اليك
٢٤٦	١٣	بان	ان
٢٤٧	١	تكفي	تكفِ
٢٤٩	١٤	بقمع	عن قمع
٢٦١	١٩	بيان	بيانًا
٢٦١	١١	الاعدام	في الاعدام
٢٦٤	٢	الى هذا الامر	في هذا الامر
٢٦٥	٣	انجائهم	انجائها
٢٦٧	٧	توففت	توقف
٢٧٣	١٢	يرضي	يرضى

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٢٧٥	١١	الى اعضاء	لاعضاء
٢٧٨	١٦	لذبح	على ذبح
٢٨١	٢	يلوزوا	يلوذوا
٢٩٧	١١	الى	في
٢٩٨	٨	سلمه	سلم اليه
٣٠٣	١٥	لهذا	لهذه
٣٠٨	٢٠	في شؤون	يبحث في شؤون
٣١٠	٨	على واحد	على اعدام واحد
٣١٤	٢	لم خلافاً	خلافاً
٣٢٢	١٥	الى تساهله	في تساهله
٣٢٥	١٦	على	عن
٣٣٤	١١	الحكومة	الحكومةالفرنسوية
٣٦٤	٥	زعماء	من زعماء
٣٨٤	١٩	اكثر	فيها اكثر
٣٨٦	٨	ايام	بضعة ايام
٣٩٠	١١	ان	بان
٤٠٤	١٥	يقال شيء	ازيد
٤٠٦	٢٢	من	عن

تنبيه : وقع بعض اغلاط في تعديات بعض الافعال ولما كانت متكررة اكتفينا بالاشارة اليها مرة واحدة في اصلاح الخطأ وهي : حرمان من بدل حرمانه ٠وقبول واعتقاد بهِ عوض قبوله واعتقاده .وتسليمه مكان التسليم اليه

انتهى

(* انتهى الجزء الثالث في ٢٤ نيسان سنة ١٩١١ ويليه الرابع *)
ان شاء الله